سيدني بيلي

الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام

ترجمة:

المقدم الركن الياس فرحات

دار الحرف العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام



الحروب العربية الاسرائيلية وعملية السلام

تأليف : سيدني دي بيلي

ترجمة : المقدم الركن الياس فرحات



الطبعة الأولى

١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م



المقدمة

أدى العداء بين العرب وإسرائيل إلى أعمال إرهابية وأعمال مضادة للإرهاب، وإلى هجمات وانتقامات ونزاعات مسلحة بين الدول. لقد ركزتُ في هذا الكتاب على الحروب الرئيسية الأربع، في اثنتين منها كانت الطلقة الأولى للعرب، وفي اثنتين كانت الطلقة الأولى للإسرائيليين. انتهت جميع الحروب بوقف إطلاق نار، أو باتفاقيات هدنة وانسحاب جزئي أو كامل. لم يكن همي الكلام على القتال فقط، بل أيضاً عن الجهود الخارجية التي بُذلت بعد كل حرب من أجل التحرك نحو السلام.

اتبعت في كلامي على كل حرب شكلاً واحداً: عن التمهيد للقتال، وصف للممثلين الرئيسيين، عن القتال ونتائجه، مقتطفات من وثائق مهمة. يتضمن الفصل الخامس تحليلاً لجهود السلام بعد كل حرب، مع انتباه خاص لتلك المظاهر التي تبدو أنها تتحدى أو تناقض الحكمة التقليدية حول فن الوساطة وعلمها. أودُّ أن أشكر دار كلارندون برس للسماح لي باستخلاص الأحداث في حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ من الجزء الثاني لكتاب «كيف تنتهي الحروب». لقد بنيت سردي لحرب ١٩٦٧ بشكل جزئي على كتاب «صنع القرار ٢٤٢» الذي نشر عام ١٩٨٥، وأودُّ أن أشكر نيجهوف من الندرلاند على سماحه لي بسحب هذه المادة.

لقد استفدت كثيراً من المحادثات أو المراسلات مع بعض الذين اشتركوا في صنع القرار في الأمم المتحدة عام ١٩٦٧: رئيس الأركان أديبو، الجنرال أودبول، اللورد كارادون، أرثر غولدبرغ، جورج إيغناتييف، الجنرال ايندار جيت ريخيه، هانس تابور. وقد تلطف غونار يارينغ بالإجابة عن أسئلتي حول مهمته. ما زال بعض الذين استشرتهم حول مسائل أخرى يمسكون مناصب رسمية، ولا يجوز ذكرهم إسمياً، وعلى أي حال أوجه شكري لهم. كما أني أشكر الأشخاص التالية أسماؤهم، والذين عبروا عن وجهات نظرهم أو زوّدوني بمعلوماتٍ ليست من سجلات رسمية معلنة: سمير

أحمد، نسيم بارياكوف، السير هارولد بيلي، ياؤوف بيران، أرثر لال، السير دونالد مينلاند، السير كولين كرو، والتر أيتان، السير جيمس فوسيت، ديفيد غوربوت، السير أنطوني ناتنغ، السير أنطوني بارسوتز، جون ريدمان، السير ديفيد روبرتز، شاباتي روزين، روبرت زوزنشوك، يوجين روستو، دين راسك، بيتر سالا أوسكار شاشتر، الجنرال انزيو سيلاسفيو، اللورد تومسون، السير بريان أوركهات، وأيضاً أولئك الذين ماتوا منذ أن بدأت بمشروع الكتاب: الجنرال بيرنز، بنجامين كوهين، السير لسلي غلاس، الجنرال جون غلوب، القاضي فيليب جيسوب، روبرت لوفيت، لورد تريغليان، شارلز يوست.

لا حاجة للقول إن أي خطأ في الوقائع أو في إصدار أحكام غير سليمة هو من مسؤوليتي أنا. إني مدين لمساعدة أركان مكتبات عديدة من ضمنها مكتبة المؤسسة الملكية للشؤون الدولية وخصوصاً لمساعدة أليزابيت بارسل. ومكتبة المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية وخصوصاً لمساعدة سوزان باكر ولاليك جونسون وزملائه في مركز معلومات الأمم المتحدة في لندن. لقد زوّدني ديان جومين من مكتب الأمانة العامة للأمم المتحدة ببعض وثائق الأمم المتحدة.

لقد اتكلت بشكل كبير على سجلات الأمم المتحدة للدبلوماسية خلال الحروب الأربع وبعدها. بالنسبة إلى الحروب الثلاث الأولى، كانت المصادر باللغة الإنكليزية أكثر من المصادر الإسرائيلية أو المستقلة، ولكن المصادر باللغة الإنكليزية للمواقف العربية ضعيفة، وغالباً ما تكون خطابية. . أما بالنسبة إلى حرب ١٩٧٣ ونتائجها فهناك كمية لا بأس بها من المواد باللغة الإنكليزية كتبها الإسرائيليون والعرب والأميركيون، مع أن السادات تعامل مع اتفاقية فصل القوات الثانية بشكل لامبالٍ، فكتب عنها نصف صفحة فقط، ونيكسون أنهى الفصل الثاني من مذكراته بالكلام عن استقالته عام ١٩٧٤. هناك مصادر كثيرة باللغة الإنكليزية تعبّر عن مواقف مختلفة في اجتماعات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

في أمكنة قليلة استعملت مادة مستخرجة من الوثائق بناء لطلبي، وبناء لفصل حول حرية الإعلام في الولايات المتحدة، كما جرى تعديله.

اتحدت مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وشكلتا الجمهورية العربية المتحدة ثم انفصلتا إلى دولتين عام ١٩٦١، ولكن مصر ظلت تطلق على نفسها إسم الجمهورية العربية المتحدة حتى ١٩٧١ عندما تغير اسمها إلى جمهورية مصر العربية، ولتبسيط الأمور ذكرت هذه الدولة باسم مصر.

سيدني بايلي

١٩٤٧ ـ ١٩٤٨

مقدمة للصراع المسلح

لم يتفق طرفا النزاع العربي ـ الإسرائيلي على تحديد وقت ابتدائه، ولكن من وجهة نظر بريطانيا وبعض أعضاء الأسرة الدولية بدأ الصراع يحتدم مع الوعود المتضاربة التي أعطتها بريطانيا لليهود وللعرب خلال الحرب العالمية الأولى. تولت بريطانيا الانتداب على فلسطين بموجب قرار من عصبة الأمم عام ١٩٢٤ ووردت فقرة في مستهل قرار الانتداب تلغي وعد بلفور وتعتبر «أنّ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لن يؤدي إلى الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للمجموعات غير اليهودية في فلسطين أو بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر».

ومع الوقت، أضحت إدارة الوضع في فلسطين حسب بنود الانتداب مهمة شاقة أكثر فأكثر. وفي عام ١٩٤٧ عرضت بريطانيا المشكلة على الأمم المتحدة، وعقدت دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بين ٢٨ نيسان/أبريل و١٥ أيار/مايو تم بنتيجتها تشكيل لجنة خاصة حول فلسطين لعرض الوقائع وتقديم الاقتراحات لحل المشكلة. وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٧ تبنّت الجمعية العامة مشروع التقسيم الذي جاء نتيجة لموافقة أغلبية أعضاء اللجنة، وبموجبه تُقَسَّم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، مع نظام دولي خاص لمنطقة القدس، وتشترك الدولتان في وحدة اقتصادية. كما تقرر وضع مدينة القدس ومدينة بيت لحم تحت الوصاية الدولية.

كان من المقرر أن ينتهي انتداب بريطانيا في فترة لا تتجاوز آب/أغسطس ١٩٤٨، على أن تنسحب القوات البريطانية قبيل هذا التاريخ، لكن بريطانيا أعلنت عن

نيتها بإنهاء الانتداب في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ وبإنهاء سحب قواتها بأسرع ما يمكن بعد هذا التاريخ.

حسب قرار التقسيم، كانت الدولة اليهودية تشكل ٥٦٪ من مساحة فلسطين وعدد سكانها ٤٩٩ ألفاً من اليهود و٥١٠ آلاف من العرب (بمن فيهم البدو). وتشكل الدولة العربية ٤٣٪ من المساحة ويبلغ عدد سكانها ٧٤٧ ألفاً من العرب (بمن فيهم البدو) و١٠٠ ألف من اليهود. أما المنطقة الدولية فكانت تشكل مساحة ٦٨ ميلاً مربعاً وفيها ١٠٠ ألف يهودي و١٠٠ ألف عربي. وعُهد إلى لجنة فلسطين المؤلفة من ٥ أعضاء تطبيق قرار التقسيم حسب توجيهات مجلس الأمن. تمت الموافقة على مشروع التقسيم بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ (معظمها لدُول عربية وإسلامية) مع امتناع أو غياب ١١ دولة عن التصويت من بينها بريطانيا والصين وأثيوبيا ويوغوسلافيا وست دول من أميركا اللاتينية. كان الصهاينة قد توقعوا صعوبة في الموافقة على مشروع التقسيم بينما كان العرب ينظرون إليه على أنه «ليس مبنياً على أساس شرعي أو أخلاقي».

كتب حاييم وايزمان أول رئيس إسرائيلي إلى ترومان: «عندما صوتت الأمم المتحدة لمصلحة الدولة اليهودية كان ذلك بهدف حل المسألة اليهودية، وإلى الأبد، في أوروبا والتخلص من معسكرات التجميع وخصوصاً بعد إحراق هتلر لليهود». اعتبر العرب الفلسطينيون أنهم سيستبدلون باليهود القادمين من أوروبا مع أن الأوروبيين وليس العرب هم من أساء معاملة الشعب اليهودي.

أدى قرار التقسيم إلى تدهور سريع للموقف في الشرق الأوسط. العرب واليهود والذين كانوا يعتبرون بريطانيا العدو الرئيسي، أداروا الآن وجوههم لبعضهم البعض. طلب مفتي القدس بدعم من مصر مقاومة عربية لقرار التقسيم ولم يطلب التدخل المباشر للجيوش العربية، لأن ذلك سيثير الأطماع الإقليمية لملك شرقي الأردن عبدالله. تم تشكيل الهيئة العربية العليا التي أعلنت أنها تتحدث باسم العرب الفلسطينيين، وأسّست بدورها ٢٧٥ جماعة محلية في فلسطين تهتم بما سمي «الدفاع المحلي». اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة وقررت تشكيل جيش الإنقاذ (جيش التحرير العربي) من متطوعين، وتم إنشاء مركز تدريب في دمشق ووصل السلاح إلى الدول العربية من تشيكوسلوفاكيا. كان تكتيك العرب إرباك خطوط المواصلات بين المدن الرئيسية وخصوصاً الواقعة بين تل أبيب والقدس ومهاجمة المستوطنات اليهودية المعزولة.

بشكل عام صَدَّق العرب إعلامهم ولم ينتظروا أي صعوبة في هزيمة اليهود. عبر أول الجنود العرب غير النظاميين الحدود في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وهوجمت

مستعمرة دان وكفار جلعاد. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير هاجمت مجموعة من العرب مستعمرة يهودية في كفار إتسيون وتم صد الهجوم بضراوة، وفي اليوم التالي رد العرب بنصب كمين لفصيلة يهودية.

كان لنصْب الكمائن للقوافل اليهودية وقع كبير، وكان القتال المباشر قليلاً. في معظم الأحيان كانت القوات اليهودية تبادر إلى الرد، وأصبح الانتقام من الملامح الثابتة في السياسة الإسرائيلية مسبوقاً في العادة بضجة إعلامية. كان ديفيد بن غوريون يعتبر أن الرد الصحيح على هجمات العصابات العربية هو هجوم معاكس على المراكز السكانية العربية. كان من المفترض أن يوجه الانتقام ضد المذنبين العرب ولكن عملياً وجد اليهود أنه ليس من الممكن التمييز بين المذنب والبريء، واعتبر الكثيرون من القادة أنه لا لزوم لهذا التمييز.

وبعد ذلك برزت الحاجة إلى شكل جديد من الانتقام من أجل «ارهاب سكان القرى العربية». تحدث مناحيم بيغن أحد قادة الأيرغون عن عقيدة قتالية مفادها أن حجم الثأر يجب أن يتناسب مع الخسائر بالأرواح وقد سماها الحرب بالرياضيات!.

في ١٥ شباط/ فبراير اخترقت وحدة اقتحام يهودية سعسع، وفجّرتْ ٢٠ منزلاً ثم انسحبت. «وكان هذا الإثبات أنه لا توجد قرية عربية بعيدة عن ذراع الهاغانا الطويلة». في نفس الليلة هاجم جيش الإنقاذ دون نجاح مستعمرة يهودية في تيرات تيفي التي تقع على بعد ميلين غرب نهر الأردن.

إبتكر ايغال آلون طريقة جديدة للهجوم الانتقامي هي: «الهجوم المعاكس المستبق». يتلخص جوهر هذا الهجوم بأن تضرب العدو عندما يكون في مرحلة التحضير وقبل أن يسمح له الوقت بشن هجومه. يمكن شن الهجوم المعاكس المستبق «قبل أشهر وأحياناً قبل أسابيع وأحياناً قبل أيام من موعد الهجوم المتوقع للعدو».

أشار آلون إلى أن هذا الهجوم هو عمل عدواني لكنه يعتبر من الناحية الأخلاقية عملاً دفاعياً، وتعتمد فعاليته على القدرة على التنبّؤ بنوايا الآخرين. ظلت مسألة الانتقام من الهجمات العربية وخصوصاً من المدنيين العرب تربك القيادة الإسرائيلية، وأدّت إلى حدوث شرخ بين بن غوريون وموشي شاريت.

لقد شددت الاستراتيجية اليهودية في تلك المرحلة على عدم السماح باستسلام أية مستعمرة يهودية معزولة، وركّز بن غوريون على ذلك وأيده معظم القادة الإسرائيليين العسكريين. بعد أربعة أشهر على صدور قرار التقسيم كتب بن غوريون: «على الرغم من استمرار الهجمات العربية، لم يدخل الأعداء إلى أيِّ مستعمرة يهودية ولم تدمّر أيُّ مستعمرة ولم ننسحب من أيِّ مستعمرة».

وكتب إيغال آلون أنه حصل استثناء واحد وهي مستعمرة منعزلة على الساحل الشمالي للبحر الميت. ومع هذا ظلّت هذه السياسة من الأولويات.

كان وزير الخارجية في بريطانيا آنذاك أرنست بيفن متعاطفاً بشكل شخصي مع العرب وكان من المفترض أن تكون بريطانيا محايدة وأن ينصب اهتمامها على الإنسحاب من فلسطين بأقلّ خسائر ممكنة وتسليم المسؤولية الإدارية إلى الأغلبية في كل منطقة. في الوقت نفسه رفضت بريطانيا استخدام القوة لتنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة، وساعدت أجهزة الأمم المتحدة على تحمل مسؤولياتها، وكان ذلك من وجهة نظر أبا ايبان «واحداً من القرارات غير المشرفة التي اتخذتها الحكومة البريطانية». أُعطيت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون فلسطين مسؤوليات واسعةً ومن ضمنها الحلول مكان الدولة المنتدبة في إدارة فلسطين وتشكيل حكومة في كل من الدولتين العربية واليهودية، والإشراف على الميليشيا المسلحة في كلٍّ من الدولتين، ورسم الحدود والتصديق على الأنظمة الانتخابية. كان ذلك ضرورياً من الناحية التنفيذية، إنما لم يكن مخططاً ولا مدروساً، ولم تكن المفوضية قادرةً على القيام بالمهام المحددة لها بسبب رفض الهيئة العربية العليا للتعاون معها، وبسبب عرقلة السلطات البريطانية لأعمالها. في الواقع حذّر مسؤول بريطاني المفوضية من أنها إذا حاولت أن تتقدم في أعمالها في فلسطين أثناء وجود قوات الانتداب فإن ذلك سيؤدي إلى هجمات عربية واسعة على اليهود وعلى المفوضية نفسها. من جهتها، شددت الوكالة اليهودية على «المساعدة الدولية في تسليح وتجهيز الميليشيا اليهودية» واعتبرت أن إرسال قوات دولية إلى فلسطين كان ضرورياً جداً، كما أن المفوضية نفسها رأت أن الوضع الأمني في فلسطين يتجه نحو التدهور.

كان العرب يتحدّوْن قرار التقسيم اعتقاداً منهم بأنه غير شرعي وغير عادل. في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٨ أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لفلسطين تقريراً حول الوضع الأمني. لم تكن المفوضية واثقة من فرض سلطتها ومسؤولياتها كما حددتها الجمعية العامة، ولهذا كان عليها أن تعمل بإشراف مجلس الأمن. وأعلمت المفوضية المجلس بأن عناصر عربية قوية صممت على تهديد الأمم المتحدة بأعمال العنف، ومع أن المجموعة اليهودية كانت تؤيّد توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد كانت بعض العناصر اليهودية تقوم بأعمال عنف غير مسؤولة. أما بريطانيا، الدولة المنتدبة، فقد صممت على تصفية أعمال إدارتها وسحب قواتها. كان الموقف خطيراً جداً ويتجه نحو الأسوأ، ولم يعد ممكناً تنفيذ قرارات الجمعية العامة دون أن يؤمّن مجلس الأمن قوة غير فلسطينية تساعد العناصر العربية واليهودية المسالمين والملتزمين بالقانون. أيّدت الوكالة

اليهودية إنشاء هذه القوة، إلا أن بن غوريون وبعد إعلان دولة إسرائيل عارض أي وجودٍ للأمم المتحدة أو لأيٍّ قواتٍ أجنبية أخرى على أرض إسرائيل.

اشتكت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن من أن العرب كانوا يحاولون بالقوة تغيير قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة، واعتبرت الجمعية ذلك عملاً عدوانياً وطلبت من مجلس الأمن «أن يهاجم جذور الشر التي تهدد فلسطين وهي... الأعمال العدوانية العربية». لكن العرب اعتبروا أن قرار التقسيم بالتحديد هو الذي يسبب أعمال العنف،وليس للجمعية العامة أيُّ حق أو صلاحية بفرض الحل أو القرار، وإنما تقتصر صلاحياتها على إصدار التوصيات. في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨ بدأ مجلس الأمن مداخلاته الجدية في القضية الفلسطينية.

الممثلون (الأبطال)

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتألف في ذلك الوقت من ٥٧ عضواً ومن بينهم الدول العربية (مصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا واليمن).

عام ١٩٤٨ قُبلت عضوية بورما وفي ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ تم قبول إسرائيل. عام ١٩٤٦ تقدم الأردن بطلب عضوية ولكن وبسبب الفيتو السوفياتي لم تُقبل إلا عام ١٩٥٥.

كان الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في تلك الفترة كما يلي:

عام ١٩٤٨: بلجيكا، كولومبيا، سوريا، الأرجنتين، كندا، أوكرانيا السوفياتية.

عام ١٩٤٩: الأرجنتين، كندا، أوكرانيا السوفياتية، كوبا، مصر، النرويج.

وهكذا خلال تلك الفترة كان هناك عضو عربي في مجلس الأمن (سوريا عام ١٩٤٨ ومصر عام ١٩٤٩).

تم تكليف مجلس وصاية إعداد مشروع قرار حول القدس وذلك استناداً إلى قرار التقسيم الذي ينص على نظام دولي خاص للقدس بإشراف الأمم المتحدة. في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ أنشأت الجمعية العامة مفوضية الأمم المتحدة لفلسطين (من بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وباناما والفيليبين) وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم. عقدت الجمعية أول اجتماع لها في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، ولم تشجع بريطانيا المفوضية على زيارة فلسطين، إلا أنّ ستة أعضاء من الأمانة العامة للمفوضية وصلوا إلى فلسطين في الأول من آذار/ مارس. كانت المفوضية منحازةً إلى جانب الوكالة اليهودية، وكانت علاقاتها مجمّدة مع الدولة المنتدبة، ولم تتعاون معها

الهيئة العربية العليا لفلسطين لأن مهمتها كـانت تنفيذ قـرار التقسيم. في ١٧ أيار/ مـايو ١٩٤٨ أجّلت المفوضية أعمالها إلى أجلٍ غير مسمّى.

كان جيش الإنقاذ العـربي عبارة عن قـوات غير نـظامية تعمـل في فلسطين بقيـادة فوزي القاوقجي، وكان قد خدم في الجيش التركي خلال الحرب العالمية الأولى وتولى فيما بعد مناصب عسكرية وأمنية. خلال الحرب العالمية الثـانية ذهب إلى ألمـانيا وعـاد بعدها إلى سوريا.

القتال ونتائجه

يمكن تقسيم الأحداث المهمة إلى سبع مراحل هي:

١ ـ من أول مناقشة أجراها مجلس الأمن للقضية الفلسطينية إلى إعلان دولة إسرائيل من ٢٤ شباط/ فبراير ـ ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨.

٢ ـ من إعلان دولة إسرائيل إلى أول اتفاق لوقف إطلاق النار من ١٥ أيار/ مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٤٨.

٣ ـ مرحلة اتفاق وقف إطلاق النار الأول من ١١ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز يوليه ١٩٤٨.

٤ ـ انهيار وقف إطلاق النار الأول وأول هجوم إسرائيلي من ٩ ـ ١٨ تموز/ يوليه ١٩٤٨.

٥ ـ من ثاني اتفاق لوقف إطلاق النار إلى ثاني هجوم إسرائيلي ١٨ تموز/يوليو إلى ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨.

٦ ـ من ثاني هجوم إسرائيلي إلى الموافقة المصرية على وقف إطلاق نار جديد، والدخول في مفاوضات الهدنة من ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨ إلى ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩.

٧ ـ من الموافقة المصرية على وقف إطلاق النار الجديد والدخول في مفاوضات الهدنة إلى موافقة مجلس الأمن على أربعة اتفاقات للهدنة من ٧ كانون الثاني/ يناير١٩٤٩ إلى ١١ آب/ أغسطس ١٩٤٩.

المرحلة الأولى: من ٢٤ شباط/ فبراير إلى ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٩:

تركز النقاش في مجلس الأمن بصورة أساسية حول الوسائل الممكنة لتنفيذ قرار التقسيم. كان موقف الولايات المتحدة أنه يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم القوة لحفظ الأمن الدولي أو التصدي لأي تهديد للسلام ولكن ليس لفرض تسوية سياسية. قالت بريطانيا إنها لن تشترك بفرض أي حل لا يقبل به الطرفان، ولكنّها أرسلت مذكراتٍ تتضمن تحذيرات من الوضع إلى الجمعية العامة التي تجاهلتها. أعلنت سوريا أن إجراء الجمعية العامة غير شرعي وتساءلت لماذا حُرم «السكان الأصليون» وأصحابُ الأرض الشرعيون من حق تقرير المصير. أعلنت الوكالة اليهودية أن اليهود قبلوا قرار التقسيم، واعتبروا ذلك تضحيةً كبيرةً لأنهم يرغبون دائماً بالإذعان لمشيئة المجموعة الدولية. في ١٥ آذار/ مارس تبنى مجلس الأمن اقتراحاً أميركياً معدلاً تم بموجبه دعوة «جميع الحكومات والشعوب» للامتناع عن أعمال الإخلال بالأمن كالتي تحدث الآن في فلسطين، وطُلب من الأعضاء الخمسة الدائمين إجراء مشاورات وتقديم توصيات حول كيفية تطبيق قرار التقسيم.

بدا من الواضح أن أعمال العنف ستتصاعد، في ٢ آذار/ مارس وجهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نداءً إلى جميع الحكومات والسلطات للتقيد باتفاقات جنيف، وبشكل خاص حماية المرضى والجرحى واحترام القتلى والموتى وضمان أمن غير المقاتلين وحق المعتقلين بمعاملتهم كأسرى حرب. في الواقع استخدم العرب الهلال الأحمر علامة واقية، وكذلك استخدم اليهود نجمة داود الحمراء علامة واقية أيضاً. ولم يكن هناك أي احترام لشعار الخدمات الطبية. أعلن الطرفان اليهودي والعربي احترامهما لنص الاتفاقيات ولروحها واتهم كل منهما الآخر بخرق هذه الاتفاقيات. أخيراً وافقت الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا لفلسطين على نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأكدت جامعة الدول العربية فيما بعد دعمها لقرار الهيئة العربية العليا.

لم يثق اليهود بسياسة بريطانيا ولا بوزير الخارجية أرنست بيفن شخصياً. بدأت غولدا مئير فصلاً في مذكراتها بعنوان: النضال ضد البريطانيين كما يلي: «حاولتُ آلاف المرات منذ عام ١٩٣٩ أن أشرح لنفسي كيف ولماذا رفضت بريطانيا السماح بقبول اللاجئين اليهود الفارين من الإرهاب النازي في أوروبا إلى فلسطين، مع أنهم وقفوا (أي البريطانيون) بشجاعة وحزم ضد النازيين. ولكني لم أجد تفسيراً مقنعاً لذلك».

وأضافت: «لم يكن في عقل أرنست بيفن سوى فكرة طرد اللاجئين اليهود من الوطن القومي اليهودي... أنا لا أعرف ما إذا كان بيفن حقيراً أو معادياً للسامية أو أنّ فيه الصفتين معاً».

كتب أبا إيبان أن بيفن كـان يعتبر تقـرير مجلس الأمن حـول الوضـع في فلسطين «إهانة شخصـية له»، إلا أنه وصل إلى أعمـاق المسألـة أكثر من غـولدا مئيـر حين تكلم عن «الإزدواجية القاتلة للسياسة البريطانية. كانت بريطانيـا المانـع الأساسي ضـد انتصار هتلر ولكنها في فلسطين كانت عدوةً لأماني الشعب اليهودي». يقـول ميشال بـروشر في الجزء الأول من دراسته المهمة حول السياسة الخارجية لإسـرائيل إنّ الإسـرائيليين يرون أن سبب عزلتهم الدبلوماسية هو «الكذب في عالم معادٍ للسامية».

ارتكبت بـريطانيـا أخطاءً عـديدة في فلسـطين، ولكنها لم تكن حقيـرةً ولا معاديـةً للسامية ولا غيـر معقولـة. يجب أن نقرَّ بـأنّ العرب مثـل اليهود اعتبـروا فلسطين وطنهم الأصلي. لم يكن صحيحاً أن شعباً من دون أرض (اليهـود) أراد أن يستقر في أرض من دون شعب، لأنه عام ١٩٤٨ كان عدد السكان العرب في فلسـطين يساوي ضعفي عـدد السكان اليهـود. والمحزن، كما قال مكسيم رودنسون، أن التفكير اليهودي اتخـذ شكل الصهيونية في نفس الوقت الذي بدأ السكان العرب الأصليون يشعرون بالقومية العـربية. ولكنْ لا أحـد يدّعي أن دور بـريطانيـا في النصف الأول من عام ١٩٤٨ كـان مشـرّفـاً، وذلك بسبب موقفها غير المساعد لمفوضية الأمم المتحدة لفلسطين. في جلسةٍ استشارية دعـا إليها الـرئيس ترومـان في ١٢ أيار/مـايو ١٩٤٨ اتُّفِقَ على أن بـريطانيـا لعبت دوراً مؤسفاً في الشرق الأوسط. وساد شعور في الأمم المتحـدة بأنـه عندمـا سلمت بريـطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بقي هناك عنصر أخلاقي يجبرهـا على التعاون من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. لقد أدى عدم تعاون بريطانيا إلى إقدام مفوضية الأمم المتحـدة لفلسطين في منتصـف شهـر آذار/مارس على إصـدار تقريـر يعبّر عن الاستيـاء والغضب من الموقف البريطاني.

واستمرت بريطانيا في معـارضة طلبـات المساعـدة التي وجهتها إليهـا المفوضيـة. صممت بريطانيا على المحافـظة على وضع «غيـر مقـسّم طـالما أن الانتـداب ما يـزال سارياً، لكن المفوضية اشتكت من أنها ستواجه موقفاً صعباً اعتبـاراً من أول أيار/ مـايو، وأنها يجب أن تكون قادرةً على تقويم الموقف على الساحـة في أقل من أسبـوعين، ثم تستلم السلطة في ١٥ أيار/مايو. لقد حالت السياسة غير المساعدة للدولة المنتدبـة دون تنسيق الخطوات المعدّة لنقل السلطة وتنفيذها.

في نيـويـورك وفي ١٥ آذار/ مـارس بـدأ الأعضـاء الـدائمـون في مجلس الأمن مشـاوراتٍ بناء على طلب المجلس. وفي ١٩ آذار/مـارس أعلن المندوب الأميـركي أنه لم يتم التوصل إلى أي نتيجة، وفاجأ الجميع حين صرّح أيضاً بـأن الحكومـة الأميركيـة أوقفت دعمها لقرار التقسيم لمصلحة رعايةٍ مؤقتةٍ لفلسـطين. لقد كـانت فكرة الـوصايـة والرعاية متداولة في واشنطن منذ نهاية كانون الثاني/ يناير عندما تبين أنـه لا يمكن تنفيذ

قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة دون تدخل أجنبي. فيما بعد أدلى الرئيس الأميركي ترومان بتصريح يسوِّغ فيه ما أعلنه أوستن، وقد فوجىء تريف لي بالموقف الأميركي الجديد واعتبره احتقاراً شخصياً له واقترح على أوستن أن يستقيلا معاً احتجاجاً على هذا الموقف، إلا أن أوستن رفض الاستقالة.

اعتبرت الوكالة اليهودية أنّ الاقتراح الأميركي «تراجع مثير» ويؤذي سلطة الأمم المتحدة وهيبتها. في ٣٠ آذار/ مارس قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن مشروعي قرار: الأول تمت الموافقة عليه بالإجماع في ١ نيسان/أبريل ويدعو الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا لتعيين ممثلين للبحث في تنظيم هدنة في فلسطين بين العرب واليهود، وكذلك يدعو الجماعات المسلحة العربية واليهودية إلى وقف أعمال العنف فوراً، ويطلب إلى رئيس مجلس الأمن وهو مندوبِ كولومبيا أن يبحث مع الطرفين مشروع هدنة ووقف إطلاقٍ للنار. كانت هذه هي المحاولة الأولى لمجلس الأمن لوقف القتال في فلسطين، ولكن بعد ١٠ أسابيع انهارت هذه المحاولة وبدأ سفك الدماء حتى دخل وقف إطلاق النار حيِّز التنفيذ. أما المشروع الثاني الأميركي والذي تم إقراره بأغلبية ٩ أصوات (وامتناع الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا عن التصويت) فقد دعا إلى إجتماع الجمعية العامة في دورة خاصة لبحث مستقبل الوضع والحكم في فلسطين.

على الرغم من هذه القرارات كانت النشاطات العسكرية العربية تتزايد، وشكّل فوزي القاوقجي قيادةً لجيش التحرير العربي (جيش الإنقاذ) في طوباس شمال شرق نابلس التي شن انطلاقاً منها هجوماً على مشمار هايميك قرب مجدو وذلك بأمل التقدم نحو الغرب وقطع الطريق بين حيفا وتل أبيب. حاول البريطانيون ترتيب وقف إطلاقٍ للنار، واعتبر جون وديفيد كيمحي ذلك «خطوة غير فعّالة وغير مدروسة». في ١٤ نيسان/ أبريل شن اليهود هجوماً معاكساً أدى إلى انسحاب عربي مربك، وحدث قتال شديد في منطقة القسطل التي تتحكم بالدخول إلى القدس حيث قتل القائد العربي المحلي عبدالقادر الحسيني وهو ابن عم المفتي، وكان مأتمه الأكثر مهابة في القدس منذ أجيال. في تلك الفترة عُدَّتْ مذبحة دير ياسين في ٩ نيسان/ أبريل أكثر الحوادث عنفاً.

كانت مشكلة اليهود أنهم مضغوطون من الناحية العسكرية، حتى أنهم في بعض الأحيان كانوا يحتاجون إلى مساعدة مجموعتين إرهابيتين هما الايرغون وشتيرن اللتين لم تكونا تحت الإشراف الفعلي للوكالة اليهودية أو للهاغانا. أوضح موشى دايان في مذكراته أن عناصر عصابة شتيرن كانوا جزءاً من كتائب البالماخ. ظهرت أحياناً بعض

الحسنات لهذا الموقف عندما كانت السلطات اليهـودية تتنصـل من مسؤوليتها عن بعض العمليات العسكرية الضروَرية. وهكذا عنـدما آن أوان المعـركة من أجـل السيطرة على طريق القدس تولى الأيرغون وشتيرن مسؤولية احتلال قرية دير ياسين على بعـد ٣ أميال من قلب مدينة القدس. وكانت هـذه القريـة من ضمن القرى العـربية القليلة التي طُلب من زعمـائها عـدم استعمال قـريتهم كقاعـدة لانطلاق الهجمـات العربيـة ضـد الآليـات اليهودية على طريق القدس. بدأ هجوم شتيرن والأيرغـون يوم الجمعـة وهو يـوم العطلة، وحدث قتال عنيف انتهى بمقتل ٢٥٤ عربيـاً بينهم نساء وأطفـال، وتم أسر ١٥٠ عـربياً وسـوقُهم حيث تم عرضهم في الشـوارع. كتب هاري ليفن: «رأيت ٣ شـاحنـات تسيـر ببطء في جادة الملك جورج وتحمل الرجال والنساء والأطفـال وأيديهم فـوق رؤوسهم». اعتبر الكتّابُ الموالون للصهيونية ذلك حدثاً مهيناً ووصف قائد الهاغانا ديفيد شالتيل هذا العمل بالمذبحة ولم تكْتفِ الوكالـة اليهوديـة بإنكـار مسؤوليتها عن المذبحة بـل وجهت رسالة اعتذار إلى الملك عبدالله.

في اليوم التالي استدعي جاك دي رينييه ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى دير ياسين واستقبله خارج القرية المدمرة مسؤول صغير. قال دي رينييه: «كـانت عيونـه مذعورة وباردة». صرح دي رينييه بأن على اليهود أن يحترموا اتفاقـات جنيف وأن مهمته لها طابع رسمي. وأثار ذلك غضب مسؤول الأيـرغون الـذي قال إنّ لا علاقـة لمنظمتـه بالوكالة اليهودية، وإن الأيرغون وحـدها هي المسؤولـة عما حصـل في دير يـاسين. قال مسؤول الأيرغون أيضاً: إن اليهود وصلوا القرية قبل ٢٤ ساعة وطلبوا من سكـان القريـة إخلاءها، ولكنهم رفضوا ذلك وهكذا لقوا المصير الذي يستحقونه.

عاد دي رينييه إلى القدس ثم رجع إلى ديـر ياسين ومعـه سيارة إسعـاف وشاحنـة مليئة بالمعدات الطبية، إلا أنه وجد أن دير ياسين يحتلها مقـاتلون شبان من الأيـرغون، ولفت انتبـاهه فتـاة صغيرة «جميلة، إنمـا عيناهـا تنضح بـالإجرام» بحث دي رينييـه بين حـطام المنازل المهدمة وعثـر على بعض السكان العـرب أحياء، وهـم فتاة عمـرهـا ١٠ سنوات وامرأتان. كان من المستحيل عليه تمييز الموتى. كتب هاري ليفن في مذكراته: إنّ العرب لم يقوموا بعملٍ يبرِّرُ هذا العمل المجنون.

عودة إلى القدس، زار دي رينييـه مسؤولون من منظمـة الأيرغـون، أحضروا معهم تصريحاً منسوباً له يفيد بأنه عومل بلطافة وبأنـه تلقى التسهيلات الـلازمة لمهمتـه وقالـوا له: انه إذا كانت حياته غالية عليه، فليوقعْ هذا التصريـح في الحال. أجـاب دي رينييه أنه غير معتاد على توقيع وثائق لم يُعدَّها بنفسـه. كتب دي رينييه أن مـذبحة ديـر ياسين قد ذاع صيتها وخلقت شعوراً بالرهبة لدى العرب، وفرّ السكان خائفين مذعورين ليبحثوا عن ملجأ لهـم بين أهاليهم أو أقاربهم.

لمناحيم بيغن وصمويل كاتزر، رواية خاصة للمذبحة. كتب بيغن أن المهاجمين اليهود تعرضوا لخسائر كبيرة وقُتل ٤ منهم وجرح ٤٠، وأضاف أنه قبل بدء المعركة حذرت سيارة فيها مُكبِّرٌ للصوت جميع النساء والشيوخ والأطفال، وأمرتْهم أن يتركوا منازلهم ويلجأوا إلى تلة مجاورة. أذعن البعض للتحذير ولم يتعرضوا لأي أذى، وأضاف بيغن أن الذين لم يكترثوا لتحذيراتنا تعرضوا لخسائر كبيرة. كتب كاتزر أن القناصين العرب أطلقوا النار من المنازل حيث كان يختبىء المدنيون وقد تلقى المهاجمون وابلاً من النيران. توقع اليهود أن ينتهي القتال في خلال ساعتين، لكن المقاومة العربية كانت عنيفة بحيث أن المعركة استغرقت ٨ ساعات، وأصبحت بنهايتها القرية تحت سيطرة اليهود ما عدا منزل المختار الذي تم إخضاعه بعد إحضار فصيلة اقتحام يهودية معززة بقطعة مدفعية. كتب بيغن أن الخسائر العربية الكبيرة أدت إلى عواقب وخيمة وغير متوقعة بينما «كان العرب الفلسطينيون يهربون من أجل إنقاذ حياتهم وهم بحالة ذعر شديد». هذا الهروب الكبير سرعان ما تطور إلى عملية فرار ونزوح جماعية تعذر السيطرة عليها. اعتبر بيغن أن الدعاية المعادية سعت إلى تلطيخ اسم الأيرغون، لكن دير ياسين ساعدت اليهود في إنقاذ طبريا واحتلال حيفا.

انتقاماً لدير ياسين كمن العرب لقافلة يهودية كانت في طريقها إلى مستشفى حداثا في جبل المكبر، وفيها سيارات تحمل علامة نجمة داود الحمراء وقتلوا ٧٧ شخصاً. انتقد اليهود بشدة السلطات البريطانية لعدم تدخلها إلا بعد انتهاء الهجوم. كتب هاري ليفن: «لقد سرَّهم ذلك»، ينتظرون حتى يموت الجميع باستثناء ثمانية. أحد الأطباء اليهود شاهد قوافل من السيارات المصفحة البريطانية على بعد ٢٠٠ يارد من مكان المجزرة لكن الجنود تابعوا سيرهم. أكد جاك دي رينييه أن القافلة كانت تحتوي على سيارات إسعاف وسيارات تحمل أطباء وممرضين، وأضاف أن هذه القافلة كانت مصحوبة بالمدرعات وبالسيارات المصفحة الأخرى. أعلن العرب أنهم هاجموا العناصر العسكرية فقط، وبما أن العناصر الطبية اليهودية شاركت في القتال أضحى من المستحيل على العرب أن يميِّزوا بين المقاتلين والمدنيين. حثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الطرفيْن على أنْ يفصلا بين التشكيلات العسكرية والوحدات الطبية، وإلا فإنه يتعذر تنفيذ اتفاقيات جنيف. تفهم المدنيون في الوكالة اليهودية ذلك لكن القادة العسكريين اليهود رفضوا حتى الإصغاء إليه.

عقدت اجتماعات غير رسمية لمجلس الأمن في نيويورك وفي ١٥ نيسان/ أبريل قدم رئيس المجلس، مندوب كولومبيا، تقريراً عن مباحثاته. لقد وجد أن كلًّا من اليهود والعرب متصلبٌ في موقفه. كل طرف يصمِّم على أن يدعم موقفه بأيٍّ طريقة. أعدَّ رئيس المجلس مشروع قرار يدعو مجلس الأمن وكل الأشخاص والمنظمات في فلسطين

وخصوصاً الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية لوقف جميع النشاطات العسكرية وشبه العسكرية. اعتبرت الوكالة اليهودية أن مشروع رئيس مجلس الأمن غير عادل ومؤذٍ لأنه لا يطلب من الدول العربية وقف غزوها لفلسطين. كذلك اعتبر الاتحاد السوفياتي أن مشروع القرار غير جيّد لأنه كان موجهاً ضد اليهود ويميل كثيراً لمصلحة العرب، وأن على مجلس الأمن أن يدعو إلى الإنسحاب الفوري لجميع المجموعات التي تغزو فلسطين من الخارج. لم ترفض مصر وسوريا والهيئة العربية العليا هذا الاقتراح لأن وقف إطلاق النار يعني التخلي عن التقسيم ووقف الهجرة اليهودية. أرادت الولايات المتحدة أن تدعم الاقتراح بحيث يمنع مساعدة العرب ولا يشجع الغزو العربي، وأن يضاف إلى المشروع فقرة حول حماية الأماكن المقدسة. هُزِم الاقتراح السوفياتي وتبنى مجلس الأمن الاقتراح الأميركي بأغلبية ٩ أصوات وامتناع الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا عن التصويت.

في فلسطين بدا أن مداولات الأمم المتحدة وأبحاثها بعيدة جداً عن واقع الأحداث. أقام القاوقجي الغريب الأطوار، اتصالاً مع الوكالة اليهودية بنيّة عقد اتفاق معها، وزاره يشوع بالمون من دائرة الشؤون العربية في الوكالة اليهودية قرب قاعدته في طوباس. اقترح القاوقجي الذي أراد أن يكون مستقلاً عن المفتي وعن الملك عبدالله تسويةً وخطوطاً فدراليةً، وأراد في الواقع أن يتخلى عن القوات المصرية والأردنية في الجنوب إذا استطاع أن يسيطر على المناطق العربية في الشمال. رأت الوكالة اليهودية أن هذا الاقتراح يعبّر عن انشقاقٍ في صفوف العرب، ممّا يساعدها في نضالها.

في ١٨ نيسان/ أبريل احتل اليهود طبريا وهرب جميع السكان العرب كما ذكر هاري ليفن: «في الليلة الأخيرة فجّر الهاغانا مقر قيادة القوات العربية واستيقظ اليهود عند الصباح ليشهدوا تدفقاً من النازحين الخائفين». في حيفا أطْلَعَ القائد البريطاني الهاغانا والعرب على خطة الانسحاب، وحصل إثر ذلك قتال عنيف، وفي ٢١ نيسان/ أبريل احتل اليهود الأحياء الأساسية في المدينة. عندها التقى القادة اليهود والعرب بإشراف الضابط البريطاني واتفقوا على وقف إطلاق النار حيث أعلن اليهود شروطهم لاستسلام القوات العربية. بعد استراحة قصيرة عاد بعض القادة العرب وقالوا إن شروط اليهود مهينة، وطلبوا بعض الوقت للسماح للسكان العرب المتبقين بمغادرة المدينة. ومن المهازل المثيرة أن العمدة شابتي ليفي المعروف بلطافته طلب من السكان العرب البقاء في حيفا، وكانت الدموع تنهمر على وجهه، وكان قد غادر حيفا ٤٥ ألف عربي، وفي يوم رفض الشروط اليهودية للاستسلام غادرها ٢٠ ألف عربي، كتب ليفن في مذكراته: «إنه لشيء عجيب هذه اللطافة المريبة للبريطانيين. لم يتدخلوا حين رأوْا العرب يتلقون الضربة. كان ذلك مخيفاً ومرعباً كيف كان العرب يركضون! هناك يد

خفية تحث على هذا الخروج الكبير».

اجتمع مجلس الأمن مرة ثانية في ٢٣ نيسان/ أبريل وسألت الولايات المتحدة عن الخطوات التي تم اتخاذها لتطبيق وقف إطلاق النار. أعلنت الوكالة اليهودية أنها تقبل بوقف إطلاق النار حين يقبل العرب بذلك. أما الهيئة العربية العليا فقالت إنها تتخلى عن أي شيء إنما لا تقبل بوقف إطلاق النار. وجد العرب أنه يصعب عليهم الزعم أن المتطوعين فقط هم الذين يقاتلون في فلسطين. «نحن لا نخفي الحقيقة، إننا بدأنا القتال. لقد بدأنا ذلك لأننا كنا دائماً تحت تأثير. . . أننا نقاتل دفاعاً عن النفس». اقترحت الولايات المتحدة تشكيل لجنة مؤلفة من أعضاء مجلس الأمن ما عدا سوريا والتي لها قنصليات في القدس لمساعدة مجلس الأمن في تطبيق قراره الصادر في ١٧ نيسان/ أبريل. تم إقرار المشروع بأغلبية ٨ ضد ٣.

تشكلت هذه اللجنة التي عرفت بلجنة الهدنة من قناصل بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة. وصل بابلو دي ازكارات وهو دبلوماسي إسباني سابق إلى القدس بعد ٣ أسابيع ووجد أن لجنة الهدنة مستاءة، وشكا من أن مجلس الأمن قد تركها في مصير يائس. لاقت اللجنة مصيرها المحزن الذي غالباً ما يلقاه الرواد الذين يفتحون بفشلهم طريق النجاح. لسوء الحظ كانت اللجنة على خلاف مع السلطات في القدس وخصوصاً المفوض السامي البريطاني واللجنة الدولية للصليب الأحمر ووسيط الأمم المتحدة. كل سلطة، وبنيّة طيبة، أرادت ترتيب وقفٍ لإطلاق النار محليٍّ في القدس، ولكن سُبُلَ التوسط، وبكل بساطة، تداخلت فيما بينها، كتب أزكارات: هل نفاجأ في هذه الظروف بأن تؤدي مفاوضات الهدنة إلى نتائج غير إيجابية؟ يضاف إلى ذلك، أن المشاكل التي أحاطت بلجنة الهدنة في القدس لم يتفهمها مجلس الأمن بشكل كامل. والأكثر من ذلك لم يُعرفْ ما إذا كان القناصل الثلاثة يعملون لصالح حكوماتهم أم لصالح الأمم المتحدة. كان القنصل الأميركي يتلقى تعليماتٍ من حكومته «تبدو أنها بعيدة عن المنطق أو تجهل الأوضاع المحلية». طلبت لجنة الهدنة ولعدة مرات تزويدها بمراقبين عسكريين.

الدكتو دون جوزيف أول حاكم إسرائيلي لمدينة القدس كانت له اتصالات عديدة مع أعضاء لجنة الهدنة، ووجد أنَّ القنصل الفرنسي رينيه تيفال «منحاز ضدنا». القنصل الأميركي توماس واسن الذي قتل برصاص قناص في ٢٣ أيار/ مايو وخلفه جون مكدونالد كانا، في نَظَره، معاديْين لليهود. أمّا جون نيواي قنصل بلجيكا فقد رآه أيضاً منحازاً للعرب! . كتب جوزيف أن اللجنة بكاملها لم تتفهم مهمتها و«أظهرت انحيازاً ضد إسرائيل» وأنها فرضت قيوداً وقواعد على اليهود ولم يكن بنيتها فرضها على العرب. كان هناك التباس وغموض في صلاحيات اللجنة، وخصوصاً بعد تعيين

الوسيط، وعندما أخذ وقف إطلاق النار الأول طريقه إلى التنفيذ في حزيران/ يونيه كُلِّفت لجنة الهدنة بمراقبة وقف إطلاق النار والهدنة في القدس ويساعدها في ذلك مراقبون عسكريون كما أنها كُلِّفت بالتعامل مع الخروقات والحوادث.

بقي ٣ أسابيع لانتهاء الانتداب. وفي الجليل قاد ايغال آلون وحدات البالماخ. وبعد مناوشات غير محظوظة مع القوات البريطانية احتل اليهود روشبينا وهي تبعد ٥ أميال شمال بحيرة طبريا. كان هدفهم الثاني مدينة صفد، التي تم احتلالها في أوائل أيار/ مايو بعد قتال عنيف. ترك من تبقى من الإثني عشر ألف عربي صفد مع القوات العربية المنسحبة.

بعد ذلك بقليل هاجم الأيرغون دون استشارة الهاغانا مدينة يافا «ورافق هجومهم ضجة إعلامية كبيرة». واجههم المتطوعون العراقيون. وكان على الهاغانا أن تتولى القضاء عليهمْ. ومرة أخرى فرَّ العرب. يعتقد مناحيم بيغن وهو دون شك على حق، بأنه عندما يعرف العرب أن الأيرغون يشتركون في الهجوم تنتابهم حالة من الذعر ويبدأ النزوح الكبير. استسلمت يافا قبل انتهاء الانتداب. بعد معركة يافا وردت تقارير صحيحة وموثوقة تفيد أن القوات اليهودية ارتكبت أعمال السلب والنهب. «لقد سلبت الأحياء المحتلة في يافا وما تعذر أخذُه تم إتْلافه... تم تبرير سلوك الأيرغون بنهب وسرقة المنازل العربية والمتاجر بأنه من تدبير المهجرين اليهود... ربما كان ذلك طبيعياً إلا أنه كان عملاً بغيضاً. بعد ذلك انضم بقية الجنود اليهود من الهاغانا والبالماخ إلى أعمال النهب والتدمير».

ذكر هاري ليڤن في مذكراته أن النهب الذي قام به اليهود كان يقوده المدنيون بشكل مسعور. «الرجال الذين كانوا في حياتهم العادية لا يحلمون بلمس ملكيات غيرهم، لم يترددوا في وضع أيديهم على كل ما يتمنون». كان النهب مشكلة المتطوعين العرب وهذا ما أوقع السير جون غلوب المعروف بـ «غلوب باشا» في مشاكل، كذلك بالنسبة إلى الضباط البريطانيين الآخرين في الأردن. لقد تجنب الجنود النظاميون العرب أعمال السلب وكانوا منضبطين.

في منطقة القدس كان إسحق رابين قائد لواء الهاغانا. في ٢٦ نيسان/ أبريل احتل منطقة الشيخ جراح في القدس ولكن القوات البريطانية طردتهم منها لأنها تقع على أحد طرق الإخلاء الرئيسية البريطانية. أكد القائد البريطاني أنه سيعيد منطقة الشيخ جراح إلى اليهود بعد الانسحاب، وهكذا كان. تمكن المفوض السامي البريطاني السير آلان كوننغهام من ترتيب وقف إطلاق نار محلي في القدس نُفِّذ في ٢ أيار/مايو. على أي حال في ٣٠ نيسان/ أبريل هاجمت الهاغانا منطقة القطمون فسقطت في يد القوات اليهودية في ٢ أيار/ مايو. مرة ثانية كان النهب اليهودي مشكلة «وكانت خسائر

النهب كبيرة من الناحية المعنوية».

رأى العرب أن احتلال القطمون خرق لوقف إطلاق النار المنوي تنفيذه وانتقاماً لذلك تدخلوا في إمدادات المياه لمدينة القدس.

هاجمت القوات العربية أربع مستعمرات على بعد ١٤ ميلاً جنوب القدس في منطقة كفار اتسيون التي سقطت في أيديهم في ١٢ أيار/مايو. واشترك السكان المحليون العرب في الهجوم النهائي وتحولت المعركة إلى مجزرة. دعا أحد الضباط العرب اليهود المدافعين للاستسلام فتقدم حوالي ١٥ عنصراً وسلّموا أسلحتهم. أمر الضابط بتوقيفهم على صف عندها تقدم بسرعة أحد السكان المحليين العرب ووجه إليهم رشاشاً حربياً وأرداهم على رغم احتجاج الضابط العربي.

قال بن غوريون أمام اجتماع مجلس الدولة إن القتال في كفار اتسيون سيبقى ذكرى في تاريخ الشعب اليهودي كمجزرة دير ياسين في ذاكرة الشعب العربي الفلسطيني.

دخلت القوات العربية النظامية فلسطين عند انتهاء الانتداب. في ١٢ أيار/ مايو اجتمع مجلس الأمن وأجرى مباحثات دون التوصل إلى أية نتيجة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مساعدة لجنة الهدنة. في أواسط أيار/مايو نجح دي رينييه في إنشاء ثلاثة مراكز للصليب الأحمر في القدس. الأول في قلب مدينة القدس في فندق الملك داود وفي نزل جمعية الشبان المسيحيين ودير تيرا سانتا ومنزل الأطفال في شاماريا والأراضي المجاورة. أراد الوسيط برنادوت أن يركز أركان الأمم المتحدة في فندق الملك داود وفي نزل جمعية الشبان المسيحيين ولكن دي رينييه اعترض لأن وجود الأمم المتحدة يمس بحياد المركز! أما برنادوت الذي كان له خبرة سابقة في عمل الصليب الأحمر الدولي فقد أخبر دي رينييه أنه لا يقبل قراره. عبر الأطراف عن دهشتهم لموقف دي رينييه وأخيراً وفي حزيران/ يونيه سلم الصليب الأحمر الدولي فندق الملك داود إلى الأمم المتحدة. عندما انتهت فترة وقف إطلاق النار الأول في تموز/ يوليو ترك عناصر الأمم المتحدة فندق الملك داود واحتلته بسرعة عناصر الهاغانا. أما نزل جمعية الشبان المسيحيين فقد تعرض لهجمات من العرب مما أدى إلى قيام الصليب الأحمر الدولي بإخلاء المنطقة وإنهاء مهمته في ٢٢ تموز/يوليو. تسلم القنصل الأميركي نزل جمعية الشبان المسيحيين أما دير تيرا سانتا فقد بقي في عهدة الفرنسيسكان.

كان المركز الثاني للصليب الأحمر على تلة تبعد بضعة أميال عن المدينة ويتألف من بناء حكومي إضافة إلى الكلية العربية ومدرسة الزراعة اليهودية وأبنية المتأهلين في

ثكنة اللنبي. وافقت سلطات الانتداب على تسليم البناء الحكومي إلى الصليب الأحمر الدولي خلال فترة النزاعات ووافق العرب واليهود على أن تعتبر المنطقة المحيطة ملاذاً للنساء والأطفال والشيوخ والجرحى. وبقي هذا المركز في وضعه حتى ١٦ آب/أغسطس عندما هاجمه الإسرائيليون واحتلوا بنايتين في المركز، عندها اتخذ العرب مراكز دفاعية حول البناء الحكومي. تم ترتيب لقاءات مباشرة بين الطرفين بمساعدة مراقبي الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي. في ٢٧ آب/أغسطس قررت الهيئة المركزية لمراقبة الهدنة إنشاء منطقة منزوعة السلاح حول دار الحكومة وفي ٤ أيلول سبتمبر تم انسحاب جميع المقاتلين. وهكذا أصبح مركز الصليب الأحمر الدولي نواة لمنطقة منزوعة السلاح وفي ٧ تشرين الأول/ اكتوبر تسلمته الأمم المتحدة.

يتألف المركز الثالث للصليب الأحمر من المدرسة الإيطالية والمستشفى الإيطالي واحتلها الإسرائيليون فور انتهاء الانتداب البريطاني.

لم تجر مفاوضات بين الأطراف حول إنشاء مراكز للصليب الأحمر، بل قدم الصليب الأحمر مذكرات إلى المتحاربين العرب واليهود، وافقت السلطات العربية المحلية على مضمون المذكرات في ٩ أيار/مايو، وكذلك وافق اليهود (الإسرائيليون) في ١٧ أيار/مايو.

أصبحت المراكز الثلاثة تحت علم الصليب الأحمر الدولي وسُمح للنساء والأطفال بالدخول إلى المراكز في مختلف الأوقات وكذلك منح حق اللجوء المؤقت إلى اللاجئين عند اندلاع أعمال العنف. كان على الداخلين إلى المراكز تسليم أسلحتهم، ومنع إدخال أي سلاح إلى المراكز، وكان الصليب الأحمر الدولي مسؤولاً عن الإدارة الداخلية والتموين في تلك المراكز.

تواصلت الجهود من أجل تأمين اتفاق وقف إطلاق نار محلي أو هدنة في القدس أو على الأقل في الحي القديم في المدينة، وتحت رعاية المفوض السامي والصليب الأحمر ولجنة الهدنة، ونجحت تقريباً هذه الجهود. أعلن اليهود أنهم يوافقون على وقف إطلاق النار أو الهدنة. وكان جميع الوسطاء يعتقدون بأن عليهم تأمين موافقة العرب. في ٧ أيار/مايو أقنع المفوض السامي البريطاني عبدالرحمٰن عزام أمين عام الجامعة العربية بقبول وقفٍ لإطلاق النار في اليوم التالي. وعندما أعلن ذلك رسمياً استاء اليهود لأنهم لم يستشاروا. تم تنفيذ وقف إطلاق النار وأعدت لجنة الهدنة معادلة لهدنة جديدة، ووضع الصليب الأحمر الدولي تصوراً جديداً. كان هناك خلافات في الرأي بين القادة اليهود حول موضوع تحويل وقف إطلاق النار إلى هدنة رسمية، مع أنهم كانوا متفقين على أن مصير فلسطين يتحدّد على أرض المعركة. وأخيراً قررت نواة

الحكومة اليهودية وبأغلبية ستة أصوات ضد أربعة رفض الهدنة.

في هذه المرحلة الحاسمة سمع بن غوريون كلاماً نسب إلى الدكتور محمد الساطي طبيب الملك عبدالله الخاص أن الملك يرغب في لقاء أحد المسؤولين اليهود. سرت إشاعة عن اتفاق بين الوكالة اليهودية والملك عبدالله وذلك قبل صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اجتمعت غولدا مئير مع الملك عبدالله وقال الملك: إنه لن يغزو القسم المحدد لليهود من فلسطين بموجب قرار التقسيم. وصلت أخبار هذا اللقاء إلى القنصل الأميركي في القدس الذي قام بإرسالها فوراً إلى واشنطن. كانت الوكالة اليهودية قد قامت باتصالات متفرقة مع الملك عبدالله، وعندما اقترب موعد انتهاء الانتداب تخوف اليهود من أن يغيّر الملك عبدالله رأيه. أصرّ الملك على أن يعقد اللقاء في عمان. في ١٠ أيار/مايو طارت مئير من القدس إلى تل أبيب، وفي اليوم التالي تنكرت بزي عربي ثم ذهبت بسيارة أحد زملائها إلى حيفا ثم إلى عمان. قالت غولدا مئير إنها فور لقاء الملك وصلت مباشرة إلى النقطة الهامة، وسألته عمّا إذا كان وعده بعدم غزو القسم المحدّد لليهود من فلسطين ما زال قائماً، وحسب رواية مئير قال الملك: «عندما قطعت ذلك الوعد كنت أظن أني أتحكم بقدري ومنذ ذلك الوقت تعلمت أشياء أخرى». عندها سأل الملك عبدالله مئير لماذا يستعجل الصهاينة إعلان دولتهم الخاصة؟ فأجابته إن انتظار ألفي سنة لا يعتبر عجلة. وبعد حديث لمدة ساعة أكد الملك عبدالله أن الأردن هو الصديق الوحيد لليهود في العالم العربي، وشرحت مئير سبب إنشاء دولة يهودية بأسرع وقت. أخيراً افترق الإثنان وكلّ منهما مقتنع بالعناد الأحمق للآخر. يروي موشي دايان أن الملك عبدالله شعر بأنه وُضع في موقف حرج، وأن البديل كان «الخضوع لإنذار امرأة أو الذهاب إلى الحرب». في ظروف كهذه يفرض عليه شرفه الذهاب إلى الحرب. عندما رجعت مئير إلى فلسطين حضرت لقاء حزبياً مع بن غوريون ومررت له خلال الاجتماع ملاحظة مكتوبة «كان لي لقاء ودي... انه قلق جداً ويبدو مضطرباً... وبناءً لخطته هناك دولة موحدة مع حكم ذاتي للقطاع اليهودي وبعد سنة... سوف يحتل القطاع العربي» وقد وصلت أخبار هذا اللقاء إلى مجلس الأمن بواسطة أبا أيبان.

«إن اللقاءات المتعددة التي جرت مؤخراً عرضت على الملك عبدالله باسم دولة اليهود السلام وحسن الجوار، ولكنه رفض ذلك وأصرَّ على أن تكون فلسطين بكاملها تحت سيطرته، وأن يقبل اليهود الجنسية العربية ويتمتعوا بالحكم الذاتي المحلي».

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة في ١٦ نيسان/أبريل لبحث مستقبل فلسطين. أفادت لجنة الأمم المتحدة لفلسطين أنه لم يعد ممكناً تطبيق قرار

التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة. رأى جورج غارسيا غرانادوس مندوب غواتيمالا والذي كان عضواً في اللجنة المذكورة، أن الجو العام في الأمم المتحدة كان يتميز باللامبالاة الغريبة. الولايات المتحدة تخلّت عن قرار التقسيم وكانت تستطلع فكرة الرعاية المؤقتة، ولكن فيليب جيسوب الذي كان يتولى المسألة الفلسطينية في الولايات المتحدة قال: إنه لا يمكن الحصول على الأغلبية اللازمة للتصويت لصالح الرعاية. كان الجدال قوياً، وفي ٦ أيار/مايو وافقت الجمعية العامة على اقتراح يطلب من سلطات الانتداب تعيين مفوض بلدي خاص للقدس ويكون محايداً ومقبولاً من اليهود والعرب. وبعد مشاورات مع تريف لي عيّن المفوض السامي البريطاني هارولد إيفانز وهو محام من فيلادلفيا. وصل إيفانز إلى الشرق الأوسط لكنه لم يذهب أبعد من القاهرة. عُيِّن أزكارات وهو من الأمانة العامة للأمم المتحدة نائباً للمفوض البلدي وتلقى نبأ تعيينه في اتصال هاتفي صباح ١٥ أيار/مايو من مسؤول في القنصلية البريطانية. كتب ازكارات أن قرارات الجمعية العامة بدت بالنسبة إلى الموجودين في فلسطين «مهزلة». أبرق إيفانز قائلاً إن بنود تعيينه تتضمن أنه لن يمارس عمله في القدس إلا عندما يستتب الأمن «وأنه لم يكن متأكداً من قبوله بحماية عسكرية لأسباب خاصة عدا عن كونه محامياً».

هذه التناقضات غير المنطقية ولّدت لدى ازكارات انطباعات مؤلمة. في ١٤ أيار/مايو الساعة ١١,٠٠ أصدرت الجمعية العامة قراراً بتعيين وسيط «يستعمل خبرته الجيدة لإيجاد حل عادل للوضع في فلسطين». اقترحت الولايات المتحدة تعيين بول ڤان زيلاند وهو رئيس وزراء بلجيكي سابق، إلا أنه لم يقبل بذلك. عندها اقترح الأمين العام للأمم المتحدة تريف لي تعيين الكونت فولك برنادوت رئيس الصليب الأحمر السويدي. قَبِل برنادوت المهمة التي قدم حياته من أجلها.

كان برنادوت موضع إعجاب وتقدير لشخصيته وإخلاصه لعمله حتى من قِبَل الذين لم يتفقوا معه.

مع اقتراب انتهاء الانتداب البريطاني، بذلت الولايات المتحدة جهوداً لتأخير إعلان دولة إسرائيل. وقد عرض الرئيس ترومان وضع طائرة خاصة بتصرف الهيئة التنفيذية الصهيونية أو أعضاء لجنة الهدنة أو أية مجموعة سلام، بحيث يمكنهم أن يطيروا إلى فلسطين ويكسبوا وقتاً من أجل إجراء مفاوضات، ولكن لم يهتم أحد بذلك.

أُعلن إنشاء دولة إسرائيل المستقلة في ١٤ أيار/مايو، وبناءً لاقتراح بن غوريون لم تحدَّدْ حدود إسرائيل بشكل نهائي. أرسل الياهو ابتسين رسالةً إلى ترومان يطلب فيها اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل وجاء فيها: «تم إعلان دولة إسرائيل بالحدود التي

أقرتها الجمعية العامة في قرارها في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٧». تضمن إعلان الاستقلال تعهد إسرائيل بالتقيد بمبادىء الأمم المتحدة، مع أنّ بن غوريون أصبح فيما بعد يحتقر الأمم المتحدة ويسميها «أوم شوموم». تم تشكيل حكومة مؤقتة من بن غوريون رئيساً للوزراء وموشي شاريت وزيراً للخارجية.

كانت الولايات المتحدة أول دولة تمنح اعترافاً بالأمر الواقع لدولة إسرائيل، مع أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد حذرت من الاعتراف بأية دولة في فلسطين، لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت في طور الانعقاد. قال جورج مارشال بحزم لترومان إنه إذا اعترف بإسرائيل فوراً فإنه لن يؤيده في الانتخابات القادمة. في ١٤ أيار/مايو وعلى أي حال عبّر الياهو ابتسين عن أمله للحكومة الأميركية في أن يتم الترحيب بإسرائيل من قبل المجموعة الدولية. قال ترومان: «كان عليّ أن أتحرك فورا وأمنح الاعتراف الأميركي للأمة الجديدة».

كان قرار ترومان مفاجأة كبيرة لمندوب أميركا في الأمم المتحدة. وقد حاول دين راسك إظهار عمل ترومان على أنه كان من الأهداف التي يحاول الوفد الأميركي في الأمم المتحدة إنجازها، وما إن وصل النبأ هاتفياً للمندوب أوستن الذي كان في مبنى الأمم المتحدة في فلشنغ ميدوز حتى قرّر عدم العودة إلى اجتماعات الجمعية العامة دون إعلام زملائه في الوفد الأميركي. «ذهب بكل بساطة إلى منزله» . وما إن وصلت أنباء قرار ترومان إلى الجمعية العامة حتى دبت الفوضى. أحد أعضاء الوفد الأميركي أمسك بمندوب كوبا ليمنعه من الذهاب إلى المنبر ليعلن انسحاب كوبا من الأمم المتحدة. أوفد جورج مارشال دين راسك إلى نيويورك لتفادي استقالة جماعية للوفد الأميركي في الأمم المتحدة. بذل فيليب جيسوب جهوداً ليدافع عن سياسة لم يكن على علم بها. «في موقف كهذا يمكنك الاستقالة. . . ولكن ليس من الممكن أن تدفع عن نفسك تهم الغش والخداع». احتج اليانور روزفلت لدى مارشال وقال: مع أنه يؤيد الاعتراف بإسرائيل فإنه «لم يرغب القيام بهذه الخطوة دون إعلام مندوبنا في الأمم المتحدة».

كتب جيسوب: «اتخذ ترومان قراره تحت ضغط المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة»، وأضاف: «إن دبلوماسية المفاجأة هي ممارسة خطرة». أصرّ كلارك كليفورد الذي كان يعمل بقرب ترومان في مسائل الشرق الأوسط على أن سياسة ترومان لم تحركها رغبة الحصول على أصوات اليهود ولكنها «نبعت من إحساسه الإنساني العميق».

وصف والتر إيتان قرار ترومان بأنه «شبه معجزة»، أما غارسيا غرانادوس فقد أعلن

اعتراف غواتيمالا دون انتظار تعليمات من حكومته، وبعده أعلن الاتحاد السوفياتي أول اعترافٍ شرعيٍّ بدولة إسرائيل، وذلك في ١٨ أيار/ مايو.

١٥ أيار/ مايو ـ ١١ حزيران/ يونيه ١٩٤٨

ازداد القتال عنفاً بين العرب واليهود. أعلمت مصر مجلس الأمن بأنَّ قواتها دخلت فلسطين للمحافظة على الأمن والنظام ولوضع حدٍّ للوحشية الصهيونية. كذلك تلقى مجلس الأمن رسائل مماثلة من الأردن ومن الجامعة العربية. كتب ازكارات: «اختفى الجنود البريطانيون من القدس ثم بدأ الهجوم اليهودي واحتل اليهود القطاع الألماني وبعض الأحياء الجنوبية... كان اليهود أسياد القسم الجنوبي للمدينة».

شعر تريف لي بقلق عميق، ليس لأن الأنباء القادمة من فلسطين كانت غير مطمئنة بل لتخوّفه من فشل الأمم المتحدة في مواجهة التحدي العربي لسلطتها. في ١٦ أيار/مايو وجّه رسالة سرية شخصية إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يقول فيها إنه لأول مرة منذ إعلان شرعة حقوق الإنسان يعلن أعضاء في الأمم المتحدة عن تدخل عسكري خارج حدودهم، وعبر عن تخوفه من أن الجهود التي بذلت من أجل وقف أعمال العنف في كشمير وأندونيسيا يمكن أن تضيع إذا فشلت الأمم المتحدة في فلسطين، واعتبر أنه لفت انتباه مجلس الأمن للوضع في فلسطين وتهديده للسلام الدولي، وذلك بناءً للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن ذلك لم يكن ضرورياً لأن المجلس كان قد وضع يده على المسألة. ذاع صيت لي حول أنه من أنصار الصهيونية، ولكنْ قيل إنه أقرّ أخيراً بأن العرب الفلسطينيين لم يتلقوا معاملةً جيّدة.

اجتمع مجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو وكانت المناقشات حامية. قالت الوكالة اليهودية إن الأمم المتحدة تواجه عملاً عدوانياً، ويجب أن تردّ عليه بالاستناد إلى ما ورد في ميثاقها. ادّعت الهيئة العربية العليا بأن القوات العربية تدخلت بناءً لدعوة سكان فلسطين من أجل إزالة العصابات الإرهابية. مندوب مصر محمود فوزي قال: إنه لم يعلم بما يحدث في «فلسطين وحولها» لكن القوات المصرية ستنسحب عندما تستتب الأمور في «بلدنا». قالت سوريا إنه يحق للأغلبية العربية أن تمارس وبكل بساطة حقها في تقرير المصير بما أن انتداب فلسطين قد انتهى.

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى بعد يومين. طرحت الولايات المتحدة بعض الأسئلة حول وقف إطلاق النار وبعض المسائل التي تهم الأطراف. استغرق بحث الأسئلة ثلاثة اجتماعات تم على أثرها تغيير تعبير «حكومة إسرائيل المؤقتة» إلى «السلطات اليهودية في فلسطين» وتم إقرارها في ١٨ أيار/ مايو، وطُلبت الإجابة خلال

٤٨ ساعة اعتباراً من ظهر اليوم التالي، ثم مددت المهلة حتى ٢٦ أيار/مايو.

إلا أن الأحداث تجاوزت هذه الأسئلة، وعلى أي حال فإن الإجابات التي تلقاها المجلس لم تكن مساعدة. رفض الأردن بكل بساطة الإجابة. تم تأجيل جواب الهيئة العربية العليا لأن ممثل الهيئة في نيويورك اعتقد خطأً بأنّ الأمم المتحدة سترسل الأسئلة إلى الشرق الأوسط. لم يرسل اليمن الجواب في الموعد المحدد. أما مصر والعراق ولبنان والعربية السعودية فقد أجابوا خطياً أو شفهياً، لكن الإجابات كانت مراوغةً وغامضةً في المسائل الحاسمة. أجاب إيبان باسم الوكالة اليهودية وحكومة إسرائيل، وأوضح أن اليهود يقبلون في مختلف الظروف وقفاً متبادلاً لإطلاق النار.

دخلت الجيوش العربية ليس بنيّةٍ تدمير إسرائيل فقط، بل لتتنافس مع بعضها. أُعطيت التعليمات للقوات العربية باحتلال المناطق التي كان من المفترض أن تكوَن عربية في قرار التقسيم. عبرت الوحدات العربية نهر الأردن في ١٥ أيار/ مايو واحتلت رام الله وفي اليوم التالي احتلت الشيخ جراح التي كان الأيرغون قد احتلها بعد الانسحاب البريطاني مباشرة. تحركت بعض الوحدات العربية نحو لطرون. اشتكى الملك عبدالله من أنّ مصر لم تقدم الدعم الكافي للأردن، وعوضاً عن ذلك كان هناك إخفاءٌ للسياق الحقيقي للأحداث. استولت البحرية المصرية على شحنة سلاح كانت متجهة إلى العقبة تاركةً القوات العربية بحاجة ماسة إلى الذخيرة. صمم المصريون على إحباط الملك عبدالله، وتحركت قواتهم شمالاً عبر ساحل البحر المتوسط واحتلت خان يونس في قطاع غزة والعوجة في النقب وسيطرت على عقدة الطرق الهامة في بئر السبع، ومنها تحركت باتجاه بيت لحم. في الشمال سارعت القوات السورية إلى الوصول إلى مخيم مهجور على الحدود الأردنية بالقرب من سماخ وأعلنت احتلاله. احتلت القوات اللبنانية المالكية وكادس. النجاح الإسرائيلي الوحيد كان في عكا على ساحل البحر المتوسط.

في نيويورك بحث مجلس الأمن اقتراحاً أميركياً يعلن أن الموقف في فلسطين يشكل تهديداً وخرقاً للسلام استناداً إلى المادة ٣٩ من الميثاق، وأنّ على المجلس أن يأمر بوقف إطلاق النار. حاولت سوريا إضاعة الوقت في المناقشات واعتبرت أن فلسطين هي عضو في الجامعة العربية وأنّ المسألة هي نزاع محلي يمكن حله بواسطة ترتيبات أو هيئات محلية. لكن الولايات المتحدة قالت إن ما يعرضه المشروع الأميركي هو عمل محدد لضبط الوضع ولا يستطيع أن يقوم به إلا مجلس الأمن. اقتراح الولايات المتحدة بالعودة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حظي بتأييد فرنسا والاتحاد السوفياتي وأوكرانيا وعارضته بريطانيا وبلجيكا وكندا والصين وسوريا وهزم الاقتراح

الأميركي. وافقت الولايات المتحدة على تغيير الفعل في فقرة وقف إطلاق النار من «يأمر» إلى «يدعو»، وفي الصيغة المعدلة حظي المشروع بتأييد ٨ أصوات مع امتناع سوريا والاتحاد السوڤياتي وأوكرانيا عن التصويت.

كان هذا هو النداء الثالث لمجلس الأمن لوقف الأعمال العدائية، وذلك في أقل من شهرين. إلا أن القتال استمر دون توقف في فلسطين وتحركت القوات المصرية التي تضم في صفوفها متطوعين ليبيين عبر ساحل المتوسط، واحتلت يادمردخاي والمجدل وعسقلان وأشدود. احتلت القوات العربية نيف ياكونف شمال القدس واحتل المصريون رامات راحيل جنوب القدس. كتب جون غلوب: «انصرف العرب إلى النهب وبنتيجة ذلك أعاد اليهود احتلال الضاحية». إلى الغرب قام اليهود بمحاولة شجاعة ولكن غير ناجحة لاحتلال لطرون. حققت القوات الإسرائيلية بعض التقدم الملحوظ في منطقة جنين ثم أعادت التجميع للهجوم.

كانت الكارثة الكبرى للإسرائيليين استسلام الحي القديم في القدس للقوات العربية. جرت مفاوضات برعاية بول ريجر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي كان يزور المنطقة لتقصي الحقائق. طلب القائد العربي عبدالله التل من ازكارات أن يحضر «كشاهد موضوعي وغير متحيز» قال الدكتور دون جوزيف حاكم القدس من الناحية الشكلية «إنه لم يهتم أحد برسائل الهاغانا المرسلة من الحي القديم. كان الوضع الصحي سيئاً، لكنه لم يكن مستحيلاً». لم يكن المدنيون اليهود على اطلاع على الموقف العسكري، وبدأوا بالاستسلام، لكن الهاغانا أرادوا أن يقاتلوا حتى النهاية. مساء ٢٧ أيار/مايو عُقد اجتماع عاصف للقادة اليهود حيث برزت خلافات حادة في الرأي بين أركان الهاغانا والحاخامات. كتب غلوب: «مجموعة وديعة ومسكينة ومتخلفة لكنها غير صالحة للقتال».

في الساعة ٩,١٥ من صباح اليوم التالي تقدم «حاخامان مُسنّان خلال زقاق ضيّق يحملان العلم الأبيض». عندما وصلا إلى مركز عبدالله التل علما أن القوات العربية تتفاوض مع الهاغانا. بقي حاخام واحد رهينة وعاد الآخر مع رسالة من التل.

عند الظهر توجهت مجموعة من المفاوضين اليهود إلى قيادة القوات العربية حيث وجدوا ازكارات مع التل وبعض الضباط العرب. كان التل لبقاً ولم يهاجم القادة المهزومين ولم يتصرف أو يُذّل بكلمة مهينة. كان اليهود هادئين أقوياء ولم يظهروا أية إشارة خضوع. اقترح الإسرائيليون إخلاء الجرحى، لكن التل رفض بحجة عدم ضمان سلامتهم أثناء المرور. انتاب جاك دي رينييه قلق لأن بعض العرب هدد بذبح جميع اليهود في القدس القديمة ثأراً لمذبحة دير ياسين، وحدث جدال حول أسرى الحرب،

وحول من يُعتبر أسير حرب، هل هو المقاتل أم كل من يقدر على حمل السلاح؟. بعد ذلك انتقل المفاوضون إلى معالجة مسألة إعلام مقاتلي الهاغانا في الحي القديم عن وقت ابتداء الاستسلام وإخلاء المواقع. قرر التل أن يعد الترتيبات اللازمة مسؤول من كل جانب. وصل عمدة الحي القديم وحاول أن يغيّر اتفاقية الاستسلام ولكن دون جدوى. لم يتصل المفاوضون الإسرائيليون بالهاغانا في القدس الغربية، وتم توقيع اتفاقية الاستسلام الساعة الخامسة بعد الظهر. طلب التل من ازكارات أن يوقع على الاتفاقية ولكنه رفض ذلك «لأن هذه الاتفاقية جاءت نتيجة لعمل عسكري يعتبر تحدياً واضحاً لمجلس الأمن». تقدم المفاوضون ومعهم ازكارات إلى الحي اليهودي. كتب ازكارات «كان وجود التل مشجعاً ومريحاً للجميع، ولم تشكل القوات العربية أي تهديد لليهود، بل كان هناك ضمانة بأن كل شيء سيتم بأقل خسائر ممكنة». كتب هاري ليفي: «عندما أفلتت السيطرة على الرعاع المسعورين، أطلقت القوات العربية النار عليهم لتبعدهم».

بدأ الآن الإخلاء المحزن. استسلم عناصر الهاغانا بلباقة واحتفظوا بتقاليد الفخر والتعالي. تبع ذلك الخروج الصغير للمدنيين. ساعد الجنود العرب الشيوخ والأطفال، وحملوا بسواعدهم الأطفال الذين إنفصلوا عن أمهاتهم، وتقاسموا معهم الماء من أباريقهم، وباختصار فعلوا كل ما بوسعهم للتقليل من عناء الإخلاء. أما الجرحى المصابون بجروح بليغة فقد تسلمتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تم أسر نحو ٣٠٠ رجل، وعبر المدنيون الخطوط إلى غربي القدس. بدأ السكان المحليون العرب بقذف الحجارة، وبغضب شديد، على الأسرى اليهود، لكن القوات العربية منعتهم من ذلك. كتب الدكتور جوزيف: «كان سلوك القوات العربية ممتازاً وعاملوا اليهود معاملة ممتازة ولطيفة وقد حمل بعضُ الجنود العرب المسنين على ظهورهم». كتب ازكارات: «كان الحاخامات يسيرون بكل يأس وكآبة وكانوا الأكثر إثارة للشفقة».

استمر القتال حتى تحول الحي اليهودي إلى كومة من الأنقاض والأوساخ التي تصاعدت منها روائح نتنة، إلا أن ازكارات لاحظ أن المستشفى اليهودي «واحة من النظافة والجمال». خلال الليل شب حريق في المستشفى وعلى أثره نقل الجنود العرب المرضى إلى مقر البطريركية الأرمنية.

هكذا ولأول مرة منذ ٣٠٠ سنة يخلو الحي القديم في القدس من اليهود. بدا أن كل شيء يعتمد على الكونت برنادوت الذي عُيِّن في ٢٠ أيار/مايو وسيطاً من قبل الأمم المتحدة ووصل إلى القاهرة في ٢٨ أيار/مايو تاريخ استسلام الحي القديم. كان برنادوت رجلاً مهيباً يتعلق بمظاهر الأبهة والفخامة. كان يرتدي زي الصليب الأحمر

حتى أول اتفاق لوقف إطلاق النار، وهذا ما سبب إزعاجاً لليهود. رأى فيه أركانه أنه سريع الحركة والذهاب والإياب، ورأى فيه العرب الأمم المتحدة التي يكرهونها. وأينما حلّ كانت الجماهير العربية ترفع أيديها وتطلق صيحات الاستنكار. انتقده بعض الإسرائيليين. قالت غولدا مئير «إنه كان ينقصه الحياد» وإنه «لم يفهم ما هي دولة إسرائيل». كتب برنادوت في مذكراته أنه قد أسيء فهمُه من المتطرفين من الجانبين في محاولاته التفكير والعمل بموضوعية. عند زيارته الأولى إلى تل أبيب قوبل بشكل غير ودي، وتحول ذلك إلى ريبة في أمره عندما بيّن أنه لا ينظر فقط إلى مصالح اليهود وإنما يسعى إلى حلٍّ عادل للقضية الفلسطينية.

في ٢٩ أيار/مايو اجتمع مجلس الأمن لبحث الردود على ندائه الأخير لوقف إطلاق النار. حبّذ جميع الخبراء العسكريين الإسرائيليين وقف إطلاق النار واتصل بن غوريون بأبا أيبان في نيويورك. وأعلمه بأن الوضع العسكري عاطل لدرجة أنه يجب تأمين اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بأسرع وقت ممكن. كان العرب يراوغون، وبرز في مناقشات المجلس أمران: أولاً هجوم سوفياتي عنيف على الدول العربية لرفضها الإذعان لقرارات مجلس الأمن، وثانياً شكوى العرب من أن توقف القتال كان لمصلحة الطرف الآخر. صوّتت الولايات المتحدة لمصلحة الاقتراح السوفياتي وهي تعلم أنه سيهزم وبالفعل لم ينجح الاقتراح السوفياتي وتبنى مجلس الأمن اقتراحاً بريطانياً معدلاً يدعو إلى وقف إطلاق النار لمدة ٤ أسابيع، ويحظر وصول الأسلحة إلى الطرفين، ويدعم الوسيط الدولي ويعطيه مزيداً من الصلاحيات، ويوافق على تزويد لجنة الهدنة بعدد كاف من المراقبين العسكريين: اتصل القادة الإسرائيليون بأبا أيبان وقالوا إن وقف إطلاق النار هو «نعمة إلّهية» لأن مدينة القدس كانت تعاني من قلة المؤن.

في اليوم التالي أجرى برنادوت محادثات طويلة مع عبدالرحمٰن عزام أمين عام جامعة الدول العربية. طلب برنادوت من العرب قبول وقف إطلاق النار وأكد أنه لا يعتبر نفسه مقيداً بقرار التقسيم. اعتبر عبدالرحمٰن عزام أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الحرب في فلسطين، وسأل برنادوت عما إذا كان يضمن، في حال قبول العرب بوقف إطلاق النار، عدم حصول تأثير سلبي على وضعهم العسكري يجعله أسوأ مما كان قبل وقف إطلاق النار، في نهاية الاجتماع صرح عزام أنه يصلي إلى الله حتى تنجح مهمة برنادوت.

طار برنادوت إلى حيفا في اليوم التالي وقابل بن غوريون الذي بدا ممتعضاً مما يجري. أصرّ برنادوت على وقف إطلاق النار، لكن بن غوريون أجاب بأن وقف إطلاق النار يساعد العرب ويضر بالإسرائيليين. لاحظ برنادوت توق كلٍّ من الطرفين إلى

الإيحاء بأن وقف إطلاق النار هو لمصلحة الطرف الآخر.

في ١ حزيران/ يونيه وصل برنادوت إلى عمان واجتمع مع وزير الخارجية الأردني الذي وافق على شروط الهدنة، ووافق كذلك الملك عبدالله. في ذلك النهار قصف الإسرائيليون عمان مرتين، وانتقاماً لذلك قصف العرب حيفا عندما كانت الحكومة الإسرائيلية مجتمعةً تبحث في وقف إطلاق النار. كان الطرفان في وضع «لا يؤدي إلى الموافقة».

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ٢ حزيران/ يونيه وأخذ علماً بموافقة الطرفين على مبدأ وقف إطلاق النار، وطلب من برنادوت أن يتشاور معهما، ويحدد موعد تطبيق وقف إطلاق النار. كان على برنادوت أن يتعامل مع الشروط الجديدة التي أراد الطرفان أن يضيفاها في موضوع حظر شحن الأسلحة، والسماح لجميع الرجال اليهود القادرين على حمل السلاح بالدخول إلى إسرائيل في فترة وقف إطلاق النار. كانت فكرة برنادوت أن يوضع هؤلاء الرجال في مخيمات بإشراف الأمم المتحدة، وأن تستمر الهجرات اليهودية الأخرى خلال فترة وقف إطلاق النار. واعتبر أنه إذا وافق العرب على ذلك فسوف تكون المرة الأولى التي يقبلون فيها بمبدأ الهجرة اليهودية. مال الإسرائيليون إلى رفض فكرة برنادوت لأنها تمسّ بالسيادة الوطنية. أما مأزق برنادوت فكان يكمن في أنّ المطلوب منه بموجب قرار وقف إطلاق النار في ٢٩ أيار/مايو هو أن يقنع الحكومات المعنية بعدم استقدام مقاتلين إلى فلسطين وإلى دول الشرق الأوسط الأخرى خلال فترة وقف إطلاق النار. وإزاء ذلك أبرق برنادوت إلى رئيس مجلس الأمن في ٤ حزيران/يونيه:

هل يعتبر القرار أنه يمكن السماح للرجال القادرين على حمل السلاح بالدخول إلى المنطقة اليهودية من فلسطين خلال فترة الهدنة بشرط عدم قيامهم بأي تحركات أو خضوعهم للتدريب؟ هل يسمح القرار بذلك أو يستثني كل الرجال القادرين على حمل السلاح؟ كان هناك حاجة ماسة لتفسير رسمي.

كان رئيس مجلس الأمن في ذلك الشهر فارس الخوري مندوب سوريا الذي أحال البرقية إلى أعضاء المجلس، وطلب من رالف بانش من الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي كان موجوداً في القاهرة «أن يعلم برنادوت بأن الخوري أخبر أعضاء المجلس بوجوب أن تكون يد الوسيط حرةً ليعمل طبقاً للقرارات». سأل بانش برنادوت عمّا إذا كان يعتبر أن الهدف الأساسي من القرار هو منع أيٍّ من الجانبين من تحقيق فوائد عسكرية من جراء الهدنة. أكّد الخوري هذا التفسير واستند على ذلك بمقدمة القرار التي عبرت عن الرغبة في إنهاء حالة العداء دون المس بحقوق ومصالح الطرفين. وجد

برنادوت أن جواب الخوري اللطيف لا يساعد، لكن بانش أخبر برنادوت أن وجهة نظر تريف لي تتلخص بأنه إذا عرضت هذه المسألة على مجلس الأمن للقرار «فإن موضوع الهدنة بأكمله معرض للإلغاء». كان برنادوت يعكس بكآبة مشاكل كل مسؤول ليس عضواً في مجلس الأمن ولم يحضر المناقشات ولكن يُنتظر منه أن يفسِّر ويطبِّق القرارات.

مرة أخرى، جال برنادوت على عواصم المنطقة وعرض اقتراحه بشأن الهجرة اليهودية. كان الجواب الذي تلقاه في القاهرة إعادة التأكيد على المواقف السابقة، وفي حيفا وجد أن شاريت عنيدٌ وصلبٌ، فنفذ صبره منه. «قلت له بصراحة إن لدي انطباعاً بأن الحكومة الإسرائيلية لا تريد الهدنة على الإطلاق وإنه على أي حال لا ثقة له بي كوسيط». هدأ شاريت، وافترقا أكثر من صديقين.

في ٧ حزيران/يونيه أعلن برنادوت بعد اتفاقه مع الطرفين أن وقف إطلاق النار سوف يدخل حيِّز التنفيذ في ١١ حزيران/يونيه، وكذلك حظر شحن الأسلحة، وأعلم الطرفين بالترتيبات اللازمة بشأن مراقبة وقف إطلاق النار.

أبلغ برنادوت الطرفين بمنع جميع الأعمال الحربية خلال وقف إطلاق النار، وبمنع استقدام مقاتلين إلى أي من الأقطار العربية، أو أي جزء من فلسطين. طلب برنادوت دراسة ما إذا كان دخول الأشخاص القادرين على حمل السلاح يشكل فائدة عسكرية لإسرائيل، وفي هذه الحالة فإنه سيمنع دخولهم. أما الأشخاص القادرون على حمل السلاح والذين سبق أن سمح لهم برنادوت بالدخول فتقرر وضعهم في مخيمات تحت إشراف مراقبين من الوسيط. مُنع استيراد المعدات العسكرية لأي طرف، وتحركُ القوات أو المعدات العسكرية على حدود فلسطين أو داخلها. يجب أن تبقى خطوط القتال والجبهات مستقرةً فيُمنع تعزيزها، ويُسمح فقط بتبديل العناصر. أما الخدمات الإنسانية فقد تولاها الصليب الأحمر الدولي.

كتب دايان أن حظر شحن الأسلحة قد خُرق من قبل الطرفين. بعد اجتماع غروميكو وشاريت في نيويورك في كانون الثاني/يناير بدأت الأسلحة تتدفق من تشيكوسلوفاكيا إلى اليهود في فلسطين، قبل وبعد الانقلاب الشيوعي، وذلك على قواعد تجارية (تم تزويد العرب بأسلحة تشيكية بنفس القواعد). وقد وضع مطار خاص في تشيكوسلوفاكيا تحت تصرف المنظمات اليهودية، وأغلق في آب/أغسطس ١٩٤٨ بعد ضغوطات دبلوماسية أميركية. يذكر شيمون بيريز أن بعض العناصر المكلفين بإحضار الأسلحة إلى إسرائيل أنشأوا شركة أفلام زائفة في بريطانيا. «ذهبوا إلى المكان المحدد وكانت الكاميرات في أماكنها وأقلعت الطائرات. بدأت الكاميرات تئزُّ (تحدث طنيناً)،

وتابعت الطائرات تحليقها باتجاه إسرائيل».

في ٩ حزيران يونيه، وقبل ساعتين من الوقت المحدد، تلقى برنادوت موافقة غير مشروطة من العرب على وقف إطلاق النار نتيجة الضغط الدبلوماسي الذي تعرضوا له، وليس نتيجة لهزيمةٍ عسكرية. اعتبر ازكارات أن العرب قاتلوا بشكل جيد لكن وقف إطلاق النار جاء في الوقت الملائم لينقذ الحكومة والجيش المصري من السخرية.

بعد انتهاء المهلة التي حددها برنادوت بوقت قصير، تلقى موافقة إسرائيل غير المشروطة. اعتبر تريف لي أن هذا هو أول إنجاز رئيسي على طريق السلام في فلسطين. في ١٠ حزيران/ يونيه أذاع بن غوريون رسالةً إلى الشعب الإسرائيلي قال فيها: إن سياسة إسرائيل الخارجية تقضي بالتفاهم والتنسيق مع الأمم المتحدة، وإن الحكومة المؤقتة قررت الموافقة على رغبة مجلس الأمن.

قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بوقت قصير، احتلت القوات السورية مشمار هايا ردين جنوب بحيرة الحولة. في القتال الذي جرى بين ١٥ أيار/مايو تاريخ انتهاء الانتداب وبين ١١ حزيران/يونيه تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ كان الإسرائيليون في وضع دفاعي، وأصبحت فلسطين العربية (بموجب قرار التقسيم) في يد العرب. تقدم المصريون حتى اشدود وبيت لحم.

احتلت القوات العربية الشيخ جراح والحي القديم في القدس واحتلت لطرون وأجبرت الإسرائيليين على بناء تحويلة عرفت باسم طريق بورما من باب الواد إلى دير محسن إلى الجنوب من الطريق الرئيسية. بدأ العمل في التحويلة في ١١ أيار/مايو، وفتحت الطريق في أوائل حزيران/يونيه. ولسوء الحظ أدى بناء طريق بورما إلى تهجير سكان قريتين عربيتين بيت جن وبيت سوسين. في الشمال كانت القوات اللبنانية والسورية قد شقت طرقات داخلية في المناطق المحددة لليهود في قرار التقسيم. تقدمت القوات الإسرائيلية في منطقة جنين فقط.

١١ حزيران/ يونيه ـ ٩ تموز/ يوليه ١٩٤٨

كانت مهمة مراقبة وقف إطلاق النار على عاتق برنادوت الذي عكف على استقدام مراقبين عسكريين. كانت لجنة الهدنة قد أرسلت طلباً إلى نيويورك لمراقبين عسكريين. أعلم أركادي سوبوليف أحد مساعدي الأمين العام للأمم المتحدة، مجلس الأمن بأن أكثر من ١٥ عنصراً من الأمانة العامة للأمم المتحدة قد تم تعيينهم في فلسطين وأن طلب لجنة الهدنة لهيئة مراقبين يجب أن يُبحث ويُقرّ في مجلس الأمن. طرحت الهيئة العربية العليا مسألة مراقبة وقف إطلاق النار قبل أن يبدأ مفعوله، وأعرب

الاتحاد السوفياتي عن استعداده لتأمين بعض المراقبين استناداً إلى قرار مجلس الأمن في ٢٩ أيار/مايو. اقترح الاتحاد السوفياتي اختيار المراقبين الدوليين من جميع أعضاء مجلس الأمن ما عدا سوريا، إلا أن مجلس الأمن لم يوافق. على أي حال كان رأي برنادوت أنه هو المسؤول عن تعيين الأركان المطلوبين لإنجاز أعماله. طلب برنادوت وتريف لي من أعضاء لجنة الهدنة الثلاثة (بلجيكا ـ فرنسا ـ الولايات المتحدة) تأمين ٢١ مراقباً عسكرياً من كل دولة، وعين برنادوت ٥ ضباط سويديين. وجّه تريف لي نداءً إلى حرس الأمم المتحدة وعناصر الأمانة العامة، ولبى نداءه للتطوع ٥١ حارساً للعمل في فلسطين. بعد ذلك طلب برنادوت عشرة مراقبين من كل من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة و٧٠ «تقنياً من القوات المسلحة الأميركية» وبهذا يكون عدد طاقم المراقبة الدولية قد بلغ ٢١٩ عنصراً. تساءل الاتحاد السوفياتي عن شرعية وصحة قرار الأمين العام بإرسال عناصر من الأمانة العامة إلى فلسطين، وخصوصاً أن عناصر الحرس كانوا من البلد المضيف أي كانوا مواطنين أميركيين. برر ذلك أحد مساعدي الأمين العام بأن لي أخذ باستشارة قانونية وأنه عمل بناءً لمضمون المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة ومن التفويض الذي منحته إياه الجمعية العامة.

وصل المراقبون الدوليون إلى الشرق الأوسط بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وبات من المستحيل عليهم تحديد خطوط الفصل. كانت مهمتهم الأساسية أعمال مراقبة روتينية ودوريات ساحلية ومعالجة الحوادث والشكاوى والتحقيق في شكاوى الخرق. لم تكن لهم سلطة لمنع الاختراقات ما عدا حضورهم الشخصي. تمت معالجة حوالي ٥٠٠ شكوى وحادثة خلال شهر ولكن برنادوت قال إن قسماً كبيراً منها لم يكن صحيحاً وإن قسماً آخر كان مبالغاً به. بالإضافة إلى شكاوى الفريقين والحوادث التي سجلها المراقبون نبّهت الولايات المتحدة برنادوت إلى خرقين وبريطانيا إلى خرق واحد، ولكن المراقبين الدوليين لم يعثروا على دليل مادي لهذه الشكاوى الثلاث.

كان المراقبون الدوليون يحققون في الشكاوى ويرفعون تقاريرهم إلى الوسيط الذي يراجعها ويقرها ويقدمها إلى الحكومات المعنية. في ١٥ حزيران/يونيه طلب برنادوت أن ترفع إليه جميع الشكاوى حول وقف إطلاق النار، وليس إلى مجلس الأمن، وليبحثها ويقرر رفع المناسب منها، وطلب تعاون جميع الحكومات لتنفيذ البند الذي يطلب منع استقدام العناصر المسلحة إلى المنطقة.

أعلن الأمين العام لي أنه هو صاحب فكرة «حظر عالمي على شحن السلاح إلى الطرفين» مع أن الولايات المتحدة كانت تفرض حَظراً خاصاً منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

كانت قدرة المراقبين على اكتشاف الأسلحة المرسلة إلى المنطقة اليهودية ضعيفة ولم يكن بإمكانهم مراقبة وصول الأسلحة إلى الدول العربية. كان العرب مقتنعين، وربما كان اقتناعهم صحيحاً، بأن حظر الأسلحة يؤذيهم أكثر مما يؤذي إسرائيل.

برزت مشكلة خاصة تتعلق بالقوات غير النظامية لدى الطرفين التي اعتبرت أنها غير مقيدة باتفاق وقف إطلاق النار. اقتنع برنادوت باعتبار «القوات العربية والإسرائيلية وحكوماتها مسؤولة تماماً عن النشاطات والأعمال التي تحدث في المناطق التي تسيطر عليها». كانت الدول العربية تتنصل من أية مسؤولية عن المتطوعين العرب، كما أن السلطات الإسرائيلية ادعت عدم القدرة على ضبط الجماعات الإرهابية المنشقة.

خلال فترة وقف إطلاق النار تم بحث اتفاقيتين محليتين من أجل مدينة القدس برعاية لجنة الهدنة وكبير المراقبين الدوليين في القدس ووُقعتا من قبل القائد العسكري الإسرائيلي ديفيد شالتيل ونظيره الأردني عبدالله التل. الاتفاقية الأولى بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه وأرخَتْ في ١١ حزيران/يونيه موعد سريان مفعول وقف إطلاق النار وقضت بالانسحاب إلى خطوط متفق عليها لمدة ٢٨ يوماً وبإنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين. كما تقرر إخلاء المنازل والأبنية ما عدا مركز شرطة محلي عربي واحد سمح للقوات العربية بدوريات محدودة بإشراف الوسيط. وكُلّف مراقبو الأمم المتحدة بزيارة المنطقة بشكل منتظم للتحقق من مراقبة الاتفاقية. قال برنادوت فيما بعد إن الاتفاقية كان لها الفضل في منع الاحتكاك على الرغم من حصول بعض الحوادث القليلة.

قبل انتهاء وقف إطلاق النار تم التوصل إلى اتفاقية لنزع سلاح جبل المكبر الذي كان شريطاً يهودياً ضمن أكثرية عربية، ويحتوي على مستشفى حداثا والجامعة العبرية وفندق أوغوستا فكتوريا وقرية العيسوية العربية. كتبت الاتفاقية على مظروف في ٧ تموز/ يوليو ثم طبعت ووقعت في اليوم التالي. يقول تيودور ميرون إن الاتفاقية أعِدّت بسرعة وفي فترة تأزم، ولذلك كانت غامضة ورديئة النص. كان هناك خريطتان للمنطقة المنزوعة السلاح: الأولى مؤرخة بتاريخ ٨ تموز/يوليو رأت إسرائيل أنها سارية المفعول، والثانية مرسومة بعناية ومؤرخة بتاريخ ٢١ تموز/يوليو رأى الأردن أنها سارية المفعول. أظهرت هاتان الخريطتان حدوداً مختلفة للمنطقة مع أنهما وُقّعتا بالأحرف الأولى من قِبَل أحد أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة ف.م بيغلي. كانت الخريطة الأولى تشمل منطقة أكبر، وكان هناك مناطق في جبل المكبر اعتبرتها إسرائيل من المنطقة المنزوعة السلاح، بينما اعتبرها الأردن أنها أراضٍ أردنية، وأدى هذا إلى إرباكات كثيرة للأمم المتحدة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧.

اشترطت اتفاقية جبل المكبر انسحاب جميع العسكريين وأسلحتهم ومعداتهم من المنطقة المنزوعة السلاح ومنع استخدام المنطقة كقاعدة لشن الهجمات. تبقى المنطقة تحت رعاية الأمم المتحدة حتى انتهاء الأعمال العدائية أو حتى تحقيق اتفاق جديد. توضع الشرطة العربية واليهودية بإمرة قائد من الأمم المتحدة. كانت الأمم المتحدة مسؤولة عن التموين بالطعام والمياه. كان العرب يرفضون تصليح خط إمداد المياه وتزويد القوافل الداخلة إلى المنطقة أو الخارجة منها بالطعام.

حدثت ثلاثة اختراقات كبيرة لوقف إطلاق النار الأول. كان الخرق الأول في التالينا وهو مركب سابق للبحرية الأميركية يسيطر عليه الأيرغون، وقد حاول إنزال أسلحة وعناصر مخالفاً بذلك حظر الأسلحة. لقد كانت الاتفاقية بين برنادوت وإسرائيل تقضي بوجوب إعلام الوسيط مسبقاً عن الهجرات اليهودية. وافقت إسرائيل عن تفتيش السفن من قبل عناصر الوسيط، وتوجّب وضع جميع الرجال القادرين على حمل السلاح في مخيمات خاصة تحت المراقبة. توقع برنادوت أن تشمل الاتفاقية ٥٠٠ شخص خلال الشهر الأول، ولكن الرقم الحقيقي كان بين ٢٦٠ - ٢٦٥ شخصاً. كان الأيرغون على علم بأن إحضار التالينا هو مخالف للاتفاق بين برنادوت وإسرائيل، ولكنهم أمِلوا من القيادة الإسرائيلية أن تذعن لعملهم هذا. في ٢ حزيران/يونيه شوهدت التالينا على السواحل الإسرائيلية، وفي الليلة التالية وصلت إلى تل أبيب. طلبت السلطات الإسرائيلة تسلُّم الحمولة، ورفض الأيرغون. عندها فتح الجيش الإسرائيلي النار، وانفجرت الحمولة مما أدى إلى مقتل ١٦ عنصراً من الأيرغون وعنصرين من الهاغانا.

الخرق الثاني حدث في ٢٥ حزيران/يونيه عندما أطلقت طائرة مصرية النار على طائرة للأمم المتحدة قرب عسقلان كانت تعمل في تنفيذ اتفاقيةٍ لإمداد المستعمرات الإسرائيلية المحاصرة في النقب بالطعام. عندما وافقت مصر على عدم التدخل مع القوافل اليهودية قرر برنادوت اعتبار الحادث مُنتهياً.

الخرق الثالث كان رفض الجيش العربي والمتطوعين العراقيين السماح بإمدادات المياه للقدس. عندما فشل برنادوت في حل هذه المسألة محلياً أفاد مجلس الأمن عن هذا الخرق. كان الدكتور دون جوزيف يخوض معركةً مع لجنة الهدنة والوسيط من أجل حصص الطعام المخصصة للقدس. كتب جوزيف: «كان الأمر بمثابة سخرية ولكن كان على أولئك المسؤولين في الأمم المتحدة الذين أعدوا للقيام بأعمال إنسانية بذل المزيد من الجهد للتأكد من أن سكان القدس هم على شفير المجاعة!».

كان برنادوت يبحث عن تسوية سياسية مع أنه كرس قسماً كبيراً من وقته لمراقبة وقف إطلاق النار. كان يرى أنه يجب مراجعة قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة.

في ٢٧ حزيران/يونيه اقترح على طرفي النزاع «بشكل مؤقت ومن ناحية مبدئية البحث عن أرضية مشتركة لمواضيع وأبحاث يتوسط فيها». كانت المقترحات غامضة ومعدة لكسب الوقت. كان جوهر خطة برنادوت إنشاء اتحاد من كيان عربي وكيان يهودي في كل من فلسطين والأردن، وكان ذلك قريباً من أفكار الملك عبدالله مع أن عبدالله أعلن فيما بعد أن تقرير برنادوت «لم يخضع لاختبار واطلاع مني». كان من المقرر أن يصبح الجليل الغربي أو قسمٌ منه يهودياً والقسم الأكبر من النقب عربياً، والقدس تحت السيطرة العربية مع حكم ذاتي بلدي للمجموعة اليهودية، إضافة إلى ترتيبات خاصة لحماية الأماكن المقدسة. ولحظت الخطة ميناءً حراً في حيفا ومطاراً حراً في اللد، وكان ليافا وضع خاص. أما الهجرة إلى القسمين فقد كانت من صلاحيات الحكومة بعد مرور سنتين. وفي حال نشوب خلاف يرفع إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة الذي عليه أن يتوصل إلى قرار يأخذ بعين الاعتبار «مبدأ الاستيعاب الاقتصادي». كان العرب يفضلون خطة برنادوت الأولى على مشروع التقسيم مع أنها كانت تضم إنشاء كيان أو دولة يهودية.

بسبب الانقسام بين الملك عبدالله وبقية العرب كان من الصعب أن يقبل العرب جميعاً أي اقتراح من برنادوت. أعلنت جامعة الدول العربية أن برنادوت لم يفهم أن العرب هم أصحاب فلسطين الأصليين وأن اقتراحاته منحازة إلى اليهود على حساب العرب. وكان برنادوت، استناداً إلى إعلان الجامعة العربية، يساعد بكل بساطة الصهاينة على تحقيق طموحاتهم. أعلم عزام برنادوت في ٦ تموز/يوليو ومرة ثانية في ٢٤ تموز/يوليو بأن إنشاء دولة يهودية سيأتي بالشيوعية إلى الشرق الأوسط وينشرها فيه. وقد وجد العرب هذه المداخلة مفيدة في ذلك الوقت.

عبّرت حكومة إسرائيل المؤقتة عن دهشتها لتجاهل برنادوت لقرار التقسيم واعتبرت إسرائيل أن مقترحات برنادوت أعطت الكثير للعرب، وأن «الاقتراح الخاص بالقدس كان جارحاً ومأساوياً وأنه تجاهل حقيقة المشكلة وتاريخها». والأكثر من ذلك فإن إنشاء فلسطين العربية والأردن يغيّر من محتوى المشكلة بشكل جذري. وإن إسرائيل لن تقبل بتحديد الهجرة لأن ذلك يمس استقلالها وسيادتها.

أجاب برنادوت الطرفين. بالنسبة إلى العرب أصرّ على أن دولة إسرائيل أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله.

«أصبح يهود فلسطين في الواقع مجموعة مستقلة من الناحية السياسية والثقافية مشبعة بروح قومية عالية... وأنا مقتنع تماماً بأنه لا يمكن حث اليهود على التخلي عن وجودهم السياسي والثقافي المستقل».

بالنسبة إلى إسرائيل قال برنادوت إنه لم يعتبر نفسه مقيداً بقرار التقسيم «لأنه لا يعود هناك أي مبرر لوساطتي»، وعلى أي حال لا يحق لإسرائيل (وكذلك للعرب) اعتبار القسم من قرار التقسيم الذي ترى أنه لصالحها نافذاً، وأن تضع جانباً الأقسام الأخرى التي لا تعتبرها لصالحها. لم يتأثر بالجدل حول تعديل الحدود لمصلحة إسرائيل لأن القسم العربي من فلسطين يمكن أن يدخل في علاقات وثيقة مع الدولة العربية المجاورة (الأردن) أو ينضم إليها. إذا استمرت الهجرة اليهودية بشكل غير محدود ودون قيود يمكن أن تؤدي إلى مشاكل لا تستطيع الحكومة اليهودية السيطرة عليها. «لا يمكن أن نتجاهل تأثير الهجرة اليهودية ليس على الشعب اليهودي أو الدولة اليهودية فحسب، ولكن على العالم العربي المحيط أيضاً. أمّا القدس فهي في قلب المنطقة العربية... ولم يقلْ أبداً إنها في الدولة اليهودية».

كتب دي رينيبه أن وقف إطلاق النار الأول «كان من الناحية الإنسانية ناجحاً جداً» أدرك برنادوت أن الطرفين كانا يحضّران لاستئناف الأعمال العدوانية مع أنه لم يحدث قتال رئيسي خلال فترة وقف إطلاق النار. أشار إيغال آلون إلى أنّ الإسرائيليين صمّموا على انتزاع المبادرة فور انتهاء وقف إطلاق النار. وفي الحقيقة كان من المقرر أن تبدأ الأعمال الهجومية في منتصف الليل. كان العرب توّاقين للحرب أو «تظاهروا بذلك» على حد قول نتانيل لورش. كان برنادوت قلقاً من انحسار سلطة مراقبي الأمم المتحدة، وكان الوقت لصالح اليهود على حد تقدير برنادوت. «من الطبيعي أن المحافظة على الأمر الواقع في كل هدنة تمنع المهاجمين من تحقيق أهدافهم وتسمح للمدافعين بتحصين مواقعهم».

٩ ـ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨:

كان من المقرر أن ينتهي وقف إطلاق النار الأول في ٩ تموز/يوليو. في ٧ تموز/يوليو بحث مجلس الأمن في إطلاق يد برنادوت لتأمين تمديدٍ لوقف إطلاق النار متبنياً الاقتراح البريطاني «بتوجيه نداء عاجل إلى الأطراف بقبول مبدأ تمديد الهدنة». أثار هذا القرار ضجة تضمنت تغييراً في وجهات النظر نشأ عن إقدام رئيس مجلس الأمن الأوكراني بدعوة ممثل إسرائيل بدلاً من ممثل الوكالة اليهودية كما كان ذلك سابقاً ليأخذ مكانه على طاولة المجلس. تم الاعتراض على تصرف الرئيس، وعُرض الاعتراض على التصويت، وتم وقف العمل بإجراء الرئيس في وقتٍ صرح فيه ممثل الهيئة العربية العليا بأنه لا يمكنه الاستمرار في هذه المداولات طالما أن التسوية موجودة على الكرسي، وانسحب من قاعة اجتماعات المجلس.

قال برنادوت في نداء للأطراف من أجل تمديد وقف إطلاق النار إنه سيكون هناك

«إدانة عالمية» لاستئناف القتال في فلسطين. في ٧ تموز/يوليو عبرت إسرائيل عن رغبتها في تمديد وقف إطلاق النار «بنفس الشروط»، وفي منتصف الليل من اليوم نفسه أعلم العرب ممثل برنادوت بأنهم لا يقبلون بالتمديد. وصف الملك عبدالله هذا القرار «بأنه المثل الأكثر وضوحاً على سوء معالجة المسائل من قبل جامعة الدول العربية». ورأى فيه غلوب باشا أنه «جنون غير معقول». كان جميع رؤساء الأركان العرب يحبذون تمديد وقف إطلاق النار، إلا أن السياسيين رفضوا ذلك. كانت البلدان الأقل اشتراكاً بالقتال هي الأكثر حماسة لاستئنافه (لبنان والسعودية).

كتب فارس الخوري: «كان العديد من القادة العرب مستعدين لتمديد الهدنة . . . بينما كان توازن القوى يميل لمصلحة إسرائيل . . . كانت الجماهير العربية تنقاد بإعلام خاطىء يدعو إلى استئناف الحرب من أجل النصر المتوقع».

أخبر عبدالرحمٰن عزام أمين عام جامعة الدول العربية برنادوت أن خسارة كل شيء أفضل من الموافقة على خطأ. في ٨ تموز/يوليو طلب مجلس الأمن من رئيسه توجيه برقيات إلى الأطراف تطلب منهم إعلام الوسيط فوراً عن الوضع في فلسطين وعن مواقفهم من مسألة مراقبة وتمديد وقف إطلاق النار. في اليوم التالي قام برنادوت بمحاولة أخرى لمنع استئناف القتال. قرر تريف لي القيام بزيارة إلى مركز برنادوت في جزيرة رودس، ولكنه اقتنع بأنه يمكن إساءة تفسير هذا العمل، لذلك دعا لي برنادوت لزيارة نيويورك. كان الموقف في الشرق الأوسط خطيراً وقال برنادوت للأطراف: «لقد وجدت من الضروري أن أذهب إلى لاك ساكسس فوراً للإفادة عن مفاوضاتي وعن إجابات العرب واليهود على اقتراحاتي المتعددة».

اجتمع مجلس الأمن في ١٣ تموز/يوليو للاستماع إلى تقرير برنادوت الذي عرض بعض الصعوبات التقنية التي واجهها، وعرض اتصالاته مع الأطراف. قال برنادوت إن لا أمل بتحقيق السلام «دون تغيير الموقف العربي». وإنه بذل جهداً كبيراً لذلك وإنه وضع القضية بيد مجلس الأمن. أضاف أن ليس لديه اتجاه للعمل وإنما لديه الأفكار التالية: يجب إقناع الطرفين بعدم استخدام القوة. يجب أن يُفرض وقف إطلاق النار لا أن يطلب. يجب نزع سلاح القدس. يجب أن يفرض المجلس عقوباتٍ استناداً إلى المادة ٢١ والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة عند عدم الاستجابة لأوامره. بعد توقف القتال ونزع سلاح القدس يجب تأمين هدنة طويلة يجري خلالها استفتاء عام للشعبين وعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم. بعد مداخلة برنادوت شن مندوب أوكرانيا هجوماً عنيفاً على الكونت برنادوت مظهراً غضب إسرائيل من أعمال وممارسات الأمم المتحدة. (قبل ليلة من الاجتماع أخبر شاريت زملاءه بأن الروس سوف يقومون بأي

عمل نطلبه منهم). ادعى مندوب أوكرانيا أن برنادوت هو الذي ألهب المشاعر القومية في الشرق الأوسط وعمل على انهيار وقف إطلاق النار واستئناف الأعمال الحربية، وأضاف أن برنادوت لم يتلق أوامره، من مجلس الأمن بل من ثلاث دول عظمى هي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين «مليئة بالغموض والتناقض والتردد». في الولايات المتحدة جالية يهودية متضامنة تدعم إنشاء دولة إسرائيل، وفي المقابل كانت شركات النفط الكبرى تحاول تأمين تنازلات للعرب لاستغلال موارد النفط في العالم العربي. كان العرب يتهمون الاتحاد السوفياتي بدعم إسرائيل، ورداً على ذلك قال مندوب أوكرانيا إن الاتحاد السوفياتي يتخذ «سياسة تقوم على المبادىء». قال برنادوت في معرض التعليق على الهجوم عليه إن ادعاءات مندوب أوكرانيا «غير معللة» وإنه لن يدافع عن نفسه وأضاف «أعتقد بأنه من الأفضل كثيراً أن يخرج المجلس بنتيجةٍ من اجتماعه».

اعتبرت إسرائيل أن رفض العرب لنداء مجلس الأمن لاستئناف الهدنة عمل عدواني، وطالبت المجلس بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما موقف العرب فكان أن نشاطهم في فلسطين لا يهدد الأمن والسلام الدولي. قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً مبنياً على قسم كبير من أفكار برنادوت، وأعلنت كندا وكولومبيا وفرنسا دعمها للاقتراح. كذلك أعلنت بلجيكا دعمها للاقتراح الأميركي وتحفظها على تطبيق الفصل السابع من الميثاق. كان الاتحاد السوفياتي يؤيد الفقرات الأساسية الحاسمة في المشروع لأنها كان تهدف إلى إنهاء الصراع. ولكنه اعترض على الدور الذي أُعطي للوسيط ولمراقبي الأمم المتحدة. أقر المجلس الفقرات التي تذكر «أن هناك تهديداً في فلسطين»، ودعا «الحكومات والسلطات المعنية للامتناع عن أي عمل عسكري استناداً إلى المادة ٤٠ من الميثاق»، وأعلن أن فشل التنفيذ يؤدي إلى انهيار السلام، ودعا إلى التعاون المستمر مع الوسيط الدولي. تقرر وقف إطلاق نار فوري وغير مشروط في القدس خلال ٢٤ ساعة، وفي المنطقة بكاملها في وقت يحدده الوسيط، ولكن خلال ثلاثة أيام أعطيت التوجيهات لبرنادوت للإشراف على مراقبة الهدنة و«وضع الأسس اللازمة لبحث الشكاوى والخروقات». طلب من الأمين العام «تأمين المؤسسات والأركان الضرورية للعمل». كانت سوريا الصوت المعارض الوحيد وامتنع الاتحاد السوفياتي والأرجنتين وأوكرانيا عن التصويت. كانت هذه أول مرة يستند المجلس فيها إلى الفصل السابع، ويهدِّد باتخاذ تدابير ضد أي طرف يعارض التنفيذ.

بعد انتهاء وقف إطلاق النار الأول استؤنف القتال في فلسطين. كانت إسرائيل «هي المهاجمة في كل مكان تقريباً». احتلت القوات الإسرائيلية بقيادة إيغال آلون اللد والرملة. وكان لموشي دايان دور هام، وقد كان من الصقور والمتطرفين، إلا أنه في

سنواته الأخيرة أصبح براغماتياً وهادئاً. كتب ناحوم غولدمان عن موشي دايان أنه لم «يخضع للأفكار والعقائد التقليدية» ولم يتردد «بتغيير موقفه وفقاً للظروف». تلقى دايان رسالة تطلب وحدة مساندة عسكرية.

«مع أنه ليس قائداً للفوج ٨٢ المدرع، أسرع دايان إلى اللد وأطلق النار على المدينة وأثار الذعر والإرتباك بين المدافعين وسكان المدينة. . أعطى ظهوره المفاجىء المفعول المطلوب وسقطت اللد في ١١ تموز/يوليو وهرب سكانها البالغ عددهم ٣٠ ألفاً وساروا على شكل قطيع من الأغنام على طريق الرملة. في اليوم التالي استسلمت الرملة ولقي سكانها المصير نفسه ونهب الإسرائيليون المنتصرون المدينتين».

يذكر غلوب باشا أن سيارات إسرائيلية مجهزة بمكبرات صوت طافت في الشوارع وطلبت من السكان إخلاء المدينة خلال نصف ساعة. تم تدمير المنازل وعوملت النساء بقسوة ووحشية. كان غلوب باشا يأمل من اليهود «الذين عانوا من الآلام والاضطهاد أن لا يُذيقوا العذاب الذي تعرضوا له للآخرين».

وبينما كان اللاجئون يفرون مذعورين، كانوا يدبون الرعب في القرى التي يمرون بها، وكان سكانها ينضمون إلى السيل البشري. كان دي رينييه يعتقد بأن هذا الرعب لا يتناسب مع الخطر الحقيقي. في أوائل آب/ أغسطس زار برنادوت اللاجئين من اللد والرملة في رام الله.

في الجليل انسحب القاوقجي من الناصرة. كان فارس الخوري يعتبر القاوقجي غير مؤهل. حصلت اشتباكات عسكرية محدودة في منطقة القدس. في الجنوب، هاجمت القوات المصرية بقيادة الكولونيل نجيب (الذي أصبح أول رئيس جمهورية في مصر بعد الإطاحة بالملك فاروق عام ١٩٥٢)، النقب إلى الشرق من عسقلان. لم توافق القيادة المصرية على خطة نجيب، وعزل عن القيادة. ولكن عندما تبين أن المصريين في وضع المهزومين، اتهم نجيب أنه المسؤول عن الهزيمة. في ١٦ تموز/يوليو قصفت طائرة إسرائيلية غزة والعريش، وهاجمت رفح خطأ كما ذكر بن غوريون في مذكراته. وهكذا سيطرت إسرائيل على قطاعيْن رئيسيْين في الأيام العشرة الأولى من المعارك، وعلى هلال يمتد من نهاريا والمثلث إلى غرب لطرون، واحتلت اللد والرملة.

عاد برنادوت إلى الشرق الأوسط قادماً من نيويورك حين أبلغ مجلس الأمن بأن قرار وقف إطلاق النار سوف ينفذ في ١٨ تموز/يوليو. كتب غلوب أن الأمم المتحدة كانت تهتم على ما يبدو بوقف القتال فقط وقال: «الفن. . . كان السيطرة على أي أرض ترغب فيها، وعندما يأمر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار تقبل مع اعتراضات

واحتجاجات». أعلم بن غوريون مجلس الدولة في إسرائيل بأن إسرائيل تقبل بوقف إطلاق نار غير محدود، ليس نتيجة ضعف، بل بعد ١٠ أيام من الانتصارات المذهلة في تاريخ إسرائيل.

١٨ تموز/يوليو- ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨

في ١٦ تموز/يوليو أصدر برنادوت مذكرة استناداً إلى الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن الصادر في ١٥ تموز/يوليو يعلن فيها أن وقف إطلاق النار أو الهدنة الثانية كما سماها سوف تبدأ الساعة ١٥,٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ١٨ تموز/يوليو ما عدا منطقة القدس التي كان قد طُبِّق فيها قرار وقف إطلاق النار قبل يومين. تعذر تجديد اتفاقية المنطقة المنزوعة السلاح التي وُقِّعت في ١٦ حزيران/يونيه، كذلك انهارت في ١٢ تموز/يوليو اتفاقية منطقة الصليب الأحمر الدولي حول فندق الملك داود. كان هناك منطقة منزوعة السلاح بحكم الأمر الواقع بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية تبدأ من القدس إلى لطرون حيث محطة ضخ المياه للقدس. كانت هذه المنطقة تحتوي على حقول وأراضٍ زراعية وقد أدى وقف إطلاق النار إلى فصل المزارعين العرب عن حقولهم.

كما كانت الحال في وقف إطلاق النار الأول، لم يتمكن المراقبون الدوليون من تحديد خطوط الفصل قبل تنفيذ وقف إطلاق النار. تصرف المراقبون بشجاعة وضمير على حد قول دي رينييه. عاد برنادوت مرة أخرى إلى الأعضاء الثلاثة للجنة الهدنة (بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة) وطلب منهم ٦٠٠ ضابط وعنصر. لكن الحكومات الثلاث كانت بطيئة في التعامل حتى أن برنادوت هدّد بالاستقالة إذا لم تسرع الولايات المتحدة بإرسال المراقبين. كان هناك ١٠ ضباط سويديين و٨٢ تقنياً من فرنسا والولايات المتحدة بتصرف برنادوت. كان برنادوت يتعجب من سلوك «السياسيين أصحاب الكراسي» في الأمم المتحدة وفي عواصم الدول حيث كانوا يتحدثون عن التفاصيل القانونية بينما كان العالم على شفير الكارثة. طلب من الولايات المتحدة سرية من المارينز (مشاة البحرية) للإشراف على المنطقة المنزوعة السلاح في القدس، لكن الولايات المتحدة قالت إن هذا العمل هو من واجب الإسرائيليين والعرب معاً (وهذا ما سبب ضحكاً شديداً في القدس على حد قول برنادوت). وصل جميع المراقبين الذين طلبهم برنادوت إلى الشرق الأوسط يوم اغتياله في ١٧ أيلول/ سبتمبر.

طلب برنادوت من مساعديه أن يكون المراقب موضوعياً في مواقفه، وأن يؤمن الحياد التام. كان الهدف الأساسي هو منع تحقيق أية فائدة عسكرية لأي طرف من وقف إطلاق النار. إذا خرق أيُّ طرف وقف إطلاق النار فإن ذلك لا يبرر للطرف الآخر

عدم التقيد بقرارات مجلس الأمن وعدم الامتناع عن الأعمال العسكرية. تم إنشاء هيئة مركزية للإشراف على الهدنة وتوجيه النصائح لرئيس أركان المراقبين حول المسائل المتعلقة بإدارة وقف إطلاق النار.

قبل انتهاء مفعول قرار وقف إطلاق النار الأول، اقترح برنادوت على الطرفين إنشاء نظام خاص للقدس ونزع السلاح فيها، وقد طلب قرار مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليو من الوسيط متابعة جهوده لتحقيق ذلك. أعلنت إسرائيل أنها مستعدة لبحث الاقتراح وأنها تقبل بوقف إطلاق نار فوري في القدس من أجل الوصول إلى قرار نهائي حول نزع السلاح فيها. أعلم قنصل الولايات المتحدة في القدس وزارة الخارجية في واشنطن بأن الإسرائيليين استاؤوا من موضوع نزع السلاح لأنهم كانوا يخافون من التدويل. رفضت الدول العربية اقتراح برنادوت لنزع سلاح القدس. في ١٧ تموز/يوليو أكدت جامعة الدول العربية أنها وافقت مسبقاً على اقتراح برنادوت بنزع سلاح القدس وأن برنادوت لم يفهم الموقف العربي وسبب ذلك إرباكاً سياسياً. ولكن عندما أعلنت إسرائيل أنها توافق على بحث موضوع نزع السلاح، وأعلنت الجامعة العربية أنها كانت توافق مسبقاً على ذلك، أمسك برنادوت بالقشة، وقدم ورقة عمل للجانبيْن، كان جواب إسرائيل رفض «خطة الوسيط لنزع السلاح» لأنه كان يخطط لوضع القدس «تحت الحكم العربي». أجابت الجامعة العربية بأنها تقبل بوقت إطلاق نار دائم في القدس. ولكنها سببت الإرباك مرة أخرى عندما لم تتحدث عن موضوع نزع السلاح. طلب برنادوت من إسرائيل توضيح موقفها. قال الدكتور دون جوزيف (كان موقفه غير ودي وغير متعاون وفاجأ برنادوت بنقده اللاذع للأمم المتحدة) إن إسرائيل كانت تنوي بحث موضوع نزع السلاح في تموز/يوليو، ولم تتخل عن ذلك، ولكن في هذا الوقت لا يمكنها بلورة خطة حقيقية لنزع السلاح. اعتبر برنادوت هذا الجواب ملتوياً ومؤسفاً. في ٧ آب/ أغسطس أصدر برنادوت تعليمات جديدة تتعلق بوقف إطلاق النار، وأكد على كل طرف يتعرض للهجوم أن تكون ردة فعله محدودة لرد الهجوم، في انتظار تدخل مراقبي الأمم المتحدة.

في ١٠ و١١ آب/أغسطس قام برنادوت باتصالات مع الطرفين. قال إن وحدات إضافية من المراقبين ستصل قريباً فتصبح المراقبة أكثر فعالية. قال إن إطلاق النار المتقطع يهدّد بانهيار وقف إطلاق النار، وأضاف إنه «سيمنع الرد على إطلاق النار من الطرف الآخر». وإذا لم يتحسن الوضع في القدس فإنه.سيرفع الموضوع إلى مجلس الأمن. أضاف برنادوت إن العرب قدموا اقتراحات حول نزع السلاح لكنه لم يتلق أي اقتراح من الإسرائيليين.

في ١٨ آب/أغسطس عبّر برنادوت لمجلس الأمن عن قلقه حول وضع مدينة

القدس، وعن تخوفه من أن أي تدهور آخر قد يؤدي إلى استئناف عام للقتال. في اليوم التالي حاول التوصل إلى اتفاق بين الأطراف حول نزع سلاح القدس وقد اقتنع بأن عدم إحراز أي تقدم في هذا الموضوع يعود إلى «أسباب سياسية». أصرّ على رأيه بوجوب وضع مدينة القدس تحت إشراف الأمم المتحدة مع حكم ذاتي للمجموعة اليهودية والمجموعة العربية فيها، وتأمين حماية الأماكن المقدسة وحرية الدخول إليها، تبنى مجلس الأمن قراراً مبنياً على اقتراح الوسيط، جاء فيه أن كل طرف يعتبر مسؤولاً عن القوات النظامية وغير النظامية التي تعمل تحت سلطته أو في منطقة عمله، وعلى كل طرف أن يستخدم جميع الوسائل لمنع خرق وقف إطلاق النار وتقديم المخالفين للمحاكمة كما نص القرار على منع إطلاق النار انتقاماً أو رداً على الطرف الآخر، وعدم السماح بتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية خلال فترة الهدنة.

في ٢٧ آب/ أغسطس قررت الهيئة المركزية للإشراف على الهدنة إنشاء منطقة محايدة بإشراف الأمم المتحدة حول مركز الصليب الأحمر الدولي، على أن تنسحب جميع العناصر المسلحة منها. طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الوسيط حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في فلسطين. اعتبر برنادوت أن السلطات في كل من الطرفين بذلت جهداً لحماية الأماكن المقدسة، وقد تدخل المراقبون الدوليون من وقت إلى آخر، وأجرت لجنة الهدنة اتصالات حول هجماتٍ على أبنية دينية في القدس أو احتلال أماكن دينية عسكرياً، ولكنْ بما أن بعض هذه الأبنية يقع في مناطق القتال، فقد تعرض لإصابات ولتدمير لا يمكن تجنبه. كان الدخول إلى معظم الأماكن المقدسة يتطلب عبور خطوط الجبهة. كان رأي برنادوت أن حماية الأماكن المقدسة تتم فقط بنزع السلاح.

أفاد الجنرال ريلي كبير المراقبين وهو من مشاة البحرية الأميركية وكذلك القنصل الأميركي العام في القدس أن معظم الخروقات التي كانت تحصل في فترة وقف إطلاق النار كانت من الجانب اليهودي وخصوصاً في القدس. في ١٦ آب/ أغسطس أطلع جورج مارشال ترومان على ذلك. كانت الشكاوى أكثر أهمية منها في فترة وقف إطلاق النار الأول. لم يتعاون القادة المحليون مع الأمم المتحدة، وبرزت المشاكل المألوفة من المقاتلين غير النظاميين (المتطوعين). اعتبر برنادوت مرة أخرى أن كل حكومة مسؤولة عن الأعمال التي تنطلق من أراضيها، حتى ولو قامت بذلك قوات غير نظامية. كل طرف كان يرى أن خرق وقف إطلاق النار من الطرف الآخر يحرره من مستلزمات القرار، لكن برنادوت اعتبر ذلك مناقضاً لقرار مجلس الأمن. صعق برنادوت في حزيران/يونيه الماضي عندما هددت إسرائيل بتوجيه بنادقها على مستشفى عربي، لكن شاريت أخبره بأنه إذا خرقت القوات المصرية وقف إطلاق النار فستهاجم القوات

الإسرائيلية «أي مكان يرضيها». اعتبر دون جوزيف أن معارضة برنادوت للأعمال الانتقامية تبدو «سليمة وصحيحة» في الشكل، إلا أنها في الواقع كانت «غير منطقية وغير معقولة». إن من يتعاطف مع هذا الموقف أو ما كان يسميه دون جوزيف «العقلية العربية» سوف يدرك حتماً أن القيود على الأعمال الانتقامية تشجع العدوان. إلا أن برنادوت أصرّ على أن أي عمل انتقامي يتناقض مع قرارات مجلس الأمن «ويؤدي إلى عواقب وخيمة».

خلال فترة الشهرين من اتفاق وقف إطلاق النار الثاني حصلت أربعة خروقات هامة. الأول كان هجوماً إسرائيلياً واسعاً على مجموعة من القرى العربية جنوب حيفا. أعلنت إسرائيل أن هذه القرى كانت تستخدم لإطلاق النار على القوافل التي تعبر طريق حيفا ـ تل أبيب، لكن برنادوت اعتبر أن هذا العمل كان عنيفاً وبشكل مخالفة لاتفاق وقف إطلاق النار. الثاني كان إقدام العرب على تدمير محطة ضخ المياه في لطرون في المنطقة المنزوعة السلاح وذلك ليل ١١ ـ ١٢ آب/ أغسطس. اعتبر برنادوت ذلك خرقاً واضحاً، إلا أنه لم يؤذِ الإسرائيليين لأنهم كانوا قد مدوا في وقت سابق خط مياه احتياطي بشكل سري على طريق بورما.

حدث الخرق الثالث ليل ١٦ ـ ١٧ آب/ أغسطس عندما هاجمت القوات الإسرائيلية المواقع العربية عبر منطقة الصليب الأحمر في القدس ودار الحكومة. اعتبر المراقبون ذلك خرقاً واضحاً، وفي بداية شهر أيلول/سبتمبر انسحبت جميع القوات العسكرية من منطقة الصليب الأحمر الدولي، وتسلمتها الأمم المتحدة.

أما الخرق الرابع فقد حدث في ٢٨ آب/أغسطس عندما أطلقت قوات عربية غير نظامية النار على طائرة للأمم المتحدة قرب غزة. حطت الطائرة وتبين أن اثنين من المراقبين قد قتلا، واعترف برنادوت بأن الأمم المتحدة قد أخطأت لأن الطيار لم يوجّه بشكل صحيح.

أمضى برنادوت آخر شهرين من حياته يبحث مع الأطراف وبعمق أسس تسوية سياسية. توصل إلى أن وضع العرب يائس إذ ما زالوا يرفضون الاعتراف بوجود إسرائيل ويرفضون خطته الأولى ويرفضون تمديد قرار وقف إطلاق النار، وقد توجّب فرض القرار من قبل مجلس الأمن بعد أن حقق الإسرائيليون مكاسب عسكرية هامة. خلال آخر عشرة أيام من حياته وجد برنادوت أن العرب أصبحوا أكثر مرونة وواقعية. في الجانب المقابل استفاد الإسرائيليون من وقف إطلاق النار الأول وصاروا أكثر عنفاً وضراوة. وجد برنادوت شاريت مراوغاً وسلبياً. لم يتكلم برنادوت عن القدس كمسألة مستقلة بل على أنها جزء من فلسطين العربية ولم يرغب الإسرائيليون بنزع سلاحها. تصلب

الإسرائيليون في مسألة اللاجئين، أما بالنسبة للهجرة اليهودية فقد قال شاريت بكل بساطة إن هناك فرصة لملايين اليهود للدخول إلى فلسطين. أبرق وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال إلى ممثل الولايات المتحدة في إسرائيل في ١ أيلول/سبتمبر، وقال إن إسرائيل تبدو غير ميالة لاتخاذ الخطوات الضرورية للبدء بمفاوضات سلام، مع أنها تعبر عن رغبتها في ذلك. أخبر برنادوت شاريت بأن إسرائيل تخسر بسرعة التأييد الدولي، وقال: «إن المطالب الإسرائيلية لا تنتهي» وإن الحكومة الإسرائيلية «على وشك أن تخسر رأسها». كان الإسرائيليون يضعون العصي في العجلات، ولم يستطع برنادوت فهم سبب ضراوة وعدوانية القادة الإسرائيليين، وشكا لشاريت من عنادهم وصلابتهم.

«إذا أعلنت إسرائيل أن الشعب اليهودي الذي عانى الكثير، قد تفهم مشاعر اللاجئين وإنه لا يرغب أن يعاملهم بالطريقة التي عومل بها فإن سمعته سوف تتحسن في العالم بشكل ملحوظ».

قال شاريت في جوابه لبرنادوت إنه إذا استخدم الإسرائيليون لهجة لينة استرضائية فإن العرب يفسرون ذلك بأنه علامة ضعف. كتب برنادوت أن شاريت كان يخفي شخصية محببة وراء مظهره الصعب.

قررت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تدعما أي مقترحات يعرضها برنادوت للتسوية. وفي آب/أغسطس قررتا إرسال مبعوثين إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات غير رسمية مع الوسيط. نُفّذت الرحلة بشكل سري، وتمّ تلفيق قصة للتغطية عليها، بحيث إذا تسربت الأنباء للأوساط الدبلوماسية يُعْلَن أنهما يدرسان أوضاع اللاجئين. في ١٣ أيلول/سبتمبر وصل إلى رودوس السير جون تروتبيك (رئيس المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة) وروبرت مكلنتوك (مدير مكتب الشؤون السياسية الخاصة في وزارة الخارجية الأميركية) وأمضيا ثلاثة أيام من المحادثات مع الوسيط ومستشاريه. كان برنادوت قد أكمل تقريره دون تغيير. كانت أفكاره متطابقة تقريباً مع أفكار وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأميركية. يجب تعديل قرار التقسيم بحيث يُعطى لليهود أراضٍ هامة في الجليل الغربي يحتلونها الآن بالقوة العسكرية، وفي المقابل يحصل العربُ على معظم أجزاء النقب. حصل تروتبيك ومكلنتوك على نسخة من فصل الاستنتاجات من تقرير برنادوت.

أعلنت إسرائيل أنها تريد الجليل والنقب، الأول لأنها احتلته في قتال شهر تموز/يوليو والثاني ولأن معظمه يقع في الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم. كان النقب يحتوي على ٢٠ مستعمرة إسرائيلية، وكانت السيطرة على النقب تؤدي إلى الوصول إلى

خليج العقبة وتفصل مصر عن الأردن. كانت مسألة النقب سبباً لقتال جديد.

في ١٦ أيلول/سبتمبر وقبل يوم من اغتياله وقّع برنادوت تقريره ورفعه إلى الجمعية العامة. كتب أن «القيام بدور الوسيط والمشرف على وقف إطلاق النار كان صعباً، وأن مهمة التوسط لن تنجح طالما أن كل طرف يعتقد بأن اللجوء إلى القوة المسلحة، ودون رادع، يحقق وضعاً أفضل». رحّب بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين، وقال إذا كانت المجموعة الدولية ويهود إسرائيل أكثر تفهماً لوجهات النظر العربية فإن ذلك يساعد كثيراً على تحقيق تسوية. نظر إلى يهود فلسطين على أنهم «غزاة عدوانيون».

«إنهم يضمرون مخاوف كبيرة من أن دولة إسرائيل لن تبقى داخل حدودها الحالية، لأن الضغط السكاني الناتج عن الهجرة بالإضافة إلى الدعم والتشجيع من المنظمات اليهودية العالمية والروح القومية المتعالية ستؤدي إلى تهديد فلسطين والشرق العربي بأكمله».

أكّد برنادوت أن دولة إسرائيل واقع حي، وأن إنشاء هذه الدولة ضمن نصف دائرة من نار البنادق أثبت مهارة اليهود وتماسكهم.

اعتقد برنادوت بأنه يمكن مراجعة قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة والذي تجاوزته الأحداث. لقد تحقق شكل من التقسيم، لكن الدولة العربية لم تظهر إلى الوجود. ما زال العرب يرفضون قرار التقسيم مع أنهم كانوا يعتبرون، ضمنياً وبشكل صامت أن موقفهم هذا غير واقعي.

قبل الطرفان اتفاقيْ وقف إطلاق النار من حيث المبدأ ولكن مع بعض التحفظات الهامة، ونظر كل منهما إلى وقف إطلاق النار على أنه مرحلة، وكان يحضر لاستئناف القتال، واشتكى كل منهما أيضاً أن التمديد القسري لوقف إطلاق النار كان ضد مصلحته. في الحقيقة كان وقف إطلاق النار لمصلحة إسرائيل، وأمّن لها الفرصة الضرورية للتنظيم وإعادة التجميع بحيث صار الموقف اليهودي أقوى وازدادت المطالب اليهودية. أدى النجاح العسكري اليهودي، إلى مزيد من الثقة بالنفس، وأصبح اليهود أقل تجاوباً مع الوسيط وخفّ اعتمادهم على الأمم المتحدة.

كتب برنادوت أن الحاجة كانت إلى سلام حقيقي. يجب إنهاء العداوات بشكل رسمي ويجب أن يتبع وقف إطلاق النار اتفاقية هدنة. يجب تثبيت الحدود وفقاً لمبدأ «التكامل والتجانس الجغرافي». يجب أن تشكل القدس ومحيطها وبيت لحم منطقة مستقلة. كان شاريت يحبذ تدويل القدس خوفاً من سقوطها بيد العرب، إلا أن الإسرائيليين بدأوا يشككون بالتدويل وبدأوا يميلون إلى أن يصبح القسم اليهودي من

القدس جزءاً من دولة إسرائيل.

هناك حاجة إلى ضمانات دولية لتهدئة المخاوف وضمان الحدود وحماية حقوق الإنسان. يجب تشكيل لجنة توفيق للمحافظة على السلام وتشجيع علاقات الصداقة بين اليهود والعرب والإشراف على حقوق الأقليات.

كتب برنادوت أنه من الطبيعي أن ترغب الدولة اليهودية في وضع سياسة للهجرة لكن من الضروري تهدئة مخاوف العرب، وأن الأمم المتحدة مسؤولة إلى حد ما عن اللاجئين العرب واليهود. قدر عدد اللاجئين العرب بنصف مليون واليهود بسبعة آلاف امرأة وطفل. وجد العرب أنفسهم في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ في منطقة من المفترض أن تكون الأمم المتحدة مسؤولة عنها. وتابع أنه إذا استمرت حالة الحرب، لن تسمح إسرائيل بعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم.

كان برنادوت قد ذكر في ١ آب/ أغسطس أن مشكلة اللاجئين العرب هي أضخم وأكثر إرباكاً مما كان يتصوره في السابق. ترك حوالي ٢٠٠ ألف لاجىء فلسطين في ١٥ أيار/ مايو وبحلول شهر أيلول/سبتمبر تركها حوالي ٣٠٠ ألف، وقدّرت إسرائيل أنها ستترك في مناطق احتلالها، ما بين ٥٠ و٨٠ ألف عربي، وقد تأكد هذا التقدير في إحصاء أجرته إسرائيل في وقت آخر من تلك السنة حيث بلغ عدد السكان العرب ٦٨٦٠٠ نسمة. ذكر برنادوت أن الهجرة العربية كانت نتيجة رعب نشأ عن القتال العنيف... والإشاعات التي تضمنت أعمال رعب حقيقية أو مختلقة، ولكن مهما كانت أسباب هذا النزوح، فإنه أدى إلى ضحايا بريئة هم اللاجئون العرب.

استناداً إلى ميشال بازوهار كان بن غوريون يشكك بإمكانية التعايش مع العرب. وكتب بازوهار «لقد فعل بن غوريون ما بوسعه لحث العرب على عدم العودة إلى الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية» وأضاف: «يمكن أن يعتبر هذا عملاً عنصرياً، لكن الحركة الصهيونية في الأساس تنطلق من مبدأ المجموعة اليهودية النقية في فلسطين». عندما كان الصهاينة يطلبون من العرب عدم الهجرة كانوا إلى حد ما يهرطقون. قال ايغال آلون إنه قبل أيام قليلة من انتهاء الانتداب جمع المخاتير اليهود الذين لديهم صداقات مع العرب وطلب منهم أن يهمسوا في آذان أصدقائهم العرب أن قوة يهودية كبيرة وصلت إلى الجليل وأنها تنوي إحراق العرب في سهل الحولة. لقد كانوا يحرضون العرب على النزوح. ذكر الدكتور دون جوزيف أن التعبير الذي كان يُسمع من كل شفة ولسان هو «يد الله». لقد عبّر بن غوريون بكل صراحة عن وجهة نظر معظم اليهود عندما قال أمام أعضاء الحكومة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٤٨ «لا أريد للنازحين أن يرجعوا» وتحدث وايزمن أول رئيس لإسرائيل عن «السمة العجائبية لأعمال

إسرائيل»، مع أنه أكد فيما بعد للرئيس الأميركي ترومان أن إجبار العرب على ترك بلادهم لم يكن مخططاً إسرائيلياً.

أعلنت إسرائيل أن الهجرة العربية حصلت تلبيةً لنداءات وأوامر بالنزوح صدرت عن الإذاعات العربية، ولكن أرسكين شايلدرز الذي تفحص نصوص إذاعات الشرق الأوسط الموجودة في هيئة الإذاعة البريطانية أكد أنه لم يجد إثباتاً لهذا الكلام. «لم يكن هناك أي أمرٍ أو نداء أو اقتراح بإخلاء فلسطين من أية محطة إذاعة عربية داخل أو خارج فلسطين، بل هناك تسجيلات لنداءات عربية للمدنيين الفلسطينيين بالبقاء في أراضيهم». كتب دي رينييه «أن المنازل العربية كانت منهوبة ومدمرة بحيث يتعذر العودة إليها» وأفاد برنادوت أنه تلقى تقارير موثوقة عن «أعمال نهب وسلب واسعة للممتلكات العربية» دون أية ضرورة عسكرية. وذكر القائم بالأعمال الأميركي في القاهرة أنه شاهد عناصر الهاغانا تشرف على إزالة وإخلاء بقايا محتويات المنازل العربية في الرملة، وأنه فهم أنها ستوزع على المهاجرين اليهود الجدد. كان اللاجئون العرب يعيشون في حالة مزرية، وأكد برنادوت على «حقهم في العودة إلى ديارهم في أقرب وقت». كان أصدقاء إسرائيل مستائين لأن الذين جرّبوا منذ وقت قليل مأساة قلعهم من جذورهم لم يستجيبوا لنداءات اللاجئين العرب. أكد أول سفير أميركي في إسرائيل جيمس ماكدونالد، ويعتبر من أصدقاء إسرائيل أن سياسة إسرائيل تجاه اللاجئين العرب كانت «خالية من الإنسانية والرحمة». لكن إسرائيل لم يكن لديها وقت للعواطف، واعتبرت أن مأساة اللاجئين هي نتيجة لعدم اعتراف العرب بإسرائيل، وأن السماح لهم بالعودة يهدِّد أمن دولة إسرائيل، واعتبرت أن حل مسألة اللاجئين هو جزء من تسوية المشكلة. بحث مجلس الأمن موضوع اللاجئين في آب/ أغسطس ١٩٤٨ بناء على اقتراح بريطانيا، وأحال ملف المباحثات إلى جهاز خاص في الأمم المتحدة يختص بالمسائل الإنسانية. وظلت المسألة تبحث في الأمم المتحدة في الأشهر والسنوات التالية على أمل أن تسمح إسرائيل بعودة عدد من اللاجئين، مثلاً ٢٥٠ ألفاً، ومن ثم يتم توطين البقية في الدول العربية في إطار خطة تطوير وإنماء المنطقة بكاملها. شُكّلت بعثة للإحصاء الاقتصادي عام ١٩٤٩، لكن مشكلة اللاجئين كانت وما زالت مسألة سياسية كبيرة، وألقى الإسرائيليون اللوم على العرب والبريطانيين، وقال بن غوريون إنه يجب محاكمة لجنة التوفيق في فلسطين في محكمة أخلاق دولية. اعتبر مارك اتريدج العضو الأميركي في اللجنة أن موقف إسرائيل كان «سياسياً قصير النظر وأخلاقياً يستحق التوبيخ». أما خليفته ريموند هير فقد اعتبر موقف إسرائيل «قل لي كم تدفع وأنا أقول لك ماذا أبيع».

إنها مأساة إنسانية كبرى، كانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً لمشكلة اللاجئين اليهود! في ذلك الوقت كان هناك عدد من اللاجئين اليهود في أوروبا وفي

معسكـرات بريـطانية في قبـرص، واستطاع بعض الشبـاب اليهـود القـادرين على حمـل السلاح أن يخترقوا حظر الأمم المتحـدة ويهاجـروا إلى فلسطين. خـلال عام ١٩٤٨ تم تـوطين أكثر من ١٠٠ ألف يهـودي في إسرائيـل. بين عـامي ١٩٤٩ و١٩٥١ تم تـوطين ٥٨٥ ألف يهودي في إسرائيل وحوالي نصفهم من الـدول العـربيـة في الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا، ووصل عـدد سكان إسـرائيل إلى ١,٤ مليـون في نهايـة عام ١٩٥١. اعتبر الصهاينة أن الدول العربية خلقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حتى تشتكي بشكل دائم من الصهيـونية، ورد العـرب على ذلك بقـولهم إنهم «دفعوا ثمن الاضـطهاد الـذي تعرض له اليهود في أوروبا».

وقّع برنادوت تقريره في جزيرة رودوس، ثم عاد إلى القـدس في اليوم التـالي حين اغتيل هو والكولونيل الفرنسي أندريه سيرو، وهو من المراقبين الدوليين على يـد عناصر من عصابة شتيـرن. بعد عـدة ساعـات من الاغتيال ظهـرت ملصقات تعلن أن بـرنادوت اغتيل لأنه عميل بريطاني. ما زالت حقيقة اغتيال برنادوت غامضة ولكن من المؤكـد أن إسحق شامير وهو رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد كان أحد المتآمرين، اعتبر رالف بـانش أن إسرائيل كانت متهاونة وأن الحكومة الإسرائيليـة «أعلنت عن نيّتها لإلقـاء القبض على المجـرمين وتقديمهم للعـدالة». تم تعيين رالف بـانش وسيطاً بـالتكليف خلفاً لبـرنادوت وأعطي صلاحيات كاملة. وعبّر مجلس الأمن عن صدمته لاغتيال برنادوت ووصف ذلـك «بالعمل الجبـان الذي قـامت به مجمـوعة مجرمة». عبّـر صحافي أميـركي عن «دهشته واشمئزازه» من رد الفعل غير المتعاطف في إسرائيل لمقتل برنادوت.

على أثر اغتيال برنادوت طلب تريف لي من الجمعية العامة أن تحصـل على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول مسؤولية إسرائيل عن دفع تعويضات للجـرحى الذين أصيبوا وهم يخدمون في مؤسسات الأمم المتحدة. في ١١ نيسان/ أبريـل ١٩٤٩ أكدت محكمة العدل الدولية أن الأمم المتحدة لها شخصيتها القانونية وتستطيع المطالبـة بتعويضات.

ازدادت مخاوف بريطانيا والولايات المتحـدة من احتمال إقـدام إسرائيـل على شن هجوم آخر، وشكك خبراء الاستخبارات البريطانية من أن تقوم إسرائيل بالاستيـلاء على أراضٍ جديدة. في نهاية تموز/ يوليـو أكدت وكـالة المخـابرات المـركزيـة الأميركيـة أن إسرائيل كانت قوية بحيث تستطيع طرد بقية العرب من فلسطين.

أبـرق فيليب جيسـوب منـدوب الـولايـات المتحـدة في الأمم المتحـدة إلى وزيـر الخارجية الأميركي جورج مـارشال، وأفـاده بأن أي هجـوم إسرائيلي سـوف يضع الـوفد الأميركي في موقف حرج، وسيكون مدمراً للقضية الإسرائيلية. كتب جيمس ماكـدونالـد

ممثل ترومان في إسرائيل في ٢٤ أب/ أغسطس أن وقف إطلاق النار غير المحدود كان بالنسبة لإسرائيل «حكم إعدام ينفذ حسب راحة العرب»، وأنه سوف يأتي وقت تعتبر فيه إسرائيل أن استئناف الحرب أهون الشرين. شعر بعض القادة الإسرائيليين بأن بن غوريون ارتكب خطأ في الموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار الثاني، وعادت الجماعات الإرهابية اليهودية للعمل بشكل مستقل؛ ولم يكن الإسرائيليون الوحيدين الذين أزعجتهم الانقسامات، فالملك عبدالله ما زال على خلاف مع بقية الدول العربية. عيّن كلٌ من الأردن ومصر حاكماً على بيت لحم وهبرون، وكل حاكم أصدر طوابع بريدية خاصة.

١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨ ـ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩

لا يمكن تحقيق رغبة إسرائيل في الاستيلاء على كامل الجليل الغربي والنقب دون جولة أخرى من القتال، ولكن الولايات المتحدة حذرت أطراف النزاع من أنه إذا تم خرق وقف إطلاق النار، فإن مجلس الأمن سوف يتخذ إجراء بالقوة ضد المخالف. ومع ذلك لم تعرفْ درجة تصميم الولايات المتحدة في هذا المجال. على أي حال، اعتبر ديفيد بن غوريون أن التهديد كلاميٌّ فقط. وقال: «ما يجب أن نحسب له هو ما نقوم به هنا فقط». في ٢٦ أيلول/سبتمبر اقترح بن غوريون شن هجوم حاسم لكنه لم يحصل على موافقة أغلبية أعضاء الحكومة الذين رأوْا أن الهجوم يجب أن يأتي كرد على خرق العرب لوقف إطلاق النار. وكان من السهل حصول الخرق العربي، في القراطية قرب الفالوجة. كانت الطرقات الفاصلة بين المواقع الإسرائيلية والعربية ضمن مدى رمي هذه المواقع، وكانت ترتيبات لجنة الهدنة تقضي بأن يستعمل كل طرف الطريق لمدة ٦ ساعات من أجل نقل المؤن والعناصر، وأن يتم ذلك بإشراف مراقبي الأمم المتحدة. لم تكن هذه الترتيبات حاسمة، فقد كانت مصر ترغب بمنع القوافل الإسرائيلية من الوصول إلى المستعمرات الإسرائيلية في النقب، وكانت إسرائيل لا ترغب في السماح لمصر بإمداد الوحدات العربية في محيط بيت لحم. في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر أرسلت إسرائيل، وبناء لإشعار مسبق، قافلة إمدادات عبر تقاطع القراطية، ثم أطلق الجنود الإسرائيليون النار عمداً على إحدى آلياتهم، واستدعوا مراقبي الأمم المتحدة ليثبتوا لهم أن مصر قد خرقت وقف إطلاق النار، وكانت هذه إشارة لبدء عملية «الأوبئة العشرة» التي تهدف إلى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من النقب. كان كل من الطرفين يرغب باستئناف القتال، لكن إسرائيل كانت قادرة على أن تُظهر أنَّ مصر هي التي تخرق وقف إطلاق النار.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة منعقدة في باريس، وانتقد رالف بانش في

تقريره إسرائيل واشتكى بصورة خاصة من حملة العداء ضد عناصر الأمم المتحدة، والتي كان يعتقد بأن الدكتور دون جوزيف وراءها. اعترف جوزيف أنه كان «أحياناً غير صبور ولجوجاً وصعب المعاملة»، ولكنه لم يسمح «للطافة حتى في العلاقات الإنسانية العادية» بالتدخل في واجبه الرئيسي أي في إبقاء مدينة القدس موحدة بحيث تظل يهودية.

كان رد فعل مجلس الأمن على استئناف القتال معقداً. كانت الولايات المتحدة في خضم حملة انتخابات رئاسية وكان لترومان تعهدات والتزامات تجاه إسرائيل، وكان يحتاج إلى أصوات اليهود، ولكن وزارة الخارجية الأميركية اتفقت مع الحكومة البريطانية على دعم اقتراحات برنادوت المعدلة، وقد جرى ذلك بعد موافقة ترومان لأن وزير الخارجية جورج مارشال كان واضحاً في الحصول على موافقة ترومان قبل إعلان أي موقف في فلسطين. سبَّبَ عدم التجانس بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، إرباكاً لممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وقد ضم الوفد الأميركي بعض المؤيدين للعقيدة الصهيونية، وكان من المؤيدين أيضاً المستشار الجمهوري البارز جون فوستر دالس.

كان روبرت لوفيت يمسك بزمام الأمور في واشنطن عندما كان جورج مارشال في باريس، ورأى لوفيت أن على إسرائيل أن تختار بين الحدود التي وردت في قرار التقسيم، وبين خطوط وقف إطلاق النار التي تلت قتال تموز/يوليو. لقد بدا له من غير المعقول أن تطالب إسرائيل بالنقب، لأن معظمه أعطي للدولة اليهودية في قرار التقسيم، وأن تطالب أيضاً بالجليل الغربي لأن معظمه تم الاستيلاء عليه في قتال شهر تموز/يوليه. كان ترومان يتعرض لضغط كبير من المتشددين الصهاينة في الولايات المتحدة وكان يرغب في فك ارتباط الولايات المتحدة مع برنادوت. أقنع لوفيت ترومان بأن يأخذ بوجهة نظر وزير خارجيته خصوصاً أن هذا الأخير لم يتصرف أبداً دون موافقة ترومان، اقترحت وزارة الخارجية الأميركية، في محاولة لإرضاء كل من ترومان ومارشال، أن يسمح لإسرائيل بالحصول على قطاع في النقب يمتد جنوباً حتى طريق بئر السبع - غزة. كان هذا هو موقف الولايات المتحدة عندما اندلع القتال في تشرين الأول/اكتوبر. أبرق لوفيت إلى مارشال في باريس واقترح عليه أن لا يعلق الوفد الأميركي علناً على خطة برنادوت وأن لا يصرح بشيء حول فلسطين دون الحصول على موافقة ترومان.

كان ممثل ترومان في إسرائيل جيمس ماكدونالد متحمساً لإسرائيل وكان يعتقد بأن الولايات المتحدة كانت تدعم بريطانيا دون تفكير، وبأن قادة بريطانيا كانوا معادين

لليهود. كان الشعـور السائـد في المكتب الأجنبي البريطاني أن تحدي إسـرائيل لـلأمم المتحدة يَخلق مشاكل كثيرة، ولم يكن هذا عداء لليهود.

فـور اندلاع القتـال دعا رالف بـانش الأطراف إلى وقف إطلاق النـار. وافقت مصر وربطت موافقتها بموافقة إسرائيل لكن إسرائيل رفضت.

أعلم بـانش مجلس الأمن بأن الهجـوم الإسرائيلي مـا كان لينفـذ دون تحضيـرات مسبقة، وقد دعم بانش استنتاجه هذا بإعاقة إسرائيل لعمل المراقبين الدوليين.

قرر مجلس الأمن بناء على نصيحة بانش وقف إطلاق النار فوراً. بعد تنفيـذ وقف إطـلاق النار تم تحـديد قـواعد لمفـاوضات لاحقـة هي انسحابـات متبادلـة للطرفين من المـواقع التي احتلت في قتـال تشرين الأول/اكتـوبر، وقبـول الطرفين بقـرارات مـراقبي الأمم المتحدة حول القوافل، وإجراء مفاوضات حول المشاكل الناشئة في النقب، ونشر مـراقبين دوليين في مناطق الـطرفين على طول خـطوط وقف إطلاق النـار. عبّـر مجلس الأمن عن قلقه لأن إسرائيل لم تقدم تقريراً حول التحقيقات بشأن اغتيال برنادوت.

اعتقـد بابلو دي ازكـارات الذي كـان في القاهـرة أن رد فعـل مجلس الأمن كـان معتدلاً بالمقارنة مع الموقف الحاد الذي اتخذه عندما خرق العرب وقف إطلاق النار في تموز الفائت. في الجانب الآخر رفض الإسرائيليون أي ذكر للإنسحاب وأعطيت تعليمات لأبا أيبان بأن يكثر الكـلام في الأمم المتحدة عندما كـانت تجري عمليـة للقضاء على جيب عربي قرب الفـالوجـة. لعب الوفـد الأميركي الـذي ترأس مجلس الأمن في شهـر تشرين الأول/اكتوبر دوراً صامتاً وإيجابياً. بعد فترة دعا بـانش الطرفين لاحتـرام قرارات مجلس الأمن.

في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر هاجم المـرشح الجمهـوري للرئاسـة تومـاس ديوي الموقف المتذبذب للولايات المتحدة حول قضية فلسطين، وأعلن عن دعمه لحدود دولة إسرائيل كما جاء في قـرار التقسيم. أما في بـاريس فقد قبـل جورج مـارشال أن يكـون لإسرائيل موقع في النقب، لكنه قرر أن يعلن موقفه. هذا مـع الوفـود الأخرى في الأمم المتحدة حتى لا يؤدي انفراده إلى عناد إسرائيل. في اليوم التالي صرح الرئيس ترومـان في رد على ديوي أن التعديلات على حدود قـرار التقسيم ستكون تلك التي تـرضى بها إسرائيل، لكن هذا التصريح لم يكن له وقع حسن في الأمم المتحدة.

أعلم بانش الأطراف بأن اتفاقاً جديداً لوقف إطلاق النار سـوف يسري اعتبـاراً من ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر. على الرغم من ذلك تابعت إسـرائيل عمليـاتها العسكـرية في النقب والجليل واحتلت أشدود والمجدل وبئر السبع، وتقدمت حتى نهر الليطاني داخـل لبنان في الشمال ( ). أما جيش الإنقاذ العربي فقد تبعثـر ولم يلعب أي دور في حرب

فلسطين. حصلت مناقشات حامية في مجلس الأمن، وانتهت عندما قال المندوب الأميركي «إن الطرفين قدما وجهتي نظرهما وفي هذا السياق سيتصرف مجلس الأمن». ولم يكن هذا الكلام مطمئناً للعرب. أخبر جورج مارشال واشنطن بأنه إذا رفض أي طرف الانسحاب فإن على مجلس الأمن أن يفرض عقوبات. وفي هذا المجال حصل تغيّر في موقف بانش الذي اعتبر أن إسرائيل حرضت على جولة القتال الأخيرة، ولكنه لم يركز على فرض عقوبات على الطرف المخالف، بل ركّز على التقدم نحو السلام!. أقر بانش بأن قرارات مجلس الأمن المستندة إلى نصائحه كانت تتضمن عنصراً غامضاً، ولكنه قال إنه لم ينو أن تجري المفاوضات حول مسألة الانسحابات. كانت المسألة الوحيدة التي يجب التفاوض عليها هي النقب وبصورة رئيسية نشر مراقبين دوليين فيها.

قدمت بريطانيا والصين إلى مجلس الأمن اقتراحاً مفاده أن خرق وقف إطلاق النار يؤدي إلى فرض عقوبات استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ودعا إلى الإنسحاب وتعيين لجنة فرعية للاجتماع مع بانش حول العقوبات غير العسكرية. اقترحت فرنسا تعديلاً يقضي بنزع سلاح المنطقة التي يتم الانسحاب منها وأقرّ التعديل. قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحاً بتأجيل المناقشات وأقره مجلس الأمن. في تلك الليلة ألقى الرئيس ترومان خطاباً في نيويورك برّأ فيه نفسه والحزب الديموقراطي من خطة برنادوت وأصرّ على أن إسرائيل يجب أن تكون كبيرة وقوية. اجتمع مجلس الأمن صباح اليوم التالي وأقر الاقتراح الكندي بإحالة جميع مشاريع القرارات والتوصيات إلى لجنة فرعية. في اللجنة الفرعية كررت فرنسا فكرتها في ربط الانسحاب بنزع السلاح.

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمع مجلس الأمن بكامل أعضائه وأعلنت الولايات المتحدة أن الانسحاب يؤذي طموحات وحقوق الأطراف. وأُقرّ اقتراح يدعو إلى انسحاب، ولكن ليس إلى المواقع التي كانت قبل بدء القتال بل إلى خطوط مؤقتة يحددها بانش. ذهل ازكارات من ميوعة مجلس الأمن الذي قد تجاوز في نظره مسؤولية تجدد القتال. في الجانب الآخر كان بن غوريون منزعجاً لأن مجلس الأمن كان يساوي بين المعتدين (العرب) والضحية (إسرائيل).

كان انتخاب ترومان مفاجأة للجميع ما عدا لترومان نفسه، ولكن فيما يتعلق بالشرق الأوسط ازداد تصلب الولايات المتحدة. على أي حال قررت واشنطن القيام بجهد لإنقاذ وجه إسرائيل. اجتمع مجلس الأمن في جلسة مغلقة وعرض بانش مسودة مشروع يقضي بانسحاب نهائي وتقليص للقوات وإنشاء مناطق منزوعة السلاح بإشراف الأمم المتحدة. وفي حال إقرار هذا المشروع فإن عامل الوقت سيتغير بالنسبة للانسحاب الذي يصبح خطوة نهائية بعدما كانت فورية بعد وقف إطلاق النار. لكن

إسرائيل لم توافق حتى على هذا التعديل إذْ لم يكن لها نية بالانسحاب من النقب لا فوراً ولا بعد حين، وكانت تعارض بشدة فكرة نزع السلاح. اقتنع، الآن بانش أكثر من أي وقت مضى بأن الأمل هو في الانتقال من حالة وقف إطلاق النار غير المستقرة إلى الهدنة الدائمة وفقاً لاتفاقيات يتم التفاوض عليها بين الأطراف. اعتقد العديد من العرب أن بانش تعرض لضغط من إسرائيل ومن الحزب الديموقراطي الأميركي، ولكن الذين يعرفون بانش شخصياً أكدوا أنه لا يخضع لأي ضغط من أي مصدر خارج الأمم المتحدة. يصر دين راسك على أن الولايات المتحدة لم تفرض ضغوطاً غير صحيحة على بانش وقال القاضي فيليب جيسوب وجون ريدمان وبنجامين كوهين إن بانش كان يحمل في قلبه مصالح الأمم المتحدة فقط. أشار ريدمان إلى أن بانش لم تكن لديه السلطة ولا الوسائل لتطبيق قراراته. ولو أصر على الانسحاب الشامل لما كانت هناك مفاوضات هدنة.

في ١٣ تشرين الثاني عرض بانش اتصالاً مثالياً بين مصر وإسرائيل وأنشأ خطاً مؤقتاً لإسرائيل يبدأ من شمال عسقلان والمجدل في الغرب، ومن القدس إلى البحر الميت في الشرق. بينما يبدأ الخط المصري من شمال غزة ثم ينحرف جنوباً ويترك منطقة منزوعة السلاح بين خطي الجبهة يبلغ عمقها أقل من ٧ أميال. يتولى مراقبو الأمم المتحدة الإشراف على الانسحاب من المناطق التي لم تكن محتلة قبل قتال تشرين الأول/اكتوبر، وتقرر نزع سلاح بئر السبع ووضعها تحت إشراف حاكم مصري، وبقاء سيطرة مصر على طريق بئر عسلوج إلى رفح. تعتبر هذه الترتيبات مؤقتة بانتظار المفاوضات على الخطوط النهائية.

لم تتساهل الحكومة البريطانية تجاه موقف إسرائيل المتطرف، وأعلم رئيس الوزراء البريطاني أتلي السفير الأميركي في لندن بأنه لا يصدق أن ترومان يريد إطلاق يد إسرائيل في الأمم المتحدة. بعد وقت تابع الإسرائيليون ضغطهم على الأمم المتحدة، وتساءل وزير الخارجية شاريت: لماذا يُسرق النقب من إسرائيل؟ إما أن يطوره اليهود أو يبقى صحراء إلى الأبد. أعلم بانش مجلس الأمن بأن الوقت قد حان للدعوة إلى الهدنة «في إطار عمل جديد» يقضي بإنهاء حالة العداء. حث مجلس الأمن على الانسحاب وتقليص القوات. لم يوافق المجلس على اقتراح بانش وأقر اقتراحاً كندياً معدلاً أعاد التأكيد على أن السلام مهدد، ودعا إلى مفاوضات للهدنة، وكذلك إلى «انسحاب وتقليص للقوات من شأنه أن يحافظ على الهدنة خلال فترة انتقالية نحو سلام دائم». اعتبر بانش أن الهدنة تتضمن مبدئياً الانسحاب، ولكن ما أقرّه مجلس الأمن هو أن الإنسحاب يسبق الهدنة.

كان لبانش اجتماع صعب مع أبا أيبان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر حيث انبثقت

معادلة تقول بأن إسرائيل يمكن أن تقبل. في منتصف الليل سلمت إسرائيل جواباً على رسالة بانش، واعتبرت أن مبدأ الانسحاب لا ينطبق على القوات التي دافعت عن مستعمرات النقب قبل قتال تشرين الأول/اكتوبر.

أما القوات التي دخلت المنطقة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر أو بعده فقد انسحبت إلى خطوط بانش المؤقتة. قال بانش إنه اكتفى بجواب إسرائيل ولكن بريطانيا قالت إن إسرائيل قد خدعت الأمم المتحدة. كان العرب أكثر امتعاضاً من أي وقت مضى.

كان النقاش حول تقرير برنادوت مستمراً في اللجنة السياسية للجمعية العامة. حثت بريطانيا على تبني اقتراحات برنادوت الإقليمية. تكلم فيليب جيسوب باسم الولايات المتحدة و«بناء لتعليمات»، كما أوضح فيما بعد، قال إنه لا يجوز لأي طرف أن يحرز مكاسب عسكرية أو سياسية من خلال وقف إطلاق النار. «أقرت الولايات المتحدة مطالب دولة إسرائيل في الحدود التي رسمت في قرار ٢٩ تشرين الثاني واعتبرت أن التعديلات ستجري فقط إذا كانت مقبولة من إسرائيل». اعتبرت بريطانيا خطاب جيسوب «غير ودي من الناحية الأخلاقية وأسوأ مما كان يتوقع المكتب الخارجي». قررت بريطانيا أن لا تقوم بأي مبادرة وأن تبقى دون حركة. أبرق لوفيت إلى وفد الولايات المتحدة في باريس بأن: «إسرائيل تريد المفاوضات لا خطة برنادوت، وبريطانيا تريد خطة برنادوت لا المفاوضات، وأن موقف الولايات المتحدة هو ردم الهوة بين الموقفين». وافقت بريطانيا مكرهة على أن يكون لبريطانيا جيب في النقب لكن المسؤولين البريطانيين، كانوا يعتقدون بأنه يجب أن يكون هناك خط محدد إلى الجنوب لا يسمح لإسرائيل بتجاوزه. اعتقد جون ريدمان بأن هناك حدوداً للضغط الذي تمارسه الإدارة الأميركية، ولكنه أشار إلى أن هذه الحدود لم تحدد بدقة: «لا أحد يمكنه أن يحدّد في أي وضع ردة الفعل»، وهذا ما ترك بانش في منطقة ضبابية حيث لا تؤدي نصائحه ومملألآته إلى نتيجة حاسمة.

أكد شاريت لجيسوب أنه لن يكون هناك نشاط أو أعمال عسكرية إسرائيلية، ولكن في الواقع واجه مراقبو الأمم المتحدة صعوبات في تطبيق المفهوم المشترك بين بانش وإيبان. انتاب الغموض مناقشات مجلس الأمن وحصل ارتباك على الصعيد الميداني. أبلغ اشيسون ترومان أنه قد تم التقيد جزئياً بقرارات مجلس الأمن في ٤ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وأن إسرائيل «رفضت الانسحاب من بئر السبع، وشددت حصارها على الحامية المصرية في الفالوجة». كان بانش غاضباً جداً لدرجة أنه هدّد بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن أو للجنة الفرعية. ومن المشاكل التي واجهها بانش أن تل أبيب أعلمت المراقبين الدوليين بوجوب أن يستشيروا الوفد الإسرائيلي في باريس

بينما أعلمهم الوفد في باريس بأنه لا يمكنه التصرف دون العودة إلى تل أبيب. علق فيليب جيسوب على ذلك قائلاً: «إن الموقف الإسرائيلي غامض ويشبه موقف الأسد الذي التقط الفأر في الفخ ولن يدعه يخرج لأن خروجه يعتبر بمثابة انتحار للأسد».

ألقى أبا إيبان خطاباً أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر جاء فيه: «النقب هو جزء أساسي من الدولة اليهودية» وإذا كان أرضاً لا تنفع كما يدعي البريطانيون فلماذا نعطيه للعرب؟ اليهود وحدهم يستطيعون تطوير المنطقة، ولدى ضمه إلى إسرائيل يجب أن «نهدىء مخاوف العرب من التوسع اليهودي». هذا الجدال وجده العرب محيّراً. أما الجليل الغربي فهو مسألة مستقلة تماماً كما قال إيبان واقتراح عدم ضمه إلى إسرائيل غير مقبول. «كل حالة يجب القرار فيها حسب وضعها».

رفضت اللجنة السياسية للجمعية العامة الاقتراحات البريطانية للموافقة على التدابير الإقليمية الواردة في خطة برنادوت. في ١١ كانون الأول/ ديسمبر أقرت الجمعية العامة اقتراحاً بريطانياً معدلاً بأغلبية ٣٥ ضد ١٥ (الدول الإسلامية والشيوعية وكوبا) وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت ثم علقت أعمالها. نص قرار ١١ كانون الأول/ديسمبر:

١ ـ تشكيل لجنة توفيق لفلسطين من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية نهائية.

٢ ـ تدعو السلطات والحكومات المعنية إلى «تمديد المفاوضات موضوع قرار مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ للبحث عن اتفاقية.. بغية حل جميع المسائل العالقة بين الأطراف».

٣ ـ يجب وضع بلدية القدس مع القرى المحيطة والبلدات ومن ضمْنها بيت لحم تحت السيطرة الفعلية للأمم المتحدة.

٤ ـ على الأمم المتحدة أن تشرف على حماية الأماكن المقدسة «ومن ضمنها الناصرة» وأن تسمح للجميع بالدخول إليها.

٥ ـ يجب السماح للاجئين العرب الراغبين بالعودة إلى وطنهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ويجب دفع تعويضات للذين يختارون عدم العودة.

اهتم الفلسطينيون كثيراً بهذا القرار ولكن العرب عارضوه في ذلك الوقت.

خلال ليلة ٢٢ ـ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ضربت إسرائيل مرة أخرى. قال دين راسك «لقد تحدثنا مع رالف بانش وأعلمنا أن التقارير تؤكد أن إسرائيل استأنفت هجماتها ضد مصر مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالهدنة». قاتل

الكولونيل نجيب بعنف في هذه المعركة وأصيب بجروح بالغة، واعتقد أن نهايته قد حانت، وكتب رسالة إلى أبنائه يحثهم على الانتقام للهزيمة العربية في فلسطين، وعلى العمل «من أجل وحدة واستقلال وادي النيل» وهي فكرة توحيد مصر والسودان التي كانت تحظى بشعبية كبيرة في مصر آنذاك.

اكتشف إيغال آلون من الصور الجوية لمنطقة النقب أن طريقاً رومانياً قديماً يتجه مباشرة من بئر السبع إلى العوجة، وقرر إصلاح الطرق القديمة بحيث تصبح صالحة لعبور الآليات العسكرية الحديثة عليها. لم يتردد آلون في الطلب من الهاغانا أن تضرب مرة أخرى، وقاتل المصريون كما في المرات السابقة بشكل جيد، لكن تمت السيطرة على العوجة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

مضى وقت طويل قبل أن يجتمع مجلس الأمن ليبحث خرق وقف إطلاق النار. حاول العرب مرتين في ٢ و١٧ كانون الأول/ديسمبر إدراج مسألة النقب على جدول الأعمال من دون جدوى، والحقيقة أن النظام الدولي قد حُمّل أكثر من طاقته وقدرته.

كانت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٤٨ فترة حاسمة أكثر من أية فترةٍ أخرى بعد الحرب العالمية الثانية. كانت أوروبا الشرقية مضطربة كثيراً وخصوصاً أول عمل مخزٍ لغومولكا والضغط على الكاردينال ميدزنتدي الذي أدى إلى اعتقاله ومحاكمته في تشيكوسلوفاكيا، وكذلك الجدال الحاد بين يوغوسلافيا والكومينفورم. وجهت القوات الشيوعية ضربات ناجحة ضد الوطنيين في منشوريا وشمال الصين وحدثت انتفاضات بقيادة الشيوعيين في الفيليبين والملايو وبورما. احتلت الهند مدينة حيدر آباد وحدثت محاولة انقلابية في تايلاند، وكانت فرنسا تفاوض الإمبراطور السابق باو داي حول الهند الصينية. كانت الجمعية العامة تتعامل مع سلسلة من المشاكل الصعبة من ضمنها كوريا والحرب الأهلية في اليونان. وكان مجلس الأمن يهتم بفلسطين وكشمير وحصار برلين. كانت شبكة الاتصالات الدولية ضعيفة، ويذكر أرنست بيفن أن حكومة الولايات المتحدة كانت تستعمل منشآت الاتصالات التجارية. وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر بدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة تعاني من الإجهاد والتعب. لم يزود مجلس الأمن بالتقارير والشروحات المختلفة. كان فيه عدة وفود برئاسة مسؤولين ليسوا على مستوى عال. عاد جورج مارشال إلى واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر وكان وارن أوستن مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مريضاً. في ١٧ كانون الأول/ديسمبر طلب الاتحاد السوفياتي مهلة ٣ أيام قبل اجتماع مجلس الأمن في باريس، ووافق الرئيس على ذلك إذا كان ممكناً. في عطلة الميلاد وعطل نهايات الأسبوع تكون معظم وزارات الخارجية والسفارات بأركانٍ محدودة إذا لم تكن متوقفة

عن العمل. اجتمع مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في باريس بعد العمل الذي قامت به «البلاد المنخفضة» أي الندرلاند في أندونيسيا. كانت مقاعد كولومبيا والاتحاد السوفياتي وأوكرانيا فارغة ولكنها لم تكن المقاعد الوحيدة التي لم يشغلها رؤساء الوفود. يذكر السير هارولد بيلي اجتماعاً في مكتب بيفن في وزارة الخارجية البريطانية في يوم الملاكمة حيث «رفض السير الكسندر كادوغان صراحة العودة إلى باريس مما أعطاني شرف إلقاء كلمة المملكة المتحدة». أضاف بيلي: «أعتقد أن كادوغان كان المسؤول الوحيد الذي يستطيع التشدد مع بيفن».

في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر أفاد بانش أن إسرائيل أوقفت عمل المراقبين الدوليين. اعتبر بانش ذلك رداً على قرارات مجلس الأمن. لم يُفهم ولم يُبرر الموقف الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية. في اليوم التالي أفاد بانش أن مراقبي الأمم المتحدة ما زالوا ممنوعين عن زيارة النقب.

أخيراً وجه مجلس الأمن اهتمامه نحو فلسطين في٢٨ كانون الأول ديسمبر ودعا هارولد بيلي ممثل بريطانيا الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار. اقترحت كندا تأجيل التصويت ووافق المجلس.

في ذلك اليوم عبرت القوات الإسرائيلية الحدود إلى مصر وحوّلت الاهتمام إلى العريش، ولكن الضغط السياسي أزداد ضد إسرائيل حتى تنسحب من مصر. اجتمع مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وتبنّى اقتراحاً بريطانياً معدلاً، وامتنعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوكرانيا عن التصويت.

مساء ٣٠ كانون الأول/ديسمبر طلب ترومان من سفيره في إسرائيل تقديم احتجاج شديد إلى إسرائيل، ولم تصل رسالة ترومان إلى مكدونالد إلا الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم التالي، وأثناء طبعها توجه بن غوريون إلى طبريا. قام مكدونالد برحلة الـ ١٠٠ ميل إلى طبريا، وهناك قرأ لبن غوريون ملاحظاتٍ حادةً وصعبةً «تتلخص في أنه إذا رفضت إسرائيل الانسحاب من الأراضي المصرية فإنّ الحكومة الأميركية ستعيد النظر بموقفها حول قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة وستعيد النظر أيضاً بعلاقاتها مع دولة إسرائيل». أكد بن غوريون أن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب من مصر، ولكن الحكومة الإسرائيلية «تألمت من اللهجة القاسية للرسالة». في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ قررت إسرائيل عدم اللعب بالخطر واستنتجت أن الانسحاب من مصر هو الحل الأفضل. في ٦ كانون الثاني/ يناير وافقت مصر على وقف إطلاق النار في النقب الذي يسري مفعوله اعتباراً من ظهر اليوم التالي بتوقيت غرينتش ويتبعه فوراً مفاوضات مباشرة برئاسة الأمم المتحدة.

بينما كان وقف إطلاق النار في طريقه إلى التنفيـذ في النقب اشتكت مصر من أن إسرائيل ما زالت تنتهك حرمة الأراضي المصرية. قامت الطائرات البريـطانية من منـطقة قناة السويس بمهمـة استطلاع فـوق المنطقـة إلا أن القوات الإسـرائيلية أسقـطت خمساً منها. ردت بريطانيا بحدّة وأجرت مشاورات مع الأردن استناداً إلى معاهـدة التحالف. في ١٥ آذار/مارس ١٩٤٨، وخلافاً لنصيحة الولايات المتحدة أرسلت تعزيزات إلى العقبة. رفضت مصر إرسال وفد إلى مفاوضات الهدنة في رودوس ما دامت القـوات الإسرائيلية موجودة على الجانب المصري من الحدود الدولية، ولكن في ١٠ كانـون الثاني/ ينـاير انسحبت القوات الإسرائيلية، وتم دفع زخم المفاوضات. اعتبر ترومان الذي كـان مؤيداً لإسرائيل أن إقدام بريطانيا على إرسال تعزيزات إلى العقبة كان خطوة خطيرة ولا حـاجة إليها.

تـرك قتال تشـرين الأول/اكتوبـر وحدات مصـرية وسـودانية محـاصرة في منـطقـة الفالوجة، وفيها الرائد جمال عبدالنـاصر. اتفق الجميـع على أن هذه الـوحدات قـاتلت بشجاعة وحزم. كتب آلون عن «لواء مصري شجاع كان عبدالناصر يقوم بـوظيفة ضـابط الاستخبارات فيه» وأضاف «كان موقـف المصريين في الفالوجة جديـراً بالاحتـرام» وكتب بن غوريون «مع أن إمداداتهم كـانت تنقص، وكانـوا في موقف ضعيف ودون أمـل، إلا أنهم رفضوا الاستسلام». كتب عبد الناصر: «ما يحدث لنا هنـا هو صـورة مصغرة عمـا يحدث في مصر».

وضعت اللجنة الدوليـة للصليب الأحمر خـطة لإخلاء الجـرحى من الفالـوجة إلى يافا، لكنْ لم يوافق عليها الطرفان. في ١ آذار/مارس ١٩٤٩ وبناء لاتفاقية الهـدنة التي وقعت، أفاد بانش أنه قد تم إخلاء قوة مصرية من ٢٩٠٠ عنصر مع معداتهم العسكريـة والشخصية من الفالوجة. وقد نزح ١٠٥٠ مـدنياً من المنـطقة إلى قـطاع غزة، ومَنْ بقي من أصـل ٣٥٦٩ مدنيـاً توجهـوا إلى هبرون، أفـاد الصليب الأحمر الـدولي أن القـوات المصـرية «سلمت الأسـرى الإسرائيليين قبـل الذهـاب إلى مصـر». اعتبـر ازكـارات أن معاملة إسرائيل القاسية للعرب المحاصرين في الفالوجة كانت خطأ وغير جديرة بدولة.

كان هناك نزوح عربي آخر. في تشرين الأول/اكتوبر نزح حوالي ٣٠ ألف عـربي من النقب إلى الأردن، ونزح عدد أكبـر في كانـون الأول/ديسمبر. ونـزح البعض الآخر من الجليل الغربي إلى لبنان في تشرين الأول/اكتوبر، وعنـدما وصـل الإسرائيليـون إلى خليـج العقبة في آذار/مـارس أضيفت مشكلة جديـدة إلى الأردن. اعتبر غلوب أنـه من «المغالاة» القول إن إسرائيل قتلت عدداً كبيراً من العرب، ولكنه كان يعتقد بأن السياسة الـرسمية لإسـرائيل كـانت تهجير العـرب من المنـاطق المحتلة، و«يكفي قتـل عـدد من العرب أو معاملتهم بقسوة حتى يهرب جميع المدنيين».

أعدت الأمم المتحدة برنامج إغاثة للاجئين وتم تعيين الصليب الأحمر الدولي وعصبة منظمات الصليب الأحمر و«لجنة خدمة الأصدقاء» في الولايات المتحدة كوكالات عاملة، وبالنتيجة أُنشِئت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي ما زالت مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين حتى اليوم.

لم تعد الخلافات العربية خافية. فقد أعلن الملك عبدالله الذي لم يكن ميالاً لمساندة مصر، أنه إذا لم يأخذ الجيش العربي مواقع المصريين في الجنوب فإنه لن يهاجم مواقع الإسرائيليين. في الحقيقة كان باستطاعة الأردن أن يدخل في مفاوضات سلام مع إسرائيل إذا سمحت الأخيرة للجيش العربي باحتلال المناطق المحددة للعرب في مشروع التقسيم ووقف القتال على الجبهة الأردنية. كتب دي رينييه أنها كانت حقيقة صعبة إذْ لم يتدخلْ أيُّ جيشٍ عربي لمساعدة المصريين خلال المعركة الطويلة في النقب، حيث كانوا في وضع سيِّء.

اجتمع عدد من القادة الفلسطينيين، ومعظمهم من مؤيدي المفتي في غزة برعاية مصرية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ودون مشاورات مسبقة مع الأردن وأعلنوا فلسطين في حدود ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ بكاملها دولة مستقلة. هذا المجلس من القادة الذي ادعى أنه يمثل البلاد وفق قواعد ديموقراطية شكل حكومة عموم فلسطين، وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر انتخب المفتي رئيساً للمجلس الفلسطيني. أُعطيت للحكومة صلاحيات في قطاع غزة، وكانت تعتمد كلياً على مصر في التمويل والتموين والدفاع، واعترفت بها مصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا واليمن ولم تعترف بها الأردن.

بعد ذلك أُجريت انتخابات في ضفتي نهر الأردن وصوت البرلمان الجديد في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠ «لوحدة كاملة بين ضفتي نهر الأردن ضمن دولة واحدة» بقيادة الملك عبدالله الذي أكد نيته «في المحافظة على الحقوق العربية في فلسطين... بوسائل قانونية».

كان هذا القرار في رأي معظم العرب ضماً للضفة الغربية أكثر منه وحدة بإرادة الشعبين، ونتج عنه طرد الأردن من جامعة الدول العربية. شعر المصريون بالأسى. كتب أنور السادات: «لقد تخلى الملك عبدالله عن حلفائه وركز اهتمامه على تقاسم ما تبقى من فلسطين مع الإسرائيليين». سعى عبدالله إلى تحقيق سلام منفصل مع إسرائيل وأُجريت اتصالات مع الياس ساسون في باريس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. اقترح ساسون على الإسرائيليين أن تجري اتصالات بين الإسرائيليين والقادة العسكريين العرب في القدس، وتم ترتيب اجتماع بين عبدالله التل وموشي دايان بمساعدة لجنة الهدنة وكبير المراقبين الدوليين. ذهل دايان من عبدالله التل الذي بدا له «أرقى وأهم من أي

ضابط أو سياسي عربي آخر» كان قد التقاه من قبل. واستناداً إلى الحديث الذي يذكره دايان في مذكراته، كانت المفاوضات صعبة بسبب اشتراك مراقبي الأمم المتحدة. في الحقيقة كانت سياسة إسرائيل ترتكز على المطالبة بمفاوضات مباشرة، مع العرب دون الاستعانة بالأمم المتحدة أو بأي وسيط آخر. قال دايان إنه اقترح على التل أن يذهب الإثنان إلى غرفة مجاورة حيث «نحل خلافاتنا بسرعة» واقترح دايان «إنشاء هاتف مباشرة بيننا دون الاستعانة بالأمم المتحدة»، ووافق التل على ذلك.

في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين دايان والتل وممثل عن لجنة الهدنة وكبير المراقبين الدوليين في القدس، ووصف الاتفاق بأنه «تام ومخلص»، ودعا إلى وقف إطلاق النار «في القدس ومحيطها» اعتباراً من الساعة ٦,٠٠ يوم ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

تم تحديد منطقة القدس على الخريطة، وسُمح بحرية التنقل بين الخطين بينما مُنع في المنطقة المنزوعة السلاح التي حددها المراقبون الدوليون إلا في حال الاتفاق المتبادل. أُجريت محادثات أخرى من أجل توسيع الاتفاقية وتحسين الأوضاع في منطقة القدس. بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل بعد ٤ أشهر، أصبحت الخطوط المحددة في هذا الاتفاق خطوطاً للهدنة.

تم التوصل إلى إتفاقية حول جبل المكبر في تموز/يوليو ١٩٤٨ وفي نفس الوقت الذي تمت فيه اتفاقية وقف إطلاق النار في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ تضمنت ملحقاً اشترط نزع سلاح جبل المكبر. كان على المراقبين الدوليين ترتيب عمليات إغاثة لنصف السكان اليهود في جبل المكبر في الأسبوع الأول والثالث في كل شهر وتنظيم قوافل الإمداد. يذكر دايان عن المفاوضات المباشرة التي أجراها مع التل من ٢٩ تشرين‌الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ حتى منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ عندما تولى الملك عبدالله مسؤولية المفاوضة عن الجانب الأردني أن التل اقترح أولاً تبادل الحي اليهودي في المدينة القديمة بالحي العربي في منطقة القطمون غربي القدس، وأن تفتح المنطقة المحايدة في لطرون لحرية الحركة للطرفين، لكن بن غوريون رفض هذه الاقتراحات. أعد بعدها التل اقتراحاً معدلاً باسم الملك.

«يتخلى الأردن عن قسم من لطرون وتشرف على المنطقة شرطة مختلطة عربية ـ يهودية. في المقابل طلب عبدالله السماح لعدد من اللاجئين العرب بالعودة إلى اللد والرملة... وافق الأردن [على اقتراح دايان بإعادة فتح خط سكة الحديد بين تل أبيب والقدس] ولكنه طالب في المقابل السماح باستعمال الطريق من بيت لحم إلى القدس ثم إلى بوابة يافا».

رفض بن غـوريون مـرة ثانيـة الاقـتـراح الأردني لأنـه «يعـارض مبـدئيـاً الترتيبـات الجزئية»، والحقيقة أن أدنى احتياجات بن غوريون على الجبهة الأردنيـة كانت أكثـر من تنازلات التل، وكان بن غوريون يتردد في استعمال القوة بينما كانت دبلوماسية الـولايات المتحدة تمر بمرحلة حساسة.

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر واستناداً إلى دايان اتصل التل هاتفياً ليفيد بـأنه قـابل الملك عبدالله الذي وافق على البـدء بمحادثـات مباشـرة حول تسـوية شـاملة. وافق بن غـوريون وأمـر بـاستمـرار المفـاوضـات «حتى ولـو لم تكن غيـر مثمـرة» طـالمـا استمـر المصـريون في القتـال. عندمـا عرض التـل الاقتراحـات الأردنية لـدايـان في ٥ كـانـون الثاني/ يناير كان واضحاً أن هناك «هـوة حقيقية» تفصـل بين الطرفين. في ١٣ كـانون الثاني/يناير قال التل إن المحادثـات يجب أن تجري مـع الملك عبدالله نفسـه في قصر شنوه.

٢٧ كانون الثاني/يناير- ١١ آب/أغسطس ١٩٤٩

في واشنطن خلف دين اشيسون جورج مارشال في وزارة الخارجيـة وذلك في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. قبل أن يستلم اشيسـون صلاحيـاته بـوقت قصير دعـا السفير البريطاني السير أوليفر فـرانكس وزارة الخارجيـة الأميركيـة إلى موقف أميـركي بريـطاني مشتـرك في فلسطين. أو كمـا عبّر عن ذلـك اشيسون بـوضوح في مـذكراتـه، دعـا إلى مساعدة أميركية للهـروب من القيود التي وضعتهـا معاهـدات بريـطانيا مـع الأردن ومصر على بيفن. قال اشيسون إن بريطانيا اقترحت «انسحاباً إسرائيلياً من المنطقة المحتلة في النقب، والتي ستكون محاطة بدول عـربية ضعيفـة تعيش على المسـاعـدات الخـارجيـة، مثل إسرائيل، والنتيجة ستكون منطقـة منظمـة ومقيدة بـاتفاق أميـركي - بريـطاني». أفاد القائم بالأعمال الأميركي في لندن أن بريطانيا كانت تتفهم أن للولايات المتحـدة «وجهة نظر معقولة» حول الشرق الأوسط وأن بريطانيا كانت تتراجع عن انطبـاعها «أن الـولايات المتحدة تخضع لجماعات الضغط الصهيـونية الأميـركية». وسـرعان مـا أشرف اشيسـون على سياسة الولايات المتحـدة في الشرق الأوسط شخصيـاً وقدم الـدعم الكامـل لجهود رالف بانش من أجل تحقيق الهدنة.

تـطورت اتفاقـات وقف إطلاق النـار الأربعة ومفـاوضات الهـدنـة والأحـداث التي رافقتها بطريقة يصعب سردها بتسلسل زمني. الأحداث الرئيسية في الأشهر الستـة كانت على الشكل التالي:

١٩٤٩

١٢ كانون الثاني/يناير	وفدان من مصر وإسرائيل يصلان إلى رودوس.
١٤ كانون الثاني/يناير	توصل إسرائيل ولبنان إلى اتفاقية عسكرية.
٢٤ كانون الثاني/يناير	إتفاق وقف إطلاق نار جديد بين مصر وإسرائيل.
٢٤ شباط/فبراير	اتفاقية هدنة بين مصر وإسرائيل.
٢٤ شباط/فبراير	أعادت إسرائيل تقديم طلبها للانتساب إلى الأمم المتحدة.
٢٤ ـ ٢٨ شباط/فبراير	القوات الإسرائيلية تحتل رأس النقب (سيناء المصرية).
١ آذار/مارس	بدأت المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية في رأس الناقورة.
١ آذار/مارس	بدأت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في رودوس ومفاوضات موازية في قصر شنوه.
٧ آذار/مارس	القوات الإسرائيلية تعبر خط وقف إطلاق النار إلى الأردن.
١٠ آذار/مارس	القوات الإسرائيلية تصل إلى خليج العقبة.
٢٣ آذار/مارس	اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية.
٣ نيسان/أبريل	اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ الأردنية.
٥ نيسان/أبريل	مفاوضات سورية إسرائيلية تبدأ في مشمار هايا ردين.
١٣ نيسان/أبريل	إعلان وقف إطلاق نار بين سوريا وإسرائيل.
١١ أيار/مايو	قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.
١٢ أيار/مايو	بروتوكول لوزان.
١٧ أيار/مايو	وقف المفاوضات السورية الإسرائيلية.
١٦ حزيران/يونيه	استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية.
٢٠ حزيران/يونيه	التوصل إلى اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية.

كتب شاباتي روزين: «من المفهوم من معالجة مجلس الأمن للمشكلة أنه لم يكن هناك نصر لأي طرف... هذه الحقيقة أضفت جواً من الليونة على المفاوضات... جميع المفاوضات تمت إدارتها بسرية مطلقة».

تتابعت المفاوضات على أربعة مستويات:

١ ـ أبحاث أولية للوفدين بشكل منفصل مع بانش أو مع نائبه الشخصي هنري فيجبيه.

٢ ـ لقاءات غير رسمية بين رؤساء الوفود وبانش وفيجبيه.

٣ ـ لقاءات غير رسمية مباشرة بين الوفود.

٤ ـ لقاءات رسمية مشتركة بين الوفود برئاسة بانش أو فيجبيه.

ولدى الوصول إلى النقاط الحاسمة في المفاوضات يقدم بانش أو فيجييه لكل طرف أوراق عمل لتسهيل الاتفاق. أصرّ بانش على عدم تدخل لجنة التوفيق لفلسطين في مفاوضات الهدنة. كان الإسرائيليون معجبين بصبر بانش ومهارته.

أصرّ بانش على إكمال المفاوضات بين مصر وإسرائيل قبل الدخول في مفاوضات أخرى مربكة. في ١٢ كانون الثاني/يناير وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى رودوس وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير تم إقرار اتفاقية وقف إطلاق النار للنقب «بشكل رسمي كوقف إطلاق نار شامل ودائم». على القوات العسكرية «عدم التقدم أو تجاوز» الخط الذي تتمسك به «عناصر المقدمة»، ومُنعت تحركات المدنيين من جانب إلى آخر.

واستكمالاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ تقرر تسهيل مهمة المراقبين الدوليين في مراقبة وقف إطلاق النار.

نزل الوفدان المصري والإسرائيلي في طابقين منفصلين في أوتيل دي رودوس في جزيرة رودوس، لم يكن هناك أي اتصال بين الوفدين ولكن ازكارات تمكن من ترتيب اتصالات خاصة وشخصية. يذكر والتر ايتان الذي ترأس وفد إسرائيل أنه عندما كان يشعر أحد المصريين بالمرض «كان بعض الإسرائيليين يجلس قربه، ويعمل على راحته». ولم يلتق المصريون والإسرائيليون إلا بعد الاتفاق على نصّ اتفاقية الهدنة، وكانت مناسبة اجتماعية شبه طبيعية في حفلة أقامها لهم رالف بانش.

يذكر ازكارات أن المفاوضات المصرية الإسرائيلية حول اتفاقية الهدنة لم تشهد صعوبات أساسية. «كان موضوع المفاوضات تأمين موافقة مصر على إخضاع النقب لإسرائيل مقابل إخلاء حامية الفالوجة وسيطرة الجيش المصري على الساحل بين غزة والحدود الدولية»، حصل تعقيد قانوني واحد كما قال شابتاي روزين بسبب التناقض المتأصل بين قرار مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ ومذكرة بانش في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر لتنفيذه من جانب، وبين قرار مجلس الأمن الأخير في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ من جانب آخر. يذكر روزين أن بعض المفاوضين في رودوس رأى أن مبدأ عدم تحقيق أي كسب سياسي أو عسكري يجب أن ينطبق على الطرفين وأنه يجب الاعتراف بحدود خطوط الهدنة. يذكر روزين أيضاً رأياً مقابلاً: لا يمكن منع تجدد القتال في المستقبل بإعادة الوضع العسكري آلياً إلى ما كان عليه قبل شهرين أو ثلاثة. أضاف روزين إن الرأيين «كليهما صحيحان بالضرورة».

أعلنت مصر عن رغبتها بتعيين حاكم لبئر السبع استناداً إلى مذكرة بانش في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. اعتبر الإسرائيليون ذلك طلباً سخيفاً ومنافياً للمنطق، وبعد شجار

وجدال اقترح بانش أن توافق إسرائيل على عدم الاحتفاظ بوحدات عسكرية في منطقة العوجة قرب الحدود الدولية. «لم تعجب هذه الفكرة الحكومة الإسرائيلية لكن عندما تبين أن نجاح مفاوضات الهدنة يتوقف عليها، تمّ التنازل في هذه المسألة».

يذكر روزين إنه تم تبادل التعهدات بعدم القيام بأعمال عدوانية في المناطق التي احتلها الطرفان، وضم هذا الاقتراح إلى النص الفعلي لاتفاقيات الهدنة الثلاث.

اعتبرت إسرائيل بناءً على «معلومات موثوقة» أن بريطانيا كانت تشجع مصر على وقف المفاوضات، وإنه لذلك تبنت موقفاً صلباً. وجد بانش أن الموقف غير مشجع وهدد بالاستقالة مما أثار قلقاً في واشنطن. بعد موافقة ترومان دعا اشيسون ايبان في ٥ شباط/فبراير إلى أن تسلك إسرائيل سلوك الدولة. أخيراً تم توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل (شملت أيضاً القوات العربية السعودية) في ٢٤ شباط/فبراير.

قال بن غوريون: «لبنان اشترك في الحرب دون حماس وبقوات محدودة». بدأت المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية في ١ آذار/مارس في رأس الناقورة على الحدود الدولية برئاسة هنري فيجبيه نائب بانش واعتمدت الاتفاقية المصرية الإسرائيلية كمثال. أدت المحادثات العسكرية بين الجانبين في ١٤ كانون الثاني/يناير إلى اتفاقية نتج عنها «انسحاب جزئي من المناطق اللبنانية التي احتلتها القوات الإسرائيلية خلال الأعمال القتالية»، والمسألة الأكثر صعوبة في المفاوضات كانت حل وضع القوات السورية في لبنان. اعتبر بانش أن إسرائيل غير معقولة في هذه النقطة وهدد مرة ثانية بالاستقالة، ولكن في ٢٣ آذار/مارس تم التوصل إلى اتفاقية الهدنة.

في حالة الأردن ـ إسرائيل كانت هناك مفاوضات في رودوس توازيها مفاوضات في قصر شنوه في وادي الأردن. كانت هناك اتصالات مباشرة بين موشي دايان وعبدالله التل في القدس أدت إلى اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة القدس. تبع ذلك مفاوضات على قاعدة أوسع بمساعدة أعضاء لجنة الهدنة في الأمم المتحدة ولكن في منتصف شهر كانون الثاني/يناير تولى الملك عبدالله المسؤولية شخصياً عن الجانب الأردني بحيث كان على الإسرائيليين الذهاب إلى قصر شنوه. كانت الاجتماعات في ١٦ و٣٠ كانون الثاني/يناير برأي دايان «استطلاعية وغير رسمية» مع أن الملك عبدالله حث الإسرائيليين على عدم إعطاء قطاع غزة إلى مصر لأنه أراده له كمنفذ على البحر المتوسط ومن أجل هذا تخلى عن المطالبة باللد والرملة.

يذكر دايان أنه في أحد الاجتماعات قال الملك عبدالله إن الصين لم تكن عضواً في عصبة الأمم، وصحح له شاريت ذلك. وأعاد عبدالله ذلك مرة ثانية وأيضاً صحح له شاريت. ولدى عودته إلى إسرائيل سأل دايان شاريت لماذا صحّح للملك عبدالله، ذلك

أن هذه المسألة لا أهمية لها، أجاب شاريت لأن الصين كانت عضواً في عصبة الأمم!.

في ١ آذار/مارس افتتحت المفاوضات الرسمية للهدنة بين الأردن وإسرائيل في رودوس. حصل سوء تفاهم في اليوم الأول، ظن الأردنيون أن بانش كان ينوي أن يقدم الوفود إلى بعضهم البعض في نهاية الاجتماع. في الحقيقة أراد بانش أن يقدمهم في بداية المفاوضات لكن الأردنيين رفضوا أن يقفوا. لم يكن هذا العمل خالياً من الحقد، ثم توضحت الأمور وكانت العلاقات بين الوفدين جيدة. رأى والتر ايتان أن الوفد الأردني في رودوس «مجموعة لا تثير الإعجاب... ضائعة ولا معنى لها» تبين فيما بعد أن رودوس كانت واجهة وأن المفاوضات الحقيقية كانت تجري مع الملك عبدالله في قصر شنوه. مرة أخرى كانت اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية هي المثل المعتمد.

بدا الملك عبدالله للإسرائيليين بليغاً ولطيفاً، لكنه حازم وواثق من نفسه متفائل ومثالي إلى حدٍّ ما. لعب التل أيضاً دوراً هاماً، بدا للإسرائيليين أنه يحتقر الملك مع أنه أظهر «اهتمامه بالمحافظة على مصالح ملكه». لكن المظاهر تخدع أحياناً، وتبين فيما بعد أنه كان متورطاً مباشرة في محاولة اغتيال الملك عبدالله عام ١٩٥١ بسبب رغبة هذا الأخير في إجراء اتفاق مع اليهود.

بينما كانت المفاوضات تجري بشكل متوازن في رودوس وشنوه كان للقوات الإسرائيلية عمل آخر. عملية الأمر الواقع. حذر السفير البريطاني في واشنطن اشيسون في ١٠ آذار/مارس «من أن شيئاً ما يبدو مقلقاً» وعلى وشك الحدوث. وأفاد السفير الأميركي في عمان أن الإسرائيليين قد عبروا إلى نهر الأردن في ٧ آذار/مارس، وبدا ذلك لأحد الوزراء الأميركيين «خرقاً لحسن النية». أطلع اشيسون الرئيس ترومان على هذه المعلومات، ومع ذلك قال السفير الإسرائيلي في واشنطن الياهو ايلات: «لم تعبر القوات الإسرائيلية إلى الأردن، وليس لها نية بذلك». بعد فترة احتجت إسرائيل إلى بانش حول ادعاءات غزو إسرائيل للأردن. أخيراً انكشفت الحقائق. أرسل طابوران إسرائيليان إلى الجنوب من العقبة، وأعطيت لهما تعليمات بعدم الهجوم، بل بحثّ الجيش العربي على الإنسحاب. ذكر ايغال آلون أن بعض التعليمات كانت: «دافعوا عن أنفسكم طول الطريق إلى إيلات». في ٢٤ شباط/فبراير عبرت مجموعة استطلاع إلى مصر واحتلت رأس النقب، إلا أنها انسحبت بعد ٤ أيام. في ١٠ آذار/مارس وصل طابور إسرائيلي إلى إيلات (أم رشراش بالعربية). كانت الوحدات البريطانية ترابط في العقبة بناء للمعاهدة البريطانية الأردنية. كان الجو متوتراً وانسحب الجيش العربي، وكان اهتمام القوات البريطانية أن لا تتعرض لإحراجات. قدمت الولايات المتحدة احتجاجاً شديداً لإسرائيل حول هذا الانتهاك الكبير، لكن شاريت عبر عن امتعاضه لأن الولايات المتحدة افترضت أن إسرائيل مذنبة، وقد نفى بشدة أن تكون القوات

الإسرائيلية عبرت إلى مصر أو الأردن. كانت هذه الحملة خرقاً آخر لوقف إطلاق النار كما قال دايان بوضوح بعد بضعة أشهر لصحافي أميركي: «كانت واحدة من الخروقات المحسوبة التي وجب أن نزِنَها بعناية مخافة المخاطر السياسية».

في اليوم التالي لوصول القوات الإسرائيلية إلى العقبة تم توقيع اتفاقية جديدة لوقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل في رودوس تكمل وقف إطلاق النار في منطقة القدس. كان الاتفاق الجديد مماثلاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ولكنه تضمن عبارة إضافية تفيد «أن الاتفاقية لا تسبب الضرر لحقوق ومصالح ومطالب ومواقع كل طرف». أوفد دايان إلى شنوه لإقناع الأردن بأن إسرائيل تريد موطىء قدم لها على خليج العقبة.

عالجت مفاوضات الهدنة بين الأردن وإسرائيل عدداً من القضايا الحدودية الشائكة. مرة ثانية كان المفاوضون الإسرائيليون عنيدين وبعد محادثات ترومان مع وزير الخارجية شاريت في ٢٤ آذار/مارس طلب من اشيسون «الاستمرار بفرض الضغط الأميركي». اقترحت إسرائيل أن تكون منطقة دار الحكومة بين خطي الجبهة مقسمة بين الأردن وإسرائيل. لكن الأردن رفض وبقيت المنطقة تحت إشراف الأمم المتحدة. تم إنشاء منطقة محايدة من القدس شمالاً نحو لطرون ثم إلى الغرب. تم تحديد الخطوط على خريطة بقلم شمع عريض، وبدا ذلك مثل أي شيء تبلغ أبعاده على الأرض بين ٦ و٤٠ ياردا. رأى الجنرال أودبول الذي عمل كرئيس أركان لجنة مراقبة الهدنة أن «هذه العلامات المرسومة بسرعة بين إسرائيل والأردن أدت إلى تشجيع التسلل عبر الحدود بدلاً من الحدّ منه» والأكثر من ذلك تبيّن أن خط لطرون يفصل القرويين العرب عن حقولهم، لكن هؤلاء التعيسي الحظ لم يصنفوا كلاجئين لأنهم لم يفقدوا منازلهم! في الجنوب كان من المفترض أن تتبع الحدود أدنى نقطة لمجاري المياه ولكنها كانت عرضة للتغيير بعد كل أمطار قوية.

بحث دايان والتل من قبل، مسألة تبادل أسرى الحرب. كانت إسرائيل تمسك حوالي ١٢ عنصراً من الجيش العربي، بينما أمسك الأردن ٦٧٠ إسرائيلياً نصفهم اسر في كفار اشيسون في ١٢ أيار/مايو (ومن ضمنهم ٨٥ امرأة) والآخرون أسروا في الحي القديم في القدس الذي استسلم في ٢٨ أيار/مايو. تم إخلاء سبيل الأسرى الأردنيين والإسرائيليين قبل شهر من بدء المفاوضات. ونصت اتفاقية الهدنة على أنه لا حاجة إلى ترتيبات جديدة وتتولى لجنة الهدنة الأردنية الإسرائيلية المشتركة ترتيب تحرير «أي أسير حرب لأي طرف لم يحرر في التبادل السابق». وقعت اتفاقية الهدنة التي تغطي الجبهة «التي تحتلها القوات العراقية». في ٣ نيسان/أبريل تبع ذلك مفاوضات حول مسائل بقيت دون حل في اتفاقية الهدنة، وقام وزير الخارجية الإسرائيلي شاريت بزيارة واحدة

على الأقل للملك عبدالله. ظل الأردن يطالب بمنفذ على البحر الأبيض المتوسط في منطقة غزة وعسقلان، ولكن شاريت اقترح بدلاً عن ذلك مرفأً حراً في حيفا كما كان برنادوت قد اقترح ذلك أيضاً. علّق أحد المسؤولين الأميركيين على المفاوضات بأنها «كانت تتميز بغدر تام في جانب وحماقة تامة في الجانب الآخر». لم تحظ اتفاقية الهدنة بدعم شعبي من الأردن، وتعرض الملك عبدالله للانتقاد بسبب عدم استشارة الفلسطينيين.

بدأت المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في ٥ نيسان/أبريل في خيمة في ميشمار هايار دين في المنطقة التي أصبحت فيما بعد الحولة المنزوعة السلاح. اعتبرت إسرائيل تلك المفاوضات «الأصعب على الإطلاق». وجد والتر إيتان أن الوفد السوري «يناقش بحزم ويستخدم الدبلوماسية كشكل من أشكال الهجوم». تحدث ازكارات عن «جو من التوتر» نتيجة «الأوضاع غير الودية للمفاوضات». توجه بانش إلى لاك ساكسس وتحولت الرئاسة إلى فيجييه. كان على أعضاء الوفود أن يسافروا بالسيارة من دمشق أو تل أبيب عند كل اجتماع، وكان الطقس عاطلاً وكانت اللقاءات الاجتماعية شبه معدومة (وفي أي حال لم تكن مرغوبة من السوريين)، والمميّز في هذه المفاوضات أن سوريا كانت تسيطر على مناطق من المقرر أن تكون يهودية حسب قرار التقسيم. في الاجتماع الثاني تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ١٣ نيسان/أبريل بشكل إعلان متبادل يقبل فيه كل طرف قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨ «كتدبير يمنع اللجوء إلى القوة العسكرية»، هذا التدبير يقضيْ بأن يقدم الطرفان التسهيلات لمراقبي الأمم المتحدة حتى تتأمن «مراقبة شاملة وفعالة» لوقف إطلاق النار الذي يبقى نافذاً حتى «إلغائه» من قبل مجلس الأمن.

في أواسط أيار/مايو وصلت المفاوضات إلى عقدة حول حدود أراضي فلسطين تحت الانتداب التي سيطرت عليها القوات السورية واعتبرتها إسرائيل جزءاً منها. بعد اجتماع في ١٧ أيار/مايو توقفت المفاوضات. بعد فترة حصلت حادثتان مهمتان. كانت إسرائيل قد تقدمت بطلب عضوية إلى الأمم المتحدة في ١٥ أيار/مايو ومرة ثانية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ (بعد سنة تماماً من صدور قرار التقسيم) ولكن لجنة مجلس الأمن حول قبول الأعضاء الجدد أفادت أنها لم تتلق «المعلومات الأساسية» ولم توافق على الطلب. كانت الولايات المتحدة قد اعترفت بإسرائيل والأردن، ثم اعترفت بريطانيا بإسرائيل كأمر واقع. في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ تقدمت إسرائيل بطلب عضوية الأمم المتحدة للمرة الثالثة، ووافق مجلس الأمن على توصية بقبول الطلب، بمعارضة مصر وامتناع بريطانيا عن التصويت. وافقت الجمعية العامة على توصية مجلس الأمن ودعت إسرائيل للاشتراك في المباحثات. خلال المناقشات عرض إيبان «إعلانات

وشروحات» حول خمس مسائل: تدويل القدس، الحدود، اللاجئين العرب، التحقيق في مقتل الكونت برنادوت، موقف إسرائيل مما تعرضه الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها. حول النقاط الثلاث الأولى أكّد إيبان أنه يمكن حل المشاكل نهائياً فقط في إطار مفاوضات سلام شاملة تأخذ بالحساب الوضع السائد حالياً.

عن القدس قال إيبان إن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لم تكن بسبب رغبة إسرائيل في إنشاء واقع سياسي بل لتساعد القدس على النهوض من مخلفات الحرب. اعتبرت إسرائيل أن ضم القسم اليهودي من القدس إلى دولة إسرائيل كان عملية صحيحة وطبيعية. أعلنت الجمعية العامة أنه يجب وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة. قبلت إسرائيل بذلك المبدأ، ورغبت في إيجاد حل بموافقة دولية، ولكن إيبان قال إن الأمم المتحدة لم تعلن عن الحالة القانونية لمنطقة القدس، وإن قرارات الأمم المتحدة في المستقبل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي حدثت اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. من الأفضل تدويل كامل المدينة، ولكن ذلك يقيدها عملياً، وإسرائيل تفضله، أو تطبيق التدويل على القسم من المدينة الذي يضم أكبر عدد من المواقع الدينية والتاريخية.

أكد إيبان أن مشكلة اللاجئين هي نتيجة مباشرة لرفض العرب لقرار التقسيم واستخدام القوة لذلك، وقد بذلت إسرائيل جهدها لوقف الهجرة العربية، لكن اللاجئين هربوا في جو من العداء والخوف.

إن عودة اللاجئين تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الهيكلية الجديدة لفلسطين. ستقدم إسرائيل تعويضات عن الأراضي التي تم التخلي عنها، ولن تمنع عودة اللاجئين الراغبين بالعيش بسلام مع جيرانهم، ولكن يجب البحث بتوطينهم خارج إسرائيل. إسرائيل مستعدة للمساهمة بحل، ولكنها في هذه المرحلة لا تتعهد بتأييد أو معارضة أية معادلة.

وعن الحدود قال إيبان إنه يجب أن تحصل بعض التسويات، وهي لا تفرض فرضاً ولكن تأتي من خلال اتفاقات يتم التفاوض عليها بحرية.

عن اغتيال برنادوت قال إيبان إن الإرهاب السياسي انبثق أولاً كرد فعل على سياسة بريطانيا أثناء الانتداب، ولسوء الحظ تحدّت المنظمات العسكرية المنشقة سلطة الحكومة الإسرائيلية، وبسبب المؤامرة المدبرة من قبل جماعة صغيرة خططت ونفذت الجريمة، وبسبب غياب أي تحديد دقيق للمسؤولين، بات من المستحيل توقيف هؤلاء المسؤولين.

حول ما تعرضه الأمم المتحدة قال إيبان إن المسألة الوحيدة هي ما إذا كانت

إسرائيل توافق على ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية. قال إيبان إن إسرائيل لا تتمسك بآراء ولا تتبع سياسات تتعارض مع قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن. حبّذ البعض منح «حالة قانونية» لقرارات الجمعية العامة، وظن البعض الآخر مثل العرب أن هذه القرارات اختيارية ويمكن تجاهلها. كانت إسرائيل إلى جانب الرأي الأول، وحبذت دعم القوة المعنوية لقرارات الجمعية العامة، وبعد قبولها عضواً في الأمم المتحدة سوف تقبل هذه القرارات. لقد كان العرب هم من تحدى قرارات الجمعية العامة حول فلسطين، وتبع قرار التقسيم مجموعة قرارات من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن وإن الوضع القانوني هو مجموع تلك القرارات. أمّا إذا انبثق الوضع النهائي في فلسطين عن قرار التقسيم فلن يكون ذلك بالضرورة غير قانوني شرط أن تكون التغييرات مبنية على موافقة الطرفين.

في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ عقدت الجمعية العامة جلسة بكامل أعضائها وألغت قراريْها السابقين، وأخذت علماً بـ «إعلانات وشروحات» إيبان، وقررت قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بأغلبية ٣٧ صوتاً ضد ١٢ (معظمهم من الدول الأفروآسيوية) وامتناع ٩ عن التصويت (بريطانيا وخمس دول من أوروبا الغربية والبرازيل والسلفادور وتايلاند).

الحادثة الأخرى التي ألقت ثقلها على مفاوضات الهدنة كانت توقيع بروتوكول لوزان. وكاستمرار لاقتراح برنادوت أنشأت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر لجنة التوفيق لفلسطين من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة. بعد استطلاعات ومشاورات دعت اللجنة لمؤتمر بين إسرائيل وجيرانها الدول العربية الأربع في لوزان. ذهب العرب إلى المؤتمر «وفي نيتهم تجاهل وجود الوفد الإسرائيلي». أحياناً كان من الممكن ترتيب اجتماعات مباشرة بين إسرائيل والعرب، ولكن كانت التقارير حول هذه الاجتماعات تتسرب إلى الصحافة وتسبب إرباكاً للعرب. والأكثر من ذلك كانت تقارير الصحافة غير دقيقة. استنتج مارك اثردج العضو الأميركي في لجنة التوفيق أن الإسرائيليين كانوا «يعكرون صفو المياه» عمداً. وبما أن المفاوضات المباشرة وجهاً لوجه كانت مستحيلة، فقد أجرت لجنة التوفيق مفاوضات منفصلة مع الجانبين. في ١٢ أيار/مايو وبعد ٢١٥ يوماً من افتتاح المؤتمر، وبعد يوم من قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، وقّع الطرفان الوثائق التي عرفت ببروتوكول لوزان. كانت تلك وثائق عمل أعدتها لجنة التوفيق، وتشكل أساساً صالحاً لمفاوضات حول «تسوية إقليمية» وتحقق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وعلى حد قول أمين عام لجنة التوفيق كانت هذه الوثائق «عرضة لتعديلات كثيرة... وأصبحت في نصها النهائي معقدة ويصعب تفسيرها حتى على مؤلفها!». أُضيف إلى النص الرسمي المطبوع من

النسخة التي وقعها العرب ملاحظة تُقرأ كما يلي: «أُرفقت بهذا البروتوكول خريطة فلسطين (حسب قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة) تظهر أراضي الدولتين العربية واليهودية». عندما وقّعت إسرائيل صرح ممثلها: «بأنه يوقع هذه الوثيقة... بمعنى أن ذلك... لا يسبب أي ضرر لوفده في التعبير عن نفسه بحرية حول هذه القضية والتي يتحفظ عليها». لم تبلّغ الجمعية العامة هذا التحفظ، ثم تبين أن النسخة العربية لم تتضمن التحفظ الإسرائيلي. أصرّ العرب على أنهم وقعوا على بروتوكول لوزان، متوقعين أن تنطلق المفاوضات المقبلة حول المسائل الإقليمية من مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧: إذا تحفظت إسرائيل فهذا يعني أن لها الحق في رفض الحدود التي نص عليها قرار التقسيم، وفي اقتراح حدودٍ أخرى بدلاً عنها. كتب بابلو دي ازكارات أمين عام لجنة التوفيق بعد صياغة وتوقيع بروتوكول لوزان أن لا أحد فسره كما تفسره الحكومات العربية. قامت لجنة التوفيق بتوسيع عملها بعدما ثبت لها أنه لا يمكنها التعامل مع المسائل الإقليمية بمعزل عن القضايا الأخرى (مثل عودة اللاجئين التي بحثت في مؤتمر عربي في رام الله). ما زالت لجنة التوفيق موجودة لكنها لم تكن قادرة على لعب الدور الذي طلبه منها برنادوت والجمعية العامة عام ١٩٤٨.

في ١٦ حزيران/يونيه استؤنفت مفاوضات الهدنة بين سوريا وإسرائيل. وافق الطرفان على اقتراح لبانش يتم بموجبه نزع سلاح المنطقة الواقعة بين خط وقف إطلاق النار والحدود الدولية بانتظار الوصول إلى تسوية إقليمية دائمة. تنسحب القوات المسلحة للطرفين من المنطقة المنزوعة السلاح وتنشأ على كل جانب منها منطقة تحتوي على أسلحة دفاعية فقط. تتألف منطقة الحولة المنزوعة السلاح من ثلاثة قطاعات، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٢٥ ميلاً مربعاً. تم حل جميع المواضيع العالقة في مباحثات الهدنة خلال ٤ اجتماعات ووقعت الاتفاقية في ٢٠ تموز/يوليو.

أعلنت اليمن الحرب على إسرائيل، ولكنها لم ترسل قوات عسكرية. وقال بانش: «إن لا ضرورة لاتفاقية تشمل اليمن».

نظمت اتفاقيات الهدنة العامة بشكل مشابه. تستند المقدمة إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ الذي دعا أطراف النزاع «إلى تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية إلى السلام الدائم، والسعي كتدبير مؤقت بناء للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة إلى اتفاقية هدنة». تستند اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨. ورد في جميع المقدمات أن الأطراف «قرروا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة».

تؤكد الاتفاقيات على عدد من المبادىء التي تهدف إلى إعادة السلام الدائم

و«التأكيد المتبادل فيما يتعلق بالأعمال العسكرية المقبلة للفريقين». كان هناك تغييرات طفيفة في إعداد المبادىء ولكنها تضمنت احتراماً لتوصية مجلس الأمن ضد اللجوء إلى الأعمال العسكرية أو تهديد سكان وجيوش الطرف الآخر أو أي أعمال عدوانية، واحترام حقوق كل طرف بالأمن والحرية. كانت الهدنة «خطوة أساسية نحو تسوية النزاع والحفاظ على السلام». تم الاتفاق على أن اتفاقيات الهدنة لم تُنهِ حالة الحرب.

أكدت الاتفاقيات على أنه لا يجوز تحقيق أي مكسب سياسي أو عسكري من جراء الهدنة التي أقرها مجلس الأمن. ولم تتضمن الاتفاقيات أي بند يؤدي إلى إحداث ضرر بـ «حقوق ومطالب ومواقع» أي طرف. لقد أملت هذه الاتفاقيات اعتبارات عسكرية (وليس سياسية كما جاء في الاتفاقية السورية الإسرائيلية). كانت الاتفاقية بين مصر وإسرائيل أكثر إتقاناً من ناحية الشكل من الاتفاقيات الثلاث، وبالإضافة إلى ما ورد في الاتفاقيات الثلاث أقرّت أن هدف الهدنة لا يتحقق بالعودة إلى المواقع العسكرية المحتلة سابقاً أو بتقدم القوات العسكرية لكل طرف وراء المواقع المحتلة، وأكدت أن الاتفاقية لا تهدف إلى إنشاء أو تقوية أو إضعاف أو إلغاء أي حقوق ومطالب ومصالح يصرّ عليها كل طرف.

تشترط الاتفاقية مع لبنان والأردن وسوريا منع الأعمال العدوانية أو شبه العسكرية ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية لأي طرف، أو «ضد المدنيين في المناطق التي يحتلها هذا الطرف أو ذاك». ويُمنع كل طرف من استخدام قواته المسلحة أو شبه المسلحة ومن ضمنها «القوات غير النظامية» في مثل تلك الأعمال، كما أنه لا يجوز استعمال الأرض التي يشرف عليها أي طرف كقاعدة من أجل قيادة الأعمال الحربية والعدوانية ضد الطرف الآخر.

حددت الاتفاقيات خطوط الهدنة، ومنعت أي قوة مسلحة من تجاوزها. في اتفاقيات لبنان وسوريا والأردن حددت خطوط الهدنة بما يتفق مع «أهداف ونوايا قرار مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨. في حالة لبنان وإسرائيل تحدد خط الهدنة بالحدود الدولية، وفي حالة الأردن وسوريا تم رسم الحدود على خرائط أُرفقت باتفاقية الهدنة.

اشترطت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل أن لا تسبب خطوط الهدنة «أي ضرر بالتسويات الإقليمية المقبلة أو بالحدود المرسومة» ويجب أن تكون الخطوط «عرضة لتعديلات يتفق عليها الطرفان».

منع المدنيون من «عبور خطوط القتال أو الدخول إلى المنطقة الواقعة بين الخطين». ذكرت الاتفاقية بين مصر وإسرائيل أن خط الهدنة «يجب أن لا يعتبر بأي

حال حدوداً سياسية أو إقليمية»، واشترطت الاتفاقية بين سوريا وإسـرائيل أنـه يجب «أن لا يفسّر وجود خطوط الهدنة على أن له علاقة بالترتيبات الإقليمية النهائية».

وضعت شـروط التقليص وانسحاب القـوات وإنشاء منـاطق تتضمن قوات مـدافعة فقط. أنشئت منـطقة منـزوعة السـلاح في العـوجـة، وحـول دار الحكـومـة في القـدس، وثلاثة قطاعات في منطقة الحولة بين خط الهدنة والحدود الدوليـة. توجّب على القـوات المسلحـة الانسحاب من تلك المنـاطق، وكلف رئيس لجان الهـدنـة المشتـركـة تـطبيق ذلك. وبما أن منطقة الحولة مأهولة بالسكـان طبق نزع السـلاح فيها بتخفيف الاحتكـاك وتـأمين الحياة المـدنية العـادية. كـان على رئيس لجان الهـدنة المشتـركـة الـطلب إلى المدنيين العودة «وتطويع عدد غير محـدد من الشرطـة المحلية لحفظ الأمن». اشتـرطت الاتفاقية بين مصر وإسرائيل إخلاء الحامية المحاصرة في منطقة الفالوجـة بإشـراف الأمم المتحدة وطُلب من إسرائيل التعاون.

شُكلت لجنة خاصة تمثل الأردن وإسرائيل للبحث في توسيع مفهوم اتفاقية الهدنـة بين البلدين وضمان حرية الدخول إلى جبل المكبّـر والأماكن المقـدسة واستئنـاف عمل محطة الضخ في لطرون وتأمين الكهـرباء للقـدس القديمـة وحريـة السير على الـطرقات الرئيسية.

كان على لجان الهدنة أن تشرف على تنفيذ الاتفاقيات، وأن تحقق في الشكـاوى والإدعاءات. تشكلت كل لجنة بالتساوي من الطرفين برئاسة رئيس أركان لجنة الهدنة أو مـراقب دولي يعينه رئيس الأركـان. كـل لجنـة تضـع قـواعـد عملهـا وتتخـذ القـرارات بالإجماع ويمكن اتخاذ القرارات بالأغلبية عنـد غياب الإجمـاع. كانت كـل لجنة هـدنة تعين مراقبين من المنظمات العسكرية للأطراف أو من اللجنة ذاتهـا. تمتع أعضـاء لجنة الهدنة بحرية التحرك والدخول كلما كان ذلك ضرورياً. كانت تقارير لجان الهدنة تحـال إلى الفـريقين، وتُحال نسخـة عنها لـلأمين العام لـلأمم المتحدة. سُمح للجان الهـدنة اقتراح تعديلات على الاتفاقيـات، وفي الواقـع وافقت مصر وإسـرائيل عـام ١٩٥١ على بعض التعديلات المتعلقة بمنطقة رفح وغزة.

اشترطت اتفاقيـات الهدنـة الأربع تبـادل الأسرى النـظاميين وغير النـظاميين، ومن ضمنهم الأسـرى الذين ينتـظرون أحكامـاً، أو صدرت بحقهم أحكـام. تُعتبر كـل لجنـة مسؤولةً عن تحديد العناصر المفقودين «عسكريين كانوا أم مدنيين»، وتحل المسائل غير المنظمة بموجب الاتفاقيات استناداً إلى اتفاقيات ١٩٤٩ لأسرى الحرب. عام ١٩٤٩ تم التوصل إلى معاهدة جنيف لأسرى الحرب، وصـار الأطراف الخمسـة لاتفاقيـات الهدنـة أعضـاء في المعاهـدة، وهم لبنان (١٠ نيسـان/أبـريـل ١٩٥١) الأردن (٢٩ أيـار/مـايـو

١٩٥١) إسرائيل (٦ تموز/يوليو ١٩٥١) مصر (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢) سوريا (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣). جرى تبادل للأسرى في آذار/مارس ١٩٤٩، وتضمن عدداً من المدنيين، وذلك بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كان الوضع بين إسرائيل والأردن مختلفاً، إذ تم التوصل إلى اتفاق خاص حول الأسرى قبل اتفاقية الهدنة. ودعت الأخيرة إلى التحقق مما إذا كان هناك أي أسير حرب من أي طرف لم يشمله التبادل السابق.

نظمت الاتفاقيات بين إسرائيل وكل من مصر والأردن باللغة الإنكليزية فقط، أمّا بقية الاتفاقيات فكانت بالإنكليزية والفرنسية. اشترطت المادة الأخيرة في كل اتفاقية وضعها فوراً موضع التنفيذ، وأن تبقى نافذة لحين التوصل إلى تسوية سياسية. كانت مراجعة أو تعليق أي من الاتفاقيات يتم «بالموافقة المتبادلة» أو بعد سنة بواسطة مؤتمر ينظمه الأمين العام للأمم المتحدة بناءً لطلب أحد الأطراف. بعد التوصل إلى اتفاقية الهدنة مع مصر، عملت إسرائيل من أجل دمج قطاع غزة بإسرائيل. قال بن غوريون إن هذا كان من أفكار العضو الأميركي في لجنة التوفيق مارك اتردج، ولكن المسؤولين الأميركيين نفوا ذلك، ولم يُذكر ذلك في السجلات الأميركية. وعندما اشتد الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة قالت هذه الأخيرة إن مستقبل قطاع غزة هو مسألة يتم التفاوض عليها بين مصر وإسرائيل.

بينما كانت مفاوضات الهدنة جارية، كان على بانش أن يبحث في الشكاوى والشكاوى المضادة حول خرق وقف إطلاق النار. في حزيران/يونيه اعتدت إسرائيل على دار الحكومة في المنطقة المحايدة وأُحيلت الشكوى إلى بانش، وخلال يومين قال دايان إن الحادثة هي سوء تفاهم وإن القوات ستنسحب. فيما بعد طلب بانش مساعدة دبلوماسية أميركية وسُوِّيت المسألة.

في ٢١ تموز/يوليو أعلمَ بانش مجلس الأمن بأن القتال في فلسطين قد انتهى بموجب اتفاقيات الهدنة أو «بإرادة الطرفين». تشمل كل اتفاقية «ما قد يصل إلى معاهدة عدم اعتداء». كانت المفاوضات صعبة، وتحقق الاتفاق عندما كان الطرفان «يقبلان بأقل من مطالبهما الأساسية». كانت القوات المسلحة للطرفين «سليمة وبشكل عام لم تضعف» وأي خرق للاتفاقية سيؤدي إلى عمل خطير. كان وقف إطلاق النار المفروض في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨ دون مهلة محددة، وتضمن توصية بعدم اللجوء إلى القوة، ولكن بدا لبانش أنه من غير الضروري أن نفرض على الأطراف جميع «القيود المرهقة» لاتفاق وقف إطلاق النار الثاني. يمكن فرض وقف إطلاق نار والإشراف على تنفيذه «لمدة ٤ أو ٥ أشهر على الأكثر». إن وقف إطلاق النار أصبح الآن مهملاً وتجاوزته اتفاقيات الهدنة التي جاءت نتيجة مفاوضات بإرادة الطرفين. يمكن لمجلس الأمن أن يؤكد

أوامره لمنع الأعمال العسكرية، وأن يدعو الأطراف إلى المحافظة على وقف إطلاق النار غير المشروط. . لقد أنجزت مهمة الوسيط، ويمكن إحالة المهام الأخرى إلى لجنة التوفيق التي تستمر بأعمالها حتى إجراء مفاوضات سلام. يجب أن لا يطلب من لجنة التوفيق الإشراف على وقف إطلاق النار. «من خبرتنا في فلسطين. . . كانت واجبات المشرف على الهدنة تتعارض غالباً مع أعمال الوسيط».

تقدمت فرنسا بمشروع قرار مبني على الأفكار التي اقترحها بانش، واشتركت فيما بعد مع كندا في التأكيد الحازم على وقف إطلاق النار المفروض. طلب الاتحاد السوڤياتي تسريح المراقبين العسكريين، ولكن بانش أجاب بأن ذلك يؤدي إلى «إلغاء كامل» لاتفاقيات الهدنة، واقترح على المصدرين الرئيسيين للسلاح إلى المنطقة أن يعلنوا أنهم لن يرسلوا «أسلحة ثقيلة. . . بكميات تزيد عن الحاجات الأمنية» للطرفين.

قالت بريطانيا إنها ستؤمن فقط «متطلبات الأمن الداخلي والدفاع» واتخذت الولايات المتحدة موقفاً مشابهاً وأكدت أن صادرات الأسلحة الأميركية «تنحصر في مجال الأمن الداخلي الشرعي»، وأعلنت فرنسا أنها لن ترسل أسلحة هجومية. أرسل دين راسك مذكرةً إلى اشيسون يقترح فيها أن تستعمل الولايات المتحدة نفوذها لفرض قيود على تدفق الأسلحة للمنطقة، وافق ترومان على أنه يجب رفع الحظر الأميركي دون جلبة أو دعاية، وأن يجيب ترومان واشيسون عن الأسئلة الصحافية «بشكل اعتباطي».

اتفق جميع الأطراف على أن بانش تصرف بلباقة عالية وبراعة. عبّر مجلس الأمن عن تحيته لبانش وزملائه، وأخذ علماً باتفاقيات الهدنة الأربع، ووجد أنها شكلت «خطوة هامة نحو سلام دائم في فلسطين»، وتبنى المعادلة الفرنسية الكندية لمشروع قرار يدعو إلى تعزيز وقف إطلاق النار.



نص قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة رقم ١٨١ بالموافقة على مشروع
تقسيم فلسطين بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدما عقدت دورة خاصة بناءً على طلب الدولة المنتدبة ـ بريطانيا ـ للبحث في تشكيل وتحديد صلاحيات لجنة خاصة يعهد إليها النظر في حكومة فلسطين المستقبلية وفي دورتها الثانية، وبعدما شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة، وبعدما تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة رقم ٣٦٤) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنة، ترى أن الحالة الراهنة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم. وبعدما أخذت علماً بتصريح الدولة المنتدبة بأنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب/أغسطس عام ١٩٤٨، توصي المملكة المتحدة بصفتها دولة منتدبة على فلسطين وكل الدول الأخرى من أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة على مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لدولة فلسطين وتنفيذه، وذلك على الصورة المبينة أدناه، وتطلب:

أ ـ أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوّه بها في المشروع.

ب ـ أن يقرر مجلس الأمن، إذا وجبت الظروف أثناء المرحلة الانتقالية، ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلام، فإن قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم وجب عليه المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وتفويض الجمعية العامة باتخاذ تدابير وفقاً للمادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، لتخويل لجنة

الأمم المتحدة بأن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

ج ـ أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام وخرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

د ـ أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع.

تدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية في نظرهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ وأن تناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن أيّ عمل قد يعرقل أو يؤخّر تنفيذ هذه التوصيات.

قرار مجلس الأمن رقم ٤٦ تاريخ ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٤٨

إن مجلس الأمن يرى من الضروري والعاجل وقف أعمال العنف في فلسطين وإنشاء شروط للسلام والأمن في ذلك البلد.

يرى أن المملكة المتحدة، بصفتها سلطة الانتداب، مسؤولة عن حفظ الأمن والسلام، ويجب أن تستمر في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية حتى النهاية، وفي عملها هذا يجب أن تتلقى دعم وتعاون مجلس الأمن بصورة خاصة وكذلك جميع أعضاء الأمم المتحدة.

١ ـ يدعو جميع الأشخاص والمنظمات في فلسطين، وخصوصاً الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية، أن يتخذوا، بصورة مباشرة ودون ضرر بحقوقهم وادعاءاتهم ومواقفهم وكمساهمة منهم في المصالح الدائمة في فلسطين، التدابير التالية:

أ ـ وقف جميع النشاطات ذات الطبيعة العسكرية أو شبه العسكرية، وكذلك أعمال العنف والإرهاب والتخريب.

ب ـ الامتناع عن إحضار أو مساعدة أو تشجيع قدوم العناصر المسلحة أو العصابات المسلحة إلى فلسطين، وكذلك جميع الأفراد والمجموعات من المسلحين مهما يكنْ أصلهم.

ج ـ الامتناع عن استيراد أو حيازة الأسلحة ومعدات الحرب، وكذلك الامتناع عن تشجيع كل ما يتعلق بهذا الاستيراد أو تلك الحيازة.

د ـ الامتناع، بانتظار مزيد من البحث في الجمعية العامة حول مستقبل الحكم في

فلسطين، عن أي نشاط سياسي يمكن أن يضر بحقوق أو ادعاءات أو مواقف أيّة مجموعة.

هـ ـ التعاون مع سلطات الانتداب للمحافظة على القانون والنظام والخدمات الضرورية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالنقل والاتصالات والصحة وإمدادات الطعام والمياه.

و ـ الامتناع عن أي عمل يعرّض سلامة الأماكن المقدّسة في فلسطين للخطر، وعن أي عمل يؤدي إلى التدخل في حرية الدخول إلى المعابد، بهدف العبادة، من قبل الذين لهم حق زيارتها والعبادة فيها.

٢ ـ يطلب من حكومة المملكة المتحدة، طيلة بقائها كسلطة انتداب، أن تبذل أفضل الجهود لأن يقبل جميع المعنيين في فلسطين بالتدابير موضوع المقطع (١) أعلاه، وأن تحتفظ بحرية عمل قواتها لمراقبة تنفيذ هذه التدابير من قبل المعنيين، وأن تبقي مجلس الأمن والجمعية العامة على اطلاع دائم على الوضع في فلسطين.

٣ ـ يدعو جميع الحكومات، وخصوصاً حكومات الدول المجاورة لفلسطين إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للمساعدة على تطبيق التدابير موضوع المقطع (١) أعلاه، وخصوصاً تلك التي تتعلق بدخول العناصر والعصابات المسلحة إلى فلسطين وبإدخال الأسلحة والمعدات الحربية.

قرار مجلس الأمن رقم ٤٨ تاريخ ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٤٨

ينشىء مجلس الأمن لجنة الهدنة لفلسطين، وتتألف من ممثلي أعضاء مجلس الأمن الذين لهم تمثيل قنصلي في القدس، وينوّه بأن ممثّل سوريا أشار إلى أنّ حكومته غير مستعدة لأن تعمل في هذه اللجنة. مهمة اللجنة مساعدة مجلس الأمن في مراقبة تنفيذ الأطراف للقرار رقم ٤٦.

يطلب من اللجنة بأن تفيد رئيس مجلس الأمن خلال أربعة أيام عن نشاطاتها وعن الوضع في فلسطين، وبالنتيجة تبقي مجلس الأمن على اطلاع دائم على الوضع هناك أيضاً.

قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ تاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨

إن الجمعية العامة تؤكد دعمها القوي لجهود مجلس الأمن لتأمين هدنة في فلسطين وتدعو جميع الحكومات والمنظمات والأشخاص للتعاون من أجل أن تكون هذه الهدنة فعالة.

١ ـ تفوض وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين، على أن تختاره لجنة من قبل الجمعية العامة تتألف من ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية لممارسة المهام التالية:

أ ـ أن يقوم بمساعٍ حميدة مع السلطات المحلية والمجموعات في فلسطين من أجل:

ـ تأمين عمل الخدمات العامة الضرورية لسلامة ورفاهية سكان فلسطين.

ـ ضمان حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في فلسطين.

ـ تطوير تسوية سلمية لمستقبل الوضع في فلسطين.

ب ـ أن يتعاون مع لجنة الهدنة لفلسطين التي شكلها مجلس الأمن في قراره رقم ٤٨ تاريخ ١٩٤٨/٤/٢٣.

ج ـ أن يدعو كلما رأى ذلك مناسباً وبهدف تطوير رفاهية السكان في فلسطين إلى مساعدة المنظمات الإنسانية الحكومية أو غير الحكومية ذات الطابع غير السياسي.

٣ ـ يُوَجِّه وسيط الأمم المتحدة إلى أن تتوافق نشاطاته مع الشروط المحددة في هذا القرار، ومع التعليمات التي يمكن أن يُصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة.

قرار مجلس الأمن رقم ٥٠ تاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٨

إنّ مجلس الأمن، رغبة منه في وقف الأعمال العدائية في فلسطين دون أن يسبب ذلك ضرراً بحقوق ومطالب ومواقف العرب واليهود.

١ ـ يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى أن تأمر بوقف جميع أعمال القوة المسلحة لفترة ٤ أسابيع.

٢ ـ يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى التعهّد بعدم استقدام عناصر مسلحة إلى فلسطين ومصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا والأردن واليمن خلال فترة وقف إطلاق النار.

٣ ـ يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنيّة إلى أن تضع جميع الرجال القادمين إلى أراضيها أو إلى الأراضي التي تسيطر عليها، الذين هم في سن تمكّنهم من حمل السلاح، تحت المراقبة. وإلى أن تتعهد بعدم تعبئتهم أو إخضاعهم للتدريب العسكري خلال فترة وقف إطلاق النار.

٤ ـ يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى الامتناع عن استيراد أو تصدير

جميع مواد الحرب من وإلى فلسطين ومصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا والأردن واليمن خلال فترة وقف إطلاق النار.

٥ - يحث جميع الحكومات والسلطات المعنية على أن تكرس كل اهتمام ممكن من أجل حماية الأماكن المقدسة ومدينة القدس، ومن ضمن ذلك حرية الدخول إلى المعابد، بهدف العبادة، للذين لهم حق الزيارة والعبادة فيها.

٦ - يوجّه وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، بالتنسيق مع لجنة الهدنة، للإشراف على مراقبة البنود أعلاه، ويقرر تزويده بعددٍ كافٍ من المراقبين العسكريين.

٧ - يوجّه وسيط الأمم المتحدة إلى أن يُجري اتصالات مع جميع الأطراف حالما يسري مفعول وقف إطلاق النار، بهدف تنفيذ العمل المحدد له من قبل الجمعية العامة.

١٠ - يدعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والسلطات العربية واليهودية في فلسطين إلى أن تعلن قبولها بهذا القرار في مهلة أقصاها الساعة ٦,٠٠ مساء بتوقيت نيويورك العادي في ١ حزيران/ يونيه ١٩٤٨.

١١ - يقرر أنه إذا رفض أيّ من الأطراف أو الطرفان كلاهما هذا القرار، أو إذا تم القبول به ثم رُفِض الاعتراف به وخُرِق، فسيعاد بحث الوضع في فلسطين استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١٢ - يدعو جميع الحكومات إلى اتخاذ جميع الخطوات للمساعدة على تطبيق هذا القرار.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ تاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩٤٩

تشير الجمعية العامة، بعدما تلقت تقرير مجلس الأمن حول طلب إسرائيل لعضوية الأمم المتحدة، وبناء على حكم مجلس الأمن، إلى أنّ إسرائيل دولة محبة للسلام، وترغب في تنفيذ الإلزامات المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة.

وتشير إلى أن مجلس الأمن أوصى الجمعية العامة بأنه وافق على عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، كما تشير مرة أخرى إلى إعلان دولة إسرائيل أنها «تقبل دون تحفظ إلزامات ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتشريعتها من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة».

وتذكّر بقراريْها رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ورقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وتأخذ علماً بتصريحات وشروحات ممثل دولة

إسرائيل أمام اللجنة السياسية بالنسبة لتطبيق القرارات المنوّه بها.

إن الجمعية العامة تقرر:

١ ـ أن إسرائيل هي دولة محبة للسلام، وأنها تقبل الإلزامات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، وأنها ترغب في تنفيذ هذه الإلزامات.

٢ ـ تقرر قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

اتفاقية بين لبنان واسرائيل في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩

١ ـ تنسحب القوات الإسرائيلية من القرى التالية: دير السريان والقوزح والقنطرة ويارون. هذا الانسحاب سوف ينتهي الساعة ٨,٠٠ بالتوقيت المحلي يوم الأحد ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ كحدٍّ أقصى.

يعتبر هذا الانسحاب بادرة حسن نية ومقدمة لمناقشة المسائل التي يتضمنها قرار مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨.

٢ ـ تم الاتفاق على أن المباحثات المغلقة حول متطلبات قرار ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ الصادر عن مجلس الأمن سوف تبدأ من قبل الطرفين في وقت لا يتعدى الأربعاء في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩.

٣ ـ تم الاتفاق على أنه خلال محادثات الهدنة الحالية لا يجري أي عمل عدواني عسكري جوي أو بري، أو بشكل دوريات أو إطلاق نار من أسلحة أو صواريخ مدمرة من أي نوع على حدود أي طرف ضد أشخاص أو تجهيزات الطرف الآخر أو ضد السكان أو ممتلكاتهم.

٤ ـ تم الاتفاق على وقف تحرك المدنيين، وبصورة خاصة تحرك اللاجئين من جانب إلى آخر.

اتفاقية وقف اطلاق النار
بين اسرائيل والأردن ١١ آذار/مارس ١٩٤٩

١ ـ يبدأ وقف إطلاق نار عام بين القوات المسلحة للطرفين اعتباراً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

٢ ـ يجب أن يكون وقف إطلاق النار العام كاملاً وثابتاً، وينطبق على القوات العسكرية وشبه العسكرية تحت إمرة الطرفين الموقعين ـ في البحر والبر والجو ـ أينما كانت، ويجب أن يمتد إلى جميع القطاعات حيث تكون القوات المسلحة

للطرفين متقاربة ابتداءً من الشمال في دير ازاب.

٣ ـ يمنع تقدم أي عنصر من القوات الأرضية والجوية، ويمنع تجاوز خطوط ومواقع القوات التي تتمسك بها، ويمنع أي عنصر من القوات الجوية أو البحرية من الدخول إلى المياه القريبة أو إلى الخط الساحلي الذي يتمسك به الطرف الآخر مهما يكن الهدف.

٤ ـ يسمح بمراقبة كاملة للهدنة من قبل مراقبي الأمم المتحدة، وتعطى التسهيلات لهم.

٥ ـ تمنع تحركات المدنيين من جانب إلى آخر إلا إذا وافق الطرفان. إن اتفاقية وقف إطلاق النار العام يجب أن لا تسبب الضرر لحقوق ومصالح ومطالب ومواقع أي طرق يوقع هنا، وذلك بالنسبة إلى المسائل الخاصة المتعلقة بمفاوضات الهدنة التي تحقق تقدماً الآن، أو إلى تسوية سلمية نهائية لجميع المسائل العالقة بين الأطراف.

اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل
٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩

تمهيد:

إن الفريقين في هذه الاتفاقية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي يدعوهما إلى التفاوض لإقرار هدنة تكون تدبيراً إضافياً مؤقتاً وفقاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي سبيل تسهيل الانتقال من حالة المهادنة إلى حالة السلم النهائي في فلسطين، قررا القيام بمفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ وذلك برئاسة الأمم المتحدة،

وانتدبا ممثلين مزودين بالصلاحيات للمفاوضة ولعقد اتفاق هدنة،

وبعد أن تبادل الممثلون الموقعون أدناه وثائق تفويضهم التي وجدوا أنها مستوفية لجميع الشروط اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين، واعترافاً بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الخصوص والمتعلقة بالأعمال الحربية المقبلة للفريقين أكدت فيما يلي المبادىء التالية التي سيتقيد بها الفريقان تقيداً تاماً أثناء الهدنة:

١ ـ يحترم الفريقان منذ الآن أمر مجلس الأمن القاضي بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية المسألة الفلسطينية.

٢ ـ لن تقوم القوات المسلحة، في البر أو البحر، لأي من الفريقين بأي عمل عدائي ضد المدنيين أو القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر، كما أنها لن تضع خطةً للقيام بمثل هذا العمل. ومن المسلم به أن عبارة «نضع خطة» الواردة في هذا النص لا تطبق على الخطط العادية التي تضعها غالباً هيئات أركان الحرب في المنظمات العسكرية.

٣ ـ يحترم احتراماً كلياً حق كل فريق في أن يكون آمناً وبعيداً عن كل خشية من مهاجمة قوات الفريق الثاني المسلحة.

٤ ـ تُقبل إقامة الهدنة بين القوات المسلحة للفريقين كمرحلة ضرورية في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

المادة الثانية:

أما فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ فتؤكّد الأهداف والمبادىء التالية:

١ ـ إن المبدأ القاضي بأن لا يكتسب أي امتياز عسكري أو سياسي مدى الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن مبدأً معترف به.

٢ ـ من المعترف به من جهة أخرى أن أي حكم من أحكام الاتفاق الحالي يجب أن لا يمسّ في أي حال حقوق الفريقين المتعاقدين أو مطالبهما أو مواقفهما في التسوية السلمية والنهائية للمسألة الفلسطينية، إذ أن الاعتبارات العسكرية وحدها هي التي أملت هذه الأحكام.

المادة الثالثة:

١ ـ تقوم بهذا الاتفاق وفقاً للمبادىء المنصوص عليها آنفاً ولقرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ هدنة عامة بين قوى الفريقين في البحر والبر والجو.

٢ ـ لا يجوز لأي من القوات البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأي من الفريقين بما في ذلك القوى غير النظامية أن تقترف أي عمل حربي أو عدائي ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للفريق الآخر أو ضد مدنيي أرض واقعة

تحت سلطانه، أو أن تجتاز لأي هدف من الأهداف، الخط الفاصل للهدنة المعين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو أن تدخل المجال الجوي للفريق الآخر أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلي.

٣ - لا يوجّه أي عمل حربي أو عدائي من الأرض الواقعة تحت سلطة أحد الفريقين ضد الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

١ - يعتبر الخط المعين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق هو الخط الفاصل للهدنة، وهو مخطط تطبيقاً لأهداف وأغراض قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨.

٢ - إن الهدف الرئيسي من الخط الفاصل للهدنة هو وضع خط لا يجوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزه في تنقلاتها.

٣ - إن أحكام وقوانين القوى العسكرية للفريقين التي تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول منطقة واقعة بين الخطوط، تظلّ موضوعة موضع التنفيذ بعد توقيع هذا الاتفاق فيما يتعلق بالخط الفاصل للهدنة المعين في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

١ - يتبع الخط الفاصل للهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ - لا يكون في منطقة الخط الفاصل للهدنة من القوى العسكرية للفريقين سوى العناصر الدفاعية، كما ينص على ذلك ملحق هذا الاتفاق.

٣ - يجري سحب القوى للخط الفاصل للهدنة وتخفيضها إلى عناصر دفاعية وفقاً للفقرة السابقة في خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. ويجري في المهلة نفسها تنظيف الطرقات من الألغام، وتنظيف المناطق المزروعة بالألغام التي يخليها كل من الطرفين، وكذلك تبادل تسليم تصاميم حقول الألغام.

المادة السادسة:

يجري تبادل أسرى الحرب المعتقلين من قبل أحد الفريقين في هذا الاتفاق والمنتمين إلى القوى العسكرية النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر على الشكل التالي:

١ - يجري تبادل أسرى الحرب بصورة تامة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، ويجري ذلك في رأس الناقورة خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلي توقيع هذ الاتفاق.

٢ - يدخل في هذا التبادل أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائياً والذين حوكمو لأسباب جنائية وغيرها.

٣ - كل الأشياء الخاصة كالأموال والرسائل والوثائق وأوراق الهوية وغيرها من الأشياء الشخصية مهما كان نوعها ترد إلى أصحابها من أسرى الحرب المتبادلين، وفي حالة الوفاة أو الفرار تردُّ لفريق القوى العسكرية الذين ينتمون إليه.

٤ - كل المسائل التي ينص على تسويتها هذا الاتفاق تحل وفقاً لمبادىء القانون الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز/ يوليو سنة ١٩٢٩.

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنشأة بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية العثور على الأشخاص المتوارين، عسكريين ومدنيين، في المناطق الواقعة تحت مراقبة أحد الفريقين، وذلك لتيسير سرعة تبادلهم، ويتعهد كل فريق بأن يقدم للجنة معاونتهُ التامة والكاملة في تحقيق هذه المهمة.

المادة السابعة:

١ - تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء، وينتدب كل فريق في هذا الاتفاق ممثلين في اللجنة، ويتولى رئاستها رئيس أركان منظمة مراقبة الهدنة للأمم المتحدة أو ضابط يُختار من بين مراقبي هذه المنظمة بعد استشارة الفريقين.

٢ - إن نقطتي الحدود اللبنانية في الناقورة وشمال المطلة تكونان مركزاً للجنة الهدنة المختلطة. تجتمع هذه اللجنة في الأماكن والتواريخ التي تراها ضرورية للقيام بمهمتها.

٣ - يلتئم الاجتماع الأول للجنة الهدنة المشتركة بناء على دعوة رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وعلى الأكثر في مدة أسبوع بعد توقيع هذا الاتفاق.

٤ - تُتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة على أساس مبدأ الإجماع قدر المستطاع، وإن لم يحصل الإجماع فتتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمقترعين.

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي، ولا تلتئم اجتماعاتها إلا بعد إشعار رسمي من الرئيس للأعضاء، وأكثرية الأعضاء تؤلف النصاب القانوني للاجتماع.

٦ - للجنة الحق في استخدام من تراه ضرورياً من مراقبين للقيام بمهمتها، ويمكن أن يؤخذ هؤلاء المراقبون من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الهيئة العسكرية لمنظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، أو من هذه وتلك، وفي حالة استخدام مراقبين من منظمة الأمم المتحدة فإن هؤلاء المراقبين يبقون تحت قيادة رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. إن التغييرات العامة أو الفردية التي تتعلق بمراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة تبقى خاضعة لموافقة رئيس الأركان أو ممثله في اللجنة إذا كان هذا الأخير رئيسها.

٧ - تحول الاعتراضات والشكاوى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق والمقدمة من أحد الفريقين إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن هذه الاعتراضات أو الشكاوى كل الإجراءات التي تراها مناسبة لحل عادل ومرضٍ لكل الطرفين مستعملة لهذه الغاية وسائل الملاحظة والمراقبة التي لديها.

٨ - إذا برز إشكال في تفسير معنى تدبير خاص من هذا الاتفاق ما عدا المقدمتين والمادتين (١) و(٢) فإن رأي اللجنة هو الفاصل، ومن وقت لآخر يمكن للجنة، إذا رغبت أو إذا ألحّت الحاجة، أن توصي الفريقين ببعض التعديلات على تدابير هذا الاتفاق.

٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة للفريقين تقارير عن نشاطها كلما رأت الحاجة إلى ذلك، وترسل نسخة عن هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإيداعها السلطة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة ومراقبوها في المنطقة التي ينطبق عليها هذا الاتفاق بحرية التنقل والولوج التي تراها اللجنة ضرورية إلا فيما عدا الحالات التي تتخذ اللجنة فيها قراراتها بالأكثرية حيث يُسمح فقط باستخدام مراقبي الأمم المتحدة.

١١ - يتحمل كل من الفريقين الموقعين على هذا الاتفاق نفقات اللجنة بصورة متساوية، باستثناء نفقات مراقبي الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام، ويوضع موضع التنفيذ منذ توقيعه.

٢ - يوضع هذا الاتفاق، الذي جرى التفاوض والتعاقد بشأنه وفقاً لقرار مجلس الأمن

بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ الذي يدعو إلى عقد هدنة لإزالة تهديد السلام في فلسطين وتسهيل الانتقال من حالة المهادنة إلى حالة السلام الدائم في فلسطين، موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان إلى حل سلمي مع التحفظ في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣ - يحق للفريقين، بالإتفاق المتبادل، إعادة النظر في أي من أحكام هذا الاتفاق، وإيقاف أية مادة منه في أي وقت كان ما عدا المادتين (١) و(٣). وفي حالة عدم الاتفاق المتبادل، وبعد انتهاء سنة من تطبيقه ابتداء من تاريخ توقيعه، يحق لأي من الطرفين أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة ممثلي الفريقين إلى عقد مؤتمر لإعادة الدرس أو إعادة النظر أو توقيف تطبيق أي من أحكام هذا الاتفاق باستثناء المادتين (١) و(٣)، كما أن الاشتراك في هذا المؤتمر إجباري للفريقين.

٤ - إن لم يسفر المؤتمر المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة عن اتفاق لحل النزاع، فإن لكل من الفريقين الحق في تقديم القضية إلى مجلس الأمن ليعفيه من التزاماته، نظراً لكون هذا الاتفاق عقد بناء على تدخل مجلس الأمن لتوطيد السلام في فلسطين.

٥ - توقع هذه الاتفاقية على خمس نسخ يحتفظ كل فريق بنسخة منها، وترسل نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإيداعهما مجلس الأمن ولجنة التوفيق لفلسطين، وتسلّم نسخة للوسيط بالوكالة.

ملحق
تحديد القوات الدفاعية

أولاً: إن القوات العسكرية الدفاعية المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة يجب أن لا تتجاوز ما يلي:

١ - فيما يتعلق بلبنان:

أ) كتيبتان وسريتان من مشاة الجيش اللبناني النظامي، وبطارية ميدان مؤلفة من ٤ مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات، و٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة (٢٠ سيارة).

المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند (أ) أعلاه

إلى الجنوب من الخط الممتد من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا.

٢ - فيما يتعلق بإسرائيل:

أ) كتيبة واحدة من المشاة وسرية مساندة واحدة، مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات وسرية استطلاع واحدة، مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة، وبطارية واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع، وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان، ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات على أن لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة (٢ أ) أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهاريا إلى ترشيحا والحبش وماروس.

ثانياً: لا تُفرض أية قيود على تنقلات أيٍّ من الطرفين فيما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية و/أو تحركاتها وراء خط الهدنة.

قواعد عمل لجنة الهدنة الاسرائيلية السورية المشتركة

المادة الأولى:

يكون مركز لجنة الهدنة المشتركة في مركز الجمارك على جسر بنات يعقوب وفي روش بينا، وسوف تعقد اجتماعاتها في أماكن وأوقات تراها ضرورية لفعالية العمل.

المادة الثانية:

سوف تعقد الاجتماعات فقط بعد إشعار مسبق لفترة ٤٨ ساعة من قبل الرئيس للأعضاء. يمكن عقد اجتماع طارىء بعد إشعار في وقت قصير يراه الرئيس ملائماً.

المادة الثالثة:

١ - على الرئيس أن يقدم إلى الأعضاء مسودة جدول الأعمال قبل عقد الاجتماع بفترة ٤٨ ساعة.

٢ - أ) كل شكوى تتعلق بتطبيق اتفاقية الهدنة يجب أن تقدم خطياً قبل ٤٨ ساعة من الاجتماع إلى الرئيس لوضعها على جدول الأعمال. هذه التقارير يجب أن تتضمن رقم المادة والبند الذي تمت مخالفته.

ب) يكون للاتفاقيات المتبادلة التي يتخذها أي طرف، والتي يذكر في ملخص سجل

الاجتماع، نفس المفعول العائد لاتفاقية الهدنة، ويمكن أن تؤخذ كقواعد من أجل الشكاوى والادعاءات.

٣ - يمكن إضافة الشكاوى الطارئة على جدول أعمال لجنة الهدنة المشتركة، وتقرر أية إجراءات يجب اتخاذها من أجل التحقيق في تلك المسائل.

٤ - عندما يتقرر عرض شكوى أو ادعاء على لجنة الهدنة المشتركة، لا يسمح لأي طرف أن يعرض شكوى أخرى أو ادعاء آخر يتعلق بالموضوع نفسه.

المادة الرابعة:

استناداً إلى المادة السابعة (المقطع ١) من اتفاقية الهدنة، تتألف لجنة الهدنة المشتركة من ٥ أعضاء، كل طرف له ممثلان اثنان يعينان من قبل حكومتيهما. يكون رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة رئيساً للجنة، أو يعين ضابط كبير كي يمثله.

سوف يتكلم ويصوت في اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة أعضاء الوفود الرسميين فقط. لا يحق للخبراء والمستشارين الكلام إلا إذا أُعلم الطرف الآخر قبل ٤٨ ساعة عن حضور هؤلاء الأشخاص.

يكلف رئيس لجنة الهدنة المشتركة بأن يخول مراقبي الأمم المتحدة الذي يعملون تحت إشرافه حضور اجتماعات اللجنة. يمكن للمراقبين إعطاء أي دليل إذا رأت لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع أن ذلك ضرورياً.

تُعرض القرارات الاجماعية للجان الفرعية على لجنة الهدنة المشتركة ولا يجري بحثها فيها.

المادة الخامسة:

لدى بداية أي اجتماع تعرض مسودّة جدول الأعمال التي اقترحها الرئيس على اللجنة للمصادقة عليها. يمكن إضافة بنود جديدة إلى الجدول كما ينص المقطع ٢ من المادة الثالثة من قواعد العمل هذه.

المادة السادسة:

١ - للتحقيق في الادعاءات والشكاوى التي يقدمها أي طرف سوف تستعمل اللجنة مراقبي الأمم المتحدة وآلية التحقيق التي تراها مناسبة، وذلك استناداً للمادة

السابعة من اتفاقية الهدنة والتي تتعلق بعمل مراقبي الأمم المتحدة.

٢ ـ يمكن للجنة أن تقرر بالإجماع تعيين مراقبين من المنظمات العسكرية للأطراف للعمل مع مراقبي الأمم المتحدة.

المادة السابعة:

تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة مبنية على مبدأ الإجماع إلى أقصى حد ممكن. عند غياب الإجماع تتخذ القرارات بأغلبية أعضاء اللجنة الحاضرين والذين يشتركون في التصويت.

المادة الثامنة:

تنشأ سجلات لتلخيص الاجتماعات من قبل ممثل للرئيس بالتعاون مع ممثلي الوفود.

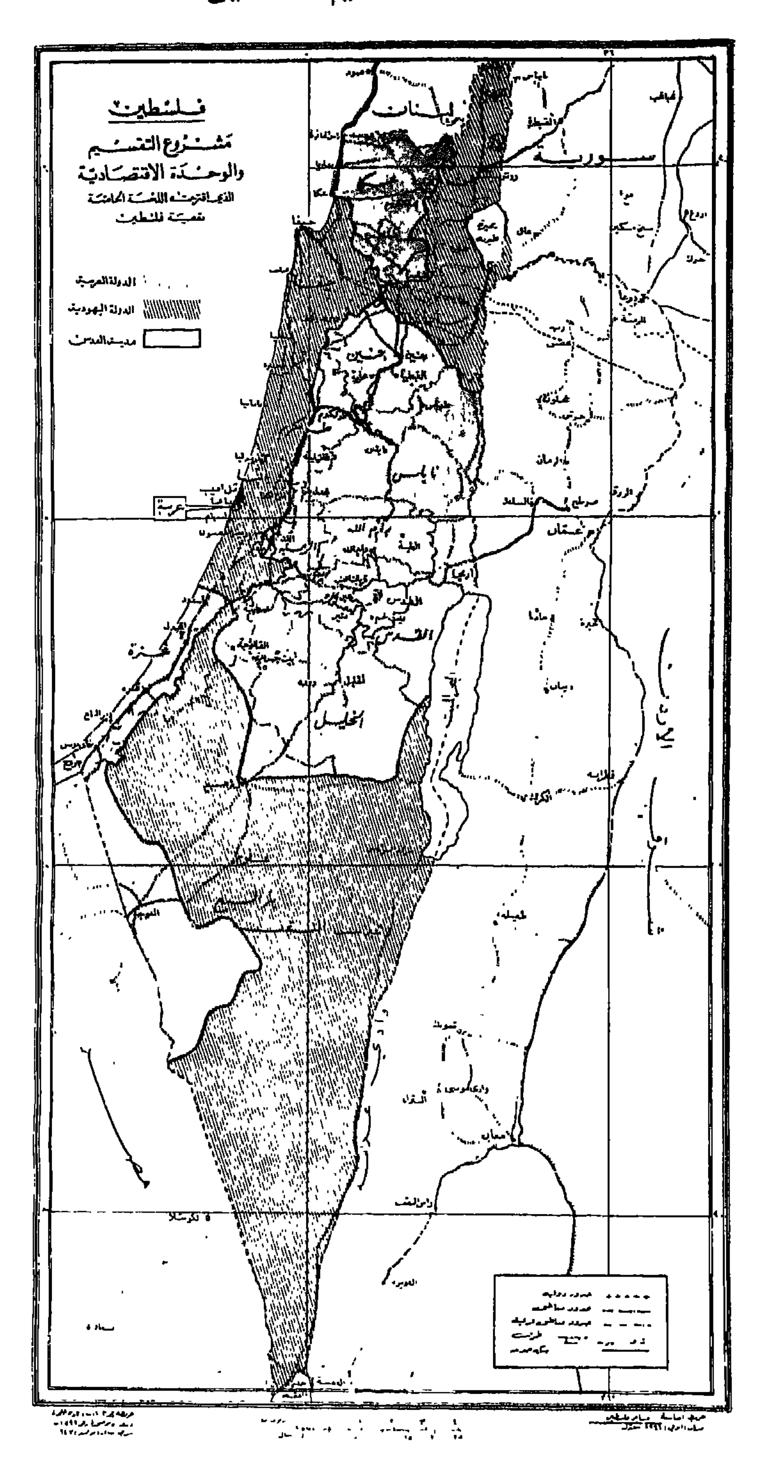
المادة التاسعة:

تقدم لجنة الهدنة المشتركة إلى الطرفين تقارير عن نشاطاتها كلما رأت ذلك ضرورياً. تقدم نسخة عن كل تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالته إلى الجهاز المختص أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

المادة العاشرة:

يمكن للجنة أن تضع على جدول أعمالها وبواسطة التصويت بالأغلبية، مسألة تعديل قواعد العمل.

مخطط تقسيم فلسطين



١٩٥٦
مقدمة للصراع المسلح

تم التوصل إلى اتفاقيات هدنة بين إسرائيل وجيرانها العرب عام ١٩٤٩ واعتبرها مجلس الأمن خطوة هامة نحو السلام الحقيقي. لم يتسامح الشعب العربي مع الدولة الصهيونية في فلسطين. كانت الدول العربية ممزقة بانقسامات وتطلعات سياسية مختلفة، وفي الداخل عانت من انتفاضات سياسية كبيرة. في مصر تمت الإطاحة بالملك فاروق عام ١٩٥٢، ونُفي إلى خارج البلاد، وقاد الانقلاب في البدء الجنرال محمد نجيب، ولكن عام ١٩٥٤ خلفه الكولونيل جمال عبدالناصر. عام ١٩٥٢ اتخذ ضم الضفة الغربية للأردن مفعولاً قانونياً رسمياً، وفي السُنة اللاحقة اغتيل الملك عبدالله قرب مدخل المسجد الأقصى في الحي القديم في القدس. تولى ابنه طلال المُلك بعده ولكن اتضح أن إمكانياته العقلية ضعيفة فخلفه ابنه الحسين. في سوريا وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية مختلفة عام ١٩٤٩ ثم جاءت فترة من الحكم العسكري بقيادة أديب الشيشكلي، وفي عام ١٩٥٤ تشكلت حكومة دستورية لعب فيها حزب البعث دوراً رائداً. في لبنان تم احتواء الأزمة عام ١٩٥٢ وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية وبدأ يعزز علاقاته مع الغرب.

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حوالي المليون، وكانوا يتلقون المساعدات الدولية، وكان نصفهم في الأردن والباقي في سوريا ولبنان وقطاع غزة. منذ العام ١٩٤٨ كانت قيادة الفلسطينيين فاشلة وسيئة، وساد شعور في أوساطهم أنهم غير مرغوب بهم في العالم العربي. عام ١٩٥٢ أوقفت حكومة عموم فلسطين أعمالها وكانت قد تشكلت على الورق عام ١٩٤٨. في إسرائيل بقي بن غوريون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وبقي معه موشي شاريت وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٥٤ عندما انسحب بن غوريون

من الحياة السياسية وتولى شاريت رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، وبنحاس سافون وزارة الدفاع. عام ١٩٥٥ عاد بن غوريون إلى رئاسة الوزارة، وفي حزيران/يونيه ١٩٥٦ تسولت غولدا مئير وزارة الخارجية بدلاً من موشي شاريت. في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩ عرضت لجنة التوفيق على الجمعية العامة خطة لتقسيم القدس إلى قطاع يهودي وقطاع عربي، ولنزع السلاح فيها تحت إشراف الأمم المتحدة. رفضت إسرائيل ذلك وطالبت بتدويل الأماكن المقدسة فقط. رفضت الدول العربية التدويل أيضاً ما عدا الأردن الذي دعا إلى تدويل شامل للمنطقة. تلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير الوسيط وأكدت على النقاط الأساسية لمشروع تقسيم مدينة القدس، وطلبت من مجلس الوصاية إعداد مسودة مشروع. كان مجلس الأمن قد أرجأ إلى أجل غير مسمى مناقشاته حول نزع سلاح القدس.

بعد يوم من طلب الجمعية العامة من مجلس الوصاية إعداد مسودة مشروع، قررت حكومة إسرائيل اعتبار القدس مركزاً للحكومة، وأعلن بن غوريون أن القدس هي عاصمة إسرائيل إلى الأبد، وصادق الكنيست الإسرائيلي على هذا القرار بعد بضعة أيام، مع أن بن غوريون رأى أنه لا حاجة إلى نص تشريعي، لأن الملك داود حسم هذه المسألة في وقت سابق! تابع مجلس الوصاية أعماله وطلب من رئيسه الفرنسي غورو بحث خطة جديدة مع أطراف النزاع. رفض الأردن تلبية دعوة غورو للقائه في أثينا، بينما أعلنت إسرائيل أن هذه المباحثات لا تجري إلا في تل أبيب. وأدى ذلك إلى تراجع في بحث القضية، ولم تتخذ الجمعية العامة أي قرار آخر.

بقيت وزارة الخارجية الإسرائيلية في تل أبيب حتى العام ١٩٥٣، حيث انتقلت إلى القدس، لكن حكومات عديدة رفضت الاعتراف بذلك. كان الدبلوماسيون يجتمعون مع وزير الخارجية في منزله في تل أبيب في أيام عطلة الأسبوع. وفي عام ١٩٥٤ وقسم من عام ١٩٥٥ كانوا يجتمعون به في منزله في القدس عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء. افتتح مكتب ارتباط لوزارة الخارجية في تل أبيب لعدة سنوات ثم أقفل عام ١٩٦٢. كانت سفارات الدول الغربية الرئيسية في تل أبيب، وانتقلت سفارة الندرلاند إلى القدس عام ١٩٨١.

عام ١٩٥٠ أصدرت إسرائيل قانون العودة الذي يسمح لكل يهودي في جميع أنحاء العالم بالهجرة والإقامة في إسرائيل، وأن يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها يهود إسرائيل «استناداً إلى التراث اليهودي يعتبر يهودياً كل شخص مولود من أم يهودية ويعتنق الدين اليهودي ولا ينتمي إلى أي دين آخر». هاجر إلى إسرائيل أكثر من نصف مليون يهودي ما بين عام ١٩٤٨ و١٩٥٦ وثلثاهم من آسيا وشمال أفريقيا.

تتابع التطور الاقتصادي في إسرائيل بخطى حثيثة، لكنه تأثر سلباً بالمقاطعة العربية وبتعرض المناطق الحدودية لهجمات رجال المقاومة العرب.

قام مؤتمر لوزان الذي نظمته لجنة التوفيق عام ١٩٤٩ بمحاولة فاشلة لتعيين ممثل للأمم المتحدة في القدس. أجّلت اللجنة أعمالها إلى أيلول/سبتمبر، واستأنفت اجتماعاتها في نيويورك في الوقت الذي كانت الجمعية العامة في طور الانعقاد. كانت علاقات لجنة التوفيق غير مريحة مع الوسيط وكذلك مع لجنة الهدنة، وفي عام ١٩٤٩ وجدت نفسها مقيدة بعمل الأنروا. كانت لجنة التوفيق تركز جهودها لإعادة اللاجئين بينما كانت الأنروا معنية بتوطينهم. عام ١٩٥١ وبناء لاقتراح اشيسون اجتمعت لجنة التوفيق في باريس مع ممثلين عن الدول العربية وإسرائيل، وقدمت إطار عمل شامل للتسوية، لكن جميع الأطراف رفضوه. عام ١٩٥٢ طلبت الجمعية العامة من لجنة التوفيق الاستمرار بجهودها وركز رئيس اللجنة اهتمامه على الأعمال التقنية لتحديد وتقييم أملاك اللاجئين العرب وترتيب سحب الحسابات المصرفية العربية المجمدة في إسرائيل.

فشلت جميع محاولات التعامل مع مسألة اللاجئين بشكل مبدئي، وأُجري إحصاء اقتصادي عام ١٩٤٩ من قبل لجنة برئاسة غوردن بلات. لم يغيّر هذا الموقف السياسة الأساسية، وكانت النتيجة إنشاء وكالة لاجئين جديدة، لتتولى العمل الذي كانت تقوم به سابقاً جمعيات عديدة منها لجنة الصداقة الأميركية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعصبة منظمات الصليب الأحمر. عام ١٩٥٠ وافقت جامعة الدول العربية على التعامل مع الوكالة الجديدة للاجئين التابعة للأمم المتحدة ما دام ذلك لا يضرّ بحقوق الفلسطينيين.

عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ أُعدّت خطة كاملة لوادي الأردن، وعرضها على بلدان المنطقة موفد أميركي خاص هو أريل جونستون، ولكن اصطدمت بعراقيل سياسية تمثلت بخلافات حول توزيع المياه والإشراف الدولي. كانت الجمعية العامة في كل دورة سنوية عادية تتبنى قراراً حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، وكانت نصوص القرارات تختلف قليلاً كل سنة، ففي عام ١٩٤٩ أعلنت عن هدفها في إنهاء مبكّر للإعانة الدولية، لأن الهدف كان دائماً «تكامل اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى، إمّا بتوطينهم أو بإعادتهم إلى ديارهم» والتأكيد على أن هذه الإعانات لن تمس «حقوق اللاجئين بالتعويض أو العودة إلى الديار».

ومع أن اتفاقيات الهدنة لم تنه حالة الحرب، فقد كان الأمل أنها تسهل الانتقال نحو السلام، وتوقع ذلك الإسرائيليون وبعض العرب المقربون من الملك عبدالله.

ولكن، وكما أكد أحد مسؤولي الأمم المتحدة، لم تفكر الحكومة المصرية ولا السورية ولا اللبنانية في أن اتفاقيات الهدنة هي طريق إلى الاعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات الطبيعية معها. أغلبية العرب لم تقبل بهذا المنطق وثابرت جامعة الدول العربية على موقفها بعدم الاعتراف بإسرائيل. جرت عدة محاولات اتصال غير ناجحة بين العرب وإسرائيل بعد توقيع اتفاقيات الهدنة في رودوس واجتماعات غير رسمية محدودة تحت رعاية لجنة التوفيق ولقاءات سرية في أوروبا وفي الولايات المتحدة . اعتبر العرب أن ١٩٤٨ هي سنة الكوارث. قال جمال عبدالناصر: «دخل العرب إلى فلسطين بحماسة وخرجت الدول العربية منها بمرارة وخيبة أمل». اعتقد عبدالناصر أن ما كان يجري هو أن الغرب أراد أن يترك العرب ضعفاء وفي حالة اتكالية، وكان يدعم إسرائيل التي تشكل التهديد الدائم للعالم العربي.

ازدادت الحوادث على الحدود بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن ومصر في المناطق المنزوعة السلاح، تسبب بها جنود نظاميون أو متسللون أو كما ذكر محمد حسنين هيكل: «رجال يريدون العودة إلى وطنهم».

حاولت مصر والأردن منع الإغارات ضد إسرائيل، وفي الأردن كان نصف المساجين يُمضون أحكاماً بسبب قيامهم بأعمال التسلل. بعد عدة هجمات إسرائيلية انتقامية وزعت الحكومة الأردنية أسلحة على سكان المناطق المعرضة للاعتداء. عام ١٩٥٥ هاجمت إسرائيل غزة، وعلى أثر ذلك سعت الحكومة المصرية إلى وضع جميع الأطراف الفلسطينيين تحت سيطرتها. في حزيران/يونيه ١٩٥٥ قررت مصر تنظيم التسلل وأعمال التخريب ضد إسرائيل، وفي نهاية هذا العام اتخذ قرار على مستوى عال بتنظيم جماعات انتحارية. كانت السعودية تموّل بعض المتسللين، وكان كبير المراقبين الدوليين يعتقد بأنه يمكن للدول العربية وقف أعمال التسلل إذا صممت على ذلك.

كانت التدابير الأمنية أكبر اهتمامات ومشاغل دولة إسرائيل (وما زالت)، وهذا ليس مفاجئاً إذا ما اطلعنا على تاريخ الشعب اليهودي. منذ إنشاء دولة إسرائيل كان الرأي السائد أن الحوادث الحدودية لا يمكن ردعها إلا بالأعمال الانتقامية. لكن عدداً قليلاً تحدى مبدأ الانتقام، وساد شعور كبير بالقلق من قساوة السياسة الإسرائيلية، وخصوصاً في الهجوم الكبير ضد بلدة كيبيا في الأردن عام ١٩٥٣. أدت مسألة درجة الانتقام إلى خلاف بين بن غوريون وشاريت، واستقال على أثرها الأخير في حزيران/يونيه ١٩٥٦. شنت بعض الوحدات الفلسطينية التي كان يقودها المفتي هجمات انتقامية. من وجهة نظر الأمم المتحدة، يؤدي أي عمل انتقامي مهما كان حجمه إلى هجوم آخر وباتجاه آخر. كان الانتقام الإسرائيلي برأي أحد المسؤولين في

الأمم المتحدة يرضي الرأي العام الإسرائيلي، ولكن «السياسة بحد ذاتها لم تكن فعالة في الوصول إلى أهدافها المرسومة».

اعتقد القليلون من الإسرائيليين بأن مستقبل إسرائيل لا يعتمد على قدرتها على شن هجمات عسكرية، بل على تفهم العواقب الوخيمة التي حلت بالشعب الفلسطيني من جراء تحدي الدول العربية للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨. نسي العديد من الصهاينة الذين كانت لهم مفاهيم مثالية حول الدولة اليهودية، أن فلسطين كانت موطن العرب حتى انتهاء الانتداب البريطاني. التحدي الكبير لإسرائيل كان إنشاء كيان وهوية مقبولة بشكل طبيعي في الشرق الأوسط.

أشرفت لجنة الهدنة الدولية على تطبيق الهدنة، وكان يترأسها رئيس أركان اللجنة. وكان الوسيط الدولي الكونت برنادوت قد أنشأ هذه اللجنة عام ١٩٤٨ للإشراف على وقف إطلاق النار وحظر دخول المعدات العسكرية، وفيما بعد أعطيت لها مسؤوليات إضافية وفقاً لاتفاقيات الهدنة الأربع وقرارات مجلس الأمن. اعتبرت إسرائيل أن دور لجنة الهدنة بعد العام ١٩٤٩ ينحصر بالمسائل الناشئة عن تطبيق اتفاقية الهدنة، ولكن من وجهة نظر الأمم المتحدة كانت اللجنة معنيّة باتفاق وقف إطلاق النار الصادر في تموز/يوليو ١٩٤٨ والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن. رسمت الاتفاقيات خطوطاً للهدنة ومناطق دفاعية على كل جانب من هذه الخطوط حيث تم تحديد عدد القوات العسكرية والمناطق المنزوعة السلاح في القدس (بين الأردن وإسرائيل) وفي الحولة (بين سوريا وإسرائيل) وفي العوجة (بين مصر وإسرائيل). اعتبر كل طرف مسؤولاً عن النشاطات والأعمال التي تحصل في مناطق سيطرته. بالإضافة إلى اتفاقيات الهدنة كان هناك عدد من الاتفاقيات بين القادة المحليين. تم تعيين أول ثلاثة رؤساء أركان للجنة الهدنة من قبل الوسيط أو القائم بأعمال الوسيط. عيّن الأمين العام للأمم المتحدة الماجور جنرال فان بينك من الدانمرك رئيساً للأركان، وعمل من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٤، وخلفه الجنرال برنز من كندا. كان رئيس أركان لجنة الهدنة يترأس لجان الهدنة المشتركة أو يعين أحد المراقبين الدوليين لذلك، وكان صوت الرئيس مرجحاً. وقام رئيس الأركان بمساع حميدة مثل ترتيب وقف إطلاق نار محلي بناء لطلب من أطراف النزاع أو من مجلس الأمن. كان رئيس الأركان يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة عن الوقائع والأحداث.

في نهاية عام ١٩٤٨ أعدت لجنة الهدنة ورقة عمل لتعزيزها بـ ٦٠٠ عنصر من الدول الغربية، ولكن الرقم انخفض إلى أقل من ٥٠. وُضِع المراقبون في مراكز ثابتة قريبة من خطوط الهدنة، ومنها كانوا يراقبون ويسجلون ويفيدون عن جميع المخالفات،

وبناءً لطلب أحد الأطراف كانوا يحققون في الحوادث ويرفعون التقارير إلى لجان الهدنة المشتركة. كانوا يقومون أحياناً بأعمال إنسانية. كانت المباحثات غير الرسمية بالنسبة إليهم أفضل من اللقاءات الرسمية.

عندما يتعذر على لجنة الهدنة أو لجنة الهدنة المشتركة التغلب على الصعوبات تتم إحالة المسائل موضوع النزاع إلى مجلس الأمن. في الفترة ما بين شهر آب/أغسطس ١٩٤٩ عندما وافق مجلس الأمن على اتفاقيات الهدنة وآذار/مارس ١٩٥٦ عندما بدأ مجلس الأمن يدرس اقتراح الأمين العام همرشولد بتكامل اتفاقيات الهدنة، بحث مجلس الأمن المشكلة الفلسطينية في ٦٦ اجتماعاً واستعان أحياناً برئيس لجنة الهدنة الدولية، ومرة بالوسيط السابق رالف بانش، وأصدر ١٠ قرارات، وأصدر مرتين إعلاناً يتضمن ملخصاً للمباحثات. تم إعداد معظم القرارات بعناية حتى لا يُلقى اللوم على أي من الأطراف. كانت الشكاوى تحال إلى لجنة الهدنة المشتركة وكان يُطلب من لجنة الهدنة متابعة جهودها مع الأطراف ومتابعة التزاماتهم وتعهداتهم. كان مجلس الأمن يُعيد التأكيد على أهمية التقيُّد بالاتفاقات، ويدعو إلى الخطوات اللازمة للمحافظة على الهدوء. منذ عام ١٩٥٥ كانت القرارات تحث الطرفين على الالتزام بوقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن في تموز/يوليو عام ١٩٤٨ وعن اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩. سرعان ما بدأ صبر الطرفين ينفد. وفي عام ١٩٥٣ أصدر مجلس الأمن قرارات تنتقد إسرائيل ضمناً أو علناً. وُصف عمل إسرائيل الانتقامي بتاريخ ١٤ - ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ في كيبيا بأنه خرق لوقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨، ويتعارض مع اتفاقية الهدنة.

أدان مجلس الأمن هجوم إسرائيل على القوات المصرية في قطاع غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥، وكذلك أدان الهجوم الإسرائيلي شرق بحيرة طبريا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. كان تأثير إدانات مجلس الأمن على الشعب الإسرائيلي ضعيفاً.
عام ١٩٥١ طُلب من مصر إنهاء القيود على مرور البضائع في قناة السويس، ولكن الاتحاد السوفياتي استخدم حق الفيتو ضد مشروع قرار بهذا المعنى عام ١٩٥٤، لأن السوفيات اعتبروا أن النص المقترح تجاوز القضية الأساسية التي تضمنتها الشكوى السورية التي كانت قيد البحث. أحيلت قضية مرور البضائع إلى لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٥١، ورأى رئيس أركان اللجنة أن عمل مصر هو «عدواني»، لكنه لا يخالف نصوص اتفاقية الهدنة. تمت مناقشة المسألة في مجلس الأمن في وقت لاحق في السنة نفسها، ووجد المجلس أن عمل مصر يتعارض مع الأهداف السلمية لاتفاقية الهدنة ولا يمكن تبريره بأنه دفاع عن النفس. أثيرت المسألة مرة ثانية عام ١٩٥٤ ولكن الاتحاد السوفياتي استخدم حق الفيتو ضد دعوة مصر للتقيد بقرار عام ١٩٥١، لأن

مجلس الأمن لا يحق له أن يفرض أي قرار يتعارض مع رغبات ومصالح أحد الأطراف. كذلك أثيرت المسألة عندما أسرت السفينة الإسرائيلية الصغيرة بات غاليم في المياه المصرية. عندما بُحثت هذه المسألة في لجنة الهدنة المشتركة صوّت رئيسها لمصلحة إسرائيل.

عندما تلقى مجلس الأمن اتفاقيات الهدنة الأربع عام ١٩٤٩ أصدرت القوى الغربية إعلاناً حول تزويد المنطقة بالسلاح. كان حظر مجلس الأمن للأسلحة قد انتهى، واقترح رالف بانش أن تعلن «بضع دول» أنها لن تزود دول المنطقة «بالأسلحة الثقيلة... بكميات خارج حدود الحاجات الدفاعية المعقولة». عندها أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أنها ترسل الأسلحة الدفاعية فقط، وبعد مشاورات أصدرت الحكومات الثلاث ما سمي بالإعلان الثلاثي عام ١٩٥٠.

كان الإعلان الثلاثي مكملاً لإعلانات من دول غربية حول مسألة إرسال السلاح إلى المنطقة. عندما بدأت بريطانيا بتزويد مصر والأردن بالأسلحة استناداً إلى معاهدات تربطها بالبلدين، ضغطت إسرائيل على الولايات المتحدة للوقوف في وجه السياسة البريطانية. عبّر كبار المؤيدين لإسرائيل في الولايات المتحدة عن سخطهم لدين اشيسون الذي رأى أن بعض هذه الشكاوى «مبني على قدر كبير من المعلومات الخاطئة»، لكنه أقر بأن الاستياء كان كبيراً. العامل الثاني الذي أدى إلى صدور الإعلان الثلاثي كان الخوف من استئناف الأعمال العدوانية في الشرق الأوسط عام ١٩٥٠، والعامل الثالث كان فكرة عرضها ناحوم غولدمان رئيس المكتب الأميركي في الوكالة اليهودية لفلسطين في محادثاته مع اشيسون، إذ طرح إمكانية إصدار القوى العظمى «إعلاناً يتعلق بالتكامل الإقليمي» لدول الشرق الأوسط، ويُفهم من ذلك أنه دعوة إلى معاهدة أمنية تكون بمثابة امتداد للناتو. عام ١٩٥٠ كانت سياسة الولايات المتحدة أن لا تكون مع أو ضد أي معاهدة إقليمية في المنطقة «بشرط أن لا تعتمد... على دعم واشتراك الولايات المتحدة».

كانت الولايات المتحدة على اتصال وثيق مع بريطانيا وجرت محاولات لاتخاذ سياسة متجانسة. طرحت واشنطن موضوع إشراك فرنسا. لكن بريطانيا كانت تشكك بإمكانية موافقة فرنسا، ولكن في ١٨ أيار/مايو بحث أشيسون المسألة مع روبير شومان، وبعد ٣ أيام وافقت فرنسا. كان الملك عبدالله على وشك الإعلان رسمياً عن الوحدة بين ضفتي نهر الأردن، وضغطت بريطانيا من أجل إصدار تصريح يرحب بضم فلسطين العربية إلى الأردن، واقترحت أن يضاف إليه نص يتعلق بالموضوعات الأمنية. لم ترقْ هذه الفكرة للولايات المتحدة لأن الملك عبدالله كان في حالة نزاع مع بقية العالم العربي بسبب إقدامه على إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، مخالفاً بذلك رأي

وزرائه. وأخيراً صدر الإعلان الثلاثي في ٢٥ أيار/مايو بعد اجتماع لوزراء الخارجية الثلاثة في لندن وتضمن ٣ أجزاء:

١ - أُقِرَّ بأن إسرائيل والدول العربية بحاجة إلى «مستوى معين من القوات المسلحة من أجل... الأمن الداخلي والحق المشروع بالدفاع عن النفس، وبالسماح لهم بالقيام بدورهم للدفاع عن المنطقة». وعلى ضوء هذه المبادىء يمكن تلبية طلبات الأسلحة.

٢ - تؤكد كلٌّ من الدول التي تتلقى الأسلحة أنها لا تنوي القيام «بأي عمل عدواني ضد أية دولة أخرى».

٣ - تؤكد الدول التي تصدر هذا الإعلان أنها تعارض أي تهديد أو استعمال للقوة، وسوف تسعى لمنع أي خرق على الحدود أو على خطوط الهدنة. نظر عبدالناصر بعين الإزدراء إلى هذا الإعلان، لكن الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية كان يرغب في أن تصبح مصر عضواً في معاهدة رسمية مع إسرائيل مبنية على هذا الإعلان.

بدا أن نظام الهدنة بأكمله يتجه نحو الانهيار. بدأت كل من إسرائيل وسوريا بعرقلة عمل لجنة الهدنة السورية الإسرائيلية عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٣ انسحبت إسرائيل من لجنة الهدنة الأردنية الإسرائيلية، وفي عام ١٩٥٦ رفضت إسرائيل السماح للمصريين بالدخول لمنطقة العوجة المنزوعة السلاح حيث كانت تجتمع لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية.

على الصعيد الدولي، بدأت العلاقات بين الدول العظمى ودول الشرق الأوسط تتغير. كانت علاقات إسرائيل مع دول الكتلة الشرقية تتدهور، وسادت أوروبا الشرقية موجات عديدة من العداء للسامية بلغت ذروتها في ما سمي بمؤامرة الأطباء عام ١٩٥٣، وكذلك في نمو الدعم السوڤياتي للأنظمة الراديكالية في العالم العربي. وبحلول العام ١٩٥٤ صار الڤيتو السوڤياتي متوفراً لمساعدة العرب.

في الوقت نفسه كان الغرب يقوم بمحاولات لكسب ود العالم العربي. قال دالس لعبدالناصر إنه بعد أن استلم ايزنهاور صلاحياته بوقت قليل اتصل به تشرشل ليحث الولايات المتحدة على عدم تزويد مصر بالأسلحة التي يمكن أن تستخدم لقتل «الجنود البريطانيين»، وبالنتيجة قرر أيزنهاور أن يترك الطلب المصري على لائحة الانتظار. تبين فيما بعد أن ايزنهاور وافق على لائحة كان الملك فاروق قد قدمها وتتضمن أسلحة للأمن الداخلي بدلاً من لائحة عبدالناصر التي تتضمن أسلحة للدفاع الوطني.

زار كل من سيلفن لويد ودالس القاهرة وحث كل منهما عبدالناصر على الانضمام

إلى معاهدة أمنية في الشرق الأوسط للدفاع ضد الاتحاد السوفياتي، إلا أن عبدالناصر ارتبك من هذا التعليل وقال لدالس: إن الاتحاد السوفياتي سكين على مسافة ٥٠٠٠ ميل وبريطانيا «قاتل يحمل مسدساً وموجود على قناة السويس»، وأضاف: «وإذا توقفت عن قيادة شعبي كزعيم وطني فإن الشيوعيين سوف يتولون القيادة».

رأى عبدالناصر أن انهماك لويد ودالس لا يعني ولا يفيد القضية العربية.

يعتقد محمد حسنين هيكل بأنّ نتيجة المباحثات بين عبدالناصر ودالس هي التي أدّت إلى قرار الولايات المتحدة بوقف تزويد مصر بالأسلحة. وكان جواب وزارة الخارجية الأميركية أنها «ثقةً منها في أن مصر كانت تفتقر إلى المال، أعلمت عبدالناصر أن الدفع سيكون نقداً بدلاً من المقايضة». عندها تحولت مصر إلى الاتحاد السوفياتي وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاقية دفعت بموجبها مصر القطن ثمناً للسلاح. أمنت تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي الأسلحة وبيع القطن مجدداً في أسواق أوروبا الغربية.

ومن التغييرات البارزة في هذه الحقبة اتفاقية، وافقت بريطانيا بموجبها على سحب وحداتها العسكرية التي يبلغ عددها ٢٧ ألف عنصر من الأراضي المصرية وذلك في حزيران/يونيه ١٩٥٦ وتضمنت اعترافاً بأنّ قناة السويس جزء من الأراضي المصرية. أعلنت بريطانيا ومصر عن ضمان حرية الملاحة في قناة السويس استناداً إلى معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨. هذه المعاهدة اشترطت أن تبقى قناة السويس حرةً ومفتوحة أيام السلم والحرب لجميع السفن دون تمييز في الأعلام.

عام ١٩٥٤ ازداد التوتر في الشرق الأوسط عندما أوقفت مصر ١١ يهودياً مصرياً بتهمة التجسس والتخريب. وأثارت الصحافة الإسرائيلية ضجة إعلامية، ودعت وكالة إنسانية هي «كواكرز الولايات المتحدة» للتوسط مع السلطات المصرية، وطلبت تخفيف الشعور المعادي لليهود. بعد إجراء محاكمة عسكرية أُعدم اثنان من اليهود وحكم الآخرون بالسجن طويل الأمد. لقد كان اليهود المصريون في الحقيقة حلقة تجسس، وكانوا تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عام ١٩٥١ وقاموا بأعمال تخريب في القاهرة والإسكندرية هدفها توتير العلاقات بين مصر والغرب. كانت المسألة التي أثارت الاهتمام في إسرائيل هي ما إذا كانت هذه العمليات بناءً لأوامر من وزير الدفاع بنحاس لافون. عام ١٩٥٥ استقال لافون وتولى بن غوريون وزارة الدفاع، وفيما بعد في تلك السنة أصبح بن غوريون رئيساً للوزراء بعد خلافات مع شاريت حول درجة الانتقام من الهجمات العربية.

اتبع بن غوريون سياسة متشددة ضد العرب. تصاعد التوتر خلال العام ١٩٥٥

وخصوصاً في قطاع غزة. في شباط/فبراير شنت إسرائيل هجوماً كبيراً وادعت أنه كان رداً على إطلاق النار من الجانب المصري. عندها شنت مصر حملةً من هجمات العصابات بواسطة الفدائيين العرب. زار رسميون مصريون مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعرضوا عليهم الأسلحة والأموال للإغارة ضد إسرائيل. كان لدى الجنرال برنز من لجنة الهدنة انطباع بأن هذه الأعمال تجري دون علم عبدالناصر. في كانون الأول/ديسمبر شنت إسرائيل هجوماً انتقامياً كثيفاً ضد المواقع السورية شرق بحيرة طبريا، وعبرت في هذا الهجوم المنطقة المنزوعة السلاح. أدى عنف هذا الهجوم إلى إقدام الولايات المتحدة على سحب موافقتها على صفقة مقاتلات من طراز سابر إلى إسرائيل كانت تُصنع بترخيص في كندا.

أدت الجهود الأميركية لإعداد ترتيبات أمنية في الشرق الأوسط عام ١٩٥٥ إلى إنشاء حلف بغداد (عُرف فيما بعد بمنظمة المعاهدة المركزية سنتو Cento) وكان العراق العضو العربي الوحيد فيها. وافقت الولايات المتحدة على التعاون مع الحلف، وانضمت إلى اللجنة العسكرية، لكن الرأي السائد في الشرق الأوسط كان يتجه لمعارضة سياسة الأحلاف. عزّز مؤتمر باندونغ، الذي أُبعدت عنه إسرائيل بناء لإصرار عبدالناصر، مفهوم عدم الانحياز في آسيا وأفريقيا وحركات التحرر في البلدان غير المستقلة. أدت محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد إلى أزمة سياسية في الأردن حيث جرت أعمال معادية للغرب بعد طرد السير جون غلوب (غلوب باشا) من قيادة الجيش العربي. اعتقد سلوين لويد الذي كان في ذلك الوقت في القاهرة بأن عبدالناصر يقف وراء طرد غلوب. وفي الجانب الآخر اعتقد عبدالناصر بأن كل ذلك قد تمت هندسته في لندن، وهنأ لويد على أدائه بطريقة حذرة «أعتقد بأنها حركة لامعة من قبلك».

في بداية عام ١٩٥٦ أوفد الرئيس أيزنهاور روبرت اندرسون في مهمة سرية في الشرق الأوسط لاستطلاع احتمال عقد اتفاق بين مصر وإسرائيل. قابل أندرسون عبدالناصر ثم قابل بن غوريون وشاريت ثم أصغى بصبر إلى عرضهما لمشاكل إسرائيل. ركز بن غوريون على استمرار عداء الدول العربية لإسرائيل، وأصر على عدم لوم اليهود من أجل مسألة اللاجئين الفلسطينيين. «لم يخرج أي لاجىء من دولة إسرائيل، جميع اللاجئين فرّوا أيام الانتداب عندما كانت بريطانيا وحدها سيدة في فلسطين». عاملت الدول العربية اللاجئين الفلسطينيين كأغراب، وكانت تستغلهم ضد إسرائيل. إن السماح بعودتهم إلى ديارهم يعني دخول طابور خامس إلى إسرائيل. وإسرائيل، انطلاقاً من خبرتها الواسعة كانت ترغب في مساعدة اللاجئين بتوطينهم في الدول العربية. لا تجد إسرائيل بديلاً عن حماية مستوطناتها بالقوة المسلحة. رأى الجنرال برنز من لجنة الهدنة أن إسرائيل كانت تقوم بأعمال استفزازية وذلك بتنفيذ المشاريع (التمارين) العسكرية

والدوريات قرب خطوط الهدنة. سأل أندرسون ما إذا كانت الدوريات الإسرائيلية ترفع علماً يشير إلى نواياها السلمية لدى اقترابها من خطوط الهدنة! واقترح أندرسون ترك السلطات العربية تعاقب المعتدي بدلاً من لجوء إسرائيل إلى الانتقام. قال بن غوريون إن هذا الاقتراح جيد من الناحية المبدئية، وأضاف: «مهما حاولت أن أشرح هذه المسائل فإنه يبدو لي انطلاقاً من نواياك الحميدة أنك لن تنظر إليهم كما ننظر نحن». وأضاف إن إسرائيل حقيقة لا يمكن إزالتها. قال شاريت إن كل ما نطلبه هو وقف إطلاق النار كأمر واقع. «نحن لا نطلب من عبدالناصر أن يعلن صراحة وقف إطلاق النار».

عندما ذهب اندرسون إلى القاهرة أكد لعبدالناصر أن بن غوريون حاول أن يضع نفسه في حذاء عبدالناصر وقال له عبدالناصر: إنه يحاول أن يتفهم مشاكل إسرائيل. حول موضوع اللاجئين ذكر عبدالناصر أن سوريا والعراق يُحتمل أن تستوعبا اللاجئين لكنهم سيثيرون دون شك «ضجة كبيرة» ضد توطينهم. وذكر أنه فوجىء من شدة الانتقام الإسرائيلي في غزة، وكان يتوقع «احتجاجاً شديداً ولجوءاً إلى القانون الدولي»، وليس هجوماً عنيفاً كهذا. قال ناصر إنه كان يرغب بالبحث في لقاء شخصي مع بن غوريون.

كتب بن غوريون لإيزنهاور وأعلمه بأن إسرائيل لن تخالف اتفاقية الهدنة مع مصر. عندما عاد اندرسون إلى الشرق الأوسط في الشهر التالي وجد عبدالناصر أكثر حذراً من قبل. تحدث عبدالناصر ٤ مرات عن اغتيال الملك عبدالله عام ١٩٥١، وأنه كان يرغب في التعامل مع إسرائيل عن طريق وسيط، وأنه لا يجازف بدعوة أي زعيم إسرائيلي إلى القاهرة. وبالنسبة إلى حوادث الحدود اقترح أن تسحب إسرائيل والدول العربية قواتها المسلحة إلى عمق كيلومتر واحد من كل جانب، وهو اقتراح كانت مصر قد عرضته على الجنرال برنز.

عندما وصل أندرسون إلى إسرائيل كان بن غوريون في حالة ارتباك وحذر. شكا من تدفق الأسلحة من الكتلة السوفياتية إلى مصر، «نحن لا نتحمل مشاهدة الحرب وهي تقترب كما في الدراما اليونانية». بينما كان أندرسون منهمكاً في مهمته السلمية قال له بن غوريون إن عبدالناصر يكسبه في القوة العسكرية. أضاف شاريت «نحن لا نحتمل الشك في إخلاص وصدق عبدالناصر»، يجب أن يتابع أندرسون توسطه ولكن إسرائيل تحتاج أولاً إلى أسلحة وتستطيع بعد ذلك بحث السلام. «فالعقيدة الأميركية تقول إن القوة فقط تردع الهجوم».

قام داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة بزيارته الأولى للشرق الأوسط في

أوائل عام ١٩٥٦ وجرى له استقبال حافل في القاهرة، وكان على علاقة شخصية ممتازة مع محمود فوزي وزير الخارجية المصري. كان العرب يعتقدون بأن تريف لي مُعاد لهم وقال عنه فوزي «رجل ضخم الجسم والعقل... رجل علم ولكنه يفتقر إلى الثقافة» ووصف همرشولد بأنه صافٍ وحاد وصاحب قرار ويتمتع برؤية شاملة لجميع المشاكل العالمية ويكرس نفسه بشكل كامل لفكرة الحياد الدولية. كان عبدالناصر محتاراً من أفكار همرشولد الأممية، لأنه على حدّ قول صديقه محمد حسنين هكيل «مقتنع بالقومية».

في أواسط آذار/مارس طلب مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة السير بيرسون ديكسون من همرشولد أن يرى ما إذا كان يستطيع أن يقوم بعمل مثمر في الشرق الأوسط. أبدى همرشولد اهتماماً وقال إنه يرغب في المحاولة. عندها أعدّ ورقة عمل للدول الغربية الثلاث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يشدد فيها على أهمية الاتصالات المباشرة مع الحكومات في المنطقة، وعلى ابعاد أي جهد عن مدى الحرب الباردة. قبل القيام بذلك أمِل همرشولد أن يكلفه مجلس الأمن بذلك بصورة رسمية.

في ٢٠ آذار/مارس طلبت الولايات المتحدة من السير بيرسون ديكسون رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر ترتيب اجتماع مبكر لمجلس الأمن لبحث الموقف السائد في «فلسطين»، وبشكل خاص مسألة التقيد باتفاقيات الهدنة. عقد المجلس ٥ اجتماعات وفي ٤ نيسان/أبريل تبنى قراراً يدعو همرشولد وبصورة عاجلة إلى أن يتحقق من التقيد باتفاقيات الهدنة والقرارات الثلاثة الأخيرة الصادرة عن المجلس بالإجماع، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تخفيف التوتر على خطوط الهدنة. كان الزخم الأساسي للتفويض الذي منحه مجلس الأمن لهمرشولد تأمين التقيد التام بنظام الهدنة، وأن يترك الخلافات الأساسية الباقية لمرحلة أخرى.

اتسمت المناقشة التي سبقت تبني القرار بطابع جيد، تكلم جميع الأطراف باعتدال. وضع الاتحاد السوفياتي تعديلات على المشروع الأميركي من شأنها إضعاف المشروع لكنها لم تُقرّ، وبعد ذلك تمت الموافقة على المشروع بالإجماع.

تأثر همرشولد بالثقة التي منحت له، ودوّن في مذكراته بعض الإصحاحات الكئيبة من الكتاب المقدس التي تتحدث عن التضحية والموت.

بعد صدور قرار مجلس الأمن بيوم واحد كتب مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة هنري كابوت لودج إلى ايزنهاور قائلاً إن الحصول على قرارات من مجلس الأمن يزداد صعوبة بسبب «الجهود السوفياتية المتواصلة لتخريب المحاولات». اقترح على ايزنهاور أن يطلب من الشعب الأميركي في أول فرصة «الصبر والتحمل». بحث ايزنهاور رسالة لودج مع دالس الذي لم يوافق على ما جاء فيها. «كل ما يقوله الرئيس

الأميركي قد يفسر بأنه انتقاد لليهود». أضافت الهجمات المتبادلة في منطقة غزة عنصراً من شأنه تسريع مهمة همرشولد. توقف همرشولد في لندن في طريقه إلى الشرق الأوسط، وتناول طعام الغداء مع سلوين لويد. قال لويد في برقية لبيرسون ديكسون: «أخبرني همرشولد أنه يظن أن عبدالناصر يمكن مقارنته بهتلر عام ١٩٣٥. كان الاستنتاج واضحاً، وهو أن دكتاتورية هتلرية في طريق همرشولد وعليه التحقق من ذلك». في المراحل الأولى كانت مطالبة مصر وإسرائيل بالتقيد باتفاقيات الهدنة والامتناع عن الأعمال العدوانية أمراً بسيطاً. وافقت إسرائيل على الالتزام التام «وبدا مفهوماً أن مصر ستلتزم أيضاً»، إلا أن الجواب المصري الأول لم يتضمن أي تعهد، لكن بعد محادثات همرشولد مع عبدالناصر ومحمود فوزي قبلت مصر بمنع الأعمال الحربية أو العدائية مع الاحتفاظ بحق الدفاع عن النفس، وبدا أن عبدالناصر يقوم بجهود جدية للسيطرة على الفدائيين الفلسطينيين في قطاع غزة. عندها كتب همرشولد إلى الحكومتين وبتعابير متشابهة، يشدد على أن تحفظاتهم المتعلقة بالدفاع عن النفس يجب أن تنسجم مع بنود اتفاقية الهدنة.

كانت الخطوة التالية لهمرشولد الطلب من مصر وإسرائيل إعطاء أوامر محددة لدورياتهم بعدم إطلاق النار عبر خطوط الهدنة، مع أن الجنرال برنز كان قد حذر همرشولد من أن الفدائيين العرب كانوا خارج سيطرة السلطات المصرية. كان رد إسرائيل أنها تساءلت عما إذا كانت مصر ستوقف تدخلها بالشحنات الإسرائيلية التي تمر في قناة السويس. وعلى هذا رد همرشولد أن هذه المسألة تقع خارج التفويض الرسمي الممنوح له، وأنه يمكن بحث المسألة في حال موافقة مصر على ذلك. كتب همرشولد رسالة شخصية إلى بن غوريون قال فيها: إنه من المهم دعم قوى السلام في مصر. وأمام هذه النقطة اتخذ همرشولد قراراً مميزاً: أراد أن يثبت أن عهداً جديداً من الهدوء قد بدأ على خطوط الهدنة، وأن يردع خرق وقف إطلاق النار لعدة ساعات، واقترح لذلك أن يعبر هو من قطاع غزة إلى إسرائيل في قافلة آليات تابعة للأمم المتحدة. وقد نفذت رحلة همرشولد الرمزية دون تعثر في ١٤ نيسان/أبريل.

عندما وصل همرشولد إلى إسرائيل وجد مفاجأة سارة له، هي أن بن غوريون أعطى أوامر بمنع إطلاق النار عبر خطوط الهدنة وبمنع عبور هذه الخطوط، ثم تلقى تأكيدات مماثلة من مصر: في الحقيقة هدّدت القيادة المصرية كل ضابط يخرق وقف إطلاق النار بإحالته أمام المحكمة العسكرية. كتب همرشولد في مذكراته: «الابتهاج بالنجاح هو غير تقدير النجاح. أن تنكر ذاتك هو أن تصبح مهرطقاً وناكراً للحياة، والسماح لنفسك بالأمر الثاني تساهل طفولي».

أمضى همرشولد الأسبوع التالي في زيارة الدول العربية الثلاث الأخرى المجاورة لإسرائيل: سوريا والأردن ولبنان. في كل عاصمة كان جهده الأساسي المحافظة على الالتزام باتفاقية الهدنة، والبحث فقط في المسائل المتعلقة بتطبيقها. في مصر وإسرائيل، كل حكومة كانت جاهزة لإعطاء التأكيدات التي سعى إليها همرشولد ولكن مع التحفظات إزاء الدفاع عن النفس والأعمال الانتقامية، بينما رأى همرشولد أن الالتزام يجب أن يكون غير مشروط، وأنه يجب اللجوء إلى مجلس الأمن عند التعرض للهجوم، مع المحافظة على الحق الطبيعي بالدفاع عن النفس. أخيراً في ٢ أيار/مايو تلقى التأكيدات التي كان ينتظرها، وأصبح قادراً على تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزه إلى مجلس الأمن.

صدر التقرير الكامل حول مهمة همرشولد في الشرق الأوسط بعد أسبوع وكان نجاحاً متواضعاً، لأنه جعل وقف إطلاق النار العنصر المركزي في الالتزام. وافقت إسرائيل وجيرانها الأربعة على التطبيق الكامل لاتفاقيات الهدنة. لا خرق لأي بند من بنود الهدنة يجعل الطرف الآخر يخرق بنداً آخر. «إن المنطق الأساسي لاتفاقيات الهدنة هو أن خرق أي بند لا يبرر خرق بند وقف إطلاق النار». لقد أقنع الأطراف بأن فرض وقف إطلاق النار يخضع للدفاع عن النفس بناءً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. لقد فسّر المادة ٥١ بتحديد أكثر هو أن مجلس الأمن وحده يقرر ما إذا كان خرق وقف إطلاق النار دفاعاً عن النفس بناء لمضمون المادة ٥١. كان مفهوم همرشولد «أن الدفاع عن النفس لا يسمح بالأعمال الانتقامية».

نتجت مشاكل كثيرة في المنطقة عن «عدم الثقة بمفهوم الفرض». لم تكن لخطوط الهدنة في مواقع عديدة أي أساس تاريخي، ولم تتعلق بتوزيع السكان ولا بحقوق الملكية. لم تكن الغارات عبر خطوط الهدنة أعمالاً مخالفة، وفي حالات عديدة كانت تجري بناءً لتحريض السلطات أو موافقتها.

تلقى همرشولد موافقة الأطراف على تنفيذ فعال على الأرض: حرية الحركة للمراقبين الدوليين، علامات واضحة لخطوط الهدنة. وهذه الخطوات كان قد حدّدها الجنرال برنز. كانت كل من مصر وإسرائيل تخرق اتفاقية الهدنة في المنطقة المنزوعة السلاح في العوجة، وذكر همرشولد أن الطرفين وافقا على استئناف الالتزام بالاتفاقية واقترح وضع مراكز ثابتة للمراقبين الدوليين على ضفاف بحيرة طبريا. وافقت سوريا لكن إسرائيل اعتبرت أن هذا التدبير لا لزوم له وأنه يمس بسيادة إسرائيل، ومع ذلك تمسك همرشولد باقتراحه.

لم يفاجأ أحد عندما طرحت إسرائيل مسألة مرور البضائع الإسرائيلية في قناة

السويس. اعتبر همرشولد أن مسائل كهذه هي خارج التفويض المعطى له في مجلس الأمن، ولكنه رأى أن الحصار لا يتوافق مع الهدنة.

أفاد همرشولد أن أُطر تنفيذ نظام الهدنة غير ملائمة، وأن المشاكل تتفاقم بغياب الاتصال الدبلوماسي بين الأطراف. كانت لجنة الهدنة تخضع للجان الهدنة المشتركة، وكانت غير قادرة على القيام بأعمال رادعة. قدم الجنرال برنز اقتراحات لمعالجة هذه العيوب. كانت الحاجة إلى «تحركات منسقة من جانب واحد توحي بثقة كبيرة بإمكانية التقدم نحو السلام وتحث على تحركات مماثلة من جانب واحد وفي الطرف المقابل». كانت هذه تركيبة همرشولدية نموذجية.

من نتائج رحلة همرشولد إلى المنطقة، عدا عن اقتراحاته الخاصة، الثقة الشخصية والاحترام الذي فرضه على الزعماء السياسيين في المنطقة. كتب همرشولد: «إن التجربة الفردية غنية... كنتُ قادراً على معرفة بن غوريون بشكل شامل، وتعلمت أن أحبه على الرغم من أننا اختلفنا حول الكثير من القضايا...» فيما بعد قال بن غوريون إن همرشولد أنكر على إسرائيل حقها بالدفاع عن النفس. كان بن غوريون مسروراً من الوعود العربية بتأمين وقف إطلاق النار غير المشروط، ولكنه لم يفاجأ بتراجع مصر والأردن السريع والمميز عن كلماتهما.

بُحثت تقارير همرشولد في ٦ إجتماعات لمجلس الأمن في نهاية أيار/مايو وفي بداية حزيران/يونيه. قدمت بريطانيا اقتراحاً يثني على همرشولد وعلى «الأطراف» للنجاح الذي تم تحقيقه، ويوافق على التوصيات الرئيسية في التقرير ويطلب من همرشولد وبرنز متابعة جهودهما. كان هناك اتفاق تام بين أعضاء المجلس. لم يعجب مشروع القرار البريطاني الدول الغربية، وشكا الاتحاد السوفياتي من أنه كانت مشاورات غير ملائمة قبل تقديم الاقتراح. مع ذلك تم إقرار المشروع بالإجماع في ٤ حزيران/يونيه.

بعد ٩ أيام انسحبت آخر الوحدات العسكرية البريطانية من مصر. أصبح عبدالناصر متحمساً، وفي حالة ثقة بالنفس، ويرغب أو يتوق لركوب المخاطر. لقد فشل في تأمين الأسلحة من المصادر الغربية. لكنه سُرَّ عندما وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على المساهمة مع البنك الدولي في تمويل بناء سد أسوان العالي، على الرغم من أنه كان يمقت الإشراف الخارجي على الميزانية. في واشنطن كان هناك بعض الناس يعارضون أي دعم أو تشجيع لمصر عبدالناصر، وبدا أن الدعاية التي أعطيت لسد أسوان العالي «قد أثارت مطالب كبيرة» في دول الشرق الأوسط الأخرى. في تموز/يوليو ١٩٥٦ ودون سابق إنذار وبشكل مفاجىء سحب دالس عرضه بالمساهمة في

تمويل سد أسوان العالي. أعلن سلوين لويد أنه «لا يملك فكرة عن هذا الانسحاب المفاجىء». بعد أسبوع أمّمت مصر شركة قناة السويس وأعلن عبدالناصر أن عائدات القناة سوف تستخدم لتمويل بناء السد العالي.

فاجأ تأميم قناة السويس بريطانيا، ووجّه إهانة إلى الذين ما زالوا يتطلعون إلى نظام امبريالي يحافظ عليه الوجود الدائم للبحرية البريطانية. تذكر البعض بشيء من العار استرضاء الدكتاتورية في ميونيخ ورأوا في عبدالناصر هتلر الجديد، يضغط على شعبه في الداخل ويثير الاضطرابات في الخارج وينشغل بالعداء لليهود. وقد ذكر سلوين لويد في مذكراته هذا الهاجس البريطاني لمخاطر الاسترضاء.

رأى ايدن أن عبدالناصر يحاول تعطيل الحياة الاقتصادية في الغرب، وأراد أن يضع إصبعه في بلعومنا. كان ايدن قد التقى عبدالناصر عام ١٩٥٥. ظن بعض المصريين أن ايدن كان يعلن إعجابه بالحياة البدوية، ويفتخر بأنه هو الذي أطلق فكرة الجامعة العربية. طرح ايدن مسألة الموقف المصري من حلف بغداد، وأجاب عبدالناصر بالحديث عن أحلامه في الوحدة العربية. عندما انتهت المحادثات علّق عبدالناصر في حديث خاص قائلاً إن ايدن كان يتصرف مثل أمير يتعامل مع متشردين، بينما قال ايدن في لندن إنه كانت تسيطر على عبدالناصر رغبة جامحةٌ في قيادة العالم العربي. يدعي بيتر رايت في مذكراته التي لا تعتبر موثوقة بأن ايدن هو الذي أعدّ الخطة م ١٦ لاغتيال عبدالناصر بواسطة غاز الأعصاب ثم غيّر رأيه فيما بعد.

قالت بريطانيا في ردة فعل على تأميم قناة السويس إنها تستعمل القوة إذا فشلت الضغوط السياسية والعسكرية، حتى لو اضطرت «حكومة صاحبة الجلالة للعمل وحدها». أعطيت التعليمات إلى رؤساء الأركان لتحضير خطة وجدول زمني لعملية عسكرية تهدف إلى احتلال القناة وحمايتها. أبرق ايدن إلى ايزنهاور يحثه على «تجنب المراوغات القانونية حول حق الحكومة المصرية بتأميم ما هو مصري من الناحية التقنية» وشدد على الحاجة إلى «ضغط سياسي كبير» على مصر.

كان الرأي العام الفرنسي مرتاحاً أكثر منه مهاناً من هذه الأحداث التي شكلت «إثارة وذريعة» كما قال عنها روبرت بوي. إن الذين كانوا قلقين من الاضطرابات في شمال إفريقيا كانوا يميزون بين المغرب وتونس اللتين كانتا أراضي وراء البحار يمكن لسكانها تقرير مصيرهم يوماً ما، أما الجزائر فقد اعتبر جزءاً مكملاً لفرنسا. كان عبدالناصر يدعم جبهة التحرير الوطني الجزائري، وهو بذلك لم يكن يقدم الدعم والمساعدة لمثيري الإضطرابات في المستعمرات، بل كان يهدد فرنسا ذاتها. اعتقد الفرنسيون بأن عبدالناصر كان مصدر الاضطرابات التي بدأت في الجزائر عام ١٩٥٤،

وكان للموقف الفرنسي تجاه قناة السويس تأثير بذلك. إن باني قناة السويس فرديناند دي ليسبس مواطن فرنسي، وكان مقر رئاسة الشركة في باريس. كان نصف إمدادات فرنسا من النفط يمرّ عبر قناة السويس. وكانت فرنسا تدعم إسرائيل بشكل كبير خصوصاً من قبل اليسار الفرنسي الذي كان معجباً بالاشتراكية في إسرائيل. كان وزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينو في لندن في ٢٩ تموز/يوليو ولم يُخْفِ احتقاره لما سماه «السذاجة الأميركية». كتب روبرت مورفي: «كان الاشتراكيون الفرنسيون الأكثر قساوة ووقاحة في ممارسة نفوذهم السياسي إذْ كانوا يعتقدون بأن ثورهم مجروح». كانت الحالة المضادة للاسترضاء قوية في فرنسا مثلما كانت قوية في بريطانيا، وبينما كانت بريطانيا تحاول أن تتفادى خسارة العرب، كانت فرنسا قد خسرتهم فعلاً.

في واشنطن ساد الاعتقاد بأن فرنسا وبريطانيا تتصرفان بطريقة هستيرية دون مبرر. كان ايزنهاور ملتزماً بشدة بمبادىء الأمم المتحدة. كان وزير الخارجية جون فوستر دالس في أميركا اللاتينية عندما تأممت قناة السويس، ولم يُستدع إلى واشنطن. أوفد ايزنهاور إلى واشنطن ممثله الشخصي الدبلوماسي الرفيع روبرت مورفي وهو كان يعمل إلى جانب هارولد مكميلان في الحرب العالمية الثانية. اجتمع مورفي مع سلوين لويد وبينو في ٢٩ تموز/يوليو، وفي اليوم التالي تناول طعام الغداء مع ايدن والعشاء مع مكميلان. استناداً إلى مكميلان قام البريطانيون بجهد لإخافة مورفي، وقال مكميلان: إنه إذا لم تقف بريطانيا بوجه مصر «فإنها ستصبح ندرلاند أخرى». تعرض مورفي لبعض الكلام «غير المهذب» واستنتج أن التصميم الفرنسي - البريطاني على استعمال القوة «لم يكن غير مبرر». اعتقد ايزنهاور بأن مورفي قد نجح في تخفيف الموقف الرسمي البريطاني (مع أن لويد قال إن واقع الحال لم يكن كذلك) ولكنه أدرك أن الرأي العام في فرنسا وبريطانيا غاضب ومستاء. عندما عاد دالس إلى واشنطن بدا أنه لا يميل للذهاب إلى لندن، لكن ايزنهاور اعتقد بأنه يمكن أن يكون مفيداً في لندن أكثر من واشنطن، ولذلك أوفده إلى لندن ليخبر ايدن بأنه «من غير الحكمة» استعمال القوة. قال وليم كلارك المستشار الصحافي لإيدن: «وضع مكميلان في ورقته استخدام إسرائيل لتهديد مصر». انهمك دالس الذي لم يكن في صحة جيدة، في إرضاء كل شخص. قال له ايزنهاور إنه من الضروري تفادي استخدام القوة، واعتقد بأنه يمكن تحقيق ذلك باستخدام التكتيك المؤخر (استعمال عامل الوقت). في ٢ آب/أغسطس أعلن أن الدول الغربية الكبرى الثلاث ستنظم مؤتمراً لمستعملي قناه السويس في لندن، على أن يبدأ في أواسط شهر آب وتحضره الدول الثماني التي وقعت على معاهدة القسطنطينية والدول الست عشرة الرئيسية التي تستعمل القناة. قال سلوين لويد إن هدف المؤتمر هو «إجراء أشد ضغط دولي» على عبدالناصر. كان الملحق البحري الأميركي في لندن

يسعى للحصول على معلومات حول التحضيرات العسكرية البريطانية، ولكن ايدن قال لدالس إنه من «المفضل» أن لا تبحث الولايات المتحدة عن معلومات مفصلة. كانت المعارضة العمالية في هذه المرحلة تؤيد استخدام القوة بشرط اتباع طريق الأمم المتحدة.

رفضت دولتان الاشتراك بمؤتمر لندن، مصر بسبب الطبيعة التهديدية للدعوة، واليونان بسبب انزعاجها من السياسة البريطانية في قبرص. عبرت باناما التي كانت تجري داخل حدودها قناة هامة عن دهشتها لعدم دعوتها لحضور المؤتمر، ولكن دالس ذكر أن الموقف البانامي من السويس كان «عاطلاً جداً». ترأس لويد مؤتمر لندن، وعلى الأرجح تم ذلك ضد رغبة الولايات المتحدة. . اقترح دالس أن تشرف مصر مع هيئة من المستعملين على تشغيل القناة. وكان هذا الاقتراح مع بعض التعديلات الطفيفة مقبولاً من جميع المشتركين في المؤتمر ما عدا الاتحاد السوفياتي و٣ دول أعضاء في كتلة عدم الانحيار (الهند وسيلان وأندونيسيا)، وتحفظت عليه إسبانيا. اعتبر أحد كبار أعضاء الوفد الأميركي شارلز بوهلين أن دالس كان في أسوأ حالاته في أول المؤتمر. كان ايدن يأمل في أن يترأس دالس وفداً إلى القاهرة ليعرض على عبدالناصر خطة لندن، ولكن دالس لم يوافق، وتقرر إيفاد رئيس وزراء استراليا روبرت منزيز مصحوباً بوزراء خارجية كل من أثيوبيا وإيران والسويد ومسؤول أميركي رفيع المستوى. كتب مكميلان في مذكراته أن فكرة الذهاب إلى القاهرة للتفاوض تشبه إلى حد كبير كفارة هنري الرابع في كانوسا. أبرق ايدن إلى ايزنهاور ليعبر عن شكره «للمساعدة التي قدمها فوستر»، وأضاف أن «الدب»، يقصد الاتحاد السوفياتي، كان «يستخدم عبدالناصر» لطرد الغرب من الشرق الأوسط، وللحصول على موطىء قدم في إفريقيا، وانتهى بتمنياته بصحة جيدة لإيزنهاور. تتابعت التحضيرات العسكرية البريطانية الفرنسية المشتركة، وبدا أن ايدن يتكل على دائرة خاصة من المستشارين ومصادر المعلومات، ولم يطلب نصائح الدبلوماسيين ولا معلوماتهم، ولم يُحطْهم علماً بما يحصل. تم الاتفاق على أنه إذا استخدمت القوة ضد مصر فإن القوات البريطانية سوف تتجمع في مالطا والفرنسية في الجزائر. كانت هناك صعوبات ناتجة عن اختلاف في اللغات، وأطلق على العملية اسم هاميلكار (نسبة إلى القائد القرطاجي والد هنيبعل)، ورسم على الآليات البريطانية حرف H، ثم تبيّن أن الفرنسيين يلفظون الإسم أميلكار، ولتفادي الالتباس سميت العملية موسكتير التي تلفظ في اللغتين Musketeer بشكل مماثل. عين الجنرال السير شارلز كيتلي قائداً أعلى لقوات الحلفاء ونائب الأميرال الفرنسي بيار بارجو نائباً له. اعتمدت جزيرة قبرص قاعدة انطلاقٍ أساسية للعمليات الحربية. حتى هذه المرحلة لم يكن هناك أي تفكير في لندن بإشراك إسرائيل. تلقى ايزنهاور «بعض

المعلومات» حول التحضيرات العسكرية، وتساءل عما إذا كانت فرنسا وبريطانيا ترغبان فعلًا في نجاح مهمة منزيز. كذلك تساءل بعض المخططين العسكريين عن المغزى السياسي لهذه العملية.

وضع همرشولد مقدمة مذكراته التي بدأ يعدها منذ شهرين. كان قلقاً من رغبته الزائدة في الإطلاع على آراء الآخرين. كان يتباهى بثقته بنفسه وشعر بالذنب لأنه قام مرتين بعمل غير صحيح، ولأن تكبره وغروره تسببا بألم للآخرين.

في ٢٨ آب/أغسطس قررت الحكومة البريطانية أنه في حال فشل منزيز كما كان متوقعاً، يجب توجيه نداء إلى مجلس الأمن يطلب تطبيق مقررات مؤتمر لندن، وأُخذ بعين الاعتبار أن اقتراحاً كهذا سوف يصطدم بالفيتو السوفياتي. أُعطي لويد صلاحيةً باستشارة دالس حول هذا الموضوع وإعطاء معلومات قليلة لقيادة الحلف الأطلسي. أجاب دالس بطرح بعض النقاط القانونية والتقنية بحيث يُعدُّ اقتراح في لندن، يرى فيه مجلس الأمن تهديداً للسلام، ويطلب من مصر أن تفاوض على قاعدة اقتراحات منزيز.

وصل منزيز إلى القاهرة في ٢ أيلول/سبتمبر، وفي اليوم نفسه أرسل ايزنهاور رسالة تحذير إلى ايدن جاء فيها: إن الحديث عن استخدام القوة من قبل فرنسا وبريطانيا أدى إلى تقوية عبدالناصر. «أريد أن أخبرك بصراحة أن الرأي العام الأميركي يرفض بوضوح استعمال القوة. . .» أجاب ايدن بتعابير عاطفية، وأكد لإيزنهاور أن بريطانيا لن تصغر. «لقد قدنا أوروبا عدة مرات في القتال من أجل الحرية، وإذا قبلنا أن نهلك درجة ثم درجة فسيكون ذلك نهاية حقيرة لتاريخنا الطويل». أجاب ايزنهاور بعد استشارة دالس بأنه عندما يختلف مع ايدن يراجعُ موقفه فوراً وبعناية. في هذه الحالة بدا لإيزنهاور أن بريطانيا كانت تُكثر من الانفعال حول قضية القناة. عبدالناصر يزدهر ويقوى بالانفعالات، وحذر من أن استخدام القوة قبل استنفاد الوسائل السلمية يمكن أن يؤدي إلى «نتائج محزنة».

اجتمع منزيز والوفد المرافق إلى الرئيس المصري في ٣ أيلول/سبتمبر وعرضوا عليه خطة حلٍّ أساسُها المقترحات البريطانية. في اليوم التالي عقد منزيز اجتماعاً خاصاً مع عبدالناصر، وحذّر من أن بريطانيا وفرنسا لا تبالغان في الحديث عن استعمال القوة. تلقى ناصر هذا التحذير بهدوء ولكنه شكا فيما بعد أن منزيز كان يهدده. ويذكر هيكل أن هذا هو سبب فشل مهمة منزيز. في الجانب الآخر اعتبرت الحكومة البريطانية أن منزيز قد نسف المهمة «دون قصد».

كان جواب عبدالناصر لمنزيز لطيفاً وحازماً. «تناول مقترحات لندن ومزقها ورماها في سلة المهملات». لا يمكن لمصر أن تقبل في أي ظرف سيطرة أي طرف على قناة

السويس ما عدا الحكومة المصرية.

كان منزيز يعاني من متاعب صحية، وعلى الرغم من ذلك أعدّ مذكرة طويلة تشرح مقترحات لندن وتدافع عنها، وينفي أي انتقاص للسيادة المصرية. قال إن الاقتراح يقضي بعمل القناة على قواعد وأسس دولية، ومع بعض العلاقات مع الأمم المتحدة. أما عبدالناصر فقد أجاب بأن مقترحات لندن تؤدي إلى شل أعمال قناة السويس مهما كانت نوايا مُعدّيها. اقترحت مصر مفاوضات لتأمين سلامة الملاحة وتطوير القناة حتى تلبي احتياجات المستقبل، ودعت إلى نظام «ضرائب وأجور عادل» واقترحت أن يتألف فريق المفاوضات من مصر و٨ دول من مستعملي القناة لتطبيق هذه المبادىء ومراجعة اتفاقية القسطنطينية. اعتبر همرشولد أن المقترحات المصرية تؤمن قاعدة معقولة للمفاوضات.

عندما اتضح أن مهمة منزيز قد فشلت، أعلمت بريطانيا الولايات المتحدة بأنها ستلجأ إلى مجلس الأمن، لكن دالس لم يشجع على ذلك. في ١٠ أيلول/سبتمبر وصل رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه إلى لندن قادماً من باريس وبصحبته بينو، وطار منزيز إلى القاهرة. بينما كانت المحادثات تجري في لندن وصلت معلومات من واشنطن حول خطة جديدة لإشراك مستعملي القناة، كان دالس قد أعدّها وهو يقوم برحلة صيد في كندا في عطلة نهاية الأسبوع. بحث لويد هذه المعلومات مع بينو، مع أن دالس اشترط عدم إعلام فرنسا بهذه المعلومات، «لأنه لا يثق بأجهزة الأمن الفرنسية». بعد اتصالات هاتفية بين لندن وواشنطن وافق ايدن على إعطاء فرصة للخطة الجديدة وتأمين دعم فرنسا لها، أو على الأقل القبول بها. وافقت فرنسا بنفور على فترة تجربة لهذه الفكرة. حذر الاتحاد السوفياتي بريطانيا من أن فرنسا تحاول توريطها في مغامرة عسكرية. كتب بولغانين إلى ايدن «أعتقد بأن تتفق معي... الحروب الصغيرة يمكن أن تتحول إلى حروب كبيرة». قدمت فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمن مذكرة جاء فيها أن مصر تحاول من جانب واحد إنهاء «نظام العمل الدولي لقناة السويس»، وأن رفضها للمفاوضات على أساس مقترحات لندن «يشكل خطراً واضحاً على السلام والأمن». في هذا الوقت، فكّر همرشولد جدياً في أن يستعمل صلاحياته بناءً للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة بلفت نظر مجلس الأمن إلى الوضع الخطير.

تتابعت الأحداث على خطوط الهدنة في الشرق الأوسط. على القطاع الأردني الإسرائيلي وحده بلغ عدد الشكاوى الإسرائيلية ١٤٣ والأردنية ٣٤٩ خلال ١٩ أسبوعاً تنتهي في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦. ذكر همرشولد أن حكومات المنطقة فشلت في تحريك العامل الإيجابي في الاتفاقيات، ولم تُتخذ حتى الخطوات الأولية لمنع خرق

وقف إطلاق النار. رأى همرشولد أن الوضع «شديد الاضطراب»، وأعلم بن غوريون في رسالة شخصية بأن الانتقام لن يؤمن أبداً أمن إسرائيل.

في لندن عُقد مؤتمر ثان لبحث خطة دالس واشترك فيه عدد أقل من الدول التي اشتركت في آب/أغسطس. برزت طرفتان في هذا المؤتمر: الأولى قول أحد أعضاء الوفد الفرنسي: Il Faut Coloniser le Canal ou Canaliser le Colonel أي«يجب استعمار القناة أو تقنية الكولونيل (أي عبدالناصر)».

الطرفة الثانية عندما بُحث في اسم جديد لمستعملي القناة. فاعترض جوزيف لونز مندوب الندرلاند على هذه التسمية لأن اختصارها Casu عندما يلفظ يتبادر إلى الذهن التعبير Casus Belli ومعناه «سبب الحرب»، ووضع بدلاً منها الاختصار Cascu، فأشار المندوب البرتغالي إلى أن هذه الكلمة تعني بالبرتغالية «خصية»، وقال بينو إن الفرنسيين يمكن أن يلتبسوا بينها وبين Casse Cul أي «الانهيار». عندها قدم سلوين لويد اختصاراً هو Ascu ولكن تبين أن له معنىً مقرفاً في اللغتين الإسبانية والبرتغالية. قال سلوين لويد إنه جربت مختصرات عديدة جميعها كانت تعني شيئاً مقرفاً. وأخيراً تم الاتفاق على الاختصار Scua الذي ليس له معنى مزعج في أية لغة من لغات المشتركين في المؤتمر. خلال هذا المؤتمر قرر والتر مونكتون التخلي عن وزارة الدفاع في بريطانيا.

فوجئت الحكومتان الفرنسية والبريطانية بعمل القناة بشكل جيد تحت إدارة مصرية، وفي منتصف أيلول/سبتمبر تم استبدال الطيارين الغربيين بطيارين مصريين وطيارين من بلدان أخرى، وزادت ثقة عبدالناصر بنفسه، واقتنع بأنه يسلك الطريق الصحيح، وازداد تصميمه ورغبته في ركوب المخاطر.

دعت بريطانيا وفرنسا رسمياً لاجتماع مجلس الأمن لبحث شكواهما ضد مصر. ذكر ايزنهاور أن اللجوء إلى الأمم المتحدة تم دون علم الولايات المتحدة، مع أن سلوين لويد صرح بأنه كان قد أعلم دالس في أيلول/سبتمبر بأن بريطانيا وفرنسا ستلجآن إلى الأمم المتحدة. يقول مكميلان إن دالس «كان يعرف ذلك تماماً». كانت بريطانيا تنفر من بعض الحركات الفرنسية ولكنها قبلت «بممارسة بعض الحركات الاستعراضية». قدمت مصر شكوى مضادة جاء فيها «أن بعض القوى وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة» تتصرف بطريقة تهدد الأمن والسلام الدولي. كان مكميلان في واشنطن يحضر اجتماع «التمويل الدولي»، وانتهز فرصة وجوده هناك لإجراء حديث من القلب إلى القلب مع ايزنهاور. عندما وصل الحديث إلى الأمم المتحدة قال ايزنهاور «لقد أنشأنا شيئاً جيداً بمجمله طالما نحن نتحكم به... ولكن عندما لا نستطيع السيطرة عليه.... تدفع الولايات المتحدة ثمناً باهظاً... من المساعدات الاقتصادية للحصول

على الأصوات في الأمم المتحدة». فيما بعد، وفي ذلك اليوم تحدث مكميلان مع دالس الذي كان ناقماً على بريطانيا وفرنسا. لقد أصيب بأذى شديد بسبب لجوئهما إلى الأمم المتحدة دون مشاورات مسبقة، قال إن بريطانيا وفرنسا تسببان الكوارث، ولن يجد «شيئاً في نيويورك إلا الإنزعاج».

كانت المسألة الأساسية في مباحثات مجلس الأمن هي ما إذا كان يمكن وضع الشكوى البريطانية ـ الفرنسية والشكوى المصرية المضادة على جدول الأعمال. حاول المندوب البريطاني السير بيرسون ديكسون أن يحصر ملاحظاته في الشؤون الإجرائية، وقال إن الشكوى المصرية «غامضة... غير محددة... وبوضوح حركة دعائية... وغير متصلة بالموضوع... ومضللة... وافتراء شنيع». واقترح أن تبدأ المناقشات في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر، وأنه يجب البدء بالشكوى الفرنسية ـ البريطانية أولاً. اعترضت فرنسا على «المناورة المصرية»، وأعلنت أنها ستمتنع عن التصويت عندما يصل المجلس إلى بحث ما إذا كان سيدرج الشكوى المصرية أم لا. دعمت الولايات المتحدة باسم مندوبها في الأمم المتحدة هنري كابوت لودج الاقتراح البريطاني لإحالة مسألة قناة السويس إلى مجلس الأمن. لم تجد استراليا أي سبب لوضع الشكوى المصرية على جدول الأعمال، وطالبت بتصويت منفصل لكل شكوى. أيّد الاتحاد السوفياتي إدراج الشكويين، ولكنه دعا إلى بحث الشكوى المصرية أولاً. وافق مجلس الأمن بالإجماع على إدراج الشكوى البريطانية الفرنسية، وصوّت بأغلبية ٧ ضد امتناع ٤ عن التصويت (استراليا ـ بلجيكا ـ بريطانيا ـ فرنسا) لإدراج الشكوى المصرية (مع أن أيزنهاور استنتج فيما بعد أن تصويت الولايات المتحدة الإيجابي كان خطأ) ورفض اقتراحاً يوغوسلافياً لبحث الشكويين معاً. وافق المجلس على أن تشترك مصر في المباحثات، ولكنه أرجأ اتخاذ قرار حول طلب اشتراك إسرائيل، وأعلن رئيس المجلس أنه سيتشاور مع الأعضاء لتحديد تاريخ الاجتماع التالي.

في اليوم نفسه، طار إيدن ولويد إلى باريس لإجراء مباحثات مع نظيريهما الفرنسيين. وجد إيدن الفرنسيين أكثر حذراً «ولا يثقون بالأمم المتحدة ولا بنادي المستعملين»، ولم تكن الاجتماعات سهلة. أكد إيدن ولويد لموليبه وبينو أن بريطانيا ما زالت مستعدة لاستخدام القوة لكن لم يعلما أن فرنسا كانت قد أجرت محادثات على مستوى عال مع إسرائيل.

كانت فرنسا على اتصال وثيق مع إسرائيل منذ بعض الوقت، وكانت إسرائيل تتطلع نحو حرب وقائية ضد مصر. زار شيمون بيريز الذي كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك فرنسا، وبحث مسألة تزويد إسرائيل بالأسلحة، وكذلك أحيط رئيس الأركان موشي دايان علماً منذ ١ أيلول/سبتمبر بأن فرنسا وبريطانيا تجريان تحضيرات

عسكرية مشتركة. في منتصف أيلول/سبتمبر طلب دايان من أركانه إعداد خطة عمليات «للاستيلاء على كامل شبه جزيرة سيناء والتحكم بمضيق تيران». كان بيريز بصدد زيارة جديدة إلى فرنسا، واقترح دايان ثلاثة شروط رئيسية للتعاون: تتخذ فرنسا المبادرة باستخدام القوة، وتجنب النزاع مع بريطانيا، وعند نشوب الحرب «يجب أن تكون إسرائيل قادرة على تصحيح حدودها» بحيث تضم القسم الشرقي من سيناء عبر خط يبدأ من رفح إلى (أبو عجيلة) ثم النخل وشرم الشيخ. عندما وصل بيريز إلى فرنسا رأى أن الفرنسيين لا يرغبون في القيام بالعملية دون مشاركة بريطانيا. بعد دعوة مجلس الأمن للانعقاد بناءً على طلب بريطانيا وفرنسا في ٢٨ أيلول/سبتمبر طارت وزيرة الخارجية غولدا مئير إلى باريس عبر تونس (!) يرافقها بيريز ودايان، وأجرت محادثات مع وفد فرنسي ضم كريستيان بينو وموريس بورغ مانوري وزير الدفاع الوطني والجنرال موريس شال. عبّر بينو الذي كان في لندن قبل يومين عن خيبة أمله من التهور البريطاني. رأى بينو أنه لا يوجد بديل عن استخدام القوة، ووافقت إسرائيل على ذلك. أضاف بينو أن الولايات المتحدة سوف تعارض أي إجراء، لذلك يجب عدم إجراء مشاورات مع واشنطن، وشن العمليات العسكرية في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل الانتخابات الأميركية، لأنه في ذلك الوقت تكون الولايات المتحدة دون حكومة فعّالة. إن منتصف تشرين الأول يلائم الفرنسيين. أكد بينو للإسرائيليين أن بريطانيا يجب أن تكون إلى جانب فرنسا وإسرائيل، ولكن من الأفضل أن تبادر إسرائيل بشن الهجوم وستقدم فرنسا الدعم السياسي والعسكري الكامل بما في ذلك استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن.

قالت مئير إن إسرائيل تريد توثيق علاقاتها مع فرنسا، وخصوصاً أن عبدالناصر هو العدو المشترك. كانت علاقات بريطانيا الجيدة مع الأردن والعراق تزعج إسرائيل التي لا تستطيع تحمل خسارة الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي فإنه سيقف ضد أي عمل يهدد عبدالناصر، ولكن إسرائيل لا تريد إثارة تدخل أميركي سوفياتي مشترك.

بعد ذلك تحولت المحادثات إلى أمورٍ عسكرية تقنية. كانت إسرائيل تحتاج إلى دعم جوي فرنسي، واستناداً إلى الخطة البريطانية الفرنسية كان يحق لفرنسا استعمال القواعد البريطانية في قبرص. والمسألة الملحة كانت هل «تُعتبر إسرائيل بديلاً عن قبرص؟». قال الفرنسيون إنهم يريدون إيفاد فريق عمل ليكشف على القواعد الجوية الإسرائيلية، وسألوا دايان عما إذا كان يفكر في الاستيلاء على القاهرة! قال دايان إن إسرائيل تنوي الاستيلاء على سيناء وقطاع غزة، وإذا سقط عبدالناصر فسيكون ذلك كسباً إضافياً. أي أن الاستيلاء على القاهرة مسألة سياسية أكثر منها عسكرية.

بعد عودته إلى إسرائيل، أعلم دايان أركانه بأنه سوف يقوم بعمل عسكري ضد مصر خلال أسبوعين أو ثلاثة، بالتعاون مع فرنسا، ومع احتمال مشاركة بريطانية. أعطي للعملية الاسم الرمزي «قادش» نسبةً لجبل في صحراء سيناء أمضى فيه أطفال إسرائيل ٤٠ سنة من التيه قبل الوصول إلى أرض الميعاد. استدعي الضباط الإسرائيليون الذين يتلقون تدريبات في الخارج، ولكن لم تعلن التعبئة العامة.

في هذا الوقت كان بن غوريون مصاباً بحال عصبية شديدة. وفي صباح ٣ تشرين الأول/اكتوبر اجتمع مع دايان وبيريز وكان «قلقاً وغير متحمس». فيما بعد، وفي ذلك الصباح، استقبل بن غوريون وفداً فرنسياً هدّأ بعضاً من قلقه.

في ١ تشرين الأول/اكتوبر اجتمع مستعملو القناة في لندن ليرسموا قواعد تحركهم، وغادر سلوين لويد إلى نيويورك للاشتراك في مناقشات مجلس الأمن. أبرق إيدن إلى ايزنهاور وحث على التشدد تجاه عبدالناصر الذي كان على حد قول إيدن «بين أيدي الروس عملياً» وانه لم يعد هتلر الجديد، لقد أصبح موسوليني الجديد لأن هتلر الجديد هو في الكرملين. كانت واشنطن تبعد نفسها بعناية عن لندن وباريس، مع أن القادة الفرنسيين والبريطانيين لم يتفهموا الموقف الخطير الذي نسقته الولايات المتحدة مع الاتحاد السوڤياتي ضدهما. حتى هذا الوقت تلقى إيدن ودالس معلومات ضئيلة عن الاتصالات بين فرنسا وإسرائيل.

في هذا الوقت تدهورت صحة إيدن وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر أصيب بحمى وأُدخل على أثرها المستشفى الجامعي في لندن قرب غرفة زوجته. في ٨ تشرين الأول/اكتوبر عاد إلى مقر رئاسة الحكومة في ١٠ شارع داوننغ، وكانت حالته أكثر هدوءاً من قبل، لكنه كان يثور للقضايا التافهة.

اجتمع بينو ولويد مع دالس في نيويورك في ٥ تشرين الأول/اكتوبر. كتب إيدن «صرح دالس بأنه يؤيد بريطانيا في كل شيء ما عدا استخدام القوة، ولم يوافق على أن القوة هي الخيار الأخير» كان انطباع ايزنهاور عن المحادثات مختلفاً «عبّر دالس عن قلقه لأن الولايات المتحدة لم تفهم ما كانت تقوم به بريطانيا وفرنسا، هل أتى لويد إلى الأمم المتحدة من أجل الحرب أم من أجل السلم».

قال بينو ولويد إنه لا يوجد طريق نحو السلم، وإنه يمكن إرغام عبدالناصر على الاستسلام بالقوة فقط. كتب ايزنهاور أن دالس «عارض ذلك بشدة». في اليوم نفسه قابل دالس بول هنري سباك من بلجيكا وقال سباك إنه «كان قلقاً وشديد الغضب».

اجتمع مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/اكتوبر، ثم اجتمع مرة ثانية في ٨ من الشهر نفسه وكذلك اجتمع في ٩ من نفس الشهر أيضاً. تمثلت بلدان عديدة على

مستوى وزير الخارجية، دالس عن الولايات المتحدة، لويد عن بريطانيا، بينو عن فرنسا، شبيلوف عن الاتحاد السوفياتي، سباك عن بلجيكا، بوبوفيتش عن يوغوسلافيا، فوزي عن مصر. تأجل البحث في طلب جديد لإسرائيل بالاشتراك في المناقشات وفي طلب مشترك من الدول العربية للاشتراك بالمناقشات أيضاً، ودعيت مصر للمشاركة. قدمت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار يتفق عملياً مع اقتراحات منزيز. توقفت المناقشات بعدما ألقى شبيلوف خطاباً معتدلاً بصورة مفاجئة، ومع ذلك قال عنه مكميلان انه «مثل رديء على الذم السوفياتي».

أكد لويد وبينو في بداية المناقشات أنهما لم يسألا عن حق مصر بتأميم قناة السويس، ولكن الطريقة التي جرى فيها ذلك تعارض نظام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨. هذه الاتفاقية تعلن أن قناة السويس تبقى حرةً ومفتوحة في السلم والحرب لجميع السفن دون تمييز بأعلامها. قال لويد إن تشغيل القناة بواسطة شركة قناة السويس «كان جزءاً من الاتفاقية». قال بينو إن عمل عبدالناصر هو نزعة معادية للاستعمار و«للامتداد اللانهائي لطموح الإنسان». التأميم هو مرحلة أولى من سياسة تقود العالم نحو الكوارث. تحدث كل من لويد وبينو عن مؤتمري لندن لمستعملي القناة. قال لويد: لا نستطيع أن نقف دون مبالاة «عندما يوضع أهم ممر مائي في العالم تحت سيطرة حكومة واحدة». اقترح لويد أن يحوّل المجلس جلساته إلى جلساته مقفلة، ورحب دالس بذلك.

استمرت المحادثات في المكاتب وبين الأروقة وعلى مآدب الطعام والشراب، ورأى البريطانيون أن دالس يراوغ. صُعِق لويد مما اعتبره «قلة اللياقة المبرَّرة». قال دالس مرة ثانية إنه يدعم فرنسا وبريطانيا في كل شيء ما عدا «استخدام القوة». ولكن ذلك كان محور السياسة الفرنسية ورأى الفرنسيون إنه لا مفر منه. لم يخف البريطانيون والفرنسيون انتقادهم لدالس. قال مكميلان: «مع أنه ذكر في مكان ما من الكتاب المقدس أن من واجبنا أن نسامح صديقنا إلا أني رأيت من الصعب أن نتسامح في هذا الموقف».

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر. قال فوزي دون تكلف: «إن القضية هي صراع بين الاحتلال والحرية» وإن مصر كدولة مستقلة لها الحق بتأميم كل ما هو موجود على أرضها وإنها أعطت للمساهمين «تعويضات كاملة وعادلة». إن تأميم قناة السويس «لا يهدّد السلام الدولي» كما ادعت فرنسا وبريطانيا، وإذا كانت هناك مخالفات لميثاق الأمم المتحدة فقد ارتكبتها فرنسا وبريطانيا «لتدخلهما السافر» بالشؤون الداخلية المصرية. أكّد أن مؤتمر لندن قد سبقه ورافقه تدابير عدائية

اقتصادية وعسكرية. كانت مصر ترغب في إعادة النظر باتفاقية القسطنطينية أو الانضمام إلى «فريق مفاوضات بحجم معقول» لإعداد مجموعة مبادىء وأطر عمل. كتب أحد الوزراء البريطانيين إن فوزي كان واثقاً من أمرين: دعم كامل من الحكومة السوفياتية وسحق الأعصاب الأميركية!.

قال شبيلوف إن شركة قناة السويس كانت قاعدة هامة للاستعمار محجوبة برداء أبيض من المساعدات المالية والتقنية. بدا شبيلوف كأنه مطلع على التحضيرات البريطانية ـ الفرنسية ودعا إلى الاتفاق على مبادىء لتشغيل القناة واقترح تشكيل لجنة من الدول الأربع الكبرى ومصر والهند ودولتين محايدتين لإعداد هذه المبادىء.

في الاجتماع الثاني لمجلس الأمن في ذلك اليوم تكلم كل من مندوب إيران ومندوب البيرو بحكمة واتزان، بينما أبدى مندوب بلجيكا ومندوب استراليا عداء لمصر عبدالناصر. قال سباك إنه من المستحيل الثقة بالحكومة المصرية. لقد تخلى قسم كبير من العالم عن القومية المتصلبة والشوفينية وهي الآن تولد من جديد في مكان آخر. أضاف سباك: إنه كان يرغب بعرض القضية على محكمة العدل الدولية ولكنه تأخر كثيراً على هذه الخطوة. بعد أن أنهى سباك كلامه مرّر له لويد ملاحظة شكر وإعجاب.

في اليوم التالي قال دالس: إن الولايات المتحدة ستصوّتْ لمصلحة مشروع القرار البريطاني الفرنسي، بينما دعم بوبوفيتش وزير خارجية يوغوسلافيا فكرة اجتماعات خاصة لمجلس الأمن أو لجنة مفاوضات خاصة بحيث لا يعرض مشروع القرار الفرنسي البريطاني على التصويت. عندها علقت الاجتماعات العلنية لمجلس الأمن وأعطيت الفرصة للدبلوماسية الخاصة.

خلال الأيام الثلاثة اللاحقة عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات مغلقة وخمسة اجتماعات خاصة لوزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا مع همرشولد الذي عمل مثل «الوصيفة» على حدِّ قول دالس. في الجلسات المغلقة عُرضت بيانات رسمية موجزة ولم تُلق الخطابات.

عُقدت أول جلسة مغلقة لمجلس الأمن بعد ظهر يوم الثلاثاء في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، وسبقها اجتماع خاص في مكتب همرشولد. تم الاتفاق على أن المحادثات يجب أن تكون «استطلاعية ودون التزامات». شكا لويد من غموض الموقف المصري، بينما أكد فوزي أن مصر تريد أن تتوصل إلى ترتيبات لعمل القناة من ضمن اتفاقية القسطنطينية واقترح التعاون بين مصر والدول المستعملة وجهاز التحكيم، والفصل في النزاعات عند حدوثها. سأل لويد عن حرية الملاحة للسفن المحملة بالبضائع الإسرائيلية، فأجاب فوزي: أنه يفضل أن يبحث ذلك لاحقاً. قبل فوزي

بمبدأ واحد كان يقلق بريطانيا وفرنسا، وهو وجوب تشغيل القناة بمعزل عن المواقف السياسية لأي بلد. في ذلك قال لويد: «أنا أتعجّب!».

كان الاجتماع الخاص الثاني مع همرشولد بعد الظهر وشملت المحادثات معاهدة القسطنطينية. اقترح فوزي نظاماً للتعاون بين مصر ومستعملي القناة يتضمن قيمة الرسوم. سأل بينو ولويد فوزي ما إذا كانت مصر تقبل بنادي المستعملين الذي أنشىء في لندن. أشار فوزي إلى أن بعض مظاهر نادي المستعملين غير مقبولة. كانت المباحثات في ذلك اليوم غير مثمرة ولكن لويد قال: إنها حققت «بعض التقدم».

في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر عقدت جلسة خاصة مع همرشولد وجلسة مغلقة لمجلس الأمن. عرض همرشولد موجزاً للمباحثات، واعتقد لويد بأن فوزي «أظهر علامات التراجع». قال بينو الذي أصيب بوعكة: إنه لا يجوز أن نتحدث عن حدوث تقدم أكثر مما هو في الواقع، واقترح أن تقدم فرنسا وبريطانيا بعض الأسئلة إلى مصر، ولكن فوزي اعترض وقال: إنه ليس مدافعاً «في قفص الاتهام». حث همرشولد بينو على عدم التشديد على هذه النقطة. طرح فوزي بعض الأسئلة المتعلقة بنادي المستعملين ولكنه لم يتلق أجوبة مقنعة، وحوّل النقاش إلى رسوم المرور في القناة وإلى جهاز التحكيم. قدم لويد اقتراحاً في الاجتماع المغلق لمجلس الأمن يتضمن عدة مبادىء لتشغيل القناة، ولكن فوزي قال: إنها بكل بساطة قالب جديد لمداولات لندن. حث همرشولد على اعتبار المقترحات: إذا كانت مبادىء لويد قد بحثت في لندن فهذا لا يعني أنها ليست ذات قيمة.

وافق فوزي على ذلك. وفي ذلك النهار علم بينو من الجنرال موريس شال نتائج المشاورات الفرنسية الإسرائيلية، وقال بينو للصحافيين: إن مباحثات الأمم المتحدة لم تؤدِّ إلى أية نتيجة، وإنه سيعود إلى فرنسا في نهاية الأسبوع. بدأ لويد يطرح الصعوبات على بينو. قال: إن الاتفاق غير ممكن ثم عاد وأيّد صدور رأي عن مجلس الأمن. كان لويد يعتقد بأن المحادثات تصبح مع الوقت غامضة وغامضة أكثر، لكنه كان لا يزال يأمل بإمكانية تفادي استخدام القوة.

عقد اجتماعان خاصان مع همرشولد في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وعقد اجتماع ثالث لمجلس الأمن، واتفق وزراء الخارجية الثلاثة على أن يُدلي همرشولد بإيجازه عندما يفيد ذلك مجلس الأمن.

تقرر الاجتماع مرة أخرى في جنيف في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، لإجراء المباحثات المتعلقة بالمراحل الأخرى.

اجتمع مجلس الأمن مرتين مساء السبت في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر في

جلسات علنية بحضور وزراء الخارجية. خلال فترة انتظار إجراءات الافتتاح كان دالس يجلس في الصالون العمومي ودخل شبيلوف، عندها حوّل دالس نظرة إلى المؤلف وقال: «أنت تعلم، لا أستطيع أن أحب هذا الإنسان». برّر بينو الذي كان يترأس الاجتماعات تأخير الافتتاح بالحاجة إلى ترجمة وتوزيع بعض الوثائق. اقترح دالس عدم دعوة إسرائيل والدول العربية ما عدا مصر للاشتراك في المناقشات، على أن تبدي تلك الدول وجهات نظرها كتابياً.

شكر لويد وبينو همرشولد على «مساعدته اللبقة والقادرة» في المفاوضات الخاصة، وقالا: إن مشروع القرار البريطاني - الفرنسي الذي قدم في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر قد عُلّق، وقدما بدلاً عنه اقتراحاً جديداً. كانت أول فقرة هي المبادىء الستة التي شكلها همرشولد خلال المناقشات الخاصة. أما بقية الفقرات فقد توافقت مع اقتراحات منزيز ودعت إلى مزيد من المفاوضات لتأمين «ضمانات للمستعْملين، ليس أقل من تلك التي اقترحتها القوى الثماني عشرة». لاحظ عدد من الصحافيين أن الفصل الثاني من الاقتراح الفرنسي - البريطاني كان معداً للهجوم على مصر.

لم يكن التهجم على محمود فوزي سهلاً. كان يتكلم بلهجة هادئة ورصينة وبأسلوب مؤدب. أكد أن مصر تقبل المبادىء الستة، وقال إن بقية الاقتراح البريطاني الفرنسي غير مقبول. وافق أعضاء مجلس الأمن على المبادىء الستة، وأوضح الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا أنهما يدعمان رفض فوزي للقسم الثاني من الاقتراح.

قدم بوبوفيتش اليوغوسلافي مشروع قرار يوافق على المبادىء الستة، ويدعو إلى استمرار المفاوضات، ولكن مشروعه لم يُعرضْ على التصويت. اقترحت إيران عدة تعديلات على المشروع البريطاني الفرنسي الجديد، ينص أحدها على دعوة مصر لتقديم اقتراحاتها، وقبلت فرنسا وبريطانيا بهذا التعديل. صوت مجلس الأمن بالإجماع على الموافقة على المبادىء الستة، لكن الاتحاد السوفياتي استعمل الفيتو ضد بقية مشروع القرار، وصوتت يوغوسلافيا ضد بقية مشروع القرار أيضاً. أكد إيدن فيما بعد أن المبادىء الستة لها قيمة قليلة وقال: لقد اختفت اقتراحات لندن: كانت الحقيقة واضحة تماماً... النتيجة في الأمم المتحدة أرضتنا جزئياً... لا قيمة للمبادىء إلا حين تترجم إلى أفعال «لقد شكلت إجراءات مجلس الأمن مثالاً للتراجع الأخلاقي». لقد كانت سياسة الولايات المتحدة «بعيدة عن الواقع». صرّح همرشولد بأنه سيواصل تطوير الاتفاق، ولكن إيدن لم يوافق على اشتراك لويد في المفاوضات لأنه اعتبر أنه لا جدوى منها. إن الاتفاق مع عبدالناصر يعني التأكيد للعالم حول «دكتاتور... نواياه... عدوانية».

في اليوم التالي الأحد في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر طار ألبرت غازيه (الذي كان يحل مكان بينو في الخارجية خلال فترة وجوده في نيويورك) والجبر[١]، شال إلى لندن واجتمعا إلى إيدن في شيكرز. بينما كان لويد في لندن كان يحل مكانه أنطوني ناتنغ (وزير الدولة للشؤون الخارجية). سأل غازيه ما ردة فعل بريطانيا إذا هاجمت إسرائيل مصر؟ أجاب إيدن بأنه على الرغم من الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ فإنه يرى من الصعب أن يجد نفسه يقاتل من أجل عبدالناصر. بعد مباحثات طويلة قال إيدن: «نحن ليس لدينا إلزامات... حتى نجبر الإسرائيليين على وقف هجومهم على مصر». سأل ناتنغ ما إذا كانت إسرائيل تنوي شن هذا الهجوم.

«تابع شال عرض الخطوط الرئيسية لما أسماه خطة محتملة لعمل بريطاني ـ فرنسي... يجب الطلب من إسرائيل مهاجمة مصر عبر سيناء... وفرنسا وبريطانيا... تأمران الطرفين بسحب قواتهما من قناة السويس من أجل السماح للقوات الفرنسية البريطانية بالتدخل واحتلال قناة السويس بغية حمايتها».

تطابق هذا مع فكرة لبينو استند فيها على المعاهدة الفرنسية البريطانية لعام ١٩٥٤ كحجةٍ قانونية. ثبت لناتنغ أن إيدن قد وافق على المشروع الفرنسي. وبعد ذهاب الزائرين الفرنسيين اقترح عدم اتخاذ أي قرار حاسم بغياب لويد. طلب من ناتنغ التشاور مع مسؤولين رفيعي المستوى، ثم اقترح أن يستشير كبير القانونيين في وزارة الخارجية لكن إيدن عارض ذلك وقال: «رجال القانون يقفون دائماً ضد أي عمل نقوم به».

لم يكن المشروع الفرنسي خطة العمل الوحيدة في الشرق الأوسط، فقد كاد العراق بتغاضٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا، إن لم يكن بتشجيع أيضاً، يتآمر للإطاحة بالحكومة السورية، وتجمعت لذلك قوة عراقية قوامها لواء على الحدود العراقية الأردنية. قالت إسرائيل: إن الأردن ينوي مهاجمتها بدعم عراقي. رأى دايان الموقف البريطاني محيراً، فبينما هي تحضر للإطاحة بعبدالناصر تغامر بنشوب حرب بين إسرائيل والأردن يحتمل أن تتدخل فيها لصالح العرب. كتب دايان في مذكراته: «يجب أن أعترف إنه ما عدا القدرة الإلّهية فإن البريطانيين هم الوحيدون القادرون على تعقيد الأمور إلى هذه الدرجة». وصلت تقارير إلى الجهاز الإسرائيلي لمكافحة الجاسوسية تفيد بأن «القوات العراقية قد عبرت إلى الأردن»، وأعطى ذلك انطباعاً بأن إسرائيل كانت على وشك مهاجمة الأردن.

حصلت مناقشات في واشنطن حول تقارير الاستخبارات التي تفيد بأن إسرائيل كانت تعبىء قواتها، وبأن هناك طائرات ميستير فرنسية أكثر مما كان يعتقد. قال دالس:

«من الغريب إننا لم نسمع شيئاً من البريطانيين منذ ١٠ أيام». كتب ايزنهارو: «من الآن وصاعداً صار لدينا شعور بأن حلفاءنا قد تركونا». افترض إيزنهاور ودالس، بسبب حادثة الهجوم على قلقيلية، أن إسرائيل كانت تخطط للهجوم على الأردن، وأرسل إيزنهاور رسالة إلى بن غوريون يحذره فيها من الاعتقاد بأن الولايات المتحدة، وفي ظروف الانتخابات الرئاسية، لن تتخذ «موقفاً قوياً ضد الأعمال العدوانية»، وإذا لجأت إسرائيل إلى العدوان يمكنها أن تحقق بعض المكاسب على المستوى القريب، ولكن النتيجة البعيدة ستكون مأساوية.

طلب الأردن عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للبحث في الهجوم الإسرائيلي على قلقيلية، وأعطي مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة أبا إيبان، وعلى سبيل الخداع، تعليمات بأن يشدد على النزاع مع الأردن. قدمت إسرائيل شكوى مضادة اتهمت فيها الأردن بأنه يخالف بشكل دائم اتفاقية الهدنة وينتهك وقف إطلاق النار الذي التزم به لهمرشولد في نيسان/ أبريل الماضي. اتخذت المناقشة في مجلس الأمن أسلوباً عادياً، وكانت هناك كلمتان فقط جديرتان بالملاحظة. السير بيرسون ديكسون خرج عن الموضوع وقال: «إننا نتعاطف مع حليفنا الأردن»، وقال أبا إيبان أمام مجلس الأمن إن ذلك سيفاجىء الرأي العام في إسرائيل. شكا إيبان من أنّ الأمم المتحدة لم تكن قادرة على أن تقدِّم لإسرائيل الحد الأدنى من الأمن. إسرائيل لا تؤمن بأن المشكلة العربية الإسرائيلية يمكن حلها بالقوة. ستراقب إسرائيل بكل إخلاص وقف إطلاق النار طالما أن الطرف الآخر يراقب أيضاً. لن تبادر إسرائيل إلى شنِّ أي حرب أو أي عمل عدواني.

لدى عودته من نيويورك انغمس لويد في مباحثات لندن حول المشروع الفرنسي الذي لم يسمع شيئاً عنه من قبل. كان لويد يميل إلى رفض الأفكار الفرنسية، ولكن أخبار نيويورك المحبطة والمخيبة للآمال شددت من عزم إيدن على استخدام القوة. في ذلك اليوم وبعد الظهر توجه إيدن ولويد إلى باريس حيث اجتمعا مع مولييه وبيو في فندق ماتينيون. كتب إيدن في مذكراته أنه أوضح للفرنسيين أن بريطانيا «سوف تقاوم أي هجوم على الأردن» وأنه إذا كانت إسرائيل تفكر في مهاجمة أي بلد عربي «فإنه يفضل» أن تكون مصر هي الضحية وليس الأردن. اتفق إيدن ولويد إنه إذا هاجمت إسرائيل مصر فإن بريطانيا سوف تشترك مع فرنسا في التدخل لحماية قناة السويس. قال مصدر فرنسي نقلاً عن إيدن إنه رفض ببساطة أن يعرف الخطط الإسرائيلية. «عندما يبدأ القتال... سوف نوجه تحذيراً... وفقط عندما ترفض مصر أُحرِّك قواتي». تضمن البلاغ أنه حصل تبادل لوجهات النظر بروح الصداقة الفرنسية - البريطانية. لم يكن السير غولدوين جيب حاضراً في المباحثات ولم يخبره أحد عما دار فيها.

في اليوم التالي اطلعت الحكومة البريطانية على مباحثات باريس وتمت الموافقة على أنه إذا هاجمت إسرائيل مصر فإن بريطانيا وفرنسا سوف تتدخلان لحماية قناة السويس. تسارعت التحضيرات العسكرية الفرنسية - البريطانية دون توضيح الأهداف السياسية. وفي هذا الوقت تحول الانتباه الدولي إلى موجة السخط العارمة في أوروبا الشرقية وما سمي بـ «تشرين الأول/ أكتوبر البولندي» والانتفاضات العنيفة في المجر. في مصر أجريت انتخابات فاز فيها الناصريون.

في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر تلقت إسرائيل دعوة لإرسال وفد إلى فرنسا لبحث مشروعهما المشترك. كان الوفد الإسرائيلي يتألف من بن غوريون ودايان وبيريز، وحطت طائرة الوفد في مطار عسكري في ڤيلا كوبلاي قرب باريس، واتجه الوفد بسرية مطلقة إلى ڤيلا في منطقة سيفر حيث كان بانتظارهم موليبه وبينو ووزير الدفاع موريس بورج مونوري. بعد مناقشات عامة وضع بن غوريون الخطوط العامة لاقتراح بدا له أنه رائع. قال إن الأردن لم يكن قابلاً للحياة، يجب إعطاء منطقة شرق النهر إلى العراق، وضمّ الضفة الغربية إلى إسرائيل. «على لبنان أن يتخلى عن بعض مناطقه الإسلامية حتى يضمن لنفسه استقراراً أساسه المناطق المسيحية» يكون العراق الكبير والأجزاء الجنوبية من الجزيرة العربية في دائرة النفوذ البريطاني. فرنسا لها روابط وثيقة مع إسرائيل وسوف تصبح نافذة في لبنان وربما في سوريا. يجب أن يكون مضيق تيران تحت سيطرة إسرائيل وأن يكون لقناة السويس وضع دولي.

رأى الفرنسيون أن هذه الملاحظات الكبيرة مذهلة. تحول موليبه إلى البحث في وضع عبدالناصر، وقال بينو إنه من الخطأ أن نجرّب ونحل المشكلة في الوقت نفسه. وافق بن غوريون على مواصلة سياسة المراحل. كانت الأفضلية الأولى ضمان الرغبة البريطانية، والثانية إيجاد نظام أكثر عقلانية في مصر، والثالثة «إعادة تنظيم الشرق الأوسط». حاول بينو إثارة الاهتمام بالحملة العسكرية التي يجري إعدادها. قال بن غوريون إن إسرائيل قررت مهاجمة مصر، ولكنها تحتاج إلى دعم جوي من بريطانيا وفرنسا ليس من أجل الاستيلاء على سيناء فقط، بل من أجل أن لا تقصف حيفا وتل أبيب وبقية المدن الإسرائيلية. هل تؤمن فرنسا التغطية الجوية وتضغط على بريطانيا حتى تحذو حذوها؟ وافق بورج مانوري وزير الدفاع الفرنسي في الحال وقال إن سقوط عبدالناصر سوف يؤدي إلى انتهاء الثورة الجزائرية. لم يكن موليبه وبينو متأكدين وواثقين من هذه الاقتراحات. قال بينو: إنه بينما كانت أفكار عبدالناصر التوسعية تهدد العالم بحرب عالمية ثالثة، فإن التجارب أثبتت أن الحرب الوقائية أنقذت الكثير من الدكتاتوريات. قال بن غوريون إن كل ما يطلبه هو التعاون مع الطيران الفرنسي وإن القوات الإسرائيلية قادرة على الاستيلاء على قناة السويس.

علمت الحكومة البريطانية أنه حتى تاريخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر كان الزعماء الإسرائيليون يزورون باريس، وتقرر أن يشترك لويد في المباحثات. عندما وصل إلى ڤيلا سيڤر كان انطباعه الأول أنه «رأى عدداً كافياً من الرجال المرهقين لمسك الغرفة». على الرغم من ضغط زملائه كان بن غوريون يرفض ما سماه السيناريو البريطاني الذي بموجبه تصعد إسرائيل إلى منبر العار، بحيث تكون أيدي الفرنسيين والبريطانيين بيضاء. في أحد الأوقات هدد بن غوريون بالعودة إلى إسرائيل. استخدم بينو مهارته الفرنسية «الغالية» حتى وافق بن غوريون على استمرار المحادثات، ومع ذلك كان الجو متوتراً. رأى لويد إن الجو دون طعمة أو رائحة، وصعق الآخرين عندما اقترح عدم التعرض للاتفاقية مع مصر حول قناة السويس، مع أن ذلك من شأنه أن يقوي عبدالناصر، وهذا ما جعل الفرنسيين والبريطانيين يدركون أن لويد لم يفهم بوضوح ما كان يجري تخطيطه. تطرق لويد إلى الجدول الزمني الفرنسي البريطاني، ولكن ذلك أدى إلى إثارة بن غوريون الذي قال: إن إسرائيل لا ترغب بأن يشار إليها على أنها دولة معتدية. تدخل دايان وقال: إن بن غوريون كان قد أعلن أن إسرائيل لم تكن جاهزة للقيام بهذا العمل. إسرائيل كانت تحضر لأعمال انتقامية ضد مصر. عند مهاجمة سيناء يجب إسقاط المظليين قرب القناة، وعندها يصدر الإنذار الفرنسي البريطاني، وعند انتهاء مهلة الإنذار يمكن البدء بقصف المطارات المصرية. بدا أن لويد اقتنع بذلك ولكنه حث على أن لا يكون العمل العسكري الإسرائيلي صغيراً جداً، لأنه يجب القيام بعمل عسكري كبير لتبرير التدخل البريطاني.

إن أصدقاء بريطانيا «لا يرغبون برؤيتها تشن حرباً». تساءل بورج مانوري عما إذا كان الطيران الفرنسي يمكن أن يتعاون مع المطارات في قبرص، إلا أن لويد اعترض على ذلك، عندها سأل بن غوريون البريطانيين عما يقدمونه للدفاع عن المدن الإسرائيلية في الفترة ما بين ابتداء العملية والتدخل الفرنسي البريطاني. شكا لويد من أن هذه مسألة جديدة لم يتوقع أن تطرح. كان يوماً طويلاً وأسفرت المحادثات عن عدم ثقة واطمئنان. تم الاتفاق على أن يعود لويد إلى لندن ويعطي الجواب إلى بينو في اليوم التالي.

في اليوم التالي جرت محادثات جانبية بين إسرائيل وفرنسا. بعد الغداء اجتمع الوفدان، ولم يكن لويد في وضع يمكنه من إعطاء رد على بينو، ولذلك توجه بينو إلى لندن للاجتماع مع إيدن ولويد. كان الفرنسيون يلعبون دور الوسيط. قال إيدن لبينو: إن بريطانيا لن تعترض على تدمير الطيران المصري، ولكنها لا ترغب في احتلال إسرائيل لقناة السويس. سأل بينو عما إذا كانت بريطانيا مستعدة لأن تقاتل لمنع الإسرائيليين من الوصول إلى قناة السويس، فأجاب إيدن: نعم. وأضاف أنه من الضروري الحصول

على تأكيدات أن إسرائيل لن تهاجم الأردن. قال بينو: لكننا سنوجه التحذيرين معاً. أجاب إيدن: طبعاً. انتاب بينو قلق عميق لأن الدولتين تخططان للقتال في الحرب نفسها من مشاعر وبواعث مختلفة، وحاول تفهم الموقف البريطاني بوضوح ولكن دون نجاح.

عاد بينو إلى سيڤر وأفاد عن محادثاته في لندن، عندها انفجر بن غوريون غاضباً من الدور المزدوج لبريطانيا، مع ذلك لم يغضب دايان وبيريز. وافقت بريطانيا على تعديل الإنذار بإضافة فقرة نداء لوقف إطلاق النار، بحيث أنّ أيَّ قصف للمدن الإسرائيلية يعتبر خرقاً ويكون ذريعة لدخول القوات البريطانية والفرنسية إلى قناة السويس. كانت بريطانيا ترغب في تقصير الفترة الزمنية بين عمل إسرائيل الحربي والتدخل البريطاني الفرنسي. عندها انضمّ إلى المحادثات باتريك دين ودونالد لوغان من وزراء الخارجية البريطانية، وشن بن غوريون هجوماً مرّاً على الغدر البريطاني عبر العصور. حاول موليبه أن يصب الزيت على المياه العكرة. أصر بن غوريون على أن أي اتفاق يجب أن يكون خطياً، وقال البريطانيون إنهم يريدون أن يتشاوروا مع إيدن. في اليوم التالي كتب إيدن لبينو بشكل توضيح أن بريطانيا لم تطلب فعلياً من إسرائيل أن تقوم بأي عمل محدد، بل سألت كيف ستتصرف في بعض الحالات.

في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر وهو يوم الأمم المتحدة، تم توقيع وثيقة ثلاثية في سيڤر، وقيل إن بينو ذكر خلاصة كاملة لهذه الوثيقة في كتابه حول السويس. واستناداً إلى بينو تتألف الوثيقة من ٧ مقاطع:

١ ـ يتعلق المقطع الأول بالقرار الإسرائيلي لشن عملية عسكرية واسعة النطاق في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر من أجل الوصول إلى قناة السويس في اليوم التالي. استناداً لبينو كان هذا المقطع جواباً على رسالة من سلوين لويد تؤكد أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية لم تضغطا على إسرائيل من أجل القيام بالهجوم، وكانتا بكل بساطة تعلمان نوايا إسرائيل.

٢ ـ على ضوء القرار الإسرائيلي المذكور في المقطع الأول أعلنت الحكومتان البريطانية والفرنسية عن نيتهما في دعوة مصر وإسرائيل لوقف الأعمال الحربية وسحب قواتهما إلى مسافة ١٠ أميال عن القناة، وسوف تطلب الرسالة الموجهة إلى مصر أن تقبل باحتلال مؤقت من قبل القوات الفرنسية ـ البريطانية لمنطقة القناة، وذلك لتأمين حرية الملاحة لجميع الأمم، حتى الوصول إلى تسوية نهائية، تكون الحكومة الإسرائيلية على علم بنص الإنذار الموجه إلى مصر. ومن المفهوم أنه إذا رفضت إسرائيل أو مصر هذه المقترحات فإن فرنسا وبريطانيا سوف تستخدمان القوة لضمان تحقيق هذه المقترحات.

يقول بينو: إن هـذا المقطع تسـوية غيـر مقنعة بين مـوقفين متباعـدين، لأن هدف الإسرائيليين الأساسي تـدمير الجيش المصـري في سيناء. كـانوا يفضلون أن لا يرتبـطوا بالتدخل العسكري الفرنسي - البريطاني، وأن يحتلوا منطقـة القناة بـأنفسهم، وإذا كان ضرورياً يحضّرون لمهاجمة القاهرة بحد ذاتها من أجل الإطاحة بعبدالناصر.

كان موليه وبينو يفضلون أن تعمل إسرائيل وحدها، وأن يقدموا لها الدعم الجوي واللوجستي، واعتقد بأنه من الصعب احتلال القناة عملياً، وكذلـك إبقاء الـطرفين بعيدين عن بعضهمـا البعض. قال بينـو: إن هذه النقـطة كانت مـوضوع نقـاش طـويـل، ولكن باتريك دين وبناء لتعليمات أعطيت له من قبل، أثبت صلابته وعنـاده. إما ذلـك وإما لا شيء. قبلت فرنسا ثم تبعها قبول بن غـوريون بنفـور. إن فريقين من أصـل ثلاثـة وافقا على هذا المقطع دون حماسة!

٣ - ورد في هذا المقطع أنه إذا رفضت مصر الاقتراح البريطاني - الفرنسي فـإن فرنسا وبريطانيا سوف تشنـان هجوماً ضد مصـر في ساعـات الفجر الأولى من يـوم ٣١ تشرين الأول/ أكـتوبر. لم يرد أي شيء عن التدخل ضـد إسرائيـل في حال استغـلالها للوضع، وتمدد قواتها إلى مسافة أقل من ١٠ أميال عن قناة السويس.

٤ - تكون إسرائيل حرّة في احتلال خليج العقبة وجزر تيران وسنافر بحجة ضمان مرور السفن الإسرائيلية.

٥ - تتعهد إسرائيل بأن لا تهاجم الأردن خلال فترة الأعمال الحـربية ضـد مصر، وإذا هاجم الأردن إسرائيل خلال هذه الفترة فإن بريطانيا لن تساعد الأردن.

٦ - يجب أن تبقى وثيقة «سيفر» سرية لمدة سنتين، وهو شرط هام في نظر بينو، نظراً للعدد الكبير الذي علم بأمر هذه الوثيقة.

٧ - يتطلب هذا البروتوكول موافقة الحكومات الثلاث.

كتب بينو أن الوثيقة مليئة بـالغموض والألغـاز والتعابيـر المربكـة. بدا للطرفيْن أن رفض بـريطانيـا لتحمل مسؤوليـة الهجوم الإسـرائيلي هرطقـة. كانت هناك اتفاقية ثنائيـة إضافية بين فرنسا وإسرائيل يتمركز بمـوجبها الـطيران العسكـري الفرنسي في إسـرائيل. حاول إيدن إتـلاف جميع النسـخ عن الاتفاقيـة بين القوى الثـلاث، ولكن دون جدوى. في اليوم نفسه وجّه همرشولد رسالـة شخصية لفـوزي لخّص فيها «الـوضع الـذي يجب درسـه في المحادثـات الاستطلاعيـة التي من المقرر أن تستـأنف في ٢٩ تشرين الأول/ أكـتوبر». إن عمل همرشولد يؤدي إلى قاعدةٍ لمفـاوضات أخـرى، مع ذلـك كان لـويد يعتقد بأنّ الرسالة كتيب «يهدف إلى إجراء ضغط دولي فقط».

كانت مذكرات إيدن لهذه الفترة خالية من أي معلومات بشكل يلفت النظر. قال وزير فرنسي: إنه طيلة بعد الظهركان دالس يتصل هاتفياً بإيدن ليقول له: «تذكر، لا شيء تافه»، وفي كل يوم عند الساعة الخامسة مساء كان إيدن يتصل بباريس ليشجعها! يذكر إيدن في مذكراته تهديدات عبدالناصر لإسرائيل بإيجاز، وكذلك عدم فعالية الأمم المتحدة، وإنشاء قيادة مشتركة بين مصر وسوريا والأردن، واستقالة مونكتون من وزارة الدفاع، وبعض التغييرات الوزارية في بريطانيا، وانتفاضة المجر. في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، واستناداً إلى إيزنهاور أكد السفير الإسرائيلي إيبان لوزارة الخارجية الأميركية أن التحركات العسكرية الإسرائيلية كانت «دفاعية تماماً». أبرق إيبان إلى حكومته قائلاً: إنه يواجه جو أزمة، وأعطي تعليمات كي يوضح أن ما كانت تقوم به إسرائيل لا يتعلق بنزاعات دول أخرى مع مصر. عندها أكد إيبان مرة ثانية لوزارة الخارجية الأميركية الموقف الدفاعي.

وردت معلومات إلى إيزنهاور أن هناك زيادة ملحوظة في حجم الرسائل الراديوية بين فرنسا وإسرائيل «اعتقدنا بأن ذلك له مدلول حقيقي» وأرسل رسائل أخرى إلى بن غوريون يحثه فيها على ضبط النفس. السفير البريطاني في إسرائيل، والذي كان مثل جميع الدبلوماسيين البريطانيين لا يعلم شيئاً عن نوايا حكومته، حذر بن غوريون من أنه إذا هاجمت إسرائيل مصر فإن إسرائيل يجب أن تنتظر من بريطانيا عملاً ضد إسرائيل استناداً إلى الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠.

كانت التحضيرات العسكرية الإسرائيلية تتواصل، واتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها ببدء الهجوم في اجتماعها في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر. هدف الهجوم تهديد القناة وإعطاء ذريعة لبريطانيا وفرنسا للتدخل، وهناك هدف إسرائيلي خاص هو إنهاء هجمات الفدائيين والسيطرة على مضيق تيران. عندما أعطيت الأوامر للتعبئة العامة، أُخفي الهدف الحقيقي تحت ستار ردة فعل على إنشاء قيادة عربية موحدة ودخول القوات العراقية إلى الأردن.

لاحظ الجنرال بيرنز بعض التحركات، وأفاد عنها إلى همرشولد في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

لم يكن العالم ساكناً عندما كان الشرق الأوسط يتجه نحو الحرب. كان التوتر يتصاعد في أوروبا الشرقية وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر طلبت القوى الغربية الثلاث من مجلس الأمن أن يبحث الوضع في هنغاريا، وبعد ظهر اليوم التالي بدأت مناقشة هذه المسألة، وفي باريس دب الرعب خلافاً ما كان ينتظر موليه، وذلك لإقدام السلطات الفرنسية على توقيف القائد الوطني الجزائري أحمد بن بلة، فقد اعترضت

الطائرات الحربية الفرنسية طائرته بينما كانت متوجهة من المغرب إلى تونس وأجبرتها على الهبوط في الجزائر التي كانت تعتبرها فرنسا جزءاً قارياً منها.

الممثلون:

داغ همرشولد خلف تريف لي في الأمانة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣. أصبح عدد أعضاء الأمم المتحدة ٧٦ بمن فيهم إسرائيل و ٨ دول عربية هي: مصر، الأردن، لبنان، العربية السعودية، ليبيا، اليمن، العراق، الأردن، في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ قبلت عضوية السودان والمغرب وتونس. بعد مؤتمر باندونغ شكلت الدول الأفروأسيوية اتحاداً جديداً. كان مجلس الأمن يتألف عام ١٩٥٦ من الأعضاء الخمسة الدائمين، ومن أستراليا وبلجيكا وكوبا وإيران والبيرو ويوغوسلافيا.

أنشأ الوسيط الدولي في فلسطين لجنة الأشراف على الهدنة عام ١٩٤٨، وذلك لمراقبة وقف إطلاق النار، وحظر دخول الأسلحة، وأعطيت مسؤوليات إضافية بناءً لاتفاقيات الهدنة وقرارات مجلس الأمن. عين الجنرال بيرنز رئيساً لأركان لجنة الهدنة عام ١٩٥٤. أنشئت أول قوات طوارىء دولية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، وذلك لضمان ومراقبة وقف إطلاق النار، وأعطيت فيما بعد مسؤوليات للمساعدة على تأمين الهدوء على خطوط الفصل، وتأمين التقيد بقرارات الأمم المتحدة.

القتال ونتائجه:

الأحداث الرئيسية للحرب ووقف إطلاق النار والانسحاب تقسم إلى خمس مراحل:

١ ـ عملية قادش الإسرائيلية: القوات البريطانية والفرنسية تبدأ بقصف مصر من ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

٢ ـ أنزلت بريطانيا وفرنسا قواتهما في مصر في ٥ و ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

٣ ـ وقف إطلاق النار، انسحبت بريطانيا وفرنسا من مصر وبدأت إسرائيل الانسحاب في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر.

٤ ـ إسرائيل تنسحب من معظم جزيرة سيناء من ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ وحتى ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

٥ ـ انسحاب إسرائيل من شرم الشيخ وقطاع غزة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير إلى ٨ آذار/ مارس ١٩٥٧.

من ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦:

بدأت إسرائيل عملية قادش بعد ظهر يوم الإثنين في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر كانت إسرائيل قد حصلت على السلاح من فرنسا ومن جميع المصادر الأخرى المتوفرة، ومن ضمن هذه الأسلحة طائرات ميستير. أمّنت فرنسا الغطاء الجوي. حصلت مصر على معظم أسلحتها بنتيجة اتفاقية مقايضة مع الاتحاد السوڤياتي، ولكن هذه الأسلحة كانت «قديمة ومن الصف الثاني». تختلف تقديرات الأسلحة السوڤياتية التي تسلمتها مصر، ولكن يعتقد بأنها تلقت على الأقل ١٠٠ دبابة و ٨٠ طائرة مقاتلة من نوع ميغ ١٥ و ٣٠ قاذفة اليوشن ٢٨ ومراكب بحرية ومصفحات ومدفعية وذخائر.

يذكر محمد حسنين هيكل أنه عندما بدأ القصف الفرنسي ـ البريطاني في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر نقلت بعض الطائرات التي نجت من القصف إلى الجنوب، وهناك دليل على أن بعض الطائرات اليوشن ٢٨ نُقِل إلى العربية السعودية. انسحب الخبراء السوڤيات إلى الخرطوم.

في بداية الهجوم الإسرائيلي تم إسقاط ٤٠٠ مظلي على الطرف الشرقي لممر متيلا وتم الهجوم على ٤ محاور:

المحور الأول للاتصال مع المظليين، والثاني لضرب بئر جفجافة على اتجاه الإسماعيلية، والثالث من الساحل الغربي لخليج العقبة باتجاه شرم الشيخ، والرابع في الشمال لقطع الاتصال بين القوات المصرية في منطقة رفح وقطاع غزة. تم الاستيلاء على الكونتيلة بعد معركة قصيرة. في اليوم التالي تم الاستيلاء على القسيمة وعلى الأراضي الممتدة من الثامد إلى البخل، ثم التقى المهاجمون مع المظليين في ممر متيلا.

كانت المعلومات الأولى التي تلقاها الجنرال برنز عن الهجوم الإسرائيلي عندما تلقى نبأ طرد مراقبي الأمم المتحدة من منطقة العوجة المجردة من السلاح. وصلت أنباء بدء العمليات العسكرية إلى واشنطن بعد الظهر. كان السفير الإسرائيلي أبا إيبان في وزارة الخارجية يؤكد للمسؤولين الأميركيين النوايا السلمية لإسرائيل. قرأ أحد المسؤولين النبأ واقترح على إيبان أن يعود إلى سفارته ليرى ما يحدث في بلاده. كان وزير الخارجية الإسرائيلية السابق موشي شاريت في الهند يؤكد لنهرو أنه لا يوجد تواطؤ بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا.

في نيويورك تلقى مجلس الأمن شكوى فرنسية من أن مصر كانت تساعد الثوار الجزائريين. عرض السفير الفرنسي الموضوع، وتم إقرار جدول الأعمال، ورفع

المجلس الجلسة بسرعة، بحجة إعطاء وقت لمصر لتحضر ردها.

عندما انتهت المناقشات في مجلس الأمن جرت مباحثات غير رسمية حول الشرق الأوسط. أعلن همرشولد أنه سيثير المسألة في مجلس الأمن إذا لم يبادر أحد إلى ذلك، ولكنه كان بحاجة إلى مزيد من المعلومات. في المساء أعلنت الولايات المتحدة أنها طلبت اجتماع مجلس الأمن، وسمع همرشولد والأعضاء هذا الخبر من الإذاعات، وكان هناك انزعاج عام من عدم إجراء مشاورات قبل الدعوة إلى عقد المجلس.

في لندن قيل إن سلوين لويد أخبر دبلوماسيين أميركيين أن بريطانيا كانت بصدد تسمية إسرائيل معتدية في مجلس الأمن.

ليلة ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر تلقى الجنرال برنز اتصالاً هاتفياً من الأمين العام للأمم المتحدة، وقرر إصدار نداء رسمي لوقف إطلاق النار. لم يكن العثور على مسؤول إسرائيلي ممكناً لتسلم النداء، وبعد وقت تم تسليم النداء إلى موظف بسيط في وزارة الخارجية. بعد ظهر اليوم التالي قابل برنز وزيرة الخارجية، ولكنها قالت بكل بساطة إنها لا تستطيع تقديم جواب.

الثلاثاء في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر وجه إيزنهاور برقية تحذير إلى إيدن حول تقارير تفيد بأن فرنسا زودت إسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية «بكميات تزيد عما تبلغنا رسمياً»، واعلم إيدن أنه عندما تلقى أنباء الهجوم الإسرائيلي «قررنا بسرعة إحالة الموضوع على الأمم المتحدة». فيما بعد وفي اليوم نفسه استدعى دالس سفيري بريطانيا وفرنسا واقترح إعادة العمل بالإعلان الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠، ولكن الفكرة جاءت متأخرة جداً. بناء لطلب إيدن تم تنفيذ دورية استطلاع جوي على ارتفاع عال. اعترضت طائرات الميغ المصرية طائرات كانبيرا لكنها عادت إلى قواعد سالمة.

اجتمع مجلس الأمن صباح يوم الثلاثاء، لكن رئيسه المندوب الفرنسي برنارد كورنوت جونتيل كان في حالة «اضطراب ظاهر» كانت الخطابات موجزة وهادئة. دعيت مصر وإسرائيل للاشتراك في المناقشة، وعندها دعا المندوب الأميركي هنري كابوت لودج إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية. قال الأمين العام همرشولد إن الجنرال برنز دعا إلى وقف إطلاق النار والانسحاب، وأفاد عن طرد مراقبي الأمم المتحدة من المنطقة المنزوعة السلاح في العوجة وأن المنطقة قد زرعت ألغاماً. عندها تابع أعضاء المجلس إلقاء كلماتهم، معظمهم أدان العدوان الإسرائيلي ودعا إلى دعم الاقتراح الأميركي لوقف إطلاق النار. قال السير بيرسون ديكسون مندوب بريطانيا إن بياناً هاماً سيصدر عن رئيس الوزراء إيدن. طلبت مصر من مجلس الأمن إعلان إسرائيل دولة معتدية واتخاذ عقوبات بحقها استناداً إلى الفصل السابع من "ميثاق الأمم المتحدة

وطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. قال إيبان الذي كان بليغاً إنه لا يملك «معلومات كاملة» وإن إسرائيل تزيل قواعد الفدائيين. وفي معظم الأحيان بدا المندوب السوفياتي أنه يملك أحدث المعلومات عن المنطقة وبشكل أفضل من المندوبيْن الفرنسي والبريطاني. كان أركادي سوبيلوف قادراً على أن يعطي نصاً دقيقاً لبيان إيدن. خلال الاجتماع طلب المندوب الفرنسي كورنوت جونتيل من إيبان أن لا يقلق لأن فرنسا ستسْتعمل حق الفيتو.

طار موليه وبينو إلى لندن لمقابلة إيدن ولويد. وجد موليه إيدن منهكاً و «متردداً إنما مخلصاً». صدر الإنذار ولم يكن واضحاً كما قال بينو. جاء في الإنذار: «إن اندلاع الأعمال القتالية بين مصر وإسرائيل يهدد قناة السويس، وتقوم بريطانيا وفرنسا بجهود لإنهاء القتال، وتطلبان من مصر وإسرائيل وقف الأعمال الحربية والانسحاب إلى مسافة ١٠ أميال عن قناة السويس» ثم طلبت فرنسا وبريطانيا جواباً عن الإنذار خلال فترة ١٢ ساعة، وإذا لم تقبل مصر وإسرائيل الخضوع لما ورد في الإنذار، وخلال المهلة المحددة، فإنهما ستتدخلان بالقوة. بعد ٨ ساعات من صدوره، وصل الإنذار إلى القدس وكان هذا التأخير بسبب أخطاء إدارية، وقد تعجب الإسرائيليون وقالوا: «نحن لسنا على مسافة ١٠ أميال من القناة». كتب دايان في مذكراته: «لم يكن لدينا رغبة أو خطة للاقتراب من القناة». في الواقع كانت أقرب الوحدات العسكرية الإسرائيلية إلى القناة هي عناصر المظليين في ممر ميتلا، أي على مسافة ٣٠ ميلاً شرق القناة، وحتى تكون القوات الإسرائيلية على مسافة ١٠ أميال عن القناة كما جاء في الإنذار عليها التقدم وليس الانسحاب.

في القاهرة استدعى عبدالناصر وفوزي السفير البريطاني السير همفري تريفليان لإبلاغه رفض الإنذار الفرنسي - البريطاني. فيما بعد قال فوزي أمام أحد أصدقائه إنه لم يشاهد خلال فترة خبرته الدبلوماسية الطويلة سفيراً «محتاراً من التعليمات التي تصله كالسفير البريطاني»، وكان تريفليان مثل بقية السفراء البريطانيين لا يعلم بنوايا حكومته.

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى بعد الظهر، وقرأ ديكسون بيان إيدن والتحذيرين أمام المجلس. عرض لودج مشروع قرار أميركي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب، ويدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها، وإلى احترام اتفاقيات الهدنة، ويطلب من همرشولد أن يبلغ مجلس الأمن عن التنفيذ، وأن يوصي بعمل للحفاظ على السلام في المنطقة، وطلب لودج التصويت على اقتراحه فوراً. تم تعديل مشروع القرار بحيث يطلب من مصر وإسرائيل وقف القتال ومن إسرائيل الانسحاب.

بـدا ديكسون مـأخوذاً وتكلم بلهجـة اعتذاريـة، وقال إنـه خائف من إسـاءة تفسير التحركات البريطانية: كان هدف بريطانيا إنهاء القتال وحمـاية قنـاة السويس، وقـال دون ثقة ظاهرة، إن بريطانيا ستحـظى بدعم المجلس. أضـاف ديكسون، دون أن يتـوقع أن بـريطانيـا ستستعمل أول ڤيتـو لها، إنـه لولا عـراقيل الاتحـاد السوڤيـاتي الدائمـة لكـان لمجلس الأمن أداة مسلحة خاصـة، وبما أن المجلس كـانت تنقصه الـوسائـل المناسبة للحفاظ على الأمن، كان على بريطانيا وفرنسا أن تتحركا، ولكن تدخلهمـا سوف يكـون مؤقتاً. كان يأمل (وكذلك المندوب الفرنسي) بعدم عرض مشـروع القرار الأميـركي على التصـويت. عندمـا تكلم في الجلسة الصبـاحيـة قـال: إنـه غيـر مـطلع على التـطورات الجديدة وبالتحديد على الإنذارين. أوضح المندوب الفرنسي كورنوت جونتيـل بألم إنـه يتكلم بناء لتعليمات من حكومته.

تكلم إيبان بشيء من الإطالة. كانت حكومته تشكك منذ أشهر: هل يتطلب ميثاق الأمم المتحدة أن تسعى إسرائيل إلى حرب دائمـة أو تقوم بـالدفـاع عن النفس فقط إذا كـانت تعبر الحـدود وتقضي على الخطر في مصـدره؟ إن المسؤولية الحقيقيـة تقع على المتسللين العرب الذين سهّل أعمالهم عـبدالنـاصر. كانت إسرائيل تدرك أن عملها هذا يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم «حتى من الأصدقاء».

قدمت إسرائيل اقتراحاً إلى مجلس الأمن بوضع الإنذار الفرنسي ـ البريطاني على جدول الأعمال.

دعم جميع أعضاء مجلس الأمن ما عدا أستراليا وبلجيكا الاقتراح الأميـركي لوقف إطلاق النار، ومع ذلك كان الاتحاد السوڤياتي يفضـل إدانة العـدوان الإسرائيلي. طلبت أستراليا تأجيل التصويت، وقال المندوب البلجيكي إنه يريد الامْتنـاع عن التصويت لأنـه لم يتلق تعليماتٍ من حكومته. قال مندوب البيرو إنـه إذا شلّ الڤيتـو عمل مجلس الأمن يمكن دعوة الجمعية العامة إلى جلسة طارئة.

عُرض مشروع القرار الأميركي المعدل على التصويت واستعملت بريطانيـا وفرنسـا حق الڤيتو. امْتنعت أستراليا وبلجيكا عن التصويت، وكانت بريطانيا تفضل الامتنـاع عن التصويت ولكنها صوتت مع فـرنسا «من أجـل التضامن». كـان ذلك أول ڤيتـو لبريـطانيا والثالث لفرنسا. بعد ذلك قدم الاتحاد السوڤياتي نصاً بسيطاً يدعـو فيه إلى «الانسحـاب الفوري». اقترحت الصين تعديل الاقتراح السوڤياتي بحيث يدعـو إلى وقف إطلاق النـار من قبل مصر وإسرائيل وإلى انسحاب إسرائيل، أي مثل المشروع الأميركي، واقتـرحت إيران الطلب من همرشولد أن يفيد المجلس عن التنفيذ. وافق الاتحـاد السوڤيـاتي على هذه التعديلات. اقترحت فرنسا وقف المناقشات وذلك لإجراء مشاورات، ولكن الاتحاد

السوفياتي اعترض. طال الاجتماع واستمر حتى الساعة ٨,٠٠ مساء حيث توقف على أن يُستأنف بعد استراحة قصيرة.

عندما اجتمع المجلس الساعة ٩,٠٠ مساء تغيب رئيسه المندوب الفرنسي برنارد كورنوت جونتيل بسبب إصابته بانهيار عصبي، وناب عنه نائبه لوي دي غيرانغو الذي أصبح فيما بعد وزير خارجية فرنسا. تابع المجلس درس الموضوع المصري بعد أن استعملت فرنسا وبريطانيا الفيتو ضد الاقتراح السوفياتي، كذلك صوتت أستراليا وبلجيكا ضد الاقتراح، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، لأن لودج لا يرغب بالتصويت لمصلحة أي نص سوفياتي. أوضح ديكسون ودي غيرانغو أنهما يعملان وفقاً لتعليمات حكومتيهما، وأكد ديكسون أن ما قامت به فرنسا وبريطانيا هو «عمل وقائي، وليس. . . لمصالح ذاتية أنانية». أشار السفير المصري إلى أنه بعد ١١ ساعة من تلقي الإنذار البريطاني الفرنسي كانت القوات الإسرائيلية ما تزال على مسافة بعيدة عن قناة السويس.

ناشد مندوب يوغوسلافيا فرنسا وبريطانيا أن يصغيا للصوت القوي للرأي العام العالمي وكرر مندوب البيرو اقتراحه بعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت شعار الاتحاد من أجل السلام. أبلغ معاون وزير الخارجية البريطاني السفير اليوغوسلافي بأن بريطانيا غير معتادة على تلقي النصائح من «الدول البلقانية الصغيرة». لم تتوقع الدول الثلاث المهاجمة اللجوء إلى الاتحاد من أجل السلام، بل توقعت أن الفيتو الفرنسي ـ البريطاني سوف يبعد الأمم المتحدة عن «الحلبة». بعد مضي يوم حرج أنهى المجلس اجتماعه الساعة ١١,٠٠ ليلاً.

صباح اليوم التالي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر قدم أنطوني ناتنغ وزير الدولة للشؤون الخارجية في بريطانيا استقالته لإيدن، واتفق معه على تأجيل إعلان الاستقالة حتى منتصف ليل ٣ ـ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر. حاول ر.أ بلترو لويد إقناع ناتنغ بتغيير رأيه دون جدوى، لكن هارولد ماكميلان أقنعه بصرف النظر عن البيان العادي المقرر أن يلقيه في مجلس العموم: «يمكن بسهولة إسقاط الحكومة. . . وهذا ما يؤدي إلى ضرر لا يمكن تجنبه».

نظر عدد من الدبلوماسيين والمسؤولين في وزارة الخارجية في أمر استقالتهم، ولكن عدداً قليلاً منهم قدم استقالته. لقد كانوا مرتبكين جداً في شرح وتبرير السياسة البريطانية. رأى السير بيرسون ديكسون في مذكراته أن الغزو البريطاني ـ الفرنسي كان «خطأ جسيماً في الحسابات»، وأنه استند إلى «مبادىء غير واضحة ولا يمكن الدفاع عنها»، واعتبره الرأي العام مؤامرة. تذكر ديكسون أنه عندما كان يدافع عن السياسة

البريطانية في نيويورك «كان يحس بألم في المعدة» وأنه أخفى شعوره الحقيقي، وظهر على أنه واثق، وأن ذلك كان أقسى اختبار معنوي تعرض له. قال ديكسون للودج إنه إذا استمر قصف بور سعيد فإنه سوف يستقيل: «أنا لا أفهم كيف ندين القصف السوڤياتي لبودابست إذا كنا بأنفسنا نقصف القاهرة». لم يخف ديكسون شعوره الحقيقي دائماً، لكن إخلاصه وولاءه أجبراه على طاعة قيادته السياسية.

خلال نهار الأربعاء ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر تابع الإسرائيليون التقدم في سيناء مدعومين بالإنذار الفرنسي - البريطاني وبمساندة قصف السفن الفرنسية للمواقع المصرية في منطقة رفح. وصف دايان ذلك القصف البحري بأنه «صفقة كبيرة من وحشٍ كبير لسمكة صغيرة». أُسقطت الطائرات الفرنسية التي أقلعت من القواعد الجوية في قبرص الإمدادات للقوات الإسرائيلية. ذكر دايان أن بعض الوحدات الإسرائيلية قصفت وحداتٍ إسرائيلية بالخطأ! شدد الحصار على أبو عجيلة لكنها لم تسقط. أعلمت إسرائيل فرنسا وبريطانيا أنها سوف تذعن للإنذار إذا وافقت مصر، لكن هذا القبول الإسرائيلي أربك بريطانيا وفرنسا لأنّهما لم تكونا جاهزتيْن لغزو مصر.

عند الغسق، مساء الأربعاء أقلعت ٢٠٠ طائرة بريطانية و ٤٠ طائرة فرنسية من قواعد على حوض البحر المتوسط ومن حاملات الطائرات لمهاجمة المطارات المصرية. هاجمت سفينة حربية بريطانية فرقاطة مصرية ودمرتها. ذكر الجنرال كيتلي فيما بعد أنه أُعْلم في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ليكون جاهزاً في اليوم التالي، وتحولت مهلة الأيام العشرة بين صدور الأمر التنفيذي وبدء العمليات الحربية إلى مهلة ١٠ ساعات. لم تهاجم مطارات غرب القاهرة حيث كان يجري إجلاء الرعايا الأميركيين عبر طريق تمر فيها. أسقط البريطانيون والفرنسيون منشورات وقنابل تحذر المصريين من الاقتراب من الأهداف العسكرية، وتقول للشعب المصري إنه كان غبياً حين وضع ثقته بعبدالناصر. نُقلت بعض الطائرات المصرية وأُقفلت قناة السويس بعوائق هي كناية عن سفن مليئة بالإسمنت، وكان ذلك اقتراح القنصل السوڤياتي من بور سعيد. يذكر هيوز توماس أن الإنذار الفرنسي البريطاني «أدى إلى إعاقة الإمدادات النفطية، وهذا ما كانت تسعى له الحكومتان». دُهش إيزنهاور عندما تلقى أنباء القصف البريطاني الفرنسي.

كانت هذه الأعمال العسكرية تخضع لمضمون معاهدتي هيغ وجنيف. عندما نشب القتال صادقت إسرائيل على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وكذلك مصر وفرنسا، بينما كانت بريطانيا قد وقعت على الاتفاقيات ولم تصادق عليها، إلا أن إيدن قال إنه سيتقيد ببنودها. أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بياناً يلخص القيود الإنسانية الأساسية، وصارت اللجنة قناة اتصال هامة للمساعدات الإنسانية والطبية الدولية. وقع

عنصر إسرائيلي واحد في الأسر وأُخلي سبيله مع ثلاثة إسرائيليين كانت القوات المصرية قد أسرتهم عام ١٩٥٥، وذلك في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، كذلك أُخلي سبيل أكثر من ٥٦٠٠ مصري وقعوا أسرى بأيدي الإسرائيليين على دفعات بيْن ٢١ كانون الثاني/ يناير و ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٧، وذلك برعاية الصليب الأحمر الدولي وقوات الطوارىء الدولية. تم إجلاء ١٤ ألف شخص دون هوية، معظمهم من اليهود من مصر في الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦١.

اجتمع مجلس الأمن الساعة ٣,٠٠ بعد ظهر ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر. تحدث همرشولد، وقرأ بصوت يهتز من العواطف والمشاعر البيان الذي سلّمه للأعضاء الدائمين. شدد على «أن مبادىء الأمم المتحدة أقدس... من سياسة أي دولةٍ أو شعب» قال: إن على الأمين العام أن يتجنب المواقف العلنية إلا عندما «يساعد ذلك العمل في حل النزاع». على الأمين العام أن يفترض أن أعضاء الأمم المتحدة يحترمون تعهداتهم بالالتزام بالميثاق وإذا كان لبعض الأعْضاء وجهة نظر أخرى فإنه «من حقهم التصرف، وفقاً لذلك».

في المناقشة التالية عرض المندوب المصري الأنباء الأولى وقال إن مصر تُقصف من قبل الطائرات البريطانية والفرنسية. قال ديكسون إنه يجري قصف الأهداف العسكرية فقط. لم يكن بوضع يسمح بتبرير السياسة البريطانية (ربما لأنه لم تكن بحوزته جميع الإثباتات والوقائع). أضاف: إن هدف التدخل البريطاني - الفرنسي هو منع انتشار الحريق. «لا يمكن أن تغفر بريطانيا احتلال إسرائيل لمواقع على الأراضي المصرية». قال لوي دي غيرانغو إن الهجوم الإسرائيلي «حادث عرضي» في حالة عداء دائمة بين مصر وإسرائيل.

استعمل المندوب السوفياتي لهجة قاسية أكثر من اليوم الفائت. قال: إن واجبات مجلس الأمن «إدانة المعتدي». اقترحت يوغوسلافيا رسمياً دعوة الجمعية العامة لدورة طارئة. قالت بريطانيا وفرنسا إن هذا العمل خطأ وحذرت من عواقبه الوخيمة. لم تستطع بريطانيا منع المقترحات اليوغوسلافية ولم تنجح أستراليا في تأييد فرنسا وبريطانيا، وأقر المجلس اقتراح دعوة الجمعية العامة للاجتماع بأغلبية ٧ ضد ٢ وامتناع بلجيكا وأستراليا عن التصويت. أصرّ هارولد مكميلان على أن دالس هو المؤلف الحقيقي للاقتراح اليوغوسلافي. كان إيزنهاور ودالس قلقين من أن تبقى إسرائيل بشكل دائم في الأراضي التي استولت عليها، ولم يذهب عنهما هذا القلق عندما صرح بن غوريون بأن إسرائيل سوف تنسحب إذا وقّع عبدالناصر اتفاقية سلام. هذا الشرط يظهر أنه لن يكون هناك انسحاب.

اجتمعت الجمعية العامة الساعة الخامسة مساء يوم الخميس في ١ تشرين الثاني / نوفمبر، وكان هذا هو الاجتماع الطارىء الأول لها. استمرت بريطانيا وفرنسا بالتساؤل عما إذا كان هذا الاجتماع قانونياً. شكا المندوب المصري من أن فرنسا وبريطانيا كانتا تقصفان مصر منذ انتهاء مهلة الإنذار، ورحّب باتحاد القوى العظمى في معارضة لجوء بريطانيا وفرنسا للقوة. قال الأردن إن الدول الثلاث «توجه عملها هذا ضد الأمة العربية جمعاء». وأفاد جميل بارودي مندوب العربية السعودية بأن هناك أكثر من ربع مليون لاجىء بين «قناة السويس وقطاع غزة». قالت سوريا إن العالم يشهد «أكبر مؤامرة دنيئة» في تاريخ الأمم المتحدة وأشارت ليبيا إلى أنه يجب أن لا نساوي بين المعتدي والضحية.

قال ديكسون إن مجلس الأمن لم يكن فعالاً بسبب إساءة استعمال الڤيتو، وهي نقطة أشار إليها الفرنسيون: هذه الملاحظة لا قيمة لها لأن فرنسا وبريطانيا استعملتا حق الڤيتو في اليوم السابق.

قال ديكسون إن الاتحاد السوڤياتي يشجع مصر في سياستها المثيرة للغضب، وإنه يستغل ميزاته كدولة كبرى. كان هناك تاريخ طويل من الصداقة بين العرب وبريطانيا. ليس صحيحاً أن التدخل البريطاني كان جزءاً من خطة مدبرة ومنسقة منذ وقت طويل مع إسرائيل. «نحن لا نؤيد ولا نتسامح مع العمل الإسرائيلي». لقد هدد الهجوم الإسرائيلي مصالح بريطانيا الحيوية ولكن عمل بريطانيا «البوليسي الطارىء» أوقف تهديد إسرائيل لقناة السويس. ليس صحيحاً أن كل عمل عسكري هو عمل عدواني و«إذا تولت الأمم المتحدة مسؤولية حفظ السلام في المنطقة لا أحد يكون مسروراً أكثر منا».

تكلم أبا إيبان مرتجلاً وببلاغته المعهودة عن «المأزق الصعب» الذي واجه القيادة الإسرائيلية. هل إن تقيّدها بميثاق الأمم المتحدة يعني أن تتخلى عن نفسها وتتعرض لخطر هجمات المتسللين؟ أشار دالس إلى الفرق بين الإثارة والتبرير. كانت مصر غير متعاونة لكن هجوم القوى الثلاث «خطأ فادح». أعد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً وانسحاب القوات فوراً ويوجه نداء إلى أعضاء الأمم المتحدة بعدم إدخال معدات عسكرية إلى المنطقة وبحرية الملاحة في قناة السويس بعد إعادة فتحها، ويدعو همرشولد إلى مراقبة التنفيذ والإفادة عن ذلك بشكل فوري.

كانت دول الكتلة الشرقية مشغولة بالأحداث في هنغاريا وبولونيا، ولذلك كانت قليلة الكلام. عقد اجتماع آخر للجمعية العامة الساعة ٩,٥٠ مساءً، ثم علق لمدة ٤٠ دقيقة، ثم استؤنف حتى الساعة ٤,٢٠ فجراً. أوضحت كولومبيا أنها تعارض الخطر. قالت الإكوادور إن لجوء إسرائيل إلى الخداع هو أمر «لا يمكن تصوره». عبرت

نيوزيلاندا عن «ثقتها الكاملة» بالنوايا البريطانية، عندها أُقرّ اقتراح دالس بأغلبية ٦٥ صوتاً ضد ٥ (إسرائيل، فرنسا، بريطانيا، نيوزيلاندا، أستراليا) وكانت كندا بين الدول الست التي امتنعت عن التصويت. كان لستر برسون مندوب كندا قد بحث فكرة القوات الدولية مع رئيس الوزراء الكندي قبل أن يغادر أوتاوا، لكنه كان قلقاً من عزم الولايات المتحدة على عرض اقتراح دالس على التصويت في تلك الليلة. لم يشترك في المناقشات وبرر امتناعه عن التصويت بالعودة إلى إنشاء «قوة سلام وبوليس دولي» باشتراك كندا، وقد رحب دالس بهذه الفكرة.

عزرت إسرائيل مواقعها العسكرية في سيناء يومي الخميس والجمعة في ١ و ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، واستولت على أبو عجيلة لكنها واجهت مقاومة عنيفة من المصريين في منطقة ممر ميتلا. استولت إسرائيل أيضاً على رفح والعريش وكذلك على غزة ووصل طابور إسرائيلي إلى بئر جفجافة على طريق الإسماعيلية. تقدم طابور إسرائيلي آخر عبر الساحل الغربي لخليج العقبة حتى رأس النصراني. أصبحت سيناء تحت سيطرة إسرائيل، وبعد يوم سقط شرم الشيخ والجزر المجاورة بيد الإسرائيليين. طلب الجنرال برنز وقف إطلاق نار محلي في غزة، ولكن إسرائيل أجابت بأنّ ذلك ليس ممكناً قبل استسلام المصريين. استسلمت غزة بعد ظهر اليوم نفسه، وعندها طلبت إسرائيل انسحاب عناصر الأمم المتحدة، ورفض برنز. وعلى أثر ذلك دمّر الجيش الإسرائيلي منشآت لجنة الهدنة وأزالها.

يوم الجمعة في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر تناول همرشولد وبيرسون طعام الغداء معاً. كان كل منهما براغماتياً، وكان لكل منهما حس قوي تجاه المصالح الدولية. وجد بيرسون أنّ همرشولد في وضع متشكك ولم يرفض فكرة القوة الدولية ولكنه تحدث عن المصاعب.

اجتمع مجلس الأمن لبحث المسألة الهنغارية الساعة ٥,٠٠ مساء، ثم اجتمع مرة ثانية الساعة ٣,٠٠ بعد ظهر اليوم التالي. كان الجو في نيويورك متوتراً، ولم تكن الحالة واضحة، وخصوصاً عندما نقل دالس إلى المستشفى لإجراء جراحة معوية. استأنفت الجمعية العامة مناقشة مسألة الشرق الأوسط مساء السبت في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، وانتهى الاجتماع الساعة ٣,٠٠ فجر يوم الأحد. أفاد همرشولد أن مصر قبلت قرار الجمعية العامة بوقف إطلاق النار. أصرّ ديكسون على استمرار العمل البوليسي الفرنسي - البريطاني حتى توافق مصر وإسرائيل على قوة سلام دولية. أرسل المراقبون الدوليون في مصر رسالة تحذير حول القصف الفرنسي - البريطاني، ونفت الحكومة البريطانية ذلك. قال إيبان إن إسرائيل تقبل بوقف إطلاق النار شرط ورود جواب مماثل من مصر.

قدمت الولايات المتحدة اقتراحين لتسوية دائمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنها أعلنت أنها لن تعرضهما على التصويت. أجرى همرشولد محادثات مع المندوب الإيراني، ثم قدمت الدول الأفروأسيوية اقتراحاً بوقف القتال والانسحاب وتكليف همرشولد المفاوضة مع أطراف النزاع حول التقيد بالقرار. ذكر المندوب الهندي في خطابه أن جهوداً كبيرةً تبذل خلف الأضواء. على أي حال، تركز الانتباه على اقتراح لستر بيرسون حول قوة طوارىء دولية «للإشراف على إنهاء الأعمال الحربية».

كانت كندا على اتصال وثيق مع واشنطن، وحضّرت وزارة الخارجية الأميركية مشروع قرار، ثم أجرت عليه تعديلات بسيطة، وقدمته كندا بناء «لطلب إيدن» على حد قول ناتنغ. طُلب من همرشولد تقديم اقتراحاته لإنشاء قوة دولية خلال ٤٨ ساعة.

رحبت سيريلانكا بفكرة إنشاء قوات دولية طالما أنها لا تضم أيّاً من الدول الثلاث المهاجمة وشددت كندا والهند على موافقة مصر على نشر القوات على أراضيها. كان هناك من المداخلات التي لا لزوم لها حول الأحداث المزعجة في هنغاريا. أقر المجلس الاقتراح الكندي والنص الأفروأسيوي بمعارضة ٥ دول.

رحب السير بيرسون ديكسون ولوي دي غيرانغو بأن تحل مكانهما قوة دولية، وقال جميل بارودي مندوب السعودية إنه لم تعد هناك حاجة إلى «خدمات البوليس الذي يعين نفسه، ومن الأفضل لهم أن يرحلوا إلى بلادهم».

اعتبر أبا إيبان أن القرارات أعطت إسرائيل مجالاً للمناورة، بسبب فجوة الوقت بين وقف إطلاق النار والانسحاب، وأيّد القبول بوقف إطلاق النار فوراً. سبب ذلك الذعر في إسرائيل لأن الغزو الفرنسي ـ البريطاني لم يجر بعد. أربكت سرعة الأحداث ديكسون وطلب من همرشولد وبيرسون تخفيف الخطوات. «أحد الأمور التي لا نتسامح بها. . . أن اقتراحات هامة تتعلق بنا، عُرضت الليلة الماضية دون إعلامنا. . عندها أجبرنا على اتخاذ موقف علني فوراً». لكن يمكن بصعوبة النظر إلى الاقتراح البريطاني بتخفيف الخطوات. وجه الاتحاد السوفياتي، على رغم متاعبه في هنغاريا رسائل إلى إسرائيل وبريطانيا وفرنسا يأسف فيها للهجوم.

صباح الأحد في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر اجتمع همرشولد مع رالف بانش وبيرسون وممثلي النروج والهند وكولومبيا. تم الاتفاق على أن يتولى الجنرال برنز قيادة القوات. أصرّ العرب على استبعاد فرنسا وبريطانيا من القوات ومن أي عملية دولية. عارض المغرب اشتراك الاتحاد السوفياتي. بعد ذلك تمت الموافقة على عدم اشتراك قوات من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. بعد أن قدم همرشولد تقريره إلى

الجمعية العامة تقدمت كندا بمشروع قرار إنشاء القوة. في الوقت نفسه أيدت النروج وكولومبيا المشروع.

اجتمع مجلس الأمن ليلة الأحد ٣ ـ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر لبحث الأوضاع في هنغاريا واجتمعت الجمعية العامة مساء للبحث في مسألة الشرق الأوسط. كررت مصر قبولها بوقف إطلاق النار، لكن إسرائيل طرحت سلسلة من الأسئلة حول النوايا المصرية. أفاد الجنرال برنز بأن إسرائيل منعت مراقبي الأمم المتحدة من القيام بواجباتهم. والوثيقة الأكثر أهمية كانت تقرير همرشولد الموجز حول القوة الدولية. اقترح تعيين الجنرال برنز قائداً للقوة الدولية على أن تكون العناصر الأولى من عناصر لجنة الهدنة. يجب عدم إشراك الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. عرضت كولومبيا ونيوزيلاندا والنروج الاشتراك في القوة. لم يقترح همرشولد أي تعديل على التفويض الذي منحته إياه الجمعية العامة.

قدمت كندا وكولومبيا والنروج اقتراحاً بدعم توصيات همرشولد وإنشاء قيادة دولية بإمرة الجنرال برنز، وأعلن بيرسون رسمياً اشتراك كندا. شكا إيبان من أنه لم تتم استشارة إسرائيل، وأضاف إنه لا يمكن تشكيل القوة على الأراضي التي «تسيطر عليها إسرائيل» دون موافقة إسرائيل. طلب لودج إقفال المناقشة، وعرض مشروع القرار على التصويت حيث تم إقراره.

حتى الآن أكمل الإسرائيليون عملية قادش واستولوا على دهاب وشرم الشيخ وجزر تيران وسنافر وكانت قوة الهجوم الفرنسية ـ البريطانية تقترب من الساحل المصري.

٥ ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦:

استغرق الغزو الفرنسي ـ البريطاني لمصر مدة يومين. بدأ هجوم القوات المحمولة جواً فجر يوم ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر وبدأ مفعول وقف إطلاق النار منتصف الليلة التالية. كان الهجوم كما وصفه أبا إيبان: «متأخراً في بدايته... وغير فعال». بدأ هجوم القوات المحمولة جواً خارج بور سعيد. رفض زورق أميركي كان ينقل الرعايا الأميركيين من الإسكندرية الانتقال من مكانه عندما طلب منه أميرال بريطانيا ذلك. أبرق قائد الزورق إلى واشنطن: «إلى أي جانب يجب أن أكون؟» تم إنزال كتيبة مظليين بريطانية في مطار جميل إلى الغرب من بور سعيد، وإنزال مظليين فرنسيين إلى الجنوب من بور سعيد، وإنزال فرنسيين آخرين في منطقة بور فؤاد في اليوم نفسه.

كانت المقاومة المصرية عنيفة جداً. وفي إحدى المراحل رفض عبدالناصر شخصياً اقتراحاً باستسلام بور سعيد.

تلقت الجمعية العامة أجوبة خطية إيجابية على قرار وقف إطلاق النار الصادر في د تشرين الثاني/ نوفمبر أي في ذلك النهار. وافقت إسرائيل على وقف إطلاق نار غير مشروط وأفادت أن هدوءاً تاماً يسود خطوط التماس المصرية الإسرائيلية. رحبت بريطانيا وفرنسا بفكرة القوة الدولية للفصل بين المتحاربين، ولكنها أشارت إلى أنّ لا مصر ولا إسرائيل وافقت على هذا العرض. «ما زالت بعض العمليات الفرنسية ـ البريطانية تجري ضد أهداف محددة». قال همرشولد إن مصر «يمكن. . . أن تكون قد قبلت بالقوات الدولية». لم تكن إسرائيل قد وافقت على القرار، ولم يكن واضحاً ما إذا كانت فرنسا وبريطانيا تعتبران القرار متوافقاً مع شروطهما لوقف إطلاق النار. كتب السير بيرسون ديكسون في مذكراته «كان لديّ انطباع أن همرشولد يتفاخر بإنشاء قوة بوليس دولية تخضع لإمرته».

أرسل الجنرال برنز توصياته من وجهة نظر عسكرية إلى همرشولد. كان يفترض أن مصر ستقبل بالقوات الدولية في منطقة قناة السويس، وأن إسرائيل ستنسحب من سيناء تحت الضغط الدولي وأنه من المحتمل سياسياً ترك إسرائيل في قطاع غزة بحيث تكون مسؤولة عن السكان العرب وأنه يمكن نزع سلاح سيناء. كان برنز يعتقد بأن قوة الأمم المتحدة ستكون قوية بحيث لا يعود هناك خطر من «تجاهلها أو إزاحتها».

يجب أن تكون القوة بحجم فرقة* مع وحدات محلية بحجم كتيبة*. أدرك برنز بسرعة أن افتراضه بقاء إسرائيل في قطاع غزة غير واقعي وكتب: «لدى الإسرائيليين سجل حافل. . . في التخلص من العرب الذين يرغبون بالاستيلاء على أرضهم».

كان همرشولد متشككاً حول فكرة القوة الدولية، واستشار ممثلي الدول التي يمكن أن تشرك قواتها. خلال نهار ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بدأ بإعداد تقريره الأساسي للجمعية العامة. قطع ذلك دعوة سوفياتية لاجتماع مجلس الأمن لعرض اقتراح على أعضاء الأمم المتحدة، بمن فيهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتقديم الدعم العسكري لمصر إذا لم يتحقق وقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة وانسحاب القوات خلال ٣ أيام. قال الاتحاد السوفياتي إنه جاهز للمساهمة بقوات جوية وبحرية. أصدر إيزنهاور بياناً يعلن فيه أنه «لا يمكن التفكير» بالاقتراح السوفياتي. عرض همرشولد على

* أي حوالي ١٨ ألف جندي وضابط (المترجم).

* أي حوالي ٥٠٠ جندي وضابط (المترجم).

المجلس سرداً للمفاوضات التي أجراها. ثم رفض مجلس الأمن الاقتراح السوفياتي.

وجّه بولغانين رسالة شديدة اللهجة إلى بن غوريون. قال إن «إسرائيل تلعب بمصير العالم بشكل مجرم وبطريقة تطرح سؤالاً حول وجودها كدولة». أدت هذه الرسالة إلى ذعر في إسرائيل، وأوفد بن غوريون عولدا مئير وشيمون بيريز إلى باريس لإجراء مشاورات مع الزعماء الفرنسيين. قال موليه إنه يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي يبلف، لكن بينو قال إنه يجب الأخذ جدياً بالتهديدات السوفياتية. قال بينو إن فرنسا ستدعم إسرائيل إلى النهاية. أجاب بن غوريون على رسالة بولغانين وقال إن الرسالة السوفياتية مبنية «على معلومات غير صحيحة وغير كاملة» عبرت إسرائيل عن مفاجأتها وعن حزنها للتهديدات السوفياتية. لا يمكن تقرير سياسة إسرائيل تحت أي «عامل خارجي». كانت الحقيقة كما قالت مئير «أنْ لا بن غوريون ولا زملاؤه توقعوا أن تكون ردة فعل الاتحاد السوفياتي بهذه القساوة».

كان الدبلوماسيون الغربيون يعتقدون بأن الاتحاد السوفياتي يضع نفسه في حالة بشعة. قال خوروتشيف في حفلة استقبال في الكرملين إن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تتصرفان مثل العصابات.

كتب السفير البريطاني «برأيي الشخصي إن ذلك لم يكن بعيداً عن الحقيقة لكني أعتقد بأن كلام خوروتشيف الذي ما زالت يداه ملطخة بالدم الهنغاري، سيىء تماماً». اقترح وزير الخارجية السوفياتي شبيلوف على السفير الأميركي بوهلين القيام بعمل مشترك ضد بريطانيا وفرنسا، سأله بوهلين عما إذا كانت الحكومة السوفياتية تمزح. في المجال نفسه أجاب إيزنهاور على رسالة بولغانين. قال إيزنهاور إن التدخل الأميركي السوفياتي المقترح يناقض نداء الجمعية العامة لانسحاب جميع القوات الأجنبية وأضاف «إن استقدام جيوش جديدة. . . يخالف ميثاق الأمم المتحدة».

بعد أن أكمل المجلس مناقشاته حول الاقتراح السوفياتي استأنف همرشولد إعداد تقريره حول القوة الدولية بمساعدة بيرسون. كانت المسودة جاهزة الساعة ٢,٠٠ فجراً، أعطيت نسخة إلى ديكسون وأرسلت نسخة أخرى برقياً إلى بينو.

يوم الثلاثاء في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر كان يوم الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. أعيد انتخاب إيزنهاور بأغلبية جيدة. أجرت بريطانيا وفرنسا إنزالاً برمائياً في مصر عند الفجر وحوالي الساعة ١٠,٠٠ صباحاً ذهبت مجموعة في زورق منتظرة استسلام بور سعيد. كتب الجنرال أندريه بوفر: «نحن نتقدم بهدوء وعلى مسافة ١٠٠ ياردة كانت التحية التي تلقيناها رشقات من الرصاص باتجاهنا». نزلت المجموعة على الساحل في مكان آخر، وتوجهت إلى القنصلية الإيطالية حيث كان الحاكم المصري

المحلي مأسوراً هناك. عندما اتصلت القوات البرمائية بالمظليين تابعت باتجاه القنطرة والإسماعيلية. كانت النية تتجه إلى إنزال مزيد من المظليين في منطقة القنطرة في اليوم التالي. وجدت القنصليات الأجنبية في بور سعيد نفسها منهمكة دون أن تتوقع ذلك. عمل القنصل الإيطالي الكونت فنستتن ماريري دون كلل من أجل وقف إطلاق النار وكان القنصل السوڤياتي أناتولي تشيخوف مشغولاً بشد عزيمة المصريين لمقاومة الغزاة الإمبرياليين.

كان الضغط غير العسكري يزداد ضد بريطانيا وفرنسا. بيع الجنيه الإسترليني على صعيد واسع ليس من قبل المتعاملين فقط بل من قبل بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي، وعارضت الولايات المتحدة السحوبات البريطانية من بنك التمويل الدولي. رأى بينو أن هذا مثل للإزدواجية السياسية، بينما كان الأسطول السادس يسمح لقوات الغزو البريطانية الفرنسية بالإنزال في مصر، ضربت الولايات المتحدة بريطانيا في نقطة ضعفها. مكميلان الذي كان مستشاراً، رأى أن الضغط على الاحتياطي النقدي الأميركي كان أكثر من المتوقع. قيل إن إيدن كان في اجتماع الحكومة في ذلك الوقت وتلقى مكالمة من واشنطن وعاد بعدها وكأنه يذرف الدمع!

صدر تقرير همرشولد الثاني (والنهائي) حول القوة الدولية في نيويورك صباح ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر. كانت مهمة القوات الدولية تأمين عودة الهدوء في المناطق التي تنسحب منها القوات غير المصرية «وضمان الالتزام» بالبنود الأخرى لقرار الجمعية العامة في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر.

وصف همرشولد القوة بأنها «أكثر من مراقبين» ولكن ليس لها قدرة عسكرية للسيطرة على المناطق التي تتمركز فيها. بناء لتفويض من الجمعية العامة لا تستخدم القوات الدولية القوة ضد أي بلد ولا تنوي التأثير على التوازن السياسي أو العسكري. اتخذ قرار إنشاء القوة من قبل الجمعية العامة، إلا أن انتشارها تطلب موافقة البلد المضيف، وستكون القوة ذات «طابع مؤقت» وتعتمد مدة عملها على «الحاجات المتأتية من النزاع الراهن». لم يقبل همرشولد الرأي الفرنسي - البريطاني من أن تشكيل القوة يجب أن يخضع لموافقة الأطراف المتورطين في الصراع.

بعد سنتين من عمل القوة الدولية أصدر همرشولد تقريراً بناء للخبرة خلال تلك الفترة لا يتحدث فيه عن سلبية المبدأ، ويقول إنه يمكن نشر القوة فقط بموافقة البلد المضيف. لقد كان ذلك مستقلاً تماماً عن المشاكل المحلية والداخلية ويجب أن لا تستخدم لفرض أي حل سياسي أو للتأثير على التوازن السياسي المحلي. يجب أن لا تبادر إلى استخدام القوة ولكن لها الحق بالرد على أي هجوم مسلح وذلك بإطلاق النار

دفاعاً عن النفس، ويتضمن ذلك استخدام القوة ضد أي هجوم يستهدف سحب القوات من مواقعها. يمكن للقوة أن توقف المتسللين، وبعد التحقيق معهم تسلمهم للشرطة المحلية. يجب أن تتمتع بحرية كاملة في تحركها وتركيز المنشآت التي تحتاج إليها لإنجاز عملها. يجب النظر باهتمام إلى آراء الدولة المضيفة حول إنشاء القوة، ولكن ليس من الممكن إعطاء البلد المضيف حق الفيتو. على الحكومات التي تشرك قواتها أن تُعلم الأمين العام للأمم المتحدة مسبقاً عن نيتها بسحب قواتها.

وقفت الأمم المتحدة عملياً ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا وحدث اتفاق غير عادي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كان هناك عنصر «بلف» في التهديدات السوفياتية إنما لم يكن بالإمكان تجاهلها. لم يتوقع الوزراء البريطانيون معارضة الولايات المتحدة القوية ضد لجوء فرنسا وبريطانيا للقوة، وركز سلوين لويد في مذكراته على هذه النقطة. كانت الحكومة البريطانية تفسر المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بشكل مطوّل. كتب لويد: «إن حماية مصالحنا القومية في القناة هو دفاع عن النفس». والأكثر من ذلك أصبح الانقسام في الرأي العام البريطاني خطيراً أكثر مما تواجه أية حكومة في حالة الحرب أو شبه الحرب. كان موليبه وبينو يتناولان طعام الغداء مع كونراد إديناور عندما اتصل إيدن هاتفياً. كان إيدن يتكلم بصوت خافت وقال: الأميركيون يريدون وقفاً فورياً لإطلاق النار. اقترح موليبه تأجيل ذلك لمدة يومين ولكن إيدن أجاب إن ذلك مستحيل. قال موليبه «حاول نحن معك» قال إيدن: «لقد وافقت للتو». أصرّ موليبه على التشاور مع زملائه. نصح إديناور الواقعي مضيفه الفرنسي بالقبول. صدق إديناور بصعوبة ما كان يحدث في بريطانيا وقال: «إنه الذعر» وأضاف: «إن إيدن بحاجة إلى غلاظة تشرشل». مساء ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت بريطانيا وفرنسا أن قواتهما ستلتزم بوقف إطلاق النار في منتصف الليل، وأصرتا «على توضيح نقاط أخرى».

كتب إيدن أن بريطانيا وافقت على وقف إطلاق النار لأن مبررات التدخل انتهت. اعترف مكميلان بصراحة بأنه قد بدأ «تراجع بطيء» في السياسة البريطانية. مع أنه كان يوم الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ووجد إيزنهاور الوقت ليتصل هاتفياً بإيدن ويعبر له عن أمله بقبول بريطانيا قرارات الأمم المتحدة دون شروط. علق إيزنهاور أمام السفير الفرنسي «أنه في نهاية حياته يريد أن يلاقي ربه بأيدٍ نظيفة».

في الساعة ٥,٠٠ مساء تلقت القيادة الفرنسية - البريطانية أنباء من لندن حول وجوب الالتزام بوقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة ١١ والدقيقة ٥٩. وصل الطابور المدرع الذي اندفع إلى الجنوب من بور سعيد إلى الكاب، ووصل إلى مسافة ٤ أميال

عن القنطرة عندما حان موعد تنفيذ وقف إطلاق النار. تم اعتراض البرقية من قبل الأميركيين، وفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر اتصل إيزنهاور بإيدن مرة ثانية، وقال له إنه يرحّب بوقف إطلاق النار، ودعاه إلى الاتصال به من وقت إلى آخر إذا كان هناك شيء في عقله. في اليوم التالي اتصل إيدن بإيزنهاور واقترح عليه إن يزور واشنطن. كان جواب إيزنهاور مهذباً واقترح أن يحضر معه موليه. كان لمستشاري إيزنهاور تحفظات على الزيارة وكان له شخصياً أفكار أخرى، ولم تتم الزيارة.

٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦:

ألقى بن غوريون خطاباً أمام البرلمان الإسرائيلي أدى إلى تعقيد الموقف الدبلوماسي، ذهب أبعد بكثير مما كان إيبان يقوله في نيويورك. قال إن إتفاقية الهدنة مع مصر ماتت ودفنت، وإن خطوط الهدنة لم تعد سارية، وإن إسرائيل لن توافق في مختلف الظروف على إدخال قوات أجنبية إلى أراضيها أو إلى الأراضي التي احتلتها. كتب ميشال بريتشر إن هذا الخطاب «خطأ تكتيكي من العيار الأول». أرسل إيزنهاور برقية صريحة عبر فيها عن قلقه العميق لبن غوريون، وحثّ فيها إسرائيل على التقيد بقرارات الجمعية العامة. بعد اجتماعين للحكومة الإسرائيلية اتّخذ قرار بتكليف إيبان بالتفاوض على الانسحاب وانتشار القوات الدولية وإطالة ذلك ما أمكنه. أكد بن غوريون لإيزنهاور أن إسرائيل لم تنو أبداً ضم صحراء سيناء، ولكن لم يذكر شيئاً عن الانسحاب من قطاع غزة وشرم الشيخ.

قال لستر بيرسون لأبا إيبان إن بن غوريون أبعد إسرائيل عن أي تعاطف دولي، وظهر ذلك بوضوح عندما كانت الصوت الوحيد ضد اقتراح انسحاب القوات في الجمعية العامة. وصلت تقارير إلى باريس تفيد أن الاتحاد السوڤياتي ينوي أن يؤدّب إسرائيل. أبرق إيبان إلى بن غوريون واقترح عليه اتخاذ مواقف توافقية، ورد بن غوريون باقتراح لقاء سري مع إيزنهاور. كان من الصعب قبول هذا الاقتراح في واشنطن. في الحقيقة، سأل إيزنهاور أحد زعماء الصهيونية في الولايات المتحدة عما إذا كانت سمعة بن غوريون بالاتزان والتعقل موجودةً فعلاً أم لا.

ازداد التوتر عندما صدر عن وكالة «تاس» السوڤياتية بلاغ يقول إنه إذا لم تنسحب بريطانيا وفرنسا فإن السلطات السوڤياتية لن تمنع المتطوعين من الذهاب إلى مصر. وأذيع فيما بعد أن خمسين ألفاً من الاحتياطيين السوڤيات عرضوا خدماتهم. هذه الرسائل المنذرة بالسوء ساعدت همرشولد وبرنز على الإسراع بتشكيل القوة الدولية. برنز بشكل خاص أراد أن يتجنب كوريا ثانية، أي قوات من الأمم المتحدة تواجه متطوعين منظمين من الدول الشيوعية.

عقدت الجمعية العامة اجتماعاً في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، كان مقرراً في اليوم السابق. حدد الخطباء كلماتهم بأوقاتٍ مقبولة ما عدا كريشنامينون الهندي الذي كان قد وصل لتوه إلى نيويورك، وحسب ما قال ديكسون كان في «حالة صداقة»، وكلمته «هزت المجموعة الأفروأسيوية». تكلم المندوب المصري عن بطش وقساوة الدفعة الأولى من المظليين الفرنسيين والبريطانيين. وأوضح أن مصر لن تسمح لقوى العدوان بالمساهمة في تنظيف قناة السويس. أصرّت سوريا على أن يبدأ أولاً انسحاب القوات، وطلب لبنان من الجمعية العامة تسليط الأضواء على اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩. لم يعط همرشولد جواباً عن هذه المسألة وطلب العودة إلى تقريره. قال إن الجمعية العامة قررت انسحاب جميع القوات غير المصرية، وإن القوات الدولية سوف تنتشر من خط التماس بين القوات المصرية والإسرائيلية القريب من قناة السويس وحتى خط الهدنة.

رحّبت بريطانيا وفرنسا بإنشاء القوة الدولية، فتلك كانت فكرتهما. أشار ديكسون إلى أن بريطانيا تؤكد على انسحاب القوات الإسرائيلية وأنها لا تقبل الدعوة إلى سحب القوات الفرنسية والبريطانية. كان الخبراء البريطانيون والفرنسيون يرغبون بالمساعدة في تنظيف قناة السويس. قال لوي دي غيرانغو الذي كان متلعثماً إن فرنسا لا تنوي الاشتراك بالقوات الدولية.

قال الاتحاد السوفياتي إن اقتراح الجمعية العامة بإنشاء القوة الدولية يتجاوز مجلس الأمن ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة. طلبت بولندا إضافة تشيكوسلوفاكيا إلى عضوية اللجنة الاستشارية التي شُكلت لهذه القوة. عرضت الولايات المتحدة أن تساعد في النقل الجوي للوحدات الأولى. رفض كريشنامينون وضع أي شروط من قبل الغزاة. على الرغم من أن للهند تحفّظات كبيرة حول اتخاذ إجراءات عسكرية، هي موضع تأويلات من رجال القانون، فإنها ترغب في الاشتراك بالقوة. قال همرشولد إنه يوافق على ما قاله مينون إلى الحد الذي يستطيع أن يفهمه!

عُرِض مشروعا قرار، الأول يصادق على توصيات همرشولد بشأن القوة الدولية ويشكل لجنة استشارية برئاسة همرشولد تخطط وتبحث المواضيع التي لم تعالج، والثاني يدعو مرة أخرى إلى انسحاب فوري للقوات غير المصرية. أقرَّ الاقتراح الأول بعد تعديلات طفيفة بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد لا أحد، مع امتناع دول الكتلة الشرقية عن التصويت وعددها ١٢. أما المشروع الثاني المتعلق بانسحاب القوات فقد حصل على ٦٥ صوتاً ضد صوت إسرائيل وامتناع ١٠ دول عن التصويت بينها فرنسا وبريطانيا.

بعد الاجتماع اقترح همرشولد في رسالة له على لويد وبينو اعتبار الشروط

الفرنسية والبريطانية للانسحاب متحققة، وأثار الانتباه إلى رفض بن غوريون السماح لقوات غير إسرائيلية بالتمركز على أرض إسرائيل أو على الأراضي التي تحتلها. قال همرشولد لإيبان إن موقف بن غوريون يتناقض مع الوضع الشرعي والقانوني للأمم المتحدة. وتساءل هنري كابوت لودج عما إذا كان إيزنهاور يستطيع أن يكتب مرة ثانية إلى بن غوريون يحثه على الانسحاب وقبول قرارات الأمم المتحدة.

في اليوم التالي أخبر إيبان همرشولد أن إسرائيل سوف تنسحب من مصر «بإرادتها» عندما تتخذ الترتيبات مع قوات الطوارىء الدولية.

طار برنز إلى القاهرة ليبحث وصول الوحدات الأولى من قوات الطوارىء الدولية وفوجىء بأن المطار والمدينة أُصيبا بأضرار طفيفة ما عدا الكلية الحربية. استنتج أن القصف البريطاني ـ الفرنسي استهدف المواقع العسكرية، وتأكد ذلك له من عناصر الأمم المتحدة الذين كانوا في القاهرة أثناء القصف. قابل برنز فوزي (الذي لم يكن هادئاً ومسروراً أكثر من أي وقت مضى) ورأى أن مواقفه مشجّعة ما عدا تحفظات حول اشتراك وحدات من حلف الأطلسي في القوات الدولية. «كانت المشكلة أن الجنود الكنديين كانوا يرتدون زياً مشابهاً للبريطانيين، وكانوا رعايا لنفس الملكة، والمواطن المصري العادي لن يفهم الفرق بينهما، ولذلك يمكن أن تحصل حوادث لا تُحمد عُقباها». قال برنز إنه إذا استُبِعد الكنديون فإنه كمواطن كندي لن يتمكن من قيادة هذه القوات. في اليوم التالي قابل برنز عبدالناصر الذي بدا «تعباً ولكنْ حازماً وواثقاً». بحث في دور قوات الطوارىء الدولية، ولم تؤد المباحثات إلى أية نتيجة لأن برنز كان ينتظر معلومات جديدة من همرشولد. تصلب همرشولد حول مسألة اشتراك الكنديين وقال إنّها «كارثة» أنْ نسْمَحَ بتمرير الاعتراض المصري.

اجتمعت الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر لوقت محدود من أجل إقفال دورتها الطارئة، وأقرت اقتراحاً أميركياً معدلاً، يقضي بأن تتم مراجعة المسائل في الدورات العادية للجمعية العامة والتي كان من المقرر أن تفتتح أعمالها بعد يومين. انتهز إيبان الفرصة ليؤكد أن ما قامت به إسرائيل كان «ضرورياً ومحقاً».

عرضت ٢٦ دولة الاشتراك بوحدات عسكرية أو وحدات دعم لوجستي في القوات الدولية، أي حوالي ثلث أعضاء الأمم المتحدة ومنها دولتان من أوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا ورومانيا) وكذلك سويسرا. قال رالف بانش: «هذا الجيش هو الأكثر شعبية في التاريخ حيث يتنافس الجميع للانضمام إليه». كانت الصعوبة الجدية الوحيدة في تشكيل القوات هي مسألة إشراك دول حلف الأطلسي بما فيها كندا التي تحفظت عليها مصر بشكل كبير. كانت كندا تنوي إرسال وحدات من «قناصة الملكة»، وعندها

لا يمكن لوم المصريين العاديين إذا اعتبروهم الحرس الشخصي للملكة اليزابيت. كان همرشولد حساساً تجاه التحفظات المصرية وكان يعتقد بأن اشتراك كندا ضروري.

كانت القوات الدولية في الأساس فكرة لستر بيرسون وقائدها الجنرال برنز كندي، وانزعج لستر بيرسون الذي كان له وزن واحترام في دوائر الأمم المتحدة من فكرة استبعاد كندا من القوة. قال همرشولد إن الجمعية العامة قد وضعت الثقة به لتشكيل القوة ويجب الأخذ برأي مصر بشكل جدي، ولكنه لا يوافق على ڤيتو مصري حول تشكيل القوة، وحث فوزي على أن يكون أكثر تعاوناً في عملية هدفها مساعدة مصر. قابل برنز عبدالناصر مرة ثانية في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر وانتهت الاعتراضات المصرية على اشتراك الدانمرك والنروج ولكن عبدالناصر أصرّ على معارضته لاشتراك كندا.

كانت مسألة اشتراك كندا صعبة، وتوسل بيرسون مساعدة نهرو الذي حثّ عبدالناصر على أن لا يغالي باعتراضاته. أخيراً قرر برنز أنه يمكن الاستغناء عن «قناصة الملكة» واكتفى بعناصر من التقنيين، وكان ذلك هو الأساس الذي تم حل المشكلة بناءً عليه.

ازداد قلق همرشولد حول نوايا مصر تجاه القوات الدولية، وقرر مغادرة نيويورك، واجتمع مع برنز في روما. أدرك برنز أن قوات الطوارىء الدولية أصبحت قوة صغيرة تتمتع بحرية التحرك. بعد محادثات غير رسمية غادر برنز إلى نيويورك وهمرشولد إلى نابولي ثم إلى القاهرة.

وافقت مصر رسمياً على دخول قوات الطوارىء الدولية في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي اليوم التالي وصلت طلائع القوات. وفي ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر وصل همرشولد مع طليعة القوات الكولومبية وبحث ما سمي «اتفاقية حسن النية»، أقرّت بموجبها الأمم المتحدة بأنها تحتاج لموافقة الحكومة المصرية على انتشار القوات الدولية، وأقرّت مصر بأن موافقتها يجب أن تستمر حتى تنهي القوات مهامّها. أثناء عودته من الشرق الأوسط اجتمع همرشولد مع اللجنة الاستشارية للقوات الدولية. تمت الموافقة على عرض اتفاقية حسن النية على الجمعية العامة. قال همرشولد فيما بعد لبيرسون إنه وجد عبدالناصر «مغروراً وواثقاً من نفسه» وإن محادثاته في القاهرة كانت أقسى مما كان يتوقع.

كان لاتفاقية حسن النية أهمية كبيرة عام ١٩٦٧ إذْ نصت على الرجوع إلى قرارات الجمعية العامة بشأن القوات الدولية، وعلى أنه لا يجوز أن تنتشر قوات دولية في بلد دون موافقة حكومة ذلك البلد. أعلنت مصر في نطاق ممارستها لحقوقها

وسيادتها، فيما يتعلق بوجود وعمل قوات الطوارىء الدولية، أنها سوف تتقيد بإخلاص بقرار الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦. أعلنت الأمم المتحدة أيضاً أنها سوف تتقيد بالنية الحسنة في تنفيذ المهام التي حددتها الجمعية العامة للقوة. أكدت الأمم المتحدة رغبتها في «إبقاء القوات الدولية حتى انتهاء مهامها». وفقاً للرغبات المصرية. طوّر همرشولد مفهوم حسن النية في خطاب أمام الجمعية العامة ألقاه في شباط/ فبراير.

كانت اتفاقية حسن النية صعبة التفسير بسبب الاختلاف في اللغة والغموض. مثلاً ماذا تعني نية الأمم المتحدة «بإبقاء القوات الدولية حتى انتهاء مهامها»، وقد أنيطت بالقوات الدولية مهام أخرى بناء لقرار مجلس الأمن في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

بعد أكثر من شهرين على إقرار الجمعية العامة لمفهوم حسن النية. جواباً على سؤال من أبا إيبان حول حق مصر بطلب انسحاب القوات الدولية كتب همرشولد «إنه في هذه الحالة، هناك سلوك محدد، على الأمين العام إعلام الهيئة الاستشارية للقوات الدولية التي تحدد ما إذا كانت المسألة ستعرض على الجمعية العامة أم لا».

فيما بعد، عام ١٩٥٧ أعد همرشولد مذكرة أوضح فيها موقفه الخاص، ولكن لم تصدر كوثيقة رسمية للأمم المتحدة. ولم يعرف بوجود هذه المذكرة إلا حفنة صغيرة من الموظفين حتى أيار/ مايو ١٩٦٧. كان من الصعب التفاوض حول مفهوم حسن النية بسبب إصرار مصر على حقها غير القابل للنزاع بطلب انسحاب القوات الدولية ورغبة همرشولد في حث مصر على تقييد حرية عملها، وذلك بربط انسحاب القوات الدولية بإنهاء مهماتها المحددة. كان همرشولد يرغب بربط مصر باتفاقية تقضي بأن تقرر الجمعية العامة انسحاب القوات «لا يمكن حل المشكلة والاتفاقية بهذا الشكل».

ابتكر همرشولد معادلة حسن النية. إذا طلبت مصر الانسحاب تعرض المسألة فوراً على الجمعية العامة، وإذا وجدت الجمعية العامة أن القوات الدولية أنجزت مهامها بمكنها تقرير الانسحاب. وإذا وجدت الجمعية العامة العكس وأصرت مصر على موقفها، عندها تكون مصر قد «أنهت الاتفاقية مع الأمم المتحدة». كتب همرشولد «لم يكن من السهل إقناع عبدالناصر بهذه المعادلة»، وهدد همرشولد ثلاث مرات بسحب القوات الدولية والإفادة عن الوقائع للجمعية العامة وهو موقف يربك جميع الأطراف.

حافظ همرشولد على زخمه في كتابة الرسائل حتى عندما كان يسافر. كتب لغولدا مئير يسأل كيف اقترحت إسرائيل أنها ستنسحب عندما تجري ترتيبات مرضية لانتشار القوات الدولية، ثم سأل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن خططها للانسحاب. أجابت بريطانيا بأن انسحاب قواتها يبدأ بعد أن تتأكد من أن القوات الدولية أصبحت

في وضع يمكنها من تنفيذ المهام المحددة لها من الجمعية العامة. أجابت فرنسا بأن حوالي ثلث القوات الفرنسية الذي انتشر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر قد انسحب وأنها تدرس إجراء انسحابات أخرى، وأنها بدأت اتصالات مع الأمم المتحدة لهذه الغاية. أجابت إسرائيل بأن قواتها انسحبت فعلاً مسافاتٍ على كامل خط الجبهة، وإنها ترغب في سحب قواتٍ أخرى من مصر عندما تتخذ القوات الدولية ترتيبات مرضية. كانت إسرائيل تنتظر معلوماتٍ حول حجم ومكان وعمل القوة الدولية، وكذلك رداً من مصر عما إذا كانت ترغب في الحرب أو السلم. أجاب همرشولد إسرائيل في اليوم نفسه، وطلب منها السماح للمراقبين الدوليين بالعمل في قطاع غزة. ردت غولدا مئير بأن العملاء المصريين كانوا يثيرون الاضطرابات في قطاع غزة، أما الآن فيخيّم الهدوء التام على المنطقة. يجب تأمين التسهيلات اللازمة «لممثل همرشولد الشخصي» للتحقق من الموقف والإفادة عنه.

استأنفت الجمعية العامة مناقشاتها في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر وقدم همرشولد نصاً لاتفاقية حسن النية مع عبد الناصر وتقريراً عن تنظيف قناة السويس. وافقت الجمعية العامة على التقريرين.

حول مسألة الانسحاب قادت الدولة الشيوعية هجوماً على الدول الثلاث التي غزت مصر. قال وزير الخارجية السوڤياتي شبيلوف إن مصر كانت الضحية الأولى، وإن الإمبرياليين أرادوا سحق مصر ثم «متابعة هجومهم». كان الهجوم على مصر متعمداً، وتم توقيته ليتلاءم مع التحركات الفاشية في هنغاريا. ذكّر مندوب تشيكوسلوفاكيا بعار ميونيخ. على القوات الدولية أن تحترم سيادة مصر وأن تبقى طالما رغبت في مصر في ذلك. شدد مندوب العراق الدكتور جمالي على مؤامرة الدول الثلاث، وأعاد إلى الأذهان تسليح فرنسا لإسرائيل.

نفى سلوين لويد تهمة المؤامرة. «أنا أنفي بشدة أنه كانت هناك ترتيبات» بين بريطانيا وإسرائيل. لقد تدخلت بريطانيا لمنع انتشار أعمال العنف ولوضع درع واق بين المتحاربين. ثم أعلن لويد «لقد منعنا حرباً صغيرة من الانتشار والتوسع إلى حرب كبيرة» (ربما كان يذكر برسالة بولغانين التي تحدث فيها عن نزعة الحروب الصغيرة حتى تتحول إلى حروب كبيرة). كانت فكرة القوات موضع نقاش إيدن. شكا لويد من أن الأمم المتحدة «قد فشلت كلياً في المحافظة على السلام وتأمين التقيد بقراراتها». قال المندوب الفرنسي إن فرنسا سوف تسحب قواتها.

هاجم بيرسون الكندي الاتحاد السوڤياتي بسبب «الدعايات المضللة والأخبار المختلفة والمضخمة». حاول أن يدعم الحل الوسط. يجب أن تكون القوات الدولية

مستقلة تماماً. وإنها لا تستطيع أن تعمل دون موافقة مصرية، وأن على الأمم المتحدة أن تحدد متى ينتهي عملها. حث لودج على انتشار القوات الدولية بسرعة حتى تتم الانسحابات دون تأخير.

أكد إيبان للجمعية العامة أن إسرائيل ستنسحب من الأراضي المصرية وشدد على التناقض في موقف مصر التي تصرفت تجاه إسرائيل وكأن هناك حرباً، بينما تصرفت إسرائيل تجاه مصر وكأن هناك سلماً. قال إيبان إن ما يعادل لواءيْ مُشاة إسرائيليين قد انسحبوا فعلاً من مصر.

أعدت الدول الأفروأسيوي، العشرون مشروع قرار ينص على الأسف من عدم اسحاب الدول الثلاث، ويكرر نداء الجمعية العامة، وطلب كريشنامينون عرض هذا الاقتراح على التصويت وإعطاءه أفضلية على جميع الاقتراحات الأخرى. وجه سباك مندوب بلجيكا نداء للحل، وليس لإصدار القرارات، واقترح تعديل مشروع القرار الأفروأسيوية إذْ عوضاً عن إبداء الأسف لعدم الانسحاب، يذكر أن هناك انسحابات قد تمت فعلاً وانسحابات ما زالت موعودة. رحبت بريطانيا بهذه التعديلات وكذلك فرنسا ورفضتها الهند باسم الدول الأفروأسيوية. قال مينون: «إن بلدي ترفض الاعتراف بحق المعتدي بفرض شروطٍ للانسحاب». كان أربعة مندوبين قد طلبوا الكلام، ودون السماع لهم عرض التعديل البلجيكي على التصويت وهزم، ثم فاز الاقتراح الأفروأسيوية بأغلبية ٦٣ ضد ٥ (إسرائيل، بريطانيا، فرنسا، أستراليا، نيوزيلاندا) وامتناع ١٠ عن التصويت. كتب همرشولد في مذكراته فقرة من إبسن حول الموت وبعد أسبوع عاد إلى الموضوع نفسه، ثم أصبح ذلك فيما بعد هاجساً له.

طار الجنرال برنز إلى بور سعيد بسرعة، وذلك تحت تأثير الضغط المستمر في نيويورك للإسراع في إنشاء القوات الدولية. أجرى محادثات ودية مع القيادة البريطانية حول دخول القوات الدولية. تم الاتفاق على أنه عند بدء الانسحاب تتركز القوات البريطانية الفرنسية في دائرة أضيق، بينما تنتشر القوات الدولية خارج المنطقة. استطاع تحويل بعض الآليات من قوات الغزو البريطانية ـ الفرنسية إلى القوات الدولية، وحتى استلام هذه الآليات كانت القوات الدولية تعاني من نقص في وسائل المواصلات. كان لديه انطباع أن الضباط البريطانيين يرغبون في إعطاء فرصة للقوات الدولية ويرغبون في مساعدتها للنجاح.

جرى تبادل آخر للرسائل بين مئير وهمرشولد في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر واستمرت المناقشات في الجمعية العامة. كشفت الجمعية العامة أنه عندما هوجمت مصر اتصل الملك سعود بعبدالناصر «ووضع القوات المسلحة السعودية وتجهيزاتها

الكاملة تحت تصرفه». طلب مندوب أستراليا كايسي اغتنام الفرصة لإجراء نظرة شاملة على الموقف في الشرق الأوسط. قال كريشنامينون أنه لا يحق لأية دولة أن تشن الحرب. كرر فوزي أن هناك حاجة لموافقة مصر على انتشار القوات الدولية. أرسل إيزنهاور رسالة جديدة إلى فرنسا (وربما إلى بريطانيا أيضاً) يقول فيها إنه إذا تمت الانسحابات فإنه يضمن إمدادات أوروبا بالبترول.

تلقى إيبان تعليمات بعدم ذكر خطوط الهدنة مهما كانت الظروف. في ١ كانون الأول/ ديسمبر كتب إلى همرشولد وأفاده بأن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب قريباً من «شريط واسع من الأرض» على طول جبهة قناة السويس.

حث همرشولد مرة ثانية الجنرال برنز على الإسراع في نشر القوات الدولية، بحيث يمكن لبريطانيا وفرنسا أن تهيىء انسحاب قواتهما في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر، ولكن برنز قال إن ذلك سيكون «سلقاً للأشياء». بالإضافة إلى ذلك برزت الصعوبات حول تنظيف القناة، وحول ما إذا كانت السفن البريطانية والفرنسية سوف تشترك في عملية تنظيف تقوم بها الأمم المتحدة. صمم همرشولد على معالجة هذه المسألة بطريقة براغماتية، ولكنه وجد أن المفاوضات عبارة عن «استهلاك للأعصاب».

طار بينو إلى لندن ليبحث موضوع الانسحاب وتم الاتفاق على أن يبدأ الانسحاب بعد انتشار القوات الدولية. توسع الضغط الأميركي على الجنيه الإسترليني. كتب بينو أن هذا ليس رائعاً. في ٢ كانون الأول/ ديسمبر أعلمت فرنسا وبريطانيا همرشولد بأن قواتهما سوف تنسحب «دون تأخير» مع أنه لم يجر تحديد موعد محدد.

وصل الجنرال ريموند هويلر الذي كُلِّف بالإشراف على تنظيف قناة السويس، إلى مصر في ٨ كانون الأول/ ديسمبر. استُعمل بعض سفن الانقاذ البريطانية والفرنسية وليس كلها في عملية التنظيف التي انتهت في آخر آذار/ مارس ١٩٥٧. دفعت تكاليف العملية بفرض ضريبة ٣٪ على الرسوم.

كان هناك وجه آخر لاجتماعات الجمعية العامة قبيل انتهاء اجتماعاتها في عيد الميلاد. شنت الدول الثلاث التي هاجمت مصر هجوماً معاكساً، واشتكت من معاملة السلطات المصرية لليهود والبريطانيين والفرنسيين. حثّ إيبان المجتمع الدولي على أن يتحرك ضد «السياسات والمواقف التي تركت علامة مأساوية في هذا القرن». دعا فاليري جيسكار ديستان الذي كان عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية إلى «إدانة خرق مصر الواضح» للاتفاقات الدولية. ديكسون وبالعكس، قال إن موقف مصر يتحسّن في هذه الأيام. طلبت الولايات المتحدة في بيان أصدرته أن لا يكون هناك تمييز ضد أي شخص في مصر على أساس العرق أو الدين أو الجنسية. أجاب العرب بأن اشتكوا من

الوحشية التي ارتكبتها الجيوش الغازية ضد «إخواننا» كما ذكر ذلك الوفد السعودي. قالت الدول الشيوعية بعد أن قدمت كل الدعم للعرب، إن شكوى المعتدي «محاولة واضحة لتغطية جرائمه».

قبل عطلة عيد الميلاد للجمعية العامة قال همرشولد إن الانسحاب البريطاني - الفرنسي هو في «مرحلة متأخرة جداً» ثم أكد فيما بعد أن الانسحابات قد انتهت. جرى احتفال صغير في بور سعيد. قال الجنرال برنز بتفاؤل إن هذا ربما كان آخر وقت يمكن فيه لأمبراطورية ما أن تفرض رغْبتها بالقوة على أمة أضعف منها. لاحظ برنز أن أحداً قد وضع علماً فرنسياً على تمثال فرديناند دي ليسبس، ولكنه اعتبر ذلك لياقة الوداع. بعدما انتهى الانسحاب هاجمت الجماهير التمثال ودمرته. تم تسليم أسرى الحرب والمحتجزين المصريين، في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر قال دايان لبرنز إن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب من سيناء بمعدل ٢٥ كم في الأسبوع «خلال الأسابيع القليلة القادمة». ثم تعَدّل ذلك وأصبحت المسافة ٢٠ كم في الأسبوع. اعتبر همرشولد أن البرنامج الإسرائيلي لا يتوافق مع «نوايا» الجمعية العامة وهو لذلك «غير مقبول».

أدّت مسألة دفع تكاليف القوات الدولية إلى أزمة مالية للأمم المتحدة. كانت فكرة همرشولد أنّ التكاليف التي لا تغطيها الدول المساهمة في القوات الدولية يتم تحويلها إلى أعضاء الأمم المتحدة حسب درجة مساهمتهم في الميزانية. اعترض الاتحاد السوفياتي على هذا الاقتراح وقال إن الدول التي ارتكبت العدوان يجب أن تدفع تكاليف إزالة آثاره، عندها اقترح همرشولد تأجيل بحث المشاكل المالية. في النهاية استنتج همرشولد أن فكرته كانت «الطريق العادل الوحيد والعملي». لقد تم إنشاء القوات الدولية من قبل الجمعية العامة و«على الأمم المتحدة أن تتولى مسؤولية كاملة ونهائية. . . ومن ضمنها المسؤولية المالية والمتطلبات الأخرى».

٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٦ - ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧:

في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ وأوائل كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ كتب همرشولد في مذكراته مواضيع مختلفة. لم يكتب ذلك للنشر ولكن: «حياتك تغيرت والآن أنت تحسب حساب القرار. . . ما زال من صالح أي واحد أن يعلم الطريق الذي يتبعه المسافر والذي أرغم على اتباعه ولا يرغب الحديث عنه طوال حياته». لم يكن نجاحه مبنياً على جهوده الشخصية: «أنت ببساطة أداة بموجبها أضيفت ذرة صغيرة إلى الكون». هل سعى إلى النجاح من أجل عزة الله، أو من أجل عزته، أو من أجل سلام الجنس البشري، أو من أجل سلامه الخاص؟ كان تكبُّره واضحاً. «هل يؤذيك العدوان -

على رغم غموضه ـ لأنه يجعلك تشعر بأنك تافه. . .؟» ربما كان ذلك إشارة إلى عداوة كريشنا مينون: «أخطر شيء في الأزمات الأخلاقية عندما نُرغم على إ. فاء الحقيقة من أجل انتصار الحقيقة».

اجتمعت مثير مع دالس في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر وطلبت دعم الولايات المتحدة لحرية الملاحة في مضيق تيران وعدم عودة مصر إلى قطاع غزة وسيناء. وافق دالس مع مثير على حرية الملاحة ولكنه أشار إلى أن قطاع غزة كان إلى الجانب المصري من خطوط الهدنة. يمكن الحصول على حرية الملاحة فقط عندما تتقيد إسرائيل بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في مطلع السنة الجديدة أعلن ايزنهاور المبدأ الذي حمل اسمه فيما بعد. رجع في خطابه إلى الطبيعة المهددة للشيوعية الدولية في الشرق الأوسط والوسائل التي تستخدمها للحصول على أهدافها، وذكر عروض الولايات المتحدة لدعم الشعوب الحرة الجاهزة لإنقاذ نفسها. في ٩ كانون الثاني/ يناير استقال ايدن وخلفه هارولد مكميلان. كتب ناتنغ: «كان من الممكن أن يعين بتلر ولكن» من أجل. . . الرجال الحاقدين في حزب المحافظين في ١٤ كانون الثاني/ يناير قدمت إسرائيل معلومات حول نواياها إلى الجنرال برنز، ومرّر همرشولد ذلك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. في غضون أسبوع سوف تسحب إسرائيل قواتها من الأراضي المحتلة ما عدا قطاع غزة والساحل الغربي لخليج العقبة وتأمل إسرائيل بإجراء المزيد من المباحثات حول هذه المناطق. كرر همرشولد قوله: إن الإنسحاب الكامل ضروري، ويجب أن يسبق حل بقية المسائل، ولكنه ذكّر بالحاجة إلى احترام كامل لنظام الهدنة وحرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة.

أشار إلى أن لجنة الإشراف على الهدنة ما زالت مسؤولة بناء لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، بينما كان عمل القوات الدولية مراقبة وتطبيق وقف إطلاق النار، وهناك حاجة لصيغة ارتباطٍ ملائم بين المنظمتين.

استأنفت الجمعية العامة مناقشاتها في ١٧ كانون الثاني وتجدد الضغط على إسرائيل حتى تنسحب بشكل كامل ودون شروط وفوراً. شدد العرب على الطابع «الغريب» و«المخالف» للدولة اليهودية وعلى ازدراء إسرائيل الظاهر للرأي العام العالمي ورغبتها في ضم قطاع غزة. هاجم المندوب السوڤياتي فاسلي كوزنتسوف في خطاب شديد اللهجة الولايات المتحدة بعنف لأنها تخطط للمحافظة على النظام الاستعماري وانضم إليه عدد من مندوبي دول حلف وارسو (دون بولونيا ورومانيا). اشتكى كوزنتسوف من أن الضحية توضع مع المعتدي في المستوى نفسه.

ضغطت الولايات المتحدة من أجل انسحاب كامل لإسرائيل وانتشار القوات الدولية في «منطقة تيران»، شكت الهند من التباطؤ في صدور تقرير همرشولد الأخير ومن أن القوات الدولية لم تكن تحت «سيطرة برلمانية حازمة». طلب السير بيرس سبندر مندوب أستراليا النظر بشكل منطقي إلى مشاكل الشرق الأوسط. ودعت فرنسا الجمعية العامة إلى أن لا تضع نفسها محكمة أو قاضياً، وكررت أنها لم تؤيد الهجوم الإسرائيلي.

تكلم أبا إيبان وغولدا مئير أمام الجمعية العامة. كانت إسرائيل «مقتنعة تماماً من عدالة وصواب» السياسة التي تتبعها. ظهرت الدول العربية أنها النصير الدائم لقرارات الأمم المتحدة، ولكن لا يوجد أية دولة في العالم تستطيع أن تتجاوز العرب في سجلاتهم في المخالفات. إن الخطر على الأمم المتحدة لا يكون في تضارب الآراء أو تناقض المصالح، بل في العقلية العدوانية. كان قطاع غزة جزءاً من فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وخرقت مصر قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن عندما «غزت» قطاع غزة عام ١٩٤٨ «كقوة أجنبية». ثم استعملت القطاع كقاعدة لشن الأعمال العدوانية ضد إسرائيل. لم تكن إسرائيل جاهزةً لإعداد مقترحات حول قطاع غزة، ومن غير المعقول أن نحافظ على «كابوس» السنوات الماضية. إن الحصار المصري لخليج العقبة هو تحدّ لقرارات مجلس الأمن. أصرت إسرائيل وبعناد على «التطبيق غير المشروط» لقرار مجلس الأمن في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ حول قناة السويس، وعلى «ضمانات فعّالة لحرية الملاحة». يجب أن تتخلى الجمعية العامة عن هاجس الانسحابات وتقوم بترتيبات ملائمة «لأشياء أخرى».

قدمت الدول الأفروأسيوية قراراً يأسف لعدم تقيد إسرائيل بالقرارات السابقة ويطلب من همرشولد متابعة جهوده لتأمين الانسحاب الشامل. اعتبرت فرنسا أن هذا الاقتراح غير مبني «على نظرة واقعية للموقف» ورأت بلجيكا أن بعض شروطه «غامضة وغير دقيقة»، وفاز الاقتراح بأغلبية ٧٤ صوتاً (من ضمنها بريطانيا وأستراليا ونيوزيلاندا) ضد صوتيْن (إسرائيل وفرنسا) وامتناع دولتين من أميركا اللاتينية عن التصويت.

في ٢٢ كانون الثاني/ يناير انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء ما عدا قطاع بعرض ٢٥ كم على الساحل الشرقي لخليج العقبة ومنطقة صغيرة قرب رفح. بقي قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي. بينما كانت القوات الإسرائيلية تنسحب كانت القوات الدولية تتقدم بفاصل ٥ كم. توصل همرشولد إلى اتفاقية مبدئية مع فوزي كي لا يعود المصريون بالقوة إلى سيناء. كانت تحركات القوات الدولية إلى الأمام صعبة لأن الإسرائيليين دمروا الطرقات والسكك الحديدية وخطوط الهاتف والأبنية القليلة التي

كانت هناك. كتب الجنرال برنز: «الله أحرق أرض سيناء وشعبه المختار أزال كل ما كان عليها». كان هناك أيضاً حقول ألغام لكن إسرائيل أعطت القوات الدولية «معلومات كاملة ودقيقة» عنها. اعتبر همرشولد أن سياسة إسرائيل في الأرض المحروقة شكّلت خرقاً لتعهدها بتسهيل جهود القوات الدولية، واحتج بعنف على ذلك. كانت القوات الدولية غير قادرة على إنشاء خطوط المواصلات، وتطلّب ذلك مساعدة مصرية.

٢٢ كانون الثاني/ يناير - ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٧:

يعتقد المرء بأن مناقشات مجلس الأمن حتى هذه المرحلة قد استنفدت طاقتها. طبعاً لا يوجد شيء جديد يقال، ولكن النظرة العالمية حول وجوب تعرض إسرائيل لضغط من أجل تنفيذ الانسحاب الشامل جاءت نتيجة جولات أخرى من الدبلوماسية والمناقشات في الأمم المتحدة ومن ضمنها تبادل الرسائل بين همرشولد وإسرائيل. أعطيت التعليمات لإيبان مرة أخرى للقيام بعمل تأخيري بينما كانت القوات الإسرائيلية «تنسحب بسرعة كافة تجنّب كشف الأوراق السياسية.. ولكن ليس بسرعة كبيرة تبعدها عن سيناء وغزة قبل تحقيق مطالب إسرائيل الدنيا». قالت إسرائيل إن طبيعة المشكلة قد تغيرت، وهي الآن تتعلق بسياسة مصر في إبقاء حالة الحرب، بينما رأى همرشولد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تسمح بأية تغييرات إقليمية أو أخرى ناتجة عن عمل عسكري وأنه يجب استئناف العمل باتفاقيات الهدنة. كررت إسرائيل أن غزة لم تكن جزءاً من مصر، ولكن مصر احتلتها عام ١٩٤٨ في محاولة عربية للقضاء على قرار التقسيم، الذي أقرّته الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الوقت تستخدم كقاعدة لانطلاق هجمات الفدائيين ضد إسرائيل. الآن، وأخيراً، ساد الأمن والنظام. لا ترغب إسرائيل في ضم قطاع غزة، وستسحب قواتها العسكرية، ولكنها ستستمر في الإدارة المدنية للمنطقة. لم تخطط إسرائيل لدخول قواتها إلى قطاع غزة. ترغب إسرائيل في الانسحاب من الساحل الغربي لخليج العقبة وفي أن تحل مكانها القوات الدولية التي تؤمّن حرية الملاحة وتجنّب الأعمال الحربية.

في ردّه قال همرشولد إن انتشار القوات الدولية وعملها يجب أن يتوافقا مع اتفاقية الهدنة التي وقعها الطرفان عام ١٩٤٩ وصادق عليها مجلس الأمن. يجب أن تنتشر القوات الدولية على جانبي خطوط الهدنة، ولكن ذلك يحتاج لقرار جديد من الجمعية العامة ولموافقة الطرفين. يجب أن تدخل إلى قطاع غزة كدخولها إلى بقية المناطق. لا يمكن أن تقوم إسرائيل أو الأمم المتحدة بالإدارة المدنية للمنطقة دون موافقة مصر، وحول حرية الملاحة لا يمكن تلخيص موقف همرشولد بسهولة، ولكن النقاط الرئيسية هي:

١ ـ يجب أن لا تكون أعمال إسرائيل العسكرية ونتائجها «عناصر مؤثرة في الحل».

٢ ـ هناك نزاع قانوني حول حق المرور في مضيق تيران وخليج العقبة.

٣ ـ يبقى قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٥١ حول المرور في قناة السويس ساري المفعول بناء على افتراضات يحدّدها مجلس الأمن.

٤ ـ إن عدم التقيّد باتفاقية الهدنة بشكل تام أدى إلى عمل عسكري إسرائيلي وما زالت إسرائيل تحتفظ بقوات في مصر مما يتناقض مع اتفاقية الهدنة.

٥ ـ «يمكن اعتبار نظام الهدنة نافذاً، على الأقل بشكل جزئي، شرط أن تنسحب القوات إلى خلف خطوط الهدنة حتى لو استمر عدم الالتزام ببعض العبارات الواردة في اتفاقية الهدنة». لكن يجب الطلب من الطرفين إعطاء ضمانات بعدم الإصرار على حقوقهما كدول محاربة (من ضمنها مثلاً حقوق في خليج العقبة ومضيق تيران).

٦ ـ إن المطالبة بحقوق الدول المحاربة يجب أن تصب في المصلحة الدولية العامة، ويجب أن تفصل أيضاً عن نداء الجمعية العامة للانسحاب.

٧ ـ تراقب القوات الدولية وقف إطلاق النار وتضمن حسن تنفيذه وانسحاب القوات و «تساعد في المحافظة على الهدوء» «على الأقل لفترة انتقالية»، وتدعم ضبط النفس المتبادل.

حصل «تبادل لاذع» للكلام بين همرشولد وإيبان حول إقدام بن غوريون على إلغاء اتفاقية الهدنة. كتب همرشولد لعبد الناصر يطلب منه التعاون في القضايا المتعلقة بالقوات الدولية ويعبر عن أمله في أنه لدى انسحاب القوات الإسرائيلية لن تكون هناك عودة إلى الوضع الذي كان قبل أزمة قناة السويس.

تولت الولايات المتحدة زمام القيادة في الجمعية العامة في الضغط مرة أخرى من أجل انسحاب إسرائيلي كامل ورعت اقتراحيْن: الأول: يأسف لعدم تقيّد إسرائيل بالنداءات المتعددة للجمعية العامة ويدعو إسرائيل لسحب قواتها «دون تأخير»، والثاني: يدعو إلى احترام دقيق لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩.

شددت الدول الشيوعية على نية الولايات المتحدة للمحافظة على الاستعمار في الشرق الأوسط وعلى خطر تحول القوة الدولية إلى قوة احتلال دائم في مصر. وقال مندوبوها إن الجمعية العامة ليس لها صلاحية إنشاء قوة عسكرية لأن ذلك من صلاحيات مجلس الأمن.

في الجانب العربي قال العرب إنه يجب العودة إلى نظام الهدنة «وتقويته

ودعمه . . . وإعادة انعاشه». دعت مصر إلى انتشار القوات الدولية على جانبي خطوط الهدنة.

دعمت أستراليا وكندا واليابان الاقتراح الأميركي، «فوراً». قال لودج إن الولايات المتحدة تفضل انتشار القوات الدولية على جانبي خطوط الهدنة وفي مضيق تيران، وهي سياسة أيدها مندوب كندا لستر بيرسون. قال لودج بتشاؤم إنه لا يستطيع أن يتنبأ بالعواقب إذا لم تتقيد إسرائيل بالقرارات الدولية. دعا خطباء عديدون إلى توضيح أو تعديل اتفاقية الهدنة، مع أن مندوب سيريلانكا أقر «بأنه لا يمكن الوصول إلى العصر الألفي السعيد في المستقبل المنظور». شدد لستر بيرسون على أن لا تكون القوات الدولية تابعة لسيطرة أي طرف. حاول السير برسي سبندر مندوب أستراليا أن يحصل على توضيح لمعنى «موافقة» مصر على وجود القوات الدولية على أراضيها: هل هذا يعني أن القوات الدولية هي «تحت سيطرة مصر تماماً» وأن مصر يمكنها أن تسحب موافقتها في أي وقت وبمفردها وعلى هواها.

شرح همرشولد مفهومه «للموافقة». يمكن لمجلس الأمن أن يخرق السيادة الوطنية لأي بلد فقط عند اتخاذ تدابير وعقوبات بناء للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إن الموافقة المصرية ضرورية لوجود القوات الدولية «بطريقة تؤمّن قواعد معقولة لعمليات . . . القوات وتفسير القرارات الأساسية الصادرة عن الجمعية العامة بحسن نية».

شدد أبا إيبان على التدابير التي تعتبرها إسرائيل ضرورية إذا تم الانسحاب. إن الدعوة للانسحاب ليست كافية.

قبل منتصف ليلة ٢ شباط/ فبراير صوتت الجمعية العامة على اقتراحين رعتهما الولايات المتحدة على الرغم من طلب الاتحاد السوڤياتي تأجيل التصويت على الاقتراح الثاني الذي يتعلق باحترام اتفاقية الهدنة إلى الثلاثاء التالي. الاقتراح الأول يأسف لتحدي إسرائيل للجمعية العامة، وتمّ تبنّيه بأغلبية ٧٤ صوتاً ضد ٢ (فرنسا وإسرائيل) وامتناع الندرلاند واللوكسمبورغ. أما الاقتراح الثاني ويتعلق «بتدابير أخرى» يجب اتخاذها في مناطق شرم الشيخ وغزة بعد انسحاب إسرائيل، فقد تم إقراره بأغلبية ٥٦ صوتاً وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت (الدول العربية والشيوعية وإسرائيل وفرنسا والندرلاند).

في اليوم التالي أكدت الحكومة الإسرائيلية موقفها من قطاع غزة وشرم الشيخ ولكن ذلك زاد من ضغط المجموعة الأفروآسيوية والدول الشيوعية من أجل فرض عقوبات على إسرائيل. تحادث همرشولد مع إيبان وتبادلا الاتصالات، ومع ذلك لم يتم

التوصل إلى أية نتيجة جديدة. كان همرشولد يرغب في نشر القوات الدولية على جانبي خطوط الهدنة، ولم يقرر كيف يطلب من مصر أن توافق على قوات إضافية في جانبها طالما أن إسرائيل ترفض وجود أية قوة أجنبية على أراضيها. في ٩ شباط/ فبراير عقدت اجتماعات علنية في إسرائيل جرى فيها التنديد بهمرشولد والأمم المتحدة. في ١١ شباط/ فبراير قال همرشولد أمام الجمعية العامة إنه لم يتأكد بعد من أن إسرائيل تنوي تطبيق قرارات الجمعية العامة. لأول مرة ألمح همرشولد علانية إلى أنه يمكن للجمعية العامة أن توصي بتدابير جماعية ضد دولة متمردة، حتى لو كان ذلك يضيف عوامل جديدة للنزاع.

صممت الحكومة الأميركية على دعم جهود همرشولد. كتب إيزنهاور مرة ثانية إلى بن غوريون قال له: يجب أن «تتوقف عن تجاهل قرارات الأمم المتحدة». وأضاف: «إن عدم احترام الرأي العام العالمي سوف يؤذي علاقات إسرائيل بأعضاء الأمم المتحدة بما في ذلك الولايات المتحدة». أجاب بن غوريون أن إسرائيل سوف تنسحب من الساحل الغربي لخليج العقبة وقطاع غزة فقط عندما يتم ضمان حقوق إسرائيل. «السيد الرئيس. القانون الذي تلقيناه منذ ثلاثة آلاف سنة على جبل سيناء... لمنع التمييز بين شعب وآخر وبين رجل وآخر». يحتفظ الشعب الإسرائيلي بإيمانه بالفضائل السرمدية. «إنه من غير المعقول بعد أن استعدنا استقلالنا في وطننا القديم أن نخضع للتمييز». إن إيزنهاور هو أكثر شخص مؤهل لأن يفرض السلام على إسرائيل وجيرانها.

أفاد همرشولد، فيما بعد، الجمعية العامة بأنه توصل إلى اتفاق حول «أوضاع القوات» مع مصر، ونشر التعليمات المعطاة للقوات الدولية، والتي أُعدت بعد أخذ رأي الهيئة الاستشارية للقوات الدولية والدول المشاركة. تتمتع القوات الدولية بحرية الحركة في مصر وعلى خطوط الهدنة، ويُسمح لعناصرها بحمل السلاح أثناء قيامهم بواجباتهم، وعليهم احترام القانون المصري والامتناع عن أي نشاط سياسي في مصر، والامتناع عن أي «عمل يتنافى مع الطبيعة الدولية لواجباتهم ولا يتفق مع روح الترتيبات الراهنة».

بدأ الاهتمام الدولي بالتركيز على واشنطن بدلاً من نيويورك والشرق الأوسط. في ١١ شباط/ فبراير سلّم دالس لإيبان مذكرة يعرض فيها الموقف الأميركي. كررت الولايات المتحدة أنّ على إسرائيل أن تنسحب فوراً ودون شروط من قطاع غزة، وأن القوات الدولية سوف تتمركز في الوسط بحيث تمنع أو تحد من تسلّل المسلحين. يُفهم أن خليج العقبة مياهٌ دولية ولا يحق لأي دولة أن تتدخل أو تعترض على المرور الحر والبريء. كانت الولايات المتحدة جاهزة مع دول أخرى للاعتراف بهذا الحق، ولكن هذا يعتمد على انسحاب مسبق للقوات الإسرائيلية، على القوات الدولية أن تتحرك إلى

منطقة المضائق عندما تنسحب القوات الإسرائيلية. صدر عن الجمعية العامة «أمر حوادث وأمر طوارىء» ولهذا السبب ومن أجل تأمين مستقبل هادىء لإسرائيل كانت الحاجة ماسةً إلى «انسحاب قوات الغزو والاحتلال». اقترح دالس بلهجة سريعة وعميقة على إيبان «أن ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة هو أفضل وأنفع لها من اعتراف مشكوك به من مصر».

بعد خمسة أيام دعا دالس إيبان إلى منزله. وجد إيبان أن دالس حاد الطبع، وسرعان ما كان الجو «غليظاً ومتوتراً». وعد إيبان أن يُطلع حكومته على المحادثات ودعا الولايات المتحدة إلى أن تطلب تأجيل مناقشات الأمم المتحدة، لأن كثرة الحديث عن العقوبات سوف تقتل «التركيبة الأميركية». ابتكر إيبان فكرة، وهي أن يعود إلى وطنه للمشاورات وذلك لكسب الوقت. كان خائفاً من أن يكون «زعماء إسرائيل المسحورون بشن النزاعات قد نسوا ما هي الحرب». قابل دالس مرةً أخرى قبل أن يغادر إلى إسرائيل، ووجد أن «الفرصة بصراحة غير سارة». ألمح دالس إلى أن الكارثة تلوح في الأفق.

وصلت وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مئير إلى نيويورك، وهنا اقترحت على زعماء إسرائيل الأخذ بالمذكرة الأميركية كأساسٍ للمناقشات. رأى إيبان أن هذه الفكرة صحيحة، ولكن بن غوريون لم يقتنعْ، ووجه نداء إلى الولايات المتحدة «قبل أن تصل الساعة إلى ١٢,٠٠» من أجل تأجيل مناقشات الجمعية العامة. «سيكون الانسحاب في الظروف الراهنة كارثة». عندما تلقى دالس نداء بن غوريون «كانت خيبة أمله كبيرة». دعا إيزنهاور في جواب على بن غوريون إسرائيل إلى قبول قرارات الأمم المتحدة، وأدى ذلك إلى «شعور أليم» عند بن غوريون. بالنسبة إلى إيبان، أصرّ بن غوريون أن لا عودة إلى اتفاقية الهدنة، واعتقد إيبان بأن الطريق الوحيد لإسرائيل، حتى تتجنب الأزمات غير المتوقعة في علاقاتها الخارجية، هو عدم الرفض التام للورقة الأميركية.

همرشولد، وفي رغبة واضحة في مساعدة إسرائيل على الهرب من الفخ الذي نصبته لنفسها، أخبر الجمعية العامة أنه عندما تنسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة فإن القوات الدولية ستتولى الفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية، وأضاف أن مصر رغبت في أن تحل القوات الدولية بالتحديد مكان القوات الإسرائيلية.

بدا في هذه المرحلة أن لا مفر من صدور قرار عن الجمعية العامة يفرض عقوبات على إسرائيل، قدمت الدول الأفروآسيوية مشروع قرار يدين إسرائيل لعدم تقيّدها بقرارات الأمم المتحدة، ويدعو دول العالم إلى عدم تقديم أية مساعدة أو تسهيلات عسكرية أو اقتصادية أو مالية.

قابل إيبان دالس في ٢٤ شباط/ فبراير، وبدا أنه يمكن حل القسم المتعلق بغزة، لأنه ليس من مصلحة إسرائيل أن تبقى في حالة احتلال دائم. إن امتصاص السكان العرب يهدد التماسك الداخلي في إسرائيل. قال دالس إن مصر لا تتخلى عن حقها في غزة طبقاً لاتفاقية الهدنة، ولكن يمكن أن تذعن لعدم ممارستها لحقوقها حول خليج العقبة. تساءل إيبان عما إذا كانت حرية المرور البريء تعني مرور جميع السفن بشرط أن لا يؤدي مرورها إلى أيّ أذى. وافق دالس على ذلك. اقترح دايان وضع دورية بحرية للأمم المتحدة في مضيق تيران، وأجاب دالس بأنه يقبل هذه الفكرة. وحول مسألة حق مصر بسحب موافقتها على وجود القوات الدولية قال دالس إنه يجب أن تنعقد الجمعية العامة لتبحث الطلب، وكان هذا الرأي سائداً في دوائر الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

اجتمع إيبان مع همرشولد وسأله عما إذا كان تصريحه حول إحلال القوات الدولية مكان القوات الإسرائيلية لن يؤدي إلى إعادة السيطرة المصرية على المنطقة، لكن همرشولد لم يستطع أن يقول إنه بناء لاتفاقية الهدنة العام ١٩٤٩ لا يمكن الحد من السيطرة المصرية. طرح إيبان إجراء دوريات بحرية للأمم المتحدة لضمان حرية الملاحة البريئة في مضيق تيران وخليج العقبة، وأجاب همرشولد أنه يمكن إجراء ذلك استناداً إلى قرارات الجمعية العامة الحالية.

اتصل إيبان بدالس وقال له إن همرشولد يعيق «موافقتنا». اقترح دالس عليه أن يطلب مساعدة فرنسا، وهذا ما قام به إيبان بسرعة.

عندما اجتمعت الجمعية العامة سادت المناقشات أجواء أزمة ثقيلة. دعا الاتحاد السوڤياتي إلى «تدابير عنيفة ضد إسرائيل. . . من ضمنها، إذا دعت الضرورة، فرض عقوبات» ويُفضل أن يقوم مجلس الأمن بذلك. قال لستر بيرسون إننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة. لم يكن منطقياً أن تدير إسرائيل «مناطق ليست لها». سوف تتولى القوات الدولية مهمات لجنة الإشراف على الهدنة في سيناء، وتفصل بين الجيشين حتى تمنعَ الغزوات.

من المفضل أن لا يعود الجيش المصري إلى قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل، «ويكون ذلك تدبيراً مؤقتاً بانتظار التسوية النهائية». سوف تحافظ الأمم المتحدة على الإدارة المدنية إلى أقصى حدّ ممكن، وربما بإشراف مفوض خاص يعيّنه الأمين العام همرشولد.

عندما اقترح دالس على إيبان أن يطلب المساعدة الفرنسية، ربما كانت لديه فكرة يؤيدها بينو، وبموجبها تؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والبلدان الأخرى على

حرية الملاحة وحق إسرائيل الطبيعي بناء لميثاق الأمم المتحدة في أن تدافع عن نفسها. تتولى القوات الدولية صلاحيات إدارية في قطاع غزة عندما تنسحب القوات الإسرائيلية، وذلك كما وافقت مصر. ولكن إذا استؤنف نشاط الفدائيين تستطيع إسرائيل ممارسة حق الدفاع عن النفس. لم يسمع إيبان عن المعادلة الفرنسية إلا عندما ذكرها دالس، ولكنه توجه في الحال لمقابلة بينو. عندما تفهم إيبان الاقتراح الفرنسي قال إن حكومته سوف توافق عليه. كان لمبادرة بينو «مفعول قوي» في إسرائيل، ووافق عليها بن غوريون. كانت الخطوة الثانية لبينو هي أن يقابل همرشولد الذي نظر إلى المعادلة الفرنسية باهتمام بالغ واقترح على بينو أن يعرضها على فوزي. قال بينو إن فوزي بالتأكيد لن يوافق على مقابلتي، وأجاب همرشولد على ذلك بأن الأخصام يتفقون في النهاية. قال بينو: «إن ذلك ينطبق على المتحاربين الذين يوقعون اتفاقية سلام».

كان فوزي مسالماً ويتحدث بأسلوب سهل، ولكن عبدالناصر كان مولعاً بالقتال. بالتأكيد لم يؤيد عبد الناصر فكرة تنازل مصر بإرادتها عن ممارسة أي حق في قطاع غزة، بينما كان همرشولد يرغب في منع أي عمل يثير غضب إسرائيل. خلال شهر شباط/ فبراير حرص فوزي على أن لا يحدد نفسه بفكرة همرشولد من أن لمصر حقاً قانونياً في غزة، وليس من الضروري ممارسة هذا الحق. أدت خطة بينو إلى اختراقٍ داخل إسرائيل. في ١ آذار/ مارس أعلمت غولدا مئير الجمعية العامة بأنه على ضوء المذكرة التي قدمها دالس إلى إيبان في ١١ شباط/ فبراير، تعلن إسرائيل أنها خططت لانسحاب فوري وشامل من الساحل الغربي لخليج العقبة ومن قطاع غزة، على أن تحل القوات الدولية مكان القوات الإسرائيلية. تبقى إدارة الأمم المتحدة للمنطقة حتى تحقيق تسوية نهائية.

أشارت إسرائيل إلى أنه يجب توجيه اقتراح انسحاب القوات الدولية إلى الهيئة الاستشارية للقوات الدولية حتى تتمكن الجمعية العامة من منع أية «تغييرات مفاجئة». إن أي تدخل عسكري لمنع إسرائيل من الملاحة الحرة والمرور البريء في مضيق تيران وخليج العقبة يرغم إسرائيل على الدفاع عن النفس استناداً إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. تتولى القوات الدولية السيطرة السياسية والعسكرية على قطاع غزة بدلاً من القوات الإسرائيلية، وتبقى القوات الدولية في المنطقة لفترة انتقالية.

كتب إيبان أن نص مئير أُعِدَّ مسبقاً مع الولايات المتحدة، وأكّد أن خطاب لودج سوف يشمل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. «يمكنك أن تخبر حكومتك بأن الولايات المتحدة سوف تبذل أقصى جهودها لمنع مصر من العودة إلى قطاع غزة». بعدما أنهت مئير خطابها توجه لودج إلى المنبر وقال إن تصريحات مئير هي «آمال وتوقعات». بدت

عندما اتُّخذ القرار بالانسحاب. ولكن إيبان قال إنه خلال السنوات العشر اللاحقة لم يحصل أي هجوم من الفدائيين انطلاقاً من قطاع غزة. في خليج العقبة أدى تمركز قوات الأمم المتحدة إلى عبور سفن الشحن من مضيق تيران إلى مرفأ إيلات اعتباراً من أوائل نيسان/ أبريل. وإلى هنا تحققت المطالب الإسرائيلية.

قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ تاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦

إن الجمعية العامة تلاحظ أنه في مناسبات عديدة لم يتم التقيد باتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٩، وأن القوات المسلحة الإسرائيلية اخترقت الأراضي المصرية بعمق مخالفةً بذلك اتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل الموقعة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩. وتلاحظ أن القوات المسلحة الفرنسية والبريطانية وإيرلندا الشمالية تقوم بعمليات عسكرية ضد الأراضي المصرية.

كما تلاحظ أن المرور في قناة السويس قد أعيق، وسبب ضرراً لأمم عديدة.

١ ـ تحث على أن يوافق جميع الأطراف، بأولوية مطلقة، على وقف فوري لإطلاق النار، ووقف أي تحرك للقوات العسكرية والأسلحة في المنطقة.

٢ ـ تحث الأطراف المعنية باتفاقية الهدنة على سحب جميع قواتها إلى خلف خطوط الهدنة، وعلى الامتناع عن الإغارات عبر خطوط الهدنة إلى المناطق المجاورة، وعلى أن تراقب بدقة تطبيق بنود اتفاقية الهدنة.

٣ ـ توصي جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن استقدام المعدات العسكرية إلى منطقة القتال وبالامتناع عن أي عمل يؤخر أو يمنع تطبيق هذا القرار.

٤ ـ تحث، بعد تنفيذ وقف إطلاق النار، على اتخاذ خطوات لإعادة فتح قناة السويس وتأمين حرية الملاحة.

٥ ـ تطلب من الأمين العام أن يراقب التقيد بالقرار هذا ويفيد عن ذلك.

قرار الجمعية العامة رقم ١٠٠٠
تاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦

إن الجمعية العامة بعدما طلبت من الأمين العام في قرارها رقم ٩٩٨ تاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ أن يقدم لها خطة من أجل انتشار قوات طوارىء دولية للأسباب المذكورة:

١ ـ تُنشأ قيادة الأمم المتحدة قوات طوارىء دولية لضمان ومراقبة وقف الأعمال العدوانية استناداً إلى بنود قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ تاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦.

٢ ـ تعين وبصورة طارئة رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة الماجور جنرال إ. ل. م برنز قائداً لها.

٣ - تخول القائد أن يجند من مراقبي الأمم المتحدة عدداً محدداً من الضباط من الدول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتخوله أيضاً، بعد التشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، أن يجند العدد الذي يحتاجه من الضباط من سائر الدول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

مذكرة حول أساس وجود وعمل قوات الطوارىء الدولية في مصر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦

إشارة إلى البرقية الواردة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر والمقدمة إلى الأمين العام، وافقت حكومة مصر، في نطاق ممارستها لحقها في سيادتها، على قرار الجمعية العامة رقم ١٠٠٠ بنفس تاريخ إنشاء «قيادة الأمم المتحدة لقوات الطوارىء الدولية» لضمان الإشراف على وقف الأعمال العدوانية، استناداً إلى بنود قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ تاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦.

إشارة إلى أن الجمعية العامة وفي قرارها رقم ١٠٠١ تاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ وافقت على مبدأ عدم الطلب «لتركيز القوة وعملها على أراضي أية دولة دون موافقة حكومة تلك الدولة».

بعدما وافقت على وصول قوات الطوارىء الدولية إلى مصر،

وإشارة إلى أن وحدات متقدمة من القوة الدولية قد وصلت فعلاً إلى مصر، فإن حكومة مصر والأمانة العامة للأمم المتحدة تعلنان مفهومهما حول وجود وعمل قوات الطوارىء الدولية كما يلي:

١ - تعلن حكومة مصر أنها حين تمارس حقها في السيادة حول أية مسألة تتعلق بوجود وعمل قوات الطوارىء الدولية سوف تعبّر بحسن نية عن قبولها قرار الجمعية العامة رقم ١٠٠٠، تاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

٢ - تأخذ الأمم المتحدة علماً بهذا الإعلان لحكومة مصر، وتعلن أن نشاطات قوات الطوارىء الدولية يجب أن تتوجه بحسن النية في الأعمال المحددة للقوة في القرارات المذكورة آنفاً، تفهم بشكل خاص أن هذا ينسجم مع رغبات حكومة مصر. وتعيد التأكيد على رغبتها في الحفاظ على قوات الطوارىء الدولية حتى إنهاء عملها.

٣ - تعلن حكومة مصر والأمانة العامة للأمم المتحدة عن نيتهما في المضي قدماً في استكشاف مظاهر عمل القوة على ضوء النقاط ١ و٢ أعلاه، ويتضمن ذلك

تركيزها ومسألة خطوط مواصلاتها وتموينها. إن حكومة مصر تؤكد نيتها في تسهيل عمل قوة الطوارىء الدولية، وتوافق الأمم المتحدة على تسهيل التعاون في تنفيذ المبادىء الموجهة التي تم التوصل إليها كنتيجة لاستكشاف مشترك، على قواعد قرارات الجمعية العامة.

مذكرة همرشولد حول مفهوم حسن النية مع مصر
٥ آب/ أغسطس ١٩٥٧

بما أن قرار إنشاء القوات الدولية قد اتخذ بناء للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، كان «إضحاً منذ البداية أن القرار لم يحدد سيادة الدولة المضيفة. . . وافقت مصر تلقائياً على قرار الجمعية العامة رقم ١٠٠٠ تاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وبموافقتها على هذا القرار قبلت وجود قوات الطوارىء الدولية لبعض المهام. لذلك لا يمكنها طلب انسحاب القوات قبل إنهاء مهامها ودون أن يناقض ذلك قبولها بقرار إنشاء القوة.

في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر. . قال السفير المصري لطفي إنه من المتفق عليه أنه عندما لا يكون هناك موافقة مصرية، سوف تنسحب القوات الدولية. وعلى هذا أجبته بأني لا أجد أن سحب الموافقة يجري قبل أن تنجز القوة الأعمال التي بررت دخولها، وإذا حصل خلاف على درجة الإنجاز يعرض الموضوع على المفاوضات.

إن وجهة نظر لطفي تكرست فيما بعد في مذكرة.

لقد أجبت عن ذلك في مذكرة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر قلت فيها: «أريد أن أسجل أن الشروط التي تدعو إلى الموافقة على الدخول والوجود هي الشروط التي أنشئت من أجلها القوة وحددت مهامها في قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٨ تاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. إذاً افترض وجوب أن يكون معلوماً أنه طالما لم ينجز العمل فإن الأسباب التي من أجلها وافقت الحكومة ما تزال موجودة، وأن سحب الموافقة قبل إنجاز المهام سوف يواجه ويناقض قبول مصر بقرار الجمعية العامة. . . إذا ظهر الخلاف حول ما إذا كانت أسباب الخلافات ما تزال موجودة أم لا، فسوف تعرض المسألة على المفاوضات مع الأمم المتحدة».

على أي حال صباح اليوم التالي في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر تلقيت رسالة من وزير الخارجية المصري الدكتور محمود فوزي جاء فيها أن حكومة مصر لا يمكنها أن توافق على تفسيري لمسألة الموافقة والانسحاب كما وضعت في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر وهكذا وعلى ضوء اتصالاتي في ذلك الوقت «شعرت بأنني مدفوع للإعلان عن

أن الاتفاقات المعلنة سوف تبقى دون تنفيذ حتى إزالة سوء التفاهم». كررت الحكومة في هذا النص وجهة نظرها في أنه إذا لم تعد موافقتها موجودة فإن على القوات الدولية الانسحاب.

لقد أجبت على هذا الاتصال، الذي سبب تأخيراً في نقل القوات إلى مصر مدة ٢٤ ساعة على الأقل، في برقية أرسلت فوراً لدى تلقي الاتصال... لقد علقت على الجواب الرسمي في رسالة شخصية خاصة إلى وزير الخارجية فوزي وأرسلت في نفس الوقت، حيث قلت إن «علينا أن ندخر حرية عملنا وأن نمضي قدماً بأمل عدم بروز وضع يؤدي إلى تنازع». «إذا كانت الترتيبات ستلغي هذه المسألة» (الانسحاب فقط بعد إنجاز المهام) «لا أستطيع أن أتفادى الذهاب إلى الجمعية العامة» (مع النزاع الذي نشأ بيننا حول هذه المسائل) «وأن أضعها لحكمهم حتى يقرروا هل يقبل ذلك كمفهوم أم لا يقبل...» أوضحت الرسالة إلى فوزي أنه إذا لم تقبل الحكومة المصرية موقفي حول الانسحاب على أنه غير مشروط بخطوات أخرى، عندها تعرض المسألة على الجمعية العامة.

وعلى أساس هذين الاتصالين الأخيرين مني أعطت مصر الضوء الأخضر لوصول القوات وهكذا، وفي الحقيقة قبلت موقفي واعتبر ذلك بدلاً لاتصالهم في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر.

إن أكثر شيء مرغوب، طبعاً، هو ربط مصر باتفاقية تصرح فيها بأن الانسحاب سوف يجري فقط إذا قررت الجمعية العامة ذلك. وإذا عرضنا ذلك بهذا الشكل الواضح لا يمكن حل المسألة. شعرت أيضاً بأنه من الصحيح وجود اتفاقية تقضي بأن يحصل الانسحاب عند الاتفاق عليه بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة. على أي حال رأيت أنه من المفيد أن أجرّب خطاً قريباً من الخط الثاني تعلم مصر بموجبه الأمم المتحدة أنها سوف تمارس حقها في السيادة بالنسبة للوحدات العسكرية على قاعدة حسن النية في تفسيرها لأعمال هذه القوة. على الأمم المتحدة أن تقدم تعهداً مقابلاً بإبقاء القوة طالما أن عملها لم ينجز. إذا أدخلت هذه العبارات في اتفاقية بين الأطراف سيكون من الواضح أن التصرف، في حال طلبت الحكومة المصرية انسحاب القوات الدولية، سيكون كما يلي: سوف تعرض المسألة في الحال على الجمعية العامة. إذا رأت الجمعية العامة أن المهمة قد أنجزت، فكل شيء يجري بصورة عادية. أما إذا وجدت الجمعية العامة أن المهمة لم تنجز وبقيت مصر على موقفها وشددت على الانسحاب، فإن مصر سوف تنقض اتفاقها مع الأمم المتحدة.

١٩٦٧
مقدمة للنزاع المسلح

بعد حرب سيناء ١٩٥٦ انسحبت القوات البريطانية والفرنسية وشُكلت قوات حفظ سلام دولية هي قوات الطوارىء الدولية UNEF التي فصلت بين الجيوش المتحاربة. تأخرت آخر مرحلة من الانسحاب الإسرائيلي حتى اقتنعت الحكومة الإسرائيلية بأن غارات الفدائيين الفلسطينيين انطلاقاً من قطاع غزة سوف تتوقف، وتلقت تأكيدات واضحة حول حق المرور في مضيق تيران من وإلى مرفأ إيلات على خليج العقبة. لم تقبل إسرائيل انتشار القوات الدولية على جانبها كما كان ذلك منتظراً في الأمم المتحدة.

تحققت لعقد من الزمن توقعات إسرائيل حول توقف الغارات انطلاقاً من الأراضي المصرية المدارة، وحق المرور في خليج العقبة، لكن قناة السويس بقيت مقفلة أمام البضائع الإسرائيلية، واستمرت هجمات الفدائيين انطلاقاً من الأردن وسوريا ولبنان. حصلت حوادث عديدة بين سوريا وإسرائيل في منطقة الحولة المنزوعة السلاح. تم إعداد مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو سوريا إلى «تشديد الإجراءات لمنع هذه الحوادث» إلا أن الاتحاد السوفياتي استخدم حق الفيتو ضده. في الأشهر الأولى من العام ١٩٦٧ شن الفدائيون عدداً من الغارات ضد إسرائيل. كانت حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ نكبة على الفلسطينيين بعد أن حملوا السلاح لإسقاط قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وانتهت الحرب دون الحصول على القسم المحدد لهم من فلسطين بموجب قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. بعد اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩، انضمت الضفة الغربية لنهر الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية. بعد عام ١٩٦٤ تم تنسيق الحركات الفلسطينية وأُنشئت منظمة التحرير الفلسطينية وهي غطاء لستة تجمعات فلسطينية.

للولايات المتحدة أنها «ليست غير معقولة»، ولكن انسحاب إسرائيل لم يكن مشروطاً. بالنسبة إلى قطاع غزة قرأ لودج في تصريح همرشولد إن إحلال القوات الدولية سيكون في «أول فرصة». فقد حذفت مئير عبارة «في أول فرصة» وحذف لودج عبارة «حتى يصبح هناك تسوية سلمية»، التي كانت مئير قد وضعتها. سوف يعد همرشولد خطة لمستقبل قطاع غزة «في إطار اتفاقية الهدنة العامة». انتقد كريشنامينون مندوب الهند همرشولد، وقال إن أي عمل تقوم به دولة ما في مياهها الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى أعمال حربية. قالت فرنسا إن الجمعية العامة هي الجهاز الذي يعالج «أي اقتراح ينتج عنه انسحاب القوات الدولية». قال همرشولد إنه أعطى تعليمات للجنرال برنز بأنه سيجتمع مع الجنرال دايان في اليوم التالي.

شعر إيبان بأن الولايات المتحدة لم تحافظ على كلمتها. عندما تكلم لودج عن غزة «انحرف كثيراً عن نص دالس ـ بينو»، خصوصاً عندما استند إلى اتفاقية الهدنة التي أصرّت مصر عليها، ولكن بينو ظن أن هذه الانحرافات عبارة عن فروقات صغيرة. وافق بن غوريون على ما قاله إيبان لأنه سرعان ما كان في حالة «هياج كبير».

أبرق إيزنهاور إلى بن غوريون، وعبّر له عن سروره لالتزام إسرائيل بالانسحاب، مما سيؤدي إلى تضافر جهود الجميع من أجل التوصل إلى الاستقرار في الشرق الأوسط، وضمان ازدهار ورفاهية السكان. «لقد رفع وزير خارجيتك صوته عالياً بالآمال والتوقعات. . . وأريدك أن تعلم أن الولايات المتحدة. . . تريد أن ترى أن هذه الآمال ليست فارغة». دعا إيبان بن غوريون إلى ترك الأمور تسير، خصوصاً بعد الملاحظات التي أدلى بها دالس في مؤتمر صحافي. أجاب بن غوريون بأن قرار إسرائيل بالانسحاب «والذي أؤمن بشدة بأنه ما كان يجب علينا أن نتخذه» هو نتيجة ضغط الولايات المتحدة. ما زالت إسرائيل قلقة من أن همرشولد، واستناداً إلى «تفسيرات شكلية»، يحاول أن يعيد المصريين إلى قطاع غزة «وهو مكان لم يكن ملكاً لهم». كانت إسرائيل خائفة لأن الملك سعود كان يمارس ضغطاً شديداً على الولايات المتحدة لإيذاء إسرائيل.

في ٨ آذار/ مارس تمكن همرشولد من إبلاغ الجمعية العامة بأن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المنطقتين، وحلت مكانها القوات الدولية. كانت المواضيع الأخرى ما تزال ملتبسة: حول «توقعات وآمال» إسرائيل، وما إذا كان وجود القوات الدولية يعتبر خرقاً للسيادة الدولية، وما يمكن أن يجري إذا سحبت مصر موافقتها على وجود القوات الدولية، ومن يتولى الإدارة في قطاع غزة، وحول حق الملاحة والمرور البريء. عبّر فوزي عن تقدير مصر لمساعدة الأمم المتحدة.

وعلم برنز بأنه كان من المفترض أن تحل القوات الدولية مكان القوات الإسرائيلية في قطاع غزة في «أول فرصة»، لكن إلى «متى يستمر انتظار أول فرصة؟». أصر همرشولد على أن لا يبحث برنز مع دايان ما قد يحدث بعد حلول القوات الدولية. في ٤ آذار/ مارس اجتمع برنز مع دايان في اللد وتم اتخاذ ترتيبات التسليم دون صعوبات. في ٦ آذار/ مارس حصلت مظاهرات في قطاع غزة «قمعتها إسرائيل بعنف». ليل ٦ - ٧ آذار/ مارس انسحب الإسرائيليون من غزة، وفي اليوم التالي من مخيم رفح، وتحركت كتيبة من القوات التابعة للدول الإسكندينافية وحلت مكانهم.

تشكلت القوات الدولية من وحدات من ١٠ دول، وبلغ عددها ٦ آلاف رجل يرتدون زيهم الخاص مع قبعاتٍ زرقاء. انتشرت القوة على الجانب المصري من خط الهدنة مع إسرائيل بعمق حوالي ١٧ ميلاً، وفي رأس نصراني وشرم الشيخ وفي خليج العقبة وبعض المواقع الصغيرة في بور سعيد وبيروت ونابلس. لم تجد القوات الدولية كل شيء سهلاً في غزة حيث كان بعض المحرّضين المصريين يثيرون الاضطرابات. كان برنز في غزة في ١٠ آذار/ مارس عندما خرج جمهور غاضب عن النظام، واضطرت القوات الدولية إلى استخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق النار فوق الرؤوس حتى يعود النظام. أصيب شخص عربي برصاصة منعكسة وتوفي بعد يومين.

في ١١ آذار/ مارس أعلنت مصر عن تعيين حاكم لقطاع غزة. وصل رالف بانش الوسيط الدولي السابق في فلسطين والذي أصبح من كبار مسؤولي الأمم المتحدة إلى القاهرة في ١٣ آذار/ مارس واجتمع مع عبدالناصر. وافقت مصر على أن لا ترسل قواتها إلى قطاع غزة وعلى عدم استئناف هجمات الفدائيين، ولكنها لم توافق على التريث بتركيز الإدارة المدنية.

في اليوم التالي وصل الحاكم المصري إلى قطاع غزة، وبعد أسبوع من رحيل الإسرائيليين كانت الإدارة المصرية قد وصلت إلى غزة. كان ذلك مبكراً جداً برأي همرشولد، لكنه أقرّ بأن عبدالناصر كان يمارس حقوقه الشرعية. اعتبر برنز أنه لم يكن من مصلحة الأمم المتحدة الإمساك بهذه المسألة لأنه لم يكن لديها وسيلة لمعرفة رغبات السكان طالما أن إسرائيل موجودة. وعندما انسحبت إسرائيل بدا واضحاً أن السكان أرادوا «عودة المصريين». زار همرشولد القاهرة وسعى هو وبانش إلى تفاهم شفهي مع عبدالناصر وفوزي، تمنع مصر بموجبه التسلل عبر خط الهدنة، ويُعطى للقوات الدولية حقُّ توقيف المتسللين. فشلت جميع محاولات همرشولد لتأمين الموافقة الإسرائيلية على انتشار القوات الدولية على الجانب الإسرائيلي لخط الهدنة. احتجت إسرائيل على عودة الإدارة المدنية المصرية إلى قطاع غزة، لأن ذلك كان منافياً لتوقعاتها

تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عندما اجتمع أكثر من ٤٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية. كان أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة، وقد سببت تهديداته رعباً في إسرائيل. كان الشقيري مساعداً للأمين العام لجامعة الدول العربية، وعمل في الجهاز الدبلوماسي لعدد من الدول العربية، وكان من أتباع الرئيس عبدالناصر، وفي بداية عام ١٩٦٧ قطع علاقاته مع الملك حسين وحاول أن يدبر طرد الأردن من الجامعة العربية. تحول الشقيري تدريجياً إلى شخص أوتوقراطي، وحلّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأنشأ بدلاً عنها المجلس الثوري، وعين أنصاره أعضاء فيه. وصف مكسيم رودنسون الشقيري بأنه «مخبول الذهن، يسيطر عليه لسانه، وقادر على لفظ جملتين متساويتين ومتناقضتين في المعنى بزفير واحد». لم يحمله السوفيات على محمل الجد. قال مسؤول سوفياتي لسفير إسرائيل في موسكو عام ١٩٦٦ إن الشقيري «لا يمثل أحداً»، ولم يتلق أبداً أية دعوةٍ رسمية لزيارة موسكو. تعرفتُ* على الشقيري عندما كان عضواً في الوفد السوري إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦.

على الجبهة المصرية الإسرائيلية، تعاونت قوات الطوارىء الدولية مع لجنة الإشراف على الهدنة التي أنشأها فولك برنادوت عام ١٩٤٨، وبذلت جهودها لمراقبة الهدنة، وللمحافظة على وقف إطلاق النار، لكن الحكومات العربية أعلنت أنها ليست مسؤولة عن الهجمات الفلسطينية التي تنطلق من أراضيها.

انتقمت إسرائيل من هجمات الفدائيين بشكل عنيف. كانت لجنة الهدنة تفيد بشكل دوري عن مخالفات وقف إطلاق النار والهدنة ومن ضمنها الأعمال الانتقامية. عقد مجلس الأمن ٦٦ اجتماعاً حول القضية الفلسطينية في العقد الذي تلا حرب سيناء ـ السويس وتبنى ٤ قرارات. الأول: كان بنصّ متوازن، ويدعو إلى خطواتٍ متساوية من قبل الطرفين، والثاني: كان بلهجة معتدلة، ودعا إسرائيل إلى التقيد بقرار إحدى لجان الهدنة. دعا آخر قرارين إلى إجراءات متساوية من قبل الطرفين، وفي إحدى الحالات اعتبر الهجوم الإسرائيلي خرقاً واضحاً لقرار مجلس الأمن وفي حالة أخرى لام إسرائيل لخرقها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الهدنة. استعمل الاتحاد السوفياتي حق الفيتو ضد ٣ مشاريع قرارات كان ثنان منها بنص متوازن، والثالث: تضمن إدانة لعمل لا يمكن أن يأتي إلا من سوريا.

الجهد البارز في هذه الفترة، هو ما قام به جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجر للسلام الدولي تحت رعاية لجنة التوفيق لفلسطين. شدد على تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتحسين أوضاعهم وقدم اقتراحات رفضها كل من العرب وإسرائيل.

---

* المؤلف.

في أواسط عام ١٩٦٦ كتب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة جدعون رافايل عن تقدير إسرائيل أن الاندفاع السوفياتي باتجاه الجنوب سوف «يزداد زخمه بشكل خطير»، وأن مسؤولين رسميين بريطانيين شاركوا إسرائيل قلقها وتحليلاتها في هذا المجال. أبا إيبان الذي خلف غولدا مئير في وزارة الخارجية عام ١٩٦٦ لم يكن لديه «هاجس أزمة»، وقال في مؤتمر صحافي إن جيران إسرائيل لا يرغبون في الإخلال بالتوازن الأمني: «لدي سبب يجعلني أعتقد بأنهم قرأوا الإشارات». صحيح أن الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧ كانت «مضطربة» ولكن ليس أكثر من الأعوام الماضية، ولم يجد إيبان سبباً يجعله يعتقد بأن «الغارات العادية والانتفاضات سوف تفجر نزاعاً مسلحاً».

واجهت مشكلة الشرق الأوسط صعوبات في الأمم المتحدة. توصلت مصر وسوريا إلى معاهدة دفاع مشترك في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦ تضمنت تدابير لتنسيق الأعمال والتكامل. زار وزير الخارجية السوفياتي أندريه غروميكو القاهرة من ٢٩ آذار/ مارس إلى ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٧ وأجرى محادثات مع الرئيس عبدالناصر، وورد في البلاغ المشترك عن الزيارة عبارة «الصداقة والثقة المتبادلة» التي أدت إلى قلق إسرائيل.

كان الجنرال أود بول رئيس أركان لجنة الهدنة المشتركة قلقاً لأن إسرائيل تسيّر دوريات استفزازية على مقربة من خطوط الهدنة. تلقى تحذيراً من رالف بانش يفيد بأن الاضطرابات ستبدأ حين تباشر إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. أعد أريك جونستون، بتكليف من الرئيس إيزنهاور، خطة لتطوير مياه نهر الأردن والتحكم بها عام ١٩٥٣، لكن الخطة لم تنفذ. عام ١٩٦٤ بدأت إسرائيل سحب مياه نهر الأردن، وقرر العرب بناء سدود على أنهار اليرموك وبانياس والحاصباني، وهي روافد لنهر الأردن. تصاعد التوتر في المنطقة، وقال أود بول: «كانت النتيجة حرب ١٩٦٧... حرب السيطرة على مصادر المياه... لم تكن الحرب مفاجأة».

في ١٥ كانون الثاني/ يناير أفاد الأمين العام للأمم المتحدة ثانت بأنه تلقى روايات مقلقة حول النشاطات العسكرية في المنطقة، ووجه نداء لإسرائيل ولسوريا لضبط النفس. لجنة الهدنة السورية الإسرائيلية التي لم تجتمع منذ ٧ سنوات عقدت ثلاثة اجتماعات استثنائية برئاسة الجنرال أود بول شخصياً، وكانت النتيجة أن الطرفين أكدا تعهدهما بالامتناع عن الأعمال العدوانية، ولكن دون إزالة الصعوبات في منطقة الحولة المنزوعة السلاح. في ٧ نيسان/ أبريل وقع اشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية، أولاً على الأرض، ثم في الجو، حيث سقطت ٦ مقاتلات سورية من طراز ميغ. كانت هذه أكبر حادثة منذ غارة إسرائيل الانتقامية ضد الأردن في تشرين

الثاني/ نوفمبر الماضي، وزادت من مستوى أعمال العنف في الشرق الأوسط. كان الجنرال بول في النرويج في إجازة مرضية في نيسان/ أبريل ١٩٦٧، ولكن في ٨ من الشهر نفسه تلقى برقية من الأمم المتحدة تفيد بأن الموقف الخطير يتفاقم، وفي ٢٠ من الشهر نفسه طُلب منه العودة إلى الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن.

في اليوم التالي لاستدعاء الجنرال بول إلى القدس، حذرت الحكومة السوفياتية إسرائيل من خطر اللعب بالنار «في منطقة على مقربة من حدود الاتحاد السوفياتي».

توقع الاتحاد السوفياتي من إسرائيل أن تزن الموقف بعناية، وأن لا تلتفت إلى أولئك المصابين بالميوبيا* السياسية الذين جعلوا من بلدهم دمية «لقوى عدوة خارجية»، وبذلك تقضي على المصالح الحيوية للشعب الإسرائيلي وعلى مصير بلادها. كان الاتحاد السوفياتي قلقاً من تقارير الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية. استناداً إلى الرئيس عبدالناصر وصلت إلى مصر «معلومات محددة» من «الأصدقاء السوفيات» في ١٣ أيار/ مايو حول الحشود العسكرية الإسرائيلية، وأنباء عن قرار إسرائيلي «بمهاجمة» سوريا «ابتداء من ١٧ أيار/ مايو»، لذلك قرر عبدالناصر إرسال قواته إلى سيناء كما كتب محمد حسنين هيكل. لم يُعرف بعد كيف تلقى السوفيات المعلومات، وتبين فيما بعد أن ضباطاً من المخابرات السورية وصلوا إلى القاهرة في ٨ أيار/ مايو، وأخبروا الرئيس عبدالناصر عن هجوم إسرائيلي وشيك ضد سوريا، ويضيف هشام شرابي أن المعلومات السورية كانت «مؤيَّدة من المصادر اللبنانية». أعلن عبدالناصر عن المعلومات التي يملكها، وبدا أنه تلقاها بشيء من التشكيك، وأوفد الجنرال محمد فوزي رئيس الأركان المصري إلى دمشق للبحث في هذا الموضوع.

بعد وقت قصير وصلت شائعات الحشود الإسرائيلية إلى إسرائيل نفسها، ودُعي السفير السوفياتي ديمتري شوفاكين في ثلاث مناسبات من قبل الحكومة الإسرائيلية لزيارة منطقة الحدود لكي يرى بنفسه أن كل شيء طبيعي، ولكنه رفض تلبية الدعوات. كتب الجنرال أود بول أن الدوريات العادية اليومية للأمم المتحدة لم تكتشف أي حشود غير عادية.

قدمت إسرائيل شكوى ضد سوريا في ١٤ نيسان/ أبريل وفي ١٥ أيار/ مايو، وكذلك شكا الأردن من إسرائيل في ١٧ و ١٩ أيار/ مايو. في ٨ أيار/ مايو أرسل يوثانت رسالة إلى الجنرال بول يدعم جهوده من أجل إحياء لجنة الهدنة المشتركة السورية الإسرائيلية من أجل حل المشاكل المستمرة حول حق الزراعة في المنطقة

---

* الميوبيا: قصر النظر.

المنزوعة السلاح في الحولة. في ١٠ أيار/ مايو قابل رافايل مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة رالف بانش وطلب منه أن يُعلم يوثانت عن قلق إسرائيل المتصاعد من «الموقف المتدهور». جاءت الخطوة التصعيدية التالية من إسرائيل عندما عُرِض إيجازٌ أمام الملحقين العسكريين الأجانب في تل أبيب، جاء فيه أنه إذا استمرت هجمات الفدائيين من سوريا ضد إسرائيل فإنه يجب القيام بعمل عسكري «للإطاحة بنظام دمشق». في ١٤ أيار/ مايو أوردت الصحف الإسرائيلية مقابلة مع رئيس الأركان الإسرائيلي إسحٰق رابين حيث قارن النظام السوري بطريقة غير ودية بحكومتي لبنان والأردن. «لذلك فإن هدف العمل ضد سوريا يختلف عما يجب أن يكون ضد لبنان والأردن». لم يذكر رابين هذه المقابلة الهامة في مذكراته. ومهما كانت النوايا الإسرائيلية، فقد تم تفسير هذه الملاحظات في العالم العربي على أنها مؤشر لعمل عسكري من أجل الإطاحة بالنظام السوري. استند عبدالناصر على هذه التهديدات في الأسبوع اللاحق، عندما أعلن حصار خليج العقبة.

في دمشق تلقت القيادات أنباء التهديدات الإسرائيلية بجدية تامة، وتوقع السوريون هجوماً في أية لحظة. قال الجنرال حافظ الأسد وزير الدفاع السوري، والرئيس فيما بعد، أمام مؤتمر صحافي في ١٩ أيار/ مايو إن إسرائيل سوف تبدأ قريباً «عدواناً واسعاً أو حرباً. . . بتحريض من الولايات المتحدة».

وضعت التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا والتقارير السوفياتية عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الجبهة السورية مصر في مأزق. وكان عبدالناصر يأمل بأن الانتشار العسكري المصري في سيناء سوف يخفف من الضغط على سوريا. في ١٤ أيار/ مايو وضع الفيلد مارشال عبدالحكيم عامر القوات المصرية في حالة التأهب الكامل. قال إيبان لجدعون رافايل «لا قوات إسرائيلية حشدت على الحدود السورية وإنه لا نية بشن أي هجوم في أي قطاع». اعلم رالف بانش رافايل بأن مراقبي الأمم المتحدة قالوا إن هناك حشوداً غير عادية للقوات الإسرائيلية. رأت الحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة أن تحركات عبدالناصر العسكرية كانت «ألعاباً سياسية أكثر منها تهديداً عسكرياً»، ولكنْ، ومن أجل الحيطة، أُعطيت الأوامر لتعبئة عسكرية جزئية.

في ١٣ أيار/ مايو منع المصريون قافلةً لقوات الطوارىء الدولية من استعمال المعديات من بور سعيد إلى القنطرة عبر قناة السويس. عندما وصلت القافلة أخيراً إلى رفح قرب غزة أفادت عن تحركات عسكرية مصرية «على نطاق واسع». لم يعتبر الجنرال ريخيه قائد قوات الطوارىء الدولية ذلك غير طبيعي: كانت قوات الطوارىء الدولية معتادةً على هذا النوع من الأمور، لأن عيد إنشاء دولة إسرائيل كان قريباً. كتب

ريخيه: «لقد كان ذلك الوقت فصل تبادل التهديدات الكلامية والمظاهرات والعروض عبر الحدود وكذلك فصل التوتر».

كل سنة في يوم الاستقلال تجري إسرائيل عرضاً عسكرياً. في عام ١٩٦٧ وعلى الرغم من تحفظات الملحقين العسكريين الأجانب، قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة العرض في القدس، حيث لا تسمح اتفاقية الهدنة إلا بأسلحة محددة. في هذه المناسبة، واستناداً إلى إيبان تقرر أن يبقى العرض «ضمن الحدود الواردة في اتفاقية الهدنة» وقد فسّر العرب ذلك على أنه استفزاز، ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة. أعلن الأردن أن القرار الإسرائيلي استفزازي وخطير، وغاب الجنرال بول والدبلوماسيون عمداً عن الاحتفال.

بينما كان الاحتفال يجري في القدس كان أحمد الشقيري يعرض مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية في غزة، وصرح بأنه إذا نشبت الحرب فإنه سيبيد إسرائيل بكاملها، وشكّ في أن يبقى عدد من الإسرائيليين على قيد الحياة بعد النصر العربي، لكن اليهود المولودين في فلسطين سوف يسمح لهم بالبقاء.

أصبح الموقف خطيراً ومتوتراً في ١٦ أيار/ مايو عندما تلقى قائد قوات الطوارىء لدولية الجنرال ريخيه «رسالة هامة جداً» من الجنرال محمد فوزي رئيس الأركان المصري أحضرت في بريد خاص إلى قيادة قوات الطوارىء في غزة، جاء فيها أن «القوات المصرية تنتشر في سيناء على الحدود الشرقية»، ويطلب «انسحاب قوات الأمم المتحدة من مراكز على الحدود»، وقالت الرسالة بشكل فظ وغير مألوف في المراسلات العسكرية «أفيدونا فوراً عن تلبية هذا الطلب». أجاب ريخيه بأنه لا يمكن أن يستجيب للطلب إلا إذا تلقى تعليمات من الأمين العام للأمم المتحدة، ووعد بإرسال الرسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

أعلم ريخيه في الحال يوثانت بما حصل معه، وأطلع أيضاً الجنرال أود بول على الوضع في سيناء. أعطى تعليماته إلى قوات الطوارىء الدولية بالاستمرار في أداء واجباتها العادية. وصف بول رد فعل ريخيه بأنه «صحيح تماماً» وأن سلوكه خلال الأزمة «كان جديراً بالثناء». بينما كان رد فعل ريخيه صحيحاً من الناحية الإجرائية، ولكنه كان عليه الذهاب إلى القاهرة حين تلقى الطلب المصري.

ليس من السهل معرفة دوافع عبدالناصر عندما طلب سحب قوات الطوارىء الدولية. كانت القوات المصرية في اليمن تدعم الجناح الجمهوري منذ عام ١٩٦٢، وكانت مصر تتعرض للوم من قبل الأردن وبعض الدول العربي لأنها تختبىء خلف خطوط قوات الطوارىء الدولية. وادعى بعض هؤلاء أن ذلك سمح لإسرائيل بأن تتلقى

الإمـدادات عبر خليـج العقبـة. صـرح رئيس وزراء الأردن وصفي التـل بـأن قـوة الأمم المتحدة «عائق» أمام الأهداف العـربية، وقـال الملك حسين إن القوات المصـرية يجب أن لا تكون في اليمن، «ولكن على أراضيها بغية استعادة حقـوقنا». كـان لعبـدالنـاصر تطلعات عربية ورغب في أن يكون في طليعة القوى العسكريـة العربيـة، وتضايق كثيـراً من الانتقادات الصادرة عن الأخوة العرب.

لم يتأكّد ما إذا كانت استشـارات عبـدالناصر واسعـة قبل الـوصول إلى القـرار. اجتمعت الحكومة المصرية بكاملها مـرةً واحدةً لـدراسة الأزمـة، وكانت هنـاك مباحثـات عسكرية لبعض الوقت حول احتمـال طلب انسحاب قـوات الطوارىء الـدولية، وبشكـل خاص حول احتمال أن تؤدي هذه الخطوة إلى حرب مع إسرائيل. كان القائد العسكري المصري الفيلد مارشال عبـدالحكيم عامر قلقاً من الانتقادات العـربية لمصـر، واتهامهـا بأنها كـانت تختبىء خلف الأمم المتحدة، واعتقـد بأنـه من الممكن طلب سحب قوات الطوارىء الدوليـة، ولكن دون إغلاق خليـج العقبة، أو إعـطاء إسرائيـل ذريعة لانـدلاع الحرب. كان هذا هو الدليل الذي قدمه للمحكمة المصـرية شمـس الديـن بدران وزيـر الحربية في ذلك الوقت. لم يوافق بدران عبـدالحكيم عامر على سحب القوات الدولية وبرر ذلك عسكرياً «بـأنه لم يكن قـد اتّخذ أي تـدبير تجـاه العواقب الخـطيرة، لسحب القوات الدولية». يمكن لعامر أن يكون صريحاً مـع عبـدالنـاصر لأنـه من جيل الثـورة، وهـو صديق عبـدالناصـر منذ ٣٠ عـاماً. كـان عـبدالنـاصر حـذراً من الجيش القوي، ويخشى من أنه «قد لا يستطيع التحكم به»، لذلك شجّع «الخـلافات الـداخلية». كـان عبـدالنـاصر عنيداً أكثـر من أي شخص آخر في الإصـرار على حق مصر الشـرعي في سحب مـوافقتها على وجـود القوات الـدولية على أراضيهـا، ولكنه كـان أكثر حـذراً من زملائه حول عواقب ذلك. لم يكن عـبدالنـاصر ضد ذهاب مصر للحرب، ولكنـه لم يرد توجيه الضربة الأولى. كان الضباط المصـريون واثقين من أن إسـرائيل لن تهـاجم، لأن خبراء الاستخبارات قدّروا أن مصر متفوقة في الدبابات والمدفعيـة والقوات الجـوية. لم يعلم أحـد أن اليهود حصلوا على تسهيـلات تقنيـة قـويـة من الـولايـات المتحـدة. رأى الجنـرال بـول أنـه من الصعب الفهم كيف قللت الـدول العـربيـة تقـديـرهـا للقـوات الإسـرائيلية. سمـع الجنرال ريخيـه عن الخلافـات بين عبـدالناصـر والقـوات المسلحة المصرية. «كانت الوحدات جاهزة للهجوم... ولكن عبـدالناصر أوقفهـا».

اعتقد المصريون بأن عبـدالنـاصر لم يخطط لانسحـاب كامـل لقوات الـطوارىء الدولية، بل لإعادة انتشارها. السير أنطوني نـاتنغ الـذي كان يعـرف عبـدالناصـر جيـداً تـأكد من أن عبـدالناصـر كان ينتـظر من يوثـانت أن يبقي وحدةً من قـوّات الـطوارىء في شـرم

الشيخ. يعتقد الجنرال بول بأن نوايا مصر «لم تكن انسحاباً كاملاً للقوات الدولية... بل انسحاباً من خطوط الهدنة فقط».

أقرّ كل من محمد حسنين هيكل، وهو الصديق المقرب من عبدالناصر، ومحمود رياض وزير الخارجية آنذاك وإسماعيل فهمي وزير الخارجية لمدة ٤ سنوات في عهد السادات بأن عبدالناصر لم يطلب انسحاب القوات الدولية من شرم الشيخ وقطاع غزة، ولكن من الحدود الدولية بين سيناء والنقب فقط، ولكن «عدم ليونة» ثانت في إصراره على أن تنتشر قوات الطوارىء الدولية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة أو تنسحب كلياً هو الذي سبّب الأزمة. كتب إسماعيل فهمي أن عبدالناصر قرر طلب انسحاب قوات الطوارىء الدولية «دون استشارة أحد في وزارة الخارجية»، كما تلقى الجنرال ريخيه فيما بعد نفس المعلومات من الدبلوماسيين المصريين. أوضح ريخيه أن الجنرال المصري الذي سلّمه الرسالة «طلب مني بشكل خاص أن أزيل مواقعي من شرم الشيخ».

حالما أصبح الطلب المصري معروفاً أسرع مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة جدعون رافايل إلى الطابق ٣٨ من رئاسة الأمم المتحدة، وأطلع رالف بانش على مخاوف إسرائيل. أجاب بانش بأن مستشار ثانت القانوني قال إن وجود القوات الدولية على الأراضي المصرية يخضع لموافقة الحكومة المصرية فقط. قال بانش إن يوثانت كان يخاطب منطق «البلف» عند عبدالناصر: حالما يدرك عبدالناصر أن يوثانت لن يعيد انتشار القوات الدولية ويصر على أن تبقى كما هي أو تنسحب بكاملها، عندها يتخلى عن طلب انسحابها. لم يوافق رافايل على هذا التأكيد واعتقد بأن مصر وإسرائيل أصبحتا في حالة تماس.

وصف يوثانت فيما بعد رسالة فوزي إلى ريخيه بأنها «لغز محير... غير واضحة وغير مقبولة...». وصل تقرير ريخيه من غزة إلى ثانت الساعة ٥,٣٠ بعد الظهر بتوقيت نيويورك يوم ١٦ أيار/ مايو، وفي الساعة ٦,٤٥ كان ثانت يجري محادثات مع مندوب مصر محمد عوض القوني. قال ثانت للقوني إن أي طلب لانسحاب القوات الدولية يجب أن يقدم مباشرة من الحكومة المصرية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ذكّر ثانت القوني بما سُمي «حسن النية»، وبالمذكرة التي فاوض عليها همرشولد عام ١٩٥٦، والتي بموجبها تلتزم مصر والأمم المتحدة بقرارات الجمعية العامة التي تنشىء قوات الطوارىء الدولية، وتؤكد «رغبة مصر بإبقاء قوات الطوارىء الدولية حتى انجاز مهامها». شدد ثانت على أن طلب إعادة انتشار قوات الطوارىء «يعادل» طلب انسحابها الكامل. شرح رالف بانش في رسالة إلى صحيفة نيويورك تايمز أن إعادة انتشار القوات

الدولية ستجعلها «طرفاً في استئناف الحرب» بين مصر وإسرائيل، وأراد بانش أن يتجنب أي مسؤوليةٍ للأمم المتحدة في تجدد القتال. شرح ثانت للقوني أنه إذا تلقى طلباً رسمياً لانسحاب قوات الطوارىء الدولية فإنه سوف يستجيب، وسيعلم الجمعية العامة بما فعل ولماذا. تلقى ثانت فعلاً اتصالاً من محمود رياض ينص على أن مصر قررت أن تنهي وجود قوات الطوارىء الدولية في الأراضي المصرية وقطاع غزة. عبّر يوثانت عن «هاجسه العميق حول العواقب الوخيمة»، وقال إنه سيوجه نداء إلى الرئيس عبدالناصر لإعادة بحث الموقف، لكن القوني أبلغه بأن رياض نصحه بعدم توجيه هذا النداء.

يقول السير أنطوني ناتنغ إنه كان على ثانت أن لا يعير الانتباه إلى هذه الملاحظة، ويعتقد الجنرال ريخيه بأنه كان على ثانت أن يوجه نداء مباشراً إلى الرئيس عبدالناصر ، لأن ذلك «يعطي المصريين آلية لإنقاذ ماء الوجه التي كان هناك حاجة إليها». يقترح ريخيه أنه كان على ثانت أن يتوجه إلى القاهرة أو يوفد أحد مسؤولي الأمم المتحدة مثل رالف بانش وبريان أوركهارت. كتب ريخيه: «في هذه الحالة كان عليه أن يطلب مني الذهاب إلى القاهرة». كان الجنرال بول «موافقاً على أعمال ثانت، ويعتقد بول بأنها تمت بدعم تام من رالف بانش. كتب بول: «أنا لا أوافق على النقد اللاذع الموجه ضد ثانت»، وأضاف: «كان ثانت رجلاً حكيماً ونستطيع أن نتعلم هذه الحكمة منه في الغرب». يشير السير بريان أوركهارت أيضاً إلى الإدانات غير المعقولة ليوثانت من قبل عدد كبير من الناس، الذين كان عليهم أن يزيدوا من معلوماتهم. كتب أوركهارت إلى المؤلف: «كان يوثانت تقريباً الشخص الوحيد الذي حاول تأمين بعض وسائل كبح المد، والوحيد على حد علمي الذي توجه فعلاً إلى مصر ليتحدث مع عبدالناصر ».

أدى طلب مصر انسحاب القوات الدولية إلى نشوب أزمة، أدت إلى حرب بعد ثلاثة أسابيع. كانت حركة سريعة من عبدالناصر، ومن الطبيعي أن نسأل عما إذا كان رد ثانت يمكن أن يمنع الحرب. بالتأكيد كان هناك انتقاد كبير لموافقة ثانت السريعة على سحب قوات الطوارىء الدولية.

«كان يوثانت شريفاً وصادقاً ورجلاً شجاعاً ولكن لم يكن عميقاً في معالجة هذه الأزمة. مستشاره الكبير رالف بانش كان يكبر في السن ومريضاً وأعمى». يصف هارولد ولسون قرار ثانت بأنه «غير معلّل وخطأ كبير»، ومع ذلك أخطأ ولسون حين كتب أن القوات الدولية أُنشئت تحت رعاية مجلس الأمن لأنها أُنشئت من قبل الجمعية العامة بعد أحداث سيناء، واستخدام بريطانيا وفرنسا حق الفيتو في مجلس الأمن ضد مشاريع القرارات الداعية لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن. وجدت غولدا مئير أن تعليل ثانت

لا يمكن شرحه، مع أنه ليس صحيحاً أن ثانت لم «يُحِل المسألة على أحد». بالتأكيد هناك من يعتقد بأنه كان على ثانت أن يطلب اجتماع مجلس الأمن بناء للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة التي تشترط على الأمين العام أن يلفت انتباه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها «تهدد الأمن والسلام الدوليين» كان ذلك رأيي الشخصي في ذلك الوقت. يعتقد الجنرال ريخيه أيضاً بأن ثانت كان يجب أن يفعل ذلك على الرغم من التهديد السوفياتي باستعمال حق الفيتو إذا حاول المجلس اتخاذ قرار إجرائي.

اعتقد البعض عام ١٩٥٦ بأن أي طلب مصري لسحب قوات الطوارىء الدولية يجب أن يقدم إلى الهيئة الاستشارية لقوات الطوارىء الدولية. عندما وصلت أنباء رسالة فوزي إلى ثانت استشار بصورة غير رسمية ممثلي البلدان المشتركة بالقوات الدولية، وعندما وصل الطلب الرسمي المصري بالانسحاب استشار الهيئة الاستشارية والدول المشتركة. تغير رد فعل الهند وباكستان ويوغوسلافيا، ودعمت هذه الدول بشكل تام موقف يوثانت حول الانسحاب.

في الحقيقة سرت إشاعات في أروقة الأمم المتحدة تقول إن الهند وباكستان سوف تسحبان قواتهما مهما كان القرار الذي يتخذه ثانت، وإن قوات الطوارىء الدولية بدون هذه القوات التي هي من دول غير منحازة سوف تبدو كأنها قوات من حلف الأطلسي. ذهب السفير الإسرائيلي السابق ميشال كيمحي بعيداً عندما ذكر «الانسحاب من جانب واحد» للقوات الهندية والباكستانية. يصر الجنرال ريخيه على أنه لم يكن هناك أي قرار بانسحاب هاتين الدولتين قبل قرار ثانت. ذُهِل المندوب الكندي عندما تلقى أخبار ثانت، ولم يكن لديه تعليمات من أوتاوا. حذر، هو ومندوب الدانمرك هانس تابور، ثانت من أية استجابة فورية للطلب المصري، وحثّاه على محاولة كسب الوقت بالذهاب إلى القاهرة بحثاً عن حل يمكن التفاوض حوله. كانت البرازيل والدانمرك والنروج أيضاً تحبذ التأخير. أشارت البرازيل إلى أن الهيئة الاستشارية للقوات الدولية كانت مخولة طلب اجتماع الجمعية العامة، وأصرت كندا على أنّ مسألة انسحاب القوات الدولية تخص مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بينما انتشار القوات يتطلب موافقة مصر كبلد مضيف، وهذه المسألة تعني أيضاً إسرائيل والدول المشاركة في القوات. تجنبت السويد إعطاء جواب قاطع. كان رأي بانش أنه متى سحبت الموافقة المصرية لا يعود لثانت أي خيار إلا سحب القوات. لم يقترح أحد رسمياً عقد اجتماع للجمعية العامة، ورأى أرثر لال ذلك «غير قابل للتفسير نهائياً».

بحث ثانت مع جدعون رافايل احتمال انتشار القوات الدولية على الجانب الإسرائيلي من خطوط الهدنة، ولكن إسرائيل رفضت ذلك واعتبرته «غير مقبول على

الإطلاق». إنه لا يضمن حرية المرور في خليج العقبة، بل كان يقف حاجزاً رمزياً ضد التهديدات المصرية من سيناء، وهذه مسألة هامة في نظر الإسرائيليين. اعتقد ثانت بأنه لو قررت إسرائيل ذلك «فإن مجرى التاريخ يمكن أن يكون مختلفاً». وضع ثانت ترتيبات «لانسحاب منظم» لقوات الطوارىء الدولية، لكنه مرة أخرى أطلع مصر على «هواجسه الخطيرة».

بدأت الآن فترة من الدبلوماسية الشديدة. عقدت البعثات الدبلوماسية الغربية في نيويورك سلسلة من الاجتماعات في مكتب الدانمرك. اقترح أبا إيبان أن يزور ثانت مصر وإسرائيل وربما دمشق في محاولةٍ لمنع نشوب الحرب. قال جدعون رافايل للمندوب الأميركي أرثر غولدبرغ هذه الفكرة ومررها غولدبرغ إلى يوثانت. استدعى أبا إيبان السفير السوفياتي شوفكين ولفت انتباهه للتوتر المتزايد بسبب غارات الفدائيين الفلسطينيين ضد إسرائيل. أجاب شوفكين: «نحن نسمع دائماً عن مخربين ولكننا لا نملك دليلاً على أن السوريين هم المسؤولون لا وكالة المخابرات المركزية». كتب الرئيس جونسون إلى رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغين يؤكد دعم إسرائيل ويقترح مبادرة مشتركة للدول الكبرى لكبح الجنوح نحو الحرب، وأكد أرثر غولدبرغ لمندوب الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة نيقولاي فيديرنكو أن الولايات المتحدة لم تتواطأ مع إسرائيل. أبرق جونسون أيضاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول يعبّر فيها عن قلق الولايات المتحدة العميق، ويطلب ضبط النفس. «. . . لا أقبل أن تتحمل الولايات المتحدة أية مسؤولية عن مواقف تنشأ عن أعمال لا نستشار بشأنها». أراد وزير الخارجية الأميركي دين راسك أن يتأكد من أنه لم يعلق في ذهن بريطانيا وإسرائيل وهمٌ حول قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ التزامات عسكرية جديدة لأن حرب فيتنام تسبب متاعب داخلية كبيرة ومشاكل خارجية للولايات المتحدة.

في جوابه على برقية جونسون حمّل أشكول سوريا مسؤولية التوتر، وأصرَّ على مصر أن تسحب قواتها من سيناء، وطلب من الأمم المتحدة أن تؤكد التزامها بأمن إسرائيل وأن تطلع الاتحاد السوفياتي على ذلك. يذكر إيبان أن أشكول أرسل أيضاً رسالةً إلى الرئيس ديغول يعد فيها بعدم البدء بأعمال عسكرية «إلا عندما تقفل مصر مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية». أرسل إيبان مذكرة إلى موريس كوف دي مورفيل وجورج براون بنفس المعنى: تصميم إسرائيل على عدم الرضوخ للحصار. . . يجب أن لا يكون عبدالناصر تحت تأثير الأوهام. تمتعت إسرائيل لعقد من الزمن «بالمرور الحر» ولن تعود إلى موقع المحاصر. لم تجب فرنسا واعتبر إيبان أن لندن وواشنطن أجابتا «بعموميات حذرة».

طرحت الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا إثارة الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ الذي يؤكد على معارضة التهديد أو استعمال القوة، أو أي اختراق للحدود على خطوط الهدنة. رأت بريطانيا أن الإعلان الثلاثي قد تجاوزته الأحداث وأن إثارته الآن تؤذي علاقاتها مع الدول العربية وتلزمها بضمان حدود إسرائيل، ومصر أيضاً. رأت فرنسا الرأي نفسه، وهذا ما أدى إلى خيبة أمل في إسرائيل.

أبلغت إسرائيل القوى البحرية بأنه إذا أغلق مضيق تيران فإنها «ستفعل أي شيء لإزالة الحصار». أمر أشكول باستدعاء الاحتياط. أعطى إسحٰق رابين أوامره لجميع الضباط كي يشرحوا لرجالهم أن الحرب وشيكة: «دون شك نواجه أخطر موقف عرفته إسرائيل منذ حرب الاستقلال». في سيناء، تابعت القوات المصرية احتلال مواقع قوات الطوارىء الدولية (كتب ريخيه أن ذلك خرق خطير لصلاحيات القوات الدولية) وتقدمت باتجاه الجبهة مع إسرائيل. طلب ثانت من ريخيه أن يقوم بأقصى جهد ليحافظ على مواقع القوات الدولية، وأن يتجنب إذلال القوة «دون المخاطرة باشتباك مسلح». إن وحدات القوات الدولية «لا تقاوم باستعمال القوة»، إذْ «ليس لديها تفويض رسمي للقيام بذلك» يجب أن يكون انسحاب القوات الدولية «منظماً ومحترماً ومتأنياً».

ليلة ١٧ ـ ١٨ أيار/ مايو وقعت حادثة بالصدفة في رفح كادت أن تؤدي إلى اشتباك بين مصر وقوات الطوارىء الدولية. دخل أربعة من البدو إلى مركز للقوة الكندية، وخلال العراك مع عناصر القوة أُطلقت النار على أحدهم وقتل. كان بإمكان مصر أن تعلن أن هذا العمل ليس من صلاحية قوات الطوارىء، ولكن لحسن حظ الأمم المتحدة تبين أن القتيل مجرم سيىء السمعة. وانتهت الحادثة، وفي اليوم التالي أُنزل علم الأمم المتحدة باحتفال رسمي في غزة.

في ١٨ أيار/ مايو رفضت السلطات المصرية إعطاء إذن لطائرة تابعة للأمم المتحدة بالتحليق. احتج ريخيه وأُلغي الرفض. عندها استقل ريخيه الطائرة وأقلعت، ثم لاحظ أن طائرتين إسرائيليتين تطاردان طائرته «محاولة وقحة لخطف طائرتنا... محاولة قطع طريق في الجو... عمل مُخزٍ وخطير...» قدم ريخيه احتجاجاً رسمياً شديداً إلى السلطات الإسرائيلية. وأدى ذلك إلى اعتذار رسمي.

في اليوم التالي أصدر الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت تقريراً جديداً حول الوضع في الشرق الأوسط ووصفه «بأنه خطير جداً». لقد رفضت إسرائيل الاشتراك في لجنة الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية منذ عشر سنوات، ولم تقبل الأمم المتحدة هذا الرفض. أما لجنة الهدنة السورية الإسرائيلية فقد عقدت «عدة اجتماعات طارئة وغير عادية»، ولكنْ لم تؤدِّ إلى تقدم ملموس «نظراً للمأزق الناشىء عن الموقف المتصلب

لسوريا». كانت هناك «موجة جديدة من النشاطات الفلسطينية تقوم بأعمال التخريب والإرهاب» وقد أنكرت الحكومات العربية مسؤوليتها تجاه تلك الأعمال. لم يستطع مراقبو الأمم المتحدة وقف هذه الأعمال. أشار ثانت إلى أن هذه الحوادث الغادرة تناقض اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩. كان هناك فيض من التصاريح التي تدعو إلى الحرب خاصة من جانب إسرائيل، وتوالت الإشاعات والتقارير عن حشود للقوات الإسرائيلية على الحدود مع سوريا، لكن إسرائيل أكدت أن هناك نشاطات عسكرية غير عادية في ذلك القسم من البلاد، إلا أنها لن تبادر إلى شن أي عمل عسكري «إلا عندما يبدأ الطرف الآخر». أضاف طلب مصر انسحاب القوات الدولية «جبهة جديدة» حيث باتت الآن «مجابهة مباشرة بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب».

كان ريخيه يعتقد بأنه يمكن إنهاء انسحاب قوات الطوارىء الدولية، وبالتعاون المصري، خلال حوالي ٤٥ يوماً. كانت خطته تقضي بتجميع القوات في غزة ونقلها بحراً. في الساعة ٦,٠٠ صباح يوم ١٩ أيار/ مايو تلقى إعلاماً رسمياً من يوثانت بأنه يجب سحب القوات الدولية.

الحادثة الأخرى التي صعدت الأزمة هي قرار مصر بإقفال خليج العقبة بين سيناء المصرية والعربية السعودية، مع أن لكل من الأردن وإسرائيل حق المرور إلى مرفأيهما في رأس الخليج. يسمح مضيق تيران باتصال الطرف الجنوبي للخليج مع البحر الأحمر بمسافة ٨ أميال بحرية. تقع جزيرة تيران في منتصف المضيق. بعد انهيار الأمبراطورية العثمانية، أصبحت الجزيرة جزءاً من المملكة العربية السعودية، ولكن مصر احتلتها بموافقة سعودية عام ١٩٥٠.

ألقى الرئيس عبدالناصر خطاباً أعلن فيه إقفال خليج العقبة في وجه البضائع المتجهة إلى إسرائيل، وذلك رداً على «التهديدات» الإسرائيلية باحتلال دمشق والإطاحة بالحكومة السورية «إذا هوجمت سوريا فإن مصر ستدخل المعركة من أول دقيقة». سوف تساعد مصر الفلسطينيين وذلك بمنع النفط الإيراني من الوصول إلى إيلات. إن احتلال مصر العسكري لشرم الشيخ يؤكد على حق مصر وسيادتها على خليج العقبة. إن هذا الخليج مياه إقليمية مصرية «وتحت أي ظرف لن نسمح للعلم الإسرائيلي بالمرور في خليج العقبة. هدد اليهود بالحرب ونحن نقول لهم مرحباً إننا جاهزون».

توسع عبدالناصر في شرح قراره في خطابات لاحقة. قال في مؤتمر صحافي إن مضيق تيران «مياه إقليمية مصرية» ويقع تحت السيادة المصرية. إن السيطرة على شرم الشيخ تعني المواجهة مع إسرائيل، ولكن «وجود إسرائيل بحد ذاته» هو عمل عدواني. إذا هاجمت إسرائيل مصر أو سوريا «فإن الحرب سوف تكون شاملة وهدفها الأساسي

تدمير إسرائيل» وأضاف: «عدو مصر ليس إسرائيل فقط: إنه الذين يقفون وراء إسرائيل. اليوم إسرائيل هي أميركا... وبريطانيا أيضاً منحازة إلى إسرائيل... أميركا تهتم فقط بمصالح إسرائيل وكذلك بريطانيا» إن التخطيط العسكري المصري لا يبحث احتمال تدخل أميركي لمصلحة إسرائيل: «أترك ذلك خارج حساباتي»، على العرب أن يحضّروا لحربٍ شاملة مع إسرائيل وبعون الله ستكون رابحة.

علق الجنرال ريخيه على ذلك بأن عبدالناصر قال: إن خليج العقبة سوف يغلق، ولكن الحصار لم يدخل حيز التنفيذ أثناء وجود قوات الأمم المتحدة هناك «لا تصل السُفن الحربية المصرية أو القوات المصرية إلى المنطقة إلا بعد رحيل قوات الطوارىء الدولية عنها». على الرغم من اهتمام مصر وإسرائيل الكبير بخليج العقبة يذكر أرثر لال أن آخر سفينة إسرائيلية عبرت خليج العقبة كانت قبل ١٨ شهراً من فرض الحصار المصري، وأن بعض البضائع كانت تصل إلى مرفأ إيلات في سفن غير إسرائيلية. إن إقفال خليج العقبة له دلالة سياسية أكثر منها اقتصادية. كشف عبدالناصر ما بعد عن أنّ القرار المصري بفرض حصار على خليج العقبة اتخذ أثناء اجتماع في زله.

في اليوم الذي سبق إعلانه لذلك، هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن القرار قد اتخذ دون استشارة الاتحاد السوفياتي أو أية دولة صديقة أخرى. عبرت الحكومة السوفياتية في بيان صدر بعد خطاب عبدالناصر بيوم واحد، عن تضامنها مع العرب وانتقادها لإسرائيل. أشار ناداف سافران إلى أن الاتحاد السوفياتي تعمّد في بيانه إغفال أي ذكرٍ واضح لمسألة إقفال خليج العقبة. قال أحد المسؤولين السوفيات فيما بعد:

«نحن نعتقد بأن عبدالناصر ذهب بعيداً جداً... وفي الحقيقة نحن نصحناه بأن لا ينغمس في المغامرة... لم نستشر حول مسألة انسحاب القوات الدولية من سيناء ولم يعلمنا المصريون بإقفال خليج العقبة».

في الحقيقة، اشتكى المصريون فيما بعد أن الاتحاد السوفياتي ضللهم أولاً بتقارير غير دقيقة حول الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود مع سوريا وثانياً بدرجة ونوع المساعدة العسكرية السوفياتية في حال نشوب الحرب. إنّ القرار المصري بحصار خليج العقبة يبدو، في استعادة للأحداث، سريعاً جداً، ولكن في مجالات عديدة، تلقى عبدالناصر معلومات غير كاملة وغير دقيقة. أخبره رؤساء الاستخبارات عنده أن العرب متفوقون على إسرائيل في الصنوف العسكرية الأساسية. كان عبدالناصر واثقاً من أن العرب سيكسبون الحرب، أما أجهزة الاستخبارات الغربية فكانت تعتقد بأن العرب سينهزمون في أيام معدودة. كان عبدالناصر يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي ملتزم

بالقضية العربية وبأنه سيتدخل مباشرةً وبحزم إذا كان هناك خطر من هـزيمة عـربية. في نهاية آذار/ مارس جرت محادثات مغ غروميكو في القاهرة، وسلسلة من زيارات الـوفود في الاتجاهين، منها زيارة وفد برلماني مصري برئاسة أنور السادات. كـان عبد النـاصر واثقاً من الدعم السوڤياتي عندما ألقى خطابه، وأعلن فرض الحصار، ولكن المحـادثات الحاسمة بين وزير الحربية المصري شمـس الدين بدران والزعماء السوڤيات في مـوسكو جرت بعد إعلان الحصار.

بعد ٦ أيام من خطاب إعلان الحصار سمع عبـدالناصـر من بدران عن محـادثاتـه في موسكو، «عندما التقيت شـمس الدين بدران البـارحة، سلمني رسـالة من كـوسيغين يقـول فيها إن الاتحـاد السـوڤيـاتي يـدعم مصـر في هـذا النـزاع، ولن يسمـح لأي بلد بالتدخل حتى يعود الوضع إلى ما كان عليـه قبل العـام ١٩٥٦. باسم الشعب المصـري شكر عبـدالناصر الشعب السوڤياتي على موقفه العظيم وصداقته الحقيقية».

كـان عبـدالنـاصر يتمتـع بمزاج طـائش، كان صلبـاً وعنيداً، ولم يكن في صحـة جيدة في تلك الأيام. وكمـا تبين فيما بعـد، كان قـرار العقبة كـارثة على العـرب وعلى الفلسطينيين بشكل خاص، لأنه أدى إلى احتلال الضفة الغربية. من المحتمل أن يكون للقـادة العسكريين المصـريين أفكار حـول إمكانيـات إسرائيـل العسكرية. كتب حسنين هيكـل أن الفيلد مارشـال عبـدالحكيم عـامر كـان مرتبكـاً من التقاريـر المتناقضـة حول استعدادات إسرائيل العسكرية، لدرجة أنه سأل السفير السوڤياتي بوزيدوف عمـا إذا كان الاتحاد السوڤياتي قد كشف انتشار القوات الإسرائيلية عن طـريق الأقمار الاصـطناعيـة، ولم يؤكِّد الجواب السوڤياتي ما إذا كانت الحشود الإسرائيلية إثارةً مـدروسة، أو احتيـاطاً ضد هجوم سوري محتمل.

ساد الاعتقاد في القاهرة بأن الاتحاد السـوڤياتي سـوف يقدم دعمـاً عسكريـاً فعالاً للعرب في حال نشوب الحرب وذلك بعد محادثات شمـس الدين بدران في موسكو مـع الزعماء السوڤيات. عندما كان بدران في موسكو اجتمع مع كوسيغين في ٢٣ أيار/ مـايو وأعرب له كوسيغين عن سروره لأن مصـر حققت أهدافهـا بوسـائل سلميـة، ولكنه حثه على ضبط النفس. كـرر غروميكـو النداء لضبط النفس، وأخيـراً جـرت محـادثـات بين بدران ونظيره السوڤيـاتي الماريشـال أندريـه غريتشكـو في المطار وحثه أيضاً على ضبط النفس وقال له: «سنكون إلى جانبكم دائمـاً». بعدمـا أقلعت طائـرة بدران شكـر السفير المصـري غريتشكـو على مـلاحـظتـه، فعلّق غـريتشكـو «أردت فقط أن أعـطيـه واحـدة للطريق». مهما كانت نوايا غريتشكو فقـد اعتقد بـدران بأنـه تلقى وعداً بـدعم عسكري سوڤياتي. وهذا ما قاله عـبدالناصر.

بعد منتصف ليلة ٢٢ ـ ٢٣ أيار/ مايو كان الراديو المصري يبث خطاب عبدالناصر ، وفي الساعة ٤,٣٠ بتوقيت إسرائيل أعلم رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول بالحصار، جرت مشاورات مكثفة في إسرائيل.

وجهت إسرائيل رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تشكو من أن القادة السوريين أعلنوا أن هدفهم هو شن حرب شاملة ضد إسرائيل. قال جدعون رافايل في مجلس الأمن إن إجراء مصر الأخير يعتبر تحدياً كبيراً ليس لإسرائيل فقط، بل للمجموعة الدولية بكاملها، وساد الاعتقاد في إسرائيل بأن عمل عبدالناصر هذا وصل إلى درجة إعلان حرب ضد إسرائيل، ويلزمه رد عسكري فوري، ولكن إيبان رغب ببذل جهد دبلوماسي قبل اللجوء إلى الخيار العسكري.

أرسل الرئيس جونسون رسائل إلى عبدالناصر وأشكول وكوسيغين. أكد جونسون لعبدالناصر أنه تابع من بعد جهوده لإنماء وتطوير مصر وأنه يفهم «القوى السياسية» التي تعمل في الشرق الأوسط، وكذلك «الطموحات والآمال والذكريات». يجب أن لا يُحلّ النزاع الأساسي بتحركات غير مشروعة للرجال والسلاح عبر الحدود. كتب أنْ لا إسرائيل ولا الدول العربية كانت تريد الحرب، وهناك خطر من سوء الحساب والتقدير. إن حق المرور الحر والبريء في خليج العقبة، مصلحة دولية حيوية. قال إن نائب الرئيس همفري «الصديق الذي يتمتع بثقة مطلقة» سيزور الشرق الأوسط. كتب جونسون بتعابير مماثلة إلى سوريا. طلب جونسون من البلدَيْن إرجاء أية تحركات عسكرية لمدة ٤٨ ساعة.

رحب عبدالناصر بالزيارة المقترحة، وذلك رغبة منه في تجنب أي صدام مباشر وعلني مع الولايات المتحدة. ولكنه، انتظر ١٠ أيام قبل أن يجيب على رسالة جونسون. لن تبدأ القوات المصرية أي عدوان، ولكن سوف تقاوم بكل قوتها إذا هوجمت. إسرائيل هي التي تخالف اتفاقية الهدنة. يُسمح للسفن الأجنبية بالمرور في مياهنا الإقليمية. إن الفلسطينيين لهم حق ثابت في العودة إلى وطنهم، وإن عبور العناصر الفلسطينية لخطوط الهدنة «ليس أكثر من إظهار الغضب الذي يشعر به هذا الشعب ضد إنكار حقوقه». نرحِّب بنائب الرئيس همفري عندما يشاء زيارة مصر. واقترح عبدالناصر زيارة مقابلة يقوم بها نائب الرئيس المصري زكريا محيي الدين.

قال جونسون في رسالة إلى أشكول إنه كان على اتصال مع موسكو وتلقى «رداً معتدلاً ومشجعاً»، وألمح إلى إمكانية اتخاذ «إجراءات ملائمة» لمعالجة حصار العقبة، وعلى الأرجح من خلال الأمم المتحدة. اعتبر إيبان أن هذه الرسالة أُعدّت ببيروقراطية حذرة، ولا تمثل رأي جونسون الحقيقي.

تحدث جونسون في رسالته إلى كوسيغين عن الإرباكات التي تحصل لإسرائيل من جراء الفدائيين المتمركزين في سوريا، واقترح استخدام نفوذ الدولتين العظميين «من أجل الاعتدال».

حصلت خلافات هامة داخل إسرائيل. اجتمع الكنيست، ودعا أشكول المجموعة الدولية للمحافظة على حق المرور البريء. رأى العديد من المعلقين الإسرائيليين أن أسلوب أشكول خجول واعتذاري: كتب ميشال بازوهار «كانت اللهجة خافتة». قابل إسحٰق رابين رئيس الأركان عجوز الساسة الإسرائيليين بن غوريون الذي كان مغامراً عام ٤٧ ـ ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦ وهو الآن يعيش في عزلة. اعتقد بن غوريون بأن عبدالناصر لا يريد الحرب وبأنه إذا وجهت إسرائيل الضربة الأولى فإنها ستعاني من عزلة عالمية، وحذر رابين: «لقد أرغمنا على وضع خطير جداً» وأضاف «يجب أن لا نذهب إلى الحرب». في هذه الأثناء سجل الجنرال موشي دايان نقطة في عدم استشارة بن غوريون. كتب بن غوريون في مذكراته عن حرب ٥ حزيران/ يونيه إنها كانت «خطأ كبيراً». في ٢٣ أيار/ مايو عقدت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية اجتماعاً في تل أبيب برئاسة أشكول وحضره أبا إيبان (وزير الخارجية) والجنرال دايان (أصبح فيما بعد وزير الدفاع) ومناحيم بيغن من حزب جاحال (سرعان ما انضم إلى حكومة ائتلافية كوزير دون حقيبة) وغولدا مئير (حزب ماباي) وشيمون بيريز (حزب رافي) وإسحٰق رابين (رئيس الأركان والذي أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة) وعزرا وايزمان (رئيس العمليات العسكرية والذي أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الأولى) قرأ إيبان الذي كان يؤيد قيام علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، برقيةً من واشنطن تتضمن طلباً رسمياً أميركياً بعدم القيام بأي عمل لمدة ٤٨ ساعة، وتقول إن ليندون جونسون لن يكون مسؤولاً عن أي عمل تقوم به إسرائيل دون استشارته. كتب يوجين روستو إن «هذه التحركات السريعة» جاءت بعد أن أعدت بريطانيا خطة لإنشاء قوة بحرية متعددة الجنسيات، وبعد أن وردت رسالة من السفير الأميركي في إسرائيل «بأنه لا يمكنه أن ينتظر طويلاً دون أفكار جديدة». أيّد أغلبية الحاضرين في اجتماع تل أبيب استدعاءً شاملاً للاحتياط، ولكنهم لم يؤيدوا تقديم طلب إسرائيلي لحراسة أميركية بحرية في خليج العقبة. واقتُرح أن يقوم إيبان بجولة على العواصم الغربية ليتأكد من أن الحكومات لم تنس تعهداتها عام ١٩٥٧ حول حرية المرور في خليج العقبة. كتب إيبان: «إن زيارتي لواشنطن تجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن حقوقنا أو تتبرّأ منها». كان أشكول في البدء معارضاً لجولة إيبان، ولكن غولدا مئير دعمتها بشدة، وأخيراً تم الاتفاق على أن يزور إيبان واشنطن.

انتهى الاجتماع في تل أبيب بالاتفاق على ثلاث نقاط:

١ ـ اعتبار الحصار المصري عملاً عدوانياً.

٢ ـ موافقة إسرائيل على طلب الولايات المتحدة بتأجيل أي عمل لمدة ٤٨ ساعة.

٣ ـ الموافقة على القيام بزيارة إلى واشنطن على مستوى وزير.

يُسمح لرابين بأن يتخلى عن مسؤولياته ليوم واحد بسبب الإجهاد الذي تعرض له. يعتقد هارولد ويلسون بأن وراء مباحثات تل أبيب شعورٌ بأن إسرائيل أعطت كثيراً عام ١٩٥٧. «كانت إسرائيل متململة من الانسحاب الذي فرض على قواتها من الأراضي التي كسبتها في سيناء بعد حملة السويس». بعدما تقرر زيارة إيبان إلى واشنطن بُحثت، وربما من قبل إيبان، زيارة لندن وباريس. وافق أشكول على الزيارتين وأرسلت برقيات إلى سفارتي إسرائيل في البلدين. جاء في البرقية الموجهة إلى والتر إيتان سفير إسرائيل في باريس أن إيبان سوف يصل إلى باريس صباح اليوم التالي، وطلبت منه ترتيب لقاء مع ديغول. إلا أن إيبان وصل في منتصف الليل وقال له إيتان إنه من المستحيل ترتيب أي لقاء في مثل هذا الوقت، واقترح على إيبان أن يذهب إلى فندق هيلتون في المطار، وينزل في غرفة منه ويرتاح، بينما كان إيبان يريد أن يستكشف إمكانية إجراء لقاء مع ديغول. لم يكن ذلك سهلاً لأن اليوم كان أربعاء، وهو يوم الاجتماع العادي لمجلس الوزراء الفرنسي، ورأى إيتان أن الحصول على موعد مع ديغول بمجرد ملاحظة صغيرة كان «شبه مستحيل». أجرى إيتان بعض الاتصالات، ونجح في ترتيب اجتماع عند الظهر، قال إيتان: «لقد ذهلت كيف نجحت... ولكن إيبان فهم ذلك على أنه مسألة إجراءات».

لم يبحث مجلس الأمن في قضية الشرق الأوسط مُنذ الهجوم الإسرائيلي على سموح في تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت، ولكن إقفال مصر لخليج العقبة بوجه البضائع الإسرائيلية أمرٌ لا يمكن تجاهله. في ٢٣ أيار/ مايو طلبت كندا والدانمرك اجتماع المجلس «لبحث الموقف الخطير في الشرق الأوسط الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين».

لماذا لم يجْتمع مجلس الأمْن إلا في ٢٤ أيار/ مايو، أي بعد ٨ أيام من طلب مصر بسحب القوات الدولية؟ إن مجلس الأمن له مسؤوليات أساسية عن السلام الدولي والأمن ويعمل لمصلحة جميع أعضاء الأمم المتحدة.

عندما تنشب أزمة ما، لا يتحرك المجلس آلياً، وحتى إذا أمسك بالمشكلة رسمياً، فإنه لا يجتمع إلا بعد طلب من عضو في مجلس الأمن أو عضو في الجمعية

العامة، أو إذا كان هناك «نزاع أو وضع» خطير فإنه يجري تنبيه المجلس إليه، كذلك إذا أعلم الأمين العام للأمم المتحدة مجلسَ الأمن بأن السلام الدولي مهدد. يمكن لإسرائيل أن تنظر إلى الطلب المصري لسحب قوات الطوارىء الدولية بأنه يخلق وضعاً من شأنه أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. لكن إسرائيل فقدت منذ وقت طويل ثقتها بالأمم المتحدة. يمكن ليوثانت أن يعتبر الوضع «مسألة يمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين» ولكنه ربما رأى أن العمل ضد رغبات بعض الأطراف يحدّ من فرصة لعب دور مفيد في المستقبل. إذا كان الأطراف والأمين العام للأمم المتحدة لا يرغبون في القيام بأى عمل، ولم تكن الجمعية العامة في طور الانعقاد، فماذا يقع على الأعضاء الخمسة عشر لمجلس الأمن من مسؤوليات؟ كان رئيس مجلس الأمن في أيار/ مايو ١٩٦٧ السفير ليو مندوب الصين الوطنية، والرئيس هو الذي يجمع المجلس ويتولى الرئاسة في المناقشات غير الرسمية حول الأسلوب والمواضيع. في أيار/ مايو ١٩٦٧ كان سبعة أعضاء من مجلس الأمن لهم علاقات دبلوماسية مع الصين الوطنية، وسبعة لهم علاقات مع الصين الشعبية في بكين، وبعض الذين كانوا يعترفون بالصين الشعبية لا يحبون التعامل رسمياً مع مندوب الصين الوطنية (تايوان). أورد يوثانت هذه الصعوبة في محادثاته مع مندوب الدانمرك تابور. أطلع تابور. مندوبي الدول الغربية على وجهة نظر ثانت من أن المشاورات غير الرسمية برئاسة الصين الوطنية غير مثمرة.

كان أعضاء المجلس يرغبون في أن يعرفوا فكرةً عن النتيجة المتوخاة من الاجتماع قبل الدعوة إليه، ولكن ذلك مستحيل. فعندما يكون الموقف حرجاً والقضايا متشعبة يصعب التنبؤ بالنتائج. إن مشكلة الشرق الأوسط تزعج المجتمع الدولي منذ عقدين، وكل عضو في المجلس له أسباب وآراء تدفعه لتبنّي موقف ما. وبما أن المشكلة مثار جدل كبير فلا شك أن الكلمات ستكون حارة بشكل لا يمكن تجنبه، وتصبح فرصة التوصل إلى حل متفق عليه ضئيلة. كيف تدعو إلى اجتماع لمجلس الأمن لتسمح ببساطة لكل الأطراف أن تطلق العنان لغضب الجماهير؟

يشير آرثر لال إلى أن أحداً من أطراف النزاع لم يطلبْ اجتماع مجلس الأمن. ويذكر أيضاً رغبة بعض أعضاء المجلس في انتظار تقرير شامل من يوثانت قبل الدعوة للاجتماع. مع أن هذا لا يفسر عدم تحرك المجلس بين يوم الثلاثاء، أي عندما طلبت مصر سحب القوات الدولية، ونهاية الأسبوع أي عندما أصبح معلوماً أن يوثانت سيزور الشرق الأوسط. يرى الجنرال بول أن هذا «مثل كلاسيكي» لفشل المجلس، ويضيف بمرارة أن ثانت هو الملام لذلك. عندما أخذت كندا والدانمرك، أخيراً، زمام المبادرة في الدعوة إلى الاجتماع، استندتا إلى تقرير ثانت في ١٩ أيار/ مايو «الذي يعبر عن

القلق العميق حول. . . الموقف المتدهور والخطير في الشرق الأوسط». أضاف التقرير أن هناك تدهوراً جديداً. أعطت كندا والدانمرك انطباعاً بأنهما تدعوان لاجتماع المجلس لأن ثانت لم يدعُ، ورأت بعض الدول في ذلك توبيخاً ضمنياً لثانت.

المندوب الكندي إيغناتييف والمندوب الدانمركي تابور حاولا جمع المجلس منذ الوقت الذي أعلمهما فيه ثانت بالطلب المصري لسحب القوات الدولية. سأل تابور ثانت عما إذا كان قد طلب اجتماع مجلس الأمن، وأجابه ثانت إن اجتماع المجلس «يمكن أن ينقذ وضعاً خطيراً، إنما بصعوبة، وإنه يتخوف من أن يصبح الاجتماع دراماتيكياً. وإن هذا لن يكون مستمراً. قبل إعلان عبدالناصر حصار خليج العقبة وبدء ثانت مهمته السلمية في القاهرة، بدا أنه من المتعذر تأمين الأصوات التسعة الضرورية للموافقة على جدول الأعمال.

اجتمع مجلس الأمن مرتين في ٢٤ أيار/ مايو، ولكنْ معظم الوقت في الاجتماع الأول كان لمعالجة مسألة التمثيل الصيني، وليس للتوتر المتصاعد في الشرق الأوسط. كان المندوب السوفياتي نيقولاي فيديرنكو هو الذي أثار مسألة التمثيل الصيني، واعترض أيضاً على الإسراع باجتماع المجلس، ووصف ذلك «بدراما مصطنعة للموقف» من قبل القوى الغربية: «وهذه ليست حالة من الرغبة في التدخل بشؤون الآخرين» وأكد أن الرأي السوفياتي هو أن مقعد الصين «قد احتلته جماعة تشان كاي تشك بصورة غير مشروعة».

في سياق إعداد جدول الأعمال بدأ تضييع الوقت في شكويين سوفياتيين حول الأسلوب. دعمت بلغاريا الاتحاد السوفياتي، وقالت أثيوبيا إن اشتراكها في اجتماع برئاسة الصين الوطنية يناقض موقفها حول التمثيل الصيني. قال مندوبو أثيوبيا وفرنسا ونيجيريا والهند إنه من غير الحكمة الدخول في جدال، في الوقت الذي كان فيه الأمين العام للأمم المتحدة يزور الشرق الأوسط. على الرغم من هذه الاعتراضات تم إقرار جدول أعمال دون تصويت ودعيت مصر وإسرائيل للاشتراك في المناقشات.

خلال المناقشات قدمت كندا والدانمرك مشروع قرار «محدود ومتجرد» يُعبّر عن دعمه للأمين العام ثانت، ويطلب من أعضاء الجمعية العامة العمل على وقْف تدهور الموقف. كتب ايغناتييف أن الاقتراح لطيف بشكل متعمد ويدعم ظاهرياً مهمة ثانت في القاهرة، وكانت كندا تأمل بأن يرى ثانت أن التعبير عن الدعم الوارد في القرار هو بمثابة إعطاء صلاحية له لإرسال مراقبين من لجنة الإشراف على الهدنة يحلون محل قوات الطوارىء الدولية. بالإضافة إلى ذلك اقترحت كندا مشاورات غير رسمية بين أعضاء المجلس. اتخذت بريطانيا وفرنسا نفس الموقف وأمِلت الولايات المتحدة بتعاون

سوفياتي. قالت الهند إنها ترغب في مشاورات غير رسمية. عارضت مالي إجراء المشاورات، وعارضت كذلك الدولتان الشيوعيتان العضوان في المجلس. في الحقيقة، قال فيديرنكو إن الاتحاد السوفياتي لن يشترك بأية مشاورات. ثم اعترض مرة ثانية على أن «بعض القوى تشحن الموقف بصورة مصطنعة»، وأن الكلمات الحلوة للدول الغربية هي «مجرد كلام، مجرد حبر على ورق». قال مندوب فرنسا سيدوكس إن فرنسا تتّكل على الحس بالمسؤولية من أجل الحل وضمان السلام في الشرق الأوسط. كان مجلس الأمن ضعيفاً طالما أن القوى الرئيسية غير متفقة فيما بينها. مندوب مصر القوني انتقد «الانحياز العدواني ضد مصر» والإثارة المكشوفة. كان اقتراح كندا والدانمرك بمثابة تخريب لمهمة يوثانت. أكد جدعون رافايل رغبة إسرائيل في السلام، وأنهى المجلس أعماله دون أن يتخذ أي قرار.

في اليوم نفسه، وبينما كان المجلس مجتمعاً، قام سفير إسرائيل في واشنطن أفرام هارمان بزيارة إلى مدينة غيتسبورغ لمقابلة الرئيس الأسبق إيزنهاور من أجل أن يطلع منه على ما يتذكره حول اتفاق عام ١٩٥٧ فيما يختص بإسرائيل. قال إيزنهاور إنه غير معتاد على إطلاق التصاريح، ولكنْ إذا سأله الصحافيون فهو يقول إن مضيق تيران ممرٌّ دولي، وإنه لا يجوز منع حق المرور.

حالما وصل طلب مصر الرسمي لانسحاب قوات الطوارىء الدولية ليوثانت، أخبر القوني بأنه يرغب في زيارة القاهرة ويفضِّل أن «يكون رالف بانش في صحبته». اعترضت مصر على وجود مواطن أميركي، لذلك اصطحب ثانت معه الجنرال ريخيه، وتلقى في القاهرة نصائح الجنرال أود بول، وكذلك نصائح رئيس وكالة غوث اللاجئين (الأنروا).

عندما وصل ثانت إلى مطار باريس في طريقه إلى القاهرة تسلم تقريراً عن خطاب عبدالناصر حول حصار العقبة. كانت رغبة ثانت الأولية أن يلغي الزيارة، وأخيراً قرر المضيَّ قدماً في الزيارة «ليعرف ماذا يوجد في عقل عبدالناصر». قال عبدالناصر فيما بعد لثانت إنه أراد أن يعلن قرار إقفال خليج العقبة قبل وصول فريق الأمم المتحدة. «إذا لم نقم بذلك فعند وصولك ستطلب منا أن لا نقفل الخليج ومن المستحيل أن نرفض طلباً للأمين العام للأمم المتحدة».

في ٢٤ أيار/ مايو اجتمع ثانت وريخيه مع محمود رياض وفي المساء مع عبدالناصر. أخبر ثانت، الذي كان يعاني من ألم في أسنانه، عبدالناصر بأن الهند وباكستان ويوغوسلافيا قد أيدوا بشكل كامل قراره بسحب القوات الدولية، أما البرازيل وكندا والنرويج فلم تحبذ التقيد بالطلب المصري في الحال، ولم تؤيد السويد

انسحاباً فورياً. لم يبادر أي عضو في الهيئة الاستشارية للقوات الدولية إلى دعوة الجمعية العامة للاجتماع. اقترحت بعض الوفود أنه يجب على ثانت أن يستند إلى المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الأمين العام صلاحية دعوة مجلس الأمن للانعقاد إذا اعتبر أن الأمن والسلام الدوليْين مهددان. رفض ثانت أن يقوم بهذا العمل «لأن المندوب السوڤياتي أوضح له أن بلاده ستعارض أي تحرك من المجلس للبحث في حق مصر بطلب سحب القوات الدولية». قدم ثانت عدة مقترحات من أجل تخفيف التوتر.

١ - إنشاء حاجز من الأسلاك الشائكة عبر خط الهدنة. قال رياض إن هذه «مسألة قديمة» وإن مصر تعارضها. وإذا أرادت إسرائيل أن تضع أسلاكاً شائكة على جانبها فإن مصر لن تعترض.

٢ - ناشد ثانت تجميد الوضع في خليج العقبة لمدة أسبوعين أو ثلاثة. وافق عبدالناصر على وقف الحصار لكنه لم يوافق على إشراف الأمم المتحدة على الخليج.

٣ - رغب ثانت في تعيين ممثل له في المنطقة. قال عبدالناصر إنه يقبل بوجود دبلوماسي للأمم المتحدة في القاهرة، «وليس أي تعيين يدلّ على وجود عسكري للأمم المتحدة بعد انسحاب قوات الطوارىء الدولية» غير اللجنة المعينة بموجب اتفاقية الهدنة، أو أية ترتيبات تشترك فيها إسرائيل ومصر بشكل متبادل.

كان هناك نقاش حول التخلص من مخازن قوات الطوارىء الدولية. قال رياض إن الجيش المصري «يملك كل شيء»، ولكن جميع الجيوش تطمح نحو الأكثر. قال عبدالناصر إن مصر ترغب في عرض مسألة العقبة على التحكيم الدولي ولكنه لم يفهم الإنذار الإسرائيلي. «آخر سفينة تحمل العلم الإسرائيلي مرت في مضيق تيران منذ حوالي سنتين». قال عبدالناصر إن هناك انقسامات في حكومته وإن قواته المسلحة تواقة أكثر منه لعمل عسكري. أراد عبدالناصر أن يمنحَ أوسمة عسكرية عالية لقوات الطوارىء الدولية، ولكن ثانت أجاب بأنه يحتاج إلى وقت ليبحث في هذا العرض الكريم. أكد عبدالناصر ليوثانت أن مصر لن تبدأ بالهجوم «ليس لدينا أية نية بالهجوم إلا إذا هوجمنا أولاً».

في ٢٦ أيار/ مايو أصدر ثانت تقريره حول محادثاته في القاهرة. أكد عبدالناصر أنه لن يبادر إلى استخدام القوة، وكان ذلك خطوة بناءة. اعتقدت إسرائيل بأن طرد قوات الطوارىء الدولية وإقفال خليج العقبة من قبيل أعمال عدوانية. رفضت إسرائيل اقتراح ثانت بتأجيل دفع الديون المستحقة، وكذلك اقتراحاً آخر بتعيين ممثل خاص

للأمين العام في المنطقة. أعدّ ثانت تقريره الخاص، وأورد فيه أن مصر قبلت تعيين ممثل خاص، وأن إسرائيل رفضت، وأقنعه بعض زملائه في الأمم المتحدة بأن إغفال مسألة المرور كان غير ملائم. لكنه ذكر فكرة الممثل الخاص لعدة دبلوماسيين، وأخيراً أثمرت الفكرة.

بدأ الآن إيبان رحلته إلى العواصم الغربية. توجه بصحبة السفير الإسرائيلي في باريس والتر إيتان إلى قصر الإليزيه ووصل فور انتهاء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي. يعتقد إيتان بأن ديغول قد أنهى اجتماع مجلس الوزراء قبل الوقت المحدد ليتمكن من استقبال إيبان «وهي علامة أكيدة على أن ديغول يدرك أهمية وخطورة وأولوية الموقف». كان بصحبة ديغول وزير الخارجية موريس كوف دي مورفيل. يذكر ميشال بارزوهار أن ديغول كان «متوتراً وربما قلقاً وعصبياً». قبل أن يجلس إيبان قال ديغول بصوت عال «لا تقوموا بالحرب». قال إيبان إن مصر هي التي بدأت العدوان، لكن ديغول قال إن الذي يطلق النار أولاً هو المعتدي. في الحقيقة قال ديغول إن أعداء إسرائيل يأملون بأن تبدأ هي الأعمال العدوانية، ولكنْ يجب أن تكون إسرائيل حكيمة بحيث لا تحقق توقعاتهم. إن إعلان فرنسا حول حرية الملاحة عام ١٩٥٧ «صحيح من الناحية القانونية»، ولكن ١٩٦٧ هي غير ١٩٥٧ وفي ١٩٦٧ يجب أن يشترك الاتحاد السوفياتي في البحث عن حل. أضاف إن ثانت تصرف بسرعة عندما سحب قوات الطوارىء الدولية. من الأفضل لو استشار الدول الأربع الكبرى. طار إيبان من باريس إلى لندن في الليلة نفسها. كانت الحكومة البريطانية قد اجتمعت في النهار نفسه، وكان هارولد ويلسون مسروراً عندما رأى وزير الخارجية جورج براون «في أفضل حالاته». أكد ويلسون على إعلان بريطانيا عام ١٩٥٧ من أن خليج العقبة ممر مائي دولي، وأن بريطانيا تدعم أي «عمل دولي» للمحافظة على حق المرور الحر، وأمل أن يتمكن يوثانت من إقناع عبد الناصر بنشر القوات الدولية في سيناء، أو بأي وجود آخر للأمم المتحدة.

ذكر ميشال بارزوهار كلاماً لجورج براون: «في هذا الوقت ذهب عبدالناصر بعيداً جداً». اقترح براون اجتماع مجلس الأمن، ودعا إلى تبني مشروع قرار يدعو إلى إبقاء مضيق تيران مفتوحاً للجميع، وبعد ذلك تشكل قوة بحرية متعددة الجنسيات «تبقي خليج العقبة مفتوحاً أمام جميع السفن». كتب ويلسون «ليس ممكناً أن نمنع إقفال الخليج ولكن التأكيد على إعادة فتحه يمكن أن يثني إسرائيل عن الحرب». ذكرت بربارة كاسل في مذكراتها أن جناح ويلسون براون فاجأ أغلبية أعضاء الحكومة وأرعبها.

توجه جورج تومسون وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية إلى واشنطن ليبحث «العمل السياسي والعسكري المحتمل» وأوصى بعدم الدخول في أية تعهدات، وبأن

يوضح أن بريطانيا لا ترغب في أن تظهر بمظهر من يتولى زمام القيادة، وعلى حد ما ذكرته بربارة كاسل «يجب إحضار دول بحرية أخرى». أمل البريطانيون بأن لا تكون القوة البحرية المقترحة أميركية بريطانية فقط. اجتمع تومسون مع دين راسك وعرض المقترحات البريطانية. أفاد يوجين روستو عن هذه المحادثات الرئيس جونسون الذي كان في «حالة ذهنية للتفهم». وفي الجانب المقابل رأى المندوب الأميركي في الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ فكرة القوة المتعددة الجنسيات «بأنها ليست الخطوة الأولى». إن عدم الدعم الغربي الكامل يعني أن على الولايات المتحدة أن تعمل وحيدة في مواكبة السفن الإسرائيلية أثناء مرورها في مضيق تيران. «بما أننا متورطون في حرب فيتنام، لن يصادق الكونغرس على هذا العمل». على أي حال كان هناك تأييد كاف للفكرة البريطانية في دوائر الحكومة الأميركية، ولذلك سعى تومسون لبحثها مع الأعضاء البارزين في الكونغرس ومع حكومات أخرى «لها مصلحة في ذلك» قيل عن الفكرة البريطانية حول قوة العمل البحرية، في بعض الأحيان وبسخرية، إنها «سباق زوارق» أو «الأسطول الصغير»، وكانت موضع ترحيب في «أقسام عديدة» من الإدارة الأميركية. كان جونسون وراسك من «المدافعين النشيطين». وعلى أي حال كان هناك أيضاً بعض الشكوك. وصف شيمون بيريز الفكرة بأنها خطة عمليات مقترحة مؤلفة من «المجهول الذي لا يمكن تجنبه». كتبت غولدا مئير أن الرئيس جونسون لم يستطع أن يقنع الفرنسيين والبريطانيين بالاشتراك معه «في ضم سفينة إسرائيلية إلى القوة الدولية». قال أشكول إن الفكرة مهمة ومفيدة وتعبّر عن معارضة دولية للعدوان المصري.

كانت زيارة إيبان للندن «مرتجلة ومتفهمة». استقل السيارة فوراً إلى ١٠ شارع داوننغ حيث كان يهم إدوارد هيث والسير أليك دوغلاس هيوم بالخروج. كتب ويلسون: «كانوا يعبّرون عن اهتمامهم متأكدين من أن الحكومة البريطانية تبذل جهدها». يذكر إيبان أنه ذهب إلى باريس بتفاؤل مفرط، ولكنه أتى إلى لندن في حالة متشككة، وكان مسروراً عندما وجد ويلسون يكنّ «احتراماً مهذباً» للنوعية الإسرائيلية. قال ويلسون لإيبان إن الحكومة البريطانية كانت قد اجتمعت في ذلك النهار، ورأت أنه يجب أن لا يُسمح للحصار المصري بالنجاح. شك ويلسون بملاءمة اقتراح ديغول حول محادثات الدول الأربع الكبرى. لاحظ إيبان أن ويلسون لم ينصح إسرائيل كيف تتصرف، وقال إن هذا العمل «واقعي وناضج». في الحقيقة كان إيبان متشجعاً جداً من المحادثات وقال: «إن ويلسون أظهر أنه رجل دولة مميّز» ويتحرك بدقة وثقة. كانت شكواه الوحيدة من غليون ويلسون الحادّ.

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى في ٢٥ أيار/ مايو لتأخذ علماً بأن مصر

قد زرعت ألغاماً في مضيق تيران (على الأرجح أن ذلك غير صحيح). كان جورج براون يحاول أن يكسب صداقة عبدالناصر، ولكن هذه السياسة انهارت في الليل. كان ويلسون وبراون في الأساس من مؤيدي إسرائيل الأقوياء، وكان يدعمهم في ذلك وزير الدفاع دنيس هيلي. لكن هيلي استشار رؤساء الأركان وأصبح أكثر حذراً من قبل. كان براون قد توجه إلى موسكو «أملاً بإقناع السوفيات بمساعدتنا على العمل كوسطاء». كان الروس غير متعاونين، ولكن كوسيغين قال لبراون: «أخبر السيد ويلسون بأنه ليس لدينا مصلحة بالانفجار». اتصلت بريطانيا بدول أخرى حول فكرة قوة العمل البحرية، ولكنها تلقت تأييداً ضعيفاً حول «هذا العمل الشاق». أرسل ويلسون برقية إلى ديغول يلفت انتباهه إلى مضمون التهديدات المصرية، وأجاب ديغول بتكرار اقتراحه حول محادثات الدول الأربع الكبرى. أجاب ويلسون على اقتراح ديغول دون أن يظهر حزمه المألوف. كان متحمساً وعرض إيفاد وزير بريطاني إلى باريس، ولكنه فيما بعد أقنع نفسه بالترحيب بالمبادرة الفرنسية، واقترح اجتماعاً رباعياً في مقر رئاسة الأمم المتحدة قبل إحالة المسألة إلى مجلس الأمن. أبرق إلى المندوب الكندي لستر بيرسون يدعم خط الجنرال ديغول في اجتماع الدول الأربع الكبرى، فأجاب بيرسون «بأن علينا أن نبقى جميعاً مع بعضنا البعض في الأمم المتحدة». أرسل ويلسون أيضاً رسالة إلى كوسيغين «يثني على اقتراح ديغول». أجاب كوسيغين بأن الاتحاد السوفياتي يضبط الدول العربية التي لم ترغب في النزاع المسلح، ولكنه أضاف: إذا ارتكبت إسرائيل العدوان فإن الاتحاد السوفياتي سوف يساعد ضحايا العدوان. وفي الجانب الآخر أبرق ويلسون إلى الرئيس جونسون «يحلل دوافع ديغول مقترحاً تجاهل باريس».

لم يحضر رئيس مجلس اللوردات ريتشارد كروسمان ولا رئيس مجلس العموم الاجتماعيْن الحاسميْن للحكومة. كان كروسمان في إجازة في قبرص، واستشار بعض أصدقائه بطريقة حميمية. كتب في مذكراته أن المباحثات كانت عاطفية ومثيرة جداً، وأن الأمانة العامة لرئاسة الحكومة البريطانية «جففت» المباحثات، بحيث تم إعداد السجل ليتلاءم مع الاستنتاجات التي أراد ويلسون أن تسجل.

أجرى الرئيس جونسون مشاورات واسعة تحضيراً لزيارة إيبان إلى واشنطن، ومن ضمن ذلك أوفد أندرو غودباستر لمقابلة الرئيس إيزنهاور. وجد جونسون أن الرأي في الكونغرس يتعاطف مع إسرائيل، لكنه يعارض أن تتخذ الولايات المتحدة أي إجراء لوحدها. كان هناك شعور واسع بأن الولايات المتحدة تتحمل وحدها أعباء مواجهة الشيوعية في ڤيتنام، ولهذا فقد أُتخمت بالالتزامات العسكرية.

كان لجونسون «تعلق شخصيٌّ عميق» بإسرائيل، وكان هدفه ضبط القادة

الإسرائيليين وحثهم على عدم الذهاب إلى الحرب. عندما أدرك السفير الإسرائيلي في واشنطن أن جونسون يحاول أن يضبط إسرائيل، بدأ يتصل بأصدقائه في الجالية اليهودية الأميركية «وسرعان ما اتصل الزعماء اليهود من جميع أنحاء البلاد بالرئيس». أزعج ذلك جونسون ولكن بعد بضعة أيام سئل دين راسك في مؤتمر صحافي عما إذا كانت الولايات المتحدة تريد ضبط إسرائيل، أجاب: «أنا لا أعتقد بأنّه من واجبنا أن نضغط على أحد».

في إسرائيل، وبعد ضغط القادة العسكريين، قرر أشكول أن ينقل تركيز الجهود من خليج العقبة إلى التركيز على هجوم مصري وشيك في سيناء. أعدّ أشكول برقية إلى إيبان حول التركيز العسكري الجديد، وعرض مدير مكتب أشكول البرقية على رابين الذي رأى «أن النص لم يكن قوياً بما فيه الكفاية». تم تعديل مسودة البرقية بحيث «أن هناك خطراً كبيراً من هجوم شامل» من قبل مصر وسوريا. كانت إسرائيل ترى أنه من الضروري إصدار تصريح من الولايات المتحدة يفيد بأن أي هجوم على إسرائيل يعني هجوماً على الولايات المتحدة، وأن يتضمن التصريح أيضاً تعبيراً محدداً يأمر الوحدات الأميركية في المنطقة بأن «تشترك في عملياتها» مع إسرائيل ضد أي هجوم عربي محتمل.

عندما وصل إيبان إلى الولايات المتحدة سلمه أفرام هارمان برقية أشكول الشخصية والسرية للغاية مع «مفاجآتها المذهلة» حول التركيز الجديد. أخبر أشكول إيبان بأنه تلقى معلومات مروعة من «مصادر موثوقة» تفيد بأن مصر سوف تشن هجوماً خلال ٢٤ ساعة. طلب من إيبان أن يضغط على الولايات المتحدة لتؤكد أن أي هجوم عربي على إسرائيل سوف يعتبر هجوماً على الولايات المتحدة، ومع أن إيبان كان متشككاً من التركيز الجديد فإنه نفذ سياسة حكومته بكل ولاء وإخلاص.

اطلع إيبان راسك على الرؤية الإسرائيلية الجديدة، وقرأ له نص برقية أشكول وكان ذلك «مفاجأة لراسك»، وبعد أسئلة، قال راسك لإيبان أنْ لا أحد في وكالات الاستخبارات الأميركية لديه معلومات تؤكد هذا التركيز الإسرائيلي، وأضاف «أن مجلس الشيوخ يؤيد القضية الإسرائيلية، ولكن بشرط أن لا تكون الولايات المتحدة وحيدة». أبرق إيبان إلى أشكول وأطلعه على معلومات جديدة حول الخطة التي كانت تعدّها الولايات المتحدة وبريطانيا ابتداء بإعلان تصدره من دول بحرية حول حق المرور البريء في خليج العقبة مدعوماً بقوة عمل بحرية متعددة الجنسيات لتفرض هذا الحق. تؤكد مسودة التصريح أن خليج العقبة هو ممر مائي دولي. «سوف تؤكد حكوماتنا هذا الرأي نيابةً عن كل السفن المبحرة تحت هذه الأعلام... و... بالاشتراك مع الآخرين

تسعى إلى الاعتراف بهذا الحق».

في اليوم التالي اتصل راسك بـإيبان وسـأله عمـا إذا كان يـرغب في المكوث في واشنطن ليوم آخر، حيث يمكن معرفة نتائج زيارة ثـانت إلى القاهـرة. هذا «المضمـون المضيّـع للوقت» للسؤال أنذر إيبـان. رأت إسرائيـل أن تقـريـر ثـانت لم يكن «العـامـل المقرر» وكان إيبان قلقاً من الحديث عن الأمم المتحدة. قال إيبان لراسك إنه يجب أن يغادر واشنطن مساء الجمعة حتى يصل إلى إسرائيل ويحضر الاجتمـاع الدوري لمجلس الوزراء نهار الأحد. علّق جونسون الذي كان يعتقد بأن إيبان يحمل مسدساً ويوجهه نحو رأسه، بقوله: «إذا كان السيـد الذي هـو من تل أبيب في سـرعةٍ من أمـره فهو يستـطيع الذهاب إلى وطنه في الحال».

بعد ذلك توجه إيبان إلى وزارة الدفاع الأميركية وقابل روبرت مكنمارا وزير الدفاع والجنرال إيرل هويلر رئيس هيئة الأركـان المشتركـة. فور بـدء المحادثـات، تسلم إيبان بـرقية من إسـرائيل تؤكـد على التقييم العسكري الـذي تلقـاه في اليـوم السـابق، ولكن وزارة الدفـاع الأميركية لم تقيّم الموقف هكذا، وإنما: «القوات المصـرية مـا تزال غيـر متمركزة في مراكز تسمـح بشن هجوم في وقت قـريب». أفاد الجنـرال بول بـأنه قـد تم التحقيق بالادعاءات الإسرائيلية من قبل مراقبي الأمم المتحدة، ولم يروا ما يثبت ذلك. وأضاف بول أن المنطقة بكاملها مليئة بالإشاعات.

لم يكن الخبراء العسكريـون الأميركيـون متحمسين لفكرة القـوة البحريـة المتعددة الجنسيات، ووصفها كواندت بأنها «كابوس الرجل العسكري». كانت الخطة غير مرغوبة من خبراء الدفـاع ولم يفعلوا إلا القليل حتى تكـون ملائمـة. في الجانب المقـابل رأت وزارة الخارجية أن فيها فائدة سياسيـة. كان هـارولد ويلسـون في كندا يحضـر المعرض ٦٧ في مونتريـال لكن أزمة الشـرق الأوسط فرضت عليـه أن يختصر إقـامته. قـال لستر بيرسون «إن كندا تشعر بالأسف لأنها لم تتوصل إلى ما كانت تأمل بـه»، ولكن بريـطانيا كانت في وضع يتمثل بحضور الملكة والأمير فيليب. استقبل ليندون جـونسون بيـرسون في ٢٥ أيار/ مايو واتفق معه على القيام بعمل مشترك للمحافظة على حرية الملاحة في مضيق تيران، ولكن بيرسون شرح قائلاً إن هذا الوقت غيـر ٧ ـ ١٩٥٦، وهو «لا يـرى أرنب قوات الطوارىء الدولية يفلت من القبعة». كان جونسون مستـاء من انتقاد بيـرسون لتورط الولايات المتحدة في فيتنام ولكنه سُـرَّ برغبـة كندا بـالاشتراك «بسبـاق الزوارق». في واشنطن قال جونسون لكبار مستشارية إن الحرب في الشرق الأوسط لا يمكن تجنبها إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة وبفعالية، وذلك بإرسال قوة بحـرية إلى مضيق تيـران. يـذكر يـوجين روستو أن هنـاك أسباباً وجيهةً لـلافتراض أن مصـر لن تتدخـل مع القـوة

المتعددة الجنسيات. كانت المشكلة في أن هذه النصيحة قد تجاوزتها الأحداث لأن إسرائيل لم تعد تركز على الأخطار الناشئة عن إغلاق خليج العقبة بل على الاستعدادات العسكرية المصرية في سيناء.

اشتكى البعض في إسرائيل من أن اجتماع إيبان مع جونسون قد تأخر عمداً: في الحقيقة تلقى الإسرائيليون في منتصف نهار ٢٧ أيار/ مايو أول تقرير عن محادثات إيبان مع جونسون. مساء الجمعة توجه إيبان إلى البيت الأبيض وسلك طريقاً غير مباشر ليتجنب الإعلام. رأى جونسون أن المحادثات «حيوية»، وأصغى بعناية إلى عرض إيبان الذي كان بليغاً، وكذلك إلى طلب إسرائيل المساعدة. عندما شرح إيبان سبب تخوف إسرائيل من هجوم مصري شامل طلب جونسون من مكنمارا أن يلخص له ما جاء في تقارير وكالات الاستخبارات الأميركية. قال مكنمارا إن أفضل تقدير في واشنطن يفيد بأن الهجوم المصري ليس وشيكاً: وإذا كان هذا التقدير خاطئاً فإن رأي واشنطن أنه إذا هاجمت مصر فإن إسرائيل سوف تنتصر بسهولة.

قال جونسون إن الولايات المتحدة ستفعل كل ما بوسعها لإبقاء خليج العقبة مفتوحاً للملاحة ولجميع الدول، ولكن إعطاء تأكيد غير مشروط بالدعم كما تطلب إسرائيل هو أمر خارج صلاحية الرئيس «يمكنك أن تؤكد للحكومة الإسرائيلية أننا سوف نتابع وبكل حزم، وبكل التدابير الممكنة، جهودنا لإبقاء مضيق تيران مفتوحاً». كان من الضروري أن نعمل من خلال الأمم المتحدة. ولكن، إذا تبين أن الأمم المتحدة غير فعالة، فعلى أصدقاء إسرائيل أن يحددوا ماذا يستطيعون أن يفعلوا. كان لجونسون بعض الآمال حول قوة العمل البحرية المتعددة الجنسيات، ولكنه لم يستطع التحرك بأسرع مما يمكن أن يتلقى دعماً له في الكونغرس. حول اقتراح مكنمارا قال جونسون لإيبان إنه سوف يحاول أن يقنع الكونغرس بإصدار قرار مشترك (من المجلسين) يخوله استعمال القوة. لن تكون إسرائيل وحدها إلا إذا قررت الذهاب وحدها. أعيدت هذه الجملة مرات عديدة لتعطي التأكيد. سأل إيبان ما إذا كان يستطيع أن يخبر الحكومة الإسرائيلية بأن الولايات المتحدة سوف تستعمل جميع الوسائل لضمان إبقاء المضيق والخليج مفتوحين أمام الملاحة الإسرائيلية، أكّد له جونسون أن هذا صحيح، ثم أعطى إيبان مذكرة تشدد على أن الولايات المتحدة تأمل بأن تعمل مع بقية الدولة البحرية لإبقاء الخليج مفتوحاً أمام الملاحة الحرة والبريئة، وتحث إسرائيل على ألا تبادر بالأعمال العدوانية. أعادت المذكرة ترديد العبارة: «إن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت الذهاب وحيدة». صرح أحد المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية إيغلاند بأن الرئيس جونسون كلف جيمس أنغلتون، وهو اختصاصي في مكافحة التجسس في وكالة المخابرات المركزية، بأن يعلم أفرايم أفرون السفير الإسرائيلي في واشنطن بأن

«الـولايات المتحـدة تفضل أن تقلل الجهـود الإسرائيليـة من التوتـر القـائم، ولكنهـا لن تتدخل لتوقف أي هجوم على مصر».

في جانب آخر قال دين راسك إن الـولايات المتحـدة كانت تعمـل لحل سلمي. «كنا ننتظر نائب الرئيس المصري في واشنطن لنبحث في إعادة فتح مضيق تيران، وفيما بعد أدركنا أن لدينا تأكيدات من الإسرائيليين بعدم بدء المعارك، وكان للروس تأكيـدات مماثلة من العرب. أوضح الرئيس جونسون لأبا إيبان «أننا نعارض أي لجوء مبكر للعمل العسكري من قبل إسرائيل... علمت الحكومة الإسرائيلية (بأننا كنا ننتظر نائب الرئيس المصري) وعندها قرروا شن العملية قبل يومين من موعد الزيـارة.. إنه تحـريف خطيـر إذا افترض أحد أن الـرئيس جونسـون أعطى إيبـان شكاً أبيض، أو أن الإسـرائيليين لهم الحق بأن يتوقّعوا الحصول على دعم الولايات المتحدة مهما قرروا أن يفعلوا.

طار إيبان من واشنطن إلى نيويـورك حيث أجرى محـادثات مـع غولـدبرغ. ذهـل إيبان «بالعقلانية الهادئة» عند غولدبرغ، والتي ظهرت في أوقات الأزمة. نصح غولدبـرغ إيبان بأن يعتبـر تعهدات الـرئيس مشروطـة. نصح إيبـان جدعـون رافايـل بأن يتكلم في مناقشات مجلس الأمن في إطار المبادىء العامة، وبأن لا يتوسع كثيراً. كتب رافـايل أن ما يعنيه بدقة، بقي غامضاً.

ليلة ٢٦ ـ ٢٧ أيـار/ مايـو، وبينما كـان إيبان عـائداً إلى مـطار اللد، أيقظ سفيرا الاتحاد السوفياتي في القاهـرة وتل أبيب رئيس الحكـومة الإسـرائيلي والرئيس المصري وسلمـاهما رسالتين عاجلتين. سلم ديمتري شوفكيز رسالـة إلى أشكول معتـدلة اللهجـة تدعو إسرائيل لحل النزاع بوسائل غير عسكرية: «نتـوجه إليكم لكي تتجنبـوا خلق مركـزٍ لحـربٍ جديـدة في العالم... تـأتي بالبـلاء إلى ما لا نهـاية... من السهـل أن نشعل «النار»... لكن إطفاء الحريق ليس سهلاً..» إن إطفاء الحريق صعب أكثر مما يتصوره «أولئك الذين يدفعون إسرائيل إلى شفير الحرب». تأثر أشكول بلهجة الرسالـة الداعيـة إلى ضبط النفس، مع أنه وجد أسلوب السفير السوفياتي فظاً وعدائياً.

في القاهرة سلم السفير السوفياتي ديمتري بوزيدوف رسالة، قال فيها إن إسـرائيل تدّعي بأن مصر على وشك أن تهاجم إسرائيل، ربما فجـر تلك الليلة. وهذا مـا يعرّض مصر للخطر. كانت لهجة الرسالة معتدلـة أيضاً، وبنفس محتـوى الرسـالة المـوجهة إلى أشكول، ودعت مصر إلى عـدم الذهـاب إلى الحرب. عنـدما وصـل أبا إيبـان إلى اللد كان مجلس الوزراء الإسـرائيلي منعقداً، واستمـرت الجلسة طـوال ليلة ٢٧ ـ ٢٨ أيار/ مايو. حصلـت تغييـرات بارزة في إسـرائيل خـلال فترة غيـاب إيبان. أعيـد التركيـز على النوايا المصرية، ومع ذلك ساد شعور بـأن الحرب أمرلا يمكن تجنّبـه، وبحثت الدوائـر

السياسية في وجوب أنْ يكون لإسرائيل حكومة ائتلاف وطني قبل الحرب. يقول إسحٰق رابين إن إيبان كان يعارض الحرب في هذه المرحلة. يؤكد إيبان أنه كان يريد فترة الإرجاء التي أوصى بها جونسون. انقسم الرأي داخل الحكومة الإسرائيلية بالتساوي بين أولئك الذين لا يجدون سبباً كافياً لأي تأخير. وفي النهاية وافقت الحكومة على «أخذ نفس آخر».

قرر يوثانت توجيه نداء إلى مصر وإسرائيل لضبط النفس، لأن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة منع اللجوء إلى القوة المسلحة من جانب واحد إلا في حالة الدفاع عن النفس. يوم الأحد ٢١ أيار/ مايو اتصل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة رالف بانش بالمندوب الإسرائيلي رافايل ليقول له إن هناك رسالة عاجلة من الأمم المتحدة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول. «طلب بانش من الوفد الإسرائيلي في نيويورك أن يُبقي خطوط الاتصال مع القدس مفتوحة بحيث تصل الرسالة فوراً»، ستكون الرسالة نداء شخصياً قوياً وعاجلاً. وكانت هناك حاجة ماسة للوقت حيث يمكن أن تحْظى الجهود المكثفة التي يقوم بها ثانت والآخرون بفرصة لتحقيق نتائج مفيدة. وجّه ثانت نداء إلى أشكول وعبدالناصر لضبط النفس خلال فترة أخرى.

فيما بعد وفي ذلك النهار طلب بانش من رافايل أن «ينسى» الرسالة التي وجهها إلى أشكول، وفهم رافايل من ذلك أن عبدالناصر رفض النداء، وقال مندوب الولايات المتحدة غولدبرغ إن هذا هو الواقع فعلاً. يعلق رافايل بالقول إن هذه هي المرة الثالثة التي يتخلى فيها ثانت عن جهوده من جراء المعارضة المصرية.

لكن ثانت لم ينفض يديه، وبعد يومين تلقى عبدالناصر من ثانت برقيّةً تدعو إلى أخذ الأنفاس لمدة أسبوعين، كما أرسل نداء مماثلا إلى أشكول. رأى حسنين هيكل أن هذه الرسالة هي «نقطة التحول الحقيقية في الأزمة»، لأنّ القاهرة افترضت أن مضمون الرسالة قد تم التوافق عليه مسبقاً مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وأن هذا يعني «أنْ ليس هناك عمل هجومي» تقوم به إسرائيل خلال فترة أسبوعين. كان نداء ثانت مباشراً وشخصياً وعاجلاً جداً. كان ثانت يسعى إلى مزيد من الوقت، وحتى إلى فترة قصيرة «يمارس خلالها الأطراف ضبط النفس ويتجنبون جميع الأعمال التي يمكن أن تزيد التوتر». فهم ثانت أنه «خلال السياق العادي للأحداث» لا سفينة إسرائيلية تسعى إلى المرور في مضيق تيران في تلك الليلة. لم يطلبْ من عبدالناصر أيَّ تعهد رسمي أو علني، ولكنه أمِل أن لا تتدخّل مصر مع السفن غير الإسرائيلية التي تمر عبر المضيق في فترة الأسبوعين الحرجين القادمين. لم يذكر هيكل كيف أجاب عبدالناصر على هذا النداء، ولكنه صرّح «بأن الرسالة ضمنت بشكل فعال ضبط النفس

في القاهرة، وذلك ما طلبه ثانت واستفادت منه إسرائيل».

كانت لندن وواشنطن تكثفان جهودهما لإقناع الأطراف بعدم التهور. وعلى الرغم من جهود بريطانيا والولايات المتحدة شعرت إسرائيل بأنها مرغمة على التمسك بحق المرور في مضيق تيران «بأي أسلوب وفي أي وقت يبدو مناسباً لها» على حد قول ويلسون الذي أرسل رسالة صداقة إلى أشكول يحث فيها إسرائيل على سياسة ضبط النفس.

أرسل جونسون «كصديق لإسرائيل» رسالة أخرى إلى أشكول حذّر فيها إسرائيل من أن تقوم بأي عمل عسكري هجومي. أضاف دين راسك ملاحظة بأن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تسعيان بسرعة إلى العمل «بخطة قوة العمل البحرية» وقد وافق «الهولنديون والكنديون قبل أن يعرض عليهم النص» على أن قيام إسرائيل بعمل من جانب واحد سيكون «غير مسؤول وبمثابة الكارثة» وأرسل راسك أيضاً رسالة إلى غروميكو يكرر دعوته إلى تأجيل كل شيء مدة أسبوعين.

كان الاتحاد السوڤياتي في هذا الوقت يتصرف بحذر، ودعت موسكو جونسون إلى أن يُعلم إسرائيل بأن مباشرة الحرب خطيرة جداً. في رسالة إلى كوسيغين، أنكر أشكول أن إسرائيل تسعى إلى تغيير النظام في سوريا، أو أنها تتصرف لمصلحة أطراف خارجية. لقد عانى الشعب اليهودي كثيراً من النازية، ووجد الناجون حياة جديدة في وطنهم القديم. إن الإسرائيليين لا يحبون شيئاً أكثر من السلام «نحن نناشدك ونناشد الشعب السوڤياتي العظيم تفهم الموقف الخطير الذي وجدنا أنفسنا فيه». سوف ينضم الاتحاد السوڤياتي إلى دول عظمى أخرى في الضغط من أجل سلام دائم في الشرق الأوسط.

كان مفعول رسالة جونسون الأخيرة إلى أشكول جيداً وودياً. عندما اجتمعت الحكومة مرة أخرى يوم الأحد مساء في ٢٨ أيار/ مايو لوحظ تغيير في الجو العام. منذ ١٥ ساعة كان الرأي موزعاً بالتساوي بين الذين يؤيدون استخدام القوة والذين يعارضون ذلك فوراً، والآن هناك أغلبية واضحة لمصلحة التأجيل.

بعد نصف ساعة من انتهاء جلسة مجلس الوزراء، أذاع أشكول خطاباً إلى الأمة. يجب مواجهة العدوان المصري «في الوقت الذي نراه مناسباً»، ما تزال الحكومة تبذل جهوداً دبلوماسية دولية لتأمين المرور الحر في مضيق تيران، واتخذت قرارات بحيث لم يعد ضرورياً القيام بعمل عسكري للدفاع عن النفس. يذكر موشي دايان وميشال بارزوهار أن الخطاب طُبع بسرعة وتضمن أخطاء عديدة. سُلّمت الأوراق إلى أشكول دون ترتيب صحيح مما سبّب الارتباك، وكما قال دايان كانت النتيجة «كارثة»، وأضاف

«أن شكوك الجمهور وسخريته فسحتا المجال لقلق عميق»، حتى أولئك الذين كانوا أكثر ولاء لأشكول أدركوا أن هذا الأداء مأساوي. كتب إسحق رابين عن الاحترام الذي يكنّه لأشكول. «لكن في أيار/ مايو ١٩٦٧ لم يعد أشكول الرجل الذي كان عام ١٩٦٣ . . .» سُرّ بوثانت من اللهجة المعتدلة التي تكلم بها أشكول. كتب الجنرال بول: «لا أعتقد بأن أشكول كان يريد الحرب» و«لكن المؤسسة العسكرية أرادت كشف الأوراق مع جيرانها العرب».

بعد إلقاء الخطاب عقد أشكول اجتماعاً صعباً مع القادة العسكريين. أخبرهم بأن إسرائيل لن تهاجم قبل استنفاد البدائل السياسة. وقال إن إيبان قد أخطأ فهم ما قاله الرئيس جونسون الذي لا يمكن أن يفي بتعهداته الآن «كما قال. . . إيبان» لقد أعطى جونسون «وعداً صريحاً. . . أقل من أن يفهم وزير خارجيتنا ما هو».

كان أشكول في هذا الوقت قادراً على أن يخبر الرئيس جونسون بأن إسرائيل، على ضوء تأكيدات الولايات المتحدة أنّ المضيق سوف يفتح «بأي تدبير» حسب النص الإسرائيلي، أو «بأي جهد ممكن» حسب النص الأميركي، قررت «أن ننتظر التطورات لفترة أخرى محددة، وبأنه من المهم والحيوي أن تبدأ المواكبة البحرية الدولية في مضيق تيران خلال أسبوع أو أسبوعين. كانت اللحظة تقترب، ومع ذلك كانت النصائح تعطى لإسرائيل بأنها سوف تفقد كلّ قاعدة أخلاقية أو منطقية. «الوقت الآن ملائم لمراجهة عبدالناصر بشدة وفعالية». يبدو أن الرسالة أزعجت جونسون لأنه لم يرد أن يفهم الإسرائيليون أن استجابتهم لنداء التأجيل يعني أن لديهم شيكاً أبيض ليفعلوا ما يريدون، ومن ثمّ يطلبون دعم الولايات المتحدة غير المشروط. طلب جونسون أن يتوضح ذلك للسفارة الإسرائيلية في واشنطن. رأت إسرائيل ذلك بأنه تراجع واضح للتعهدات التي أعطيت لإيبان الأسبوع الماضي. فهمت السفارة الإسرائيلية أن الدول البحرية أعدّت إعلاناً، وأنه سيكون مفتوحاً لجميع الدول، ولكنْ لن يكون هناك تهديد باستخدام القوة. تكرر ذلك عندما أجاب جونسون على رسالة أشكول، وهي الرسالة التي لم تصل إلى إسرائيل حتى ٣ حزيران/ يونيه، أي قبل يومين من موعد الهجوم الإسرائيلي. كرر جونسون مرة أخرى أن إسرائيل لن تكون وحيدة إلا إذا قررت أن تذهب وحيدة. وسوف تؤمّن الولايات المتحدة بالتنسيق مع الآخرين «دعماً فعّالاً».

وصل السفير الإسرائيلي في واشنطن أفراهام هارمان في الوقت نفسه الذي وصلت فيه رسالة جونسون الأخيرة. التقى جدعون رافايل مع هارمان في مطار نيويورك، وطلب منه أن يبلغ إيبان بأن جميع الوسائل السياسية في الأمم المتحدة قد استنفدت. لن يتخذ مجلس الأمن أي إجراء يؤدي إلى نتائج ملموسة، والارمادا، كما سماها

هارمان «لن تغادر المرفأ الآمن للمقرّات الحكومية». أضاف رافايل أننا لغاية الآن لم نتلق توجيهات محددة من إسرائيل، ولم نعلم عن أي قرار رئيسي. عندما وصل هارمان إلى إسرائيل أطلع إيبان على محادثات غير رسمية، كان قد أجراها مع دين راسك، وعلى نداء راسك الأخير لضبط النفس.

كان هناك الآن جولة جديدة من المناقشات في مجلس الأمن. وصف جدعون رافايل هذه الاجتماعات بأنها «لعبة عقيمة وحملات خطابية وحملات مضادة» وكتب: «لم ترتفع هذه المناقشات ولو لساعة واحدة فوق السخرية». اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب مصر ليبحث بشكل عاجل «الأعمال العدوانية» الإسرائيلية المتكررة، وعقدت الاجتماعات في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أيار/ مايو. أكدت مصر أن المسألة الأساسية هي قضية الشعب الفلسطيني، وأن لإسرائيل تاريخاً طويلاً في مخالفة القانون الدولي. كانت بعض القوى «ومن أجل مصالح أنانية» تحرّف الانتباه عن المجرم الحقيقي. كان خليج العقبة تحت «السيطرة العربية الدائمة ودون إزعاج من أحد» منذ ألف عام، ومصر لن تسمح بالمرور البريء لعدو «في حالة الحرب». ومصر لديها دعم الاتحاد السوڤياتي الذي أدان «مؤامرات القوى الإمبريالية». وإسرائيل تلقت تشجيعاً من الولايات المتحدة لسياستها العدوانية.

أنكرت إسرائيل أن تكون لديها نوايا عدوانية، ولكن العرب قاموا «بتحركات مفاجئة ومهددة» مما أجبر إسرائيل على اتخاذ «إجراءات احتياطية محددة». كرر العديد من أعضاء المجلس الدعوة إلى فترة هدوء، وإلى توجيه نداء لضبط النفس، لكن ثانت فوجىء بأن المندوب السوڤياتي فيديرنكو لم يؤيد هذا النداء. «لقد كان خارج حدود فهمي لماذا لم يؤيد المندوب السوڤياتي العمل الذي قَبِل به عبدالناصر منذ بضعة أيام». قال المندوب البريطاني اللورد كارادون إن مسألة السماح بحرية المرور في خليج العقبة لا تعني الدول المحيطة بالخليج فقط، بل تمس مصالح جميع الدول البحرية. في الحقيقة لم تكن القضية السلام في الشرق الأوسط فقط، بل كانت «فعالية النظام الدولي الذي علينا جميعاً الالتزام بدعمه...». قالت الهند «إنه لا يجوز لأية دولة أو دولٍ أن تتحدى سيادة مصر على مضيق تيران». كانت هناك لحظة من الأمل الكبير عندما طلب مندوب الولايات المتحدة تعليق الاجتماع لمدة ١٠ دقائق لسبب بسيط لم يذكره للجمهور. ولكن فيديرنكو اعتبر ذلك «بساطة غامضة». يجب أن لا يسمح بمقاطعة أعمال المجلس، ولذلك استمرت المناقشة.

لم يقدّم أي اقتراح رسمي بالدعوة إلى ضبط النفس خلال أول اجتماعين. في ٣١ أيار/ مايو قدمت مصر مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى احترام ما يُفرض عليها، ثم

قدمت الولايات المتحدة نصاً بديلاً دعا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس، ولم يعرض أي من الاقتراحين على التصويت، ووافق المجلس على وقف اجتماعاته لمدة يومين، واستئناف عمله في ٢ حزيران/ يونيه.

بعد يوم من خطاب كارادون أمام مجلس الأمن، بحثت الحكومة البريطانية مسألة الشرق الأوسط، بينما كان هارولد ويلسون يهمّ بالذهاب إلى أميركا الشمالية. أصدرت وزارة الخارجية البريطانية ورقة طويلة رأى ريتشارد كروسمان أنها أقل «غزارة» من أفكار الأسبوع الماضي، ولكنها «لا تتعاطف مع الروس ولا مع عبدالناصر». ما زال هارولد ويلسون وجورج براون يأملان بحلٍ لمسألة المرور في خليج العقبة في مجلس الأمن. إذا فشل المجلس في هذا الحل، كما هو محتمل، فيجب أن تتجمع قوى بحرية دولية لتواكب القوافل في مضيق تيران، مع أنه ليس ضرورياً أن تنضمّ أية سفينة إسرائيلية إلى القافلة الأولى. وافق ويلسون على أن يكون لمصر بعض الحقوق بتفتيش ومراقبة السفن المارة في المضيق، ولكنه قال إنه يجب أن يُضمن لإسرائيل حق المرور البريء. كانت الخطة البريطانية استناداً إلى جورج براون «قوة حفظ سلام دولي من خارج الأمم المتحدة لا يستطيع الروس ممارسة حق الفيتو ضدها». بدا واضحاً أن قليلاً من الدول البحرية ترغب بالاشتراك بالقوة البحرية المتعددة الجنسيات. أوضح جونسون أنه يريد أن يرى ويلسون وديغول «هناك مع سفنهم جميعاً بالصف»، لكن بريطانيا لم ترغب الاشتراك بجهد أميركي بريطاني فقط، وفرنسا لن تشترك مهما كانت الظروف، والأكثر من ذلك لم يكن هناك أي احترام لفكرة ديغول حول عقد قمة للدول الأربع الكبرى. اعتقد ريتشارد كروسمان بأن إسرائيل لن تبدأ الحرب، واعتبر خطة ويلسون وبراون «تافهة».

كان قد وصل إلى القاهرة مبعوثان أميركيان، روبرت أندرسون الذي كان عضواً في حكومة إيزنهاور، وشارلز يوست وهو دبلوماسي محترف. قال أندرسون لجونسون وراسك إن عبدالناصر أكد له أن مصر لن تبدأ الحرب، ولكنه صمم أن يعود إلى مواقعه التي كانت قبل حرب ١٩٥٦، وأن يمنع البضائع الإسرائيلية من المرور في خليج العقبة. «لم يقرر إمكانية عرض الموضوع على محكمة دولية»، تمكن أندرسون وعبدالناصر من ترتيب زيارةٍ يقوم بها نائب الرئيس المصري زكريا محيي الدين إلى واشنطن في ٧ حزيران/ يونيه.

قابل يوست وزير الخارجية محمود رياض في ١ حزيران/ يونيه وقابله مرة ثانية بعد يومين. في أول اجتماع وجد يوست رياض منفعلاً وقاسياً، وفي المرة الثانية وجده «لطيفاً ومهذباً». اشتكى رياض من الخروقات الإسرائيلية المتكررة لاتفاقية الهدنة،

وخصوصاً احتلال المنطقة المنزوعة السلاح وأعمال متتالية من الانتقام، وتحدث أيضاً عن أوضاع الفلسطينيين. صممت مصر على ممارسة سيادتها، ومنع البضائع الإسرائيلية من الوصول إلى إيلات. حبّذ رياض إعادة النشاط إلى لجنة الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية، وتركيز مراقبي لجنة الإشراف على الهدنة على الحدود مع إسرائيل، واشتكى بمرارة من محاولات وكالة المخابرات المركزية «تدمير» عبدالناصر. نصح يوست واشنطن بأن على الولايات المتحدة أن تتخلى عن المحاولة لإبقاء مضيق تيران مفتوحاً بواسطة قوة بحرية متعددة الجنسيات. إن العمل المنتج هو دعم لجنة الإشراف على الهدنة. تمكن رياض ويوست من تسريع زيارة محيي الدين إلى واشنطن والتي أصبح موعدها في ٥ حزيران/ يونيه.

وصلت الاضطرابات السياسية الداخلية في إسرائيل إلى ذروتها. «النزاع السياسي الأكثر مرارة وشدة في تاريخ البلاد». بدأت المحادثات لتغيير شكل الحكومة الإسرائيلية في ٢١ أيار/ مايو. كان أشكول رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع منذ عام ١٩٦٣، وكان هناك شعور عام بوجوب فصل المنصبين. كان هناك ثلاثة مرشحين لوزارة الدفاع. الأول دافيد بن غوريون (زعيم حزب رافي الذي انسحب من حزب العمل عام ١٩٦٥ ثم عاد إليه عام ١٩٦٨). كان هناك عدد من الزعماء الإسرائيليين ومن بينهم أبا إيبان لم يثقوا بقدرة بن غوريون على القيادة. والثاني إيغال آلون نائب رئيس الوزراء ووزير العمل والذي كان في الاتحاد السوفياتي عند نشوب الأزمة، ثم عاد إلى إسرائيل في ٢٤ أيار/ مايو. الثالث موشي دايان رئيس الأركان خلال حرب السويس عام ١٩٥٦ وفيما بعد وزير الزراعة. كان أشكول يعارض شخصياً تعيين دايان لأنه يمضي وقتاً طويلاً مع القوات على الجبهة.

كانت المسألة الأساسية توسيع الحكومة. كان لتحالف العمل ٧٣ عضواً في الكنيست من أصل ١٢٠ وفي بعض الأحيان ٧٥. كان هدف توسيع الحكومة إحضار حزب رافي (١٠ أعضاء في الكنيست) وغاحال (اندماج حزب حيروت وحزب الأحرار عام ١٩٦٥ وله ٢٦ عضواً في الكنيست من ضمنهم مناحيم بيغن أحد الزعماء السابقين لعصابة أيرغون). كان من الصعب متابعة التغيير السياسي المعقد في هذه الفترة ولكن الأضواء أظهرت ما يلي:

كان أشكول أولاً متردداً في إجراء تغييرات أساسية، ولكنه قال لدايان إنه يرغب بتشكيل لجنة وزارية من جميع الأحزاب لشؤون الدفاع والخارجية تضم أشكول نفسه وإيبان وآلون وبيغن: هل ينضم دايان إلى هذه اللجنة كممثل لحزب رافي؟ رفض دايان بشدة. اقترح شيمون بيريز أن يكون بن غوريون رئيساً للوزراء، لكن بن غوريون نفسه

رفض ذلك. اقترح بيغن على أشكول أن يكون بن غوريون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وأن يكون أشكول نائباً لرئيس الوزراء للشؤون المدنية، ولم يكن مُفاجئاً رفض أشكول بشدة.

كان هناك تأييد قوي لاشتراك حزب رافي في التحالف، ولكن رافي لن يوافق إلا إذا أصبح دايان وزيراً للدفاع. اجتمع أشكول مع دايان في ٢٨ أيار/ مايو، وعرض عليه أن يكون نائب رئيس الوزراء ووزير دولة، وإيغال آلون وزيراً للدفاع، لكن دايان لم يرض بذلك. ثم اجتمع معه مرة ثانية في ٣١ أيار/ مايو وعرض عليه أن يكون نائب رئيس الوزراء فرفض. استشار أشكول رئيس الأركان رابين ثم أعلن أن دايان سيتولى منصباً على الجبهة الجنوبية. بات في ذهن أشكول إعطاء وزارة الدفاع إلى آلون والخارجية إلى دايان وأن يترقى أبا إيبان ليصبح نائب رئيس الوزراء، ولكن إيبان أعلم أشكول بأنه ليس راغباً في منصب شرف، وأصرّ دايان على دور عسكري فاعل.

وصلت هذه اللعبة المعقدة إلى نتيجة عندما وافق آلون على مضض أن لا يتولى وزارة الدفاع، وترك لأشكول حرية إعطاء المنصب لدايان. في ١ حزيران/ يونيه عرض أشكول على دايان حقيبة الدفاع في جو من التحالف الوطني وقبل بها دايان. وحالما أصبح تعيين دايان ثابتاً وافق حزبا رافي وغاحال على الانضمام إلى الائتلاف، وأصبح بيغن وجوزيف سافير وزيرين دون وزارة. عقد اجتماع للحكومة في تلك الليلة وانضم إليه الوزراء الجدد الثلاثة.

بعدما تسلم دايان وزارة الدفاع عرض أفكاره على زملائه. كلما تأخرت الحرب كان ذلك أسوأ لإسرائيل «علينا أن نشن هجوماً عسكرياً دون تأخير (كتب ذلك دايان فيما بعد). إذا اتخذت الحكومة قراراً كهذا في اجتماعها المقبل يوم الأحد في ٤ حزيران/ يونيه، فإننا سنهاجم صباح اليوم التالي»، وأضاف «سوف تستمر الحملة من ٣ إلى ٥ أيام». عندما تهاجم إسرائيل سيكون هناك تدخل فوري من مجلس الأمن لوقف القتال. تقول يائيل ابنة دايان إن تعيين والدها وزيراً للدفاع أحدث تغييراً فورياً في حالة القوات المسلحة «ملحوظاً وإيجابياً».

لقد أصبح الآن واضحاً أن حصار العقبة لن ينتهي بزوارق السبق الدولية. طلبت الولايات المتحدة من أكثر من ٨٠ دولة لعب دور بحري فعال. ورغبت في ذلك دولتان (بالإضافة إلى إسرائيل) هما الندرلاند وأستراليا، بالإضافة إلى أن ثلاث دول أيدت إعلاناً حول المرور البريء. انسحبت نيوزيلاندا وكندا وبلجيكا وإيسلاندا وإيطاليا والمكسيك من الأرمادا المقترحة، واستمرت ألمانيا الغربية والبرتغال والأرجنتين وباناما في بحث المسألة!

كانت فرنسا متحفظة على الجهود الأميركية والبريطانية. كانت سياسة الرئيس ديغول تقوم على الحياد الإيجابي. كل دولة لها الحق بالبقاء، ولكن فرنسا لن تدعم أية دولة تلجأ إلى استخدام السلاح أولاً. إن الوفاق يمكن أن يعطي فرصة لمحادثات الدول الأربع الكبرى «أما الآن فالأفضلية هي البحث عن السلام». في ٢ حزيران/ يونيه أُعلن أن فرنسا ستوقف تسليم السلاح إلى إسرائيل. قال ديغول لأبا إيبان إن فرنسا لن تسمح بتدمير إسرائيل، ولكن إذا بادرت إسرائيل إلى استخدام القوة، فإنها ستحقق نجاحات عسكرية، ولكنْ فيما بعد ستجد نفسها في مصاعب إضافية.

على ضوء رسالة جونسون الأخيرة إلى أشكول، والتي فسرتها الحكومة الإسرائيلية بأنها إضعاف واضح للموقف الأميركي، قرر أشكول وإيبان إيفاد مبعوث آخر ليقف على رأي الحكومة الأميركية، ووقع الخيار على مئير اميت (رئيس الموساد أي الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية). سافر أميت إلى واشنطن باسم مستعار وزار وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية، ولم يزر البيت الأبيض ولا وزارة الخارجية. أكد أميت فيما بعد أن دعم القافلة الدولية قد تضاءل، ونصح الحكومة «بالانتظار أياماً قليلة». كان تقييمه أن الولايات المتحدة لا تبالي إذا أنهت إسرائيل الحصار بطريقتها.

منذ تشكيل حكومة الائتلاف الوطني في إسرائيل عُقدت مباحثات مستمرة ومكثفة بين القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين. كان الجنرالات يضغطون من أجل اللجوء المبكّر للقوة المسلحة، ولكن أشكول أراد أن يوضح للرئيس جونسون أن إسرائيل أعطت وقتاً للدبلوماسية. توصل الإجتماع الحاسم للحكومة الإسرائيلية في ٤ حزيران/ يونيه إلى قرار رسمي باتخاذ عمل عسكري «من أجل تحرير إسرائيل من نير العدوان وطوقه»، ولكنْ صدر بيان لطيف ومضلِّل للاستهلاك العام. برر دايان قرار الدخول في الحرب بأنه يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس «إذا حدث هجوم مسلح» وحتى يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية. اعتقد زعماء إسرائيل بأنهم قاموا بكل ما يمكنهم للمحافظة على أمن البلاد بالوسائل السلمية. كتب جدعون رافايل أن «... إسرائيل لا تترك حجراً لا تقلبه من أجل تجنب الحرب». وأصرّ مناحيم بيغن على أن حرب حزيران هي «حرب دون خيار» من الجانب الإسرائيلي، مع أن عبدالناصر لم يرد مهاجمة إسرائيل.

لم تكن إسرائيل وحدها تُعد للحرب، لأن التحضيرات العربية تتابعت بسرعة. فوصلت الوحدات المصرية إلى شرم الشيخ بالهليكوبتر، واحتلت محطة المياه. طلب أحمد الشقيري من المقاتلين الفلسطينيين أن يحتلوا مواقع القوات الدولية في قطاع غزة، ووضع عدة آلاف من المتطوعين بتصرف الدول العربية. وافق العراق على إرسال

قواته إلى سوريا ومصر والأردن، وتم توقيع معاهدة دفاع مشترك بين العراق ومصر في ٤ حزيران/ يونيه. عرضت العربية السعودية الدعم العسكري على دول المواجهة، أعلن السودان التعبئة العامة، ووصلت وحدات عسكرية إلى مصر قادمة من الجزائر والسودان والعراق والكويت. عقد العراق اجتماعاً في بغداد لبحث استخدام النفط كسلاح في المعركة، وتم الاتفاق على وقف الإمدادات النفطية للدول التي تقوم بالعدوان أو تدعمه. ازدادت التصاريح المصرية العلنية ولعاً بالقتال، وأكثر ما فاجأ إسرائيل وأنذرها وصولُ الملك حسين يرافقه أحمد الشقيري إلى القاهرة ليوقع معاهدة دفاع مشترك مع مصر. وُضعت القوات الأردنية بإمرة جنرال مصري هو عبدالمنعم رياض. عاد الشقيري إلى عمان مع الملك حسين، وفي ٢ حزيران/ يونيه قام بزيارة مفاخرة ومباهاة إلى المسجد الأقصى في القدس الشرقية.

كان عبدالناصر مقتنعاً بأنه إذا بدأت الحرب فإن الاتحاد السوڤياتي سيقدّم دعماً للعرب. ظهر هذا الاعتقاد في محادثات مع السير أنطوني ناتنغ، السياسي البريطاني المحافظ الذي استقال من منصبه الوزاري خلال أزمة السويس. كان عبدالناصر مقتنعاً بأن إسرائيل لن تخوض حرباً على جبهتين. وإذا أراد الغرب أن يدعم إسرائيل بفعالية فإن روسيا «لن تفشل في الرد».

كان من المقرر أن ينعقد مجلس الأمن في ٢ حزيران/ يونيه، لكن الاجتماع أرجىء إلى اليوم التالي، وكان يوم السبت. تكلم رافايل أولاً وقال إن إسرائيل عرضة «لسيل من التهديد والتوبيخ»، وإن أهداف العرب وضع ستارة من الدخان لإخفاء نشاطاتهم العدوانية ولكي يظهروا أن الضحية هي المعتدي، وليشلوا المجتمع الدولي. ذكرت مصر في بيان خطي أن بعض الدول التي تحدثت باسم القوى البحرية حاولت إجراء ضغوط على مصر. حبذت فرنسا توجيه نداء إلى الأطراف للامتناع عن استخدام القوة. قالت المغرب إن مصر وعدت بعدم المبادرة بالحرب أو بأعمال العنف، ويجب الحصول على وعد مماثل من إسرائيل. هاجم الاتحاد السوڤياتي العدوان الأميركي في كوبا وجمهورية الدومينيك وڤيتنام. لم يتخذ المجلس أي قرار، ووافق على الاجتماع مرة ثانية بعد ظهر الإثنين التالي.

من سخرية الأقدار أنه بينما كان الشرق الأوسط يتجه نحو الحرب كانت القوات الدولية تنسحب بهدوء. خلال المحادثات بين ثانت ورياض في ٢٤ أيار/ مايو قال رياض إنه قال للسفير الكندي إنه إذا تأخرت الوحدة الكندية بالانسحاب فإن مصر سوف تطردها بالقوة. بعد ثلاثة أيام أبرق رياض إلى ثانت يشكو من أن الحكومة الكندية قد «تعمدت المماطلة والتأخير» في انسحاب قواتها العاملة في إطار قوات الطوارىء

الدولية، وطلب إنهاء الانسحاب خلال ٤٨ ساعة. اعتقد الجنرال ريخيه بأن السلطات المصرية كانت تشكك بالوحدة الكندية، وبأن هذه الشكوك تفاقمت بعد ورود تقارير تفيد بأن زوارق بحرية كندية دخلت إلى غرب البحر المتوسط. كان موقف ريخيه أنه يرفض أي انتقاد لأي وحدة من قوات الطوارىء الدولية. «طُلب من إحدى الوحدات الرحيل بسرعة، على أن ترحل بقية الوحدات الأخرى في الوقت نفسه». اعتقد رالف بانش بأن ريخيه لاذع وسليط دون مبرر: يجب أن تنسحب الوحدة الكندية بأسرع ما يمكن وأن تنسحب بقية الوحدات استناداً إلى الجدول الزمني الأساسي. وأخيراً غادر الكنديون من مطار غزة وانتاب ريخيه «شعور بالتنازل». اعتبر ثانت أن ما جرى حول الوحدة الكندية «غير سار». رأى ريخيه في زيارته الثانية للقاهرة في ٣ حزيران/ يونيه إجماعاً على أن الحرب وشيكة الوقوع.

في نهاية أيار/ مايو حذّر ضابط سوري الجنرال بول من أن الحرب لا مفر منها، ولكن بول أصرّ على بقاء مراقبي الأمم المتحدة في مواقعهم، وعلى الاستمرار في ممارسة أعمالهم، في ٤ حزيران/ يونيه كان بول عائداً من بيروت إلى الضفة الغربية فوجد أن مطار قلندية قرب القدس قد أقفل «بسبب التصليحات»، عندها تابع إلى عمان وحط فيها، وحُطِّمت طائرته في الهجوم الإسرائيلي في اليوم التالي.

بينما كان بول يحاول الهبوط في قلندية كان ريخيه يطير من القاهرة إلى العريش حيث استقل سيارة وانتقل إلى رفح وغزة. كان الانتشار العسكري المصري محيّراً بشكل كبير. كانت المراكز دفاعية، لكنها متقدمة جداً. في صباح اليوم التالي بدأ إعداد رسالة إلى ثانت، ولكن قطعه إطلاق النار من اتجاه شاطىء غزة.

قدّر قائد القوات الجوية الإسرائيلية مردخاي هود أنه يلزمه من ٣ إلى ٤ ساعات حتى يدمر القوات الجوية المصرية، وبعدها تصبح القوات الجوية الإسرائيلية حرة في تحويل عملها إلى الأردن وسوريا والعراق إذا حاول أي منها أن يساعد مصر. تحدد توقيت الضربة الإسرائيلية الساعة ٧,٤٥ من صباح ٥ حزيران/ يونيه.

الممثلون:

يومونغ ثانت خلف داغ همرشولد عام ١٩٦١ كأمين عام للأمم المتحدة بالوكالة، وفي عام ١٩٦٢ عُيِّن أميناً عاماً للأمم المتحدة لبقية السنوات الخمس. ومع استمرار التحرر من الاستعمار ارتفع عدد أعضاء الجمعية العامة من ٧٦ عند انفجار أزمة السويس إلى ١٢٣ عام ١٩٦٧. زاد عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥، وكان يتألف عام ١٩٦٧ من الأعضاء الخمسة الدائمين مع الدول التالية التي انتخبتها الجمعية العامة.

عن أوروبا الغربية	الدانمرك
عن أوروبا الشرقية	بلغاريا
عن آسيا وأفريقيا	أثيوبيا ـ الهند ـ اليابان ـ مالي ـ نيجيريا
عن أميركا اللاتينية	الأرجنتين والبرازيل
عن الكومنولث القديم	كندا

لجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة: أنشأها الكونت برنادوت عام ١٩٤٨ لمراقبة وقف إطلاق النار ومراقبة حظر وصول المعدات العسكرية، وأعطيت مسؤوليات إضافية بناء لاتفاقيات الهدنة وقرارات مجلس الأمن. كان رئيس أركانها عام ١٩٦٧ الجنرال أود بول.

قوات الطوارىء الدولية: أُنشئت عام ١٩٥٦ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتأمين وقف إطلاق النار ومراقبته، وأعطيت فيما بعد مسؤوليات إضافية لتأمين التقيّد بقرارات الأمم المتحدة. كان قائدها عام ١٩٦٧ الجنرال أندارجت ريخيه.

غونار يارينغ وهو دبلوماسي سويدي مميّز عيّنه يوثانت ممثلاً خاصاً في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

القتال ونتائجه:

كانت الأحداث الرئيسية في الفترة التي نتكلم عليها كما يلي:

١ ـ حرب حزيران/ يونيه من ٥ ـ ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٧.

٢ ـ تثبيت وقف إطلاق النار ١١ ـ ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧.

٣ ـ اجتماع طارىء للجمعية العامة للأمم المتحدة ولقاء كوسيغين ـ جونسون في غلاسبورو ١٧ حزيران/ يونيه ـ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٧.

٤ ـ مناوشات دبلوماسية ٢٢ تموز/ يوليه ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

٥ ـ المفاوضة على معادلة السلام ٧ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

٥ ـ ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

أحد الملامح المميزة للنزاع في الشرق الأوسط هو أن كل عمل عدواني يقوم به أحد الأطراف يسبقه عمل عدواني يقوم به الطرف الآخر. ثلاثة تطورات مهمة سبقت سحب عبدالناصر موافقته على وجود القوات الدولية على الأراضي المصرية، وقد ذكرها يوثانت في تقريره الخاص إلى مجلس الأمن في ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٧.

التطور الأول كان ارتفاع وتيرة النشاطات الفلسطينية التي قام بها الفدائيون ضد أهداف إسرائيلية. كانت الحكومة السورية تدعم المنظمات الفلسطينية، لكنها لم تقر بمسؤولياتها عن نشاطاتها الإرهابية، ولكن الأمم المتحدة كانت ترى أن أية دولة توافق على وقف إطلاق النار، عليها أن تؤكد أن القوات غير النظامية الموجودة على أراضيها لن ترتكب مخالفات.

لقد كانت سياسة إسرائيل منذ إنشائها تقوم على الانتقام بعنف ضد الهجمات العربية وخرق وقف إطلاق النار، ولكن في أيار/ مايو ١٩٦٧ حصل التطور الثاني عندما ذهب بعض الزعماء الإسرائيليين في تصريحاتهم إلى أبعد من التحذيرات المعتادة حول الانتقام، فتضمنت تهديداً بالإطاحة بالنظام البعثي في سوريا. اعتقد يوثانت بأن ذلك هو عنصر آخر لرفع التوتر، ووصف بعض التصريحات المنسوبة إلى زعماء إسرائيليين بأنها «ملهبة بشكل ملحوظ».

التطور الثالث كان سلسلة من الإشاعات في أواسط أيار/ مايو ١٩٦٧، حيث قيل إن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية عندما قررت إسرائيل تخفيض العناصر العسكرية في عرض عيد الاستقلال في القدس، اعتبر العرب ذلك دالاً على أنه كانت هناك حاجة إلى المدرعات في مكان آخر.

وصف يوثانت في تقريره الصادر في ١٩ أيار/ مايو الموقف في الشرق الأوسط بأنه ينذر بالسوء. في هذه المرحلة لم تقرر أية دولة القتال، ولكن هذا النوع من الأزمات يحتاج إلى تدخل غير عادي وإلى قوى لوقف الانجراف نحو الحرب.

لم تطلب الأطراف المتورطة بصورة مباشرة في النزاع، ولا الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ولا الأعضاء في الهيئة الاستشارية للقوات الدولية، ولا الدول المساهمة في القوات الدولية، انعقاد الجمعية العامة أو مجلس الأمن للبحث في كيفية رد المجموعة الدولية على الإجراءات المصرية.

رأت بعض الدول أن تلفت نظر ثانت إلى أن لها الحق بطلب ذاك الانعقاد. لكن لم يمارس أيٌّ منها هذا الحق حتى بعد أن تدهور الوضع. كان بإمكان ثانت نفسه أن يطلب انعقاد مجلس الأمن، لكنه قرر أن لا يقوم بذلك بسبب التهديد السوڤياتي باستعمال حق الڤيتو.

في ٢٢ أيار/ مايو صرّح عبدالناصر بأن خليج العقبة سوف يقفل بوجه البضائع الإسرائيلية. لم يكن ذلك تصعيداً عامودياً فقط ولكنه كان أيضاً تصعيداً أفقياً. حتى هذه النقطة كانت الأزمة إقليمية، والآن أصبح لها مفهوم دولي لأن حق المرور الحر والبريء في ممر مائي دولي قد تعرض للتحدي. أقنع الحصار المصري كندا والدانمرك بأن مجلس الأمن يجب أن يتحرك حتى ولو كان يوثانت في مهمة سلام في القاهرة. اجتمع مجلس الأمن

في ٢٤ أيار ليعرض الشكاوى الأفـروأسيوية والشيوعية من أن الأزمة في الشرق الأوسط مضخمة بشكل مصطنع، وجعلتها الأمبريالية الغربية دراماتيكية.

في القاهرة حث يوثانت عبـدالناصر على ضبط النفس، وقبل عبـدالناصر ذلك. طرح ثانت مع عبـدالناصر احتمال وجود مبعوث خاص للأمم المتحدة في المنطقة، ووافق عبـدالناصر على ذلك طالما أن وجود الأمم المتحدة في المنطقة دبلوماسي وليس عسكرياً.

الدبلوماسي الرحالة في تلك الفترة كان أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، ولكن جهوده الدبلوماسية تحطمت عندما قررت الحكومة الإسرائيلية أن التهديد الرئيسي ليس حصار خليج العقبة بل الوجود العسكري المصري المتنامي في سيناء.

مع أن مجلس الأمن عقد عدة اجتماعات عقيمة، فإنه لم يعرض أي قرار على التصويت. حثت القوى الكبرى أصدقاءها في المنطقة على ممارسة ضبط النفس، ولكن الأطراف لم تصغ. لقد كانت إسرائيل من أطلق الطلقة الأولى.

الاثنين ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

الساعة ٧,٤٥ بتـوقيت إسرائيـل يوم الإثنين ٥ حـزيران/ يـونيه ١٩٦٧ أي ٨,٤٥ بتوقيت القاهـرة، أي عندمـا يكون الضبـاط القادة المصـريون في طـريقهم إلى مكاتبهم وطيّارو القوات الجوية في طريقهم إلى دروسهم التـدريبية، هـاجم الطيـران الإسرائيلي أربع قواعد جوية مصرية في سيناء، وثلاث قواعد في منطقـة القناة، وواحـدة في وادي النيل، وقاعدتين في الدلتا، وفي الساعات الأربع التالية هاجم ثماني قواعد ثانويـة. في هذه الضربات المدمرة تم تدمير ٣٠٩ طائرات قتاليـة من أصل ٣٤٠ معـظمها من صنـع سوفياتي.

بعـد الهجمـات الأولى بـوقت قصيـر تلقى الجنـرال أود بـول رئيس هيئـة أركـان المراقبين الدوليين طلباً عاجـلاً لزيـارة وزارة الخارجيـة الإسرائيلية، حيث أعلم عن بدء الأعمال الحربية بين مصر وإسـرائيل، وطُلِب منـه أن يحمل رسـالة إلى الملك حسين، كما طُلِب من الولايات المتحدة أن توصل رسالة مشابهة. دُعي الملك حسين في هاتين الـرسالتين إلى أن لا يكـون طرفـاً في الحرب، وحُـذِّر من أن إسرائيـل سـوف تستعمـل جميع الوسائل التي تملكها إذا قرر الأردن القتـال. كتب بول «كـان هذا تهـديداً صـافياً وبسيطاً»، مع أنـه ليس من عادة الأمم المتحـدة أن توصـل التهديـدات من حكومـة إلى أخرى، لكن بول قـرر أنه لا يـوجد بـديل عن إرسـال الرسـالة إلى الأردن. في الـوقت الذي وصلت فيه الرسالة إلى عمان كانت القوات الأردنية قد اشتركت فعلاً في القتـال، وردّت إسرائيل بغارات جويـة ضد عمـان والمفرق. قـام بول بثـلاث محاولات لتـرتيب

وقف إطلاق النار ولكن دون نجاح.

في هذا الوقت هاجمت الطائرات السورية حيفا، ومعها الطائرات العراقية القادمة من الحبانية (شرق بغداد) التي هاجمت أهدافاً إسرائيلية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، عندها هاجمت الطائرات الإسرائيلية مطارات دمشق وأربعة أماكن أخرى في سوريا (الضمير، صقيل، مرج ريال، مطار على خط أنابيب النفط يعرف بـ T4 تيفور) وكذلك الحبانية في العراق.

بعد الظهر قضت هذه الهجمات على القوات الجوية في سوريا والأردن. عندما هاجمت الضربة الإسرائيلية الأولى كان الفيلد مارشال عبدالحكيم عامر ومعه مجموعة من كبار القادة المصريين في طريقهم جواً من القاهرة إلى تاماد. واستناداً إلى محمود رياض دُمِّر نظام الدفاع الجوي في سيناء تماماً. لم يجد عامر ورفاقه مطاراً في سيناء يمكنهم الهبوط فيه، ولذلك عادت الطائرة إلى القاهرة. وصلت رسالة تحذير بالشيفرة من الأردن إلى مصر حول أنّ الأردن شاهد الطيران الإسرائيلي على شاشات الرادار في جبل عجلون، ولم تحل الشيفرة «لأن الرمز كان قد تغيّر في النهار نفسه!».

صباح الإثنين دخل ثلاثة جنود أردنيين دار الحكومة في منطقة الأمم المتحدة جنوب القدس. ذهل الجنرال بول من اقتحام المنطقة المنزوعة السلاح، وأمر الجنود العرب بالانسحاب. كتب الجنرال بول: إنها أكبر مفاجأة في حياتي عندما دخل الجنود الأردنيون منطقة دار الحكومة. «لقد تلقينا تأكيداتٍ من الطرفين، وحتى بعد بدء الأعمال القتالية وبعد بدء الاشتباكات في القدس، تأكيداتٍ باحترام دار الحكومة وعدم التعرض له. ركضت إلى الخارج حتى أوقفهم، وتعقبت الجنود الثلاثة، لكنهم ظلوا حتى طردتهم القوات الإسرائيلية بعد بضع ساعات». وضع عناصر القوة الدولية حواجز خارج البوابة الخارجية لكن الجنود الأردنيين واصلوا إطلاق النار من مراكز الأمم المتحدة باتجاه المناطق الإسرائيلية. عندها حاول بول الاتصال بوزارة الخارجية الإسرائيلية ليشرح ما حدث، لكن الخط كان مقطوعاً. بعد ذلك بوقت قصير فتح الجنود الإسرائيليون النار، وسرعان ما أحتلوا دار الحكومة وطردوا عناصر الأمم المتحدة وقطعوا الاتصال الراديوي مع الأمم المتحدة في نيويورك. خلال فترة الإثني عشر أسبوعاً اللاحقة كان على مراقبي الأمم المتحدة العمل من مركز جمعية الشبان المسيحيين. وجد الجنرال بول أن القوات الإسرائيلية غير متعاونة في هذه المسألة، وفي ١١ آب/ أغسطس تمكن ثانت من الإعلان عن أنّ إسرائيل تنوي إعادة دار الحكومة وثلث المنطقة التي كانت سابقاً منطقة الأمم المتحدة. ووافقوا على عدم استخدام المناطق التي تعاد، لأغراض عسكرية. في ٢٣ آب/ أغسطس احتلت الأمم المتحدة القسم، المعاد

لكن ثانت لم يتخل عن المطالبة بعودة الأمم المتحدة إلى المنطقة بكاملها.

وصلت أنباء اندلاع المعارك إلى يوثانت في نيويورك الساعة ٣,٠٠ فجراً بتوقيت نيويورك مما أدّى به، ولأول مرة، إلى أن لا يقوم بتأمله الصباحي. في الوقت نفسه تقريباً تلقى جدعون رافايل رسالة من وزارة الخارجية الإسرائيلية: «أعلمْ فوراً رئيس مجلس الأمن بأن إسرائيل تصد القوات البرية والجوية المصرية» الساعة ٣,١٠ أيقظ رافايل رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/ يونيه مندوب الدانمرك هانس تابور وأخبره عن تحرك «القوات المصرية ضد إسرائيل». بعد ٢٠ دقيقة من اتصال رافايل مع تابور قدمت مصر شكوى رسمية إلى مجلس الأمن من أن إسرائيل قد ارتكبت «عدواناً مدبراً وغادراً». دعا تابور مجلس الأمن إلى الانعقاد.

وصل دين راسك إلى وزارة الخارجية بعد الساعة الثالثة صباحاً بوقت قليل، وفي الساعة الخامسة وبضع دقائق اتصل هاتفياً بالرئيس جونسون وأعلمه عن بدء القتال. أرسل راسك رسالة إلى غروميكو بالأقنية الدبلوماسية العادية «نحن نشعر بأنه من المهم أن ينجح مجلس الأمن في إنهاء هذا القتال بأسرع ما يمكن». الساعة ٧,٠٠ صباحاً أصدر البيت الأبيض بياناً يعبر فيه عن قلق الرئيس، ويدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً، ويرتبط ذلك «ببدايةٍ لبرامج جديدة تضمن السلام والتقدم في المنطقة بكاملها». بعد الساعة ٨,٠٠ بقليل اتصل وزير الدفاع روبرت مكنمارا بالرئيس جونسون وقال له إن الخط الساخن بين موسكو ووزارة الدفاع بدأ بالعمل. كان هذا أول عمل للخط، عدا عن الاختبارات، منذ توصيله عام ١٩٦٣. سرعان ما كان رئيس الوزراء كوسيغين على الطرف الثاني من الخط يعبر عن قلق الاتحاد السوڤياتي من الأحداث في الشرق الأوسط. قال كوسيغين إن الاتحاد السوڤياتي يرغب في أن يتعاون مع الولايات المتحدة من أجل وقف إطلاق النار، وطلب من الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها على إسرائيل. دعا جونسون في جوابه إلى ابتعاد القوتين العظميين عن النزاع، وعبّر عن دعمه لوقف إطلاق النار، الذي يجب أن نسعى إليه من خلال الأمم المتحدة. كان آرثر غولدبرغ على الخط مع جونسون، وبحثت الآراء المتبادلة على الخط الساخن بين غولدبرغ وفيديرنكو: بناء لاقتراح فيديرنكو اجتمع غولدبرغ مع المندوب المصري القوني، ودعا إلى وقف إطلاق نار فوري، ولكن في هذه المرحلة اشترطت مصر لموافقتها على وقف إطلاق النار انسحاب القوات الإسرائيلية.

اجتمع مجلس الأمن الساعة ٩,٣٠. كان رئيس المجلس كما وصفه آرثر لال «سياسياً، حسن المظهر، حساساً، قاسياً» وأدار المناقشات خلال الشهر الصعب «بجدية ومرونة». مجلس الأمن الذي كان يتأرجح منذ ثلاثة أسابيع بدا الآن «منبهراً جداً». أفاد

ثـانت مجلس الأمن عن المعلومـات القليلة التي تلقـاهـا من ممثلي الأمم المتحـدة في المنطقة. أعلنت مصر وإسرائيل أن كلاً منهمـا يصدُّ عـدواناً من الآخـر، وأنهما تقـومان بـالدفـاع عن النفس، بناء لميثـاق الأمم المتحدة. عبّـرت الهند عن «حـزنها وصـدمتهـا الكبيـرة» من أن عناصـر هنوداً من قـوات الطوارىء الـدولية قـد قتلوا. انتهى الاجتماع الساعة ١١,١٥ لاستراحة قصيرة، على أن تستأنف الاجتماعات بعد قليل، ولـذلك بقي بعض المنـدوبين في مقـاعـدهم أو في قـاعـة مجلس الأمن. لم يجتمـع المجلس حتى الساعة الواحدة ليلاً ليستمع إلى رئيسه الذي أفاد بأن المشاورات ما زالت جـارية. هـذا التأخير أثار غضب اللورد كارادون. استناداً إلى لال،اعترف الدبلوماسيون الإسرائيليون في مجـالسهم الخاصـة بأن إسـرائيل قـامت بالضـربة الأولى، ولم يخف دايـان سراً من أن الحصـار المصري لخليـج العقبة كـان التحرك الممهّـد للحرب. «كـانت الطلقـة الأولى بالمعنى الحرفي من قبل إسرائيـل وقد أطلقتهـا جيداً». أكـد بن غوريـون في مذكـراته: «التاريخ الشخصي» لإسرائيل أن مصر هي التي أطلقت الطلقة الأولى.

في الساعات الأولى من ذلك النهار التقى إيبان سفراء بريطانيا والولايـات المتحدة والاتحاد السوڤياتي وفرنسا، واستناداً إلى وليم كواندت أخبـر السفير الأميـركي بأن مصـر هي التي أطلقت النار أولاً. عندها ذهب إيبان إلى أشكول مصطحبـاً معه مسـودة رسالـة إلى الرئيس جونسون حول الأعمال العدوانيـة التي ارتكبتها مصـر يُعبّر فيهـا عن أمله في أن تقوم الولايات المتحدة بأي شيء ممكن من أجل منع الاتحاد السوڤياتي من استغلال الصراع وتضخيمه. إن التلميـح «المهذب والصـريح» للولايـات المتحدة كـان من وجهة نظر إيبان النقطة «الأكثر حسماً». أرسلت رسائل مماثلة إلى ديغول وويلسون وقادة الدول الصديقة لإسرائيل. أكدت الرسالة إلى ويسلون على أن إسرائيل تـواقة من أجـل تجنب الحرب مع الأردن.

أرسـل أشكول رسـالة إلى كـوسيغين يقول فيهـا إن إسرائيـل تـرد على «العـدوان الغاشم الذي كان عبدالنـاصر يشنه ضدنـا... عمل غيـر عادي من الأعمـال العدوانيـة يجب أن يدينه الرأي العام في كل الدول المحبـة للسلام... تصميم على تـدمير دولـة إسرائيل التي تجسد ذكريات وتضحيات وآمال شعب قديم...» وناشد أشكول كوسيغين الاشتراك في جهد من أجل تحقيق السلام المبني على استقلال جميع الـدول وسيادتهـا على أراضيها. «نحن لا نطالب بشيء سوى الحياة المسالمة في بلادنا وممارسة حقـوقنا الدولية». تقاطع هذا مع رسالة من كوسيغين «تدين العدوان الإسرائيلي الغـادر... وهو خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة...» طلب الاتحاد السوڤياتي وقفاً فورياً لإطلاق النار وانسحاباً للقوات.

في مجلس العموم البريطاني، قال وزير الخارجية جورج براون إن بريطانيا يجب ألا تنحاز. كان الهدف الفوري إقناع مجلس الأمن بالدعوة إلى وقف إطلاق النار. اعتقد ريتشارد كروسمان بأن تصريح براون متجرد. كروسمان الذي كان ذاهلاً ويائساً قابل السفير الإسرائيلي الذي أكد له أن إسرائيل «لن تحتل الضفة الغربية بأكملها» لأنها لا ترغب في أن يكون لها ٦٠٠ ألف عربي جديد داخل إسرائيل.

بعد ظهر يوم الإثنين أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية روبرت مكلوسكي أمام الصحافيين أن موقف الولايات المتحدة من النزاع «محايد في التفكير والقول والعمل»، وأزعج ذلك الرئيس جونسون، الذي وصفه أحد كبار المسؤولين بقوله: «لم أره أبداً مصاباً بخيبة أمل كهذه». طلب جونسون من دين راسك توضيح الموقف الأميركي، وقال راسك في النهار نفسه إن الولايات المتحدة ليست طرفاً محارباً، فهي في هذا الإطار محايدة، وقد انتاب الرئيس القلق العميق ولم يكن لامبالياً من النتائج: «أريد أن أؤكد أن استعمال كلمة محايد التي لها مفهوم كبير في القانون الدولي لا تعني تعبيراً عن اللامبالاة..» وكان مفعول ذلك برأي العديد من العرب أن الولايات المتحدة شجعت إسرائيل على المضي في الحرب.

خلال النهار كان جناح الوفود في مبنى رئاسة الأمم المتحدة يعجّ بالوفود المحتشدة. طلب القوني مندوب مصر من رئيس مجلس الأمن هانس تابور أن يعلم المجلس بأن الطيران المصري قد دمّر قسماً من الطيران الإسرائيلي، ولسوء الحظ يُحتمل أن يكون هناك ضحايا بين المدنيين. أجاب تابور إن هذا الإعلام يقوم به القوني بنفسه. فيما بعد وفي النهار نفسه عبّر تابور خلال محادثة هاتفية مع جدعون رافايل عن عميق أسفه لخسارة حياة المدنيين الإسرائيليين، وقال له رافايل إنه تأثر جداً لقلقه واهتمامه. طُلِب من رافايل أن يقوم بجهد دبلوماسي. أعلنت الدول العربية في الشرق الأوسط الحرب على إسرائيل. اجتمع وزراء النفط العرب في بغداد ودعوا جميع الدول الإسلامية والصديقة المنتجة للنفط، وخصوصاً إيران، إلى منع وصول النفط إلى «العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة». أوقفت الدول العربية المصدرة للنفط ضخّ النفط وتصديره إلى الدول التي تدعم إسرائيل. أغلقت سوريا خط النفط الذي يمر عبر أراضيها، ومنع لبنان تحميل النفط القادم من العراق والمملكة العربية السعودية.

عبّر ويلسون في رسالة إلى جونسون عن الموقف الدبلوماسي البريطاني. يجب أن لا يسمح الغرب لمجلس الأمن بأن يغوص في مناقشات طويلة حول تحديد المعتدي: كانت الحاجة ببساطة إلى وقف إطلاق النار. اقترحت فرنسا والهند أن يدعو مجلس الأمن إلى وقف إطلاق نار مرتبط بانسحاب القوات. يدّعي محمود رياض بأن مشروع

قرار بهذا المعنى كان قد عرض على مجلس الأمن «لولا الضغط الأميركي والتكتيكات المؤخّرة». تابور كان على اتصال مع فيدرنكو الذي لم يتلق تعليمات من حكومته ورفض الاجتماع مع غولدبرغ خارج قاعة مجلس الأمن. الساعة الخامسة بعد الظهر خرج فيدرنكو من «قوقعته مليئاً بالحيوية». الموقف السوفياتي في هذه المرحلة أكّد على أنّ إسرائيل ارتكبت عدواناً. يقول الزعماء الإسرائيليون إنهم يقاتلون من أجل وجود دولة إسرائيل، ولكن الشيء الوحيد الذي يهدد وجود إسرائيل من وجهة النظر السوفياتية هو السياسة المغامرة والمتهورة التي اختارها حكام إسرائيل. من واجب الأمم المتحدة إدانة العدوان الإسرائيلي. كان الموقف السوفياتي في الأمم المتحدة دعم أي اقتراح يدين إسرائيل ومقاومة أي انتقاد للعرب فيما بعد، وفي النهار نفسه، وصلت توجيهات من موسكو بدعم وقف إطلاق نار بسيط حتى إذا لم توافق الدول العربية.

أصدر ثانت تقريراً حول جهد ممثلي الأمم المتحدة لترتيب وقف إطلاق النار. أطلع المجلس على أن القوات الإسرائيلية احتلت الجيب الذي كان تسيطر عليه الأمم المتحدة في القدس، وأن المراقبين اقتيدوا إلى داخل إسرائيل. كان إطلاق النار مستمراً في القدس وحولها، ودعم ثانت فكرة إعلان القدس مدينة مفتوحة، ولقي هذا الإعلان دعماً إيطالياً.

اجتمع مجلس الأمن مرة ثانية الساعة ١٠,٢٠ مساء الإثنين، وقال تابور إن المشاورات غير الرسمية «ما زالت مستمرة»، لذلك أرجىء الاجتماع حتى الساعة ١١,٣٠ من صباح اليوم التالي وعُمِّمَ مشروع قرار بصورة غير رسمية يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وكان من المفترض أن تقرّ النسْخة المعدلة في اليوم التالي.

حمّل الجنرال بول الاتحاد السوفياتي مسؤولية كبيرة بسبب تأخر مجلس الأمن في الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وأثنى على اللورد كارادون (الذي كان دون منازع الشخصية المميزة في مناقشات مجلس الأمن) للجهود التي بذلها من أجل التوفيق بين الآراء المختلفة. كان على مجلس الأمن في رأي بول أن يدعو إلى وقف إطلاق النار في أول يوم من أيام الحرب، وأن يُحدِّد وقتاً لذلك، وأن يكلف مراقبي الأمم المتحدة بمراقبة وقف القتال. يذكر لال ثلاثة أسباب لفشل المجلس النسْبي. أولاً: لم يكن لأطراف النزاع رغبة في عمل المجلس، ثانياً: ولع الدول الكبرى «بخطوات دراماتيكية كبيرة»، ثالثاً: فشل الأعضاء العشرة غير الدائمين في الضغط من أجل اتخاذ إجراءات قوية. يشدد تابور على أنه عندما لا يوافق الأطراف ولا تقدم الدول الكبرى علاجات مختلفة، يصبح نفوذ الدول المتوسطة والصغرى محدوداً جداً. «... العالم عام ١٩٦٧ لم يكن ناضجاً لاتخاذ قرارات حول مسائل حياة أو موت المنظمة الدولية».

في إسرائيل أخبر أشكول الكنيست بأن القوات الإسرائيلية قد ذهبت إلى أبعد من الرد على العدوان العربي، وقال إن إسرائيل ليس لها مطالب إقليمية.

وصلت بعض المساعدات العسكرية العربية إلى دول المواجهة الثلاث. قامت القوات الجوية العراقية بتنفيذ ضربات جوية ضد إسرائيل في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، ودخلت بعض التشكيلات البرية العراقية الأردن، واشتركت بالمعارك، ووصلت بعض الوحدات العربية إلى مصر. بناء للاتفاقية العسكرية بين مصر والأردن كانت القوات الأردنية تعمل بإمرة الجنرال عبدالمنعم رياض الذي أثار استياء الدوائر العسكرية الأدرنية. خلال اليوم الأول من الحرب استولت إسرائيل على منطقة دار الحكومة والمنطقة المنزوعة السلاح في القدس وكذلك على خان يونس ورفح في قطاع غزة.

ليس من السهل معرفة الوقت الذي أدرك فيه عبدالناصر درجة الكارثة العسكرية التي ألّمت بمصر. يذكر محمد حسنين هيكل أنه عندما زار عبد الناصر مبنى القيادة العسكرية المصرية «أُخفيت الحقائق عنه». وفي النهار اتصل عبدالناصر بالملك حسين وأخبره بأن إسرائيل قصفت القواعد المصرية، وأضاف عبدالناصر «ردّنا بقصف قواعدهم»، وأضاف: «نحن نشن هجوماً عاماً في النقب». قال عبدالناصر إن هدف مصر هو احتلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الإسرائيلية قبل أن يدعو مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار. يروي أريك رولو أن عبدالناصر قال إن أي جنرال لم يجرؤ على أن يخبره بالحقيقة «بينما أمضيت يوم الإثنين أدرس الخرائط لأرى كيف يمكننا أن نتخذ مراكز دفاعية... لم أكن أعلم بأن قواتنا الجوية لم تعدْ موجودةً في الواقع...» أخيراً، في الساعة ٤,٠٠ بعد الظهر، أخبر أحدهم عبدالناصر بأنه «لم تعد لدينا أية طائرة»، وذلك عندما لم يعد هناك مجال لإخفاء الحقيقة. قيل لعبدالناصر «لم يكن باستطاعة الإسرائيليين القيام بذلك وحدهم، ويجب أن يكون قد ساعدهم الأميركيون في ذلك». أوردت إحدى الصحف الأميركية أن الرئيس جونسون قال لزوجته «نحن لدينا حرب على أيدينا». إن استعمال كلمة «نحن» و «أيدينا» أقنعت عبد الناصر بأن هناك تواطؤاً أميركياً. في الحقيقة علم عبدالناصر من قِبَلِ «رجال يثق بهم» أن طائرتين تحملان إشارات أميركية حلقتا فوق قناة السويس، وكانتا قادمتيْن من المملكة العربية السعودية.

في اليوم الأول للحرب قصفت معسكرات قوات الطوارىء الدولية في قطاع غزة بالمدفعية الإسرائيلية، كما قصف الطيران الإسرائيلي قافلة لقوات الطوارىء الدولية قرب خان يونس. خلال ليلة ٥ ـ ٦ حزيران/ يونيه أعطى الجنرال ريخيه أوامره بأن تبقى أبنية قوات الطوارىء مضاءةً في غزة، على أمل أن تبقى مؤسسات الأمم المتحدة بعيدة

عن الهجوم. شكا المصريون من أن ذلك يساعد الإسرائيليين، ووافق ريخيه على إلغاء الأمر إذا تعهدت مصر بالمحافظة على حياة عناصر قوات الطوارىء الدولية.

الثلاثاء ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

صباح يوم الثلاثاء أدرك عبدالناصر مدى الكارثة العسكرية التي حلّت بالعرب. كان الفيلد مارشال عامر الذي «صُدِم في حرب السويس» منذ ١٠ سنوات في حالة «انهيار شبه تام». صباح يوم الثلاثاء اتصل عبدالناصر بوزير الخارجية محمود رياض ليقول له إن القوات الجوية المصرية قد «شُلّت تماماً». أكّد عبدالناصر أن الولايات المتحدة تواطأت مع إسرائيل، وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن. قال رياض إن ذلك لن يساعد مصر ولا يفيدها بشيء (كانت مصر قد قطعت علاقاتها مع بريطانيا عام ١٩٦٥ بسبب أزمة روديسيا). قطعت كل من سوريا والجزائر والسودان والجمهورية اليمنية والعراق علاقاتها مع الولايات المتحدة. أعلنت مصر أنها بسبب تدخل بريطانيا والولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، ستوقف الملاحة في قناة السويس.

اتصل عبدالناصر بالملك حسين صباح الثلاثاء، واستطاعت إسرائيل الحصول على نص المكالمة. استناداً إلى ذلك النص اقترح عبدالناصر الإعلان عن أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتعاونان مع إسرائيل بواسطة حاملات الطائرات. وافق الحسين لأنه في ذلك الوقت صدّق أنّ ذلك صحيح. أخبر عبدالناصر الملك حسين بأن الطائرات المصرية تقصف القواعد الجوية الإسرائيلية منذ الصباح الباكر. قال الملك حسين فيما بعد: «زاد ارتباكنا من المعلومات المصرية حول عدد الطائرات الإسرائيلية المدمرة، مما جعل من الصعب علينا التصديق بأنه ما تزال هناك طائرات إسرائيلية قادرة على الطيران». مساء الثلاثاء علم الحسين بأن الطيران المصري قد دمّر بكامله تقريباً. وبأن الوضع على الأرض يائس. أقنعت شدة الهجوم الإسرائيلي القيادة المصرية العليا بأن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تقدّمان المساعدات لإسرائيل مع أن الدولتَيْن نفتا هذه الإدعاءات. قال هارولد ويلسون: «هكذا ولدت الكذبة الكبيرة». عندما علم الحسين بالحقيقة أذيع النص الأنغلو أميركي فوراً في إذاعة عمان. أخيراً أدرك عبدالناصر أن بريطانيا لم تقدم مساعدة عسكرية مباشرة لإسرائيل، ولكن بقيت لديه شكوكٌ حول الدور الأميركي.

تلقى هارولد ويلسون برقية من كوسيغين كانت ملفتة للانتباه لأنها لم تتضمن تحقيراً ولا تجريماً، وتدعو بريطانيا إلى العمل من أجل وقف إطلاق النار وانسحاب القوات. لم يجب ويلسون على البرقية إلا بعد اجتماع الحكومة، ليبحث ما سمّاه ريتشارد كروسمان «مناقشات متفرقة» حول الشرق الأوسط. استناداً إلى كروسمان كان

رأي جورج براون أنه مهما كانت العواطف الشخصية لأيّ كان، «فيجب أن تبقى بريطانيا محايدة، وأن تبدو أنها تسعى إلى السلام بين الطرفين» لأنه من الممكن أن يقل تدفق النفط وأن تسحب الودائع بالجنيه الإسترليني. لم يأت أحد على ذكر المحادثات «غير الحكيمة» التي جرت خلال أسبوع حول إرسال سفن حربية عبر مضيق تيران.

على ضوء مناقشات الحكومة ردّ ويلسون على رسالة كوسيغين، وقال إن كارادون يحاول التوصل إلى اتفاق مع فيديرنكو وغولدبرغ في الأمم المتحدة حول مشروع قرار موسع «يدعو إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات دون ضرر بمسؤوليات وحقوق ومطالب ومواقع الآخرين». أجاب كوسيغين بدعوة مجلس الأمن لاستخدام سلطاته من أجل ضمان تنفيذ قراراته.

أرسل كوسيغين رسالة مشابهة إلى ليندون جونسون. أجاب جونسون بأن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات يجب أن لا يؤدِّيا إلى هدر حقوق إسرائيل، ونفى بشكل خاص التهم العربية بالتورط العسكري الأميركي - البريطاني المباشر. «لقد قلت له بما أن استخباراته تعرف مكان وجود حاملاتنا، فإني آمل أن يؤكد هذه الحقائق للقاهرة».
في يوم الثلاثاء، اليوم الثاني للحرب، عانى العرب من نكسات عسكرية أخرى. أبرق الملك حسين إلى عبدالناصر وقال إن الأردن يقاتل دون غطاء جوي وإنه يخسر دبابة كل ١٠ دقائق. «ستقاتل القوات الأردنية بكل شرف وتصميم إلى آخر نفس»، لكن الحسين تخوف من هزيمة شاملة. في نهاية يوم الثلاثاء احتلت إسرائيل قطاع غزة وسيطرت فرقة الجنرال شارون على أبو عجيلة في سيناء. استولت إسرائيل أيضاً على المنطقة المنزوعة السلاح على جبل المكبّر وعلى الضاحية الشمالية للقدس، وكذلك على جنين وقلقيلية والطريق من لطرون إلى رام الله. يعتقد محمود رياض بأن ١٠ آلاف جندي مصري قتلوا يوم الثلاثاء.

نشأ توتر بين الضباط الإسرائيليين وقوات الطوارىء الدولية خصوصاً عندما تلقى عقيد من قوات الطوارىء، وهو من طائفة السيخ، مذكرة من ضابط إسرائيلي ورد فيها: «إنه تحذير لكم، إذا علمت أن أحد الجنود المصريين أو الفلسطينيين يختبىء في المخيم الهندي أو تحت حماية علم الأمم المتحدة فإني، كضابط قائد في الجيش الإسرائيلي، سوف أفجّر المخيّم». والحقيقة أنه بعدما أصيبت الوحدة الهندية في قوات الطوارىء بخسائر نتيجة الهجوم الإسرائيلي المبكر قرب رفح، التجأ بعض الجنود الهنود إلى خنادق مصرية مهجورة. عندما استولى الإسرائيليون على الخنادق وجدوا جنوداً من قوات الأمم المتحدة يحملون أسلحتهم، فافترضوا أنهم كانوا يقاتلون إلى جانب المصريين. هذا التقرير تعرض للتضخيم أثناء رفعه.

كان إيبان متنازعاً بين بقائه في القدس للمقاومة ضد أية محاولة للإطاحة به من الحكومة، وبين أن يكون في نيويورك لمقاومة أي قرار لمجلس الأمن يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية. حاول غولدبرغ وفيديرنكو إعداد قرار يكون حلاً وسطاً، وأرسل جدعون رافايل ملاحظة إلى غولدبرغ يناشده «عدم الموافقة على فقرة الانسحاب... قبل إنهاء حالة الحرب، ومن ضمنها إقفال مضيق تيران. يجب أن لا يحول عبدالناصر مرة أخرى الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي». أضاف الدبلوماسيون الإسرائيليون إلى جملة في اللغة الإسبانية تعني أن النصر لا يمنح أية حقوق عبارة «إن الهزيمة لا تمنح أيضاً أية حقوق».

أدرك إيبان أنه من الطبيعي أن تربط الأمم المتحدة وقف إطلاق النار بالانسحاب: «هناك حاجة إلى مجهود خاص من الخيال والحيلة الذكية، إذا فصلنا بين هذين المفهومين». رأى إيبان وجوب ألا تتضمن الدعوة إلى إنهاء القتال «إعادة الوضع إلى حالته السابقة بشكل آلي». عندما وصل إيبان إلى مطار نيويورك اتصل فوراً بغولدبرغ و«لقّنه درساً حول الدمار غير القابل للإصلاح» الذي يمكن أن ينشأ إذا أعيد التأكيد على اتفاقية الهدنة. كتب رافايل إن غولدبرغ أصغى إلى إيبان «بلباقة وصبر» وتوجه رافايل بعد ذلك إلى مكتب وفد الولايات المتحدة، وارتاح عندما وجد أن مشروع القرار لم يذكر الانسحاب ولا نظام الهدنة.

لم يجتمع مجلس الأمن حتى الساعة ٦,٣٠ من مساء يوم الثلاثاء، وإذا كان المجلس لم يجتمع علناً، فذلك لا يعني بالضرورة أنه لم يكن فعالاً. في ٦ حزيران/يونيه أمضى المجلس ساعات طويلة من المشاورات في غرفة الرئيس، وقبل بدء المناقشات عرض هانس تابور بصفته رئيساً للمجلس نتائج المشاورات غير الرسمية التي أدّت إلى «موافقة جماعية» على شكل مشروع قرار يدعو كخطوةٍ أولى إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإلى وقف جميع النشاطات العسكرية في الشرق الأوسط، ويطلب من الأمين العام أن يُبقي المجلس على «اطلاع دائم ومستمر على الأوضاع». مع أن رئيس مجلس الأمن هو الذي عرض الاقتراح. ادّعى أحد المتحدثين العرب في المناقشات بأن هذا المشروع تم برعاية الدول الأربع الكبرى. تمت الموافقة على مشروع القرار بالإجماع

تبع قرار مجلس الأمن مناقشة عادية. إيبان القادم من القدس أكد أن مصر هي التي بدأت القتال، وأن إسرائيل تدافع عن نفسها. رحبت إسرائيل بالنداء لوقف إطلاق النار. سُرّ إيبان بالاستقبال الحار لخطابه، وانعكس ذلك على «التناقض الواضح» بين الانتقاد الذي كان يتعرض له وهو في الوطن وبين التملق الذي واجهه في نيويورك.

أدان العرب القرار واعتبروه «استسلاماً كاملاً لإسرائيل». كانت الحاجة ملحةً إلى

«إدانة المعتدي وفرض العقوبات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. اتهمت سوريا بريطانيا والولايات المتحدة بالمشاركة العسكرية الفعالة في دعم إسرائيل. أدانت مالي وبلغاريا والاتحاد السوفياتي العدوان الإسرائيلي، ودعا الاتحاد السوفياتي «إلى انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية». كان رأي الولايات المتحدة أنّ المسألة الأكثر إلحاحاً هي وقف إطلاق النار، وقال بعض الأعضاء الغربيين في المجلس إن تبنّي قرار هو الخطوة الأولى. أنكرت الولايات المتحدة وبريطانيا أية مشاركة عسكرية، واقترحت بريطانيا «إجراء تحقيق فوري حول التهم».

الأربعاء في ٧ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

خلال يوم الأربعاء، ثالث أيام الحرب، حققت إسرائيل نجاحات جديدة في سيناء والضفة الغربية. تم الاستيلاء على القسيمة وشرم الشيخ قرب خليج العقبة. تفكك الجيش المصري تاركاً الآلاف يلاقون الموت. كتب إسحق رابين: «كانوا حفاة عراة مرعوبين، تركت القوات المصرية أوهامها المتصدعة وفرّت... صدرت أوامر صارمة ضد إطلاق النار على العسكريين المصريين الذين سلموا أنفسهم، وتم اعتقال الضباط من بين الذين سلموا أنفسهم، بينما سمح للبقية بعبور القناة والعودة إلى وطنهم» لم يقُد الضباط المصريون عناصرهم بشكل جيد. «أعتقد بأن الجنود المصريين جيدون جداً، ولكن ضباطهم سيئون». كتب الجنرال ريخيه: تبيّن أن القدرات العسكرية للعرب خرافة.

في الضفة الغربية لنهر الأردن، استولت إسرائيل على القسم المتبقي من المدينة القديمة، وكذلك على بيت لحم وأريحا ونابلس (في التوراة شيحيم) والخليل. لم يتوقع الإسرائيليون أن يشترك الأردن في الحرب، لذلك كان الاستيلاء على الضفة الغربية كسباً غير متوقع. ذهب الجنرال دايان والجنرال رابين إلى المدينة القديمة وزارا الحائط الغربي المعروف بحائط المبكى، وهو مكان مقدس لليهود، وأُجريت لهما مراسم استقبال، ومعزوفة تكريم. يوم الأربعاء أبرق عبدالناصر إلى الملك حسين وأخبره أن إسرائيل هاجمت «بعدد من الطائرات أكبر من تقديراتنا». ما زالت القوات المصرية تقاتل بشكل عنيف، ولكن القيادة العسكرية المصرية تأكدت «دون أي شك» أن بريطانيا والولايات المتحدة متواطئتان مع إسرائيل. ما زالت مصر تأمل بربط وقف إطلاق النار بانسحاب القوات، وخلال يوم الأربعاء اتصل رياض بالدول الأعضاء في مجلس الأمن، وقال إن الدعوة لوقف الأعمال العدوانية «يجب بالضرورة أن تأمر بالانسحاب إلى خطوط الهدنة». اتصل عبدالناصر برياض وقال له بصوت حزين ومرير «إن انهيار القوات المسلحة المصرية كان شاملاً وأبعد من أي شيء يتصوره».

ساعدت الحكومة السوڤياتية العرب بكلمات تطلب تخلي «إسرائيل عن سياسة المغامرة والعدوان»، وإلا فإن الاتحاد السوڤياتي سوف يراجع علاقاته مع إسرائيل ويتخذ قراراً حول استمرار العلاقات الدبلوماسية.

عقد مجلس الأمن اجتماعيْن قصيرين بناء على طلب الاتحاد السوڤياتي. كرر المندوب السوڤياتي فيديرنكو إدانته للعدوان الإسرائيلي، وقدم مشروع قرار يشبه عملياً المشروع الذي تم الاتفاق عليه في اليوم السابق، ما عدا أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار صارت الآن طلباً، وطلب فيديرنكو عرض هذا المشروع على التصويت في الحال. على الرغم من جهود رياض لإقناع أصدقاء مصر بعدم الدعوة إلى وقف إطلاق النار دون الدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، لم يتضمن المشروع السوڤياتي أية دعوة لانسحاب القوات الإسرائيلية، مع أنه تضمن مهلة زمنية محددة للتنفيذ.

كان هذان الاجتماعان لمجلس الأمن من أمرّ وأقسى الاجتماعات في ذاكرة يوثانت، واستخدم فيديرنكو «لغة غير مهذبة... نادراً ما سُمعت في مجلس الأمن». على أي حال تمت الموافقة على مشروع القرار السوڤياتي بالإجماع بعد استراحة الغداء. خلال الاجتماع الأول أعلن يوثانت أن الأردن قبل بوقف إطلاق النار. إن ضعف قرار مجلس الأمن جاء من أنه لم يتضمن أية شروط وتدابير للتحقق من تنفيذ القرار، ومع ذلك اقترحت كندا (دون نجاح) أنه على الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتأمين «التقيّد التام والفعّال». انتهز مندوب مصر القوني الفرصة واشتكى إلى المجلس من المعاملة السيئة التي تعرض لها في مدينة نيويورك.

الخميس في ٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

خلال يوم الخميس، رابع أيام الحرب، أنهت إسرائيل احتلال الضفة الغربية. في سيناء استولت على الكونتيلة والنخل. لكن إسرائيل ارتكبت خطأ فادحاً في ذلك اليوم عندما هاجمت سفينة تجسّس أميركية هي ليبرتي، مما أدّى إلى مقتل ٣٤ أميركياً بينهم عدد من الأميركيين اليهود على حد قول إسحق رابين. كانت معظم سفن الولايات المتحدة حريصة على أن تكون بعيدة عن مناطق النزاع، ولكن القوات الجوية الإسرائيلية تلقت أوامر صارمة بمهاجمة أية سفينة لا تحدّد هويتها وتقترب من الساحل.

عندما هاجمت طائرات الميراج الإسرائيلية سفينة ليبرتي على بعد ١٣,٥ ميلا من الساحل ظنوا أنها سفينة سوڤياتية أو سفينة إمداد مصرية. أخبرت القوات الجوية الإسرائيلية قيادة البحرية بأنها قصفت السفينة «وأنهت المهمة إحدى سفننا بقصفها أيضاً بالطوربيد». على حد قول رابين عرضت مدمرة سوڤياتية مساعدتها على السفينة المقصوفة مما أدى إلى

ارتباك في الأسطول السادس ورأى الضباط الأميركيون أن ذلك «إثارة متعمدة».

عندما وصلت أنباء الهجوم على ليبرتي إلى وزارة الدفاع، اعتقد روبرت مكنمارا بأنه هجوم سوڤياتي، ولكن الضباط الأميركيين الموجودين في مسرح العمليات علموا بأن المسؤولية تقع على الطيارين الإسرائيليين الذين كانوا «متوترين وسعداء». عندما ثبتت هوية المهاجمين اتصل جونسون بموسكو عبر الخط الساخن حتى لا يعتبر الاتحاد السوڤياتي تحركات حاملة الطائرات الأميركية عدوانية، وطلب من كوسيغين «إعلام الأطراف المعنيين» بالأمر. في ذلك المساء طلب السفير السوڤياتي في القاهرة اجتماعاً عاجلاً مع رياض وقرأ له النص الكامل لرسالة جونسون إلى كوسيغين.

أفاد السفير الأميركي في موسكو فيما بعد بأن الروس تأثروا لاستعمال الخط الساخن: لهذه الأهداف بالتحديد تمّ تركيب هذا الخط. وعلى الرغم من رسالة الولايات المتحدة التي وصلت إلى مصر عن طريق الاتحاد السوڤياتي، رأى عبدالناصر وجود «ليبرتي» في شرق البحر المتوسط دليلاً آخر على مشاركة الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل. في خطاب ألقاه بعد الحرب أعلن عبدالناصر أن المعلومات التي جمعتها ليبرتي أرسلت إلى إسرائيل. قدّمت إسرائيل اعتذاراً شديداً إلى الملحق البحري الأميركي في تل أبيب، وأنكرت الادّعاءات الأميركية التي تقول إنه تمّ التعرف على «ليبرتي»، وعُلم أنها سفينة أميركية قبل ساعة واحدة من الهجوم، وأن «الحادثة عمل عسكري طائش يستهتر بحياة الإنسان». دفعت إسرائيل ٣,٥ مليون دولار إلى الولايات المتحدة كتعويضات. قال إيبان معلقاً على الحادثة إن أولئك الذين يركبون المخاطر عليهم أن يتعرضوا لتضحيات مأساوية.

عرض ضابط سابق في وكالة المخابرات المركزية هو و. س إيغلاند تفسيراً ممكناً للحادثة، وهو «أن الهجوم نفّذ بأمر من الجنرال دايان من أجل تدمير» الدليل الذي يفضح «الرسائل الراديوية المعدّلة» التي اعترضتها الولايات المتحدة والتي أعدّت لتشجيع سوريا والأردن على الدخول في الحرب. يدّعي إيغلاند بأن إسرائيل لم تنو أبداً أن تقتصر حربها على مصر. يقول جيمس أنيس الذي كان ضابطاً على متن ليبرتي في ذلك الوقت إن الهجوم كان متعمداً، وفي رأيه أنه يهدف إلى منع اعتراض الرسائل الراديوية المتعلقة بالهجوم الإسرائيلي الوشيك ضد سوريا على مرتفعات الجولان. يقول إنه تمت إعادة كتابة سجلات السفينة لإخفاء مسؤولية إسرائيل، ويذكر كذلك الارتباك في الجانب الأميركي، ومن ضمنه أن رسائل عاجلة من وزارة الدفاع الأميركية إلى ليبرتي ضلت طريقها، فأرسلت واحدة إلى الفيليبين، والأخرى إلى اليونان، وفُقدت رسالة أخرى في ألمانيا، بحيث لم تصل أية رسالة من الأركان المشتركة إلى ليبرتي في الوقت الذي كان الهجوم ينفذ فيه. «إنه أكبر فشل للاتصالات في تاريخ وزارة الدفاع». وهناك تفسير آخر ذكره عام ١٩٨٤ صحافيان

إسرائيليان، وهو إنه قد اعتُقد بأن العريش كانت تقصف من البحر، ثم تبين أن الانفجارات كانت في مخازن ذخيرة مصرية.

لم تقطع حادثة ليبرتي عمل الدبلوماسية الأميركية في نيويورك. اعتقد إيبان بأنه من الحكمة أن يبقى على اتصال وثيق مع غولدبرغ. كانت الولايات المتحدة تعد نصاً جديداً لمجلس الأمن يبحث في تطوير وقف إطلاق النار الهش إلى سلام مستقر. ناقش إيبان بكل حماسة وطلب عدم ذكر اتفاقية الهدنة. «الشيء الوحيد الذي لم نجرِّبه هو السلام»، ليس فقط وقف الأعمال العدائية بل السلام الحقيقي والدائم.

اجتمع مجلس الأمن مرتين يوم الخميس بناء على طلب الولايات المتحدة وطلب آخر من الاتحاد السوڤياتي. قدم كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي مشروع قرار. يدعو مشروع القرار الأميركي الأطراف إلى التقيد بقرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار والمباشرة بمحادثات «بمساعدة طرف ثالث أو بمساعدة الأمم المتحدة أو غيرها» للبحث في ترتيبات حقيقية لانسحاب القوات المسلحة والفصل فيما بينها، ونبذ استخدام القوة والمحافظة على الحقوق الدولية الحيوية، وبناء سلام مستقر ودائم. يدين المشروع السوڤياتي العدوان الإسرائيلي ويطلب انسحاب القوات الإسرائيلية. قال فيديرنكو إن مجلس الأمن يجب ألا يسمح لإسرائيل بأن تتمتع بثمار عدوانها الإجرامي. أفاد الأمين العام ثانت بأن مصر وافقت على وقف إطلاق النار على أساس قبول الطرف الآخر.

أنكر إيبان أن إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة. إن تحدي المبادىء المحبة للسلام «قد جاء نتيجة للأعمال العدوانية المفاجئة والقاسية من قبل القاهرة». رأى كارادون أن مجلس الأمن بطيء في عمله. لم تكن هناك حاجة إلى قرار آخر في نيويورك، بل إلى عمل في الشرق الأوسط. علق لال قائلاً إن ملاحظات كارادون «البناءة والمعقولة» هي في الواقع منفصلة عن «النصوص الكبيرة... للقوى العظمى». أوقف المجلس اجتماعاته دون التصويت على أي من المشروعين، بينما أعلنت إسرائيل أنها لن تنسحب من القدس القديمة وبقية القدس الشرقية.

الجمعة ٩ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

ألح أفراد عائلة إيبان وأصدقاؤه على عودته إلى إسرائيل، وعاد إلى وطنه مساء الخميس ليجد القادة الإسرائيليين في حالة تردد حول ما إذا كانوا سيهاجمون مرتفعات الجولان أم لا. شرح أشكول لإيبان أن دايان حذر جداً من أجل عدم توسيع بقعة احتلال القوات الإسرائيلية، ولسبب آخر هو عدم إثارة الاتحاد السوڤياتي للقيام بتدخل عسكري. أخيراً وافق دايان على اقتحام مرتفعات الجولان دون أن يستشير رئيس الوزراء أو رئيس

الأركان، وعندما قرر دايان العمل «تابع تنفيذ الخطة»، وشن الهجوم مساء يوم الجمعة.

عقد مجلس الأمن اجتماعاً يوم الجمعة بناء على طلب سوريا، وقبل وقت الغداء بتوقيت نيويورك ومساء بتوقيت الشرق الأوسط. أعلمت سوريا يوثانت بقبولها وقف إطلاق النار قبل بدء الهجوم الإسرائيلي بخمس ساعات، وتم إعلام رافايل بذلك من قبل أحد مسؤولي الأمم المتحدة. الساعة ٥,٣٠ صباحاً أعلم رافايل رئيس مجلس الأمن بأن سوريا ما تزال تقصف الأراضي الإسرائيلية. بعد نصف ساعة طلبت سوريا اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن.

تلقى ثانت اتصالات أخرى من وزير الخارجية السوري (الساعة ٧,١٤ والساعة ٨,٢١ والساعة ١٠,٣٢) ادعى فيها بأن إسرائيل لا تأبه لوقف إطلاق النار. كرر المندوب السوري هذه الاتهامات عند اجتماع المجلس. قبل الاجتماع تلقى ثانت رسالة من الجنرال بول جاء فيها أن العمليات العسكرية مستمرة وأن دمشق «تعرضت لغارات جوية». أخبر رافايل مجلس الأمن بأن سوريا ما تزال مستمرة في عملياتها العسكرية، وأن قبول سوريا بوقف إطلاق النار هو مجرد «تمويه». كانت إسرائيل ترغب في وقف العمليات العسكرية، ولكن على قاعدة أن يقبل الطرف الآخر بذلك.

عرض رئيس مجلس الأمن مشروع قرار دون رعاية أية دولة، وتم تبنيه بالإجماع. أكد القرار الجديد على القرارات السابقة، وطلب إنهاء الأعمال العدوانية. قبل نهاية الاجتماع أعلنت كل من سوريا وإسرائيل موافقتهما على القرار.

توقف اجتماع مجلس الأمن الساعة ٤,٣٠ مساء، ثم استأنف اجتماعاته الساعة ٧,١٥ من المساء نفسه في جو متوتر ووسط آراء مشككة وصراخ في الصالونات العامة ومقاطعات كلامية متعددة. اشتكى فيديرنكو من أن الاجتماع تأخر ساعة، ولم يقدّم أي تفسير لهذا التأخير. شرح رئيس المجلس أن أحد الأعضاء وهو المندوب الأميركي طلب الاتصال بواشنطن ممّا دعا فيديرنكو إلى أن يعلق بأن رئيس مجلس الأمن يجب أن يكون بتصرف جميع الأعضاء، ويجب أن لا يقيم اعتباراً خاصاً لرغبات الولايات المتحدة. قال ثانت إنه أوصل قرار مجلس الأمن بعد الظهر إلى الطرفين، وأكدت سوريا وإسرائيل أنهما ستتقيدان به، مع أن سوريا اشتكت من الخروقات الإسرائيلية المستمرة. أكد القوني قبول مصر بوقف إطلاق النار.

كتب رافايل أن القوني تلا بيانه والدموع في عينيه، وكتب إيبان (الذي لم يكن حاضراً) عن جو الخزي على وجه القوني عندما أعلن قبول مصر بوقف إطلاق النار، وأضاف أنه انزوى إلى أريكة خلف قاعة المجلس حيث «انهمرت دموعه دون خجل» لم يكن مفاجئاً أن يصاب القوني بخيبة أمل، لأنه، بينما كان الاجتماع الأخير للمجلس منعقداً، وردت أنباء

عن أن الرئيس المصري عبدالناصر قد استقال هو والفيلد مارشال عبدالحكيم عامر. أعلن عبدالناصر أنه يتحمل مسؤولية شخصية عن النكسة، لأنه وبعد التحليل النهائي يعتبر المسؤول دستورياً. قال: «لقد قررت أن أستقيل من جميع المراكز الرسمية والأدوار السياسية، وأعود إلى صفوف الشعب».

بناء للدستور قال عبدالناصر إنه عهد بالرئاسة إلى «صديقه وزميله» نائب الرئيس زكريا محيي الدين. لم يكن يصفّي أو ينهي الثورة، لكن الثورة ليست حكراً على أحد، ولا على جيل واحد. اجتمع مجلس الأمة المصري، وقرر عدم قبول قرار استقالة عبدالناصر التي سحبها في اليوم التالي.

أخبرت مصر وسوريا مجلس الأمن بأن إسرائيل لا تأبه لقرار المجلس، وتتابع التقدم «إلى أبواب مدينة دمشق». ردت إسرائيل وقالت إن المخالفات جاءت من الجانب العربي. أسف غولدبرغ لتأخر المجلس في اتخاذ القرارات، وأمل كارادون أن تهدأ المدافع قريباً بحيث يمكن لمجلس الأمن أن يتابع درس الشكاوى، مما حدا بالمندوب السوفياتي فيديرنكو أن يقول بشدة إنه لن يصمت «قبل أن تسكت مدافع المعتدي الإسرائيلي». يذكر أرثر لال أن بعض الدبلوماسيين الشيوعيين بدأوا يلمحون في مجالسهم الخاصة إلى أن متطوعين من بعض الدول سيتوجهون لمساعدة العرب. قرر المجلس أن يطلب من الأطراف التعاون مع مراقبي الأمم المتحدة للمحافظة على دار الحكومة لمراقبي لجنة الهدنة في القدس. علق كارادون على الوحدة غير العادية للأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن بقوله: «كانت الفكرة من المندوب السوفياتي والحماسة من المندوب البريطاني والدقة من المندوب الفرنسي»، وعلى ذلك علق فيديرنكو بأن أحداً من أصل بروليتاري لا يباري دهاء لورد بريطاني «حتى لو كان اشتراكياً». اعتبر رافايل أن اعتراض فيديرنكو الخطابي كان أعنف من أي شيء سمعه من قبل.

عندما انتهى الاجتماع دعا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ألكسي نسترينكو المندوب السوري والإسرائيلي، وسلم كلاً منهما نسخةً عن آخر نداء لوقف إطلاق النار، وطلب جواباً فورياً. أجاب رافايل بحدة إنّ إسرائيل توجه جوابها إلى رئيس مجلس الأمن. «لقد كانت العادة أن تعطي الحكومات تعليماتها إلى سفرائها ومندوبيها وليس إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة».

السبت ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

أوقف مجلس الأمن اجتماعاته الساعة ١٠,٥٠ ليل الجمعة، ولكن بعد ثلاث ساعات تلقى الرئيس طلباً من سوريا لاجتماع عاجل، لأنه على الرغم من موافقة

الأطراف على نداءات وقف إطلاق النار، فقد احتلت القوات الإسرائيلية مدينة القنيطرة في مرتفعات الجولان واتجهت باتجاه دمشق. عندما اجتمع مجلس الأمن الساعة ٤ صباحاً أفاد ثانت عن التقارير التي تلقاها من الجنرال بول، وفي التقرير الأخير يفيد بأن دمشق تعرضت لهجوم جوي، وبأن القنيطرة لم تحتلّ، وبأن القوات الإسرائيلية لم تكن على طريق دمشق.

نفت إسرائيل الادعاءات السورية، وأكدت أن خرق وقف النار كانت ترتكبه سوريا. أفاد يوثانت بأن إسرائيل طلبت إرسال المراقبين الدوليين إلى المنطقة ليروا ذلك بأنفسهم. اعتقدت بلغاريا بأن هدف إسرائيل هو تدبير انقلاب في سوريا. اشتكى فيديرنكو من أن «عصابات إسرائيل» تشن غارات جوية على دمشق، واعتبر يوثانت أن كلام «القدح والذم» لفيديرنكو والإهانات المتعمّدة الموجهة ضد غولدبرغ لا تلائم جو مجلس الأمن. في الساعة ٦,٠٠ تم تعليق اجتماع المجلس ثم توقف الساعة ٧,٠٠.

استأنف مجلس الأمن اجتماعه بعد ساعة و ١٠ دقائق (الساعة ٨,١٠ بتوقيت نيويورك، الساعة ٢,١٠ بتوقيت إسرائيل) وكانت الطباع حادّة. أكّد ثانت وقوع غارات جوية ضد دمشق، ونفت إسرائيل مرة ثانية احتلال القنيطرة، وادعت بأن الطيران الإسرائيلي فوق سوريا كان بهدف «تدابير وقائية».

أكّد كارادون على الحاجة لوقف القتال في الحال. طلبت أثيوبيا من الأطراف احترام القوانين الدولية الإنسانية. دعت بلغاريا لإدانة إسرائيل «لهجومها الغادر» على سوريا. أعلن فيديرنكو أن الاتحاد السوڤياتي قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وحذّر من أن الاتحاد السوڤياتي والدول الأخرى المحبة للسلام يمكن أن تفرض عقوبات.

في نفس الوقت الذي كان يتكلم فيه فيديرنكو في نيويورك كان السفير السوڤياتي يدخل «عاصفاً» إلى مكتب إيبان في تل أبيب ليكرر التحذير الذي أطلقه فيديرنكو في مجلس الأمن. فوجىء إيبان، وارتبك عندما أعلمه شوفكين وعيناه مغرورقتان بالدموع عن قطع العلاقات الدبلوماسية. أجاب إيبان بما أنّ العلاقات بين الاتحاد السوڤياتي وإسرائيل سيئة «يجب علينا أن نقوّي وندعم سفاراتنا»، وأجاب شوفكين على ذلك قائلاً: «ما تقوله سيادتك منطقي جداً، ولكن لم آتِ إلى هنا حتى أكون منطقياً بل جئت لأخبرك بأننا قطعنا العلاقات».

بعد اجتماع مجلس الأمن بقليل، اجتمع دايان وبول في تل أبيب. كتب بول: «كان اجتماعي مع دايان غير دراماتيكي» وأضاف: «بما أن إسرائيل حققت جميع أهدافها الحربية ضد سوريا فقد وافقت على اقتراحي بوقف إطلاق نار مع مهلة زمنية،

وقد كان قد توقف فعلاً». تمت الموافقة على أن يدخل وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر بتوقيت غرينتش (٦,٣٠ بتوقيت إسرائيل ٧,٣٠ بتوقيت سوريا ١٢,٣٠ بتوقيت نيويورك). وبينما كان بول ودايان يتحادثان، أكملت إسرائيل احتلال القنيطرة. أطلع رافايل مجلس الأمن على الاتفاق حوالي الساعة ١٠,٣٠ (بتوقيت نيويورك) وأكد الأمين العام ثانت ذلك قبل وقف أعمال المجلس.

قال المندوب السوري أمام مجلس الأمن إنه عندما يتكلم غولدبرغ كان يُلتبس حول ما إذا كان يتكلم باسم إسرائيل أو باسم الولايات المتحدة. ثم ادّعى مرة أخرى بأن الولايات المتحدة تساعد إسرائيل. كان غولدبرغ مصاباً بمرض «غريب»، وبدا من الصعب عليه أن يخفي ألمه. أنكر هذه التهمة بغضب. وصف الاتحاد السوڤياتي الولايات المتحدة بأنها «الشريك المباشر الذي يشجع المعتدي». أوقف المجلس اجتماعاته الساعة ١١,١٥ مرة أخرى دون اتخاذ قرار.

اعتقدت الولايات المتحدة بأن عملية الجولان لم تكن ضرورية، واتصل دين راسك بإيبان «مع شيء من التخوف» ليصر على أن تنصاع إسرائيل لقرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن فوراً. خلال الاجتماع الثاني لمجلس الأمن يوم السبت، طلب غولدبرغ من رافايل الانضمام إليه في قاعة الوفود للبحث في شأن تعليمات عاجلة من الرئيس جونسون تحث إسرائيل على الإعلان أنها أنهت عملياتها العسكرية. يقول رافايل: إن غولدبرغ أخبره بأن حكومة الولايات المتحدة لا ترغب في أن تنتهي الحرب نتيجة إنذار سوڤياتي.

كانت هناك أسباب رئيسية لحذر الولايات المتحدة في هذه المرحلة، لأن موسكو أرسلت في ذلك اليوم ملاحظة لإسرائيل أكبر من أية ملاحظة خلال الأزمة، إذ هددت بفرض عقوبات عليها. أعلم كوسيغين جونسون بذلك عبر الخط الساخن، بينما كان مجلس الأمن يعقد اجتماعه الثاني. قال كوسيغين إن تحدي إسرائيل للأمم المتحدة سوف يؤدي إلى كارثة كبيرة. في هذه اللحظة الحاسمة يمكن للاتحاد السوڤياتي أن يتخذ إجراءً بشكل مستقل ومن ضمن ذلك العمل العسكري. تحقق جونسون مرتين من الترجمة، وقيل له إن النص الروسي قد ورد فيه عبارة «العمل العسكري». أراد جونسون أن يتأكد من أن كوسيغين قد فهم أن الولايات المتحدة ترغب أيضاً في ركوب المخاطر العسكرية. أعطيت تعليمات للأسطول السادس بأن يكون على مسافة ١٠٠ ميل من الساحل السوري، ثم خفضها جونسون إلى ٥٠ ميلاً. ذكر أحد مسؤولي البيت الأبيض فيما بعد: ... لقد أوضحنا عبر الخط الساخن أننا لن نكون مرتاحين لتدخلهم. حرّكنا الأسطول السادس باتجاه الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط لنوضح ذلك

للسوڤيات». شاهدت السفن السوڤياتية هذه التحركات، ولاحظ جونسون أن الرسائل التي تلقاها من كوسيغين في ذلك الصباح كانت «أكثر اعتدالاً».

اجتمع مجلس الأمن للمرة الثالثة خلال ٢٤ ساعة بناء على طلب عاجل من الاتحاد السوڤياتي. تضمن الاجتماع نقاطاً عديدة بعضها حقيقي وبعضها مزيّف، وكانت هناك استراحة لمدة ساعة وثلاثة أرباع الساعة، وذلك الساعة ١١,٠٠ ليلاً. أكد ثانت أن دمشق قُصفت، وأعلن أن القوات الإسرائيلية احتلت القنيطرة. كانت الأعمال العسكرية مستمرة. أنكرت إسرائيل «بصراحة وعدة مرات» أن يكون طيرانها قد هاجم دمشق، وأعلنت أن احتلال القنيطرة قد جرى قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. كانت القوات الإسرائيلية «تلتزم بدقة بالمحافظة على ترتيبات وقف إطلاق النار». قال فيدرينكو إن مجلس الأمن يجب أن يجبر المعتدين على احترامه. قال غولدبرغ عن التلميح السوري إلى إنه يمثل إسرائيل: «لا أقبل من أي إنسان مفهوم القول إنني أتكلم منطلقاً من أية قواعد غير مصالح الولايات المتحدة الأميركية... لن أسمح بأي اتهام ضد ذلك»، ثم قدم مشروع قرار يطلب الاحترام الدقيق لنداءات وقف إطلاق النار الصادرة عن المجلس. أوقف المجلس اجتماعاته الساعة ٢,٤٠ صباح الأحد، دون اتخاذ قرار ولكن «بشعور عميق بالعقبات، وبحالة من الإنهاك».

خلال يوم السبت، سادس أيام الحرب، أعلنت مصر أن الهجمات الجوية في اليوم السابق أدت إلى إقفال قناة السويس، مع أن المصادر الأميركية أفادت بأن سفناً مصرية محمّلة بالإسمنت قد أغرقت عمداً.

استقال الفيلد مارشال عبدالحكيم عامر مع عبدالناصر، ويوم السبت استقال وزير الدفاع شمس الدين بدران. في ٢٥ آب/ أغسطس أُلقي القبض على بدران ووضع عامر في الإقامة الجبرية «وانتحر فيما بعد». قيل إن الرجليْن كانا على اتصال مع الجماعات المعادية لعبدالناصر في القوات المسلحة.

كل حرب تخوضها إسرائيل ضد العرب تقول إنها الأخيرة. أمِلت غولدا مئير أن يكون نصر عام ١٩٦٧ كاملاً بحيث أن الإسرائيليين لن يقاتلوا مرة أخرى. في عام ١٩٥٦ حققت إسرائيل هدفها الرئيسي في فتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية وإزالة التهديد العسكري المصري من سيناء. كانت مساحة غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان أكبر بثلاث مرات من مساحة إسرائيل، قال رابين إن «مليون عدو عربي سوف يعيشون الآن تحت الحكم الإسرائيلي». لاحظ ليندون جونسون أن شن الحرب أسهل من صناعة السلام، وعلق هنري كسينجر بأنه من السهل الدخول في الحروب، ولكن من الصعب الخروج منها.

كتب جيمس كاميرون إن حرب حزيران/ يونيه ١٩٦٧ كانت «سخافة حقيقية ومأساوية... الأكثر غباء... دون معنى... هي في الحقيقة الحرب المانعة» كل حرب يمكن تجنبها إذا قرر أحد الأطراف أن لا يهاجم، أو إذا قرر أحد الأطراف أن يستسلم دون قتال. ولكن في وضع الشرق الأوسط فقد بدا منذ أواسط أيار/ مايو أنه لا مفر من الحرب. يعتقد الجنرال أود بول بأنه كان بالإمكان تأجيل الحرب مثلاً بمبادرة مثل مبادرات همرشولد، ولكن لم يكن بالإمكان تجنّبها.

يعتقد البروفسور فريد خوري بأن القادة المسؤولين من الطرفين لم «يريدوا الحرب ولم يخططوا لها». بالتأكيد يرى المرء خطوات هامة قامت بها الأطراف الرئيسية بدت طائشة ولها عواقب غير معروفة. تردد أصدقاء الطرفين في اللحظات الحرجة، ولم يتّبعوا سياسات ثابتة. كان بإمكان يوثانت أن يكسب الوقت بواسطة تأخير انسحاب القوات الدولية، وأهدر مجلس الأمن ثلاثة أسابيع من الوقت قبل انفجار الحرب، وغالباً ما أهدر الوقت خلال الحرب.

يعتقد يوجين روستو بأن اللوم يقع على «أخطاء المصريين والسوفيات في الحساب». كانوا يريدون «ثمار النصر دون أن يخوضوا الحرب» ورأيي* قريب من تقدير إيلانا كاس حول أن الاتحاد السوفياتي نظر إلى الأزمة المتفاقمة «ببرودة وتحفظ». يعتقد مؤلفو دراسة حول الدبلوماسية السوفياتية بأنه من بين جميع الأطراف كان سلوك موسكو هو «الأكثر تحفظاً وحذراً».

تحول كلٌّ من العرب وإسرائيل نحو حلفائهم وطلبوا المساعدة الدبلوماسية وحتى العسكرية. يعتقد أنور السادات بأن ليندون جونسون قد عمل من أجل إسرائيل، وبأنه «حثّ الإسرائيليين على مهاجمة سيناء». وضع الجنرال بول المسألة في قالب متحفظ عندما كتب أن الإسرائيليين تحولوا نحو الولايات المتحدة للمحافظة على توازن القوى، ويلاحظ بيل كواندت أن ليندون جونسون كان مهتماً بعدم اتهام إسرائيل بالعدوان. اعتقد عبدالناصر بأنه كان بإمكان الولايات المتحدة منع الهجوم الإسرائيلي، ورأى أنه من الصعب القبول بأنّ الاتحاد السوفياتي يسمح بهزيمة منكرة للعرب دون تدخل عسكري مباشر. «كان حزيناً، وبشكل عام لم يكن متفاجئاً» من الحذر السوفياتي: كان يحتفظ في خزانته ببرقية من نيكيتا خوروتشيف خلال أزمة السويس قبل عقد من الزمن، تحث مصر على أن تتصرف بشكل معتدل. كان عبدالناصر بكل تأكيد مدفوعاً «بطيشه وتهوّره» كما قال السادات، ويميل إلى ردة الفعل أكثر من الفعل كما قال ناتنغ، ولم

---

* للمؤلف.

تكن صحته جيدة عام ١٩٦٧. يعتقد لال بأن عبدالناصر أوضح كثيراً أنه ذاهب للحرب «ونفخ نفسه حتى وصل إلى حالة خطرة من الثقة الزائدة بالنفس».

ليس من السهل أن نعرف بالتأكيد عدد القتلى والجرحى والأسرى خلال تلك الأيام الستة. قدّر العسكريون الإسرائيليون عدد قتلاهم بين ٦٧٩ و ٧٧٧، والجرحى بين ٢٥٦٣، و ٢٨١١. قال عبدالناصر إن ١١٥٠٠ مصري قد قتلوا، وأعطى لتوالك وهورتويز رقماً بـ ٢٠ ألف جريح. رئيس وزراء الأردن قدّر عدد القتلى والمفقودين بـ ٦٠٩٤، والجرحى بـ ٧٦٢. اعترفت سوريا بمقتل ١٥٠ وإصابة ١٨٩٨. ولكن بعض المصادر يعْطي أرقاماً أعلى. خسر العراق ١٠ قتلى و ٣٠ جريحاً في الهجمات الجوية.

وقعت خسائر في صفوف القوات الدولية أيضاً. خلال القتال قُتل ١٤ هندياً وبرازيلي واحد وجرح ٢٠ برازيلياً وهندياً.

تقديرات أسرى الحرب يمكن الحصول عليها من المصادر المحلية وتقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الأسرى الذين أفرج عنهم بعد الحرب، مع أن هذه الأرقام ليست ثابتة. تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن مصر أسرت ١١ إسرائيلياً وسوريا واحداً والعراق اثنيْن ولبنان واحداً، وأعيد الجميع إلى بلادهم بعد تأخير بسيط. قدّر عدد أسرى الحرب المصريين بين ٤٣٠٠ و ٥٥٠٠، والأردنيين بين ٤٢٥ و ٤٦٣ والسوريين بـ ٣٦١. أفرج عن جميع أسرى الحرب عام ١٩٦٩.

بعد ثلاثة أشهر على انتهاء الحرب، صدر قرار عن الجمعية العامة يكلف الأمين العام ثانت بالإفادة عن نشاطات وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، وعن مساعدات «لأشخاص آخرين في المنطقة مشردين وفي حاجة للمساعدة نتيجة للأعمال الحربية...» تضمن القرار معلومات عن الأسرى وعن المشاكل الإنسانية الأخرى. في بداية أيلول/ سبتمبر أصدر ثانت تقريريْن حول المساعدات الحكومية الإنسانية كما وردت إليه رسمياً.

اعترف إيبان بأن خروج الفلسطينيين من الضفة الغربية وضم القدس الشرقية قد خلق مناخاً دولياً لا يلائم القضية الإسرائيلية. في إسرائيل اختلف الرأي حول سياسة الاحتلال. أمر دايان بإزالة جميع الحواجز التي تقسم القدس، ولكن توقعات وزارة الداخلية ورئيس البلدية تيدي كوليك أشارت إلى إمكانية «سفك دماء واسع النطاق» ولم يأبه دايان بتلك التوقعات.

أعدّ أرنستو تالمان، وهو مراقب سابق في الأمم المتحدة، سويسري الجنسية، تقريراً خاصاً عن القدس وقدمه للأمين العام ثانت ورآه تيدي كوليك «محبباً جداً». قدم

لعرب شكاوى عديدة حول القدس، وكان إيبان واثقاً من تحقيق تقدم ملموس في اتجاه «صيغة مناسبة» لـ «مصالح ثلاثة أديان كبرى في القدس». اعتقد بأن الحواجز والتقسيم لا تخدم التدويل ولا أي مصلحة أخرى. كان جميع سكان القدس، على حد قوله، يتمتعون بحقوق متساوية وفرص متساوية. أفاد تالمان عن التدابير التشريعية التي قامت إسرائيل بموجبها بتوسيع منطقة صلاحيتها القانونية والإدارية في ٢٨ حزيران/ يونيه.

في اليوم التالي تم حل بلدية القدس الشرقية، وأزيلت جميع الحواجز التي كانت تفصل بين قطاعي المدينة. أعلنت السلطات الإسرائيلية بوضوح أن إسرائيل «تتخذ كل خطوة من شأنها وضع أجزاء المدينة التي لم تكن تحت السيطرة الإسرائيلية قبل حزيران ١٩٦٧، تحت سيادتها» عملية الضم هذه «غير قابلة للتفاوض أو النقض». بلغ عدد السكان العرب في القدس بين ٧٠ و ٧٥ ألفاً بينهم ٨١٪ مسلمون و ١٧٪ مسيحيون. علّق تالمان على مظهر القدس القديمة بقوله: «كان العرب واليهود يختلطون». أزيلت الجدران والبنايات في المنطقة المجردة من السلاح بين قطاعي الجبهة، فبات من الممكن رؤية «أنقاض بيوت عديدة». أقفلت بعض الحوانيت، ولكن معظم الفنادق فتحت. تمت المحافظة على الخدمات البلدية، وكان الوضع الاقتصادي يتحسّن. انتقل القضاء الديني اليهودي إلى القدس الشرقية، وما زالت المحاكم الإسلامية تعمل.

ادّعت إسرائيل بأن عدداً من معابد اليهود دُمّر خلال الاحتلال الأردني. وبأن المقبرة اليهودية في جبل الزيتون قد انتهكت حرمتها. دُمِّرت كنيسة سانت آن قرب بوابة أسطفان خلال القتال، وكذلك مستشفى أوغوستا فكتوريا ومركز جمعية الشبان المسيحيين في القدس الشرقية. دُمِّرت إحدى بوابات المسجد الأقصى أيضاً. شكا العرب لتالمان حول انتهاك الأماكن المقدسة الإسلامية، وتطبيق القوانين الإسرائيلية، وحل السلطات البلدية، ومحاولة فرض نظام تعليمي على المدارس العربية، وشكوا أيضاً من الاختناق الاقتصادي، ودمج القدس الشرقية في نظام الدولة الإسرائيلية دون استشارة الشعب.

في الجانب المقابل قالت الحكومة الإسرائيلية إنها صممت على المحافظة على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان وحمايتها من الانتهاك. أقر الكنيست قانوناً لحرية الدخول إلى الأماكن المقدسة، وأكد رئيس الوزراء أشكول أن الإدارة الداخلية للأماكن المقدسة سوف تكون في أيدي المجموعات الدينية المختلفة. معظم الكنائس المسيحية كانت تتبّع سياسة «انتظر وشاهد»، ولكن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ما زالت تحبّذ نظاماً دولياً كما كانت عام ١٩٤٧. عبّر مجلس الكنائس العالمي عن تقديره لطريقة الاعتناء بالأماكن المقدسة. طرح عدد من الممثلين الدينيين مع تالمان

أهمية تأمين الارتباط مع الدول العربية، وتعيين وتبديل رجال الكنيسة وتنقل الحجّاج.

أراد دايان وبصفته وزيراً للدفاع، أن يكون الاحتلال متسامحاً قدر الإمكان مع الفلسطينيين، مع أنه جاهز ليصبح «شتيرن» كما قال عندما يكون ذلك ضرورياً. «سوف تفجّر البيوت التي... سمحت بلجوء المخرّبين إليها... أو التي نجد فيها أسلحة ومتفجرات... أما التدبير الآخر فهو النفي»، وبموجب هذا التدبير الأخير نفي حاكم القدس العربية إلى صفد. كان دايان مدركاً لحساسية العرب عندما زار قبة الصخرة، وهو الجامع الرائع في الحرم الشريف في الحي القديم من القدس، صُعِق عندما رأى العلم الإسرائيلي يرفرف. أمر في الحال بإزالته: يجب أن يرتفع العلم الإسرائيلي فوق مكتب الحاكم وليس فوق مكانٍ للعبادة. اتخذ دايان التدبير نفسه عندما وجد العلم فوق كهف مخبيلة قرب الخليل حيث قيل إن إبراهيم الخليل دفن، وهو مكان مقدس لليهود وللمسلمين معاً. الذي لم يذكره تالمان هو أن العمل السياسي في المناطق المحتلة كان ممنوعاً بشكل كامل.

بغية الحصول على نصائح ومساعدات في الأمور الإنسانية، استدعى يوثانت خدمات نيلز ـ غوران غنسنغ، ونشر تقرير غنسنغ في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر. استناداً إلى غنسنغ، تم تشريد حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني، من ضمنهم ١١٣ ألفاً كانوا أصلاً لاجئين منذ عام ١٩٤٨. قدّرت السلطات الأردنية عدد الفلسطينيين الذين طلبوا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر العودة بـ ١٧٠ ألفاً، والذين عادوا ١٤١٥٠ فقط. طلبت الحكومة السورية عودة العرب النازحين من مرتفعات الجولان، ولكن «سوريا لم ترغب الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل». رغب النازحون الفلسطينيون في مصر بالعودة، وتركت الحكومة المصرية أمر ترتيبات العودة إلى الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي.

أفاد غنسنغ بأن الطرفين يعاملان أسرى الحرب بصورة صحيحة، ولكن مصر شكت من أن ٢٨٩ مصرياً مدنياً في قطاع غزة احتجزهم الإسرائيليون في العريش. ادّعت إسرائيل بأن حوالي ٥٠٠ ـ ٦٠٠ يهودي مصري قد احتجزوا وسجنوا ووضعوا في الانفراد، ولكن مصر قالت إن قرارات الأمم المتحدة لا تنطبق على الأقلية اليهودية في مصر، وكانت هذه المسألة خارج تفويض غنسنغ. بالنسبة إلى الأقلية اليهودية في سوريا ويبلغ عددها ٤ آلاف، قالت سوريا إنهم يعاملون مثل المواطنين السوريين. صحيح أنه قُيِّدت تحركات بعض اليهود السوريين لأنهم كانوا موضع شك من نشاطاتهم المعادية للحكومة، ولكن هذا الوضع كان ينطبق على المسلمين والمسيحيين أيضاً.

قال غنسنغ إنه لقي تعاوناً ممتازاً من الحكومة الإسرائيلية، وقد رافقه في جميع

تنقلاته ممثل عن الحكومة، ولكن الأحاديث الأكثر صراحة كانت عند إجراء المقابلات والتحدث دون شهود. شكت الحكومات العربية من أن إسرائيل قامت بجهود منظمة لطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة. وجد غنسنغ أنه من الصعب تحديد مدى الضغط المادي والضغط النفسي، ولكن بعض الأعمال التي يأمر بها أو يسمح بها القادة العسكريون المحليون «كانت سبباً هاماً لهروب الفلسطينيين». النهب الكبير في القنيطرة، وعلى نطاق واسع، تتحمل إسرائيل مسؤوليته، ولكن من الصعب البت في الشكاوى الأردنية من النهب الإسرائيلي. كان هناك دون شك تدمير واسع للقرى، ولكن بعض هذا التدمير كانت نتيجة مباشرة للعمليات العسكرية، وهناك تدمير متعمد من إسرائيل لأسباب «أمنية واستراتيجية». زار غنسنغ بيت لحم وحبرون (الخليل) ونابلس وقلقيلية ووجد أن الاقتصاد العربي مصاب بالركود بشكل عام، نتيجة حرب حزيران/ يونيه. أفاد بأن السلطات الإسرائيلية سوف تسمح لسكان قطاع غزة بالعمل في الضفة الغربية.

١١ - ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧:

يوم الأحد في ١١ حزيران/ يونيه، وبعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار الجديد حيز التنفيذ وقبول الأطراف به، تلقى ثانت شكوى سورية حول تقدم إسرائيل عبر خط وقف إطلاق النار. أحيلت هذه الشكوى إلى جدعون رافايل الذي اتصل بحكومته وتلقى «جواباً غامضاً». زار رافايل إسرائيل فيما بعد وسمع أن وحدات إسرائيلية متحمسة جداً كانت تحاول تحسين مواقعها العسكرية.

اجتمع مجلس الأمن مرة ثانية مساء الأحد لبحث الشكوى السورية. في هذا الوقت عرضت إسرائيل مع بول إمكانية استخدام مكاتب الأمم المتحدة من أجل تبادل [٤] ـرى الحرب، ولقي هذا الاقتراح دعماً من ثانت. كانت طباع الدبلوماسيين حادّةً في نيويورك واشتكوا من أن الوثائق المتعلقة بالأزمة لم تكن متوفرة بجميع لغات المجلس. ادّعت سوريا مرة أخرى بأن إسرائيل تخرق وقف إطلاق النار، ونفت إسرائيل ذلك. لفت فيديرنكو في كلمته الانتباه إلى مشروع القرار الذي يدين العدوان الإسرائيلي والذي قدمه الخميس الماضي ولم يطلب عرضه على التصويت. شددت الولايات المتحدة على الحاجة إلى معلومات جديدة، وطلبت بريطانيا وكندا واليابان أن يدعو المجلس مرة أخرى لاحترام وقف إطلاق النار احتراماً تاماً. أخذ المجلس استراحة الساعة ٢,٢٠ من أجل المشاورات، بعدما قدم رئيس المجلس مشروع قرار يدين «جميع الخروقات لوقف إطلاق النار» ويدعو إلى التعاون الكامل مع مراقبي الأمم المتحدة وتمت الموافقة عليه بالإجماع.

مـع أن الاجتماع كـان بعـد منتصف الليـل منـذ نشَّط المجلس خـطابٌ مميّـز من جميل بارودي مندوب العربية السعودية، وهو دبلومـاسي مخضرم. تـوسع بـارودي كثيراً كعادته في خطابه، من الحروب الصليبية إلى طرد الهنود الحمر الأميركيين من منهـاتن، إلى إحدى حملات غاندي اللاعنفية (التي أدّت على حد قول بارودي إلى إصابـة نقيب في الجيش تبين أنه مجنون)، إلى سذاجة وتدهور الغرب وناميبيا وفيتنام إلخ. . . مما دعـا رئيس مجلس الأمن إلى تقديم عدة توبيخات.

بدأ عمل مراقبي الأمم المتحدة لرسم خطوط وقف إطلاق النار على الأرض وعلى الخريطة. أمِل الجنرال بول بالتوصل إلى منطقة منزوعة السلاح على مسافة ٢ كلم بين خـطي الجبهة، ولكن لم يكن ذلـك ممكناً، وكـانت مسافـة الفصـل في بعض منـاطق الجـولان حـوالي ٣٠٠ ـ ٤٠٠ يـارد. رأى بـول أن يحـدد الخط الإسـرائيلي «لأن الإسرائيليين يعرفون بالضبط أين تتمـركز وحـداتهم الأماميـة»، وكان من الصعب تحـديد الجانب السوري لأن الجيش السـوري لم يملك معلومات دقيقـة عن أوضاع العـديد من وحداته.

اجتمـع مجلس الأمن ٤ مرات في ١٣ و ١٤ حـزيران/ يـونيةَ، وهـذه المرة بنـاءً على طلب الاتحـاد السوڤيـاتي. أفاد يـوثـانت بـأنـه لم يسمـح لمـراقبي الأمم المتحـدة بالدخول إلى دار الحكومة في القدس. عـرض الجنرال بـول مع إسـرائيل مسـألة حـرية تنقل عناصـر الأمم المتحدة. عبّرت إسرائيـل عن قلقها لـوجود بعض أسـرى الحرب في أيـدي العرب، واشتكى الأردن من أن الـلاجئين الفلسطينيين «أجبـروا بالقـوة» على ترك مخيمات الأمم المتحدة.

كان الموقف السوڤياتي يشـدّد على أن العدوان الإسـرائيلي يجب أن لا يبقى دون عقاب. أرسلت الحكومة السوڤياتية في ذلك النهار رسالة شديدة اللهجة لإسرائيل تقارنها «بالغزاة الهتلريين»، وجـاء جواب غـاضب من إسرائيـل بعد بضعـة أيام (. . . عبـارات مغرضة وخـاطئة. . . تعبـر إسرائيـل عن اشمئزازهـا العميق. . .) اقترح فيـديرنكـو على مجلس الأمن أن يدين الأعمال العدوانية الإسرائيلية ويطلب انسحاباً فوريـاً من الأراضي العربية، ولكن الفقرتين الفاعلتين في الاقتراح السوڤياتي المقدم في ٨ حزيران يـونيةٌ لم يوافق عليهما مجلس الأمن. اعتبر إيبان ذلك «نصراً سيـاسياً بـارزاً» لإسرائيـل لأنّ أربع دول فقط صوتت لمصلحة الفقرة في المشروع السـوڤياتي التي تـدعو إلى إدانـة العدوان الإسـرائيلي (الاتحـاد السـوڤيـاتي، بلغـاريـا، الهنـد، مـالي)، وصـوتت ست دول فقط لمصلحـة انسحاب القـوات الإسرائيليـة إلى خطوط الهـدنة (الأربـع السابقـة مع أثيـوبيا ونيجيريا). أضاف إيبان أن العرب والسوڤيات قلّلا حقاً من تقدير الدعم لإسرائيل.

قال غولدبرغ إن الإدانات نادراً ما تكون فعّالة من الناحية الدبلوماسية. وعرض مشروع قرار يكرّر طلب التطبيق الدقيق لنداءات المجلس المتكررة لوقف إطلاق النار، ويدعو إلى «مباحثات فورية.. نحو إنشاء ترتيبات ممكنة تشمل انسحاب القوات والفصل بين المتحاربين ونبذ استخدام القوة والمحافظة على الحقوق الدولية الحيوية وإنشاء سلام مستقر ودائم في الشرق الأوسط». بعض هذه الأفكار وجدت مكاناً لها في القرار ٢٤٢ في تشرين الثاني/ نوفمبر التالي. قال فيديرنكو إنه سيستعمل حق الفيتو ضد هذا النص إذا عرض على التصويت: «لا تعديلات ولا مراجعات تساعد الأمور». أضاف: بما أن مجلس الأمن لم يكن قادراً على اتخاذ القرارات الضرورية. فإنه يمكن البحث عن طرق أخرى: والاتحاد السوڤياتي يطلب من الأمين العام ثانت اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة طارئة بأسرع ما يمكن. فيما بعد طلب الاتحاد السوڤياتي أن لا تجتمع الجمعية العامة قبل ١٩ حزيران/ يونيه.

منذ صدور قرار «الاتحاد من أجل السلام» عام ١٩٥٠ أصبح ممكناً انعقاد الجمعية العامة في دورة طارئة خاصة إذا فشل مجلس الأمن في ممارسة مسؤولياته من أجل الأمن والسلام. عارض الاتحاد السوڤياتي بشدة أية محاولة لتجاوز مجلس الأمن. ولذلك لم يستند الطلب السوڤياتي إلى القواعد المتّبعة لعقد جلسات طارئة خاصة للجمعية العامة بناء لقرار «الاتحاد من أجل السلام»، بل استند فقط إلى المذكرة التوضيحية التي يحتاج إليها كل بند لإدراجه على جدول الأعمال.

اقترحت الهند في ٩ حزيران/ يونيه أن يقوم أمين عام الأمم المتحدة «بإيفاد ممثل شخصي إلى المنطقة ليساعد في تخفيف التوتر، وليحافظ على الشروط السلمية». لقي هذا الاقتراح دعم البرازيل وبريطانيا وكندا وأثيوبيا وفرنسا. هذه الفكرة وجدت مكاناً لها في القرار ٢٤٢، فيما بعد.

خلال المناقشات كرر العرب اتهام الولايات المتحدة بأنها قدمت دعماً ملموساً لإسرائيل، ونفت الولايات المتحدة ذلك. كانت هناك أيضاً شكاوى عربية من الدعم الأميركي الصهيوني لإسرائيل، ولكن غولدبرغ فاجأ الدبلوماسيين بقوله مرة ثانية إن الضغوطات الصهيونية ليس لها تأثير على سياسة الولايات المتحدة..

ألقى مندوب العربية السعودية جميل بارودي خطاباً اشتكى فيه من أن يوثانت لا يعيره الاهتمام الكافي. شرح ثانت أنه كان يصغي بانتباه، وأنه عندما أوقف انتباهه لدقيقة، فلأن رالف بانش أحضر له رسالة عاجلة من الجنرال بول. عبّر بانش لبارودي عن أسفه، وعبّر ثانت عن ثقته الكاملة ببانش. لكن فيديرنكو استخدم هذه الحادثة للتهجم على الأمانة العامة للأمم المتحدة.

كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة للاجتماعات الأربعة الموافقة الإجماعية على اقتراح قدمته الأرجنتين والبرازيل وأثيوبيا مع تعديل طفيف اقترحته مالي، يدعو إسرائيل إلى احترام اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ حول حماية ضحايا الحرب. أشاد لال مرة أخرى بـ «حكمة كارادون وكلماته الضرورية».

قال جورج تومسون في بيان له أمام مجلس العموم إن بريطانيا شجعت الجنرال بول على «ترتيب وقف إطلاق نار فعال ونهائي»، وأمل أن يكون بوسع المراقبين الدوليين العودة قريباً إلى دار الحكومة في القدس. ما زالت عملية إخلاء الرعايا البريطانيين من مصر وسوريا والعراق جارية. لقد جنحت أربع سفن شحن بريطانية إلى البحيرة المرة الكبيرة، وبقيت قناة السويس مقفلة. توقفت إمدادات النفط أو مُنعت. كرر تومسون أن الادعاءات العربية حول المساعدة الأميركية والبريطانية لإسرائيل لا أساس لها من الصحة. اعتقد كروسمان بأن تومسون قام بواجبه على النحو الأفضل، وذكر في مذكراته أن مجلس العموم البريطاني كان في «عالم من الأوهام وتحقيق الرغبات»، وكان يناقش بكل جدية كيفية قيام بريطانيا بتحديد شكل مستقبل الشرق الأوسط، ولكن النص الإسرائيلي كشف عجز بريطانيا. لم توافق قبرص ولا مالطا على استخدام منشآت القواعد من أجل مساعدة إسرائيل، وكانت مسؤوليات بريطانيا في الخليج تدفعها إلى أن تكون «تواقة لإرضاء العرب».

كتب هارولد ويلسون إلى ديغول يشدد على مسؤولية الاتحاد السوڤياتي الفردية عن كل ما حدث. كانت بريطانيا مثل فرنسا محايدة تماماً في الحرب، وأضاف ويلسون، بأن هناك «فرقاً بسيطاً بيننا»، ما تزال بريطانيا تدعم الاقتراح الفرنسي لاجتماع الدول الأربع الكبرى، وقد اتّخذت الدولتان الموقف نفسه بحظر شحن الأسلحة. كتب ويلسون أيضاً إلى ليندون جونسون يعبّر عن شكوكه حول ما إذا كان اشتراكه الشخصي في الدورة الطارئة للجمعية العامة مفيداً أم لا، وقال إنه منذ بدء الأزمة لم ينظر بعين الرضا إلى اقتراح اجتماع الدول الأربع الكبرى خارج إطار مجلس الأمن. لاحظ يوثانت أن أغلبية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة تحبذ عقد الجمعية العامة في جلسة طارئة، وأن رئيس الوزراء كوسيغين سوف يترأس الوفد السوڤياتي.

قال أشكول في بيان هام أمام الكنيست الإسرائيلي في ١٢ حزيران/ يونيه إن إسرائيل لن تعود إلى وضع ما قبل الحزب «أقول هذا لأمم العالم... وحدنا قاتلنا من أجل وجودنا ومن أجل أمننا.. نحن مؤهلون لنحدد المصالح الحقيقية والحيوية لبلدنا وكيفية تأمينها». لقد نشأ وضع جديد يمكن أن يكون نقطة انطلاق في مفاوضات مباشرة من أجل تسوية سلمية مع الدول العربية «هذه الأمة المؤمنة بنفسها وبنظرتها الواثقة نحو

المستقبل سوف تعيش بأمان». قال إسرائيل غاليلي وزير الإعلام إن إسرائيل لن تعود إلى وضع اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ وخطوطها، لأن الجيوش العربية قد محت هذه الخطوط تماماً. أصرّ دايان أيضاً على احتفاظ إسرائيل بسيطرتها العسكرية على الضفة الغربية مهما تكن الضغوط الخارجية، والسماح للسكان العرب بأكبر قدر من الحكم الذاتي. كتب يوثانت أن قرار الاحتفاظ بالأراضي المحتلة رمى بذور حرب ١٩٧٣. كان وزير الدولة مناحيم بيغن معارضاً لتبني أي موقف إسرائيلي محدد. حبّذ جدعون رافايل «المرونة حول الانسحاب والشدة حول السلام»، وشدد على أن العالم، وبما فيه أصدقاء إسرائيل، «لن يتسامح حول خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين جديدة». حصلت بعض المناقشات داخل وخارج الحكومة الإسرائيلية حول ما إذا كان يجب أن يُنصح إيبان من قبل لجنة، ويحرسه كلب حراسة في الدورة الطارئة للجمعية العامة. لم يبال إيبان بالنصائح ولا بالمراقبة، وتعجب قائلاً: ماذا يعني الكلب؟ عندما وضعت خطة التمثيل الإسرائيلي في الجمعية العامة اقترح البعض أن يرافق دايان وبيغن إيبان. في محادثات صريحة مع أشكول أوضح إيبان أنه لن يحمل رسالة إسرائيل إلى العالم إلا إذا كان متحرراً من المكائد المحلية. «سيكون غريباً أن يترأس وزيران أو ثلاثة الوفد الإسرائيلي في الجمعية العامة كما لو كان هناك جنرالان أو ثلاثة يقودون فرقة مدرعة».

١٧ حزيران/ يونيه ـ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٧:

عقدت الجمعية العامة جلسة طارئة يوم السبت في ١٧ حزيران/ يونيه. ترأس الرئيس السوري نورالدين الأتاسي وفد بلاده، وحضر الملك حسين قسْماً من الجلسات، إذْ كان في جولة على بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان. اشترك أيضاً في الدورة ١٤ رئيس حكومة. عُقد في المرحلة الأولى ٢٥ اجتماعاً استغرقت أسبوعين. خلال هذه الفترة عُقد لقاء قمة بين الرئيس جونسون ورئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغين في نيوجرزي.

بعد المرحلة الأولى من المناقشات في الجمعية العامة عقد مجلس الأمن اجتماعين ثم تبع ذلك مرحلة ثانية من المناقشات في الجمعية العامة تضمنت ٩ اجتماعات إضافية. عندها أوقفت الجمعية العامة اجتماعاتها ثم استأنفتها في ١٨ أيلول سبتمبر وهو اليوم الذي سبق دورتها العادية. ترأس الاجتماعات مندوب أفغانستان عبدالرحمن بزواك أو نوّاب له.

باشر القادة السوفيات حملة دبلوماسية واسعة. زار الرئيس بودغورني بلغراد والقاهرة ودمشق، وتوقف رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين في باريس في طريقه إلى

نيويورك، ولقي استقبالاً حاراً، ثم توقف مرة ثانية أثناء عودته إلى وطنه. عندما علم جونسون بأن كوسيغين سوف يأتي إلى الولايات المتحدة دعاه إلى البيت الأبيض أو إلى كامب ديفيد. لكن كوسيغين سأل لماذا لا يكون الاجتماع في نيويورك؟ طرح جونسون فكرة عقد اللقاء في قاعدة باغويرا الجوية في نيوجرزي، لكن كوسيغين قال إن اللقاء في نيوجرزي ممكن، لكن لا تروق له فكرة عقد لقاء في قاعدة جوية عسكرية، وأدت المداولات إلى الاتفاق على عقد الاجتماع في غلاسبورو، وهي جامعة على بعد ١٥ ميلاً جنوب فيلادلفيا على منتصف الطريق تقريباً بين واشنطن ونيويورك. اعتقد ثانت بأنه من غير اللائق لزعيمين عالميين أن يستعملوا شريط القياس حتى يقرروا مكان اجتماعهما «. . . الأمم المتحدة هي الإطار المثالي». وصل جونسون وفريقه إلى غلاسبورو بواسطة طائرة هليكوبتر وانتقل إليها كوسيغين بسيارة ليموزين، وتأخر بسبب زحمة السير على الطريق.

وجد جونسون كوسيغين «ودياً ومتحفظاً». عندما كان جونسون يتحدث عن إمكانية تحديد الأسلحة الاستراتيجية كان كوسيغين يغير الموضوع ويتحدث عن الشرق الأوسط. عرض جونسون خطة من أجل تسوية سلمية في الشرق الأوسط، لكن كوسيغين ركز على الانسحاب الإسرائيلي. شكا كوسيغين من أن الولايات المتحدة تحدثت عن السيادة الإقليمية ولكنها دعمت العدوان. لم تتوصل المحادثات إلى أية نتيجة، ويمكن أن تكون الحكومة السوفياتية قد اقتنعت بأن إدانة العدوان الإسرائيلي وطلب الانسحاب الإسرائيلي ليسا كافيَيْن. تم الاتفاق على أن يبقى وزيرا الخارجية على اتصال. اعتقد جونسون بأنه تحقق بعض التقدم حول مسألة تحديد السلاح بشكل عام، ولكن دين راسك لا يتذكر «أيَّ بحث بارز. . . حول تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط». اجتمع جونسون، في جلسة واحدة وخاصة جداً، مع كوسيغين، وأمكن التوصل إلى نتيجة. لكن دين راسك أكّد أنه لم يتم الاتفاق على المسألة. على كل حال كانت واشنطن منزعجة من تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن كلاًّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وضع قيوداً على تدفق الأسلحة في مشاريع القرارات التي عرضاها على مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر اللاحق. علق ثانت أنه كان هناك حسٌّ بالارتياح، وحماسة شديدة في الأمم المتحدة حول قمة غلاسبورو، ولكن لم ينتج شيءٌ عن هذه الاجتماعات التي اهتمت بها وسائل الإعلام. لقد كان ذلك إحدى خيبات الأمل في ذلك الصيف.

خلال الدورة تلقت الجمعية العامة تقريراً آخر من الأمين العام ثانت حول انسحاب قوات الطوارئ الدولية، و ١٤ اتصالاً من الجنرال بول حول مراقبة وقف

إطلاق النار واستيلاء إسرائيل على دار الحكومة في القدس، وتقريراً من الأمين العام حول مسائل إنسانية، وتقريرا من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا). كان هناك أيضاً شكاوى من معاملة إسرائيل غير الإنسانية للاجئين وضحايا الحرب، وكان إنكارٌ إسرائيلي لذلك. عبّرت إسرائيل عن أسفها العميق لأنّ بعض وحدات قوات الطوارىء الدولية أصيب بخسائر خلال القتال، وعرضت دفع تعويضات لعائلات الضحايا. شكت إسرائيل أيضاً من سوء معاملة العرب لأسرى الحرب الإسرائيليين واعتقال المدنيين.

افتتح رئيس الوزراء السوڤياتي كوسيغين المناقشة الرئيسية في الجمعية العامة. كتب رافايل: كان الخطاب مليئاً «بالحيوية السياسية»، لكنه ألقاه بصوت رتيب مثل صوت منادي* البلدة. أدان الاتحاد السوڤياتي العدوان الإسرائيلي وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة.

انتقدت إسرائيل الإطار العام لكلمات مندوبي الدول الشيوعية. ألبانيا لم تكن عضواً في الكتلة السوڤياتية. كانت بشكل استثنائي سليطة، تقدح وتذم، هاجمت إسرائيل والاتحاد السوڤياتي. بينما خففت هولندا نسبياً هجومها على إسرائيل. أبعدت رومانيا نفسها بعناية عن الكتلة السوڤياتية، ودعت إلى انسحاب إسرائيلي ومفاوضات لسلام دائم. دعا رئيس الوزراء الروماني في الجمعية العامة إلى قيم وأخلاق دولية جديدة، وعرض المساعدة الرومانية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. اعتقد لال بأن مساهمة رومانيا «تساوي الأمم المتحدة». لم تتم الموافقة على مشروع القرار السوڤياتي، وظهرت التعابير المتجهمة على وجوه وزراء الخارجية العرب، وعلى وجه أندريه غروميكو، وهذا ما أعطى إسرائيل «اكتفاء معنوياً»، كذلك لم تتم الموافقة على مقترحات ألبانيا وكوبا.

بدأت معظم الدول العربية بترويض نفسها على نوع من التسوية مع إسرائيل، مع أنه كان هناك خوف من هجوم إسرائيلي آخر. عندما كان الملك حسين في القاهرة حثه عبدالناصر «على أن يتفاوض مع الأميركيين» حول انسحاب إسرائيلي شامل طالما أن مصر لا يجوز أن تتوصل إلى سلام منفرد. كان عبدالناصر ممتنّاً كثيراً لدعم الحسين الفعال في الحرب. كان الحسين «شجاعاً وشريفاً»، وكان عبدالناصر مستعداً لأن يتقاسم كل ما تملكه مصر مع الأردن «لربط مصيره بشكل كامل ونهائي بقضية الشعب الأردني البطل تحت قيادتكم العظيمة. . .» عرض الحسين أفكاره على الرئيس جونسون

* موظف يذيع البلاغات على الناس في المدينة.

في ٢٨ حزيران/ يونيه، وعرض نزع سلاح الضفة الغربية إذا انسحبت منها إسرائيل. ضغط جونسون على الحسين ليبدأ مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. أعلم الحسين فيما بعد عبدالناصر بنتيجة محادثاته، وكان واضحاً لهما أنه لا بد من تنازلات عربية جديدة من أجل حث إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية. لم تكن الأردن ومصر من الدول المصدرة للبترول، ولم تستطع أي منهما استخدام النفط كسلاح. نيقولاي بودغورني الذي وصل إلى القاهرة لإصلاح السياج المصري السوفياتي، أكّد لعبد الناصر دعم الاتحاد السوفياتي، وشدد على أهمية التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية، ودعا عبدالناصر لزيارة موسكو. وعرض عبدالناصر على السوفيات تسهيلات بحرية في البحر المتوسط. ساد الاعتقاد بأن زيارة بودغورني أنهت الترتيبات من أجل زيارة السفن البحرية السوفياتية إلى الإسكندرية. سرعان ما كثرت الإشاعات في القاهرة. تابع الاتحاد السوفياتي الإمداد بالسلاح، «وفي وقت قصير جداً» تزوّدت مصر وسوريا بأسلحة سوفياتية على نطاق واسع يفوق ما كانتا عليه قبل حزيران/ يونيه ١٩٦٧، ومن ذلك أحدث الصواريخ، مع أن تسليم السلاح لم يكن سريعاً كما أمِل العرب.

عبّر العرب في الجمعية العامة عن امتنانهم للاتحاد السوفياتي، وامتدحوا ديغول، وشكَوْا من دعم الولايات المتحدة للصهيونية وإسرائيل، وادّعوا بأن إسرائيل تُسيء معاملة المدنيين العرب في الأراضي العربية المحتلة. وجد لال أن خطاب محمود فوزي «مفعمٌ بالرقة» وخطاب الملك حسين «رزين»، وحسب رأي لال كانت كلمة رئيس الوزراء السوداني محجوب الأكثر «إقناعاً وشموليةً». أجرى المندوب السعودي بارودي سبع مداخلات خلال هذه المرحلة من المناقشات.

أدانت الدول الإفريقية والأسيوية إسرائيل ودعمت العرب، وكررت الهند اقتراحاتها التي عرضتها سابقاً أمام مجلس الأمن. تولت يوغوسلافيا زمام القيادة في اجتماعات وفود دول عدم الانحياز، وتم إعداد مشروع قرار مبني على أفكار تيتو رعته الهند و ١٤ دولة غير منحازة. دعا مشروع القرار إلى انسحاب إسرائيل وإلى مراقبة صارمة لوقف إطلاق النار، وطلب من الأمين العام تعيين ممثل عنه للمساعدة في تأمين الالتزام بالقرار والبقاء على اتصال مع الأطراف، وطلب من مجلس الأمن «أن يبحث كل وجوه الموقف في الشرق الأوسط» وعن حل سلمي يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

دعت دول أميركا اللاتينية والكاريبي إلى تسوية جميع القضايا بما يتوافق مع القانون الدولي: ركزت كلمات مندوبيهم بشكل قوي على المبادىء القانونية، وعلى القلق من وضع الأماكن المقدسة في القدس ومن وضع اللاجئين الفلسطينيين. يعتبر

ل أن دبلوماسيي أميركا اللاتينية أظهروا «انضباطاً يثير الإعجاب». أعدت دول المنطقة شروع قانون يدعو إلى عدم التهديد بالقوة أو استعمالها، ويعلن أن احتلال أو اكتساب لأراضي بالقوة غير ساري المفعول، ويدعو إلى حرية المرور في المياه الدولية وإلى حل ملائم وكامل لمشكلة اللاجئين، ويؤكد على عدم انتهاك سيادة واستقلال جميع دول لمنطقة من خلال تدابير تتضمن إنشاء مناطق منزوعة السلاح، ويدعو إلى نظام دولي لمدينة القدس. بدا هذا الاقتراح ليوثانت «الأكثر واقعية». يؤكد محمود رياض أن غولدبرغ فعل ما بوسعه من أجل أن يعرقل الاقتراح الأميركي اللاتيني. دعا فيديرنكو رياض للتصويت لمصلحة النص الأميركي اللاتيني، ولكن رياض قال إن مصر مربوطة بمبادىء التضامن العربي، وقد اتفقت الدول العربية على معارضته لأن يعطي إسرائيل جائزةً على عدوانها. ومع أن اقتراح أميركا اللاتينية فشل في تأمين أغلبية التلثين (مما أبهج الولايات المتحدة وإسرائيل على حد قول رياض) فإنه شكّل أساساً لمفاوضات بعد أربعة أشهر.

على الرغم من الجهود القوية لم تستطع الدول غير المنحازة أن تبتكر نصّاً يمكن أن يَقبل به جميع الأطراف، ولا تسْويةً مع نص دول أميركا اللاتينية. يعتقد لال بأنه لو كان تحرك الدول غير المنحازة أسرع، أو لو أرجىء التصويت لمدة أسبوع، لأمكن التوصل إلى نص مقبول. عندما عرض مشروع قرار دول عدم الانحياز على التصويت حاز على الأكثرية، إنما ليس على أكثرية الثلثين الضرورية. نظر إيبان إلى ذلك على أنه أحد «أعظم انتصارات إسرائيل السياسية».

تكلم جورج براون في الجمعية العامة باسم بريطانيا، وكان هارولد ويلسون في باريس للقاء ديغول. وجد ويلسون أن ديغول «تعب وهرم» ومحبط لأن كوسيغين طوى اقتراحه باجتماع الدول الأربع الكبرى. كانت فرنسا تقليدياً تدعم إسرائيل وتنتقد العرب، لكن ديغول لم يفهم لماذا كانت بريطانيا تنحاز دائماً إلى الولايات المتحدة. يمكن أن يتفق الرجلان على موضوعين يتعلقان بالشرق الأوسط: إنهما ولوقتٍ مضى كان لهما الرأي نفسه في قطع إمدادات الأسلحة، وإنهما لم ينويا الذهاب إلى نيويورك لحضور الدورة الطارئة للجمعية العامة. لاحظ ويلسون أن ديغول قد كبر (٧٦ عاماً) وأن لديه القليل ليأمل به.

شدد جورج براون في خطابه أمام الجمعية العامة على الحاجة لتقوية نظام الهدنة التابع للأمم المتحدة. وقال إن بريطانيا تربطها علاقات صداقة بجميع دول المنطقة. يجب أن لا يكون هناك «توسع إقليمي». إذا تبيّن أن إسرائيل ستضم مدينة القدس القديمة فإنها ستخسر الكثير من الدعم الدولي. ذكر إيبان أن خطاب براون أثار القلق

في إسرائيل بسبب إمكانية «عمل دولي رادع» حول القدس. اعتقد إيبان بأن خطاب براون أصوليٌّ وواضحٌ وإنسانيّ، ولكنه يتّسم «بشيءٍ من التواضع الخاطىء».

اجتمعت الحكومة البريطانية في اليوم التالي وعرض ويلسون نتائج محادثاته في باريس. حذر تومسون من تهديد الإسترليني ومن مشكلة النفط. سأل عدد من الوزراء لماذا ألقى جورج براون خطابات عظيمة، ألم يكن الأفضل لبريطانيا أن تخفض رأسها؟ ذكر كروسمان في مذكراته أن براون أخذ يتحّول إلى منتقدٍ لإسرائيل أكثر مما كان في وقت الحرب. برأي كروسمان، من غير المسموح أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط الهدنة «الجنونية» التي كانت حدوداً غير ممكنة للسلام. في نهاية الاجتماع أجاب ويلسون على الانتقادات الموجهة إلى جورج براون. رأى كروسمان أن ذلك عمل مراوغ. ما كان يعنيه براون، قال ويلسون ذلك وهو يقتطف من خطاب وزير الخارجية في نيويورك، هو أنه لا يجوز أن يكون هناك «توسع إقليمي» ولا ضمٌّ «آلي» للأراضي المحتلة. توصل كروسمان إلى أن ويلسون وبراون «كانا يتكلمان بلغةٍ إلى اليهود في الخارج، وبلغةٍ أخرى إلينا داخل الحكومة».

لفت وزير الخارجية الفرنسي موريس كوف دي مورفيل انتباه الجمعية العامة إلى مصالح الدول الكبرى التي أكدت على «الطبيعة العالمية للأزمة» علّق لال بأن تركيز فرنسا على مشاورات الدول الأربع الكبرى كان «وحيداً» وأضاف عوائق إلى التفاهم الدولي.

شدد معظم الخطباء الغربيين على مبادىء لتسوية شاملة، هذه المبادىء وجدت لها فيما بعد مكاناً في القرار ٢٤٢. أكدت إيطاليا وندرلاند على الحاجة إلى التطوير الاقتصادي وتجاوز الحواجز الوطنية. عرضت السويد تأمين عناصر إضافية للجان الهدنة التابعة للأمم المتحدة. ضغطت كندا من أجل استخدام تام لوكالات الأمم المتحدة، ومن ضمنها لجنة التوفيق لفلسطين. تحدثت الندرلاند عن الحاجة لتأمين حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة.

قرر ليندون جونسون أن لا يظهر في الأمم المتحدة. رأت الولايات المتحدة أن الدورة الطارئة للجمعية العامة «غير ناضجة»، لأنه لم يتم استنفاد الإمكانيات في مجلس الأمن. كان كوسيغين في نيويورك، وإذا ظهر جونسون فإن ديغول وويلسون سوف يصلان ويصبح اجتماع الأربعة الكبار أمراً لا يمكن تجنبه. قال جونسون: «سأبقى هنا وسألقي خطاباً يوم الإثنين ١٩ حزيران/ يونيه قبل بدء أعمال الجمعية العامة». كان من المقرر أن يتكلم كوسيغين الساعة ١٠,٣٠ يوم الإثنين، وظهر جونسون على التلفزيون قبل ذلك بنصف ساعة وشدد على المبادىء التالية: الانسحاب وفصل القوات،

الاعتراف بالاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لجميع الدول ضمن حدود معترف بها، حق جميع الدول ذات السيادة بالعيش بسلام وأمن، حل عادل ومنصف لمشكلة اللاجئين، حرية الملاحة البريئة، تحديد شحنات الأسلحة. أصيب ثانت بخيبة أمل لأن جونسون اختار أن يلقي خطاباً هاماً خارج إطار الأمم المتحدة «بالصدفة أو عن سابق تصميم، حطّ الرئيس جونسون من قدْر الأمم المتحدة».

تكلم غولدبرغ بإيجاز في جلسة الجمعية العامة يوم السبت، وربما لم يعرض النص على واشنطن، وكرر تحفظات الولايات المتحدة حول انعقاد الجمعية العامة، ولكنه أكّد نية الولايات المتحدة في المساهمة البناءة في الدورة. تكلم غولدبرغ مرة ثانية صباح الثلاثاء وأكّد على المبادىء التي شكلت أساس خطاب جونسون المتلفز. وُضعت مبادىء الولايات المتحدة بصيغة مشروع قرار، لكنه لم يعرض على التصويت.

نصح إيبان حكومة إسرائيل بأن «تستمر بالصبر وأن تمتنع عن أي عمل تفاخري»، وتلقى في نيويورك اقتراحات حكومته للسلام وسُرَّ كثيراً لاعتدالها. تستند الخطة الإسرائيلية إلى الحدود الدولية الأساسية، مع نزع سلاح المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. قال إيبان لراسك إن حكومته تفتش عن سوابق دستورية من أجل فصل الضفة الغربية عن الأردن. وأجاب راسك على ذلك: هناك سوابق كثيرة «لجعل الناس يقررون بأنفسهم». كانت هناك خلافات في الرأي في إسرائيل حول توقيت ضم القدس الشرقية. أعدَّ وفد نيويورك الذي يتضمن مجموعة من عدة أحزاب في الكنيست برقية يشدِّد فيها على الأذى الذي يمكن أن يلحق بإسرائيل إذا أعلن عن ضم القدس الشرقية، في الوقت الذي تكون فيه الجمعية العامة مشغولة بمناقشة الانسحاب الإسرائيلي، ويدعو إلى تأجيل أي إجراء يتعلق بالقدس الشرقية حتى انتهاء أعمال الجمعية العامة. إن ضمّ إسرائيل للقدس الشرقية قد يسبب قلقاً دولياً كبيراً، وفي بعض الأحيان إدانةً. ولم يتم الاعتراف به بشكل عام. كان جونسون وراسك صريحيْن في إدانة عمل إسرائيل المتسَرِّع الذي تم دون استشارة الزعماء الدينيين أو الدول الصديقة. أصدر الفاتيكان بياناً يؤكد موقفه عام ٩ ـ ١٩٤٧ من أن «الحل الوحيد» الذي يؤمّن «ضمانات كافية لحماية القدس والأماكن المقدسة» هو الإشراف الدولي على المدينة وضواحيها.

كان إيبان إذا ارتجل ارتجالاً يتكلم بشكل أفضل. أمضى معظم الليل في إعداد الأسس العامة لكلمة إسرائيل، وتوجه إلى المنبر مباشرة بعد كوسيغين. شدد على الاستفزازات والتهديدات العربية، كما كان يفعل بعض القادة الإسرائيليين، ورفض «بكل احترام أي عبارة... تؤكد على أن إسرائيل مسؤولة عن الأعمال العدوانية». تحدث عن شلل

الأمم المتحدة: يمكن إحباط «أية محاكمة عادلة وبنّاءة» في مجلس الأمن بالڤيتو. وهكذا أصبح المجلس طريقاً في اتجاه واحد. لقد أجرت الحكومة السوڤياتية مقارنة فاحشة بين قوات الدفاع الإسرائيلية والجماعات الهتلرية. قال إيبان إن الاتحاد السوڤياتي طلب اجتماع الجمعية العامة ليس بهدف التوصل إلى حلول بنّاءة بل لإدانة إسرائيل. بدلاً من توجيه اللوم، على الجمعية العامة أن تعدّ «سلسلة من المبادىء لبناء مستقبل جديد في الشرق الأوسط». من غير الممكن إعادة كل شيء كما كان قبل ٥ حزيران/ يونيه. قال إن الأمور في المناطق المحتلة عادية وسلمية، وإنه ممنوع على الإسرائيليين الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنه لم يطرد أي عربي ما عدا أولئك الذين كانوا يعيشون في المعابد اليهودية في القدس الشرقية. لم يكن التشريع الإسرائيلي حول الوحدة الإدارية لشرقي وغربي القدس «تراجعاً بل تقدماً نحو وضع هادىء ومسالم يؤمن حرمة الأماكن المقدسة وحرية الدخول إليها». قال إيبان إن إسرائيل ترغب بالمفاوضات مع جيرانها حول «حلول عادلة ودائمة».

رأى لال أن خطاب إيبان صريح بكل أبعاده، مع أن هناك مسائل كثيرة لم تذكر. اعتقد الجنرال بول بأن إسرائيل تفقد الفرصة من أجل السلام. «إذا أرادت إسرائيل السلام الحقيقي بعد انتصاراتها العظيمة عام ١٩٦٧ فبإمكانها تحقيق ذلك». رأى بول أنّ على إسرائيل أن تضع جميع أوراقها على الطاولة وأن تعرض الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ مقابل اعتراف العرب بها. إن العرب، الذين هزّتهم الهزيمة يمكن أن يوافقوا. اعتقد يوثانت بأن إيبان «لغوي رشيق، وسياسي قادر، وشخصاً حلو المعشر»، ولكنه رد بلهجة حاسمة حول انتقاد إيبان للأمم المتحدة. قال ثانت إنه أجرى مشاورات خاصة قبل أن يقرر انسحاب قوات الطوارىء الدولية. كان من رأي الجمعية العامة أن تتمركز القوات على جانبي خطوط الهدنة، لكن إسرائيل رفضت بحزم أن يكون هناك قوات على أراضيها.

كان ثانت* يشعر بحساسية حول الانتقادات على رد فعله تجاه الطلب المصري لانسحاب قوات الطوارىء الدولية. في اليوم السابق نشرت صحيفة نيويورك تايمز نصاً لمذكرة كان همرشولد قد أعدها في ٥ آب/ أغسطس ١٩٥٧ بخصوص اتفاق حسن النية مع مصر حول قوات الطوارىء الدولية. لم تصدر هذه المذكرة كوثيقة رسمية عن الأمم المتحدة ولم يعلم بها إلا حلقة صغيرة من الناس. أودع همرشولد نسخة مع أرنست كروس وهو نائب سابق لمندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة واستعملها كروس كمرجع ومادة في كتاب له حول الأمم المتحدة نشر عام ١٩٦٢. في اليوم الذي

* المؤلف.

أصدر فيه ثانت تقريره إلى مجلس الأمن حول انسحاب قوات الطوارىء الدولية، أرسل كروس نسخة عن مذكرة همرشولد إلى وفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. كان الكشف عن المذكرة في هذا الوقت مربكاً جداً ليوثانت، وحاولتُ أن أعرف ما هو العمل الذي قام به الدبلوماسيون الأميركيون ولكن دون نتيجة. استشرت بشكل خاص السفير غولدبرغ، والسفير وليم بافم الذي كان نائب غولدبرغ عام ١٩٦٧ وفيما بعد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة. لم يتذكر غولدبرغ مذكرة همرشولد ولم يستطع بافم أن يتذكر الموضوع لأنه لم يشارك شخصياً في مناقشات ١٩٦٧، ومع أنه كان صديقاً لإسرائيل فقد قال لي إن المذكرة تعني بعض أعضاء مجلس الأمن عام ١٩٥٧. وربما جميعهم، إلا أنني لم أجد أي دليل على ذلك.

يتضح من المذكرة أن مفهوم «حسن النية» الذي فاوض عليه همرشولد في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ تم التوصل إليه بصعوبة بالغة.

وكما ذكرنا سابقاً أصرّ عبدالناصر على أن لمصر الحق بأن تعطي أو توقف الموافقة على وجود قوات الطوارىء الدولية على الأراضي المصرية. بينما كان همرشولد يرغب في أن يعتمد الانسحاب على إنجاز قوات الطوارىء الدولية للمهام المكلفة بها. كان همرشولد يأمل بإقناع عبدالناصر بأن قرار انسحاب القوات الدولية يجب أن يتم عبر الجمعية العامة، الهيئة التي اتخذت القرار بانتشارها. كان عبد الناصر يرغب في عدم الحد من حرية مصر في العمل في ذلك الطريق، وابتكر همرشولد ما صار معروفاً بأنه اتفاق «حسن النية». إذا طلبت مصر الانسحاب تعرض المسألة على الجمعية العامة، وإذا وجدت الجمعية العامة أن قوات الطوارىء قد أنجزت مهامها ينفذ الانسحاب، وإذا وجدت الجمعية العامة العكس وأصرت مصر على موقفها عندها «تخرق مصر الاتفاقية مع الأمم المتحدة». لم يجد همرشولد سهولة في إقناع عبد الناصر بالقبول بـ «حسن النية»، وهدد ثلاث مرات بسحب القوات الدولية، وأفاد الجمعية العامة بالوقائع. أمضى همرشولد ٧ ساعات مع عبدالناصر في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، وعندها دوّن في مذكراته «كم هي الأداة متواضعة عندما تمدح فعل اليد».

فور نشر مذكرة همرشولد عام ١٩٦٧، أصدر يوثانت تعليقاته الخاصة بشكل بيان صحافي عوضاً عن وثيقة رسمية صادرة عن الأمم المتحدة. شدد ثانت على أن المذكرة لم تصدر كوثيقة عن الأمم المتحدة، ولم تبلغ إلى السلطات المصرية، وأنه لم يعلم بوجودها إلا حلقة صغيرة من الناس. في الحقيقة أثار ثانت شكوكاً حول صحة الوثيقة (. . . ما إذا كانت موجودة). إن ما سمي اتفاق حسن النية لتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦

لا يمكن أن يكون له علاقة «بالعمل المحدد لقوات الطوارىء الدولية من قبل الجمعية العامة» في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧. أنكرت الوثيقة أن القوات الدولية كانت تعمل فقط على الجانب المصري من خطوط الهدنة «بسبب رفض إسرائيل الحازم لوجودها على الجانب الإسرائيلي» و «لا أحد يمكنه أن يسأل عن حق مصر في تحريك قواتها إلى الخط الذي تختاره». وهذا يجعل من المستحيل على قوات الطوارىء الدولية أن تقوم بأي عمل مفيد. إن الكشف عن الوثيقة في هذا الوقت الحساس «رفع بعض مسائل حسن النية والأخلاق».

أدى الجدال الذي رافق نشر المذكرة إلى إلقاء جو من الكآبة على الجمعية العامة. تدخل رئيس الجمعية مرتين في النقاش، مرّة حول المسائل الإنسانية ومرة ليقترح أن هناك «إجماعاً عريضاً» حول بعض القضايا السياسية. أدت تدابير إسرائيل في القدس الشرقية إلى طرح مشروع قرار من قبل خمس دول إسلامية تعلن فيه أن القرار الإسرائيلي غير ساري المفعول وتطلب إلغاءه... كذلك قدم مشروع قرار حول قضايا إنسانية وقضايا حقوق الإنسان من قبل مجموعة من ٢٦ دولة من مختلف أنحاء العالم يرحب بالقرار السابق لمجلس الأمن ويشيد بالنشاطات الإنسانية لوكالات الصليب الأحمر ومنظمة تعليم الأطفال (اليونسيف) وبرئيس الجمعية العامة... ويشيد بنشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، ويدعو إلى تقديم مساعدات إنسانية للمنطقة، ويُقدم طلباً إلى الأمين العام ليفيد عن الوضع. تم إقرار مشروع القرار المتعلق بالقدس بأغلبية ٩٩ ضد لا أحد وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت، بينما أُقرَّ مشروع القرار حول حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية بأغلبيةٌ ١١٦ صوتاً ضد لا أحد وامتناع دولتين هما كوبا وسوريا.

أُقرّت القرارات المُعدّة حول القدس والقضايا الإنسانية بأغلبية ساحقة. ثلاث دول صوتت لمصلحة القرارين الأفرو أسيوي والأميركي اللاتيني (الكاميرون - زائير - اليابان). معظم الدول الغربية صوتت لمصلحة النص الأميركي اللاتيني، لكن فرنسا واليونان وإسبانيا وتركيا امتنعت عن التصويت. دعمت الدول العربية مشروع قرار دول عدم الانحياز، وكذلك جميع الدول الشيوعية ما عدا ألبانيا، ولكن دول أميركا اللاتينية والكاريبي صوتت ضده. صوتت إسرائيل ضد نص الدول غير المنحازة وامتنعت عن التصويت على مشروع قرار دول أميركا اللاتينية.

في ٣٠ حزيران/ يونيه وقعت حادثة عسكرية خطيرة على قناة السويس. في بداية شهر تموز وقعت اشتباكات عديدة مما حدا ثانت على أن يقترح على مصر وإسرائيل وضع مراقبين دوليين في منطقة القناة لمنع خرق وقف إطلاق النار. صباح يوم السبت

في ٨ تموز/ يوليه طلبت مصر اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن، وبعد الظهر طلبت إسرائيل ذلك أيضاً. التأم المجلس الساعة ٦ مساء واستغرق أكثر من نصف الوقت في بحث شكوى سوڤياتية حول شكل جدول الأعمال. اجتمع المجلس مرة ثانية بعد ظهر الأحد ثم توقف مرتين وتابع الاجتماع حتى بعد منتصف الليل.

اشتكت مصر من عدوان إسرائيلي جديد. تحدثت إسرائيل عن «سلسلة من الحوادث»، ولكنها قالت إن الخروقات الأولى ترتكبها مصر. أدان فيديرنكو إسرائيل من أجل تعكيرها للسلام، وهاجم الولايات المتحدة وأعمالها في ڤيتنام وجمهورية الدومينيك، وقال إن الاتحاد السوڤياتي يدعم العرب بشدة، واقترح أن يفرض مجلس الأمن عقوبات ضد إسرائيل، مع أنه لم يقدم اقتراحاً كهذا في المشاورات غير الرسمية. دعت مالي مجلس الأمن إلى تأمين انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

اقترح يوثانت رسمياً انتشار المراقبين الدوليين بين طرفي النزاع في منطقة قناة السويس، وأيّدت الفكرة بريطانيا والولايات المتحدة والهند. عبّر كارادون وغولدبرغ عن تخوفهما من خطاب فيديرنكو القاسي. دعا كارادون إلى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وإلى تحقيق ذلك من خلال عمل دولي. أخيراً تم إعداد بيان يوافق على دعم الأمين العام يقرأه رئيس المجلس ويقبل به أعضاء المجلس. يعلق لال على ذلك ويقول إن القرار كان عملياً أكثر وأقوى من النداءات السابقة لوقف إطلاق النار.

اتصل الجنرال بول في الحال بالأطراف لتنفيذ الموافقة. عندما التقى دايان في ١٢ تموز/ يوليه سأل دايان عن صيغة الدوريات التي تقبل بها مصر، وطلب أن تكون الشروط متساوية على ضفتي القناة. لم يوافق دايان على حرية تنقل المراقبين من مراكز المراقبة، وطلب أن يرسم خط وقف إطلاق النار في منتصف القناة على الخريطة. رأى بول أن المصريين مرتابون وغير متعاونين ويريدون فرض شروط غير مقبولة من الأمم المتحدة. رفض المصريون اقتراح دايان لرسم خط في منتصف القناة، وتمسكوا بالقناة كلها كمياه مصرية، وضغط بول من أجل منع الملاحة من قبل الطرفين، وأخيراً تم إعداد اتفاقية ضمنية لوقف الملاحة العادية وافقت عليها مصر وإسرائيل.

أثارت مصر وإسرائيل الصعوبات الناشئة عن استعمال أجهزة الراديو من قبل المراقبين الدوليين عبر القناة، واعترضت مصر أيضاً على استعمال الرموز. قال بول إن هذه القيود تمنع المراقبين من أداء أعمالهم. أخيراً تمت الموافقة على أن تمر الاتصالات بين المراقبين عبر مركز القيادة في القدس الذي يترأسه الجنرال بول، وأصرت مصر على منع الرموز. في النهاية وافقت مصر وإسرائيل على تحديد الدوريات الأرضية للمراقبين الدوليين. اقتضى حل هذه المشاكل حوالي ٣ أسابيع. كان بول

يرغب في أن يكون للمراقبين زورق دوري على الأقل، لكن الطرفين لم يوافقا على ذلك أبداً. بحلول ٥ آب/ أغسطس تم انتشار ١٦ مراقباً على جانبي القناة. في ١٢ آب/ أغسطس طلب ثانت زيادة عدد المراقبين إلى ٥٠.

لم تنته مشاكل بول: «هناك حاجة إلى أسبوعين من المفاوضات الصعبة قبل أن يعمل المراقبون بشكل فعال. أخيراً تحدّدت ٩ مراكز مراقبة على كل جانب من القناة مع أقل عدد ممكن من أجهزة الاتصال». فيما بعد، وفي فترة ما سمي بحرب الاستنزاف ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ تراجع عدد المراكز إلى ٥.

أصرّت إسرائيل على أنه عندما يريد بول أن يعبر قناة السويس عليه أن يعبر بزورق إسرائيلي، وبما أن إسرائيل لا تملك زوارق في القناة، فإن هذا «كان بمثابة ڤيتو إسرائيلي» على عبور بول. تعرض المراقبون باستمرار لخطر إطلاق النار، وطلب بول من ثانت خوذاً معدنية وبزات واقية من الشظايا. لم يوافق ثانت في البدء على هذا الطلب «لأنه لم يحصل مثله من قبل»، ولكن وافق في النهاية. في منتصف شهر تموز/ يوليه كان هناك إطلاق نار عبر القناة وقصف جوي أدى إلى خسائر من الجانبين. في ٢٦ آب/ أغسطس وقعت اشتباكات جديدة وتم إسقاط طائرة مقاتلة مصرية: لام كل طرف الطرف الآخر لوقف إطلاق النار. حصلت أخطر حادثة بعد عشرة أيام عندما سمع المراقبون ثلاثة انفجارات قال عنها ضابط مصري إنها «تنفيذ رماية تدريبية»، بعد ذلك ظهرت زوارق إسرائيلية صغيرة قرب بورتوفيق، وحذرت مصر من أنها إذا تجاوزت خطاً محدداً فإنها سوف تطلق النار عليها. وبالفعل أُطلقت النار على الزوارق وانتقم الإسرائيليون بقصف بورتوفيق والسويس، وسرعان ما امتدت الاشتباكات إلى طول جبهة القناة وأدّت إلى خسائر فادحة.

استأنفت الجمعية العامة مناقشاتها في إطار الدورة الطارئة في ١٢ تموز /يوليه بعد توقف لمدة أسبوع، وبقيت الدورة على قيد الحياة كما قال إيبان، تحيا بالتنفس الاصطناعي الدبلوماسي. تابعت الجمعية العامة دورتها حتى ٢١ تموز/ يوليه تبحث عن قواعد للسلام. كانت بريطانيا تواقة لتسوية ومتلهفة لفتح قناة السويس. قال جورج تومسون في مجلس العموم إن بريطانيا تريد صداقة الدول العربية لأنها تعتمد على النفط الوارد من الشرق الأوسط. كتب جدعون رافايل: «لم يقل جورج براون كلماته هذه عندما حُسِبت الخسائر التي سببها لبلاده إقفال قناة السويس». كان الاتحاد السوڤياتي يدعو العرب إلى أن يكونوا أكثر ليونة، وإلى التخلي عن عدم الاعتراف بإسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي. كانت مصر دون شك أكثر ليونة من قبل، ولكن العرب انقسموا بشكل خطير.

خلال الأيام الثلاثة الأولى من الدورة المستأنفة للجمعية العامة، حصل اهتمام كبير باقتراح حول القدس بادرت به باكستان ورعته ٦ دول إسلامية غير عربية. لم يضف ذلك شيئاً إلى قرار الجمعية السابق: إنه يأسف لعدم تقيد إسرائيل بنداء الجمعية العامة بإلغاء جميع التدابير التي تغير وضع القدس ويطلب من مجلس الأمن «أن يؤمّن تنفيذ القرار الحالي». لم يكن الهدف الأساسي للاقتراح تغيير أي شيء في الشرق الأوسط، ولكنْ يشدد لال على أنه كان مقيداً لأنه أطال عمر الدورة. أُقِرَّ الاقتراح بأغلبية كبيرة وامتنعت ١٨ دولة عن التصويت.

لم تشترك دول أميركا اللاتينية ولا الدول غير العربية في آسيا وأفريقيا بشكل كبير في هذه المرحلة. تدمت الدول الشيوعية مرة أخرى دعماً للعرب وأدانت إسرائيل، مع أن ألبانيا أدانت التحريفية السوڤياتية. أسف العرب لفشل الجمعية العامة بحثّ إسرائيل على الانسحاب، وانتقدوا إسرائيل بسبب نهْب الأملاك وسوء معاملة السكان العرب. أسهب السفير بارودي أكثر من أي وقت مضى، وقام بثلاث مداخلات، وصبر عليه بصعوبة رئيس الجمعية.

شجب إيبان التعصب المفرط والكراهية في انتقاد إسرائيل، ودافع عن أعمال إسرائيل في القدس، وأعاد تأكيد رغبة إسرائيل في أن تفاوض من أجل تسوية سلمية مع جيرانها العرب. أكثر الخطباء العاطفيين الغربيين هو اللورد كارادون الذي لخص أعمال الجمعية ببلاغة، قائلاً:

«يجب أن يكون هناك فصل للقوات وانسحاب، يجب أن يكون هناك ضمان دائم ضد تجدد الأعمال العدوانية، وإعانات وإعادة تأهيل على قواعد وأسس جديدة، وحدود منزوعة السلاح. يجب أن يكون هناك نهاية لسباق التسلح، واستعادة للسلطة الدولية».

قام رئيس الجمعية العامة مندوب أفغانستان بازواك بكل ما في وسعه من أجل تشجيع الكتل والمجموعات للبحث عن اتفاق، ولكن دون نجاح. حصلت مناقشة عابرة في ١٧ تموز/ يوليه حول الاعتمادات وحول التمثيل الصيني، وتم تبنّي تقرير لجنة الاعتمادات. أنيطت رئاسة الوفد السوڤياتي بأندريه غروميكو، يساعده السفير السوڤياتي في الولايات المتحدة أناتولي دوبرنين الذي كان في السابق الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، وهو «دبلوماسي محترف» على حد قول رافايل. اجتمع دوبرنين وغولدبرغ في ١٨ تموز/ يوليه وبحثا في نسخة معدلة لمشروع قرار دول أميركا اللاتينية وحوض الكاريبي الذي قدمته تلك الدول في المرحلة الأولى من الدورة الطارئة، ثم عدل بناء على ملاحظات رئيس الجمعية. الفقرات الحاسمة في هذا المشروع الجديد تؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولذلك يجب أن تنسحب إسرائيل (وهذا ما يرضي

العرب). يطلب المشروع من مجلس الأمن متابعة جهوده بشيء من السرعة، وأن يعمل مع الأطراف ويستفيد من وجود الأمم المتحدة، ويبحث عن حل عادل لجميع مظاهر المشكلة. كان هناك توافق كافٍ في هذاالمشروع، فعُقِد لقاء بين غروميكو وغولدبرغ في اليوم التالي. أدى هذا إلى توقف أميركي سوڤياتي حول النص المعدل لمشروع دول أميركا اللاتينية. «إن الاستيلاء على الأراضي بالقوة» سيصبح غير مسموح به، بحيث تنسحب «أطراف النزاع» دون تأخير من الأراضي المحتلة بعد ٤ حزيران/ يونيه. كل دولة لها الحق بأن تبقى «دولة مستقلة... تعيش بسلام وأمن...». تتخلى جميع الدول في المنطقة عن المطالب والأعمال التي تتعارض مع السلام والأمن. هذه الاتفاقية على حد ما كتب لال كانت «غير متوقعة ومتأخرة وسريعة» ولها «طابع بارز».

طلب غروميكو مهلة ٢٤ ساعة حتى يوصي الوفود العربية بتأييد النص الذي تم التوافق عليه، لكن العرب رفضوا ذلك. ذهلت دول عدم الانحياز من هذا التصلب العربي، وكانت هناك «خيبة أمل عميقة ومرة» في معظم مجموعات الجمعية العامة.

من الممتع والملفت كيفية لوم كل طرف للطرف الآخر حول انهيار التسوية الأميركية السوڤياتية. كتب برنارد ريش: «إن الدول العربية لم تدقق بالمشروع ولم تدرسه». لم يذكر محمود رياض معارضة العرب لهذه التسوية وعلق ببساطة «إن الولايات المتحدة سحبت دعمها للتسوية بعد ٤٨ ساعة فقط». رأى الاتحاد السوڤياتي أن المشروع هو عبارة عن ورقة عمل تجريبية فقط. لكن الحقيقة أن العرب وإسرائيل رفضا التسوية، وأخبر إيبان غولدبرغ بأن إسرائيل لن تسحب قواتها على قاعدة المشروع الأميركي السوڤياتي. اعتبرت إسرائيل أن ذكر الانسحاب بهذا الشكل يمكن تفسيره بأنه عودة إلى خطوط الهدنة، بحيث تصبح الأمم المتحدة «غطاء لأعمال حربية مستمرة»، والأكثر من ذلك أنّ ذكر عدم جواز احتلال الأراضي بالحرب كان برأي إسرائيل «مريباً». قال إيبان لغولدبرغ إنه لا يرى فرقاً بين المشروع الأميركي السوڤياتي ودعوة كوسيغين للانسحاب غير المشروط، وحذر من أنه إذا تم الإصرار على المشروع «فإن الولايات المتحدة ستبدأ صداماً مع إسرائيل». كان الوفد الإسرائيلي ناقماً بصورة خاصة لأنه لم يحزْ على ثقة الولايات المتحدة في مباحثاتها مع الاتحاد السوڤياتي. كان لإيبان انطباع بأن أصدقاء إسرائيل في أميركا غير مرتاحين، ولكن الرئيس جونسون أخبر إيبان بأنه كلما ابتعدت إسرائيل عن الوضع الإقليمي الذي كان سائداً قبل حزيران، ابتعدت أيضاً عن السلام.

اعتبر ثانت أن ظهور دوبرنين في الأمم المتحدة هو من الملامح البارزة في هذه المرحلة، وذكر في مذكراته أن فيديرنكو «كان في طريقه نحو الخارج».. إن عدم قبول

الأطراف بالمشروع الأميركي السوفياتي لم يقلل من أهميته، وهذا المشروع في رأي ثانت أضاف بريقاً إلى غولدبرغ الذي كان يهودياً، وكذلك أضاف بريقاً إلى غروميكو ودوبرنين. . . ».

بعد فشل معادلة غروميكو - غولدبرغ لم يعد هناك شيء مفيد تقوم به الجمعية العامة. أُقر اقتراحُ بإحالة مشكلة الشرق الأوسط إلى مجلس الأمن بشكل معجل وبوقف اجتماعات الجمعية العامة في ٢١ تموز/ يوليه بأغلبية ٦٣ ضد ٢٦ (الدول العربية وألبانيا وكوبا) وامتناع ٢٧ عن التصويت (من ضمنها فرنسا - إسرائيل - يوغوسلافيا). وكان الاقتراح قد قُدِّم من قِبَلِ النمسا والسويد وفنلندا. كتب ثانت: لم يعدْ هنالك جدوى من الدورة الطارئة للجمعية العامة على الرغم من «الاجتماع المتألق لزعماء العالم». وكتب كارادون: كانت المناقشات «طويلة ومحبطة ودون فائدة».

تبنّت الجمعية العامة قراراً حول المساعدات الإنسانية خلال المرحلة الأولى، لكن هذا القرار دعا ورحّب ولاحظ ورعى وأوصى بأعمال الآخرين. أقرّت الجمعية العامة اقتراحاً إسلامياً. اعتبر أن الإجراءات الإسرائيلية حول تغيير وضع القدس غير سارية المفعول، ودعا إلى وقفها والامتناع عن أية إجراءات أخرى. بعد ١٠ أيام أسفت الجمعية العامة لامتناع إسرائيل عن تطبيق القرار السابق. بالإضافة إلى ذلك تبنّت الجمعية ثلاثة قرارات إجرائية: الأول يصادق على تقرير لجنة الاعتمادات، والثاني يطلب من مجلس الأمن أن يبحث الوضع المتوتر في الشرق الأوسط. . . كمسألة عاجلة، والثالث طلب من الدورة العادية للجمعية العامة أن تعتبر مسألة الشرق الأوسط ذات «أولوية عاجلة».

كان هناك طبعاً نشاط دبلوماسي كثيف خارج الأمم المتحدة. أخبر أشكول الكنيست بأن إسرائيل تريد السلام والتعاون مع جيرانها العرب، وأن ذلك يتحقق بالمفاوضات المباشرة «مع جميع الدول العربية مجتمعة» أو مع كل دولة على انفراد. لكن إسرائيل لن تعود أبداً إلى «وضعٍ مهدّدٍ دائماً. . . بالحصار وبالعدوان» بالنسبة إلى الأراضي المحتلة (سماها أشكول المناطق الجديدة) سوف تحافظ إسرائيل على «علاقات جيدة وعادلة» مع السكان. كرّر إيبان هذه النقاط، وأضاف أن خريطة ٥ حزيران «للمنطقة قد دمرت دون عودة».

في ٢٣ تموز/ يوليه ألقى عبد الناصر خطاباً طويلاً. لقد واجهت مصر «مؤامرة شرسة. . . عملية خداع دبلوماسي. . . وخداع سياسي». كان هدف أعداء مصر أن يدفعوا الشعب المصري إلى اليأس. لقد خسرت مصر معركة ولم تخسر الحرب. قال ناصر إن النضال سياسي بالدرجة الأولى، ومصر لن تغلق الأبواب أمام الحل السياسي

أو الاتصالات السياسية أبداً. كان الموقف السوري أكثر تصلباً.

رأى السوفيات أن العدوان الإسرائيلي جزء من المؤامرة الإمبريالية العالمية ضد شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

زار عدد من زعماء الدول العربية الراديكالية القاهرة ووافقوا على دعوة السودان لاجتماع قمة عربي عقد في الخرطوم في نهاية آب/ أغسطس.

كانت سوريا على خلاف مع الدول العربية المحافظة، ولم تشترك بالقمة. كانت هناك معارضة لحضور الشقيري عن منظمة التحرير في الخرطوم، ولم يرقْ ذلك للوفود العربية أن قاطع الشقيري الملك حسين أثناء كلامه، وقال إن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يقررون مصير الضفة الغربية. قال الشقيري عن مبادىء جونسون الخمسة: أرفض أن أدفع هذا الثمن الغالي. لن تكون هناك تسوية في الشرق الأوسط قبل إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. رد عبدالناصر بأن العرب ضعفاء جداً ولا يستطيعون تحرير الضفة الغربية بوسائل عسكرية. إذا كان للضفة الغربية أن تبقى دون تحديد أو هوية تحت الحكم الإسرائيلي فإنها ستصبح تدريجياً أرضاً إسرائيلية. في ١ أيلول/ سبتمبر خرج الشقيري متفاخراً من مؤتمر الخرطوم، وفي نهاية العام فقد ثقة قيادة المنظمة واستقال من رئاستها.

قام الملك حسين بجولة مكثفة على ثماني عواصم عربية في آب/ أغسطس مروِّجاً لنزع سلاح المناطق التي تنسحب منها إسرائيل ولإنهاء دور الأردن المحارب ومساعدة الولايات المتحدة في توطين اللاجئين في الضفة الغربية... عبدالناصر الذي أصبح يميل بحرارة إلى الملك حسين رأى أنه بما أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يضغطان من أجل حل سياسي للمشكلة الفلسطينية فإن هذا هو الطريق الوحيد في الوقت الحاضر. على العرب أن يتحركوا سريعاً لأن الخيار العسكري غير متوفر الآن. «وهكذا يوجد أمامنا طريق واحد... العمل السياسي». وافق مؤتمر الخرطوم على ؛العمل لإزالة آثار العدوان وانسحاب القوات الإسرائيلية ولكن في إطار اللاءات الثلاث: لا سلام مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات مع إسرائيل. ذكرت الصحافة الغربية أن المؤتمر توصل إلى تفاهم سري حول مراجعات طفيفة لخطوط الهدنة مع إسرائيل، ونزع سلاح شبه جزيرة سيناء، وإشراف الأمم المتحدة على المناطق الحدودية الحساسة، وأن يبقى مستقبل قطاع غزة موضوع مفاوضات. استأنفت عدة دول عربية منها العربية السعودية والعراق والكويت وليبيا إمدادات النفط، وقرر مؤتمر الخرطوم إنهاء المقاطعة الجماعية.

كتب كامل أبو جابر عن مؤتمر الخرطوم: «إن الزعماء العرب اتفقوا على البحث

عن تسوية سلمية عوضاً عن العسكرية. . .» لم تر إسرائيل ذلك لأن المؤتمر تبنى اللاءات الثلاث. هذه اللاءات لم تستبعد التقدم نحو التسوية، ولكن ما صدر في الخرطوم كان قليلاً، لا يؤكّد للرأي العام الإسرائيلي أن العرب يوافقون على سلام حقيقي.

قبل إنهاء الدورة الطارئة للجمعية العامة أصدر الأمين العام ثانت تقريره النهائي حول أول قوة طوارىء دولية. عندما تلقى طلب انسحاب قوات الطوارىء الدولية، كانت تتألف من ٣٣٧٨ رجلاً، وكانت الوحدات الكبرى من البرازيل وكندا والهند والسويد ويوغوسلافيا.

حصلت بعض أعمال النهب لممتلكات قوات الطوارىء الدولية، وسرقات وتخريب متعَمّد من قبل الجنود الإسرائيليين. كتب ثانت أنه بينما كان من المرغوب أن نحدد بكل وضوح ومسبقاً جميع الشروط المتصلة بوجود وانسحاب قوات حفظ السلام بدا أن ذلك يصعب تحقيقه. عندما لا تكون قوات السلام موضع ترحيب فإنها لن تقوم بعمل مفيد. يجب أن لا نخلط بين حفظ السلام وفرضه. «لا يمكن المزج بين الاثنين». حفظ السلام هو عكس الجندية العادية تماماً. «الجندي يتدرب أساساً على القتال. في قوات الطوارىء الدولية أعطيت له الأوامر بتجنب القتال، يمكنه استعمال القوة كخيار أخير للدفاع عن النفس». كانت قوات الطوارىء الدولية «دولية فقط بحس محدود»، وحافظت كل وحدة على هوية منفصلة. يمكن نجاح قوات حفظ السلام إذا رافقتها جهود قوية لحل المشاكل الأساسية.

في مقدمة تقريره السنوي اقترح الأمين العام ثانت أنه سيكون من الممكن، ولو كان ذلك صعباً، إعداد «برنامج لحل المشاكل الكبرى العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط». لكن هذا يحتاج إلى جهد دولي ومساندة وعمل متفق عليه. اقترح ثانت مجموعة من المبادىء متفرعة عن اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ وعن ميثاق الأمم المتحدة والتي يرتبط بها هذا البرنامج. سوف تحتاج الأمم المتحدة إلى آلية قوية. إن إعطاء الصلاحية إلى الأمين العام بتعيين ممثل خاص في الشرق الأوسط ليعمل كقناة اتصال وكمبلّغ عن الأحداث والآراء ومفسّر لها. . . وكمنسِّق ومُصَفٍّ للأفكار في المنطقة، سيكون بمثابة خطوة مساعِدة.

كان موضوع العدد الأكبر من الاتصالات الدبلوماسية في تلك الفترة خرق وقف إطلاق النار أو خرق القواعد الإنسانية. كانت هناك ٨ ادعاءات عربية و ٤ ادعاءات إسرائيلية حول خرق وقف إطلاق النار و ٤ إنكارات من إسرائيل. وكانت هناك شكوى سورية واحدة وثلاث شكاوى أردنية حول القدس. كانت هناك ١٠ شكاوى عربية

وشكويان من إسرائيل حول خرق معاهدة جنيف أو خروقات أخرى للقوانين الإنسانية الدولية وتخريب متعمد للأملاك الدينية والثقافية وإرهاب السكان والنهب والسرقة. أنكرت إسرائيل جميع الاتهامات العربية حول الخروقات الإنسانية ما عدا واحدة تتعلق بالقدس، ونفى الأردن صحة الوثائق التي شكلت أساساً لشكوى إسرائيلية. اشتكت إسرائيل من أن جنوداً سوريين خطفوا مواطناً إسرائيلياً وقتلوه، وكذلك ادعت أن عدداً غير محدود من المواطنين الإسرائيليين في السجون السورية «وضعوا في السجن الانفرادي لعدة سنوات يقاسون أمرّ العذاب النفسي والجسدي».

توقفت الدورة الطارئة للجمعية العامة في ٢١ تموز/ يوليه، ولكنها لم تقفل رسمياً. أُقفلت الدورة بشكل رسمي في ١٨ أيلول/ سبتمبر، أي قبل يوم واحد من بدء الدورة العادية.

٢٢ تموز/ يوليه ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧:

تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة عادية مرة كل سنة، تبدأ عادة في ثالث يوم ثلاثاء من شهر أيلول/ سبتمبر. تبدأ الدورة بمناقشة عامة حيث يعرض خلالها رؤساء الوفود جولة أفق حول العموميات. عام ١٩٦٧ تحدث معظم الخطباء عن مشكلة الشرق الأوسط، ولو بإيجاز، وعن تكاثر الأسلحة النووية وفيتنام وجنوب أفريقيا.

خلال مناقشات الجمعية العامة أصدر الأمين العام ٩ تقارير من مراقبي الأمم المتحدة حول تبادل إطلاق النار عبر قناة السويس. في ١٢ أيلول/ سبتمبر كانت مصر البادئة بإطلاق النار، وفي ٢١ أيلول/ سبتمبر كانت إسرائيل هي البادئة، وفي ٢٧ أيلول/ سبتمبر حصل إطلاق نار من الجهتين. قام الطرفان بطلعات جوية في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر. اشتكت سوريا من أن إسرائيل كانت تُسيء معاملة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الأمر الذي نفته إسرائيل. أفادت لجنة التوفيق لفلسطين بأن حرب حزيران/ يونيه «قد عقدت المشكلة».

في المرحلة الأولى من دورة الجمعية العامة زار الملك حسين موسكو حيث عبَّر عن امتنان العرب للدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وأكّد أن إسرائيل هي نتيجة للأمبريالية. لام الرئيس بودغورني الأمبرياليين الغربيين لأنهم ساعدوا إسرائيل وشجعوها. شدد البيان الصادر بعد المحادثات على وضوح المواقف وإزالة آثار العدوان الإسرائيلي. كانت هناك تقارير في الصحافة الإسرائيلية عن أن الحسين قد أجرى اتصالاً مع إسرائيل من خلال وسيط، لكن الأردن نفى هذه الأخبار.

زار الحسين القاهرة مرتين، الأولى قبل زيارة موسكو، والثانية في أول جولةٍ طويلة

على عواصم رئيسية. أقنع محمود رياض بأن أكثر أسلوب واعد في الأمم المتحدة هو طلب اجتماع مجلس الأمن. لم يكن لدى محمود رياض آمال خاطئة حول التزام إسرائيل بدعوة مجلس الأمن للانسحاب، ولكنه أراد أن يجبر إسرائيل على أن تكون في موقع ترفض فيه نداءات مجلس الأمن. اعتبر رياض أن مناقشات مشكلة الشرق الأوسط في مجلس الأمن سوف تريح الدول العربية من التصويت وتنقذها من شر ظهور خلافاتها. على الرغم من الخلافات العربية وافق عبدالناصر والحسين على برنامج سلام من ٥ نقاط.

١ ـ الاعتراف بحق جميع الدول في العيش بما فيها إسرائيل.

٢ ـ إنهاء حالة الحرب.

٣ ـ فتح جميع الممرات المائية بما فيها قناة السويس للملاحة لجميع الأمم.

٤ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حزيران/ يونيه.

٥ ـ حل حقيقي لمشكلة اللاجئين.

توجه الملك حسين من مصر إلى الجزائر ومدريد وباريس وبون ولندن قبل أن يذهب إلى واشنطن ثم نيويورك، وبحث استكمال معدات الأردن العسكرية، وأوجه التسوية السلمية.

في أول ثلاثة أو أربعة أسابيع كان عدد كبير من وزراء الخارجية في نيويورك، مما أدى إلى نشاط وحيوية في الدبلوماسية. اجتمع غروميكو مع رياض في موسكو في ٥ أيلول/ سبتمبر ومرة ثانية في ١٠ أيلول/ سبتمبر. التقى رياض وراسك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر وبعدها بقليل اقترح ثانت إحالة مشكلة الشرق الأوسط على مجلس الأمن.

بدأت المناقشات في الجمعية العامة في ٢١ أيلول/ سبتمبر، وكان هناك القليل من الكلام حول الشرق الأوسط الذي لم يُقل في مجلس الأمن أو في الدورة الطارئة. هاجم العرب إسرائيل بتعابير مخففة وكذلك الولايات المتحدة، وشكروا الاتحاد السوفياتي على الدعم السياسي. اشتكت مصر من «حملة خداع» نموذجية حول الشرق الأوسط تتحمّل مسؤوليتها الولايات المتحدة بصفة خاصة. لفتت الدول الإسلامية الانتباه إلى الوضع في القدس. كان هناك دعم كبير من الدول الأفروأسيوية للعرب مع أن بعض البلدان اتخذ موقفاً غير منحاز (تايلاند لم ترغب الانحياز لأي طرف). اقتنعت غانا بأنه من الممكن تنظيم معاهدة عامة لمنع القتال في الشرق الأوسط وضبط سباق التسلح.

عبّرت الكتلة السوفياتية عن دعمها للعرب وأدانت إسرائيل. اقترح الاتحاد

السوڤياتي أن تعوض إسرائيل على مصر وسوريا والأردن عن الأضرار المادية التي لحقت بتلك البلدان. أيدت بلغاريا فكرة «اجتماع خاص غير رسمي لمجلس الأمن» على مستوى وزراء الخارجية. هاجمت ألبانيا «الأمبريالية التحريفية» و «الحلف المقدس» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي واعتبرت اجتماع كوسيغين مع جونسون في غلاسبورو في حزيران/ يونيه الماضي دليلاً على ذلك. بعد ذلك بأسبوعين عاد وزير الخارجية السوڤياتي غروميكو إلى الاتحاد السوڤياتي وحل مكانه فاسيلي كوزنتسوف، وهو رجل توافقي نبيه العقل. سرعان ما انغمس كوزنتسوف في مفاوضات مكثفة حول الشرق الأوسط ودعمه في ذلك دوبرنين، السفير في واشنطن الذي اجتمع مع دين راسك في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

قال أبا إيبان إن التوتر في حزيران/ يونيه الماضي كان «إلى حد كبير من صنع سوڤياتي». أصر إيبان بعناد على أن الانتحار الوطني ليس ارغاماً دولياً، وقال إن الدول العربية رأت في الأمم المتحدة ملجأ من السلام. أصرَّ إيبان أيضاً على أن إسرائيل لم تسع إلى إعلان ضمانات أو تأكيدات على مبادىء الميثاق ولا إلى توصيات أو بيانات من الهيئات الدولية. إن ما تريده إسرائيل هو نهاية دائمة للنزاع المسلح «بتسوية هادئة واتفاق مباشر». بعد الحرب مباشرة بدأ الأردن يميل نحو التفاوض حول التسوية، ولكن السياسة الإسرائيلية قد ظهرت في خطة آلون التي بموجبها تحتفظ إسرائيل بمناطق استراتيجية في الضفة الغربية، وقد أنشأت إسرائيل أول أربع مستعمرات في الأرض المحتلة. أدرك الأردن أن فكرة نزع سلاح الضفة الغربية لم تكن قيد البحث. وبما أن الأردن مرتبط باتفاق مع العرب في الخرطوم، فلم يكن الحسين في وضع يمكنه من بحث السلام المنفرد مع إسرائيل. كتب إيبان أن الملك حسين فضل أن لا يكون عنده خبز وأن يترك إسرائيل تتعرض للانتقادات من أجل تمسكها بالضفة الغربية عوض أن يكون له ثلثا الرغيف الذي كانت إسرائيل ستتخلى عنه. كتب جورج بول: «هذا الازدواج غير محظوظ لأنه لو تفاوض الأردن مع إسرائيل حول عودة الضفة الغربية لصارت القضية الفلسطينية الآن مرجعاً تاريخياً».

أكدت دول أميركا اللاتينية وحوض الكاريبي دعمها للاقتراح الذي قدمته للدورة الطارئة في هذه السنة. قال أحد وزراء الخارجية من تلك الدول إن الموقف الموحد قد تأمّن بسبب احترام الدول للقانون الدولي والجذور الثقافية العميقة ولمساهمة أميركا اللاتينية في القانون الدولي. شددت فنزويلا على ضرورة التحرك خطوة خطوة ولكن دون خسارة الهدف النهائي في السلام.

ضغطت الدول الغربية من أجل محاولة جديدة للموافقة على إطار عمل للتسوية.

قال جورج براون أمام الجمعية العامة إنه من المحزن أنه لم يُتّفق بعد على كيفية الإمساك بالقضايا الرئيسية في النزاع. اهتم بالتقارير حول بدء إنشاء المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. عندما كان ريتشاد كروسمان في بالمورال في اجتماع خاص لمجلس شورى الملكة في تشرين الأول علم أن هارولد ويلسون كان يفضل انسحاباً إسرائيلياً لمسافة ٢٥ ميلاً، وأنه أراد أن يذكّر إسرائيل بما فعلته بريطانيا لها. رد كروسمان بأن إسرائيل ليس لديها أي سبب كي تكون ممتنة لبريطانيا «كل ما كسبوه، حصلوا عليه بربح الحروب وخرق المعاهدات وتحدي الأمم المتحدة. إن هذا خطير ومزعج ولكنها طريقتهم في الحياة». عبّر براون عن أمله في أن لا يتكلم كروسمان مثل هذا الكلام أمام الإسرائيليين. أجاب كروسمان: «طبعاً أنا لا... وأنا حمامة..» فيما بعد وفي ذلك الشهر قررت الحكومة أن تبحث استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. زار دبلوماسي بريطاني رفيع المستوى هو السير هارولد بيلي القاهرة، وبعد مباحثات مع الوزراء المصريين وحل مسائل قليلة عالقة، التقى عبدالناصر في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر. تم التوصل بسرعة إلى اتفاق حول استئناف العلاقات الدبلوماسية، وتم إعلان ذلك بعد شهر.

في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر اقتربت المدمرة الإسرائيلية، البريطانية الصنع إيلات من المياه الإقليمية المصرية. تختلف الروايات عما حصل بعد ذلك، لكن إيلات أُغرقت بواسطة زورق صواريخ مصري. قتل ٤٧ بحاراً وجرح ٩١ من أصل ١٩٨ على متن المدمرة. أعلنت إسرائيل أن إيلات كانت خارج المياه الإقليمية المصرية، ولكن مصر أكدت أنها كانت داخل المياه الإقليمية. شدد الجنرال بول على أن هذه الحوادث هي خرق واضح لاتفاق ووقف إطلاق النار. رأى الجنرال حاييم بارليف أنه لم يكن هناك إهمال أو عدم تنفيذ أوامر من أي ضابط إسرائيلي ولكن قدّرنا خطأً أنّ إيلات كانت تقوم بدورية روتينية.

مصر، التي أهينت في حزيران/ يونيه، فرحت كثيراً في تشرين الأول/ أكتوبر، وتحدثت الأوساط الصحافية والسياسية العربية عن جرأة ومهارة البحارة المصريين. بعد ثلاثة أيام توقفت موجة الزهو والفرح عندما أطلقت إسرائيل نيران المدفعية على مصفاة نفط مصرية في بور توفيق، ووصف بول ذلك بأنه «انتقام لتدمير وإغراق إيلات». طلبت مصر عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، وردت إسرائيل على الطلب متهمةً مصر بأنها هي التي بدأت إطلاق النار في بور توفيق. كان ذلك اليوم يوم الأمم المتحدة. وصل طلب اجتماع مجلس الأمن إلى يوثانت بينما كان يحضر حفلة موسيقية في قاعة الجمعية العامة. اجتمع المجلس الساعة ٩,٠٠ مساء ووافق على اشتراك إسرائيل والأردن ومصر

وسوريا في المناقشات. استمرت الجلسة حتى بعد منتصف الليل، وفي اليوم التالي عُقد اجتماعان.

أشار يوثانت إلى أنه يرغب في تقوية مهمة المراقبين الدوليين في قناة السيوس، ثم أفاد فيما بعد بأنه يفضل إنشاء ٩ مراكز مراقبة إضافية، مما يؤدي إلى رفع عدد المراقبين إلى ٩٠، كما طلب أيضاً تجهيزات أفضل. شدد فيديرنكو على أن قرار زيادة عدد المراقبين الدوليين «يجب أن يُبحث في مجلس الأمن بالتوافق... مع الميثاق» ثم قدم مشروع قرار يسمح بتقوية ودعم مهمة المراقبين كما هو رأي ثانت. لم يعرض ذلك على التصويت وكان عبارة عن تلميح بأن ثانت لا يملك صلاحية العمل دون قرار واضح من مجلس الأمن، فيما رأى أعضاء مجلس الأمن من الدول غير الشيوعية أن ثانت يملك صلاحيةً بناءً على موافقة مجلس الأمن في ٩ تموز/ يوليه. طلبت مصر من مجلس الأمن اتخاذ تدابير تضبط إسرائيل وتصفها بأنها الخارجة عن القانون في المجموعة الدولية».

اعتقد الاتحاد السوڤياتي وبلغاريا ومالي بأن على المجلس أن يدين إسرائيل وذلك دون أن تذهب بعيداً في تأييد مصر، وطلبت دفع تعويضات لمصر بسبب الأضرار التي لحقت بها. قدم الاتحاد السوڤياتي مشروع قرار بهذا المضمون. قالت إسرائيل إن الأحداث الماضية كانت ذروة الاستفزازات المصرية، وإذا كان هناك رغبة في إجراء تحقيق حول مكان تواجد إيلات عندما غرقت، فإن إسرائيل مستعدة تماماً للتعاون. اقترحت الولايات المتحدة أن يدين المجلس «كل خرق لوقف إطلاق النار». في النهاية تم إعداد مشروع قرار متوازن في مشاورات غير رسمية. أسف هذا المشروع «للخسائر والأضرار في الملكيات»، وأدان «خرق وقف إطلاق النار»، وطلب منع النشاطات العسكرية في المنطقة. وتمّ تبني المشروع بالإجماع.

قال هارولد ويلسون أمام مجلس العموم إنه لم يكن لبريطانيا أن تعبِّر عن رأيها حول زمان ومكان ونتائج الأحداث في الشرق الأوسط، ولكن بالإمكان «إثارة وضع بالغ الصعوبة». في مجلس الأمن عبر كارادون عن خيبة أمله من التباطؤ الظاهر من قبل أعضاء المجلس «كنا، ولأشهر خلتْ، نحث على تعيين ممثل للأمين العام»، ثم كشف عن أن أعضاء المجلس كانوا «يعملون بسرعة في الأيام القليلة الماضية لإعداد وإعلان المبادىء التي تحكم التسْوية». أمِل بأن يصدر عن هذه الاستشارات مشروع قرار جيِّد ومعتدل. كان لأفكار كارادون دعم وتأييد واسع، وبشكل ملحوظ من الأرجنتين وكندا والدانمرك وأثيوبيا والهند واليابان ونيجيريا والولايات المتحدة.

٧ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧:

في الشهر التالي كرّس المجلس نفسه للعمل الذي أشار إليه كارادون، وذلك في المناقشات الدبلوماسية العامة والخاصة. كانت الرسائل المكتوبة من الأطراف قليلة وغير مثيرة في لهجتها. اشتكت إسرائيل مرتين من خرق الأردن لوقف إطلاق النار، وقدم الأردن شكوى مضادة ضد إسرائيل. أصدرت حركة فتح، وهي المنظمة الفلسطينية الرئيسية، تعليقاً على الشكوى الإسرائيلية الأولى، ووجهت رسائل إلى يوثانت واللجنة الدولية للصليب الأحمر حول قضايا إنسانية. سجل مراقبو الأمم المتحدة عدداً من الطلعات الجوية فوق خطوط وقف إطلاق النار. وقع انفجار في آلية على الجانب الإسرائيلي في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، واعتبره المراقبون إطلاق نار من جانب مصر، ولكنْ عُلم فيما بعد أنه «انفجار عرضي في الآلية».

توجهت شخصيات كبرى من العالم إلى نيويورك. وصل فاسيلي كوزنتسوف نائب وزير الخارجية السوڤياتي في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر. رأى فيه جدعون رافايل «أنه مفاوض محترم وماهر» وكتب عنه محمود رياض أنه «هادىء وجيد وبعيد النظر»، وكان موضع احترام جميع الوفود في الأمم المتحدة، ووصفه يوثانت بأنه «مرتاح مسرور» ويختلف عن فيديرنكو القاسي.

توقف أبا إيبان في لندن ليتحدث في اجتماع، بمناسبة الذكرى الخمسين لوعد بلفور بإعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين. تكلم أيضاً ريتشارد كروسمان وشن هجوماً ضمنياً على الأمم المتحدة، ودعا إلى مفاوضات مباشرة. اجتمع إيبان مع هارولد ويلسون وجورج براون الذي أخبره بأن بريطانيا على اتفاق تام مع الولايات المتحدة، وبأن لها علاقات متسامحة مع مصر، ويمكنها في بعض الأحيان اتباع خط مستقل. أخبر براون إيبان بأن بريطانيا ستوافق على الانسحاب الإسرائيلي في إطار السلام الدائم فقط، وإلى حدود آمنة ومتفق عليها تكون مرضيةً للأمن الإسرائيلي.

توجه محمود رياض إلى موسكو وبلغراد، ثم زار باريس وسلم رسالة من عبدالناصر عبّر فيها عن احترامه لديغول وسياسته. وصل إلى نيويورك وهو في وضع المحارب وتعامل مع غولدبرغ كأنه رجل يعمل على جبهة إسرائيل. قال لغولدبرغ: «لا حاجة لي أن أعرف موقف إسرائيل الآن لأن موقف الولايات المتحدة السياسي يتطابق مع موقف إسرائيل». اشتكى رياض من أن الاقتراح الذي ترعاه الولايات المتحدة كان من «إعداد إسرائيل وباسم الولايات المتحدة». كان غامضاً ولم يتضمن أية عبارة واضحة حول الانسحاب الإسرائيلي. لكن غولدبرغ أكد أن اقتراح الولايات المتحدة يعني الانسحاب الإسرائيلي، ومن الضروري أن يكون بعض الأحيان غامضاً والمهم أن

يكون الغموض متوازناً. قال الملك حسين الذي كان قد اجتمع مع جونسون وراسك في واشنطن لمحمود رياض: إن واشنطن تؤيد انسحاباً إسرائيلياً شاملاً. لكن رياض ردّ بأنّ جونسون لن يغيّر سياسته بـ «دعم العدوان الإسرائيلي». لا يمكن لمصر أن تقبل قراراً لا ينصّ «على عدم السماح باحتلال إسرائيل للأراضي العربية». أكد الحسين في بياناته العلنية أن حلّ مشاكل المنطقة ممكن إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة، وألمح إلى أن العرب سوف يعترفون بحق إسرائيل في أن تعيش بأمن وسلام.

في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر اقترح رئيس الجمعية العامة أن تقطع الجمعية العامة مناقشاتها حول الشرق الأوسط. ثم استأنف أعضاء مجلس الأمن جهودهم غير الرسمية للبحث عن إطار عمل من أجل السلام. كانت الاجتماعات تعقد يومياً والمناقشات «متواصلة ومطوّلة». عندما بدا أن هذه المحادثات غير مجدية أعلن الأعضاء الخمسة الدائمون أنهم يرحبون بأية مبادرة يقوم بها الأعضاء غير الدائمين في المجلس.

بدأ الأعضاء غير الدائمين في المجلس جهودهم المتفرقة في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر، وجرت أيضاً محادثات بين «الجبارين»، وعُقد اجتماع لست دول غير منحازة من أعضاء المجلس، وجرت مشاورات مع الأطراف، مع أن إسرائيل اشتكت فيما بعد من أن اقتراحاً أفروآسيوياً قد أُعدَّ دون استشارتها. الولايات المتحدة وبريطانيا قامتا باتصالات عاجلة في العواصم المعنية. تمت مناقشة أوراق عمل واقتراحات عديدة ومن ضمنها جميع الاقتراحات الرسمية وغير الرسمية التي عمّمت خلال الدورة الطارئة في وقت سابق من هذا العام، كذلك الوثائق المنبثقة عن لقاء جونسون وكوسيغين في غلاسبور وقسم من مقدمة ثانت لتقريره السنوي، وورقة عمل كندا والدانمرك، وعدة مشاريع لدول أميركا اللاتينية والدول الأفروآسيوية. في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر طلب الأعضاء غير الدائمين من الأرجنتين والدانمرك والهند إعداد مشروع قرار لكنهم لم يستطيعوا تذليل الصعوبات. في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر بدأ الأربعة الكبار جولة جديدة من المشاورات. يذكر رياض أن كوزنتسوف سأله عما إذا كان مفيداً دعم المشروع الأميركي السوفياتي الذي أُعِدّ في تموز/ يوليه الماضي. قال رياض: إن دين راسك صرح بأن هذا المشروع لم يعد موجوداً. كتب رياض: غضب كوزنتسوف واشتكى من «محاولة خداع أميركية»، قال كوزنتسوف «إن الولايات المتحدة تحاول أن تخرج مجلس الأمن عن الخط».

في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر طلبت مصر اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن، وسرت إشاعات في أروقة الأمم المتحدة عن أن هذا الطلب هو محاولة لتخفيف تأييد الحسين لموقف عربي معتدل. وليكنْ مهما يكن، فقد قطع الحسين زيارته إلى أميركا الشمالية وقام بزيارة خاصة إلى باريس.

عقد مجلس الأمن جلسةً ليل ٩ ـ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، وبادرت بعدها البرازيل والأرجنتين بإجراء جولة من المشاروات ولكن دون نجاح. في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر انتقل زمام المبادرة إلى بريطانيا وبعد ثلاثة أيام قدم كارادون رسمياً مشروع القرار البريطاني.

عقد المجلس سبعة اجتماعات بين ٩ و ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأمضى وقتاً طويلاً من الاجتماع الأول في حل خلافات إجرائية حول دور الكلام. شدد عدة مندوبين وخصوصاً كارادون على الحاجة الملحة للنجاح والأمل بموافقة إجماعية.

أصرّ العرب مع دول العالم الثالث والدول الشيوعية على أن يتضمن أي حل الانسحاب الإسرائيلي. أرادت إسرائيل ربط أي انسحاب بتعهد عربي بسلام حقيقي. كانت هناك خمسة مشاريع قرارات. الأول قدمته الهند ومالي ونيجيريا وعرف باسم اقتراح القوى الثلاث، وبعض الأحيان بمشروع دول عدم الانحياز. استخدم العرابون المشروع الذي حضرته ١٦ دولة من أميركا اللاتينية و ٤ دول من حوض الكاريبي والذي عرض على الجمعية العامة في تموز/ يوليه الماضي كمستند في تحضير مشروعهم.

المشروع الثاني هو النص الأميركي اللاتيني نفسه الذي أحيل إلى مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر بناء على طلب الهند. لم تطلب أيٌّ من دول أميركا اللاتينية الأعضاء في مجلس الأمن إحالة اقتراح تموز/ يوليه الماضي، ولكن الأرجنتين كشفت بعد التصويت في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عن أنه تمّ إعداد نص أميركي لاتيني جديد «يشبه مشروع تموز/ يوليه الماضي» ولكنه أوقف حتى لا يضرّ بفرصة المشروع البريطاني.

المشروع الثالث قدمته الولايات المتحدة. بدأت الولايات المتحدة تزداد غضباً من إسرائيل وتتعجب مِمّا إذا كانت السياسة الإسرائيلية تميل إلى التوسع الإقليمي. اعترضت إسرائيل بشدة على مشروع القرار الأميركي، وطلبت من رافايل أن ينقل ذلك لغولدبرغ. حاول رافايل أن يقنع الولايات المتحدة بتأجيل عرض المشروع لمدة ساعة تقريباً، ولكنه حثّ حكومته على أن تتخلى عن اعتراضاتها. كان غولدبرغ متخوفاً من طلب إسرائيل وقف عرض المشروع لأن هذا التأخير مكّن الهند من عرض مشروع القوى الثلاث وتأمين الأولوية له. يختلف المشروع الأميركي الجديد في بعض مظاهره عن اقتراح تموز/ يوليه للولايات المتحدة. ذكر الأخير وبغموض «فصل القوات وانسحاب القوات» بينما نص تشرين الثاني/ نوفمبر يؤكد على «انسحاب القوات من أراضٍ محتلة»، وذكر نص تموز/ يوليه «ترتيبات يجري التفاوض عليها بمساعدة طرف

ثالث» بينما يحدد المشروع الأخير ممثلاً خاصاً عن الأمين العام يساعد الأطراف على «تطبيق الحل».

المشروع الرابع قدمته المملكة المتحدة متأخراً بعض الوقت عن الثلاثة الأولى. في عرضه للمشروع شرح كارادون أن بريطانيا ركزت على مبادىء نص دول أميركا اللاتينية لكن معدّلة، وذلك بعد مشاورات مع الأطراف. «هذا المشروع لا يخصّ أي طرف، إنه يخصّنا جميعاً». ومع أن جورج براون قال إنه يجب أن يُنظر إليه على أنه «قراري رقم ٢٤٢» (أي قرار جورج براون)، أشار غولدبرغ إلى أن هناك مصدراً آخر للقرار (وهو المشروع الذي قدم إلى مجلس الأمن لدى استئناف أعماله)، وهو مشروع الولايات المتحدة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأضاف أن الولايات المتحدة كان لها الدور الرئيسي في إعداد وتبني المشروع البريطاني. أصر أبا إيبان على أن الولايات المتحدة كانت على الأقل شريكاً متساوياً مع بريطانيا. اعتبر المندوب الكندي جورج أيغناتييف «أن مشروع القرار البريطاني كان ثمرة جهد وفود عديدة بما فيها الوفد الكندي، وخصوصاً وفود دول أميركا اللاتينية...». وليكن مؤلف المشروع كائناً من كان، فقد اعترف كارادون بأن النص لم يكن كاملاً. إنه محاولة لأن يكون جيداً وعادلاً وغير متحيز.

المشروع الخامس كان للاتحاد السوڤياتي. لم ترغب الولايات المتحدة برفض يد السلام إذا تقدمت على قاعدة اقتراح من الاتحاد السوڤياتي أو اقتراح مدعوم منه، ولكن الاقتراح السوڤياتي كان متطرفاً من وجهة نظر كارادون. لقد كان في آخر مرحلة بمثابة «تطور غير متوقع» استناداً إلى أقوال لال.

على ضوء المناقشات الأخيرة يمكن لفت الانتباه إلى عدد من الملامح الظاهرة في المشروع البريطاني:

١ ـ أعلن أنه لا يجوز اكتساب الأرض بالحرب، وأن هذا غير عادل، وأن السلام الدائم يحتاج إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من «أراضٍ محتلة» في حزيران/ يونيه.

٢ ـ جميع الدول في المنطقة لها حق السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي وأن تعيش بسلام ضمن حدود معترف بها.

٣ ـ من الضروري تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

٤ ـ طلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل خاص لبناء علاقات مع الدول المعنية والمحافظة عليها من أجل تطبيق الاتفاقية والمساعدة في الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة.

في استعادةٍ للماضي يبدو أن تحديد مهمة الممثّل الخاص كان صعباً. لقد تم التوافق منذ عدة أشهر على أن يؤمّن الأمين العام نوعاً من المساعدة للأطراف في التحرك نحو السلام الحقيقي، ولكن إسرائيل كانت قلقة ومتخوفة من الانزلاق نحو التوسط، ومن التوسط نحو التحكيم.

أرادت إسرائيل المفاوضات المباشرة مع الدول العربية كعلامة على قبول العرب بشرعية إسرائيل، وكانت المساعدة الوحيدة المطلوبة من الأمم المتحدة هي تأمين هذه المفاوضات. كتب أبا إيبان أن النص الأول للمشروع البريطاني كان يعطي للممثّل الخاص سلطة إملاء تسوية، ويحث على أن يكون الهدف بكل بساطة التوصل إلى اتفاق.

يشترط ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع أنه يمكن لمجلس الأمن أن يوصي بأساليب أو طرق للضبط في حال نشوب النزاعات، ويمكن أن يوصي بتسوية سلمية في ظروف محددة. في السنوات الأولى للأمم المتحدة أقر مجلس الأمن تعابير معقدة للتسوية في عدد من الحالات. وأثبت ذلك أنه غير مساعد عندما تتحرك الأحداث. بعد عام ١٩٤٩ كان المجلس أكثر تردداً، ولم يستطع أن يقترح تعابير معقّدة للتسوية، وفضّل أن يوصي بأساليب وطرق لحل مشاكل القضية. المشروع البريطاني حول الشرق الأوسط، والذي أصبح القرار ٢٤٢، هو عودة جريئة نحو التطبيق البدائي. عبّرت المقدمة والمقطعان الأولان عن مبادىء وضرورات ترتكز عليها التسوية، بينما يتعلق المقطعان الثالث والرابع التنفيذيان بطرق ووسائل التسوية.

لم يتضمن المشروع البريطاني أية إشارة أو نص من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يُؤتى على ذكره عندما يكون للقرار مفعول مقيّد. في الحقيقة قال عدة متكلمين إن مجلس الأمن يجب أن يقدم توصيات حول الشرق الأوسط وبناء لشروط التسوية السلمية الواردة في الميثاق. تعاطى مجلس الأمن مع المشروع البريطاني وكأنه تطبيق لشروط التسوية السلمية المحددة في الميثاق.

اشتكى الفلسطينيون منذ عام ١٩٦٧ من أن القرار كان مخطئاً عندما أشار إليهم بـ «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، ولم يعطهم الحق في أن يكون لهم وطن قومي أو دولة. ينظر رافايل إلى هذا على أنه «حذف واضح جداً». لكن رياض يعتبر أن الإشارة إلى المشكلة الفلسطينية بعد أن مُني العرب بهزيمة عسكرية ساحقة لن يكون في صالح القضية الفلسطينية، مع استثناء واحد هو أن موضوع حقوق الفلسطينيين الوطنية لم يُبحث خلال مناقشات تشرين الثاني ١٩٦٧. سوريا كانت المختلفة: رفضت اقتراح القوى الثلاث والاقتراح البريطاني والأميركي. وقال المندوب السوري إن النص البريطاني

فيه عيوب لأنه أهمل حقوق الشعب العربي الفلسطيني: «الشعب الذي اقتلع من أرضه ونزعت أملاكه وتشرد وصرخ طالباً العدالة منذ ٢٠ عاماً». قال إن حذف ما يتعلق بحقوق العرب الفلسطينيين في المشروع البريطاني كان متعمداً، وإذا مرّ المشروع البريطاني فإن «فصلاً آخر مأساوياً وغير عادل في تاريخ العرب» سيبدأ. رفضت منظمة التحرير الفلسطينية النص البريطاني، وكذلك رفضته فتح، وهي التنظيم الأساسي في المنظمة. يعتقد الجنرال أود بول بأن الإشارة إلى اللاجئين عوضاً عن الفلسطينيين تعني قبول القرار على قاعدة «أنه يمكن حل مشكلة اللاجئين بالموافقة على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقهم في إنشاء دولة لهم».

لكن الجدال الأكثر غموضاً واستمراراً جرى حول ما ذكر في المقطع التنفيذي (أ) من مشروع القرار البريطاني حول انسحاب إسرائيل من «أراضٍ محتلة في النزاع الأخير». هل كان النص البريطاني يقصد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من جميع الجبهات أو انسحاباً جزئياً. إذا كان هناك شك في نص الأمم المتحدة، فيمكننا أن نتفحص ترجمة الأمانة العامة للأمم المتحدة لهذا النص إلى اللغات غير الإنكليزية. عام ١٩٦٧ كان مجلس الأمن يعتمد خمس لغات رسمية (الصينية، الإنكليزية، الفرنسية، الروسية، الإسبانية) وكانت اللغتان الإنكليزية والفرنسية هما اللغتان العاملتان. وبما أنه لا يوجد «أل» التعريف في الروسية والصينية فإنه لا يوجد أي فرق بين «انسحاب من أراضٍ محتلة» و «انسحاب من الأراضي المحتلة». أنا أتردد في الكتابة بشكل حاسم حول هذه النقطة الحساسة، ولكن أميل إلى وجهة نظر شاباتي روزين، وهي أن النص الفرنسي «هو الترجمة الدقيقة الاصطلاحية للنص الإنكليزي». أدلى المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة ببيان في ذلك الوقت وبالمعنى نفسه. أما في اللغة الإسبانية فعندما كان الاقتراح البريطاني مشروع قرار كانت الكلمات المستخدمة «انسحاب من أراضٍ»، ولكن عندما تم إقرار المشروع وأصبح قراراً، تغيرت الكلمات في الإسبانية وصارت «انسحاب من الأراضي». على أية حال، وكما شدد شاباتي روزين، كانت المفاوضات التي سبقت التصويت مبنية على النص الإنكليزي، وعمل السفير غونار يارينغ دائماً على أساس النص الإنكليزي. خلال الأيام العشرة التي سبقت التصويت اشترك كارادون وزملاؤه في حملة قوية وخاصة في اللغة الإنكليزية للتوصية بالنص الإنكليزي للمشروع، ومن أجل ذلك كان عليهم أن يشرحوا ويفسروا ويوضحوا. بذل العرب وأصدقاؤهم جهداً كبيراً لوضع «أل» التعريف قبل كلمة «أراضي» في النص الإنكليزي اعتقاداً منهم بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من «أل» أراضي العربية المحتلة في النزاع الأخير يعني بالتأكيد انسحاباً شاملاً، بينما عندما يذكر انسحاب من «أراضٍ» فيمكن تفسير ذلك بأنه يعني انسحاباً جزئياً. استناداً إلى رافايل، حاول

كارادون نفسه بأن يضع «أل» التعريف قبل «أراض»، إلا أنه أصيب بخيبة أمل عندما واجه رفضاً من إسرائيل والولايات المتحدة. خلال المناقشات والمفاوضات قاومت إسرائيل جميع الجهود الداعية إلى الانسحاب الكامل، إمّا لأن إسرائيل لا يمكنها تصور الانسحاب الكامل، أو لعدم إغلاق الباب أمام الخيارات الأخرى. يذكر إيبان أن مناقشة مختلف النصوص احتاجت إلى جلسات عديدة للحكومة الإسرائيلية.

كان من المستحيل تعديل النص كما يريده العرب. هل كان من الممكن إقناع بريطانيا بتفسير النص بحيث يعني انسحاباً كاملاً؟ في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عرض كارادون على محمود رياض المشروع البريطاني. سأله رياض هل هذا يعني أن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب من بعض الأراضي وليس من جميعها؟ أجاب كارادون: طبعاً لا، فإن النص يعني جميع الأراضي، إنه ينطبق على جميع القطاعات: سيناء وغزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. طلب رياض من كارادون أن يجتمع مع رؤساء الوفود العرب في مقر الوفد الأردني، حيث كرر كارادون، على حد قول رياض، أن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الجبهات، وفهم رياض أنه يعني أن الانسحاب كامل وليس جزئياً. يذكر رياض فيما بعد أنه أخبر كوزنتسوف بأن كارادون أكّد له أن النص البريطاني يعني الانسحاب الكامل، وأجابه كوزنتسوف بأن هذا ما يفهمه أيضاً. يذكر لال وبحذر أن كارادون أكّد للعرب أنّ «موقعهم في مسألة الانسحاب بقي سليماً»، ويعتقد كارادون بأن الشكوك جاءت فيما بعد حول مضمون القرارات «من تفكير هادف أو من ضرر طبيعي أو من الاثنين... جميعاً فهمنا أن الأراضي المحتلة يجب أن تعاد».

بعد التأكيد الذي اعتقد العرب بأنهم حصلوا عليه من كارادون هم وأصدقاؤهم، أخذوا هذا الرأي دون أن يأبهوا لما تقوله الكلمة، وهو أن القرار يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل. كتب لال إنه كانت هناك مناقشات غير رسمية قبل التصويت، وأن كارادون قال إنه إذا فسّرت الهند علناً القرار بأنه يدعو للانسحاب الكامل، فإنه يودّ أن يقول إن كل عضو في المجلس مخوّل أن يفسّره تفسيراً خاصاً، ولكن التفسير الهندي لن يربط المجلس. عندها قال كوزنتسوف، استناداً إلى لال، إذا كانت بريطانيا تريد أن تتبرّأ من التفسير الهندي قبل التصويت فإن الاتحاد السوڤياتي سوف يستخدم حق الڤيتو. كتب لال إنه في مناقشات لاحقة وافق كارادون على أن يحذف من بيانه أي كلمة تعبّر عن عدم التقيد بالتفسير الهندي. سوف يكرر ببساطة ما قاله قبل يومين من أن كل وفد يعلن عن السياسة المنفصلة والمستقلة للحكومة التي يمثلها، ونحن ـ أي الحكومة البريطانية ـ نرى أن النص واضح.

بعـد الجدال غيـر الرسمي بين منـدوب الهنـد وكـارادون، قـالت عـدة وفـود ومن ضمنها وفود الهند ومالي ونيجيريا وبلغاريا إنّها فهمت أن الانسحاب هـو انسحاب كـامل للقـوات الإسرائيليـة من جميع الأراضي العـربية المحتلة، وقـال الاتحاد السـوڤياتي إنـه صوّت على مشروع القرار تماماً كما فسرته الهند. في الجانب المقابل قال غولدبرغ إنـه صوّت على مشروع القـرار فقط، وليس على كل الكلمـات التي ألقيت، مع أنـه متأكـد من أن نية القرار هي أقل من انسحاب كامل. قـال إيبان، الـذي كانت القضيـة بالنسبـة إليـه حاسمـة، إنه يقـوم باتصـالات مع حكـومته بنـاءً على «النـص الإنكليـزي الأصلي فقط»، ودعا الهند إلى عدم القراءة داخل النص لأشياء ليست فيه. «كل كلمة صغيرة أو كبيرة ليست موجودة في النص هي ليست موجـودة لأنه قـد تم التوصـل عمداً إلى عـدم وجودها».

يمكن القول إنه مهما كان القـرار يقول في الفقـرات المختلفة فـإنه يعني إجمـالاً الانسحاب الكامل، ما عدا تصحيحات طفيفـة يوافق عليهـا الطرفـان. كانت وجهـة نظر كارادون أنه لم يكن هناك تبرير لإقدام إسـرائيل على ضم الأراضي، مـع أنه وافق على أن يكـون هناك تصحيحـات طفيفة على الحـدود ترضي مـطالب الجميع. يعتقـد السير لسلي غلاس، الذي كان نائب كارادون، بأنّ بريطانيا «كان في ذهنهـا دائماً الانسحـاب الكامل ما عدا تصحيح بعض المناطق المتداخلة».

في الوضع الذي كان سـائداً في تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٦٧، أي بعـد خمسة أشهـر من الحرب، لم تكن إسـرائيل لتـوافق على انسحـاب كامـل وفقاً لنص يـرضى به العرب. والولايـات المتحدة لم تكن لتـرضى بقرار غيـر مقبـول من إسـرائيـل. رفضت بـريطانيـا بشدة أن تعـطي تنسيراً علنيـاً لما كـانت تنويـه. أصرّ كـارادون على أن النص يتكلم بنفسـه «أنا لست بحـاجة لإصـدار شروحـات مفصّلة»، وفي رأيه كـانت الكلمات «جيدة وواضحة». لا بدّ أن يكون النص قد أُعِدَّ عمـداً ليكون غـامضاً. كتب أحـد كبار الـدبلوماسيين: «حقـاً لقد فُسّـر القـرار فـوراً وعلنـاً بمعـانٍ مختلفـة من قبـل الأطـراف المتنازعة».

قبل يومين من التصويت اجتمع كـوزنتسوف على انفـراد مع كـارادون، وطلب منه تأجيل التصويت. تردد كارادون ولكن كوزنتسوف قال «أنـا لست متأكـداً من أنك فهمت تماماً ما أقوله لك، أنا أطلب منك شخصيّاً يومين». اعتبر كارادون أن هذا التلميح يعني أن الاتحاد السوڤياتي سوف يمتنع عن التصويت بدلاً من استعمال حق الڤيتو.

في الحقيقة قال كوزنتسوف إن الاتحـاد السوڤيـاتي يؤيد أي حـل يدعـو لانسحاب فـوري للقوات الإسـرائيلية من الأراضي العـربية. جـازف كارادون واستجـاب إلى طلب

كوزنتسوف لأنه كان يثق به. كان ذلك قرار شجاع.

عندما حان وقت التصويت الذي جرى أبكر مما توقع كارادون، وافق عرابو مشروع القوى الثلاث والاتحاد السوفياتي على عدم عرض مشاريعهم على التصويت، وطلبت الولايات المتحدة إعطاء أفضلية للمشروع البريطاني. قال غولدبرغ إنه إذا أقرّ المشروع البريطاني فإنه لن يعرض المشروع الأميركي. قال مندوبو دول أميركا اللاتينية أنهم توقفوا أمام «الأفكار» التي تضمنها مشروعهم في تموز/ يوليه الماضي، وقالت فرنسا إنها تفضل نص دول أميركا اللاتينية الذي كانت له «فوائد معتبرة»، ولكن بريطانيا أصدرت نصاً «لا يمكن لأحد أن يرفضه».

قال كوزنتسوف إن الاقتراح الأميركي غامض، ورأت بلغاريا أن الولايات المتحدة لم تكن في الواقع لمصلحة انسحاب إسرائيل. وافقت إسرائيل على تعيين ممثل خاص يمكن له أن يلعب دوراً مفيداً في جمع الأطراف، طالما أن ذلك لا يغيّر «سياستنا أو موقعنا في المفاوضات».

عندما عُرض المشروع البريطاني على التصويت في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر رفع جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر أياديهم موافقين. رافق الموافقة على المشروع ترحيب حار، وتضمن ذلك تحيات في الصالونات العامة. فوجىء كارادون بتصويت الاتحاد السوفياتي الإيجابي وسُرَّ كثيراً لذلك، وكتب: «إن الفضل الأساسي للإجماع حول القرار يعود لكوزنتسوف». فيما بعد احتفل كارادون بدور كوزنتسوف التوفيقي شعراً، إذْ قال:

عندما كان المشهد مظلماً والآمال قاتمة
علمنا أنّه يجب أن نطلبه
عندما تملأ العواصف والأعاصير السماء
فإن إحضار كوزنتسوف هو الصرخة
إنه يأتي وكأنه حمامة من سفينة نوح الشيوعية
ويبدو الضوء حيثما كان ظلام
قدومه السريع يحول التيار
ويخمد طوفان الدعاية
والآن وها هو قد غيّر الطقس
الأسد والحمل يقترعان معاً
بارك الله الوفد الروسي
وأنا أتخلى عن الترجمة المتتابعة.

بعد التصويت على القرار ٢٤٢ بيوم واحد أعلن ثانت أنه قد اختار غونار يارينغ سفير السويد في موسكو ليكون ممثله الشخصي. كان يارينغ قد مثل السويد في واشنطن وفي الأمم المتحدة، وقام بمهمة لمجلس الأمن حول نزاع كشمير عام ١٩٥٧. كتب ثانت أن إيبان كان مغتبطاً لاختيار يارينغ، بينما كان المندوبون العرب «سعداء بشكل معتدل». وكان الأربعة الكبار «متحمسين أيضاً». علم كارادون عن سمعة يارينغ كدبلوماسي رفيع ومحترم، وقال: «لم نقدرْ أن نجد ممثلاً خاصاً أفضل منه».

إن تبني القرار ٢٤٢ بالإجماع جاء «من خلال مفاوضات مطوّلة وموسوسة» كما قال لال، وأضاف: تم «تحقيق مستوى جديد من الدبلوماسية الدولية». لم يكن منظر السلام أوضح. كتب لال في السنة اللاحقة: الأشياء الوحيدة التي يمكن أن تمنع من تحويل هذه الفرصة إلى حقيقة كانت «أخطاء فادحة من جانب المجموعة الدولية».

تقرير الأمين العام حول انسحاب قوات الطوارىء الدولية في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧

٦٥ ـ أنه من الواضح أن الجمعية العامة والأمين العام قد أدركا من البداية الحاجة إلى الموافقة المصرية في مذكرة حسن النية تاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

٧١ ـ يبقى معرضاً للاختبار ما إذا كانت مصر قد أعطت أية تعهدات تحدد حقها في سحب موافقتها في أي وقت أو أنها اختارت ذلك. إن القاعدة الوحيدة لتأكيد هذا التحديد هي ما اصطلح على تسميته مذكرة حسن النية التي وضعت بشكل ملحق لتقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

٧٢ ـ لم يعرض الأمين العام بنفسه أي تفسير لمذكرة حسن النية على الجمعية العامة. ولم يُدلِ بتصريح يفند فيه ملاحظات وزير الخارجية المصري في الجمعية العامة.

يبدو على أي حال، وفي تبادل برقيات، أنه قد سعى للحصول على تعبير وبإقرار من مصر بأن موافقتها على وجود القوة لن تسحب قبل أن تنجز القوة عملها. لم تقبل مصر بهذا التفسير بل تمسكت بوجهة النظر أنه إذا سُحبت الموافقة فإن القوات سوف تنسحب. أدت المباحثات التالية بين همرشولد وعبدالناصر إلى مذكرة حسن النية.

٧٣ ـ كتب همرشولد في مفكرة شخصية عنوانها «المذكرة» بتاريخ ٥ آب/ أغسطس ١٩٥٧ سرداً لهذه المفاوضات، أي بعد حوالي ٨ أشهر ونصف من إجرائها، وقد نشرها مؤخراً أحد الأشخاص الذي يملك نسخة عنها. كان همرشولد يضع ملاحظات خاصة تتعلق بالأحداث البارزة تحت عنوان «مذكرة». هذه المذكرة غير موجودة في أي سجل رسمي للأمم المتحدة ولا في أي ملف رسمي. لم تعلم الجمعية العامة ولا الهيئة الاستشارية ولا قوات الطوارىء الدولية ولا الحكومة المصرية بوجودها ولا بمضمونها. إنها ليست ورقة رسمية وليس لها قيمة لأنها مذكرة خاصة مجهولة الهدف، سجل فيها الأمين العام همرشولد انطباعاته وتفسيراته لمباحثاته مع عبدالناصر. هذه الورقة لا تؤثر في أي مجال على وجود قوات الطوارىء الدولية على الأراضي المصرية كما هو منصوص في الوثائق الرسمية.

موقف مصر:

٧٤ ـ يبدو أن مصر لم تفهم مذكرة «حسن النية» التي تحدد حقها في سحب موافقتها على تركيز قوات الطوارىء الدولية وعملها على أراضيها. قال وزير الخارجية المصري في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ (في الدورة الحادية عشرة الاجتماع ٥٩٧ المقاطع ٤٨ و٥٠) بعد أسبوع من نشر مذكرة حسن النية وبعد ثلاثة أيام من موافقة الجمعية العامة عليها:

نحن ما نزال نعتقد بأن قرار الجمعية العامة في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ ما يزال سارياً مع مبدأ أن الجمعية العامة لا يمكن أن تطلب تركيز قوات الطوارىء الدولية وعملها في بلد دون موافقة حكومة ذلك البلد... هذه هي القواعد التي على أساسها أعطت مصر موافقتها.

ثم أضاف:

كما هو واضح لقد ذهبت هذه القوة إلى مصر حتى تساعد مصر وبموافقة مصر. ولا أحد هنا أو في أي مكان يمكن أن يقول إن لواء مقاتلاً، بعدما أوقف إطلاق النار، يُنتظر منه أن يدعي بأنه قرر عدم مغادرة المنزل.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣ تاريخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧

إن مجلس الأمن فيما يتعلق باندلاع القتال في الشرق الأدنى:

١ ـ يدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ التدابير لوقف إطلاق نار فوري وإلى الامتناع عن أي نشاط عسكري في المنطقة.

٢ ـ يطلب من الأمين العام أن يحيط المجلس علماً بشكل دائم عن الوضع.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ تاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٦٧

إن الجمعية العامة تعتبر أن هناك حاجة لتخفيف معاناة المدنيين وأسرى الحرب نتيجة للأحداث التي جرت في الشرق الأوسط.

١ ـ ترحب بكامل الرضى بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ تاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ تشير بعين التقدير والاحترام وتؤيد نداء رئيس الجمعية العامة في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧.

٣ ـ تشير وبعين الاحترام إلى العمل الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر

وعصبة مجتمعات الصليب الأحمر وبعض المنظمات الأخرى المتطوعة لتأمين المساعدات الإنسانية للمدنيين.

٤ - تشير بعين الاحترام والتقدير إلى المساعدات التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للنساء والأطفال في المنطقة.

٥ - تثني على المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على جهوده للاستمرار في نشاطات الوكالة في الوضع الحاضر بالنسبة لجميع العناصر الذين هم تحت مسؤوليته.

٦ - مع مراعاة أهداف قرارات مجلس الأمن المذكورة آنفاً، تؤيد جهود المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في سبيل تأمين المساعدات الإنسانية على أساس طارىء، وكتدبير مؤقت للأشخاص الآخرين في المنطقة الذين هم بحاجة ماسة إلى مساعدة فورية نتيجة للأعمال العدوانية الماضية.

٧ - ترحب بتعاون وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مع بقية المنظمات المعنية بهدف تنسيق المساعدات.

٨ - تدعو جميع الدول الأعضاء المعنية لتسهيل نقل المؤن إلى جميع المناطق التي تحتاج إلى مساعدات.

٩ - تناشد جميع الحكومات وكذلك المنظمات والأفراد أن تقدم المساهمات المخصصة من أجل الأهداف المحددة أعلاه لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وكذلك للمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

١٠ - تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن يفيد الجمعية العامة بصورة عاجلة حول الاحتياجات الناشئة بموجب المقطعين ٥ و٦ أعلاه.

١١ - تطلب أيضاً من الأمين العام أن يتابع التنفيذ الفعال لهذا القرار، وأن يفيد الجمعية العامة عن ذلك.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣
تاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧

إن الجمعية العامة تبدي قلقها العميق إزاء الوضع السائد في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة.

١ ـ تعتبر أن جميع هذه التدابير غير سارية المفعول.

٢ ـ تدعو إسرائيل إلى إلغاء التدابير التي اتخذتها وإلى الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يغير وضع القدس.

٣ ـ تطلب من الأمين العام أن يفيد الجمعية العامة ومجلس الأمن حول الوضع وحول تنفيذ القرار الحالي في مهلة أسبوع من إقراره.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢
تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

إن مجلس الأمن يعبّر عن قلقه المستمر حول الوضع الخطير في الشرق الأوسط، ويؤكد عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، حيث تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش بأمن.

يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، بقبولهم ميثاق الأمم المتحدة، قد تعهدوا بالعمل استناداً للمادة ٢ من الميثاق.

١ ـ يؤكد أن إنجاز مبادىء الميثاق يتطلب إنشاء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويجب أن يتضمن ذلك تطبيق المبادىء التالية:

١١ ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض محتلة في النزاع الأخير.

١٢ ـ إنهاء حالة الحرب، والاعتراف بسيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دول المنطقة، وبحقها في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها، ومتحررة من التهديد بالعنف أو استعماله.

٢ ـ يؤكد أيضاً على ضرورة:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال تدابير تتضمن إنشاء قطاعات منزوعة السلاح.

٣ ـ يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً للتوجه إلى الشرق الأوسط، وإجراء اتصالات مع الدول المعنية من أجل التوصل إلى اتفاق، والمساعدة في سبيل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة استناداً إلى بنود ومبادىء هذا القرار.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يفيد مجلس الأمن عن كل تقدم في جهود الممثل الخاص بأسرع ما يمكن.

الاقتراحات المقدمة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

المملكة المتحدة ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٦٧	الهند، مالي، نيجيريا ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧	الولايات المتحدة ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧	أميركا اللاتينية والكاريبي ٤ تموز/ يوليو١٩٦٧و٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧	الاتحاد السوفياتي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧
إن مجلس الأمن، يعبر عن قلقه المستمر حيال الأحداث الخطيرة في الشرق الأوسط.	إن مجلس الأمن يعبر عن قلقه المستمر حيال الأحداث الخطيرة في الشرق الأوسط.	إن مجلس الأمن يعبر عن قلقه المستمر حيال الأحداث الخطيرة في الشرق الأوسط.	إن الجمعية العامة —	إن مجلس الأمن يعبّر عن قلقه لعدم حدوث تقدم نحو تسوية سياسية في الشرق الأوسط وعن التوتر المتزايد في المنطقة.
	يذكر بقراره رقم ٢٢٣ (١٩٦٧) حول اندلاع القتال والذي دعا كخطوة أولى إلى وقف فوري لإطلاق النار والامتناع عن النشاطات العسكرية في المنطقة.	يذكر بقراره رقم ٢٢٣ (١٩٦٧) حول اندلاع القتال والذي دعا كخطوة أولى إلى وقف فوري لإطلاق النار والامتناع عن النشاطات العسكرية في المنطقة.	يعتبر أن وقف إطلاق النار الذي أمر به مجلس الأمن وقبلته إسرائيل والأردن وسوريا ومصر هو الخطوة الأولى نحو تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط وهي خطوة يجب تعزيزها بتدابير أخرى تتساها المنظمة وبتعهد بها الطرفان.	يشير إلى أنه كانت هناك مخالفات لوقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراراته ٢٢٣ (١٩٦٧) و٢٣٤ (١٩٦٧) و٢٣٥ (١٩٦٧) و٢٣٦ (١٩٦٧). إن وقف إطلاق النار هذا هو خطوة أولى نحو تحقيق سلام عادل في المنطقة ويجب تعزيزه بتدابير ملائمة أخرى.

–	يذكر بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٦	يذكر بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٦	–	يذكر بقرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ و٢٢٥٣ و٢٢٥٤ و٢٢٥٦.
يؤكد على عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب.	إن اكتساب أو احتلال الأراضي بالنصر العسكري غير جائز بموجب ميثاق الأمم المتحدة.	–	يعلن أنه لا يجوز الاعتراف بشرعية احتلال أو اكتساب الأراضي بهذه الوسائل.	إن مبدأ الاستيلاء على الأراضي بنتيجة الحرب غير جائز.
وعلى الحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم حيث تعيش كل دولة بأمان.	يؤكد على سرعة تخفيف التوتر والحفاظ على السلام وإعادة الوضع إلى طبيعته في المنطقة.	يؤكد على سرعة تخفيف التوتر والتوصل إلى سلام عادل ودائم حيث يمكن أن تعيش كل دولة في المنطقة بأمان.	يعتبر أن جميع الدول الأعضاء لها إلزامات لا يمكن التهرب منها نحو الحفاظ على السلام.	يؤكد على الضرورة العاجلة لاستعادة السلام وإقامة شروط سلمية في الشرق الأوسط.
يؤكد أن جميع الدول الأعضاء وبقبولهم بميثاق الأمم المتحدة قد تعهدوا لعمل بموجب المادة ٢ من الميثاق.	يؤكد أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يجب أن يتحقق في إطار عمل ميثاق الأمم المتحدة وبصورة خاصة بالمبادىء التالية... تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.	يؤكد أن جميع الدول الأعضاء وبقبولهم بميثاق الأمم المتحدة قد تعهدوا بالعمل بموجب المادة ٢ من الميثاق.	اللجوء في جميع الحالات إلى إجراءات التسوية السلمية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.	يعلن أنه يمكن تحقيق السلام والحلول الدائمة لهذه المشكلة في إطار ميثاق الأمم المتحدة... وبالإلزامات المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية.

يؤكد أن تنفيذ مبادىء الميثاق يحتاج إلى بناء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتضمن تطبيق المبادىء التالية: ١ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض محتلة في النزاع الأخير.	يجب أن تسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة نتيجة للنزاع الأخير.	يؤكد أن تنفيذ مبادىء الميثاق تحتاج إلى تحقيق حالة من السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط يشمل انسحاب قوات مسلحة من أراض محتلة.	يطلب بصورة عاجلة من إسرائيل أن تسحب جميع قواتها من جميع الأراضي المحتلة نتيجة للنزاع الأخير.	يحث على اتخاذ الخطوات التالية: ١ - يجب أن يسحب أطراف النزاع قواتهم إلى المواقع التي كانت فيها قبل ٥ حزيران ١٩٦٧.
أ - إنهاء جميع إعلانات وحالات الحرب.	على جميع الدول في المنطقة أن تنهي حالة أو إعلان الحرب.	إنهاء إعلان أو حالة الحرب.	على أطراف النزاع إنهاء حالة الحرب.	يعتبر أنه بالاتفاق مع الخطوات التي يجب أن تتخذ بموجب الخطوط المحددة أعلاه، على جميع دول المنطقة وضع نهاية لحالة الحرب.
ب - الاعتراف بسيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة.	على كل الدول الأعضاء في المنطقة احترام سيادة ووحدة واستقلال الدول الأخرى.	الاعتراف المتبادل واحترام حق كل دولة في المنطقة بسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.	السعي لبناء شروط التعايش المبنية على حسن الجوار.	كل دولة يجب أن تحترم الاستقلال السياسي ووحدة أراضي الدول الأخرى في المنطقة.

وبحقها في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من التهديد بالقوة أو أعمال القوة.	لكل دولة الحق في أن تعيش بسلام وأمن، حرة من التهديدات أو أعمال الحرب.. كذلك لكل دولة الحق بالأمن داخل حدودها.	حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من التهديد أو استخدام القوة.	تجنب استخدام القوة في الكرة الدولية.. يؤكد أنه لا يمكن أن يرتكز النظام الدولي على التهديد بالقوة أو استخدامها.	جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المنطقة يجب أن تعترف فوراً بأن كلاً منها له الحق في العيش كدولة مستقلة وأن تعيش بسلام وأمن وأن تتخلى عن جميع المطالب وتمتنع عن جميع الأعمال التي تتنافى مع... إن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات بين الدول يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة.
٢ - يؤكد على ضرورة: أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.	يجب أن تكون هناك ضمانة لحرية الملاحة استناداً إلى القانون الدولي في الممرات المائية في المنطقة.	يؤكد على ضرورة ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.	ضمان حرية الانتقال في الممرات المائية في المنطقة.	المرور البريء في الممرات المائية في المنطقة استناداً إلى الاتفاقات الدولية.
ب تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.	يؤكد أيضاً وجوب أن تكون هناك تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.	تحقيق تسوية عادلة لمسألة اللاجئين.	تحقيق حل شامل وملائم لمشكلة اللاجئين.	يجب أن تكون هناك تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

ج ـ ضمان السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال تدابير تتضمن إنشاء مناطق منزوعة السلاح.	—	ضمان السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال تدابير تتضمن إنشاء مناطق منزوعة السلاح.	ضمان السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة من خلال تدابير تتضمن إنشاء مناطق منزوعة السلاح.	—
		تحقيق تحديد سباق التسلّح المدمر في المنطقة.		تدابير لتحديد سباق التسلح المدمر الذي لا فائدة منه.
—	—	—	يعيد التأكيد كما في توصياته الأولى على الرغبة في إنشاء نظام دولي لمدينة القدس.	—
يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً للشرق الأوسط ليقيم اتصالات مع الدول المعنية من أجل تطوير الاتفاق والمساعدة على الجهود من أجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة	يطلب من الأمين العام أن يوفد ممثلاً خاصاً إلى المنطقة يتصل بالدول المعنية من أجل تنسيق الجهود لتحقيق أهداف هذا القرار.	يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً يتوجه إلى الشرق الأوسط ليقيم علاقات مع الدول المعنية بهدف مساعدتها على تنفيذ الحلول استناداً إلى أهداف هذا القرار	يطلب من مجلس الأمن الاستمرار في تفحص الوضع في الشرق الأوسط، وبصورة عاجلة العمل مباشرة مع الأطراف، وأن يعتمد على وجود الأمم المتحدة.	يعتبر أنه من الضروري الاستمرار في بحث الوضع في الشرق الأوسط بالتعاون مباشرة مع الأطراف المعنيّين واستخدام وجود الأمم المتحدة بهدف تحقيق حل عادل وملائم لجميع أوجه المشكلة.

استناداً إلى بنود ومبادىء هذا القرار.		وإنشاء سلام دائم وعادل في المنطقة.
يطلب من الأمين العام أن يفيد مجلس الأمن عن تطور جهود الممثل الخاص بأسرع وقتٍ ممكن.	أن يقدم تقريراً إلى المجلس خلال ثلاثين يوماً.	يطلب من الأمين العام أن يفيد مجلس الأمن عن تقدم جهود الممثل الخاص بأسرع وقت ممكن.

١٩٧٣

مقدمة للنزاع المسلح

لا يشكـل قرار الأمم المتحـدة بحـد ذاتـه حـلاً للمشكلة، إنـه يعبـر عن آراء في فقـرات تمهيديـة أو تنفيذيـة. يمكن أن يطلب أو يحث أو يـدعو بعض الأشخـاص على القيـام بعمل مـا يعتبره القـرار مرغـوباً فيـه. أحيانـاً وفي حالـة مجلس الأمن، وإذا أكـد مجلس الأمن رسمياً أن السلام الدولي مهدد أو أن عملاً عدوانياً قد وقع، فإنه يمكن أن يكون كل القرار أو قسم منه ملزماً أو موصياً، وتبعاً للحالات تستعمـل التعابير التي تقرر أو تـأمر أو تـطلب، أو بعض التعـابيـر الملزمـة الأخـرى. لكنْ، وبسببٍ من أن مجلس الأمن له سلطة معنوية محدودة، ومن أنه حتى الآن اعتاد على سلطة إكـراهية محـدودة، فإن القرارات الموصية لا تكون فعالة إلا إذا أيّدها أعضاء الأمم المتحـدة، ومن ضمنهم الأعضاء الذين لم يصوتوا لصالح القرار، أو ليسوا أعضاء في مجلس الأمن.

تم تبني القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ بالإجماع وعبر عن سلسلة من الآراء. عدم جواز اكتسـاب الأراضي بالحـرب، حق كل دولـة في أن تعيش بسلام في حـدود معترف بهـا وامنة، ضرورة الملاحة الحرة في المياه الدولية. طلب من الأمين العـام للأمم المتحـدة تعيين ممثل خاص ليقيم الاتصـالات مع دول الشـرق الأوسط، وليحافظ عليهـا من أجل تأمين الاتفاق ومساعدة الجهود نحو تسوية عـادلة ومقبـولة، والإفـادة عن التقدم المحـرز بأسرع ما يمكن. لم يتحدد ما إذا كان أي قسم من القرار ملزماً أو موصياً.

لم يقبـل جميع الأطـراف في الشـرق الأوسط بـالقـرار ٢٤٢. من الـدول المعنيـة مباشرة قبلت به إسرائيل والأردن ومصر. رفضت سوريا القرار بشدة عام ١٩٦٧ (مع إنها قبلته بطريقة غير مباشرة عام ١٩٧٣)، ولم تقبل بـه منظمـة التحريـر الفلسطينيـة إلا عام ١٩٨٨.

أصبح القرار ٢٤٢، الذي اختلف على تفسيره العرب وإسرائيل، ورقة عباد الشمس* لنوايا الفلسطينيين بالنسبة للحكومات الإسرائيلية، حتى ولو كانت إسرائيل نفسها غير راغبة في تطبيق بعض البنود الرئيسية للقرار. قالت غولدا مئير لهنري كيسنجر عام ١٩٧٣ إن القرار ٢٤٢ لم يعد مناسباً.

لا يمكن إلغاء قرار مجلس الأمن أو تعديله عندما يُقر بالأغلبية اللازمة، لأنه يصبح جزءاً من السجل التاريخي. على أي حال، يمكن إكماله بقرار آخر، وذلك ما حدث عام ١٩٤٩ حول المسألة الأندونيسية عندما صدر قرار يضع أسس انتقال السلطة من الندرلاند إلى أندونيسيا، وبعد أسابيع قليلة توصل الطرفان إلى اتفاقية ثنائية حول مؤتمر طاولة مستديرة يعقد في هيغ. قرر مجلس الأمن أن المؤتمر المقترح ينسجم مع أهداف ونوايا قراريه السابقيْن.

بين وقت وآخر طرحت إمكانية إكمال القرار ٢٤٢ بقرار جديد يكون مقبولاً من الرأي العام الفلسطيني، ولكن في تموز/ يوليه ١٩٧٣ اصطدم مشروعٌ لدول عدم الانحياز يدعم الحقوق والآمال المشروعة للشعب الفلسطيني بالفيتو الأميركي، لأن مسودة المشروع ككل كانت غير متوازنة ومنحازة. فشلت جهود أخرى عام ١٩٧٦ في إصدار قرار مكمل عن مجلس الأمن قامت بها ست دول من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك قامت فرنسا ومصر بجهد مماثل عام ١٩٨٢ وفشل أيضاً. لقد تم تبني القرار ٢٤٢ بالإجماع من قبل مجلس الأمن عام ١٩٦٧ وأيّدته أغلبية بارزة في الجمعية العامة عام ١٩٧٠، ومن غير المعقول أن تتعارض التسوية المزمع الوصول إليها مع بنوده. قال لي دبلوماسي غربي رفيع المستوى في نهاية ١٩٧٢ إمّا القرار ٢٤٢ وإما الحرب. لم تسْحب أية دولة من الدول المؤيدة للقرار ٢٤٢ موافقتها، مع أن أنور السادات حاول ذلك. استناداً إلى إسماعيل فهمي، لم يرق للسادات تأكيد القرار ٢٤٢ على حق جميع الدول في الشرق الأوسط أن تعيش بسلام، ثم اهتم بشكل كبير بإلغاء موافقة مصر، لكن فهمي أقنعه بأن ذلك سيكون خطأً.

لم يكن القرار ٢٤٢ كاملاً، مثله مثل جميع التركيبات البشرية، ولكنه كان كما شدد الجنرال بول: «إطار عمل جيد من أجل العمل لسلام حقيقي». لو كان الذين تكلموا لمصلحة هذا القرار يدعمون كلماتهم بأعمال نشيطة لكان أطراف النزاع يخاطرون من أجل السلام كما يخاطرون من أجل الحرب. يعتبر اللورد كارادون أن الفشل في تطبيق القرار ٢٤٢ «توبيخٌ تاريخيٌ للمجموعة الدولية... فرصة ضاعت ويا للعار».

---

* عباد الشمس ورقة توضع على سائل ويتغير لونها ويحدد بذلك ما إذا كان حامضاً أو قلوياً.

لقي إعلان يوثانت أن غونار يارينغ سوف يعمل كممثل خاص ترحيباً كبيراً. كان يارينغ يعمل في الخدمة الدبلوماسية السويدية منذ عام ١٩٤٠، وكان موضع تقدير في أوساط عديدة بسبب مهارته في تنفيذ المهام الخاصة لمجلس الأمن فيما يتعلق بمشكلة كشمير عام ١٩٥٧. جميع الذين تعاملوا معه حول مشكلة الشرق الأوسط يشهدون باستقامته المطلقة ووعيه وتعقله وحذره وانتباهه للتفاصيل بكل ضمير، وصبره ومقاومته في مواجهة خيبات الأمل والتراجع. طبعاً كانت هناك انتقادات أيضاً. يعتبر جدعون رافايل «أن يارينغ مدرسي أكثر منه دبلوماسي، وعملياً مسافر هادىء يشق طريقه في محاولات غير مشكورة لتضييق الخلافات. .» وتنقصه الجرأة، فهو «يميل إلى أن يحل بجهد بالغ كل خيط في العقدة عوضاً عن قطعها بضربة واحدة».

يمكن تبرير تعليق رافايل إذا توضح أن ضربة واحدة، مسددة بشكل جيد يمكن أن تحث الأطراف على حل نزاع يتميز بأن جذوره عميقة في التاريخ والأساطير والمآسي. يارينغ مثل جميع صانعي السلام في الأمم المتحدة، كان عليه أن يقاتل دون أسلحة حقيقية، ولم تدعم الدول العظمى جهوده الهادئة بتصميم أو بقوة كافية.

في وقت ما عام ١٩٦٨ بدا وكأن مصر والأردن وإسرائيل ترغب في إجراء مباحثات تحت رعاية يارينغ ولكن لم يتم الاتفاق على مكان المحادثات ولا على موضوعها. نظرت إسرائيل إلى القرار ٢٤٢ على أنه إعلان مبادىء يتفاوض عليها الأطراف من أجل السلام، بينما اعتبرته الدول العربية خطةً لحل نزاع الشرق الأوسط طبقاً لخطوات يفرضها يارينغ ومن ضمنها انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. جرت محاولات عديدة لإعداد معادلة تسمح بالتقدم، ليس إلى سلام حقيقي، لأن ذلك كان سراباً، بل نحو مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة. وضع الاتحاد السوفياتي خطة عام ١٩٦٨، واقترح أنه على الجبارين أن يعقدا محادثات ثنائية في واشنطن، وهذا ما دعا هنري كيسنجر إلى أن يرفع تقريراً إلى الرئيس نيكسون عرّف فيه التسوية العادلة بأنها هي «التي تجعل الطرفين غير سعيدين».

في كانون الثاني ١٩٦٩ اقترحت فرنسا محادثات للدول الأربع الكبرى في الأمم المتحدة، ودعم هذه الفكرة الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت. اعتقد كيسنجر بأن الوقت لم يكن ناضجاً من أجل تحقيق تقدم ملموس، وبأن الطريقة المثلى للولايات المتحدة من أجل عدم التحرك كانت الانغماس في محادثات ثنائية ثم رباعية. كتب كيسنجر: «مشروعي لم ينجح، كان نصف ذكي». المندوب الأميركي في الأمم المتحدة شارلز يوست الذي اشترك في محادثات الأربعة الكبار، كان لديه انطباع بأن الأربعة جميعاً رغبوا وسعوا نحو تسوية حقيقية. وزارة الخارجية التي لديها خبرة أكثر من

كيسنجر، أرادت أن تطلق مبادرة أميركية، لكن كيسنجر (أو الأحداث) أخّرها ١٠ أشهر.

في ظل هذه المبادرات كان يارينغ يتابع جهوده لتحقيق الاتفاق. في آذار/ مارس ١٩٦٩ أعد مجموعة أسئلة لمصر والأردن ولبنان وإسرائيل من أجل استخراج (أو انتزاع) مواقفهم من الإجراءات المذكورة في القرار ٢٤٢. أكدت الحكومات الأربع قبولها بالقرار، ولكن إسرائيل كررت عدم رغبتها في الانسحاب حتى التوصل إلى معاهدات سلام، وكررت مصر والأردن رفضهما معاهدة السلام حتى انسحاب إسرائيل. لكن الانسحاب لم يكن إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ - ١٩٦٧ بل إلى حدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. وبكلمات أخرى كان على إسرائيل التخلي ليس عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بل وعن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٤٧ - ١٩٤٩. يمكن أن يعتبر هذا مساومةً كبيرة في أول المفاوضات، لكن إسرائيل اعتبرته علامة تدل على أن مصر والأردن لم تكونا جادتين في المفاوضات. أكد لبنان وببساطة أنه يعتبر اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ سارية المفعول. سوريا لم تكن في ذلك الوقت قد قبلت القرار ٢٤٢ ولم ترغب في استقبال يارينغ في دمشق.

كانت إسرائيل قلقة من هذا النشاط وتتخوف من أن يؤدي مع الوقت إلى حل مفروض. أخبر وزير الخارجية أبا إيبان يوثانت بأن حكومة إسرائيل «لن تستقبل» يارينغ إذا جاء ليفاوض على اتفاقية توصل إليها الأربعة الكبار. كان إيبان وما يزال بالمعنى الإسرائيلي معتدلاً، ولكن هنري كيسنجر ذكر أن آراء أبا إيبان هي أي شيء أقل من اتفاق، وأشار إلى النقص الظاهر في الموضوعية لدى إسرائيل.

في ٩ كانون الأول/ ديسمبر أعلنت وزارة الخارجية الأميركية ما اصطلح على تسميته مبادرة روجرز، وهي التي أطلقها وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز، وهي مجموعة المواقف التي كانت تؤيدها الولايات المتحدة في محادثات الجبارين والدول الأربع الكبرى: على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ - ١٩٦٧ مع تبديلات من أجل الأمن المتبادل ولكن (مكرراً عبارة استخدمها أولاً الرئيس جونسون) هذه التبديلات يجب أن تكون بشكل سيطرة أو استيلاء. يجب أن يتبنى العرب تعهدات ملزمة بسلام دائم كما ورد في القرار ٢٤٢. يجب أن تأخذ التسوية العادلة لمسألة اللاجئين في حسابها «رغبات وتطلعات اللاجئين» وكذلك الاهتمامات المشروعة للحكومات في المنطقة. يجب توحيد القدس وجعلها مدينة مفتوحة لجميع الأشخاص من جميع الجنسيات والمعتقدات.

كان الرد العربي، ولبعض الوقت، مرتبكاً. عقد أنور السادات نائب عبدالناصر اجتماعاً للجنة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة، وبنتيجة الاجتماع تقرر

رفض الخطة. عبدالناصر الذي كان مريضاً في موسكو قَبِل الخطة، وهذا ما سبب غماً للمنظمات الفلسطينية. أكد محمد حسنين هيكل الذي كان رئيساً لتحرير الأهرام أن مصر «لم تقبل ولم ترفض» مبادرة روجرز.

كان هناك تأكيد من جانب إسرائيل. رأى إيبان أن الخطة هي «أحد الأخطاء الرئيسية في الدبلوماسية الدولية في عصر ما بعد الحرب». رفضت الحكومة الإسرائيلية المبادرة بتعابير شديدة. «لن تضحّي أية قوة كبرى بإسرائيل، وسوف ترفض كلّ محاولة لفرض حلّ عليها».

منذ آذار/ مارس ١٩٦٩ كانت مصر تشن ما اصطلح على تسميته «حرب الاستنزاف». ليس اقتحامات عسكرية بل قصف متقطع وهجمات كوماندوس متفرقة ضد القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس. كانت إسرائيل، في البدء، ترد على النار بالمثل، وبعدها بسلسلةٍ من الهجمات وغارات الكوماندوس والغارات الجوية، وأخيراً باختراقات جوية عميقة. كانت هذه الهجمات فعّالة جداً بحيث توجب إخلاء أكثر من مليون مدني من مدن قناة السويس. يذكر جدعون رافايل أن مئير وافقت على اقتراح دايان لهذه الهجمات «بتلهف عميق لرئيس وزراء». كان هدف مصر في هذه المرحلة خلق حالة من عدم الاستقرار تكفي لتوريط الدول الكبرى، واستعملت الرد الإسرائيلي للضغط على الاتحاد السوفياتي للإسراع في تسليم صواريخ أرض - جو وأسلحة دفاعية أخرى. وصل مع هذه الأسلحة خبراء سوفيات وأخيراً عناصر مقاتلة. أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان في أيار/ مايو أن لديه «دليلاً قاطعاً» على أن الطيارين السوفيات يشتركون في مهام عملانية، وأنه يعتقد بأن ٤ أو ٥ طائرات يقودها طيارون سوفيات قد أسقطتها القوات الإسرائيلية. وهذا ما دفع وزير الخارجية الأميركي روجرز إلى أن يخبر السفير أناتولي دوبرنين بأن هذا قد يؤدي إلى تصعيد خطير في الأمور وإلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. «لا تقدر الولايات المتحدة أن تعتبر أن استقدام عناصر سوفياتية إلى منطقة عمليات قناة السويس عملاً دفاعياً».

أرسل رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغين رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس نيكسون وإلى رئيسي الحكومة في فرنسا وبريطانيا تدعو الدول الأربع الكبرى إلى إرغام إسرائيل على وقف الغارات، وإلى بناء سلام دائم، على أن يبدأ الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ محتلة. إذا استمرت الهجمات الإسرائيلية «سوف يجبر الاتحاد السوفياتي على وضع الوسائل تحت تصرف الدول العربية» من أجل دحر «المعتدي الغاشم». رد نيكسون باللهجة نفسها. إن ما سمي بحرب الاستنزاف بدأتها مصر وإذا أكثر الاتحاد السوفياتي شحنات الأسلحة، فلن تتردد الولايات المتحدة في أن تزود «الدول الصديقة» بالسلاح.

بدأ التوتر يرتفع بسبب هجمات الفلسطينيين ضد إسرائيل انطلاقاً من الأردن ولبنان والرد الإسرائيلي عليها. نفذت الهجمات الفلسطينية مجموعات لم تكن تحت السيطرة الفعلية للحكومات المضيفة. كان لمعظم أعضاء مجلس الأمن شعور بالتعاطف مع القضية الفلسطينية لأن إسرائيل استمرت في احتلال الأراضي العربية التي استولت عليها عام ١٩٦٧. كان رد الفعل العادي للمجلس أن يأسف لامتداد القتال ولخسائر المدنيين، ويدين الهجمات الإسرائيلية، ويطلب الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية. صدر قرار بالإجماع يلوم إسرائيل بسبب تغيير وضع مدينة القدس، وقرار يأسف لإقدام معتوه أسترالي على حرق المسجد الأقصى في القدس.

وصل الوضع إلى درجة خطيرة من التصعيد العمودي والأفقي على حد سواء. في حزيران ١٩٧٠ أصدرت الولايات المتحدة خطة جديدة لوقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً، وإبعاد القوات مسافة ٥٠ كم على جانبي القناة ولمفاوضات برعاية يارينغ لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل أجزائه. استوقفت الخطة الأمين العام ثانت فاعتبرها أكثر خطة متوازنة وشاملة سبق أن قدّمتها واشنطن، وشكلت مبادرة حقيقية قبلت فيها مصر في ٢٢ تموز/ يوليه. ردت الحكومة الإسرائيلية أولاً برفض الخطة، ولكن ذلك على حد قول ياكوف بارشيمانتوف كان «خطأً وتسرّعاً». بعد ضغط من السفير رابين في واشنطن قبلت إسرائيل الخطة في ٨ آب/ أغسطس ودخل وقف إطلاق النار وتحديد القوات حيِّز التنفيذ ليلة ٧ ـ ٨ شباط/ فبراير.

خلال الأسبوعين اللذين تبعا قبول مصر بالخطة الأميركية وقبل دخولها حيز التنفيذ، نقلت مصر مدافع مضادة للطائرات وصواريخ إلى منطقة الـ ٥٠ كم، وبعضها نقل خلال ساعات الظلام في الليلة التي دخل فيها وقف إطلاق النار حيِّز التنفيذ، مرّت بضعة أيام قبل أن تكتشف ذلك المخابرات العسكرية الإسرائيلية. لكن الحكومة الإسرائيلية سرعان ما اقتنعت بأن بعض التحركات قد جرت بعد «أن جفّ حبر اتفاقية وقف إطلاق النار. . . بتشجيع سوفياتي».

اعتقد كيسنجر بأن تقارير القسم الأول من شهر آب/ أغسطس كانت غامضة، ولكن هناك «دليل جديد» ظهر في ١٩ آب/ أغسطس أقنع واشنطن بأن مصر حركت بعض الصواريخ (أرض ـ جو) إلى الأمام بعد موعد وقف إطلاق النار. وبعد ٣ أيام رأت الولايات المتحدة «دليلاً لا جدال فيه» للخروقات المصرية. أكدت مصر أن الاتفاقية تمنع استقدام صواريخ جديدة، ولكنها لا تمنع تبديل الصواريخ التي كانت منتشرة في منطقة الـ ٥٠ كم. لم تقتنع الحكومة الإسرائيلية، ورداً على ذلك رفضت القسم من الاتفاقية الذي يتعلق بمهمة يارينغ. خلال بضعة أسابيع تحول الانتباه إلى

ثلاث أزمات في الشرق الأوسط: تجدد التوتر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، النزاع بين الملك حسين والمنظمات الفلسطينية في الأردن، وفاة الرئيس المصري جمال عبدالناصر.

نشبت الأزمة في الأردن بعدما خطف عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أربع طائرات ركاب غربية، حُوّلت إحدى الطائرات إلى القاهرة وتم إطلاق سراح ركابها وطاقمها، ثم فُجرت على المدرج المعبّد. بينما حُولت الطائرات الثلاث الأخرى (أميركية، سويسرية، بريطانية) إلى مدرج صحراوي في الأردن، وتم احتجاز الركاب والطواقم كرهائن. كان هدف الخاطفين تأمين إطلاق سراح مسجونين فلسطينيين. في ١٢ أيلول/ سبتمبر تم تفجير الطائرات الثلاث دون إطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين ودون خسائر في الأرواح.

أدت أزمة خطف الطائرات في الصحراء إلى تصاعد التوتر بين الملك حسين والفدائيين الفلسطينيين المتمركزين في الأردن. كان المقاتلون الفلسطينيون يقومون بأعمال شرطة في بعض أنحاء البلاد، ويُقوّضون سلطة الملك حسين الشرعية. في ١ أيلول/ سبتمبر جرت محاولة اغتيال للملك حسين، وكانت هذه المحاولة وخطف الطائرات بمثابة الخيط الأخير، إذ قرر الملك حسين أن يخضع المقاتلين الفلسطينيين للقانون الأردني أو يواجهون الطرد بالقوة من الأردن. كان الخطر الذي توقعه الملك حسين تدخل الدول العربية الراديكالية إلى جانب الفلسطينيين. بالفعل عبرت القوات السورية الحدود إلى الأردن في ٢٠ أيلول/ سبتمبر، وكان هناك حديث عن تدخل عسكري إسرائيلي، ولكن في ٢٢ أيلول/ سبتمبر عادت القوات السورية إلى أراضيها، في ٢٧ أيلول/ سبتمبر تم توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في القاهرة من قبل الحسين وعرفات وبعض القادة العرب، وانتهت أزمة الأردن، وتوجه معظم الفدائيين الذين كانوا في الأردن إلى لبنان حيث تابعوا إزعاج المستعمرات الإسرائيلية في الجليل.

سببت أزمة الأردن إرهاقاً كبيراً لعبدالناصر الذي لم يكن أساساً في صحة جيدة. عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة ليبحث أزمة الأردن، ولكن هذا استناداً إلى السادات «شكّل إرهاقاً مخيفاً». فبعدما قام بآخر توديع رسمي في المطار للوفود، عاد عبدالناصر إلى منزله وتوفي بعد بضع ساعات. تم تعيين أنور السادات لخلافة عبدالناصر وبدأ عهد جديد مس السياسة في الشرق الأوسط.

كان من المقرر أن تنتهي مهلة وقف إطلاق النار وتحديد القوات في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٥٧ ضد ١٦ لمصلحة تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر،

واستئناف مهمة يارينغ على أساس القرار ٢٤٢، واحترام حقوق الفلسطينيين. معظم الدول العربية صوتت لمصلحة القرار، وكانت إسرائيل والولايات المتحدة من بين المعارضين.

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر تسلم السادات رسالة من الرئيس نيكسون يشكره فيها على إرسال ممثل رفيع المستوى إلى مأتم إيزنهاور. اغتنم السادات الفرصة وأرسل رسالة إلى نيكسون يؤكد فيها استقلال مصر. «نحن لسنا في دائرة النفوذ السوفياتي... لا أحد يستطيع أن يعلن أنه وصيّ على مصر... نحن نتخذ قراراتنا بحرية واستقلال..» بعد ذلك بوقت قصير أطلق السادات مبادرة السلام حيث قال إن انسحاب إسرائيل من قناة السويس سوف يؤدي إلى اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل. في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر أعلمت إسرائيل يارينغ بأنها جاهزة للاشتراك في مباحثات، وفي ١ شباط/ فبراير عبّر الأمين العام يوثانت عن «تفاؤله الحذر» لأن الأطراف الرئيسيين وافقوا أخيراً على المحادثات.

قام يارينغ بمهمته بجدية، وأوضح للأطراف ما كان يعتقد بأنه تعهدات «متوازية ومتتابعة» على الأطراف أن يتخذوها إذا رغبوا في تحقيق تسوية سلمية. في ٨ شباط/ فبراير سلم مذكرة مثالية إلى مصر وإسرائيل يطلب منهما تقديم تعهدات أولية «في نفس الوقت وبشكل متبادل» حول موضوع اتفاقية سلام نهائية. طلب من إسرائيل الانسحاب من سيناء وقطاع غزة، وطلب من مصر أن تتعهد بالسلام الحقيقي، أعطت مصر يارينغ التأكيدات التي طلبها فوراً. كان يارينغ مهتماً بأن ينشر أجوبة مصر وإسرائيل في الوقت نفسه، ولكن الولايات المتحدة ضغطت من أجل أن يعطي نسخة عن الرد المصري إلى إسرائيل لأن ذلك يجعل الأمور أسهل. اطّلعت الولايات المتحدة على نسخة من المذكرة المصرية، واقترح يارينغ أن تعطي الولايات المتحدة النسخة إلى إسرائيل ولكن وزارة الخارجية الأميركية رفضت، مع أن السفير الإسرائيلي طلب ذلك. قال لي غونار يارينغ:

«بعد مناقشات مطولة بين الأمين العام ثانت والخبراء القانونيين في الأمم المتحدة توصلنا إلى أنه من الأفضل أن ندع إسرائيل تعرف محتويات الرد المصري. وهذا ما جرى في ١٧ شباط/ فبراير». ولكن إسرائيل لم تكن لينة ونظرت بارتياب إلى بعض تصريحات السادات التي تحدث فيها عن احتمالات السلام مع إسرائيل، حيث قال: «إذا أرادوا السلام الحقيقي فنحن أكثر من جاهزين... إذا وافقت إسرائيل على الانسحاب إلى الحدود الدولية فأنا جاهز لأفاوض حول التفاصيل وصنع السلام الدائم». كانت إسرائيل مرتابة مما يظهره السادات، وعلى أي حال لم يصل جوابها إلى يارينغ

إلا في ٢٦ شباط/ فبراير، وكان سلبياً. لم تأت على ذكر تعهدات يارينغ إلا قليلاً وصرحت بأنها لن تنسحب إلى حدود اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٧. دُهِش وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز من رفض إسرائيل لمبادرة يارينغ، وقال بلهجة عنيفة: «ما يحيّرني (قال ذلك لإيغال آلون في نيسان/ أبريل) هو وقوف أمة، بهذه البلاغة في الكلام، وحدها في العالم».

إن وسيط الأمم المتحدة لا يعمل في الفراغ طبعاً. العمليات العادية في الدبلوماسية تتابع، وتدعم أو تعرقل جهود الأمم المتحدة. في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ أرسل روجرز رسالة إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض يحثه فيها على تمديد جديد لوقف إطلاق النار وتجميد الوضع. وافقت مصر على التمديد لشهر واحد، وطرحت احتمال اتفاقية جزئية حول قناة السويس. إذا وافقت إسرائيل على جدول زمني للانسحاب يبدأ بانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية لقناة السويس، عندها تبدأ مصر بتنظيف القناة وتفتحها للملاحة الدولية. كان هذا يتطابق مع أفكار دايان الشخصية التي لم توافق عليها الحكومة الإسرائيلية. أجابت إسرائيل بأن اقترحت تخفيض وجود القوات على جانبي القناة.

بدأ دايان يتخذ مواقف خيالية قوية، ورأى زملاؤه أن أفكاره بدائية. بدأ صانعو القرار في إسرائيل بتصفية وتنقية أفكار دايان حول الاتفاق الجزئي حول القناة. في ٢٢ آذار/ مارس اقترحت إسرائيل انسحاباً محدوداً للقوات وفتح قناة السويس وإنهاء مصر لحالة الحرب.

كان شهر أيار/ مايو ١٩٧١ حاسماً في الشرق الأوسط. أقال السادات علي صبري وهو سكرتير الحزب الرئيسي في مصر الذي وصفه السادات بأنه كبير عملاء السوفيات وانتهى عندما توصلت مصر والاتحاد السوفياتي إلى معاهدة صداقة وتعاون. اعتبر كيسنجر أن هذا قصف بالقنابل، وبين هذين الحدثين كانت جولة لوزير الخارجية الأميركي روجرز في الشرق الأوسط.

رأى السادات أن روجرز في حالة صداقة: «لقد قلت في مبادرتك كل ما يجب أن يقال». قال السادات إن روجرز قال له: «ونحن الآن عندك، سأتابع مع السيدة مئير في إسرائيل وأخبرها بأن السادات قبل تحديها... وهي سوف... تضع أوراقها على الطاولة بحيث تحضر الولايات المتحدة وتحل المشكلة». تولد لدى فريق العمل الأميركي انطباع جيد حول اعتدال السادات وليونته وتفهمه لمشاكل إسرائيل ورغبته في السلام. لكن عندما وصل روجرز إلى إسرائيل وجد القادة الإسرائيليين فاترين كما كانوا مع يارينغ منذ ثلاثة أشهر ما عدا وزير الدفاع موشي دايان الذي كان يحبّذ اتفاقاً جزئياً حول قناة السويس. نظر إيبان إلى الاقتراح الإسرائيلي في ٢٢ آذار/ مارس على أنه

«بداية عهد جديد من الدبلوماسية في الشرق الأوسط»، واعتبر أن الوضع بعد زيارة روجرز في أيار/ مايو هو «حالة خطيرة من الورطة أو الفشل». لكن السادات كان متفائلاً، وبدأ يقول إن سنة ١٩٧١ هي سنة الحسم.

كانت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر ما تزال مقطوعة، وأكبر مسؤول رسمي أميركي في القاهرة هو دونالد برغوس رئيس بعثة رعاية المصالح الأميركية في السفارة الإسبانية. قام بتحرك غير عادي ودون سابقة بهدف زيادة احتمال تحقيق تسوية ثنائية، وذلك بإعادة صياغة ورقة وزير الخارجية المصري محمود رياض بحيث يمكن القبول بها في إسرائيل والولايات المتحدة. تسربت أنباء هذا التحرك إلى الصحافة، وأوضحت وزارة الخارجية الأميركية أن ورقة برغوس لا تمثل سياسة رسمية للولايات المتحدة. شعرت مصر بأنها خذلت، وشعرت إسرائيل بالإهانة. يعتقد جدعون رافايل أن حادثة برغوس أوقفت عملية السلام.

في أيلول/ سبتمبر اشتكى الأردن إلى مجلس الأمن حول الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وتبنى مجلس الأمن قراراً يأسف فيه لعدم احترام إسرائيل لقراراته السابقة.

عام ١٩٧١ جرت مبادرة سلام أخرى في الشرق الأوسط قامت بها بعثة من رؤساء دول السنغال وزائير والكاميرون ونيجيريا بناءً على طلب منظمة الوحدة الأفريقية. حبّذ القادة الأفريقيون استئناف مهمة يارينغ، واتفاقية مؤقتة حول قناة السويس، والتدابير الأخرى المذكورة في القرار ٢٤٢.

عام ١٩٧١ تحول الانتباه الدولي ولبعض الوقت من الشرق الأوسط إلى قضايا أخرى مثل توسيع المجموعة الأوروبية، ڤيتنام، اجتماعات مجلس الأمن في أديس أبابا، زيارة نيكسون إلى الصين، القمة الأميركية السوڤياتية في موسكو، المحادثات الثنائية حول الأسلحة النووية، إقدام عيدي أمين على طرد الأسيويين من أوغندا، مؤتمر التعاون والأمن في هلسنكي، حرب بنغلادش. إن آخر هذه الأحداث، أي حرب بنغلادش، مكّنت السادات من أن يشرح لماذا لم تكن سنة ١٩٧١ سنة الحسم.

في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ نفذت إسرائيل سلسلة من الغارات على جنوب لبنان انتقاماً من الهجمات الفلسطينية. اجتمع مجلس الأمن لبحث الشكوى اللبنانية حول الهجمات الإسرائيلية، وأقر اقتراحاً أوروبياً غربياً يطلب من إسرائيل الامتناع عن هجماتها وسحب قواتها من لبنان.

في آذار/ مارس ١٩٧٢ أعلن الملك حسين عن خطته لإنشاء المملكة العربية المتحدة التي تضم الأردن، على الضفة الشرقية للنهر، وكياناً فلسطينياً «أي أراضي عربية أخرى» يتم تحريرها ويختار سكانها الانضمام إلى المملكة المقترحة. رفضت غولدا مئير هذه

الخطة فوراً بسبب خطأ في قراءة نص الملك حسين. استند الحسين إلى وعد بلفور «والجهود العربية بإبعاد الأرض الواقعة شرق الأردن. . . عن المشاريع الصهيونية». ذكرت مئير ذلك في الكنيست لكنها غيرت جملة شرق الأردن إلى غرب الأردن. في مرحلة أخرى ادّعت مئير بأن خطة الحسين تنطبق على كامل إسرائيل، ولكن لم يكن هناك شيء في نص الحسين بهذا المعنى. رفضت مصر وسوريا هذه الخطة لأسباب مختلفة.

في نيسان/ أبريل فوجيء كيسنجر باقتراح من مصر يدعو إلى تبادل الاتصالات بين رئيس مصر والولايات المتحدة عبر قناة سرية، لأن القاهرة وواشنطن لا تربطهما علاقات دبلوماسية. رحب كيسنجر بالفكرة، وكان على خلاف مع وزير الخارجية وليم روجرز. عيّن السادات حافظ إسماعيل مستشاره لشؤون الأمن القومي. قالت الولايات المتحدة إنها ترحب بحافظ إسماعيل في واشنطن لكن ليس قبل قمة موسكو في أيار/ مايو. كانت قمة موسكو مهمة لجهة مشكلة الشرق الأوسط، واتفق غروميكو وكيسنجر على مجموعة من ٨ مبادىء تتوافق مع القرار ٢٤٢ وتحكم التسوية. على أي حال بقيت خلافات بين الجبارين. كانت الولايات المتحدة تعتقد بأن المفاوضات المباشرة ستكون في النهاية ضرورية، وأراد الاتحاد السوفياتي أن يحل مشكلة اللاجئين استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة.

أصيب السادات بخيبة أمل كبيرة عندما تلقى أنباء قمة موسكو. والأكثر من ذلك أن مصر لم تتلق من الاتحاد السوفياتي الأسلحة التي طلبتها، بل سمعت عن تقارير تفيد بأن الحكومة السوفياتية تحبذ الحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط وقامت «بجهد غير عادي» لإقناع نيكسون بتنفيذ القرار ٢٤٢ . كان رأي الاتحاد السوفياتي حازماً في أن العرب يمكنهم استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ولكنه لا يُشجع على تدمير إسرائيل. نصح القادة السوفيات الشيوعيين السوريين بأن لدى العرب ثلاثة خيارات: الحرب، لا حرب ولا سلم (سياسة تروتسكي التي لا سابق لها في برست لتوفسك عام ١٩١٨)، حل سياسي عادل. فضّل الاتحاد السوفياتي الحل الثالث. كان السادات قد خاب أمله من السياسة السوفياتية لدرجة أنه قرر إجراء تغيير جذري في الاتجاهات المصرية. في مذكراته ذكر محادثة مع السفير السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف كما يلي:

السادات: هل هذه هي الرسالة (من موسكو).

فينوغرادوف: هذه هي الرسالة التي تلقيتها.

السادات: حسناً أنا لا أستطيع أن أقبل بها. . . من فضلك إحمل كل ما أقوله لك للقادة السوفيات كرسالة رسمية.

أولاً: أنا أرفض هذه الرسالة. . . شكلاً ومضموناً.

ثانياً: قررت خلال أسبوع الاستغناء عن خدمات الخبراء العسكريين السوفيات.

ثالثاً: هناك معدات سوفياتية في مصر.. . عليكم أن تبيعوا هذه المعدات لنا أو تعيدوها إلى الاتحاد السوفياتي.

رابعاً: لن تبقى في مصر معدات ملك للاتحاد السوفياتي.

خامساً: كل هذا يجب أن ينفذ خلال أسبوع من الآن.

كتب محمود رياض «أن السفير قد أُخذ». ورد في تقرير لوكالة تاس في موسكو أن الوحدات السوفياتية تترك مصر لأنها أنهت تدريب القوات المصرية. يفيد هيكل أن القطيعة مع الاتحاد السوفياتي قد أنذر بها السادات في إيجاز قدمه لعدد من الصحافيين المصريين في كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

قال السادات لهيكل: «شعرت بأنهم (القادة السوفيات) بحاجة إلى صدمة كهربائية». بعد أن درس جميع المستندات والوثائق لم يستطع هيكل أن يفهم ما الذي أثار السادات ليتخذ قراره وما هو دافعه. في ذكره لهذه الواقعة يصف كيسنجر السادات بأنه قائدٌ مميّز يجمع بين الشجاعة والتبصر.

عقد مجلس الأمن ثلاثة اجتماعات في حزيران/ يونية وفي تموز/ يوليه. الأول ليبحث الشكوى الإسرائيلية من الهجمات الفلسطينية في لبنان وشكوى لبنانية مضادة حول الانتقام الإسرائيلي. الثانية ليبحث الشكاوى العربية الإسرائيلية من أن الأسرى لم يطلق سراحهم بعد. في حزيران/ يونيه أقر المجلس اقتراحاً أوروبياً غربياً يدين إسرائيل لهجماتها أو خرقها مبادىء ميثاق الأمم المتحدة. في تموز/ يوليه أقر المجلس اقتراحاً لدول العالم الثالث يأسف لحقيقة أن إسرائيل لم تطلق سراح المحتجزين. لكن الجو العام الدولي تغير عندما قتل ١١ عنصراً من الفريق الأولمبي على يد إرهابيين فلسطينيين في ميونيخ. انتقمت إسرائيل بأن هاجمت أهدافاً في سوريا ولبنان، مما حدا هاتين الدولتين على أن تشتكيا إلى مجلس الأمن. بعدها فشلت الولايات المتحدة في الحصول على الدعم اللازم من أجل قرار «يدين الهجوم الأحمق وغير المبرر في ميونيخ» واستخدمت حق الفيتو ضد اقتراح يدعو الأطراف إلى أن توقف جميع العمليات العسكرية وتمارس ضبط النفس.

شكلت هذه الأحداث إرباكاً لأنور السادات لأنه كان يحاول أن يزجّ الولايات المتحدة في نشاط دبلوماسي جدي في الشرق الأوسط. أصرّ في رسالة إلى واشنطن على أن قرار طرد الخبراء السوفيات تم بإرادة مصرية وطنية. وما زالت مصر راغبة في اتفاقية مع إسرائيل حول قناة السويس.

كان السادات يستعمل طرقاً متعددة عادية وغير عادية للاتصال مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان يرغب في التوصل إلى اتفاقية ثنائية تخلي إسرائيل بموجبها أرضاً مصرية،

وتتعهد مصر بإنهاء حالة الحرب. . . الأرض مقابل السلام كما أصبح الشعار فيما بعد. في أوائل كانون الأول/ ديسمبر سمعت من صديق في الأمم المتحدة أن مصر ترغب الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل حول القضايا المذكورة في القرار ٢٤٢، ولكنْ لكي تكون إسرائيل مسرورة وراضية لم يذكر ذلك القرار. كانت إسرائيل تميل إلى تأييد هذه الفكرة، ولكنْ إذا كان هناك تأكيد جازم من مصر بعدم طرح مسألة الحدود الإقليمية، وبما أن مصر لم ترغب في إعطاء هذا التأكيد فقد أهمل الاقتراح.

بدا لي أنني أشفق على هذه المبادرة التي يجب أن لا يُسمح لها بأن تموت، ولذلك اتصلت بصديق مصري له علاقة وطيدة مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية المصرية في القاهرة. بدا واضحاً، من محادثاتي مع هذا الصديق، أن السادات جدي ومخلص وراغب في تسوية ثنائية مع إسرائيل، تضمن حاجة إسرائيل إلى الأمن على حدودها الجنوبية مع مصر، وحاجة مصر إلى اتفاقية جيدة ومشرفة يمكن عرضها على الرأي العام العربي. عندها ابتكرت معاهدة لغوية حول محادثات مباشرة دون شروط من أي طرف، مسبوقة أو مصحوبة بوقف التصريحات العلنية في الطرفين، والتي من شأنها أن تجعل الوصول إلى تسوية صعباً. تفهّم الطرفان أن البيانات العلنية أو المواقف التي تم تبنيها عام ١٩٦٧ لن تكون حاجزاً أمام إمكانية تلطيف الأجواء بل تؤدي إلى اتفاقية تفرض قيوداً متبادلة على الطرفين. ناقشتُ هذه المعادلة في مناسبات عديدة مع صديقي المصري وكذلك ذهبت معه إلى خطوات عملية أكبر يجب اتخاذها للتوصل إلى الاتفاقية الثنائية. أخبرني صديقي عن خيبة الأمل التي شعرتْ بها الدوائر الرسمية المصرية من أن مبادرة السادات عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ لم تُؤدِّ إلى أي رد إيجابي من إسرائيل. إذا اتخذت إسرائيل موقفاً متصلباً، كما قيل لي، فإنه لا يمكن تجنب وقوع حرب عربية إسرائيلية. كان السادات يتعرض للضغط من الراديكاليين العرب لاعتماد الخيار العسكري، ولكنه أوضح في عدد من التصاريح العلنية أنه سوف يرد بإيجاب على أي اقتراح جيد يرد من إسرائيل. شجعني صديقي أن أزور إسرائيل لأتبيّن مدى الليونة في الموقف الإسرائيلي.

على كل شخص يريد أن يقوم بمساع حميدة، إما رسمية لمصلحة حكومة أو منظمة دولية، أو غير رسمية في مجال خاص وإنساني، أن يسأل عدداً من الأسئلة قبل القيام بجهد رئيسي لصنع السلام. هل يكون ذلك استعمالاً جيداً للوقت؟ كيف تدفع النفقات؟ من هو المصدر المناسب لدفع نفقات السفر إلى ما وراء البحار؟ هل تستقبل الوساطة على مستوى مناسب في عواصم البلدان المعنية؟ هل يثق الطرفان بالوسيط وبكونه جيداً وصادقاً؟ هل أن الطرف الذي يطلب مبادرة غير رسمية يرغب بصدق في أن يتوصل إلى اتفاقية، أو إلى أن يخدع الطرف الآخر؟ هل تعقِّد المبادرة الخاصة مبادرة رسمية أخرى أو غير رسمية جارية أو متوقفة؟ هل أن التوقيت صحيح؟ في هذه الحالة الخاصة هناك سؤال هام آخر: هل تكون

الاتفاقية الثنائية بين مصر وإسرائيل حول قناة السويس على حساب الفلسطينيين وسوريا والأردن؟

دون أن أكسر جدار الثقة مع صديقي المصري، استشرت عدداً من خبراء الرأي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ وكانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ ومن ضمنهم زملاء في معاهد بريطانية وأميركية يتولون مسؤوليات تتعلق بالشرق الأوسط. أجمعوا أنه عليّ أن أزور إسرائيل عوضاً عن متابعة القضية في سفارة إسرائيلية، وأنّ المحادثات يجب أن تبدأ مع مسؤول رسمي على مستوى سياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية حيث لدي اتصالات وصداقات. استناداً إلى كل هذا وصلت إلى القدس مع زميل لي يوم الأحد في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، وكنتُ على موعد مع مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الإسرائيلية في اليوم التالي.

لم يكن التنقل في القدس سهلاً، كان الرجل الذي أنا على موعد معه بصدد الانتقال إلى منصب آخر. أخيراً مساء الإثنين تمكنت أنا وزميلي من الاجتماع به وبمسؤول آخر كان لزميلي علاقة قديمة به.

كان الجو في البدء مريباً ومتحفظاً. في بداية المحادثات ردّ المسؤول الإسرائيلي الرفيع على ملاحظة عابرة وتافهة مني بتعليق: «اللعبة المصرية المعتادة». ولكن مع استمرار الحديث، وبعد أن سبر الإسرائيليان الجو بعمق خف التوتر وتحسن الجو وبدأ يتحول إلى ندوة جامعية مع تبادل للأفكار والخيارات بطريقة غير جدلية. اقترحت أن تتجه أية اتصالات مستقبلية بين مصر وإسرائيل في اتجاه اتفاقية تتوافق مع مبادىء الأمم المتحدة والقرارات الدولية التي وافق عليها الطرفان، ولكن المسؤول الإسرائيلي قال عدة مرات إنه يجب استبعاد الأمم المتحدة من أيّة تسوية لأنها منظمة فاشلة، وتسبِّب الضرر لإسرائيل. في هذه المرحلة بدا واضحاً أن الجزء الضعيف في الرسالة التي نحملها هو أننا لا نستطيع أن نقول إن المبادرة تحظى بموافقة شخصية من السادات.

حوالي الساعة ٧,٣٠ مساء تقرر أن يحضّر الزميلان وأحد المسؤولين الإسرائيليين ملخصاً واقعياً للمحادثات، ما زلت أحتفظ بنسخة عنها وهي تتضمن فقرة تتعلق بإلزام الأطراف خلال فترة تبريد متفق عليها بمبدأ التبادل حول القضايا الهامة وشكل الاتصالات المستقبلية. وُعدت أنا وزميلي بجواب إسرائيلي في اليوم التالي أي الثلاثاء.

في الحقيقة لم يصل الجواب حتى الجمعة وكان ودياً. بحثت رسالة الزملاء على أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية. إسرائيل جاهزة من أجل مفاوضات مباشرة في أي مكان وعلى أي مستوى دون ضمانات أو شروط مسبقة: هذه المباحثات يجب أن تكون بالضرورة سرية. الرسالة التي أحضرها الزميلان لا تتوافق في مظاهر عديدة مع موقف مصر العلني: ما هو موقف مصر الحقيقي؟ لن تكون المحادثات المجدية ممكنة إلا إذا ثبت

للجانب الإسرائيلي أن الجانب المصري يعمل ولديه صلاحيات كاملة من الرئيس السادات. شدد أصدقاؤنا الإسرائيليون على أن الوسيط الذي يعرض المساعي الحميدة يمكن أن يتوصل إلى اتصالات مباشرة مع الأطراف، ولكن عليه أن لا يقترح شخصياً حلولاً معينة. تفهمت إسرائيل مصاعب السادات، ولكن هل أدرك السادات الحقائق العسكرية؟ المحادثات المباشرة غير ممكنة الآن، والموقف ممكن أن يتحسن خلال أشهر قليلة. يمكن أن تُجري مصر محادثات حول قضايا مقبولة من إسرائيل. أمل الإسرائيليون في أن يبقى الزميلان على اتصال مع الطرفين.

لم يكن هذا رفضاً ولا قبولاً للرسالة المصرية بل كانت هناك إيجابية أكثر مما تخوفت وأقل مما توقعت. إن الذي حدث في فترة «أشهر قليلة» لم يكن تنازلاً دبلوماسياً من أي طرف، بل كان حرباً دمويةً بين العرب وإسرائيل.

هل أدى الجهد الأكاديمي الذي بذلته أنا وزميلي إلى نتيجة ما؟ لم يتوقف سعينا من أجل السلام بعد رحلة القدس. ولكن قبل أن نقرر الخطوات التالية كنا ملزمين بان نتساءل عما إذا كان أي من الأطراف، ونتيجةً لمبادرتنا قد تحرك إلى مسافة أقرب نحو السلام الحقيقي. في ذلك الوقت لم يكن هناك شيء نعرضه لا سلبي ولا إيجابي، ولكن مردخاي غازيت الذي كان يود أن يعرف عن مبادرة الأكاديميين أوضح في تقرير له أن رئيسة الوزراء مئير قامت «بتغيير جذري» في السياسة، و «بحركة حرجة»، و «تنازل يصعب الوصول إليه». بعد أقل من شهر على زيارتنا. «طلبت من السفير الإسرائيلي رابين أن يُعْلم كيسنجر بأن إسرائيل ترغب في تبني فكرة الأمن مقابل السيادة، أو إذا بسّطناها الأرض مقابل السلام».

في هذا الوقت أنهى حافظ إسماعيل جولة على عواصم عدة لاستكشاف خيارات مصر. زار موسكو ولندن وواشنطن والتقى كذلك المستشار الألماني الغربي. تمكنت من التحدث إليه في لندن في ٢٠ شباط/ فبراير. أبدى إسماعيل اهتماماً بما قلته حول الزيارة الأكاديمية لإسرائيل، ولكنه اشتكى بمرارة من الأمم المتحدة بتعابير ليست غريبة عن التي سمعتها في القدس منذ ثلاثة أسابيع.

وصل إسماعيل إلى واشنطن في ٢٣ شباط/ فبراير وكان أسلوبه محبباً لكنه قليل المرونة حول الموضوع. كتب كيسنجر: «لقد بدا أكثر مرونة مما هو في الحقيقة». عقد إسماعيل اجتماعاً رسمياً مع نيكسون في البيت الأبيض، ولكن المباحثات الحقيقية كانت مع كيسنجر في منزل خاص فخم في ولاية كونكتيكت تخص دونالد كيندال رئيس شركة بيبسي كولا في ٢٥ و ٢٦ شباط/ فبراير دون علم وزارة الخارجية. لم تختلف أفكار إسماعيل عن تلك التي عرضها علي صديقي المصري في الشهر الماضي، ولكن إسماعيل شدد على

سرعة الموقف. يجب تحقيق تقدم ملموس حتى شهر أيلول/ سبتمبر. كان كيسنجر في تلك المرحلة متواضعاً في خبرته الشرق أوسطية، وتعامل مع هذه المناسبة كتدريبٍ لنفسه، ولكنه شدد على إيمانه بالتسوية المرحلية.

اجتمع إسماعيل وكيسنجر مرة ثانية قرب باريس في نيسان/ أبريل (استناداً إلى السادات) أو في أيار/ مايو (استناداً إلى كيسنجر أو محمود رياض). يذكر السادات أن جوهر رسالة كيسنجر هو أنَّ على مصر التوقف عن التصرف وكأنها منتصرة عسكرياً. أخبر كيسنجر إسماعيل: «بأننا نعيش في عالم حقيقي ولا يمكننا بناء أي شيء على الخيال والآمال. والآن وبكل واقعية أنتم الطرف المهزوم... يمكنكم أن تغيروا الحقائق القائمة... أنا لا أدعو السادات إلى تغيير الوضع العسكري لأنه إذا حاول فإن إسرائيل ستهزمه».

في آذار/ مارس وفي مقابلة صحافية جمع السادات بمهارة بين العصا والجزرة. قال إن مصر «معبأة جدياً لاستئناف المعركة». وفي نفس الوقت أعلن أن جميع خططه كانت من أجل السلام. كان التوتر في المنطقة يتصاعد واستمرت الشكاوى الفلسطينية، واستمرت هجمات الفدائيين الفلسطينيين والانتقام الإسرائيلي منها. ليلة ٩ - ١٠ نيسان/ أبريل نزلت وحدة كوماندو إسرائيلية في لبنان من البحر وذهبت إلى بيروت وقتلت عدداً من القادة الفلسطينيين. اشتكى لبنان إلى مجلس الأمن الذي أقر اقتراحاً فرنسياً - بريطانياً بإدانة «هجمات إسرائيل العسكرية المتكررة». خلال المناقشات اقترحت مصر الطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً حول جهود الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٧، وتم إقرار هذا الاقتراح دون ڤيتو.

ركز تقرير الأمين العام على دور السفير غونار يارينغ ولكنه أشار إلى أربعة جهود لصنع السلام.

١ - محادثات الدول الأربع الكبرى في نيويورك في ١٩٦٩ - ١٩٧١.

٢ - محاولة الولايات المتحدة عام ١٩٧٠ لدعم وقف إطلاق النار.

٣ - اقتراح الولايات المتحدة عام ١٩٧٠ لاتفاقية مؤقتة حول قناة السويس.

٤ - مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧١.

ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أن جميع المحاربين قبلوا بوقف إطلاق النار عام ١٩٦٧، وأنه تم قبول القرار ٢٤٢ كأساس لمفاوضات بين إسرائيل وثلاث دول عربية مجاورة (مصر، الأردن، لبنان) وليس سوريا. لم يأت التقرير على ذكر رفض منظمة التحرير الفلسطينية للقرار ٢٤٢. يجب استمرار عمل المراقبين الدوليين في ثلاثة قطاعات، لكن ليس على خط وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل. على الرغم من نشاطات الأمم

المتحدة على الأرض ومن اتفاق وقف إطلاق النار كان هناك ١٧ شكوى حول الخروقات منذ ١٩٦٧، وتم بحثها في ٧٢ اجتماعاً لمجلس الأمن.

طوّر يارينغ أفكاراً متعددة للتوفيق بين الأطراف ولكنه بدا سريعاً وواضحاً أن إسرائيل تنظر إلى القرار ٢٤٢ على أنه إعلان مبادىء، بينما اعتبره العرب حلاً وسطاً للتسوية. وبشكل خاص، اعتقدت إسرائيل بأن الانسحاب يبدأ بعد أن يتفق الطرفان على حدود آمنة ومعترف بها، بينما اعتقد العرب بأن الانسحاب يجب أن يبدأ في مرحلة أولى، ويجب أن يكون شاملاً. ولحل هذه العقدة اقترح يارينغ أنّ على الأطراف أن يقدموا تعهدات متبادلة ومقابلة وفورية وبشكل متوازٍ، لكن إسرائيل أوضحت أن الانسحاب الشامل غير مقبول، وهذا ما أدى إلى انهيار مهمة يارينغ.

ورد في التقرير أيضاً بعض المسائل مثل العرض العسكري الإسرائيلي في القدس، وحريق المسجد الأقصى، ومحاولات الأمم المتحدة لإنقاذ المنطقة المنزوعة السلاح المحيطة بدار الحكومة في القدس، والأحوال في الأراضي المحتلة، ومأزق اللاجئين الفلسطينيين. انتهى التقرير بالدعوة إلى «تقييم جديد... للاحتمالات والأساليب... من أجل المصالحة».

تم بحث تقرير ثانت في ١٠ اجتماعات لمجلس الأمن في شهر حزيران/ يونيه وثلاثة في تموز/ يوليه. بالإضافة إلى أطراف النزاع اشتركت ١٥ دولة ليست عضواً في مجلس الأمن في المناقشات. ١٠ دول عربية و ٣ أفريقية (بناء على طلب منظمة الوحدة الأفريقية) وغويانا (تكلمت كدولة غير منحازة) وإيران. تكلم كذلك الأمين العام. ليس من السهل تلخيص هذه المناقشات بسبب التناقض بين الملفات المؤقتة (المنسوخة) والملفات الرسمية (المطبوعة).

في أول مرحلة من النقاش شدد الدبلوماسيون العرب بلهجة معتدلة على حقوق الفلسطينيين، وعلى أن القرار ٢٤٢ يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقالت الوفود السبعة غير العربية (يوغوسلافيا، الاتحاد السوڤياتي، إيران، فرنسا، أندونيسيا، البيرو، تشاد) إن على إسرائيل أن تنسحب مبدئيّاً من جميع الأراضي العربية المحتلة. لم تتحدث إسرائيل كثيراً عن القرار ٢٤٢، شددت على مبادىء الحدود الآمنة والمعترف بها، لكن المندوب الإسرائيلي دعا إلى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة ودون تدخل أو مساعدة فريق ثالث. يجب أن تكون الخطوة الأولى محادثات لإعادة فتح قناة السويس. قال إن الوجود الأردني في الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧ «كان عملاً عدوانياً وضماً من جانب واحد». اشتكى المندوب السوڤياتي ياكوف مالك من أن إسرائيل «تمزج البيض بالأحذية وتقدم النتيجة طبقاً جيّداً». ذكر مالك مرتين في كلمته (العالم الثالث) وكان

هذا بادرة غير مألوفة في الممارسات السوفياتية.

دعت الوفود الأفريقية إلى حظر شحن الأسلحة لإسرائيل، وعرض بقية مندوبي دول العالم الثالث إمكانية فرض عقوبات. شددت مصر على أن العقوبات تتطلب ولاء أكثر لميثاق الأمم المتحدة، وذلك أكثر مما كان في الماضي. عارض الاتحاد السوفياتي أي تدخل من جانب واحد في الشرق الأوسط، وقالت الصين إن كلاً من الدولتين العظميين كانت على خطأ. ادّعت تنزانيا بأن إسرائيل هي دولة الإرهاب.

جاء دور المملكة المتحدة لتترأس مجلس الأمن في تموز/ يوليه، لكن المندوب البريطاني السير كولين كرو أحيل إلى التقاعد وغادر نيويورك ولم يصل خليفته. استدعى كرو من التقاعد لحضور اجتماع ٢٠ تموز/ يوليه، وبدأ الاجتماع بقوله: «مع أني رمادي الشعر ومسن فلن أستخدم مطرقة الرئاسة في مجلس الأمن». وطلب منحه السماح والغفران الذي يمنح عادة لكل جديد.

استؤنفت المناقشات في جو ملبد، وتركزت على مشروع قرار قدمته ٨ دول من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. أسف هذا المشروع لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، وأعلن أنه لا يجوز القيام بأية تغييرات في المناطق المحتلة يمكن أن تؤثر على حقوق السكان وتعيق التسوية السلمية، وأعلن عن احترامه «لحقوق وآمال الفلسطينيين المشروعة»، وطلب من الأمين العام ومن السفير يارينغ متابعة الجهود للتوصل إلى «حل عادل وسلمي». كانت النية تتجه إلى أن يكون هذا المشروع مكملاً للقرار ٢٤٢. عرضت الولايات المتحدة بصورة غير رسمية مشروعي بيان ليصار إلى الإجماع حولهما، وعدة تعديلات لمشروع الدول الثماني، وحذفت كل ذكر للأراضي، ولحقوق الشعب الفلسطيني، وضمنت فقرة للمحافظة على الحدود والاعتراف بها، ولكن لم يوافق أعضاء المجلس على أيّ منها.

ركز العرب في المرحلة الثانية من النقاش على مسؤولية إسرائيل عن بدء حرب ١٩٦٧. كانت مصر راغبة في فرض عقوبات على إسرائيل أكثر مما كانت في المرحلة الأولى، بينما شددت إسرائيل على حق كل دولة بممارسة الدفاع عن النفس، وبأن يكون لها حدود آمنة ومعترف بها. أشارت فرنسا إلى أن ذكر حقوق الفلسطينيين في مشروع القرار جديد ومتقدم على القرار ٢٤٢، وقد أدّى هذا إلى إزعاج مندوب أستراليا الذي قال إن مشروع القرار يجب أن ينصّ على الحاجة إلى مفاوضات مباشرة. اعتقد الاتحاد السوفياتي بأن مشروع القرار ضعيف جداً. ذكر مالك مرتين «العالم الثالث».

اعتبرت الولايات المتحدة أن مشروع القرار «غير متوازن ومنحاز» وأن تبنيه يسبب ضرراً تصعب إزالته. لم يكن استخدام حق الڤيتو سهلاً، ولكن في هذه الحالة سوف

يعيد الفيتو الأميركي الثقة إلى الأمم المتحدة التي لا تزال تمثل «أحد أعظم التطلعات النبيلة للإنسان». صوتت ١٣ دولة لمصلحة مشروع القرار وصوتت الولايات المتحدة ضده، ولم تشترك الصين في التصويت. أفاد المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة بأن مصر تلقّت أكبر هزيمة منذ ١٩٦٧، وذلك بعد المناقشات ونتيجة التصويت. على العرب أن يدركوا أن خيارهم الوحيد هو تسوية بموجب مفاوضات مباشرة.

بعد ٣ أسابيع دعي مجلس الأمن للاجتماع. حفلت هذه الأسابيع بأحداث عنف وعنف مضاد في الشرق الأوسط. في ٢٠ تموز/ يوليه خطفت مجموعة عربية طائرة بوينغ ٧٤٧ يابانية، حطت أولاً في دبي وأخيراً في ليبيا. في ٢١ تموز/ يوليه اغتيل رجل عربي متزوج من نرويجية في ليلهامر في النرويج، ويظهر أنه اعتقد خطأً بأنه إرهابي فلسطيني. في ٥ آب/ أغسطس قتل إرهابيون عرب ٣ أشخاص وجرحوا ٧٥ في جناح الترانزيت في مطار أثينا معتقدين خطأً بأنهم متوجهون إلى مطار اللد. في ١٠ آب/ أغسطس اعترضت طائرات الميراج الإسرائيلية طائرة ركاب أقلعت لتوها من مطار بيروت وأجبرتها على الهبوط في مطار عسكري إسرائيلي لاعتقاد خاطىء بأن الدكتور جورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان بين الركاب.

سبّبت هذه الأعمال استياء دولياً، وَدُعي مجلس الأمن لعقد جلسة برئاسة المندوب الأميركي الجديد جون سالي للبحث في شكوى لبنانية. كان وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان في أميركا اللاتينية في ذلك الوقت، ولكنه أبرق إلى رئيسة الوزراء حين سمع النبأ، وعبّر عن مخاوفه من «أن المبادىء التي تدافع عنها إسرائيل في نضالها ضد خطف الطائرات سوف تقوّض وأنه حتى أصدقاؤنا المقرّبون سوف يدينوننا عملياً». كان إيبان على حق تماماً. لم يدافع أي عضو في مجلس الأمن عن إسرائيل، وبعد مناقشة استغرقت خمسة اجتماعات أقر مجلس الأمن بالإجماع اقتراحاً بريطانياً فرنسياً بإدانة إسرائيل لخرقها اتفاقية الهدنة مع لبنان وقرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي والأخلاق.

بعد أسبوع من انتهاء مناقشات الأمم المتحدة تم تعيين هنري كيسنجر وزيراً للخارجية خلفاً لوليم روجرز، واستمر في عمله كمستشار للرئيس نيكسون لشؤون الأمن القومي. انتهت أخيراً المنافسة بين روجرز وكيسنجر وصار للولايات المتحدة سياسة واحدة في الشرق الأوسط.

بدأت الجمعية العامة دورتها العادية في ثالث يوم ثلاثاء من أيلول/ سبتمبر، وبعد أسبوع اجتمع كيسنجر مع السفراء العرب، وأكّد لهم أن الولايات المتحدة سوف تعمل من أجل تسوية سلمية في الشرق الأوسط. لكن السلام لم يكن على جدول أعمال الأطراف. في يوم موعد كيسنجر التقى ضباط مصريون وسوريون في الإسكندرية

للتخطيط لهجوم ضد إسرائيل، وبعد أسبوع اجتمع السادات بالرئيس السوري حافظ الأسد وقررا بدء الحرب في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر. استناداً إلى مصدر عربي تم إعلام الملك فيصل فقط، عن تاريخ الهجوم. في إسرائيل تم إعداد برنامج استيطان لمدة ٤ سنوات من قبل أحد مساعدي مئير، وهو إسرائيل غاليلي، ومع أنه يعتبر غير متطرف بالنسبة لسياسات بيغن وشامير فيما بعد، فهو يمثل تصلباً معتبراً في الموقف الإسرائيلي. ذكر إيبان «إن العالم فسّر ذلك على أنه تدعيم للنوايا العدوانية التوسعية»، ومع ذلك أقنع معظم وزراء الخارجية أنفسهم بأنه من الأفضل البقاء خارج الآتون من البدء بمبادرة سلمية جديدة. أكّدت وكالات الاستخبارات الأميركية لكيسنجر أن هناك احتمالاً ضئيلاً بأنْ تشن مصر وسوريا الحرب.

في ١٣ أيلول/ سبتمبر تجابهت الطائرات السورية والإسرائيلية فوق الساحل السوري. اشتكت الدولتان إلى مجلس الأمن، ولم تطلب أيٌّ منهما انعقاده. أعلنت سوريا إسقاط خمس طائرات إسرائيلية وأعلنت إسرائيل إسقاط تسع طائرات سورية. في الحقيقة بدا أن سوريا فقدت ١٢ طائرة وإسرائيل طائرة واحدة. هذه الحادثة أضعفت بشدة روح الثقة بالنفس عند السوريين.

وقعت حادثة ثانية تتعلق بالشرق الأوسط، ووجهت ضربة معنوية إلى إسرائيل. ففي ٢٨ أيلول/ سبتمبر كمنت مجموعة من الفلسطينيين سموا أنفسهم نسور الثورة الفلسطينية لقطار يقل المهاجرين اليهود السوفيات إلى قصر شنو في النمسا، حيث يمضون فترة بسيطة قبل متابعة طريقهم إلى إسرائيل، واحتجزت ٤ رهائن من اليهود، وطلبت من السلطات النمسوية إقفال قصر شنو. وافق المستشار النمساوي برونو كرايسكي بسرعة على الطلب مما أدى إلى استياء اليهود في جميع أنحاء العالم، ولكن غولدا مئير اعتقدت بأن القرار النمساوي لم يكن «بمجمله غير معقول» لأن قصر شنو «أصبح معروفاً جداً». كانت مئير على وشك أن تزور أوروبا لإلقاء خطاب في المجلس الاستشاري للمجموعة الأوروبية، وقررت أن تعود عبر فيِّنا بأمل إقناع كرايسكي بتغيير رأيه.

الحكومات تغير رأيها أحياناً، ولكن ليس بعد إعلان القرارات، وإذا غيرت الحكومة رأيها نتيجة ضغط أو تدخل خارجي فإنها تشير إلى عنصر جديد في الموقف لم يكن موجوداً عندما اتخذ القرار الأولي. في حالة قصر شنو كان الموقف مثيراً، وهو أنه لا يجوز أن تستسلم حكومة للإرهاب، ولكن ذلك لم يكن كافياً، كعنصر جديد يحث كرايسكي على التراجع.

بقي أسبوع آخر من التعابير السلمية في الشرق الأوسط، اجتماعات دبلوماسية في

الأمم المتحدة. تتابعت التحضيرات العسكرية في سوريا ومصر بسرعة. كانت إسرائيل منهمكة بالتحضير للانتخابات، ولم يكن الرأي العام مكترثاً بالمخاوف العسكرية. على أي حال كانت هناك إشارات صغيرة منذرة. الماجور جنرال إسحٰق هوفي قائد جبهة الجولان أعرب عن قلقه من احتمال هجوم عربي. في ٢٦ أيلول/ سبتمبر زار وزير الدفاع موشي دايان المنطقة لإلقاء نظرة قريبة، وقرر بعدها إرسال تعزيزات محدودة إلى المنطقة.

في ١ تشرين الأول/ أكتوبر، ومرة أخرى في ٣ من الشهر نفسه، قدم ملازم في القيادة الإسرائيلية الجنوبية تقريراً إلى رؤسائه يشير فيه إلى أن الانتشار المصري غرب القناة هو أكثر من تمارين (مشاريع)، بل هو تمويه على عمليات حربية حقيقية. هذه الأسئلة التي طرحها الضابط الصغير، والتي وجدتها لجنة إغرانات «اختراقاً»، لم تصل إلى القيادة عبر التسلسل القيادي لأنها لم تتفق مع مفهوم قسم المخابرات. استنتجت لجنة إغرانات أن تصرف الضابط الصغير كان في هذه الحالة «خطيراً بصورة خاصة».

في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ، واستناداً إلى حاييم هرتزوغ (رئيس إسرائيل الآن)، كشف الاستطلاع الجوي أن منظومة الصواريخ أرض ـ جو السورية على مرتفعات الجولان كانت مع عناصرها، وأن ألوية المشاة كانت للمرة الأولى في مراكز الإنذار المحددة لها وبقوة كاملة. اجتمع دايان مع رئيس الأركان ديفيد اليعازر الذي كان قد تلقى «معلومات تؤكّد أن الانتشار المصري على الضفة الغربية للقناة كان لإجراء تمارين (مشاريع) فقط.

في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر عادت مئير إلى إسرائيل قادمة من أوروبا واجتمعت مع دايان وأعضاء المجموعة السياسية المختصرة وبعض كبار الضباط. أفاد قسم المخابرات بأن العرب لديهم إمكانية لشن هجوم في «أية لحظة» لكن هذا بعيد الاحتمال. كان الانتشار المصري بسبب التمارين (المشاريع) السنوية. شرح اليعازر التدابير التي تم اتخاذها ولكن لم «يقترح أحد اتخاذ تدابير أخرى»، كما تقرر أن يُبحث الوضع في الاجتماع الدوري للحكومة الإسرائيلية في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر.

ليلة ٤ ـ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر أضيف عنصران إلى الحالة الصعبة بين صانعي القرار في إسرائيل. العنصر الأول تقرير عن طائرات سوفياتية حطت في مصر وسوريا من المفترض أنها جاءت لإخلاء عائلات الرعايا السوفيات. كتبت مئير: «ما كانت تعرفه هذه العائلات لم نكن نعرفه نحن». والثاني تقرير من الجبهة الجنوبية يفيد بأن المصريين كانوا يقيمون استحكامات على الضفة الغربية لقناة السويس حتى ساعة متأخرة من الليل. قررت مئير الاجتماع مع الوزراء التسعة الذين كانوا في هذا الوقت

في تل أبيب. وبشكل طارىء صباح الجمعة في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر. علقت لجنة إغرانات بأنه كان على مئير أن تستثني الوزراء الذين لم يكونوا في تل أبيب في ذلك الوقت.

اجتمع دايان واليعازر صباح الجمعة، ثم انضم إليهما فيما بعد الجنرال الياهو زعيرا مدير المخابرات العسكرية، والتقوا جميعاً مئير، أفاد زعيرا بأنه لا يتوقع هجوماً عربياً، وقال اليعازر إن القوات المسلحة هي في أعلى درجة من الإنذار. اجتمعت الحكومة المصغرة في ذلك الصباح مع أليعازر وزعيرا. لم تتخذ قرارات جديدة ولكن الاجتماع كلف مئير ودايان استدعاء الاحتياط إذا رأيا أن ذلك ضرورياً، بانتظار الاجتماع الروتيني للحكومة الإسرائيلية بعد يومين.

بعد الحرب عينت الحكومة الإسرائيلية لجنة برئاسة الدكتور شيمون أغرانات الرئيس الأعلى للقضاء للتحقيق في سلوك الهيئات المدنية والعسكرية، ومن ضمنها قوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأيام التي سبقت الحرب. نشرت اللجنة تقريرين الأول بتاريخ ١ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ والثاني بتاريخ ٣٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٧٥.

عزت اللجنة فشل القوات الإسرائيلية في الأيام الأولى للحرب إلى ثلاثة عوامل. أولاً: التقيد التام من قبل السلطات الإسرائيلية «بالاعتقاد» بأن مصر لن تشن حرباً ضد إسرائيل قبل أن تصبح قواتها الجوية قادرةً على شل القوات الجوية الإسرائيلية، وبأن سوريا تشن هجوماً شاملاً على إسرائيل فقط عندما تقوم مصر بذلك. لم يبحث «هذا الاعتقاد» على ضوء تغير الظروف السياسية. كان هذا «الاعتقاد» ميتاً وقديماً. ثانياً: تلقت الاستخبارات تحذيرات متعددة عن النوايا العربية، ولكن بسبب التقيّد والالتزام الروتيني «بذاك الاعتقاد» لم يجر تقييمها بشكل صحيح وافتُرضت أنها تمارين (مشاريع) في مصر وانتشار دفاعي في سوريا.

ثالثاً: أكّدت قوات الدفاع الإسرائيلية أنه يجب على قسم المخابرات العسكرية أن يعطي تحذيراً مسبقاً عن نوايا العدو بشن حرب شاملة في وقت يسمح باستدعاء الاحتياط بشكل طبيعي. عام ١٩٧٣ كان هناك تأخير غير مبرر في استدعاء الاحتياط، ولم تكن الدبابات على الضفة الشرقية للقناة منتشرة بشكل جيد، وفي الوقت المناسب حسب رأي اللجنة كان على رئيس الأركان ديفيد اليعازر أن يأمر باستدعاء جزئي في ١ تشرين الأول/ أكتوبر. اعتقدت اللجنة بأن مدير المخابرات العسكرية التزم بقوة «بالاعتقاد»، وكان يميل لاتخاذ قرارات غير كفوءة. كان زائد الثقة بنفسه، وغالى برؤيته لقدرة قوات الدفاع على صد أي هجوم معاد عام وعلى الانتقال بسرعة إلى هجوم معاكس على مستوى كبير. فشل كذلك مساعده الجنرال أري شاليف.

وهكذا كان من نتيجة السرية العربية والوحدة القصيرة الأجل بين العرب وعدم التحضير العسكري في إسرائيل والدبلوماسية قصيرة النظر، نشوب النزاع المسلح مرة أخرى.

كانت التحضيرات العربية في الحقيقة شاملة، وكانت خطة الخداع فعالة جداً. أقفلت مصر إذاعة صوت فلسطين من القاهرة لتفادي الإذاعات الملهبة. اتكلت إسرائيل على ما سمي بخط بارليف وهو سلسلة من نقاط الاستناد المحصنة على الضفة الشرقية للقناة، وافترضت أن العرب ضعيفين جداً ومنقسمين جداً، فلن يشنوا هجوماً واسعاً. يمكن للعرب أن يتحملوا القتال والخسائر حتى التعادل طالما كان ذلك ضرورياً. بالنسبة لإسرائيل وكما يصفها ميشال هاندول «أي هزيمة كبيرة تعني اختفاء الدولة». خططت إسرائيل لأن تفيض قناة السويس بمواد ملتهبة إذا هوجمت، ولكنها لم تكتشف الكوماندو المصريين الذين عبروا القناة بسرعة وفجروا الأنابيب أو أغلقوها بالإسمنت. تم تفجير الاستحكامات الإسرائيلية على الضفة الشرقية من قبل المصريين بواسطة أنابيب ضاغطة قوية.

لكن الحرب لا تجري بفراغ كامل. كم بذل الطرفان من جهود لتأمين السلاح، إسرائيل من الولايات المتحدة والعرب من الاتحاد السوڤياتي. وقد أورد ذلك القادة العرب والإسرائيليون في مذكراتهم خلال حرب تشرين/ أكتوبر وما قبلها. ويتساءل المراقب غير الملتزم عما إذا كان بالإمكان تجنب حرب ١٩٧٣ أو عن وقوعها على صعيد أقل روعاً، لو اكتشف مصدرو السلاح الأساسيون مصلحة في وقف تزويد الأسلحة إلى منطقة متوترة ونزاعاتها قوية.

الممثلون:

كورت فالدهايم خلف يوثانت كأمين عام للأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢. بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ تم قبول ١٣ عضواً جديداً في الأمم المتحدة وأصبح عدد الأعضاء ١٣٥ وهي الباهاما، البحرين، بهونان، غينيا الاستوائية، ألمانيا الاتحادية، فيجي، ألمانيا الديمقراطية، مالديف، موريتانيا، عمان، قطر، سوازيلاند، الإمارات العربية المتحدة. أصبحت الصين الشعبية عضواً في الأمم المتحدة بعد قرار الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١. عام ١٩٧٣ كان مجلس الأمن يتألف من الأعضاء الخمسة الدائمين و ١٠ أعضاء منتخبين كما يلي:

أميركا اللاتينية: باناما - بيرو.

آسيا وأفريقيا: غينيا، الهند، أندونيسيا، كينيا، السودان.

أوروبا الشرقية: يوغوسلافيا.

بقية الدول: النمسا، أستراليا.

رئيس أركان لجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة الجنرال أنزيو سيلاسفيو. انسحبت قوات الطوارىء الدولية من سيناء عام ١٩٦٧ بناء على طلب مصر، وتم تشكيل قوة طوارىء دولية جديدة بناء لقرار مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وأنشئت قوة مراقبة وفصل دولية لمرتفعات الجولان في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤.

هنري كيسنجر الذي لعب دوراً حاسماً كوسيط بين الدولتين خلال حرب تشرين/ أكتوبر وبعدها، كان مستشاراً للرئيس نيكسون لشؤون الأمن القومي عام ١٩٦٩، ثم أصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٧٣. استقال نيكسون عام ١٩٧٤ وخلفه جيرالد فورد. انتخب جيمي كارتر رئيساً للفترة ٩٧٧ - ١٩٨٠ وعين سايروس فانس وزيراً للخارجية.

الحرب ونتائجها

يمكن وضع الأحداث الرئيسية للحرب ونتائجها في خمس مراحل:

١ - حرب تشرين الأول/ أكتوبر ٦ - ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٧٣.

٢ - اجتماع مؤتمر جنيف للسلام - ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر - ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

٣ - اتفاقيات فصل القوات في سيناء والجولان ١٥ كانون الثاني/ يناير - ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤.

٤ - اتفاقية فصل القوات الثانية ١ حزيران/ يونيه ١٩٧٤ - ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥.

٥ - زيارة السادات إلى إسرائيل ومؤتمر كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩.

من الصعوبات في وصف أي حرب أن البلاغات العسكرية الصادرة خلال الحرب قد أعدّت لتقوية المعنويات في الوطن ولتضليل العدو، أكثر منها لذكر الوقائع الحقيقية. فرض الطرفان رقابة على الأنباء العسكرية عام ١٩٧٣. يؤكد الجنرال شاذلي أنه ما عدا الادعاء بأن إسرائيل هاجمت أولاً، فإن البلاغات المصرية كانت صحيحة. بعد ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر تراجعت صحة البيانات العسكرية المصرية الرسمية، وبعد ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر «تحولت إلى أكاذيب». قال الجنرال أحمد إسماعيل علي إن «ما قالته مصر يجب أن يكون صحيحاً، ودعني أكون صريحاً معك: يجب أن يكون قريباً

من الصحة». في الجانب الإسرائيلي كانت الحقائق تُخفى دائماً، وأخفت البلاغات الأولى حجم الاحتياطات الإسرائيلية. ورد تعليق في صفوف الجنود الإسرائيليين يقول إن المصريين تعلموا من الجيش الإسرائيلي كيف يقاتلون، وإن الإسرائيليين تعلموا من المصريين كيف يكذبون.

٦ ـ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

السبت ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

حوالي الساعة ٤,٣٠ من صباح يوم السبت في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، يوم الغفران (كيبور) تلقت مئير ودايان اتصالات تفيد بأن مصر وسوريا تنويان مهاجمة إسرائيل عند الغَسَق من ذلك اليوم. استدعت مئير دايان وأليعازر وعضوين من المجلس المصغّر إلى مكتبها. وكان دايان قد تشاور مع أليعازر الذي قال عنه كيسنجر: «إنه أحد الأشخاص النبلاء الذين تعرفت عليهم». في ذلك الاجتماع اقترح أليعازر استدعاء احتياط القوى الجوية و ٤ فرق احتياط، والقيام بضربة وقائية ضد وسائط الدفاع الجوي السورية. وافق دايان على استدعاء القوات الجوية وحبّذ استدعاء فرقتين فقط، ولأسباب سياسية عارض الهجوم الوقائي. تمت الموافقة على رفع القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها إلى مئير. خلال الحرب كان دايان مدركاً أكثر من زملائه للعوامل السياسية، وقيل إنه أعطى انطباعاً بالحذر الزائد.

استدعي كبار الضباط الإسرائيليين إلى القيادة العامة وبدأت المشاورات الساعة ٧,٠٠. بدأ زعيرا بتقرير «من مصدر يتكل عليه» وجاء بمفاجأة تفيد بأن الحرب متوقعة هذا المساء. شرح أليعازر الموقفين المختلفين اللذين اتخذهما هو ودايان الجمعة الفائت والاتفاق على ترك القرار لمئير. يذكر الجنرال أفراهام أدان أن الاجتماع بكامله استغرق ١٠ دقائق. غادر أدان إلى قيادته في الجنوب.

بدأ الاجتماع مع مئير الساعة ٩,٠٠. دعمت مئير أليعازر باستدعاء الاحتياط، ولكنها اتفقت مع دايان على عدم توجيه ضربة وقائية. «هناك احتمال دائم بأن نطلب المساعدة وإذا ضربنا أولاً فلن نحصل على شيء من أحد». استدعت مئير الحكومة للاجتماع عند الظهر، ثم استدعت السفير الأميركي كينيث كيتنغ لمقابلتها، ومضى دايان إلى غرفة الحرب تحت الأرض.

الساعة ١٠,٠٠ صباحاً قابلت مئير كيتنغ وأخبرته بأن هناك «إثباتات دامغة عن هجوم عربي قريب» وطلبت منه أن يوصل هذه الأنباء إلى كيسنجر، وطُلب من الولايات المتحدة أن تخبر مصر وسوريا إما مباشرة أو عبر الاتحاد السوفياتي بأن إسرائيل لن تضرب أولاً. «إسرائيل جاهزة، لكننا لا نريد الحرب».

في القاهرة، الساعة ١١,٣٠ صباحاً، استدعى السادات السفير السوفياتي فلاديمير فينو غرادوف، وأخبره بأن نوعاً من الأعمال العسكرية كان على وشك الابتداء. أوصل فينو غرادوف المعلومات فوراً إلى الاتحاد السوفياتي، عندها غادر السادات إلى القيادة العسكرية في الموقع المعروف بالمركز رقم ١٠. فيما بعد وفي نفس النهار اتصل السادات بفينو غرادوف وأعلمه بأن الحرب قد بدأت.

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية عند الظهر، وكانت ما تزال منعقدة الساعة ٢,٠٠ بعد الظهر عندما وردت الأنباء عن اندلاع أعمال العنف. عاد دايان فوراً إلى غرفة الحرب. خلال النهار التحق عناصر الاحتياط الإسرائيليون بوحداتهم، ولأنه كان يوم الغفران، فإن معظم عناصر الاحتياط كانوا مع عائلاتهم، وكان النقل العام متوقفاً.

حتى لحظة بدء الهجوم العربي كان المشهد على الضفة الغربية لقناة السويس طبيعياً. كان الجنود يستريحون على الضفة، يدخنون السجائر أو يشربون العصير. كان البعض الآخر يسبح في القناة أو يصطاد السمك «بدا إن كل واحد يتمتع بوقته».

في تمام الساعة ٢,٠٠ بعد الظهر بدأ الطيران المصري بقصف المواقع الإسرائيلية على خط بارليف، وبدأت القوات البرية عبور قناة السويس، وشقّت الممرات في الحواجز الرملية، وأنشأت رؤوس جسور في سيناء. كان القصف المصري استناداً إلى الجنرال فارهوكلي «مميزاً بدقته وقوته». يذكر دايان أن بعض الجنود المصريين قد سبحوا عبر القناة. على الطرف الجنوبي كان من الصعب على أنابيب الضغط العالي المصرية إزالة الحواجز الموحلة. سرعان ما تم بناء ١٢ جسراً عبر القناة، وكانت ٣١ عبارة تعمل وتقدم كل رأس جسر مصري بضعة أميال نحو الأمام. أنزلت وحدات كوماندو بالهلكوبتر قرب الممرات في سيناء، وأشعلت منشآت النفط في جنوب سيناء. كتب إدغار أوبلانش أن بعد ظهر يوم السبت كان بالنسبة للإسرائيليين على الضفة الشرقية للقناة وقتاً «لارتباك كبير تحول إلى ذعر». بحلول فجر يوم الأحد نزل على الضفة الشرقية لقناة السويس ٩٠ ألف جندي و ٨٥٠ دبابة و ١١ ألف آلية عسكرية أخرى.

بعد الحرب وجه تقرير إغرانات انتقاداً كبيراً لقيادة الجبهة الجنوبية لإسرائيل. لم ينجز الجنرال شمويل غونين أعماله بصورة صحيحة، وهو يتحمل قسماً كبيراً من المسؤولية على الموقف الخطير الذي وصلت إليه القوات الإسرائيلية عندما بدأ الهجوم المصري. اتخذ قرارات حاسمة ومتسرّعة، غيّر أهداف الفرق عدة مرات، وسبّب تجاهلاً تدريجياً للقرارات التي فرضها عليه رئيس الأركان. كان متلهفاً للعبور إلى الضفة الغربية قبل خلق الشروط الملائمة لهذه الخطوة الحاسمة.

بدأ الهجوم العربي على جبهة الجولان بقصف جوي ومدفعي عنيف. بعد ساعة بدأت القوات العربية الأمامية بالتقدم نحو الغرب وركزت جهدها الرئيسي على الأحمدية شمال القنيطرة ببضعة أميال، وجهدين ثانويين من كودنة باتجاه نافخ على جسر بنات يعقوب على نهر الأردن. تأخر الهجوم في القطاع الشمالي بسبب الحواجز والخنادق المضادة للدبابات والألغام، ولعدم توفر انضباط على الطرق. أزالت وحدات الكوماندو العربية وبعضها محمول بالهلكوبتر الحامية الإسرائيلية على جبل حرمون. هاجمت الطائرات الإسرائيلية ومن ضمنها سكايهوك وفانتوم التجمّعات العربية لكن صواريخ سام ٦ أحدثت خسائر كبيرة في الطائرات الإسرائيلية.

الساعة ٦,١٥ بتوقيت نيويورك أفاق كيسنجر الذي كان في فندق في نيويورك على تقرير من السفير الأميركي كيتنغ يوضح أن الحرب في الشرق الأوسط وشيكة الوقوع. خلال نصف ساعة اتصل كيسنجر بالسفير السوڤياتي أناتولي دوبرنين وأبلغه رسالة مئير حول النوايا السلمية، ثم أكّد للسفارة الإسرائيلية في واشنطن أن رسالة مئير قد وصلت إلى الاتحاد السوڤياتي. الساعة ٧,٠٠ اتصل كيسنجر بوزير الخارجية المصري محمد الزيات الذي كان في نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرأ له نص رسالة مئير.

فيما بعد قدمت مصر شكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن «التشكيلات الجوية الإسرائيلية هاجمت... القوات المصرية في خليج السويس». كذلك وردت عدة اتصالات سورية إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن تشكو من أعمال عدوانية إسرائيلية «على خط وقف إطلاق النار»، لوقتٍ ما، كانت النظرة السائدة في واشنطن هي أن إسرائيل ضربت أولاً. في اليوم التالي أعلمت إسرائيل مجلس الأمن بأنها كانت ضحية عدوان عربي، وأفاد الأمين العام بأن مصر طلبت من رئيس هيئة المراقبين الدوليين الجنرال أنزيو سيلاسفيو سحب المراقبين الدوليين. أجاب سيلاسفيو، كما فعل قائد قوات الطوارىء الدولية عام ١٩٦٧، بأن طلباً كهذا يجب أن يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. طلبت الولايات المتحدة رسمياً عقد اجتماع لمجلس الأمن.

أكد المراقبون الدوليون أن الأعمال الحربية قد اندلعت، ولكنهم لم يعرفوا من كان البادىء بإطلاق النار. أفاد سيلاسفيو بأن ثلاثة مراكز مراقبة في قطاع الجبهة السورية الإسرائيلية «قد لاحظت إطلاق نار كثيف للمدفعية والدبابات». بعد بضع دقائق أفادت ثمانية مراكز للأمم المتحدة على قطاع قناة السويس عن قصف «مصري» كثيف بالمدفعية والهواوين، وبعد ساعة وردت تقارير بأن القوات المصرية عبرت القناة.

صباح السبت أجرى كيسنجر اتصالاتٍ هاتفية عديدة بوزير الخارجية السوري (لم ينجح في تأمين الاتصال)، بالزيات مرة أخرى. بدوبرنين مرتين. اقترح كيسنجر على دوبرنين أن تتعاون القوتان العظميان في مجلس الأمن. لن تقوم الولايات المتحدة بأية مبادرة قبل جواب موسكو. الساعة ٨,١٥ اتصل الزيات بكيسنجر وأفاده بأن إسرائيل هاجمت المواقع المصرية في خليج السويس. بدا الادعاء بأن إسرائيل باشرت الحرب في يوم عطلة يهودي غير معقول بالنسبة لكيسنجر الذي اتصل بأبا إيبان الذي كان أيضاً في نيويورك. أكد إيبان لكيسنجر أن التقرير المصري مختلق. قال كيسنجر لإيبان إن قرار إسرائيل بعدم القيام بضربة وقائية كان صحيحاً. اتفق كلاهما على الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة، وقال إيبان إنه يريد أن يتحدث مع رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر وهو السير لورنس مكلنشر من أستراليا. قال مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة لإيبان إنه لا يوجد مراقبون دوليّون في المنطقة التي قيل إن هناك هجوماً إسرائيلياً عليها. كتب إيبان: «الردع الإسرائيلي لم يردع ببساطة» والاستخبارات الإسرائيلية لم تكشف الهجوم. فيما بعد في ذلك النهار تلقى إيبان رسالة من مئير تقول إن إسرائيل لن توافق على وقف إطلاق النار حتى يعود الوضع إلى ما كان عليه على الجبهتين.

مساء السبت أخبر السفير السوفياتي في مصر فينو غرادوف الرئيس السادات بأن الرئيس السوري حافظ الأسد أخبر السفير السوفياتي في دمشق بأن الحرب يمكن أن تبدأ خلال يومين وبأنه طلب من الاتحاد السوفياتي «أن يعمل لوقف إطلاق النار خلال ٤٨ ساعة على الأكثر من بدء العمليات العسكرية». لم يكن السادات راغباً بوقف إطلاق النار في تلك المرحلة، ولم يصدق أن الأسد طلب وقف إطلاق النار قبل أن تبدأ الحرب. عندها أرسل برقية إلى دمشق وتلقى جواباً من الرئيس الأسد ينفي الكلام المنسوب إليه. عندها سمع فينو غرادوف من موسكو أن سوريا كررت طلب وقف إطلاق النار. هذه القضية أثرت سلباً على العلاقات بين دمشق والقاهرة طيلة أيام الحرب.

الساعة ١٠,٠٠ مساء يوم السبت عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً. لم يشارك دايان زملاءه العسكريين تفاؤلهم، واقترح سحب القوات في الجنوب إلى خط الدفاع الثاني، ورأى بعض الوزراء أنه كان يتحدث تحت تأثير الإجهاد. عندها توجه دايان إلى غرفة الحرب ورأى أن القيادة غير «مقنعة».

يوم السبت بعد الغداء توجه كيسنجر إلى واشنطن، وفي الساعة السادسة بعد الظهر تلقى رداً سوفياتياً على اقتراحه بعمل مشترك. طلب كيسنجر من مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جون سالي أن يبدأ مشاورات غير رسمية. في الساعة ٧,٢٠ مساء قدم لدوبرنين نسخة معدلة بشكل طفيف عن اقتراحه السابق. الساعة

٩,٠٠ مساء تحدث هاتفياً مع الزيات الذي قال: «أنا لا أهتم كثيراً بالحرب». قال كيسنجر بعد الحرب يجب أن نتعاون، مصر والولايات المتحدة، لصنع السلام وأضاف: «كل حرب تنتهي بشيء من السلام».

كان هناك جدال حول المدى الذي كان يعرفه السوفيات عن النوايا العربية. كتب نيكسون في مذكراته «أنه وجد من الصعب عليه أن يصدق أن العرب دخلوا الحرب دون معرفة السوفيات أو دون تشجيعهم المباشر»، ولكن كيسنجر أعطى انطباعاً بأن الاتحاد السوفياتي فوجىء بالحرب، وقال في ٧ آذار/ مارس ١٩٧٤ أمام لجنة مجلس الشيوخ الأميركي إن الاتحاد السوفياتي «لم يكن لديه تحذير مسبق وملموس». كانت مصر وسوريا في رأيه «تعملان من تلقاء نفسيهما» وكتب في مذكراته «أنه وجد دوبرينين غير محضّر، وأعطى جواباً صادقاً».

إن أبسط هدف للحرب هو تحقيق النصر العسكري أو استسلام غير مشروط للعدو. لكن المحاربين وأصدقاءهم كان لديهم أهدافٌ أكثر تعقيداً من ذلك. كان هدف السادات محدوداً. كتب الجنرال شاذلي:

«كان من المستحيل علينا أن نشن هجوماً واسع النطاق. إمكانياتنا لا تسمح إلا بهجوم محدود. يمكن أن نضع هدفنا عبور القناة وتدمير خط بارليف والتمركز في مواضع دفاعية».

هدف السادات لم يكن عسكرياً في الدرجة الأولى، بل كان خلق موقف دبلوماسي بحيث يمكن لمصر أن تفاوض على انسحاب إسرائيل من سيناء وإذا كان ممكناً أن تفاوض على حل للقضية الفلسطينية. كتب كيسنجر أن «هدف السادات سيكولوجي ودبلوماسي»، وهدف سوريا الرئيسي تحرير الأراضي العربية المحتلة في مرتفعات الجولان. هناك العديد من السوريين لم يروضوا أنفسهم على القبول بالوجود الإسرائيلي، ولذلك يمكن أن يرحبوا بالقضاء على الدولة الإسرائيلية. اعتبرت إسرائيل أنها ضحية للعدوان العربي عام ١٩٧٣ مع أنها تحتل أراضي عربية، وكان هدفها رد الغزو وتحقيق مكاسب عسكرية كافية لإجبار الدول العربية على المفاوضات المباشرة حول سلام شامل. وللقيام بذلك سوف تحتاج إسرائيل إلى كميات كبيرة من الأسلحة، وهذه تأتي من الولايات المتحدة فقط.

تعهدت الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل كما تعهد الاتحاد السوفياتي لأصدقائه العرب بتحرير الأراضي العربية المحتلة، مع أن الجبارين كانا يتبادلان أفكاراً حول الوفاق. كانت علاقتهما مزيجاً من المنافسة والتعاون، أحياناً بوضوح، وأحياناً بشكل مكتوم.

رأى كيسنجر أن الأوضاع السائدة التي أدّتْ إلى الحرب كانت بوضوح «غير محتملة من قبل العرب». هناك حاجة إلى تنازلات ملموسة لربط اهتمام العرب بالسيادة على أراضيهم بالاهتمام الإسرائيلي بالحدود الآمنة. رأى أن عليه القيام بعملَيْن: أولاً: وقف القتال قبل أن يحقق أحد الطرفين مكاسب حاسمة. ثانياً: أن ينتهز مناسبة هذه «الهزة» ليبدأ العمل الدبلوماسي. لتحقيق أول هدف يجب على الولايات المتحدة أن تقاوم الضغوط المفروضة من أجل وقف إطلاق النار في المواقع الحالية، أمّا الهدف الثاني فيحتاج إلى تعاون مع الاتحاد السوفياتي. اقترح كيسنجر مبادرة مشتركة الساعة ٩,٣٥ صباح أول أيام الحرب، وبعد ساعتين أخبر الأمين العام للأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح مصري لبحث مسألة الشرق الأوسط في الجمعية العامة.

كانت دول أوروبا الغربية والعالم الثالث متعاطفة مع العرب لسببَيْن: أولاً لشعورهم بأن الحرب من أجل تحرير الأراضي المحتلة هي مبررة، وثانياً لتخوفهم من أن زيادة التعاطف مع إسرائيل ستؤدي إلى قطع إمدادات النفط. من الدول الغربية، انفردت الندرلاند بتأييدها لإسرائيل وكان عليها أن تدفع ثمناً لذلك. عندما عرضت قضية الشرق الأوسط على التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣ تلقت إسرائيل تأييد الولايات المتحدة وأربعة أعضاء فقط، ضد ١٢٩ عضواً.

حتى الولايات المتحدة وعلى الرغم من المؤسسات الاستخبارية المعقدة كانت غير محضرة لحرب تشرين الأول/ أكتوبر. ورد في تقدير لوكالة المخابرات المركزية الأميركية صدر يوم الحرب، وإنما قبل اندلاع الأعمال القتالية، لا يبدو فيه أن أيّاً من الأطراف ينوي القيام بأعمال عدوانية، بل كل طرف كان يخاف من الطرف الآخر. كتب السير بريان أوركهارت أن الحرب كانت «مفاجأة تامة» في الأمم المتحدة.

الأحد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

حوالي الساعة ١,٠٠ فجر يوم الأحد وصلت إلى القاهرة برقية مشفّرة من وزير الخارجية محمد الزيات الذي كان في مقر الأمم المتحدة يلخص فيها محادثاته مع كيسنجر. حول مسألة وقف إطلاق النار قال الزيات إن كيسنجر طرح عليه احتمال ربط وقف الأعمال القتالية «بالعودة إلى الخطوط التي كان يحتلها الطرفان قبل بدء القتال». قال الزيات إنه أخبر كيسنجر بأنه لا يجرؤ حتى على اقتراح ذلك على القاهرة. وسيكون من المناسب أكثر لو تم ربط اتفاق وقف إطلاق النار بالعودة إلى خطوط ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧.

كان يوم الأحد يوم عرض المواقف الدبلوماسية. لم يطلب أي طرف وقف إطلاق النار، وتمت مقاومة جميع التحركات الهادفة إلى اجتماع مجلس الأمن. أجرى إيبان وكيسنجر اتصالات هاتفية عديدة وطلبت مئير من إيبان أن يبقى في الولايات المتحدة في هذا الوقت.

يوم السبت، ليلاً، كان نصيب دايان من النوم ساعتين فقط لأنه أوقظ الساعة الرابعة فجراً، وأخبر بأن الوضع على جبهة الجولان كان خطيراً. توزع الجهد السوري جنوباً على ثلاثة اتجاهات: الأول يتجه غرباً إلى الجوخدار واليهودية، والاتجاهان الآخران كانا بضواحي رامات ماشميم والعال. توجه دايان بالهليكوبتر إلى الشمال ووجد أن القوات السورية تقترب من نافخ «تقريباً على منتصف الطريق إلى الأردن». أصيبت القوات الإسرائيلية بخسائر فادحة، ربما لأن القوات السورية كانت مزودة بتجهيزات للقتال الليلي. كان رأي دايان، أن سلطته كوزير للدفاع تقتصر على الأمور السياسية، مع أنه جندي مقدام. القرارات الميدانية والتقنية من مسؤولية القادة العسكريين. وجد أن الموقف في الجولان خطير، لدرجة أنه طلب من الطائرات المقاتلة الإسرائيلية أن تتابع هجماتها بمجموعات من ٤ طائرات ضد المدرعات السورية. «لم يكن هذا أمراً. لأنه كان علي أن أصدر الأوامر من خلال رئيس الأركان. كان هذا أكثر من أمر بكثير». كتب دايان كان له «تأثير حاسم».

عاد دايان إلى تل أبيب وقدَّم تقريراً إلى مئير. بعد موافقة دايان وأليعازر طلبت مئير من الجنرال المتقاعد حاييم بارليف، وهو الآن وزير التجارة، أن يرتدي الزي العسكري ويزور جبهة الجولان فوراً، وأن يجري تقييماً شخصياً. واستناداً إلى الكولونيل تريفور دوبوي كان لهذه الزيارة وقع معنوي جيِّد لدى القوات الإسرائيلية. عاد بارليف إلى تل أبيب بعد منتصف الليل وقدم تقريره إلى مئير. بعدها خفت وتيرة التقدم العربي حتى توقف.

أشاد جميع المعلقين العسكريين بشجاعة القوات السورية ومهارتها القتالية: كتب دايان أنه في الحروب السابقة كان «الهروب» السمة المميزة للجيوش العربية. «... الآن وحتى عندما يتلقون خسائر فادحة ويقرّون بأن المعركة خاسرة... لا يركضون بل ينسحبون». كتب دوبوي أنهم تراجعوا فقط حين صدرت الأوامر إليهم بذلك. «لكن إسرائيل استفادت كثيراً من هذا العرض للشجاعة السورية».

بعدما عاد دايان من زيارته لجبهة الجولان قرر على وجه السرعة أن يقوم بزيارة إلى الجبهة الجنوبية. بينما كان يقترب من مقر القيادة الإسرائيلي في سيناء. وردت معلومات عن أن الكوماندو المصريين كانوا يقتربون، ونصحه غونين قائد الجبهة

الجنوبية بالعودة. لم يكن ذلك من طبع دايان وأسلوبه، وعلى أية حال وصل قبيل الظهر. قسَّم غونين الجبهة إلى ثلاثة قطاعات: الماجور جنرال أفرام أدان في الشمال، وأرييل شارون في الوسط، وأفراهام مندلر في الجنوب. كان شارون تواقاً لشن هجوم معاكس في ذلك المساء ولكن غونين أراد تجميع الجهود ودعم الجبهة. دايان في الجانب المقابل كان بعيداً عن فكرة شن هجوم معاكس، وفضّل الانحساب إلى أرض أكثر ارتفاعاً، ولكنه ترك القرارات العملانية لغونين. اعتبر دايان أنه كان هناك «تقدير خاطىء للتطورات على جميع المستويات». عندما عاد إلى تل أبيب لم يذكر أنه شعر بمثل هذا القلق من قبل. قال دايان لأليعازر ولمئير فيما بعد إن على إسرائيل أن تنسحب من خط القناة وتنظم خطوطاً دفاعية في سيناء وتتمسك بها مهما كلف الثمن، وأخبر مئير بأنه يريد أن يستقيل. ولكن مئير دعته للبقاء. كان لدايان انطباع أن زملاءه في الحكومة يعتقدون بأن مسؤولية ضعف إسرائيل لا تقع على الموقف العسكري بحد ذاته، بل على سلوك دايان الشخصي. كتب: كان يوم الأحد «فشلاً تاماً وتميز بالارتباك على أعلى المستويات».

فيما بعد في ذلك النهار طار أليعازر إلى الجبهة الجنوبية وبصحبته إسحٰق رابين رئيس الأركان السابق الذي أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة. استناداً إلى أدان كان غونين يبدو «تعباً ومنهاراً» وكان الجو العام مضايقاً. كان شارون غائباً، وظن غونين أن هناك سوء فهم حول مكان وزمان الاجتماع. بعد استشارة غونين وزملائه قرر أليعازر أنه يجب شن هجوم معاكس محدود في اليوم التالي مع البقاء على مسافة من القناة. أدان سوف يهاجم في الشمال، وقوات شارون سوف تبقى احتياطاً، لكنها يمكن أن تهاجم فيما بعد إذا نجح أدان. ماندلر يتمسك بمواقعه في الجنوب ويكون جاهزاً لدعم شارون. بينما كانوا يغادرون أطم* القيادة وصل شارون وكان له حديث خاص مع أليعازر. ظهر أن شارون أوصى بمحاولة فورية لإنقاذ الحاميات المحاصرة في نقاط الاستناد التي تؤلف خط بارليف وبعبور رمزي إلى الضفة الغربية من القناة. عندها عرض شارون فكرته على غونين وبقية الضباط في قيادة الجبهة الجنوبية وأعطى انطباعاً بأنّ خطته قد وافق عليها أليعازر. إن تصرف شارون باللجوء مباشرة إلى دايان وأليعازر ممن هم فوق مستوى قيادته، وتجاهله جميع القيادات، كانا موضع مداولات خلال الحرب. كان الموقف صعباً عندما تحول الجندي السابق (دايان) إلى وزير والسياسي الناشىء (شارون) إلى قائد عسكري (بعدما استأنف خدمته).

بالنسبة إلى المصريين كان أحد الأعمال الأساسية نقل الطعام والمياه والوقود

---

* مركز محصن.

والإمدادات الأخرى إلى الضفة الشرقية ونصب جسور جديدة. سقطت نقطة الاستناد الإسرائيلية في شرق القنطرة ووصلت وحدات مصرية متقدمة إلى ضواحي الممرات في سيناء.

الاثنين ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة منعقدة طوال فترة الحرب ومنذ عام ١٩٦٧ كان جدول الأعمال يتضمن دائماً فقرة «الوضع في الشرق الأوسط». قبل أن ينعقد أخيراً مجلس الأمن، عرض المتصارعون قضاياهم في الجمعية العامة. اشتكت سوريا من «عدوان إسرائيلي جديد وجبان... وهو جزء من خطة مدبرة... وتحدٍ صارخ للرأي العام العالمي». كانت سوريا ترد العدوان. قالت مصر إن إسرائيل بدأت الحرب ولكن القوات المصرية ردت المعتدين وعبرت إلى الضفة الشرقية من القناة. قال إيبان إن مصر اخترعت معركة بحرية خيالية، بسفن إسرائيلية خيالية وفي مكان خيالي وبتوقيت خيالي. لقد جرى الهجوم العربي في يوم عطلة يهودي «يعدونه وحيداً في الجدول الروحي للإنسانية» إن الهجوم المحضر كان أحد أوضع الأعمال في التاريخ وسوف يحبط ويرد.

لم يكن أيٌ من الجانبين جاهزاً لوقف إطلاق النار، ورئيس مجلس الأمن مندوب أستراليا السير لورنس مكنتيير لم يكن ميالاً لعقد المجلس، حتى يبدو أن هناك نتيجة إيجابية لذلك. أرسلت مئير إلى إيبان رسالة تأكيد وأخبرت كيسنجر بأن إسرائيل منغمسة في معارك صعبة وبأنها لا ترغب في اجتماع مبكر لمجلس الأمن. كان كيسنجر سعيداً عندما علم أن المشاورات بين أعضاء المجلس تتجه نحو خطوة مشرّفة. قبل انعقاد المجلس أخبره السفير السوڤياتي دوبرنين، بأن المندوب السوڤياتي في الأمم المتحدة تلقى تعليمات بتجنب الجدال والمشادات مع المندوب الأميركي سالي. يذكر كيسنجر في مذكراته أنه خلال الحرب «لم يشن الاتحاد السوڤياتي أي هجوم دبلوماسي ليربك أو يعزل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة».

عقد مجلس الأمن أربعة اجتماعات خلال المرحلة الأولى من التحرك الدبلوماسي للأمم المتحدة. عقد الاجتماع الأول مساء الإثنين. نصح كيسنجر أبا إيبان الذي يعتبر من أبلغ الخطباء في الأمم المتحدة، «بأن يضحي بالبلاغة على حساب الإطالة»، وطلب من مندوب الولايات المتحدة سالي أن يلقي «خطاباً لطيفاً وفلسفياً». كان هناك اتفاق عام بين أعضاء المجلس على العمل وفقاً لثلاث مراحل: وقف إطلاق نار فوري يسمح بالتقاط الأنفاس، انسحاب القوات، مفاوضات حول تسوية نهائية على أساس القرار ٢٤٢ والقرارات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة، مع أن الصين حذرت مصر

وسوريا من أن انسحابهما إلى المواقع التي كانت قبل حرب تشرين/ أكتوبر سوف يشجع وبكل بساطة العدوان. أكد إيبان أن السلام عن طريق المفاوضات هو الأسلوب الذي لم يُجرّب بعد في الشرق الأوسط. قالت الهند إنه لا يمكن تحقيق السلام دون العدل، وأكدت الهند ويوغوسلافيا أن مقاومة العرب للعدوان هي مساهمة في صنع السلام. قال الدبلوماسيون العرب إنه لن تكون هناك مفاوضات مع إسرائيل حتى تنسحب من الأراضي العربية المحتلة. لامت الصين الدولتين العظميين بسبب مسؤوليتهما عن تفاقم النزاع في الشرق الأوسط. وأملت نيجيريا بأن لا تصعِّد القوى العظمى النزاع بزيادة إمدادات الأسلحة للدول المتحاربة. اقترحت يوغوسلافيا أنه من الضروري فرض عقوبات على إسرائيل إذا رفضت الانسحاب. حذر جميل بارودي في خطابين طويلين من أن نزاع الشرق الأوسط قد يتوسع إلى خارج المنطقة.

كان هناك نقاش عادي حول مسؤولية بدء الحرب، وسألت مصر الأمين العام للأمم المتحدة عما إذا كان مراقبو الأمم المتحدة يستطيعون تأكيد ادعاءاتها في أن إسرائيل بدأت الحرب. قال الأمين العام للأمم المتحدة إن مراقبي الأمم المتحدة كانوا على مسافة ٣٠ ميلاً على الأقل من الأماكن التي قيل إن الهجمات وقعت فيها، وهكذا لم يستطيعوا تأكيد أو نفي الرواية المصرية.

ذكر كيسنجر أن المناقشات في اليوم الأول كانت «خالية من الدراما» مع أن رئيس مجلس الأمن علق أحد الاجتماعات لأن عدداً من الدبلوماسيين «قاموا بمقاطعات كلامية» كما ورد في السجل الرسمي. لم يقدِّمْ أحد اقتراحاً رسمياً بوقف إطلاق النار مع أن السفير السوفياتي في القاهرة أخبر السادات مرة أخرى بأن الاتحاد السوفياتي يتعرض لضغط من سوريا لتحقيق وقف إطلاق نار مبكّر. ذكرت غاليا غولان أن التحضيرات العسكرية السوفياتية تتزايد. ذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأميركية أن القوات الإسرائيلية قد عبرت إلى الضفة الغربية لقناة السويس في مكانيْن «حالة أخرى من الاعتقاد المسبق الذي يولد التنبؤ» على حد قول كيسنجر.

في الحقيقة كان هناك هجوم معاكس إسرائيلي يوم الإثنين لكنه لم يتلق دعماً نارياً كاملاً وصحيحاً ولذلك لامت لجنة إغرانات الجنرال غونين. كتب دايان: «كل شيء كان خطأ ولكن القيادة الجنوبية كانت لا تعلم بذلك». وصف الكولونيل دوبوي ذلك بأنه «أسوأ هزيمة في تاريخ الجيش الإسرائيلي».

واعترف أليعازر فيما بعد «أن الوضع كان عاطلاً جداً». حوالي الساعة ١,٠٠ بعد الظهر ذهب غونين إلى مقره للراحة. بعد نصف ساعة أوقظ كي يضع أوامره للهجوم المعاكس بصيغة مكتوبة. استناداً إلى أدان كانت الأوامر الخطية تختلف عن خطة

أليعازر، لكن ذلك لم يؤثر كثيراً لأن قادة الفرق لم يستلموها. عندما تفحص أدان الوثائق بعد الحرب وجد أن النص غير واضح. يذكر إدغار أوبالانس أن لحنة إغرانات وجدت أن صفحة من سجلات أدان الحربية مفقودة وأن صفحة أخرى «أعيدت كتابتها». على أي حال لم تكن ذكريات أدان وشارون كافية. ولكن، وعلى الرغم من كل هذا، توقفت قوات شارون عن التقدم وعادت إلى الاتجاه الذي قدمت منه. كانت أخطاء شارون الأساسية في تلك المرحلة، استناداً إلى أدان، أنه لم يتمسك بقطاعه المحدد على الجبهة. ولم يحافظ على إعلام غونين عن الوضع القتالي. اعتقد أدان بأن أخطاء غونين كانت كثيرة وفادحة لأنه فسح المجال لأخطاء ارتكبها الآخرون. اعترف أدان بأن التنسيق والسيطرة والتعاون في قطاعه لم يكن ملائماً، ويصف دوبوي ذلك اليوم بأنه أسوأ يوم على الإطلاق في حياة أفضل قائد قوة مدرعة في إسرائيل (أي أدان). رأى دايان أن اليوم بكامله قد «أضيع كله من أجل لا شيء». قال شارون إن هذه الحرب هي الأكثر إحباطاً، في حياته، ولكن الماجور جنرال أفراهام يوف علق قائلاً له: «المسألة هي ما إذا كنت تقاتل العرب أم اليهود؟».

تقدمت رؤوس الجسور المصرية حوالي ٦ أميال إلى الأمام، وسقط خط بارليف ما عدا موقعين. كان المصريون مدركين لضعفهم في الجو، وخصوصاً عندما يعملون خارج مسافة التغطية التي تؤمنها صواريخ سام. استناداً إلى الماجور جنرال سعد الشاذلي رئيس الأركان المصري كان لمصر ٤ ألوية في الاحتياط. دمرت ٤ دبابات مصرية بنيران المصريين.

على جبهة الجولان أخذت القوات الإسرائيلية زمام المبادرة، وانسحب العرب في القطاع الجنوبي إلى خط جديد. تلقت سوريا ضربة كبيرة عندما قتل الجنرال عمر الأبرش في المعارك. بدأت الطائرات الإسرائيلية بتنفيذ هجمات محددة على مراكز منظومة الصواريخ السورية المضادة للطائرات سام. لاحظ دايان أن المعنويات الإسرائيلية على الجبهة الشمالية قد تحسنت. توقف التقدم السوري ولكن العرب ما زالوا يقاتلون بعناد وبضراوة.

في يومي الأحد والإثنين أطلقت سوريا عدداً من الصواريخ السوفياتية الصنع أرض - أرض من نوع فروغ ٧ باتجاه القواعد الجوية الإسرائيلية في الجليل، مما أدّى إلى وقوع خسائر بين المدنيين. قابل دايان مئير التي وافقت على قصف الأهداف العسكرية السورية في دمشق وسائر المناطق السورية. هذا القرار صادقت عليه الحكومة فيما بعد.

الثلاثاء ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

بعد منتصف الليل طار دايان وأليعازر إلى سيناء للاجتماع مع الجنرال غونين وبعض كبار الضباط. ذكر دايان أن شارون وأدان كانا «مثقلَيْن بالتعب، عيناهما حمر وذقناهما غير حليقتَيْن، مستنزفَيْن» بينما رأى أدان دايانْ وأليعازر «هادئَيْن» ولكن تبدو عليهما ملامح الموقف الخطير. اشتكى أليعازر من أنه تلقى صورة متفائلة عن الأحداث في الجنوب. لخص الخطط لليوم التالي. على شارون أن يحضّر للعبور إلى الجانب الغربي من القناة خلال يوم أو يومين، وأن يعاد تنظيم بعض التشكيلات، امتصاص التعزيزات، إصلاح الدبابات المعطلة، وغيرها. عبّر دايان عن قلقه من خسائر إسرائيل الكبيرة، وحث القادة على الاقتصاد في القوى.

عاد دايان وأليعازر إلى تل أبيب من الجبهة الجنوبية واتخذا قرارَيْن حاسمَيْن. أولاً، تركيز قوى الاحتياط على مرتفعات الجولان والتمسك بالخطوط في سيناء. ثانياً، ابتكار طريقة لتعيين قائد جديد يحلّ مكان غونين في الجنوب. تقرر فيما بعد إرسال حاييم بارليف إلى القيادة الجنوبية كممثل شخصي لأليعازر، على أن يكون غونين نائبه. رأى غونين أن الوضع لا يمكن القبول به، ولكنه وافق على الاستمرار. أفاد دايان مئير عن التعيين فوافقت عليه. استناداً إلى أوبالانس طلب دايان موافقة مئير على تجهيز أسلحة إسرائيل النووية ووافقت مئير.

في المساء التقى دايان الصحافة الإسرائيلية، لكن الذي أراد أن يقوله كان غامضاً بحيث ألغيت مقابلة تلفزيونية معه. وبناء على طلب مئير حل مكان دايان في المقابلة التلفزيونية الماجور جنرال أهارون ياريف (مدير المخابرات العسكرية سابقاً). إستناداً إلى أحد المصادر «فضح ياريف بشكل صارخ بلاغات سلفه أمام كاميرا التلفزيون». على جبهة الجولان استعادت القوات الإسرائيلية الحسنية وتل الفرس في الجنوب، ولكن وحدة إسرائيلية شمالي القنيطرة مباشرة أبيدت تقريباً. بدأ الطيران الإسرائيلي بقصف انتقامي للمنشآت الصناعية السورية.

رأى إيبان أن يوم الثلاثاء هو «يوم أسود» قد أدى إلى «إحساس بالضعف والوهن» ورآه الوفد الإسرائيلي في نيويورك مظلماً أكثر. كانت مئير قلقة حول نقصان مخزون الأسلحة، ولهذا درست إمكانية الذهاب إلى واشنطن لتوجه نداء شخصياً إلى نيكسون. وردت رسالة تأكيد من نيكسون، وبدأ الإمداد الأميركي الذي كان بناء على إصرار كيسنجر في هذه المرحلة على نطاق ضيق. وقفت دول أوروبا الغربية غير آبهة. قال إيبان: «كانوا تحت سيطرة الذعر الشديد» مع أن البرتغال أمّنت تسهيلات لنزول الطائرات في أزورس. بعد الحرب عبّرت الولايات المتحدة علناً عن استيائها من عدم تعاون دول

أوروبا الغربية في عمليات الإمداد، وكانت المملكة المتحدة من بين الدول التي فرضت قيوداً على إمدادات الأسلحة للطرفين. والشيء المواسي لإسرائيل كان أوامر كيسنجر بإعطاء إسرائيل «أيَّ قدْر من المعلومات تحصل عليه». بدأت الإمدادات السوفياتية للعرب تزداد: يذكر كيسنجر أنه في هذه المرحلة كانت الإمدادات السوفياتية للعرب «قليلة ومحدودة». استناداً إلى أحد المصادر رفضت رومانيا تحليق الطائرات السوفياتية في أجوائها لنقل الإمدادات. قال السفير الأميركي في عمان لكيسنجر إن الاتحاد السوفياتي يحث الملك حسين على دخول الحرب، ولكن دوبرنين قال إن ذلك سوء فهم. في الحقيقة تعرض الحسين لضغوطات عربية لاتخاذ إجراء ما، وكان أمام الملك حسين أربعة خيارات:

١ ـ عدم الاشتراك في الحرب.

٢ ـ أن يحشد قواته بطريقة مهددة على الضفة الشرقية لنهر الأردن.

٣ ـ أن يعبر إلى الضفة الغربية من الأردن بهدف الاستيلاء على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٤ ـ أن يرسل قواته عبر الحدود لمساعدة سوريا.

إن فائدة الخيار الرابع أنه يريح الملك حسين من الضغوطات العربية كي يقوم بأي عمل ملموس. هناك دليل على أن السادات أجرى اتصالاً شخصياً بالملك حسين في هذه المرحلة من الحرب لحثه على لعب دور كامل.

في القاهرة أخبر السفير السوفياتي فينوغرادوف السادات بأن الأمور في مرتفعات الجولان كانت تسوء بالنسبة للعرب. طلب الأسد مرة أخرى من الاتحاد السوفياتي أن يعمل من أجل وقف إطلاق النار، وأجاب السادات بأن الأسد نفى ذلك. قال فينوغرادوف إن القادة السوفيات يريدون أن يعلموا ما هدف السادات من الحرب، وذكر أن السادات قال له: «عمل محدّد لتغيير ميزان القوى العسكري والسياسي لمصلحة العرب، ولتحطيم نظرية الأمن الإسرائيلي، ولتحريك الأزمة». قال فينوغرادوف إن الهدف في رأي القيادة السوفياتية قد تحقق، أجاب السادات بأنه يريد أن يستغل «النجاح العسكري الساحق».

الأربعاء ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

اليوم الخامس من أيام الحرب يمكن أن نسميه يوم شجار الجنرالات. قام دايان بزيارة أخرى إلى الجبهة الجنوبية لإجراء مشاورات مع بارليف وغونين، وعُقد اجتماع مع قيادات الفرق العسكرية في بير جفجافة. شارون الذي اشتكى من أن إسرائيل لم

تقم بأية مبادرة منذ نشوب الحرب، أظهر استقلاله مرة أخرى بشن هجوم وصلت فيه قواته إلى شاطىء البحيرة المرة الكبرى. عندئذ ناشد غونين أن يسمح له بعبور القناة، ولكن بعدما أثاره شارون عندما شن الهجوم دون تفويض رسمي، رفض ذلك. اعتبر غونين أن عبور القناة في ذلك الوقت سيكون «خطيراً ومهلكاً». ولن يوافق عليه إلا عندما يصبح وقف إطلاق النار على وشك التنفيذ. عندها اتصل شارون بالراديو بتل أبيب آملاً بالحصول على تفويض من دايان أو أليعازر. تخوف غونين من إقدام شارون على تجاوزه، وطلب إعفاء شارون من قيادته بسبب عدم الطاعة. وجد أدان أنه من الصعب أن يفهم المنطق الكامن وراء هجمات شارون وعدم نعلمه من تجربة اليوم الماضي.

كانت هناك خلافات بين كبار الضباط المصريين أيضاً. أراد الشاذلي رئيس الأركان، أن يبني طريقاً معبدة فوق القناة، ولكن وزير الدفاع أحمد إسماعيل اعترض في البدء لاعتقاده بأن الرئيس السادات أراد استئناف الملاحة في القناة. أخيراً تلقى الشاذلي الموافقة في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر. توقعت دراسة أن يتم الانتهاء من بناء الطريق في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر. سببت الهجمات الإسرائيلية والمشاكل غير المتوقعة تأخيراً. علق الشاذلي قائلاً: «إنه لغريب حقاً أن العدو تبنى الفكرة نفسها وبنى جسراً مشابهاً في نقطة قريبة من النقطة التي كنا نخطط للبناء فيها في قطاع الدفرسوار».

أقرت الحكومة الإسرائيلية قرار تركيز الجهود على جبهة الجولان: على القوات الإسرائيلية التحرك باتجاه دمشق دون أن تنوي الاستيلاء عليها. تقرر شن الهجوم في اليوم التالي. أعلن الأردن أنه استدعى الاحتياط، وأنه يعبىء من أجل الحرب، وأعلن العراق رسمياً اشتراكه في النزاع. أفاد فريق من صحيفة سنداي تايمز بأن ٦ طائرات ميغ عراقية على الأقل أسقطت بواسطة صواريخ سورية من نوع سام ٦.

كان هناك المزيد من الهجمات الجوية ضد سوريا، ومن ضمنها هجوم بالصواريخ استهدف وزارة الدفاع أدى إلى إصابات في صفوف المدنيين في الأحياء السكنية القريبة من مدينة دمشق. قال «دبلوماسي غربي رفيع المستوى» لصحيفة سنداي تايمز إن ٢٠٠ شخص قتلوا في هذا الهجوم. كان من بين الضحايا ضابط سويدي يعمل في الأمم المتحدة وأفراد عائلته، كما قتل العديد من الروس. حصلت هجمات جوية أخرى على منشآت النفط في حمص واللاذقية وطرطوس وبانياس ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمنشآت الصناعية والمرافىء. أدت هذه الهجمات إلى احتجاجات قوية في الأمم المتحدة، وزادت من صعوبات إسرائيل الدبلوماسية.

السياسة المحلية في واشنطن لم تساعد كيسنجر. خلال هذا النهار استقال نائب

الرئيس سبيرو أغنيو. قال دوبرنين لكيسنجر إن الاتحاد السوفياتي جاهز لقرار وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة، ولكن جاء دور كيسنجر ليتخذ موقفاً. وعلى أي حال أخبر حافظ إسماعيل كيسنجر بأنه بينما كانت مصر غير مستعدة لوقف إطلاق النار فإنها لم تصر على انسحاب إسرائيلي فعلي بل على وعد بالانسحاب. إن مصر مستعدة لإنهاء حالة الحرب والاشتراك في مؤتمر سلام عندما تُكمل إسرائيل الانسحاب. كان انطباع الأمين العام للأمم المتحدة أنه لا توجد أغلبية لإقرار أي اقتراح في مجلس الأمن.

كانت الحكومة الأميركية تعاني من مصاعب حول إمداد إسرائيل. كانت شركات النقل الجوي لا ترغب في الاشتراك بسبب تهديدٍ بالمقاطعة العربية. كان هناك جدال حول ما إذا كان المسؤول عن تأخير الإمدادات هو وزير الخارجية هنري كيسنجر أو وزير الدفاع جيمس شليسنجر، أو ببساطة الصعوبة في إيجاد رسائل النقل الجوي الكافية. الأميرال ألمو زوموالت قال إنه لا يشك في أن كيسنجر كان مخطئاً: «ببساطة، هو لم يرد لإسرائيل أن تكسب الحرب بشكل حاسم».

وقعت سوريا في ورطة خطيرة، طُلب من الدول العربية الأخرى أن تنتقم من الغارات الإسرائيلية على دمشق وحمص. كانت مصر غير راغبة بتصعيد الحرب، وقال العراق إن الوقت ليس كافياً لاتخاذ الإجراءات الضرورية. كان الملك حسين يدرس بجدية إرسال لواء مدرع إلى سوريا، ولكن كيسنجر حث الحسين على أن يؤخر ذلك ٤٨ ساعة. شاهد الاستطلاع السوفياتي «حشوداً إسرائيلية ضخمة تنتظر لتأخذ دورها القتالي على الجبهة المصرية». أخبر الاتحاد السوفياتي بأنه إذا نوت مصر أن تتقدم باتجاه ممرات سيناء «فيجب أن تقوم بذلك فوراً دون تأخير».

مع أن الولايات المتحدة لم تقبل بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فقد تلقى كيسنجر رسالة من رئيس المنظمة ياسر عرفات يعلمه فيها بأن المنظمة ترغب بالاشتراك في مفاوضات مع إسرائيل. قررت الولايات المتحدة أن لا ترسل أيّ رد طالما أن الحرب ما زالت جارية.

الخميس ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

يوم الخميس شنّت إسرائيل هجوماً معاكساً على جبهة الجولان واختارت القطاع الشمالي. في نهاية هذا اليوم وصلت القوات الإسرائيلية إلى حضر على بعد ١٢ ميلاً شمال القنيطرة. كان الانسحاب العربي منظماً. كانت النيّة السورية تقضي ببناء خط دفاعي حول سعسع على بعد ١٢ ميلاً باتجاه الشرق. علق دايان أنه ما عدا استعادة

جبل حرمون «فإن هذا قد أنهى عملياتنا على جبهة الجولان». اتصل كسينجر بالقائم بالأعمال الإسرائيلي في واشنطن مردخاي شاليف، واشتكى من بيان دايان الذي أذيع في وسائل الإعلام حول اتجاه القوات الإسرائيلية نحو دمشق. «كيف نتمكن من لجم الأمم المتحدة وأنتم تطلقون مثل هذه التصريحات؟». كان الأسد دون شك مضطرباً من التراجع على جبهة الجولان، وأوفد أحد كبار المسؤولين إلى القاهرة لحث مصر على زيادة الضغط العسكري على إسرائيل في سيناء، وذلك لمنع أي تقدم آخر في الشمال. تعرض الملك حسين أيضاً لضغوطات عربية لمساعدة السوريين. اتصل رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث بكسينجر ليسأل هل أرسل الملك حسين لواء مدرعاً إلى سوريا وهل هو متأكد من أن إسرائيل لن ترد بهجوم عبر نهر الأردن. علق كيسنجر: «في الشرق الأوسط فقط، يُعتقد بأن المحارب يطلب موافقة الخصم على الدخول في عمل معادٍ له».

في سيناء توصل الجنرال حاييم بارليف إلى أن الهجوم المعاكس الإسرائيلي في حال تنفيذه سوف يكون بين الجيشين الثاني والثالث من ناحية الدفرسوار كما كان يدعو شارون. ضغط شارون مرة أخرى للقيام بهجومٍ فوري عبر القناة. هذه الفكرة إذا انطوت فإنها ستشكل إهانة لبارليف وغونين. كرر بارليف لاليعازر رأيه بوجوب إعفاء شارون من القيادة. أرسل حافظ إسماعيل رسالة إلى كيسنجر يطلب فيها من الولايات المتحدة «أن تمنع إسرائيل من قصف الأهداف المدنية المصرية في منطقة دلتا النيل».

يعتقد الشاذلي بأن أول الأخطاء المصرية في الحرب بدأ من ١١ تشرين الأول/ اكتوبر. أراد أحمد إسماعيل أن يهدد ممرات سيناء من أجل تخفيف الضغط الإسرائيلي على جبهة الجولان، وهكذا حرك قواتٍ من الاحتياط الاستراتيجي إلى الضفة الشرقية للقناة. في رأي الشاذلي كانت هذه هي الغلطة التي مكنت الإسرائيليين من بناء رأس جسر غرب القناة، وفي النهاية من تهديد الجيش المصري الثالث. لكن إسماعيل لم يكن حراً وقال: «إنه قرار سياسي».

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بياناً يأسف، وفي خطوة غير عادية، من عدم تحرك مجلس الأمن. ناشد الحكومات المعنية التغلب على الحواجز التي تعيق التحركات السلمية، وأضاف بأنْ ليس عنده حل مفصّل كي يقترحه.

الجمعة ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

أنشأ الإسرائيليون خطاً جديداً على مرتفعات الجولان يبدأ من منحدرات جبل حرمون في الشمال، ويمر في مزرعة بيت جن إلى الغرب من سعسع وتل شمس، وجنوباً

إلى تل الشعاروجبا. أنقذت وحدة سورية من التدمير عندما وصلت القوات العراقية بالصدفة. كانت القوات الأردنية على وشك الدخول إلى سوريا، وأراد الأسد أن يرسلها إلى القطاع الشمالي، ولكن الحسين لم يُعجب بفكرة أن تقاتل قواته بعيداً جداً عن الحدود الأردنية. «أعطى الإسرائيليون الأردنيين علامات عالية من الناحية المهنية وعلامات منخفضة من ناحية الجهد». كان «العراقيون من الناحية المهنية أقل مستوى من السوريين». قال جنرال سوري لتريفور دوبوي عن توقف العراقيين في إحدى المناسبات: «ربما كان توقفهم لتناول الشاي بعد الظهر ثم صاروا على مقربة من تناول طعام العشاء فقرروا أن لا يتابعوا التقدم». خلال هذا النهار غرقت سفينة شحن سوفياتية قرب مرفأ اللاذقية على الساحل السوري.

طار بارليف إلى القيادة العامة ليتشاور مع اليعازر حول خطته لعبور القناة، وعرضاها معاً على دايان الذي طلب عرضها على مئير في مجلس الوزراء المصغّر، تراوحت المناقشات بين مد وجزر إلى أن اقترح بارليف تأجيل القرار. ذكر أوبالانس أنه اعتباراً من يوم الجمعة بدأ إنزال الإسرائيليين الذين يجيدون اللغة العربية، وبعضهم يرتدي الزي العسكري المصري، من طائرات الهليكوبتر على الضفة الغربية لقناة السويس. اختلطوا بالسكان المدنيين واستطاعوا إرسال معلومات استخبارية عسكرية بواسطة الراديو.

اكتشف إيبان ملاحظة تحذيرية من الرسالة التي وصلته من إسرائيل في نهاية الأسبوع الأول. كانت مئير مستعدة للقبول بوقف إطلاق النار وتحديد القوات. أملت إسرائيل بأن يؤجل التصويت في مجلس الأمن حتى اليوم التالي، وأخبر كيسنجر إيبان بأنه يرغب في إجراء تصويت «ليس قبل بعد ظهر يوم السبت». سأل كيسنجر هل كانت المملكة المتحدة ترعى اقتراح وقف إطلاق النار؟ ولذلك استشار السفير البريطاني في واشنطن اللورد كرومر لندن. أجابت وزارة الخارجية بأنها ترغب مبدئياً في اقتراح مشروع قرار «ولكن إذا اقتنعت بأنه سينجح».

السبت١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣

بدأ الأسبوع الثاني من الحرب بمحاولة جديدة للمفاوضات حول وقف إطلاق النار، أرادت الولايات المتحدة أن تربط وقف إطلاق النار بالعودة إلى المواقع التي كانت قبل حرب تشرين الأول/ اكتوبر، ولكن اقترحت على المملكة المتحدة أن ترعى اتفاقاً لوقف إطلاق النار وتحديد القوات بحيث لا يُستخدم حق الڤيتو ضده. وزير الخارجية البريطاني السير إليك دوغلاس هيوم وافق على أن يبحث مع القاهرة، ولكن

رأيـه الشخصي كان أن اتفـاق وقف إطلاق النـار البسيط ليس إلا سرابـاً. تشاور السفيـر البريطاني في القـاهرة مـع السادات الـذي أخبره بـأنه لن يـوافق على وقف إطلاق النـار حتى ينهي أعمـاله. أفـادت المملكة المتحـدة كيسنجـر عن هـذا، ثم وضعت اقتـراحـاً بديلا: وقف إطلاق النار وتحديد القوات وقوة سـلام دولية في الأراضي المحتلة ومؤتمـر سـلام دولي. كان هـذا مماثـلاً للقرارات التي تبنـاها مجلس الأمن فيمـا بعـد في هـذا الشهر، ولكن كيسنجر قال إنه إذا عرض هذا المشروع على التصويت في هـذه المرحلة فإن الولايـات المتحدة سوف تستخدم حق الفيتـو. حث كيسنجر المملكـة المتحدة على أن تبحث ذلك مرة ثـانية مـع القاهـرة. وبينما كـان ذلك قيـد البحث طلب كيسنجر من استراليا أن ترعى اقتراحاً لوقف إطلاق النار وتحـديد القـوات، ولكن الاتحاد السـوڤياتي عارض ذلك. بعد ذلك بوقت قصير جاء الجواب البريطاني: «السادات يرفض أي تغييـر في وقف إطلاق النار» ارتاح إيبان شخصياً، لأنه لم يكن واثقاً من موافقة مئير على وقف إطلاق النار وتحـديد القـوات، بدأ إيبـان، استناداً إلى خبـرته من الحـروب السابقـة في الشرق الأوسط، بالتشديد على الحاجة لتبادل أسرى الحرب.

دعا كيسنجر إسرائيل لتسـريع هجـومها العسكـري، كانت عمليـة نقل الإمدادات لإسـرائـيل في ذروتها. اعتبر إيبان أن ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر يوم حاسم «ونقطة تحول حقيقية» لإسرائيل في «المجالين السياسي والعسكري».

عبرت القوات الأردنية الحدود إلى سوريا عن طريق الرمتا وزُجت قرب الحارة في اليوم التالي. أمر رئيس الأركان اليعازر، هوفي بوقف هجومه. لكن المدفعيـة الإسرائيلية بعيدة المدى صبت نيرانها على المنشـآت الصناعيـة والقواعـد الجويـة في سوريـا، كما نفذت غارة كوماندو بواسطة طائرات الهليكوبتر شمال شرق دمشق.

أشتـدّ القلق العربي على الـوضع على جبهـة الجولان، واستجـابت مصـر لـطلب الأسد بأن شنّت هجوماً جديداً في سيناء على أربعة اتجاهات: الأول بـاتجاه بـالوزا في الشمال والثاني باتجاه التاسا في الوسط والثالث باتجاه ممر الجدي والـرابع بـاتجاه ممـر مثيلا في الجنوب، تم الاستيلاء على آخر معقـل على خط بارليف في بـور توفيق. بـدأ حصار غير معلن على مضيق باب المندب منذ الأسبوع الثاني من الحرب.

تلقى السوريون ضربة قاسية في أوائل الأسبوع عنـدما قتـل الجنرال عمـر الأبرش. وقعت فاجعة مماثلة للإسرائيليين بمقتل الجنرال ماندلر خلال الأعمال القتالية. عيّن قائد الجبهة الجنوبية الجنرال كالمان ماغين بدلاً عنـه، وبما أنـه لم يكن هناك شـارات رتب احتياطية، نزع عزرا ويزمن شارته وقدمها هو واليعازر إلى الضابط المرقى حديثاً.

لأحد ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة العبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس. وقررت يادة الجبهة الجنوبية أن يبدأ الهجوم في تمام السابعة من مساء اليوم التالي. يذكر إيبان ن الجو العام في إسرائيل أصبح فجأة «قوياً». اعتبر الشاذلي أن هذا هو «أفجع يوم»، ذْ أوقفت جميع الهجمات المصرية على الاتجاهات الأربعة. وتعرض قائد الجيش لثاني المصري سعد مأمون لانهيار عصبي. طلب السادات من الشاذلي أن يزور الجبهة رفع معنويات الرجال.

الاثنين ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

حصلت بعض المناوشات على جبهة الجولان بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية المختلطة قرب أم باطنة شرقي القنيطرة. انسحبت القوات العراقية بضعة أميال في قطاع تل عنتر. لم يعد هناك خط جبهة متماسك على مرتفعات الجولان.

طار دايان واليعازر إلى الجبهة الجنوبية من أجل المحاولة المسائية لعبور القناة، وجمعت مئير الحكومة الإسرائيلية «الوزراء ظلوا هناك... (في مكتب مئير) طوال الليل». يذكر دايان «أنه حوالي منتصف الليل وردت أنباء سارة وأنباء مزعجة». الأنباء السارة لإسرائيل هي أنّ شارون استولى من القناة على القطاع الذي كان من المقرر عبوره. والأنباء المزعجة هي أن الطريق التي تُنقل عليها معدات الجسور كانت مقفلة تماماً. دايان، الحذر دائماً، طرح إمكانية الانسحاب ولكن بارليف صمّم على تشديد الضغط.

على عكس ما كان يريد الشاذلي، كانت الضفة الغربية لقناة السويس خالية تماماً من المدرعات، واعتبر الشاذلي أن إسرائيل سوف تعلم بذلك خلال ساعات. ذكر أن طائرة حلقت فوق مواقع صواريخ سام المصرية دون أن تهاجمها وقيل: إنها طائرة استطلاع بعيدة المدى (طائرة س. ر ٧١، ويسميها حلف الأطلسي العصفور الأسود بلاكبيرد). اعتقد المصريون بأن المعلومات التي أُخذت في تلك الطلعة قد سُلِّمت إلى الأركان الإسرائيلية.

الثلاثاء ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

الساعة ٦,١٥ صباحاً اتصلت مئير بدايان عبر الهاتف فأخبرها أنباء سارة وأنباء مزعجة. الساعة ٨,٣٠ عاد اليعازر إلى تل أبيب، ولكن دايان بقي في سيناء. تحسن الوضع في سيناء منذ أن تولى بارليف المسؤولية هناك. وكان دايان مؤمناً بحيوية شارون

واندفاعه. على أي حال حصل خلاف خطير حول التكتيك بين بارليف وغونين في قيادة الجبهة الجنوبية وشارون في الجبهة. وبعدما تم عبور القناة، طلب أن تعبر فرقة أدان بواسطة المعديات*، ولكن غونين رأى أن ذلك يشكل خطراً على القوات. بذل غونين ما بوسعه لإعطاء أوامر متماسكة إلى القيادات على الجبهة، ولكنه لم يستطع ولساعات عديدة أن يؤمن الاتصال مع شارون. واستمر الأمر حتى حضر دايان وتم التوصل إلى سلام مؤقت بين الجنرالات المتصارعين. كانت مصر في الحقيقة تقاوم بشكل عنيف. كتب دايان: «لم يكن المصريون مثل القوات العربية المترددة والمتخاذلة التي كانت منذ سبع سنوات». في نفس الوقت كانت القيادة المصرية بطيئة في تقدير هدف الاقتحام الإسرائيلي «خطأ في الحسابات العسكرية وفشل تام» على حد قول دايان. بدأت مئير، مثل إيبان، تقلق على مصير أسرى الحرب الإسرائيليين.

لم تدرك مصر في البدء هول الوضع العسكري على القناة. أخبر محمود رياض وزراء الخارجية العرب، بأن الاختراق «ليس له قيمة عسكرية». أحمد إسماعيل أصرّ على عدم دعم الضفة الغربية بتحريك قوات من الضفة الشرقية. ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام مجلس الأمة المصري وعرض شروطه للسلام، ثم قام بزيارةٍ للقيادة العامة للقوات المسلحة، وغضب من الشاذلي لأنه كان يعارض خطة أحمد إسماعيل للهجوم في سيناء.

ألقت مئير خطاباً في الكنيست، وعبرت عن «غضبها من تلك الحكومات وخصوصاً الفرنسية والبريطانية، التي اختارت أن تفرض حَظراً على شحن الأسلحة»، وأعلنت أن هدف العرب الحقيقي ليس العودة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ بل «إخضاع دولة إسرائيل بكاملها»، وقالت إنها لن تغفر لمصر وسوريا بسبب رفضهما الكشف عن المعلومات المتعلقة بأسرى الحرب «دون أي حقد».

وصل رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيغين إلى القاهرة ليضغط من أجل وقف إطلاق النار وتحديد القوات. (السادات لم يحب كوسيغين وكان يعتبره عدوانياً وفاسداً)، واستناداً إلى السفير السوفياتي فينوغرادوف تمّ الاتفاق على أن يبدأ الاتحاد السوفياتي «إجراء اتصالات للتوصل إلى وقف إطلاق النار»: في القريب العاجل ستزيل مصر الاختراق على جبهة القناة وستشن سوريا هجوماً معاكساً. أوردت بعض المصادر اتفاقاً أكثر تعقيداً يتضمن انسحاباً على مراحل إلى خطوط الهدنة مع تعديلات طفيفة، على أن تضمن وقف إطلاق النار، والحدود الجديدة قوات دولية تضم بين صفوفها وحداتٍ من الجبارين.

(*) واسطة خشبية بسيطة لعبور الأنهار.

أجاب كيسنجر على رسالة حافظ إسماعيل التي كان قد أرسلها في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر بأنه «لا يمكن تحقيق أهداف مصر من الحرب إلا بشن حرب مخططة وطويلة الأمد». سمع كيسنجر أن إنتاج النفط العربي سوف يُقطع بنسبة ٥٪ كل شهر حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. توقف إنتاج النفط السعودي فيما بعد بنسبة ١٠٪ في الشهر، مع حظر تصديره للولايات المتحدة والندرلاند.

الأربعاء ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

كان يوم الأربعاء بالنسبة إلى إيبان الموجود في الولايات المتحدة «ناجحاً.. في كل المجالات». بالنسبة إلى دايان واليعازر كان التوسط بين الجنرالات الإسرائيليين أهمّ من مقاتلة العرب. قرر دايان لقاء شارون في مقر قيادة أدان وانضمّ إليه فيما بعد اليعازر. حضر شارون وبصحبته أحد الصحافيين وبعض أصدقائه الشخصيين «ولم يتردد أدان في أن يطلب منهم الانصراف». اشتكى شارون من أن اليعازر وبارليف لا يثقان بتقاريره وبأعماله، وبالنتيجة تحيزا ضده. قال بارليف إن شارون لم ينفذ الأوامر وإنه يحطُّ من قدر الانضباط العسكري بإشراك مدنيين (بعض أصدقائه وبعض الشخصيات العامة) في الأمور العسكرية. كان شارون على خلاف مرة أخرى مع غونين الذي أراد دعم المواقع العسكرية الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة، بينما طلب شارون الاندفاع نحو الإسماعيلية. في هذه المناسبة كان دايان جريئاً وبارليف حذراً. في النهاية، وكنتيجة للمناقشات، قال اليعازر إنه على أدان أن يعبر القناة كما تقرر سابقاً، على شارون أن يدعم رأس الجسر. أعطى اليعازر أوامره بشكل خاص لشاورن لإكمال العمل الذي كلّف به: «ثم يمكنك أن تعبر أيضاً». عندها غادر دايان مع شارون إلى الضفة الغربية للقناة ثم عادا إلى قيادة الجبهة الجنوبية حيث أجريت مشاورات أخرى «متوترة» أيضاً. كان هناك تناقض في سرد الروايات حول هذا النهار من قبل الإسرائيليين. والحقيقة أن التطورات الميدانية لم تجر بشكل معقول أو منظم، وكل جنرال إسرائيلي رأى أن لديه شكوى محقة ضد جنرال إسرائيلي آخر.

لم تستطع القوات المصرية أن تنفذ خطة أحمد إسماعيل للهجوم في سيناء، وفشلت الهجمات المصرية المعاكسةعلى الضفة الغربية. استمر الهدوء على مرتفعات الجولان مع أن أم باطنة سقطت في يد القوات الإسرائيلية.

تحركت الدبلوماسية لإنهاء القتال وبوتيرة أسرع. اعتقد إيبان بأن أي قرار لوقف إطلاق النار يجب أن يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأراد أن يضع مسألة تبادل أسرى الحرب شرطاً لتطبيق وقف إطلاق النار.

الخميس ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

تلقى إيبان برقية من مئير تطلب منه العودة للاشتراك في مناقشات مجلس الوزراء الهامة حول مستقبل السلام. كان كيسنجر غاضباً من الطريقة الإسرائيلية في المفاوضات التي «تساوم وتماحك حول أقل تنازل ولا تقدم أية تسوية وتهدأ فقط عندما يتوصل الجميع إلى حالة من الاستنزاف الشامل». وجاء تعليقه هذا بعد ورود أنباء عن أن مئير تعارض أي ربط بين وقف إطلاق النار والقرار ٢٤٢، في الوقت الذي كان الاتحاد السوفياتي يضغط فيه من أجل وقف إطلاق النار وتحديد القوات، على أن يتبع ذلك انسحابٌ إسرائيليٌ على مراحل استناداً إلى القرار ٢٤٢ و«إجراء مشاورات ملائمة» حول المفاوضات على قضايا التسوية. كتب وليم بكلي: «أن كيسنجر يؤمن بالحركة، ولكنْ على أن تجري في جو من الحركة». ولإظهار جو الحركة أرسل كيسنجر رسالة إلى السادات.

بعد فترة، كان السادات يشرح للأسد أنه قبل باقتراح كوسيغين لوقف إطلاق النار وتحديد القوات وبضمانات من الجبارين بانسحاب إسرائيل وبعقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة يهدف إلى تحقيق السلام. إن سبب تغيير سياسته كان تدفق الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل. قال للأسد: إن قلبي يقطر دماً، ولكني وبكل بساطة لا أستطيع أن أقاتل الولايات المتحدة... (هناك اعتقاد واسع في العالم العربي بأن الولايات المتحدة أرسلت عدداً كبيراً من المتطوعين لتشغيل المعدات الإلكترونية المتطورة وبعض التجهيزات الأخرى التي وصلت إلى إسرائيل). أرسل الأسد رداً عاطفياً إلى السادات، ولكن دون فائدة، يقول فيه:

«أخي: أناشدك أن تنظر مرة أخرى إلى الوضع العسكري على الجبهة الشمالية وعلى جانبي القناة. لا نرى أي سبب للتشاؤم... أخي السادات... مع أن العدو تمكّن من اختراق جبهاتنا لسبب عرضي، فإن هذا لا يعني أنهم قادرون على تحقيق النصر... أخي وعزيزي الرئيس... ليكن الله معك».

كتب الشاذلي عن هذا اليوم: «ربح العدو معركة الدفرسوار». زار السادات مرة أخرى مقر القيادة العامة. كتب الشاذلي: «لم يطلب أحد منّي الكلام ولم أتطوع للأدلاء بأي رأي. يذكر محمد حسنين هيكل أن الصراع بين الشاذلي وإسماعيل بدأ يكبر.

في هذا الاجتماع الحاسم ظهر الخلاف في الرأي. الجنرال الشاذلي الذي كان قد رأى الوضع فوراً وعلى حاله، أدرك خطره الكبير. وشعر بأن قسماً من التعزيزات التي أرسلت إلى الضفة الشرقية يجب أن يستعاد و... حبّذ كذلك سحب بعض الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات من الشرق.

كان رأي الجنرال إسماعيل أنه حتى ولو أُجري انسحابٌ جزئي من الضفة الشرقية، فإنه حتماً سوف يضعف معنويات القوات، ويمكن أن يؤدي إلى انهيار. . . وافق الرئيس على رأي إسماعيل.

الجمعة في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

وردت تقارير بأن مجلس الأمن يمكن أن يدعو إلى وقف إطلاق النار، واجتمع دايان مع اليعازر وبعض كبار الضباط. تقرر القيام بجهد رئيسي للسيطرة على جميع المواقع على جبل حرمون، وكذلك لإنشاء «خط جيد» على الجبهة المصرية كما أسماه دايان، دون الضغط باتجاه القاهرة، وافقت مئير على هذه القرارات.

شدد نيكسون ضغطه من أجل وقف إطلاق النار، وأرسل رسالة إلى مئير يحث فيها إسرائيل على وقف القتال لأنه إذا فعلت ذلك فسيكون لمصلحتها. فضّل القادة الإسرائيليون تأخير وقف إطلاق النار بضعة أيام، ولكن مئير أدركت أن موقف السادات الدبلوماسي قوي. أعلنت بصمت أن هذه الحرب يجب أن تنتهي بمعاهدة سلام. بعد فترة أرسل ليونيد بريجينيف رسالة إلى نيكسون طالباً حضور كيسنجر إلى موسكو من أجل مفاوضات عاجلة. أخبر كيسنجر السفير دوبرنين بأنه يريد أن يبدأ الرحلة في اليوم التالي، ولكنه لن يتمكن من البدء بالمفاوضات إلا صباح الأحد.

شنت القوات العربية المختلطة هجوماً معاكساً ثانوياً على جبهة الجولان وتم صده دون صعوبات. ذكر أوبالانس أن الدبابات الأردنية تعرضت ليس لهجومٍ من القوات الإسرائيلية فقط، بل لهجومٍ من القوات العراقية والسورية بطريق الخطأ!

ازداد استياء السادات من الشاذلي، ورأى أن الشاذلي أمضى الليل بكامله ينظّم المعلومات ويعدّ الأوامر. وبما أن الشاذلي قد «انهارت أعصابه»، فقد أصدر السادات أمراً بإقالته من رئاسة الأركان، وأمراً آخر جازماً بعدم انسحاب «أي جندي أو بندقية أو أي شيء» من الضفة الشرقية للقناة.

السبت والأحد في ٢٠ و٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

استغرقت رحلة كيسنجر إلى موسكو ١٥ ساعة، ودعي بعدها الفريق الأميركي إلى «مائدة رسمية» تبعها اجتماع مع بريجينيف. في صباح اليوم التالي اتفق الجباران على نص أصبح فيما بعد قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨. علق جدعون رافايل بأن وقف الأعمال العدوانية هو الأرضية العامة للنصّ. كان تنفيذ القرار ٢٤٢ قد أُعِدّ من أجل إرضاء مصر، والمفاوضات من أجل السلام كتنازل لإسرائيل، وأعد المؤتمر تحت

الرعاية الملائمة لضمان أن الجبارين سيكون لهما دور في عملية السلام. وافق الاتحاد السوفياتي على أن يضغط على العرب من أجل تسريع تبادل أسرى الحرب.

أدركت القيادة المدنية المصرية أخيراً خطورة الوضع العسكري على الضفة الغربية للقناة. كتب هيكل: «لم تكن ثغرة صغيرة بل كان اختراقاً كبيراً، كان السادات يرغب بقبول وقف إطلاق النار دون أن يربطه بأية مسألة أخرى. يذكر إيبان أنه في الساعة ٩,٣٠ مساء يوم الأحد أطْلَعَ السفير السوفياتي فينوغرادوف السادات على نداء من بريجينيف يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. قبل ذلك، وفي مساء يوم الأحد أيضاً، قدم دايان تقريراً إلى مئير حول التقدم الذي أحرزته القوات الإسرائيلية. اتصلت به مئير فيما بعد وأخبرته بأن الجبارين سوف يقدمان مشروع قرار لوقف إطلاق النار إلى مجلس الأمن في تلك الليلة. اجتمعت الحكومة الإسرائيلية الساعة ١٠,٠٠ مساء (حسب ما ذكر إيبان) أو في منتصف الليل (حسب ما ذكر دايان). خلال الاجتماع تلقت مئير رسالة من نيكسون توصي باقتراح الجبارين. الساعة ٣,٠٠ فجر يوم الأحد (بتوقيت الشرق الأوسط) في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة قبولها بقرار وقف إطلاق النار. بعد فترة كان الأسد يحث السادات على إعادة النظر في قبوله بقرار وقف إطلاق النار. «أناشدك أن تنظر مرة أخرى. . .»، وقال: إن جميع الاختراقات الإسرائيلية على جبهة الجولان قد صُدّت. كان من الضروري المحافظة على الروح القتالية للجيوش العربية.

تجدد القتال على منحدرات جبل حرمون وفشلت محاولة إسرائيلية للاستيلاء على مركز مراقبة مرتفع. كان هناك أيضاً قتال شديد قرب سعسع، وجرى عدد من الاشتباكات الجوية، ومُني الطرفان بخسائر.

وصلت الخلافات بين شارون وقيادة الجبهة الجنوبية إلى ذروتها. أُعطيت الأوامر لشارون بأن يهاجم منطقة كانت إسرائيل تسميها (ميسوري) ولكن الهدف الحقيقي كان الاستيلاء على الإسماعيلية في الغرب. قامت قيادة الجبهة بجهود متكررة لإعطاء شارون أوامر واضحة، ولكن الجواب كان إما أنه غير موجود، أو يستريح، ولا يريد أن يزعجه أحد. إنه يراوغ، عُرضت المسألة على دايان الذي لم يجد من المناسب أن يغيّر أو يتدخل في القرارات العملانية. أخيراً وبعد منتصف الليل اتصل شارون بدايان الموجود في تل أبيب، وأقنع دايان غونين بتعديل الأمر من تعليمات بمهاجمة ميسوري إلى إمكانية القيام بذلك. كان شارون بذلك قد تجاوز رئيس الأركان، وليس قيادة الجبهة الجنوبية فحسب.

بعد الحرب راجعت لجنة اغرانات سلوك شارون، وتوصلت إلى نتيجة مفاجئة

ومتساهلة. يمكن أن تحدث فرص نادرة، حيث يتلقى الضابط في الميدان أمراً من رئيسه ويقتنع بأنه إذا كان رئيسه مدركاً للوقائع والتفاصيل على الأرض، فإنه لن يصرّ على تنفيذ أمره. عندما يستنفد الضابط جميع الوسائل بهدف تغيير الأمر ويعلم قائده عن حقيقة الموقف ويحاول إقناع القائد بتغيير الأمر، وكل ذلك لا يؤدي إلى أية نتيجة، فإن الضابط مرغم حسب القوانين العسكرية على أن ينفذ الأمر الأفضل لإمكانياته، ومن ثم يطالب بتشكيل لجنة تحقيق. إذ لم ينفذ الضابط أوامر قائده أمكن للقائد الأعلى أن يقيله من مسؤولياته، وعندها يُحال إلى المحكمة العسكرية. كانت المفاجأة أن اللجنة لم تَلُمْ شارون لارتكابه مخالفات للانضباط العسكري.

الساعة ٩,٠٠ مساء الأحد اجتمع مجلس الأمن بناءً على طلب الجبارَيْن لتبني قرار بوقف إطلاق النار «على أن يسري بعد ١٢ ساعة من لحظة الموافقة عليه، وفي المواقع التي تكون القوات موجودة فيها» ولتطبيق القرار ٢٤٢ «بجميع أجزائه» ولمفاوضات «برعاية ملائمة بهدف... التوصل إلى سلام دائم وعادل». كان هناك دعم كبير للمشروع مع خلافات طفيفة حول بعض النقاط. قالت الولايات المتحدة إن الجبارَيْن يرغبان في القيام «بمساعٍ حميدة مشتركة» لتسهيل المفاوضات. أيّدت الولايات المتحدة، مدعومة من إسرائيل، تبادلاً فورياً لأسرى الحرب. افترضت المملكة المتحدة والسودان وغينيا أن «الرعاية المناسبة» هي الأمم المتحدة. اعتقدت فرنسا بأنْ «لا شيء سوى رعاية مجلس الأمن» بينما أرادت البيرو إشراك الأمين العام للأمم المتحدة. أملتْ المملكة المتحدة وفرنسا وكينيا بتوقف تدفق الأسلحة عندما يسري مفعول وقف إطلاق النار. كانت الهند تنوي التصويت لصالح مشروع القرار ولكنها أعلنت أنها ليست راضية، لأن الاجتماع انعقد دون مشاورات (هذه النقطة أثارتها أيضاً كينيا وأندونيسيا والسودان وغينيا ويوغوسلافيا). قام جميل بارودي مندوب السعودية بمقاطعات كلامية متعددة قصيرة وطويلة، وشكا من «الوفاق الكاذب» بين الجبارَيْن. أدانت الصين العدوان الإسرائيلي ودعت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وشددت على حقوق الفلسطينيين، وقالت: إن تواطؤ الجبارَيْن هو قناع لفرض تسوية، ولذلك لن تشترك الصين في التصويت. طالبت إسرائيل برفع الحصار عن باب المندب. تم إقرار اقتراح الجبارَيْن، وصار القرار رقم ٣٣٨ بإغلبية ١٤ صوتاً ضد لا أحد وامتناع الصين عن التصويت. وانتهى الاجتماع الساعة ١,٣٠ بعد منتصف الليل. قبل أطراف النزاع في الشرق الأوسط القرار، وسوريا قبلته على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والمحافظة على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

الاثنين ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

بناءً على إلحاح مئير طار كيسنجر من موسكو ليتوقف في إسرائيل حيث بذل ما بوسعه لإعادة تأكيد الدعم السياسي. رأى كيسنجر أن دايان السياسي الإسرائيلي الخلّاق «وحيدٌ في خياله المندفع، ونباهته وفطنته. . وهو قادر على وضع إسرائيل في محيطها العالمي. . . متفوق، في آرائه، على القادة الإسرائيليين». اعتقد دايان بأن عظمة كيسنجر نشأت بصورة أساسية من قدرته على استخدام نفوذ الولايات المتحدة «لفرض الضغوط ولينتقم، وليؤثر، وليعد». علمت الحكومة الإسرائيلية وللمرة الأولى بخطّة كيسنجر لمؤتمر سلام. استمرت إسرائيل في تشديدها على الحاجة إلى تبادل سريع لأسرى الحرب.

تلقى كيسنجر أيضاً دعوة لزيارة القاهرة، ولكن ظن أن خطوة كهذه من شأنها أن تزعج تل أبيب. على أي حال لم تكن الولايات المتحدة جاهزة لإجراء محادثات هامة في مصر.

وافقت كل من مصر وإسرائيل على قرار مجلس الأمن الصادر يوم الإثنين ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار. كانت مئير تفضل استمرار القتال لبضعة أيام، واعتقد الجنرالات الإسرائيليون بأن وقف إطلاق النار «قد فرض لأنه يحقق فائدة لمصر - ليس فائدة فقط، بل هو بمثابة الخلاص لهم». أوضحت إسرائيل أن قبولها كان على افتراض أن مصر ستوقف إطلاق النار، ولكن العسكريين الإسرائيليين لم يصدقوا أن وقف إطلاق النار سيصمد. قبل دقيقة واحدة من سريان مفعول وقف إطلاق النار حثّ أدان بارليف على أن لا يكون مستعجلاً في إصدار الأوامر الضرورية. كان أدان يقصد بذلك أن قواته لن تتقدم بل ستقوم بعملية تنظيف «وتحقيق استمرارية إقليمية»، كما يعني بذلك أن عليه أن يصل إلى القناة، وبالتحديد إلى جنوب البحيرات المرة. ذكر أحد الصحافيين الإسرائيليين أن أدان «أعطى أوامره بالتقدم نحو مدينة السويس وقطع الطريق على الجيش المصري الثالث على الرغم من وقف إطلاق النار». كتب الكولونيل دوبوي: «هاجمت الدبابات الإسرائيلية باتجاه الشرق، بأسرع ما يمكن وإلى أبعد ما يمكن، وتجاوزت مناطق المقاومة الرئيسية. . . النتيجة كانت معركة مربكة وشرسة». كان هذا ما توقعه إيبان بالضبط. وحسب خبرته، فإن اتفاقات وقف إطلاق النار نادراً ما تنفذ في الموعد المحدد لأن الجانبيْن يسعيان دائماً لتحسين مواقعهما. . وكما تنبأ إيبان: «لم يمر وقت طويل حتى خرق المصريون وقف إطلاق النار». كان هناك ارتباك كبير، وقرر أدان التحضير ليوم قتال آخر: «لأن الفرص كانت جيدة وسيكون هناك المزيد من خروقات وقف إطلاق النار». في منتصف الليل أخبر

غونين بأنه خطط للاستمرار في القتال في اليوم التـالي. «لقد خـططتُ لأنظف المنـطقة التي استوليت عليها بأمل أن يخرق العدو وقف إطلاق النار.. وهكـذا يمكننا أن نكمـل عملنـا ونحاصـر الجيش الثالث. اعتقـد نيكسون بأن مصر ارتكبت الخـرق الأول، ولكن كيسنجـر رأى أن ذلك لا يصـدّق. كان السـادات متأكـداً من أن إسرائيـل كانت تحـاول عمداً تحقيق مكاسب عسكرية. «إسرائيل لم تلتزم أبداً... بأي رمز أخلاقي».

نفذ الإسرائيليـون محاولـة أخرى لاستعـادة جبل حـرمون تضمنت إنـزال مظليين، ونجحت المحاولة هذه المرة. أعلن الإسرائيليون أن الهجوم مشروع لأن سوريا لم تعلن قبولها بوقف إطلاق النار.

أمرت القيادة المصـرية جميع الوحـدات بأن تتقيـد بوقف إطـلاق النار «إذا تقيـد العدو» ولكن على القوات المسلحة «أن تبقى في حالة الجاهـزية القتـالية الكاملة...». قبل أن يسري مفعـول وقف إطلاق النار، أمر السـادات بإطـلاق صاروخين أرض ـ أرض على القوات الإسرائيلية في منطقة الدفـرسوار. استنـاداً إلى مصدر مصـري تم اعتراض رسـالة راديـوية إسرائيلية تأمـر القوات «بـالإسراع إلى الضفـة الغربيـة» للقناة، وأضـاف المصدر أن القوات الإسـرائيلية بـدأت التحرك بعـد ٤ ساعـات من سريـان مفعول قـرار وقف إطلاق النار.

الثلاثاء ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

اجتمـع دايان مـع القـادة العسكـريين الإسـرائيليين. طلب العسكـريـون استمـرار عمليات «التنظيف» حتى الانتهاء من محاصرة الجيش الثالث، ولكن دايان حث على أن اتفاق وقف إطلاق النـار قد رعتـه الدولتان العظميان ويجب احترامـه. كتب أدان. «في الجانب الآخر، فكّـرت في أن هذا ليس الـوقت المناسب ولا الـظرف المناسب لاتخـاذ هذه القرارات فهي تُتخذ على أرض المعركة فقط».

أثـار ذلك أزمـة جديـدة لأن مصـادر الأمم المتحـدة أكـدت أن إسـرائيـل ارتكبت مخـالفات كبيـرة وأسـاسيـة من أجـل محـاصـرة الجيش المصـري الثـالث. قـالت مئير لكيسنجـر: «بصفة شخصيـة وثقة وإخـلاص» إن القتال على الجبهـة المصرية لم تبدأه إسـرائيل، ولكن كيسنجـر وجد أن ذلـك غير مقنـع. كتب أنّ مئير كـانت «تضغط على سذاجته وسرعته في التصديق».

دُعي مجلس الأمن للانعقاد عند الظهـر، ولكنه لم يلتئم إلا عنـد الساعـة الرابعـة بعد الظهر. اشتكت مصر من أن وقف إطلاق النار قد انهار. قـال المندوب الإسـرائيلي في خطاب «أملاه إيبان على الهاتف: إن الخطأ يقع بأكمله على العرب، وطلب إطلاق

سراح أسرى الحرب، أَعَدَّت القوتان العظميان مشروع قرار جديد يؤكد على الدعوة السابقة للامتناع عن الأعمال العسكرية، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يستخدم مراقبي الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار. ضغط الاتحاد السوڤياتي من أجل انسحاب القوات ولكنْ إلى المواقع التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وليس إلى مواقع ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧. شددت فرنسا على الحاجة إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات، بينما أشارت المملكة المتحدة (بدعم من السودان والهند وكينيا) إلى أن اتفاقات وقف إطلاق النار لا تراقب نفسها بنفسها، بحيث أن مراقبة الأمم المتحدة ضرورية. تحدث ممثلو عدد من الوفود عن أهمية القرار ٢٤٢ وعن الحاجة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. شدد السودان والبيرو على الحاجة لاستخدام آلية الأمم المتحدة. اشتكت الصين مرة أخرى من تواطؤ الجبارَيْن ومن الغش في إدانة العدوان الإسرائيلي. تحدث جميل بارودي مندوب العربية السعودية في خطاب طويل ومسهب عن الفخ الذي حضّره الجباران. تم إقرار مشروع القرار بأغلبية ١٤ ضد لا أحد وامتناع الصين عن التصويت.

خلال فترة بعد الظهر تلقى كيسنجر «اتصالاً لاذعاً» من مئير التي قالت: إن إسرائيل سوف تتجاهل النداء الأخير لوقف إطلاق النار: في الحقيقة وقبل ظهر هذا اليوم أخبر دبلوماسي إسرائيلي كيسنجر بأنه من الصعب والمستحيل أن تقول أين هو خط وقف إطلاق النار و«إسرائيل لا ترغب في تقويض سلطة الأمم المتحدة بالموافقة على قرار جديد لا يمكن تطبيقه».

في الحقيقة تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل على أن يبدأ مفعول وقف إطلاق النار صباح الثلاثاء، وقبلت سوريا ذلك أيضاً، مع أن الرئيس الأسد قال فيما بعد: «إن وقف إطلاق النار كان مفاجأة لنا، ولا يتفق مع أفكارنا». يذكر كيسنجر حادثة أخرى في ذلك النهار، وهي أنه تلقى رسالة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يعبّر فيها عن «رغبته في إجراء محادثات».

الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

واجهت الحكومة الإسرائيلية مسألتين سياسيتين: الأولى هي قرار وقف إطلاق النار الثاني، والثانية هي طلب السماح بدخول الإمدادات غير العسكرية للجيش المصري الثالث. بعد فترة تابعت القوات الإسرائيلية عمليات التنظيف. طُلب من أدان أن يسيطر على جميع المواقع المحصّنة ويتمسك بها، وأن يقطع إمدادات المياه عن الجيش الثالث المصري ويستولي على مدينة السويس. كتب ادان: قررت أن أشن الهجوم عند

الفجر. . . إذْ عندما يبدأ مفعول وقف إطلاق النار سنَكون ملتحمين في المعركة، وسوف يلزم وقت ـ ربما بضع ساعات ـ حتى تستطيع القوات أن توقف نارها». قال دايان لقادته: إن مراقبي الأمم المتحدة هم في طريقهم لمراقبة وقف إطلاق النار. سيتوقف الدعم الجوي الساعة ٧,٠٠ صباحاً، ولكن إطلاق النار استمر «في جميع الاتجاهات».

كاد أن يؤدي رد فعل الجبارين إلى أكبر أزمة في الحرب. عندما اشتد الضغط العسكري الإسرائيلي على القوات المصرية المحاصرة ناشد السادات الجبارين إرسال قوات عسكرية «ليشهدا بنفسيهما الخروقات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار». صمّم كيسنجر أن يُبقي قوات الجبارين بعيدة عن الشرق الأوسط، وأعَدَّ رسالة إلى نيكسون ليرسلها إلى السادات يقول فيها إن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق الڤيتو ضد أي اقتراح في مجلس الأمن يدعو إلى استقدام «قوات عسكرية من خارج المنطقة» إلى الشرق الأوسط. أحيط دوبرنين علماً بالتهديد الأميركي بالڤيتو. وفي الوقت نفسه أرسلت رسائل أميركية إلى إسرائيل «غاضبة وشديدة اللهجة».

تصاعدت الأزمة عندما أعطى الاتحاد السوڤياتي انطباعاً بأنه في غياب الاتفاق بين الجبارين فإنه سوف يتصرف من جانب واحد. كتب بكلي «إن ذلك نقل إلى خارج الولايات المتحدة». كان بكلي عضواً في الوفد الأميركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. حذر نيكسون بريجينيف من أن اقتراح العمل من جانب واحد «هو مسألة تثير القلق الشديد، وتؤدي إلى عواقب غير محسوبة». بحث كيسنجر عدة خيارات، من ضمنها نداء من رئيس مجلس الأمن من أجل احترام تام لقرار وقف إطلاق النار وتوسيع أعمال مراقبي الأمم المتحدة. تأكد من أن الحكومة البريطانية قد أنذرت بالنوايا الأميركية وحثّ دوبرنين على أن لا يدفع الولايات المتحدة نحو «التطرف».

في اجتماع في واشنطن تلك الليلة لمجموعة الأعمال الخاصة التي ترأسها كيسنجر، تقرر وضع القوات الأميركية في «أعلى درجة من الاستنفار العسكري الذي يُستخدم في وقت السلم». ذكرت استخبارات الولايات المتحدة أن سبع فرق سوڤياتية محمولة جواً جُهِّزت، وأن ٨ طائرات نقل من طراز أنطونوف تستعد للإقلاع من بودابست إلى مصر.

كتب كيسنجر: «الساعة ١٢,٢٠ فجراً أنذرنا الفرقة ٨٢ المحمولة جواً. الساعة ١٢,٢٥ فجراً أمرنا حاملة الطائرات فرانكلين روزفلت. . . بأن تتحرك بسرعة. . . لتنضم إلى الحاملة أندبندس جنوب كريت. أُعطيت الأوامر للحاملة كينيدي وقوة العمل التي ترافقها بالتحرك بأقصى سرعة من الأطلسي إلى البحر المتوسط. . . الساعة ٣,٣٠

أمر رئيس الأركان المشتركة بعودة طائرات ب ٥٢ التي تتمركز في غوام إلى الولايات المتحدة».

أحيطت بريطانيا علماً بهذه الخطوات، وهذا مثل كلاسيكي على العلاقة الخاصة مع بريطانيا استناداً إلى كيسنجر.

الحدث المهدِّىء الوحيد في هذا النهار كان تأكيد دعوة كيسنجر لزيارة مصر، وقد اقترح كيسنجر أن تتم في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر.

الخميس ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

استمر مجلس الأمن في انعقاد دائم حتى بعد منتصف ليلة الأربعاء، ومعظم نهار الخميس، أفاد المندوب الأميركي سالي واشنطن بأن حماسة الجبارْين للتدخل العسكري قد بردت بصورة ملحوظة. كان السادات يطلب قوة فصل دولية لا تضم بين صفوفها وحدات من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن أجل استبعاد دول الكتلة السوفياتية من القوة حثّ كيسنجر الأمين العام للأمم المتحدة على استبعاد الوحدات من الدول المنضوية في أحلاف عسكرية.

أفاد الجنرال سيلاسفيو رئيس فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، نيويورك عن انتشار مراقبي الأمم المتحدة. وقال الأمين العام إن الشرط المسبق لأية مراقبة فعّالة هو اتفاق وقف إطلاق نار أكيد، بتعاون الطرفين.

اشتكت مصر من خرق إسرائيل لوقف إطلاق النار بشكل متزايد، ومن التدخل الإسرائيلي بتحركات المراقبين الدوليين. ادّعت مصر أيضاً بأن إسرائيل تخالف اتفاقيات جنيف، وذلك بمهاجمتها المناطق المدنية. طلب السودان من المجلس أن يدين إسرائيل، ولكنه لم يؤيِّد اتخاذ تدابير استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع أن الاتحاد السوفياتي اعتقد بأن هناك حاجة لعقوبات محدودة. طلب الاتحاد السوفياتي توزيعاً جغرافياً متساوياً لمراقبي الأمم المتحدة، واقترح أن يتكفل «المعتدي» بنفقات قوة المراقبين الدوليين وقوة حفظ السلام. قالت الولايات المتحدة إنها تريد استبعاد القوات العسكرية للدول الكبرى عن المنطقة، ورأت البيرو أن يجري استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من أية قوة حفظ سلام دولية. كان لفرنسا تحفظات حول استبعاد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وأشارت بريطانيا إلى أنها ترغب في الاشتراك في قوة حفظ السلام الدولية، وقالت باناما إنها ستشارك بوحدة صغيرة. سألت العربية السعودية من سيدفع تكاليف قوة حفظ السلام الدولية؟ وأملت أندونيسيا بأن يُساهم الجباران في التمويل. قالت الهند: إن وجود قوة

حفظ السلام الدولية لا ينتقص من سيادة الدولة المضيفة. الصين ما زالت تعارض قوة حفظ السلام الدولية، وحذرت من أطماع الجبارين. لكن الصين لن تستخدم حق الفيتو. اقترحت الدول الثماني غير المنحازة والأعضاء في مجلس الأمن مشروع قرار أعِدَّ بلغة بسيطة وبنيّةٍ طيبة، يطلب وقف إطلاق النار التام والفوري والانسحاب إلى المواقع التي كانت تحتلها القوات في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر وإنشاء قوات طوارىء دولية. تم إقراره بأغلبية ١٤ صوتاً ضد لا أحد وامتناع الصين عن التصويت.

توسل السادات المساعدة الأميركية في تأمين الإمدادات الطبية للجيش المصري الثالث وأرسل ؟ سنجر مرة أخرى رسائل شديدة لإسرائيل. كتب إيبان: «كان كيسنجر صريحاً، فأعلن بوضوح أن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يتعرض الجيش الثالث المصري للمجاعة نتيجة للأعمال العسكرية التيّ جرت بعد بضعة أيام من وقف إطلاق النار». لا تستطيع الولايات المتحدة التدخل إذا قام الاتحاد السوڤياتي بإنزال المؤن من الجو للجيش الثالث. في جلسة للحكومة الإسرائيلية انتهت الساعة ٤,٠٠ فجر يوم الخميس في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر وافقت إسرائيل على وقف إطلاق نار نهائي، وفي جلسة أخرى أذعنت لضغط الولايات المتحدة حول الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث المحاصر.

وصل مراقبو الأمم المتحدة إلى خط فصل القوات، ولكن الأعمال العسكرية «أدت إلى خطوط مرسومة استناداً إلى المواقع الإسرائيلية المتقدمة». كتب أدان أن إسرائيل قد قطعت إمدادات المياه والوقود واستولت على احتياطات ضخمة من الوقود والذخيرة. «كانوا مطوقين. ودون سؤال كنا نمسك بالحياة وبالموت».

بدلاً من التدخل العسكري المباشر أرسل الاتحاد السوڤياتي ٧٠ مراقباً للعمل في إطار قوة المراقبة الدولية. اقترح نيكسون على بريجينيف أن يبقى تشكيل قوة المراقبة على همّة الأمين العام للأمم المتحدة، ثم تمّ الاتفاق بعد ذلك على أن ترسل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي ٣٦ مراقباً، مما جعلهما أكبر الدول المساهمة بالقوة. انتهى الإنذار الأميركي في منتصف الليل.

كان هناك تبادل آخر للرسائل المتوترة بين الرئيسين الأسد والسادات. أخبر الأسد السفير السوڤياتي في دمشق بأن سوريا لم تدْعُ إلى تدخل القوات السوڤياتية. عندما علم السادات بذلك اقتصد بالحقيقة وقال للأسد:

لقد فهمت من رسالتك أن طلب القوات السوڤياتية كان من أجل سوريا... نحن لم نطلب قوات سوڤياتية بل طلبنا مراقبين سوڤيات للاشتراك في مراقبة وقف إطلاق النار.

الجمعة ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

أثارت مسألة الجيش الثالث المصري المحاصر تساؤلات دبلوماسية حول تحديد اليوم الأخير للحرب. رأى كيسنجر أن الجيش الثالث قد حوصر من قبل القوات الإسرائيلية «بعد سريان مفعول قرار وقف إطلاق النار (الذي فاوضنا عليه)». عرضت وزارة الدفاع الأميركية فكرة إمداد الجيش الثالث المصري بطائرات نقل من نوع هيركوليس، واعتقد كيسنجر بأنه إذا «رمى المسألة» إلى الآلية البيروقراطية في واشنطن أمكن إعداد خطة لتقوم الولايات المتحدة بعملية الإمداد، كتب كيسنجر أنه عارض ذلك بشدة، ولكن موشي دايان أعلن في خطاب له أمام جامعة بار إيلان بعد الحرب أن الولايات المتحدة هددت بأنها سترسل المواد الغذائية بطائرات هليكوبتر أميركية إذا استمرت إسرائيل في حصار الجيش الثالث. حث كيسنجر إسرائيل على السماح للقوافل التي تشرف عليها الأمم المتحدة بنقل الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث، وأصرَّ على أن تدمير الجيش الثالث هو «خيار غير موجود». كان واضحاً بالنسبة إليه أن إسرائيل كانت تتأخر وتتوارب، وأصرَّ على جواب إسرائيلي «حتى الساعة ١,٠٠ صباح الغد كحد أقصى». بالإضافة إلى ذلك مرّر إلى حافظ إسماعيل في القاهرة اقتراحاً لإجراء محادثات مصرية إسرائيلية مباشرة، وافقت عليه مثير.

عقد اجتماع آخر للمجلس في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر بناءً عل طلب مصر، التي اشتكت مرة ثانية من أن إسرائيل كانت تخرق وقف إطلاق النار من أجل تحقيق مكاسب إقليمية، ومن أنها تفرض شروطاً غير معقولة على القوافل المتجهة إلى الجيش الثالث. كانت القوات المصرية ترد على النيران عندما تُهاجم. قالت إسرائيل إن جميع الخروقات ارتكبتها مصر وما نزال ننتظر لوائح أسرى الحرب. اقترح الاتحاد السوفياتي أن يتشاور الأعضاء الدائمون، ولكن الصين رفضت الاشتراك في أيّة محادثات من شأنها أن تؤدي إلى تسوية مفروضة. أيّدت الهند تعزيز ودعم عملية الأمم المتحدة وصدور نداء عن رئيس المجلس يطلب من أطراف النزاع التعاون. وافقت يوغوسلافيا وأضافت أنه على الأطراف أن يتعاونوا أيضاً مع الصليب الأحمر الدولي. قام جميل بارودي مندوب العربية السعودية بثلاث مقاطعات كلامية. قال الأمين العام إنه سيبحث اقتراحاً بنقل وحدات أخرى للأمم المتحدة من قبرص، وإنه سيتشاور مع رئيس مجلس الأمن حول تسهيل عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كان لحرب تشرين الأول/ اكتوبر دروس وعِبَر لجميع المعنيّين، كان كيسنجر بالطبع وزير خارجية غير عادي وذا خيال واسع، ويتمتع بقوة كبيرة على الاحتمال، ويفهَم الاستخدام الحاذق للقوة الدبلوماسية والعسكرية، وجوانب أخرى للقوة. يبدو

أسلوبه المميز من خلال مقابلة مع محمد حسنين هيكل في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر:

«أنا أكره الفشل. لديّ رصيد متوازن من النجاح، وَلا أريد أن أرميه بعيداً... أنا أكره الفشل ولا أريد أن أفشل.. لكن كلّ ما أملكه هو سمعتي الشخصية واعتباري الشخصي».

رأى العديد من زملاء كيسنجر أنه شخص يصعب التعامل معه. قال عنه الأميرال زموالت: «إنه رجل بغيض بصورة استثنائية، وخصوصاً في العمل... إنه لا يتردد في خداع حلفائه أو تلويث سمعة زملائه». ويصر إقبال أحمد على أن كيسنجر عمل «كخصم للعرب أكثر منه كوسيط».

هناك أكثر من مشكلة في الشرق الأوسط. هناك خلافات داخلية في إسرائيل وصراعات مستمرة في العالم العربي. هناك النزاع بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين، وهناك مصالح متعددة للقوى الكبرى. في الحقيقة شعر الممثلون الإقليميون غالباً بأنهم وكلاء للقوى الخارجية.

يتعرض الواحد لضربة ما، سواء من ضعيف قد قوي أو من قوي قد ضعف، وفي المناسبة فإن القوى المتوسطة، والصغيرة استطاعت أن تتحدى القوى العظمى في وقت من الأوقات. فكر الاتحاد السوفياتي بالتدخل العسكري المباشر في الشرق الأوسط، وأعلنت الولايات المتحدة إنذاراً عسكرياً رئيسياً ولكنهما لم يستطعا لا هما ولا أصدقاؤهما ولا حلفاؤهما فرض وقف إطلاق النار، حتى حاصرت إسرائيل الجيش الثالث المصري. في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بعد الحرب، تمت الموافقة بامتناع الدول الدائمة العضوية عن التصويت.

بالنسبة لإسرائيل كان هناك ثلاثة دروس هامة: درجة اعتمادها على الولايات المتحدة في مجال التسلح والدعم الدبلوماسي. وأدركت أن قواتها المسلحة ليست من النوع الذي لا يقهر، ونشأت مشاكل عن تحول العسكريين إلى سياسيين وبالعكس. إسرائيل معزولة في بحر من العداء العربي وقد فشلت سياستها في التخفيف من هذا العداء منذ عام ١٩٤٨. طالما أن إسرائيل تحتل أراضي عربية خارج خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وطالما أنها محاطة بجيران ممتعضين منها، فإن عليها أن تكرس نسْبة كبيرة من الدخل القومي للدفاع، وتتّكل على ذراعها القوية والطويلة وعلى دعم الولايات المتحدة.

تعلم العرب الأهمية الحاسمة للوحدة في الشؤون السياسية والعسكرية وفي استخدام سلاح النفط. كان هناك وحدة ملموسة في التحضير لحرب تشرين الأول/ اكتوبر. لكن الخلافات التي برزت بين السادات والأسد عند بدء القتال تُذكّر بالعلاقات

التخاصمية التي كانت سائدة بين تشرشل وروزفلت وستالين وديغول عام ١٩٤٢.

استعاد العرب ثقتهم بنفسهم، وذلك بتصميم المقاتلين، وكسب السادات أخيراً ما فشل في الحصول عليه في المبادرات الدبلوماسية. يذكر الشاذلي لائحة كبيرة من المساعدات العسكرية العربية إلى المحاربين العرب.

تعلمت وزارات الدفاع والأركان العامة دروساً تكتيكية واستراتيجية: أهمية الخداع والمفاجأة في الهجوم، دور المدرعات، فعالية الصواريخ أرض - جو والصواريخ المضادة للدروع الموجهة سلكياً، استخدام الحركة ومخاطرها وتوقع الخسائر الكبيرة في المعدّات في الحرب الحديثة.

جميع هذه الدروس وغيرها تم بحثها ووضعها في الأدبيات. هناك على أي حال درس آخر من هذه الأسابيع الثلاثة المليئة بسفك الدماء والتدمير والخراب. وهي أن جميع الأهداف التي تبذل التضحيات في سبيلها يمكن بشيء من بعد النظر والبراعة أن تتحقق بوسائل غير عنيفة. بالنسبة للمتحاربين كانت الحرب الخيار الشريف الأوحد مهما كان الثمن. إن تحدي الإنسان هو في ابتكار وسائل أكثر تحضراً للتعامل مع الصراعات حول المبادىء أو المصالح.

يُعتقد بأن خسائر حرب ١٩٧٣ كانت على الشكل التالي:

العرب	قتلى	جرحى	أسرى
مصر	١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٨٣٣٩
سوريا	٧٠٠٠	٢١٠٠٠	٣٩٢
الأردن	٢٧	٥٠	—
العراق	١٢٥	٢٦٠	١٣
المجموع	٢٢١٥٢	٦٦٣١٠	٨٧٤٤
إسرائيل	٢٤٠٤	٥٥٤٤	٣٠٩

اعتاد ستيفن كنغ هال على القول إن هدف الحرب هو تغيير عقلية العدو. ضاعت فرص السلام بعد هدنة ١٩٤٩، وبعد حرب ١٩٦٧، ومرة أخرى عام ٣ - ١٩٧٢. حقق السادات، على الرغم من أخطائه وحماقاته، إنجازاً رئيسياً واحداً: فهم تحديدات القوة العسكرية أو كما قال كيسنجر: «إن العمل البطولي يمكن أن يخلق حقائق جديدة».

٢٧ تشرين الأول ١٩٧٣ـ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤:

ليلة ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر تلقت الولايات المتحدة رسالة من مئير.

كتب كيسنجر: «غولدا العتيقة، العاطفية، السليطة... رسالة كبيرة للحكومة الإسرائيلية» تتهرب من النقطة الضرورية. ومضمونها أن «كل شيء سيفرض على إسرائيل من قبل الجبارين». كان كيسنجر يعد رداً حاداً، وتنازعه إعجاب وغضب، لكن السادات حل هذه المشكلة: «لقد «وافقت مصر على إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل حول الشؤون العسكرية وتطبيق قرارات مجلس الأمن، على أن تبدأ في اليوم التالي على الكيلومتر ١٠٩ على طريق القاهرة السويس، بإشراف الأمم المتحدة، بشرط الالتزام التام بوقف إطلاق النار. وافقت إسرائيل على اقتراح السادات.

بدأ كيسنجر بالاسترخاء عندما وصلته أنباء تفيد بأن الوفد المصري لم يتمكن من الوصول في الوقت المحدد إلى المكان المتفق عليه. تبع ذلك اتصالات مضطربة، وتبين أخيرا أن مخافر الحراسة الإسرائيلية أوقفت الوفد قبل المكان المحدد بـ ١٥ ميلاً. أخيراً وفي منتصف ليلة ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر بدأ الاجتماع التاريخي. مثّل إسرائيل الجنرال أهارون ياريف، ومثل مصر الجنرال محمد عبد الغني الجمصي. عقدت ثلاثة اجتماعات تحت رعاية الأمم المتحدة خلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/ اكتوبر، وتم التوصل إلى اتفاق حول القوافل المتجهة إلى الجيش الثالث. بحثت عدة مواضيع من بينها مراقبة وقف إطلاق النار وفصل القوات ونشر قوة الأمم المتحدة الجديدة:

اجتمع سيلاسفيو إلى كل من وزير الدفاع المصري ووزير الدفاع الإسرائيلي في اجتماعين منفصلين، وبحث الأمور الأساسية التي تتعلق بالقوة الدولية. كتب دايان: «بشكل عام اعتقدت بأننا يمكن أن نعيش مع القوة الدولية، يمكن أن لا تكون عاملاً مساعداً لكنها لا تسبب أي ضرر».

أعدَّ الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً في ٢٧ تشرين الأول حول تفويض وشكل القوة الدولية وتمويلها. كان هدف القوة منع تجدد القتال. «يجب أن تعمل كوحدة عسكرية متكاملة». وهذا يحتاج إلى ثقة تامة ودعم من مجلس الأمن وتعاون من الأطراف. تحتاج القوة إلى «حرية التحرك وإجراء الاتصالات» وإلى الامتيازات والاستثناءات الضرورية. يجب أن تكون منفصلة تماماً عن أيٍّ من القوات المسلحة للطرفين ويجب إنشاء مناطق عازلة حيث يُرى ذلك مناسباً. يتم تعيين قائد القوة وعناصرها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بعد استشارة مجلس الأمن، وبالاستناد إلى مبدأ التوازن الجغرافي. تعمل القوة الدولية «بتجرد تام» وتستخدم القوة (السلاح) في

حالة الدفاع عن النفس، أو لمقاومة أية محاولة تمنعها من تنفيذ مهامّها. يبلغ عدد القوة ٧ آلاف رجل، وتبلغ كلفة الأشهر الستة الأولى ٣٠ مليون دولار توزع على أعضاء الأمم المتحدة حسب القواعد العادية في التقدير. اتخذ قرار إنشاء القوة بعد اقتراح بريطاني عرض على الأمم المتحدة قبل اندلاع حرب تشرين الأول/ اكتوبر بشهر. لقد ساهمت* بدور استشاري صغير في تحضير القرار.

تم بحث تقرير الأمين العام في اجتماع طويل لمجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر، وتم تحضير مشروع قرار خلال المشاورات غير الرسمية رعته استراليا وأقرّ بأغلبية ١٤ صوتاً ضد لا أحد وامتناع الصين عن التصويت. هذا القرار، وافق على تقرير الأمين العام وقضى بإنشاء القوة الدولية لفترة ٦ أشهر. أرادت فرنسا أن توزع النفقات بحيث لا تدفع الدول الفقيرة شيئاً، ولكن السودان قال إنه حتى الدول الفقيرة يجب أن تساهم بالسلام الدولي. قالت الصين: إنها لن تساهم في نفقات القوة، واشتكت العربية السعودية (ليس بدقة) من أن الجمعية العامة ليس لها صلاحية «لبحث وإقرار» موازنة القوة: «هل أنتَ، ومن جراء السرعة، نسيتَ ميثاق الأمم المتحدة يا صديقي العزيز الأمين العام؟». شددت الهند على أن تركيز القوات الدولية على الأراضي المصرية يجب أن لا يتعارض مع السيادة المصرية. طالب الاتحاد السوفياتي إسرائيل بالانسحاب إلى المواقع التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، واشتكى من الإنذار الأميركي الذي، على حد قوله، جاء بناء على فهم خاطىء للاتحاد السوفياتي. أعلنت مصر أنها قبلت جميع القرارات السابقة لمجلس الأمن، وأنها سوف تساعد على تطبيقها. ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له بعد يومين أن القوة الدولية تنسق مع لجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة. كانت خمس عشرة دورية تعمل في القطاع المصري الإسرائيلي وثلاث عشرة في القطاع السوري الإسرائيلي وخمس في القطاع اللبناني الإسرائيلي.

كانت كل من مصر وإسرائيل تواقة لكسب دعم الولايات المتحدة بعد الحرب، وأوفد السادات وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى واشنطن. سرعان ما أصبحت العلاقات بين كيسنجر وفهمي حميمة وشخصية، مع أنهما لم يثقا ببعضهما البعض بشكل تام. شرح كيسنجر المصاعب الناتجة عن الحظر العربي للنفط وشرح حدود دوره كوسيط. طلب فهمي استمرار تدفق الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث المصري، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر. قال: إن الجيش الثالث لن يستسلم أبداً. طرح كيسنجر احتمال فصل القوات بشكل أفضل. وطلب أيضاً إخلاء سبيل أسرى الحرب بشكل فوري، كما تنص على

(*) المؤلف.

ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. قال فهمي إن مصر في هذه المرحلة ترغب في تبادل الأسماء ولكن ليس في إطلاق سراح الأسرى. علم كيسنجر أن الجمصي، وبناء على تعليمات من الرئيس السادات، وافق في الكيلومتر ١٠٩ على تبادل الأسرى. كان هناك تبادل للرأي دون نتيجة حول الحصار البحري في باب المندب. قال السادات للصحافيين إنه تعرض لضغط من القادة العسكريين الذين أرادوا استئناف القتال. «من الممكن وبسهولة تصفية الموقف الإسرائيلي».

قررت مئير التوجه شخصياً إلى واشنطن، ولكنها استقبلت ببرودة. كتب كيسنجر: «إنها أصرّت على أن إسرائيل ليست بحاجة إلى رأي أية أمة أخرى». كان الموقف الإسرائيلي حول جميع القضايا «الثبات التام». لن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر وحثت مئير كيسنجر على أن يتخلى عن الضغط في هذا الاتجاه. طلبت مئير إطلاق سراح الأسرى فوراً. قال نيكسون، في الإشارة الوحيدة المضيئة في هذه المحادثات: «نحن لدى كل منا وزير خارجية يهودي»، أجابت مئير: «نعم ولكن وزيري يتكلم الإنكليزية دون لهجة محلية».

بدأ كيسنجر أول جولة مكوكية له في الشرق الأوسط، فزار مصر والأردن والعربية السعودية، وأوفد جوسيسكو وهارولد ساوندرز إلى إسرائيل. لم يكن كيسنجر قد التقى السادات من قبل ولكنهما «أخذا على بعضهما*» فوراً.

أحضر الفريق الأميركي معه خطة من ست نقاط، وافق عليها السادات بعد تعديلات طفيفة. تضمنت النقاط التالية: مراقبة وقف إطلاق النار بشكل فعال، تبادل إطلاق أسرى الحرب، وصول الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث بإشراف الأمم المتحدة. طلبت مصر تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر بشكل كامل وهو الذي فاوض عليه كيسنجر ووافق عليه مجلس الأمن. على إسرائيل أن تنسحب إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل سريان مفعول وقف إطلاق النار. على أي حال اقترح كيسنجر أن تكون العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ضمن اتفاقية حول فك اشتباك القوات، والفصل فيما بينها برعاية الأمم المتحدة. كان هناك اتفاق غير رسمي لإنهاء حصار باب المندب إذا وافقت إسرائيل على استخدام المضيق بشكل معتدل.

كان لسيسكو وساوندرز وقت صعب في إسرائيل، ووجدا القيادة الإسرائيلية مشككة وغير مرنة ومحبطة، أي أنهما وجدا أصعب حالة للمفاوضة. طلبت مئير تفسيراً دقيقاً للنقاط التي طرحها كيسنجر. إذا كانت الأمم المتحدة تتولى الإشراف على نقل

(*) تصادقا أو تآلفا.

الإمدادات إلى الجيش الثالث فمن سيتحكم بالطريق؟ ما معنى كلمة «معتدل» في الفقرة المتعلقة بباب المندب؟ هل تعني عودة القوات إلى مواقع ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر في «إطار فكّ اشتباك وفصل بين القوات» «أن إسرائيل سوف تنسحب دون مقابل من العرب». أعطى كيسنجر انطباعاً بأن إسرائيل وافقت أخيراً على النقاط الست كما تم الاتفاق عليها في القاهرة، لكن دايان يقول إنه أدخل عليها بعض التغييرات.

أرسلت الولايات المتحدة اتفاقية النقاط الست إلى الأمم المتحدة في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد يومين صدقها رسمياً أهارون ياريف، وعبد الغني الجمصي في الكيلومتر ١٠١ حيث انتقلت المحادثات من الكيلومتر ١٠٩. عقدت سبعة اجتماعات أخرى برعاية سيلاسفيو، ولقاءان شخصيّان بين ياريف والجمصي. تم التوصل إلى اتفاقية لإطلاق سراح أسرى الحرب وإشراف الأمم المتحدة على إمدادات الجيش الثالث في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر. عندها انتقل ياريف والجمصي لبحث فك اشتباك القوات والفصل بينها، ولكنّ الوفدْين تحركا بأسرع مما كانت ترغبُ فيه الحكومتان، وكذلك كيسنجر. توقفت المحادثات في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، على أن تُستأنف في كانون الأول/ ديسمبر في جنيف.

واجهت الأمانة العامة للأمم المتحدة صعوبات حول تشكيل القوة الدولية، وعقد اجتماع غير رسمي لأعضاء مجلس الأمن لبحث توسيع الانتشار الجغرافي للوحدات، وذلك في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر. في اليوم التالي عقد اجتماع رسمي لتوضيح المواقف. رأى الاتحاد السوڤياتي أن كل المناطق «دون استثناء» يجب أن يكون لديها فرصة الاشتراك بالقوة. هذا يعني «إنهاء الحواجز المصطنعة بوجه اشتراك... الدول الاشتراكية وكذلك الدول غير المنحازة ومن ضمنها الدول الأفريقية»، كذلك أثارت يوغوسلافيا هذه النقطة. دعت فرنسا وبريطانيا إلى اشتراك دولة أو اثنتين من السوق الأوروبية المشتركة. عرضت أندونيسيا وباناما والبيرو اشتراك قواتها، بينما قالت كينيا إنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. اتهمت كل من مصر وإسرائيل الأخرى بأنها خالفت القواعد الدبلوماسية. قالت الصين إن انتشار وحدات قوات حفظ السلام الدولية على الأراضي العربية سيكون له «عواقب وخيمة» وسيمهد الطريق لتدخلات قادة الدولتين العظميين من خلف الستار. قرأ رئيس مجلس الأمن بياناً يتضمن أن الأمين العام للأمم المتحدة سوف «يتشاور فوراً» مع المجموعات الإقليمية، ومن ضمنها بولونيا من دول أوروبا الشرقية، بهدف توزيع جغرافي أفضل للقوة الدولية. كانت بولونيا في الحقيقة أول دولة من أوروبا الشرقية تشترك وحداتها في قوات حفظ السلام الدولية.

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد بلغ عدد

أفرادُ القوة في ذلك الوقت ١٦٠٠ رجل من النمسا وكندا وفنلندا وإيرلندا وبولندا والسويد. أضيف إليها فيما بعد وحدات من البيرو وغانا وباناما وكينيا والسنغال وأندونيسيا والنيبال. وافق المجلس (ما عدا الصين) على قرار الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين أنزيو سيلاسفيو من فنلندا قائداً للقوة الدولية. تم الاتفاق فيما بعد على أن تقدم كندا وحدة إشارة، وبولونيا وحدة هندسة، وأن تقتسم الدولتان بقية المهمات اللوجستية. قدم العرب وإسرائيل شكاوى خطية يتهمون فيها بعضهم البعض بخرق وقف إطلاق النار والقواعد الإنسانية.

تحول الانتباه إلى القمة العربية التي ستنعقد في الجزائر وإلى مؤتمر جنيف المنتظر. من بين القرارات التي اتخذت في الجزائر أن «منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وقد أبدى الأردن تحفظه على هذا القرار. وافق كيسنجر ودوبرنين على نص رسالة الدعوة إلى حضور مؤتمر جنيف، ثم عُدّلت وأُقرّت من قبل الأطراف المشتركة دون صعوبة. في عمل دبلوماسي غامض تقرر توجيه الدعوة لحضور المؤتمر من قبل القوتين العظميين، ولكن المؤتمر سيكون برعاية الأمم المتحدة، وسيترأس الأمين العام جلسة الافتتاح. حتى هذه التسوية كانت بحاجة إلى اجتماع لمجلس الأمن حيث تم اتباع أسلوب غير عادي. تم الاجتماع بصفةٍ خاصة وأذيع بلاغ بعد انتهاء الاجتماع، ثم وزّع النص الحرفي بجميع لغات المجلس كوثيقة رسمية.

لم يصدرْ أيٌّ تفسير لهذا السلوك سوى أنه آلية لاستبعاد اشتراك بعض الثرثارين والخطباء من غير أعضاء المجلس.

قدم الأعضاء غير الدائمين في المجلس مشروع قرار يدعم فكرة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، ويطلب من الأمين العام أن يقدم المساعدة في ذلك، وأن يترأس المؤتمر «إذا رغب الأعضاء في ذلك»، وصوّت جميعهم لصالحه، وامتنعت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن التصويت، ولم تشترك الصين في التصويت. رأت فرنسا أنه يجب أن يذهب الأمين العام إلى جنيف بتفويض دقيق وواضح، وأنه يجب عرض التسوية النهائية للوضع في الشرق الأوسط على مجلس الأمن لإقرارها. دعمت بريطانيا الاقتراح، ولكن بما أن الجبارين لم يؤيِّداه فإنها امتنعت عن التصويت. قالت الولايات المتحدة إن المفاوضات الدقيقة حول توجيه الدعوات إلى المؤتمر ما زالت جارية، ولكنها أملتْ من الأمين العام بأن يترأس الجلسة الافتتاحية، وبأن يكون ممثله هناك «بصورة دائمة». عارضت الصين صفقات الدولتين العظميين على حساب الفلسطينيين، ولهذا اعتبرت نفسها في حلٍّ من القرار. أرسلت الدولتان

العظميان رسائل إلى مجلس الأمن جاء فيها أن مؤتمر السلام سوف يبدأ برعاية الأمم المتحدة في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، وقال رئيس مجلس الأمن إن ذلك يتوافق مع قرار المجلس.

كان كيسنجر هو صاحب فكرة الدعوة إلى مؤتمر جنيف، وهو الذي أقنع الاتحاد السوفياتي بها. ورغب أيضاً في إقناع إسرائيل والمحاربين العرب بالاشتراك، ولذلك خطّط لجولة دبلوماسية مكوكية في منتصف كانون الأول/ ديسمبر. توصل كيسنجر إلى نتيجة، وهي أنْ يبحث الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ أو إلى خطوط الهدنة ١٩٤٩ - ١٩٦٧، أو إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، بعدما أقرّ مجلس الأمن قرار وقف إطلاق النار.

ولذلك توصّل إلى فكرة فصل القوات على مراحل، على أن تناقش هذه الفكرة وتبحث على قواعد عسكرية أكثر من القواعد السياسية وتؤدي إلى التقدم في اتجاه السلام. بحث كيسنجر مضمون هذه الفكرة مع دايان في واشنطن في ٧ كانون الأول/ ديسمبر، وبحث كذلك مسألة اشتراك الفلسطينيين في جنيف. كان انطباع كيسنجر أنّ المسألة الأخيرة هي النقطة الحاسمة لمئير، التي كانت على أبواب انتخابات في نهاية الشهر. كتب نيكسون رسالة إلى مئير أبلغها أن رفض إسرائيل الإشتراك في جنيف «لن يكون مفهوماً في الأمم المتحدة ولا في العالم».

زار كيسنجر دول المواجهة العربية والسعودية. في كل عاصمة قال: إن رسالة الدعوة إلى حضور مؤتمر جنيف ستكون بتعابير حيادية، ودون ذكر استنتاجات ملموسة. وكان مسروراً عندما سمع من السادات أن مصر سوف تذهب إلى جنيف حتى إذا رفضت سوريا الذهاب. في دمشق قابل كيسنجر الرئيس حافظ الأسد فقط ليعلم أن سوريا لن تحضر. كان الأسد في الحقيقة غير معجب بالتحضيرات لمؤتمر جنيف: أراد أن يعرف ما هي النتيجة، وبشكل خاص ما هي التصورات التي أُعِدَّت بشأن التعامل مع المأساة الفلسطينية. أوضح كيسنجر أن الولايات المتحدة رغبت في تأجيل مسألة الاشتراك الفلسطيني. واعتقد بأن هذه المسألة «يسويها الأطراف في المؤتمر». كانت محطة كيسنجر التالية هي الأردن، حيث سُرّ، بل فوجىء، بأن الأردن سيشترك في جنيف، إما بوفد مستقل أو ضمن وفد عربي. بحث رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي مع كيسنجر فكرة انسحاب إسرائيلي صغير من نهر الأردن، بحيث تعود مدينة أريحا العربية إلى السيادة الأردنية. قام كيسنجر بزيارة مختصرة إلى بيروت لأسباب شكلية وليس لإجراء محادثات جديّة.

قبل يومين من وصول كيسنجر إلى إسرائيل، علم بأنّ الحكومة الإسرائيلية أرجأت

اتخاذ القرار حول الاشتراك في مؤتمر جنيف، وهكذا أرسل نيكسون رسالة أخرى شديدة اللهجة إلى مئير تضمنت إعلاماً بأن الولايات المتحدة ستكون هناك مهما قررت إسرائيل. سرد كيسنجر وقائع محادثاته الصاخبة مع القادة العرب أمام الحكومة الإسرائيلية التي تمتع أعضاؤها بسماع ذلك، ولكن تكتيكات المفاوضين الإسرائيليين ساقت كيسنجر وفريقه إلى وضع المُستَنْزف. طرحت إسرائيل مسألة أسرى الحرب الذين تحتجزهم سوريا، لكن البحث في هذا الموضوع لم يؤدِّ إلى أية نتيجة. كان هناك، على أي حال، مباحثات مفيدة حول فصل القوات. أخيراً انتزع كيسنجر وعداً بأن إسرائيل ستكون في جنيف، مع أنها ترفض أن تجلس في الغرفة نفسها مع الوفد السوري. أُضيف إلى ذلك أن سوريا قررت عدم الاشتراك في المؤتمر.

ابتكر السير بريان أوركهارت الأمين العام المساعد للأمم المتحدة سابقاً ترتيباً للمقاعد في جلسة الافتتاح من شأنه أن يُرْضِيَ جميع الأطراف. لم يعترض أحد على وضع الأمين العام للأمم المتحدة في الوسط، مع مساعدين من الدولتين العظميْين على جانبيه. ولكنْ إذا اتبع التقليد المعروف في الأمم المتحدة في اعتماد الترتيب الأبجدي الفرنسي، الذي كان طبيعياً في المناطق السويسرية التي تتكلم الفرنسية، وترك مقعد فارغ لسوريا، فإن مصر وإسرائيل سوف تجلسان بمحاذاة بعضهما البعض، وهذا لن يكون مقبولاً بالنسبة لمصر. حاول أوركهارت أن يعد ترتيباً جديداً حيث تجلس مصر والأردن إلى يمين الاتحاد السوڤياتي وتواجه الولايات المتحدة وإسرائيل والمقعد الفارغ. أدى هذا إلى اعتراض عربي وإسرائيلي. اشتكى العرب من أن مقعد سوريا ولو كان فارغاً لن يكون قرب المقعد الإسرائيلي. اعترضت إسرائيل على أن مقعدها سيكون معزولاً. كانت محاولة أوركهارت التالية أن يضع القوتين العظميين في الوسط مقابل بعضهما، ومصر والأردن إلى جانب الاتحاد السوڤياتي وإسرائيل، ومقعد سوريا الفارغ إلى جانب الولايات المتحدة. لم يسرّ ذلك الولايات المتحدة وهكذا بدل أوركهارت مقاعد الدولتين العظميين ورضي الجميع بذلك.

الأمين العام

إسرائيل	مصر
الاتحاد السوڤياتي	الولايات المتحدة
سوريا (غائبة)	الأردن

أعرب عدد من الدبلوماسيين في جنيف عن تقديرهم للابتكار في ترتيب المقاعد مما أثبت أهمية الإجراءات في الدبلوماسية.

كان المؤتمر بحد ذاته مختصراً ورسمياً. اعتقد رئيس وزراء الأردن زيد الرفاعي بأن هذا أغرب مؤتمر حضره «لا مراجع أو مستندات، ولا قواعد إجرائية، ولا جدول

أعمـال». لقد تم الاتفـاق على أن تكون الكلمـات الافتتاحيـة معتـدلـة ومتـوازنـة. رأى كيسنجر أن الخطاب الأكثـر تصلباً جـاء من الطرف الأكثـر اعتدالاً وهـو الرفـاعي. اعتبر إيبان أنّ أيّاً من الوفود المشاركة في جنيف لن يغير سياسته بسبب ما يقـال في المؤتمر، ولذلك قرر أن يخاطب الرأي العام العـالمي في ما وراء جنيف. كـانت الاتصالات غيـر الـرسمية أهم من الخـطابات، وخصـوصاً بين إيبـان وغروميكـو. قرر المؤتمـر استئنـاف المحادثات العسكرية بين مصـر وإسرائيـل في جنيف، وقد عقـدت ستة اجتمـاعات، ثم انتقلت الاجتماعات مجدداً إلى الكيلومتر ١٠١.

١٥ كانون الثاني/ يناير- ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤:

جاءت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية تراجعاً لتحالف العمال، وأمضت مئير أكثر من شهرين حتى تؤلف حكومة جديدة. تشكلت القوة الدولية من ١١ وحدة، وبلغ مجموعها ٦٠٠٠ رجل، وكانت أكبر الوحدات من كندا وبولونيا. توجـه دايان إلى واشنـطن وبحث مع كيسنجر فكرته حـول اتفاقيـة لفصل القـوات في خمسة قـطاعات. وجـد كيسنجر أن هذه الفكرة جديرة بأن يعرضها مباشرة على السادات، وهكذا باشـر كيسنجر جـولة ثـالثة من الدبلوماسية المكوكية. مرة أخرى وجد أن السادات مهتـم بالمسائل السياسية العامة، وبأن الإسرائيليين (ما عدا دايان) يماحكون حول التفاصيل. يذكر إيبان أن كيسنجر يمتع السياسيين الإسرائيليين بتقليد شخصيات الساسة العرب، ويقول فهمي إن كيسنجـر أيضاً عرض ملاحظات مضحكة حول الساسة الإسرائيليين. أخيراً تم التوصل إلى اتفاقيـة بين مصر وإسرائيـل على الرغم من ولـع كيسنجر بتـرفيه مضيفيـه بتقليد شخصيـات الجانب الآخر.

نصت الاتفاقية على إعـادة انتشار القـوات وعلى انسحاب للقـوات من قبل مصـر وإسرائيل. وبين المَوْقعين تكون منطقة مجردة من السلاح بإشراف الأمم المتحدة تتمركز فيها وحدات من الدول غير الأعضـاء الدائمين في مجلس الأمن. تمتـد المنطقـة العازلة غـرباً حتى قنـاة السويس وشـرقاً حتى سفـوح الجبال حيث يقـع ممرا الجـدي ومتيـلا. وسيتحدد وجود السلاح فيها.

سمح للقوات الجوية من الجانبين بالعمل «كلّ حتى حدود خطه». كانت الاتفاقيـة «تشكـل الخطوة الأولى نحـو سلام دائم وعـادل» وأكمل الاتفـاقية تبـادلُ الرسـائل حـول تحديد القوات في المناطق العازلة ونيّـة الولايـات المتحدة بـأن تُجري استـطلاعاً جـوياً وبأن تطلع الطرفين على نتيجة الاستطلاع. كانت هناك أيضاً مذكرة تفـاهم بين الولايـات المتحدة وإسرائيل حول نوايا مصر المتعلقة بقنـاة السويس ورأي الـولايات المتحـدة في

أنّ بـاب المندب هـو ممر مـائي دولي، وأن القوات الـدولية لن تنسحب إذا طلب أحـد الأطراف بقاءها. استأنفت مصر والولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية في ٢٨ شباط/ فبراير.

استغرقت المفاوضات بين مصر وإسرائيل حول فصل القـوات أقل من أسبـوع من الدبلوماسية المكوكية المكثفة، بينما استغرقت الاتفاقية مع سوريا أكثر من ١٩ أسبـوعاً. لـم تحضر سوريا مؤتمر جنيف ولم تشارك في محادثات عسكريـة منفصلة كما جـرى بين مصـر وإسـرائيـل. كـان على كيسنجـر أن يمـارس رشـاقـة مميـزة خـلال الفتـرتين من الدبلوماسية المكوكية حتى يتجنب التواجـد في دمشق في نفس الوقت الـذي يكون فيـه وزير الخارجية السوفياتي غروميكو موجوداً أيضاً. رأى كيسنجر أن المساومة الشديدة في تلك الفترة مزعجة، واشتكى من أنه عومل كتاجر في بازار شرقي: «وهكـذا، وبكل غم وألم، ودون لباقة بدأ المتخاصمون يتشبثون بأقصى التفاصيـل». ثم كتب فيما بعـد «أن تطلب من السوري أن لا يماحك كأنك تأمر السمكة بأن لا تسبح».خلال هذه الفترة وقع هجومان فلسطينيان على المستعمرات الإسرائيلية في الجليل واحـد ضد كـريات شمـونة والآخر ضد معـالوت، وفي الحـالتين انتقمت إسرائيـل من لبنان. عقـد مجلس الأمن ٤ اجتماعات لبحث الهجوم الأول. رفض مجلس الأمن اقتراحاً أميركياً لإدانة جميع أعمال العنف «خصوصاً تلك التي حدثت في كريات شمونة ونتج عنها خسائر مأساوية وضحـايا بـريئة بين المـدنيين». قرر مجلس الأمن أن يـدين إسرائيـل لخرقهـا سيادة لبنـان. وفي الحـالة الثـانية تلقى مجلس الأمن شكـاوى من لبنان وإسـرائيل، ولكن لم يـطلب أحـد اجتماع مجلس الأمن. جدّد المجلس فترة ٦ أشهر للقوات الدولية.

استُقبـل كيسنجر بحفـاوة بالغـة في دمشق، ولكنه لم يحبّ الإصغـاء إلى الـرئيس الأسد عندما كان يشتكي من ازدواجية السادات. لم يكن الأسد معتاداً على مفهوم فصل القوات، وبذل السـادات جهوداً ليشـرح نوايـا كيسنجر. كـان يجب إيجاد حلول لثـلاث مسائل: أن تعد سوريا لوائح بأسماء أسرى الحـرب الإسرائيليين وأن تقـوم بترتيبـات من شأنها السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم. وتحديد خمسة قـطاعات لفصـل القوات وما يتعلق بوضع مدينة القنيطرة، والبحث في طلـب إسرائيلي بـأن تضع سـوريا حداً لغارات الفدائيين الفلسطينيين ضد إسرائيل.

رأت مئير أنه يجب أن لا تجري المفاوضات طالما أن سوريا لم تعد لوائح أسرى الحرب الإسرائيليين لديها، ولم تسمـح للجنة الـدولية للصليب الأحمـر بزيـارتهم. تلقى كيسنجر لوائح بأسمـاء أسرى الحـرب الإسرائيليين في سـوريا وسلمهـا إلى مئير في ٢٧ شبـاط/ فبرايـر، وأعلمها بـأن زيارة اللجنـة الدوليـة للصليب الأحمر سـوف تبـدأ في ١

آذار/مارس. يذكر لوريد، أنه سرت إشاعات في إسرائيل بأن الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في سوريا تعرضوا لمعاملة غير إنسانية، ولكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعلنت في ٤ آذار/ مارس أن أسرى الحرب يتمتعون بصحة جسدية وعقلية جيدة، مع أن سوريا لم تسمح لوفد طبي من الصليب الأحمر بزيارة الجرحى.

اشتكى القادة الإسرائيليون عدة مرات من أن كيسنجر كان يطلب منهم التنازلات دون مقابل. رأى كيسنجر أن وضع إسرائيل على مرتفعات الجولان «غير طبيعي»، ولكن دايان أعدَّ خطة أفضل في ٢٩ آذار/ مارس. عندما وصل كيسنجر إلى طريق مسدود حول تحديد دقيق للقطاعات الخمسة تبنى فكرة مثير. وبدلاً من أن يعمل كوسيط قرر كيسنجر أن يقدّم اقتراحاً أميركياً. كان ذلك سهلاً لأن الفريق الأميركي كان يصطحب معه عدداً كبيراً من الصور الجوية لمنطقة الجولان. قبل الطرفان بالاقتراح الأميركي مع بعض التعديلات الطفيفة. تبدأ المنطقة العازلة من جنوب جبل حرمون إلى القنيطرة والرفيد ثم تتجه نحو الجنوب الغربي إلى الحدود الأردنية. تقرر أن ينزع سلاح القنيطرة التي كانت موضع نزاع شديد، وأن تكون باشراف الأمم المتحدة. تقع مسؤولية تفتيش القنيطرة والمنطقة العازلة والقطاعين اللذين تحدد وجود السلاح فيهما على عاتق قوة المراقبة والفصل الدولية، يجب إعادة الجرحى من أسرى الحرب إلى بلادهم في الحال وإعادة جثث القتلى لدفنها. لم تكن هذه الاتفاقية اتفاقية سلام بل «خطوة نحو سلام عادل ودائم». لم يكن السلام على أي حال «نهائياً». قام الإسرائيليون وبسرعة كبيرة بتدمير معظم الأبنية في القنيطرة قبل إخلائها. اشتكت سوريا إلى مجلس الأمن واعتبرت ذلك «خرقاً فاضحاً للقانون الدولي»، و«عملاً بربرياً لا مثيل له»، ولكن إسرائيل قالت: إن الشكوى السورية هي «دعاية مختلق». طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من مهندس سويسري أن يجري إحصاء للأضرار في القنيطرة، وأصدر تقريره النهائي عام ١٩٧٧.

تتعلق المسألة الثالثة التي كان يتوجب حلها بطلب إسرائيل من سوريا وضع حد لهجمات الفدائيين الفلسطينيين من سوريا. لم يرغب الأسد في أن يعطي تعهداً رسمياً بهذا الموضوع، ولكنه لم يعترض على بيان أميركي ينص على أن وقف إطلاق النار على مرتفعات الجولان يتضمن منع أعمال الفدائيين. استناداً إلى باتريك سيل كان هناك اتفاقية سرية تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨.

اجتمع مجلس الأمن مرتين في نهاية أيار/ مايو وأقر اقتراحاً رعته الدولتان العظميان يرحب بالاتفاقية السورية ـ الإسرائيلية، وقرر تشكيل قوة مراقبة وفصل دولية.

قال الأمين العام للأمم المتحدة إن قوّة المراقبة والفصل الدولية ستتألف من وحدات من النمسا والبيرو تعمل في القوة الدولية على قناة السويس تدعمها وحدات لوجستية من كندا وبولونيا.

لم يشترك الأردن بشكل رسمي بحرب ١٩٧٣، ولكن القوات الأردنية اشتركت بالقتال على مرتفعات الجولان لبضعة أيام، وكان الأردن حاضراً في جنيف. أمل الملك حسين بأن تنسحب إسرائيل من بعض مناطق الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، لكن إسرائيل رفضت ذلك بشدة. كانت إسرائيل منهمكة في خطة آلون التي بموجبها يتولى الأردن الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة ما عدا القدس، مع استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي. رفض الأردن ذلك بشدة.

ماذا عن الفلسطينيين؟ تلقت الولايات المتحدة عدة اقتراحات من منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٣ و١٩٧٤، وأُجريت لقاءات مباشرة على مستوى رفيع في المغرب في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ و٧ آذار/ مارس ١٩٧٤، وجرت أيضاً لقاءات على مستوى أقل في بيروت. لم يَؤدِّ أيٌّ من هذه الاتصالات إلى إقناع كيسنجر بأن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة للانضمام إلى عملية السلام.

١ حزيران/ يونيه - ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥:

عام ١٩٧٤ تقاعدت غولدا مئير وحل مكانها إسحق رابين رئيس الأركان السابق وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة سابقاً أيضاً. وحلّ إيغال آلون مكان إيبان في وزارة الخارجية (كان رابين يرغب في تعيين آلون وزيراً للدفاع). وحل شيمون بيريز مكان دايان في وزارة الدفاع (كان تعيين بيريز في وزارة الدفاع ضرورياً لإرضاء جناح رافي من تجمع العمل). عرض على دايان وزارة الإعلام لكنه رفض. تعرض دايان إلى سحابة من الحملات بسبب التراجعات الإسرائيلية في حرب تشرين الأول/ اكتوبر.

زار نيكسون الذي كان يعاني من تدهور وضعه كرئيس، الشرق الأوسط من ١٢ إلى ١٨ حزيران/ يونيه. رأى كيسنجر هذه الزيارة «نصراً وكابوساً في وقت واحد». كان نيكسون يعاني من التهاب في الأوردة. ولاحظت حاشيته أنه كئيب ومتحفظ. أكد رابين لنيكسون أن إسرائيل سوف تستمر بالمفاوضات، خصوصاً مع مصر. عرض نيكسون على مصر وإسرائيل المساعدة في مجال الطاقة النووية السلمية. في ٨ آب/ أغسطس استقال نيكسون وحل مكانه جيرالد فورد.

لم يتخل الملك حسين عن فكرة فصل القوات على الضفة الغربية للقناة. رأى رابين وآلون وبيريز أنه من الصعب الموافقة على إجراء مفاوضات مع الأردن، ولكن في

تموز/ يوليو رفضت الحكومة فكرة فصل القوات على الضفة الغربية ودعت إلى اتفاق سلام شامل. وقال دايان إنه سيدعو إلى انتخابات شاملة قبل التوصل إلى اتفاقية مع الأردن.

رأى كيسنجر أنه إذا لم تتفاوض إسرائيل مع الحسين فإنها سوف تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وللتأكيد مرة أخرى قررت القمة العربية المنعقدة في الرباط في ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بعد خمسة عشر يوماً ألقى رئيس المنظمة ياسر عرفات خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتلقى لدى وصوله معاملة قريبة من معاملة رؤساء الدول. بعد ذلك بوقت قصير قرر مجلس الأمن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة مثل بقية الأعضاء ولكن دون حق التصويت.

شكت الحكومات الغربية منذ وقت طويل من أنها لم تعرف من يتكلم باسم الشعب الفلسطيني ولكن عندما اتخذت الدول العربية قراراً واضحاً برزت صعوبات بسبب اشتراك بعض التيارات الرئيسية في المنظمة بأعمال إرهابية. برز نقاش في العواصم الغربية حول إمكانية دعم الأشخاص والمجموعات التي تفضل الحل السياسي في منظمة التحرير مثل سعيد حمامي وعصام الصرطاوي (اغتالهما متطرفون فلسطينيون). كان ظهور عرفات في الأمم المتحدة ظهور المحارب بالنسبة للذين تعاطفوا معه، ولكنه أنهى خطابه بكلمات غامضة: «اليوم أتيت وأنا أحمل غصن الزيتون وبندقية الثائر. لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي».

كان واضحاً لكيسنجر وفورد أنه يجب تحقيق اتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء تخلي بموجبها إسرائيل ممري الجدي ومتيلا وحقول النفط في أبو رديس وتصبح بأيدي المصريين. زار رابين واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر واقترح كردٍّ على إعلان مصر إنهاء حالة الحرب أن تنسحب إسرائيل من سيناء دون أن تخلي الممرات ولا حقول النفط في أبو رديس. لم يعجب هذا الاقتراح كيسنجر وفورد، ولكنهما وافقا على تمريره للسادات الذي رفضه بشدة. في كانون الثاني/ يناير زار آلون واشنطن ومعه نُسْخة معدلة للاقتراح الإسرائيلي. سوف تنسحب إسرائيل مسافة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ ميلاً دون إخلاء ممري الجدي ومتيلا وحقول النفط. إن المنطقة التي يتم الانسحاب منها تصبح منزوعة السلاح. تعلن الدولتان إنهاء حالة الحرب، وتنهي مصر الحملات الدعائية المعادية والمقاطعة الاقتصادية، وتوافق على عدم دعم نشاط الفدائيين ضد إسرائيل أو الاشتراك في أي حرب ضد إسرائيل في المستقبل. اعتبر كيسنجر أن النصّ الإسرائيلي الجديد لا يحمل أي جديد، وأنه لا يمكن تحقيق اتفاق إلا بجولة مكوكية جديدة.

كـانت هذه أكثـر رحلات كيسنجـر إحباطـاً. في السباق واجـه صعوبـات وخيبات أمل، لكنه أمّن عقد مؤتمر جنيف (دون سوريا)، وأجـرى مفاوضـات من أجل اتفـاقيات لفصـل القوات في سينـاء والجولان. في رحلتـه في آذار/ مـارس ١٩٧٥ واجـه فـريقـاً جديداً في إسرائيل، لكنه فريق منقسم، وينقصه خشونة مئير وخبرة إيبان ولماعة دايـان. في السابق عمل كوسيط في مفاوضـات فصل القـوات على جبهة الجـولان حيث عرض اقتراحاً أميركياً لتسوية الخـلافات. الآن اتجهت عـاطفته بشكـل أساسي نحـو السادات، وكان يغضب غالباً من قصر نظر القادة الإسرائيليين. قال «إنـه لمأسـاوي أن يرى النـاس تُهلك نفسها إلى درجة خطرة بشكل لا يصدق».كتب الرئيس فورد أن تكتيكات إسـرائيل «ثبّـطت عزائم المصـريين وجعلتني غاضبـاً ومجنونـاً مثل نـار جهنم». لم يعـرف غضب كيسنجر من رابين أية حدود.

عرض رابين على كيسنجر نسخة جديدة أخرى من الخـطة التي كان قـد عرضهـا سابقاً هو وآلون في واشنطن. كانت القضيتان الحاسمتـان تحديـد الخط الجديـد لفصل القوات والحد الذي تلتزم به مصر في إنهاء حالة الحرب. قال آلون: «إن عمق التراجع يعتمد على حجم التعويض» وهذا يعني عملياً أن إسـرائيل لن تبحث في الخط الجـديد حتى تقبل مصر بأفكار إسرائيل حول إنهاء حالة الحرب. رفض السادات هذه القواعـد، وكان يرغب في أن يعطي تعهداً رسمياً بعدم استخـدام القوة. عنـدما أدرك كيسنجـر أن استمراره في مهمة التوسط لن يؤدي إلى هدف مفيد، أرسل فـورد رسالـة إلى رابين يعبّر فيها عن خيبة أمله العميقة من موقف إسـرائيل و«أعطى تعليمات بإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ومن ضمنها علاقاتنا بإسـرائيل. . .» علق كيسنجـر: «ليس لإسرائيل سياسة خارجية، بل سياسات محلية فقط». في تموز/ يوليـو وافقت مصر على التجديد للقوات الدولية لمدة ثلاثة أشهر فقط.

إن إعـادة النظر في السيـاسة الأميـركية تعني عملياً وقف تسْليم بعض الإمـدادات العسكرية. لن يهدد ذلك أمن إسرائيل مباشرة ولكنه يشكل تحدياً للافتراض بأن إسرائيل يمكنها أن تعتمد على دعم أميركي غير مشروط مهما كانت السياسة التي تتبعها. قـامت إسرائيل بخطوة سلمية، وذلـك بسحب قواتهـا بضعة أميـال في سيناء. قـام رابين برحلة أخـرى إلى واشنطن، ولكنـه أحيط علماً بـأن نصه الأخيـر لم يقدم أي جـديـد. كـانت القضية الوحيدة التي تحقّق تقدمٌ فيها قبل الجولة المكوكية التـالية هي مستقبـل العناصـر التي ستشغل أجهزة الإنذار المبكر في سيناء.

لكن التـاريخ لا يتـوقف ريثما تتم إعـادة النظر في السيـاسـة، فقـد وقعت ثـلاثـة أحداث رمت بثقلها على النـزاع العربي الإسـرائيلي: اغتيال الملك فيصـل في العربيـة

السعودية، واندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وقرار السادات بإعادة فتح قناة السويس.

بحلول شهر آب/ أغسطس استنتج كيسنجر أن مضمون «إعادة النظر في السياسة الأميركية» قد أصبح مفهوماً ليس من قبل الرأي العام الإسرائيلي، بل من قبل القيادة الإسرائيلية بحيث حان الوقت لإجراء جولة أخرى من الدبلوماسية المكوكية. كان استقباله من قبل الجمهور الإسرائيلي عدائياً، ولكنه تمكن من ترطيب الأجواء بأن وافق على عدد من المطالب الإسرائيلية حول اتفاقات على مسائل ثانوية، مثل ضمان إمدادات النفط، والتشاور عندما تحصل خروقات مصرية، و«تهديدات لأمن إسرائيل ولسيادتها من قبل قوى عالمية» (مثلاً الاتحاد السوفياتي)، وتعهدات بالعلاقات المستقبلية مع منظمة التحرير الفلسطينية. كان من المقرر أن تبقى هذه الاتفاقات الثانوية سرية، لكنها لم تبق كذلك لوقت طويل. وقع الطرفان الاتفاقية الأساسية بالأحرف الأولى في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥. أجريت مفاوضات حول بروتوكول تنفيذي من قبل فريق العمل العسكري التابع لمؤتمر جنيف برئاسة سيلاسفيو، ووقّعت عليه مصر في ٢٢ أيلول/ سبتمبر وإسرائيل في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر. قرر الاتحاد السوفياتي أن يقاطع احتفال التوقيع، وكذلك بقيت الولايات المتحدة بعيدة.

نصت الاتفاقية وملحقاتها على أن النزاع بين مصر وإسرائيل «يجب أن لا يُحلّ بالقوة العسكرية» ووافقت الدولتان على مراقبة وقف إطلاق النار «والامتناع عن أي عمل عسكري أو شبه عسكري ضد بعضهما البعض». يسمح للشحنات الإسرائيلية غير العسكرية بالمرور في قناة السويس. تتم المفاوضات للتوصل إلى تسوية نهائية وسلمية وعادلة في إطار مؤتمر جنيف للسلام بالتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

دعت الاتفاقية إلى انسحاب إسرائيل إلى السفوح الشرقية للممرات، وإلى عودة حقول النفط إلى مصر. سوف تكون هناك منطقة عازلة تشرف عليها الأمم المتحدة بين خطي الجبهة، وعلى كل جانب تُنشأ قطاعات يجري فيها تحديد الأسلحة. سوف تُجري الولايات المتحدة الاستطلاع الجوي وتُطلع الطرفين والأمم المتحدة على نتيجة الاستطلاع.

أعلن كيسنجر أن هذا «امتداد لرحلات طائرات يو ٢» التي كانت الولايات المتحدة تقوم بها «بناء على طلب الطرفين». تؤمن مصر وإسرائيل محطات للإنذار الاستراتيجي المبكر في سيناء، وسوف تؤمن الولايات المتحدة ثلاث محطات مراقبة في الممرات يعمل فيها مدنيون، وذلك للإنذار التكتيكي المبكر، وسوف تركز أجهزة إحساس الكترونية على طرفي كل ممر. تتابع قوات الأمم المتحدة أعمالها ويجدّد

تفويضها سنوياً. تتولى لجنة مشتركة برعاية الأمم المتحدة بحث المشاكل الناشئة عن الاتفاقية، وتساعد القوات الدولية في تنفيذ مهامها. وصفت الاتفاقية بأنها «خطوة بارزة باتجاه سلام عادل ودائم»، لكنها «ليست اتفاقية سلام نهائية».

في الملاحق التي افتُرض أنها سرية، وافقت الولايات المتحدة على مجموعة اقتراحات. استناداً إلى كيسنجر لم يكن هناك «تعهدات حقيقية» بالمعنى الدقيق، ولكنْ إعلان دبلوماسي للنوايا. ومهما قيل عنها، فقد وافقت الولايات المتحدة على أنه عند خرق الاتفاقية سوف نتشاور مع الطرف الأخر حول حجم الخرق والمعالجة الأميركية المحتملة. وافقت الولايات المتحدة على تزويد مصر بالمساعدات التقنية لمحطات الإنذار المبكر في سيناء، وأكدت مصر على نيتها بأن تقوم بجهود جدية لإجراء مفاوضات أخرى بين سوريا وإسرائيل من خلال الأقنية الدبلوماسية العادية.

كانت التعهدات الأميركية لإسرائيل أوسع وأشمل، وكانت عناصرها الهامة كما يلي:

١ ـ لا تتوقع الولايات المتحدة أن تبدأ إسرائيل بتطبيق الاتفاقية قبل أن تسمح مصر للشحنات الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس. لن تنسحب القوات الدولية دون موافقة مسبقة من الطرفين ومن الولايات المتحدة. يتم استئناف عقد مؤتمر جنيف في «وقت يجري تنسيقه بين الولايات المتحدة وإسرائيل». الاتفاقية التالية مع مصر يجب أن تكون اتفاقية سلام شامل.

٢ ـ سوف تبذل الولايات المتحدة كل جهد للتجاوب مع احتياجات إسرائيل الحالية وطويلة الأمد من الطاقة والحاجات الاقتصادية والمعدات العسكرية، وتتشاور مع إسرائيل في حال خرق مصر للاتفاقية أو في حالة تهديد عسكري من «أية قوة عالمية»، وتدعم حق إسرائيل بالمرور في باب المندب، وبالتحليق فوق البحر الأحمر.

٣ ـ سوف تعارض الولايات المتحدة أي اقتراح يؤذي مصالح إسرائيل وستستخدم حق الفيتو ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن لا يتوافق مع الأهداف الأساسية للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، أو يمكن أن «يغير بشكل معاكس» الاتفاقية الجديدة لفصل القوات أو البنود الأساسية لمؤتمر جنيف، وسوف تنسق مع إسرائيل موقفها واستراتيجيتها في مؤتمر جنيف عند استئناف انعقاده، ومن ضمن ذلك اشتراك دول جديدة دون موافقة المشتركين الأساسيين، ولن «تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولن تتفاوض معها» طالما أنها لا تعترف بحق إسرائيل في البقاء، أو حتى تقبل بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

شجب الرئيس السوري حافظ الأسد الاتفاقية. قام كيسنجر بزيارة قصيرة إلى دمشق، ووجد أن الرئيس الأسد لا يرغب في اتفاقية فصل ثانية على مرتفعات الجولان ستكون «تجميلية فقط». هكذا أنهى كيسنجر إنجازاته المدهشة، مستعملاً دبلوماسية الخطوة خطوة.

١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥ ـ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩:

خلال السنتين اللاحقتين خفت وتيرة التحركات الدبلوماسية المتعلقة بالشرق الأوسط. كان تفويض القوات الدولية يتجدد بانتظام، ولكن بشكل عام لم يكن ذلك مريحاً لإسرائيل. في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة «اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». بعد يومين قال الخبير الأميركي حول الشرق الأوسط هارولد ساوندرز أمام إحدى لجان الكونغرس إن «الجانب الفلسطيني» هو قلب النزاع العربي الإسرائيلي، ولن يكون هناك أي حل أو تسوية دون «تأمين وضع دائم وعادل للعرب الذين يسمون أنفسهم فلسطينيين». الخطوة الأولى هي «إعداد تعريف معقول للمصالح الفلسطينية». بالإضافة إلى ذلك، كان مجلس الأمن يجري مباحثات حول منظمة التحرير الفلسطينية ويعطيها اعتباراً أكثر مما كان للوكالة اليهودية أو للهيئة العربية العليا لفلسطين عام ١٩٤٨، أو لأية مؤسسة غير دولة. عام ١٩٧٤ رأت الجمعية العامة أنه يجب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في جميع هيئات الأمم المتحدة بصفة مراقب، تم تكرار تلك الدعوة عام ١٩٧٥ مع إضافة عبارة «على قدم المساواة مع بقية الأطراف». في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ قرر مجلس الأمن بالتصويت العادي أنه عندما يجتمع في كانون الثاني/ يناير تدعى منظمة التحرير للاشتراك في المناقشات. بعد أربعة أيام قرر المجلس دعوة منظمة التحرير للاشتراك في اجتماعاته. هذه الدعوة منحت المنظمة «نفس الحقوق الممنوحة لأية دولة حين تدعى...» وتكلمت منظمة التحرير في ذلك الاجتماع. في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ تكررت الدعوة. لم تشترك إسرائيل في جميع هذه الاجتماعات.

كانت دعوة كانون الأول/ ديسمبر للاشتراك في مناقشات حول غارات إسرائيلية على لبنان. عرض اقتراح لدول العالم الثالث يدين إسرائيل بشدة، أضيف إليه تعديل أميركي: «بإدانة جميع أعمال العنف خصوصاً تلك التي ينتج عنها خسائر مأساوية للمدنيين». لم يتلق التعديل الأميركي الأصوات الكافية لإقراره، ولهذا استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد المشروع بكامله.

في كانون الثاني/ يناير نوقشت أزمة الشرق الأوسط ومن ضمنها القضية

الفلسطينية. لوحظ اشتراك الأطراف العرب ومن ضمنهم منظمة التحرير الفلسطينية و٢١ دولة عربية أخرى. أعد مشروع قرار يدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى خطوط الهدنة ويعيد التأكيد على قرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٨ الذي يشدد على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، وبأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم أو بتقاضي التعويضات، ويؤكد على «الحق الوطني» للشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير و«من ضمنه حق إنشاء دولة مستقلة».

إقترحت بريطانيا تعديلاً يؤكد على قراريْ مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ولكنه حصل على أربعة أصوات أوروبية، وصوّت الآخرون ضده، أو امتنعوا عن التصويت (من بينهم الولايات المتحدة). عندها استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد المشروع غير المعدل. كانت هناك أربع مناقشات حول الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. في الأول من آذار/ مارس عرضت الدول غير المنحازة اقتراحاً يأسف لأعمال إسرائيل في القدس، واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضده. الثانية في أيار/ مايو توصلت إلى بيان من رئيس مجلس الأمن يعلن أن معاهدة جنيف الرابعة (التي تتعلق بالمدنيين) «تنطبق عل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧». الثالثة في حزيران/ يونيه انتهت إلى استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو ضد اقتراح من دول العالم الثالث يؤكد على «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويتضمن ذلك حق العودة والاستقلال الوطني والسيادة». كانت المناقشة الرابعة في تشرين الثاني/ نوفمبر، وانتهت ببيان صادر عن رئيس المجلس يعبّر فيه عن «قلقه العميق واهتمامه» بأنّ الإجراءات الإسرائيلية في القدس غير شرعية ولا يمكنها أن تغير وضعية القدس، ويعيد تأكيده على تطبيق معاهدة جنيف الرابعة. في آذار/ مارس ١٩٧٧ عقد مجلس الأمن ثلاثة اجتماعات بعدما قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً حول مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ورد فيه أنه لم يتوصل إلى أية نتيجة. لم تقدم مشاريع قرارات وأوقفت المناقشات. خلال هذه الفترة قررت جامعة الدول العربية تشكيل «قوة سلام عربية رمزية... لحفظ الأمن والاستقرار في لبنان» بإشراف جامعة الدول العربية وعلى افتراض أنها ستحل «مكان القوات السورية»، وقررت فيما بعد دعم قوات الأمن العربية بحيث تعمل كقوات ردع في لبنان بإمرة الرئيس اللبناني. أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية.

تحسنت علاقات مصر بإسرائيل. في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥ مرت في قناة السويس بضائع إسرائيلية، وفي آذار/مارس اللاحق ألغى السادات المعاهدة مع الاتحاد السوفياتي. وفي حزيران/ يونيه خطف إرهابيون فلسطينيون طائرة إسرائيلية إلى عنتيبة وأنقذ الإسرائيليون الرهائن بعملية جريئة. عرضت منظمة الوحدة الأفريقية المسألة

على مجلس الأمن. عرضت دول العالم الثالث اقتراحاً يدين «خرق إسرائيل الفاضح لسيادة أوغندا ووحدة أراضيها» ويطلب أن تدفع إسرائيل تعويضاً لأوغندا، ثم سُحِب المشروع وعرض مشروع أميركي بريطاني يدين خطف الطائرات ويأسف للخسارة البشرية المأساوية، ويؤكد على احترام سيادة ووحدة أوغندا، وصوتت معه ٦ دول، وامتنعت باناما ورومانيا، ولم يشترك سبعة أعضاء في التصويت. استقال رابين من رئاسة الوزراء وخلفه شيمون بيريز. في أيار/مايو ١٩٧٧ أجريت انتخابات عامة فاز فيها التحالف اليميني بقيادة مناحيم بيغن الذي تولى رئاسة الوزراء، وتولى وزارة الخارجية موشي دايان (انتخب على لائحة العمال) ووزارة الدفاع عزرا ويزمن.

جرت انتخابات أيضاً في الولايات المتحدة أدت إلى فوز جيمي كارتر الديموقراطي، وتولى سايروس ڤانس وزارة الخارجية، وعين زبغنيو بريجنسكي مستشاراً لشؤون الأمن القومي. سرعان ما انهَمَك كارتر وفريقه في مشكلة الشرق الأوسط، وتأثروا بتقرير صادر عن مجموعة أبحاث في مؤسسة بروكنغز. أوضح كارتر أنه لا يوجد أمل بالتسوية في الشرق الأوسط دون إعطاء وطن للفلسطينيين.

كان إسحق رابين أول من زار كارتر من قادة دول الشرق الأوسط. وجد كارتر الاجتماع الأول مع رابين مفاجأة غير سارة، فقد صعقه رابين بعناده، ورأى أنه غير مكترث لمفاوضات السلام. أصيب رابين بخيبة أمل مما قاله كارتر حول القضية الفلسطينية، واعتقد بأن كارتر «عبّر عن أفضل نظرة سمعناها عن طبيعة السلام».

كان السادات القائد التالي من الشرق الأوسط الذي زار واشنطن، وخلق انطباعاً جيداً، مع أنه مثل غلادستون كان يميل للنشوة من جراء غزارة وإسهاب كلامه. شدد بشكل خاص على الحاجة لانسحاب إسرائيل من سيناء وأهمية إحراز تقدم في المسألة الفلسطينية.

زار الملك حسين واشنطن بعد وقت قصير من زيارة السادات. تكلم أيضاً عن الحاجة إلى الوصول إلى مفهوم حول المسألة الفلسطينية، وطرح كيف سيمثل الفلسطينيون في مؤتمر السلام في جنيف عند استئنافه.

في أيار/ مايو اجتمع كارتر بالرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف ووجده «بنّاءً. . . وإلى حدٍّ ما مرناً». طرح كارتر احتمال أن تقبل منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢، ما عدا القسم الذي يشير إلى الفلسطينيين كلاجئين. لم يكن الأسد مهتماً بالأسلوب بل بالنتيجة. قال كارتر: إنه يجب أن يكون للفلسطينيين وطن، يجب أن يكون في رأي كارتر، مرتبطاً بالأردن أو ضمن كونفدرالية واسعة.

زار رئيس وزراء إسرائيل الجديد مناحيم بيغن واشنطن في تموز/ يوليو، وبصحبته

مستشـاره الصحافي شمـويل كـاتز وليس وزيـر الخارجيـة دايان. سـأل كارتـر عن موقف الحكومة الجديدة من القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وقال بيغن إنهِ يعتبرهما أساساً للمفاوضات. شـدد كارتـر على أن إنشاء المستـوطنات في الأراضي العـربيـة المحتلة هـو عقبـة أمـام السلام، ولكن بيغن أصرّ على أنـه لا يوجد أية طـريقة لمنـع اليهود من الاستيـطان في إسـرائيل التـوراتية. شـرح كاتـز للأميـركيين المرتـابين قائـلاً إن الفلسطينيين «كـانوا في الحقيقة مهاجرين جدداً وإن وطنهم الأساسي هو شرقـي نهر الأردن. كان الاجتماع «وديا». ولكنه لم يقدم إلا القليل للتقدم نحو السلام.

أعدّ ڤانس خطة أميركية للشرق الأوسط لعقد مؤتمر سلام ومفاوضات على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ من أجل سـلام دائم يؤمّن علاقـات طبيعية بين إسـرائيل وجيـرانها العرب، وانسحاباً إسرائيلياً مرحلياً إلى حدود آمنة ومعترف بهـا، وكيانـاً فلسطينياً منزوع السـلاح انطلاقـاً من حق تقريـر المصير. والهـدف الهـام الآخـر للرحلة هـو استكشـاف احتمال أن تعطي منظمة التحرير تأكيدات تمكنها من الاشتراك في عمليـة السلام. تلقى ياسر عرفات نص المعادلة الأميركية لقبول القرار ٢٤٢ مـع تحفظات لجهـة أن القرار لم يُشِـرْ بشكل مـلائم إلى وطن قومي للشعب الفلسـطيني. راجع ڤانس هذه المعـادلة في مصـر والأردن وسوريـا والعربيـة السعوديـة. أمل السعـوديون بمـوافقة منـظمـة التحـريـر الفلسطينية مما يؤدي إلى أن يعلن كارتر بياناً متفائلاً. عندمـا وصل ڤانس إلى إسرائيـل وجد بيغن متصلباً، فلن يتعامل مهما تكن الظروف مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الأميركيين ثابروا واستفادوا من وساطة أحد الأكاديميين الذي أجرى اتصالاً مع عـرفات. في النهاية قال عرفات إن المنظمة لا يمكنها أن تقبل بالمعـادلة الأميـركية إلا إذا ضمنت الولايات المتحدة أن المفاوضات ستؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية.

في آب/ أغسطس التقى دايان مع الملك حسين سراً في لندن. وجد أن الحسين مكبوت، ولم تؤدِّ المحادثات إلى أية نتيجة. زار دايان الولايات المتحـدة أيضاً لحضـور الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة كما فعل وزير خارجيـة مصر فهمي ووزيـر خارجية سـوريا خـدام ووزير خـارجية الأردن شـرف. أجرى دايـان محادثـات مع كـارتر وڤانس. ما زال الأميركيون يعتقدون بأن هناك فرصة لاستئناف مؤتمـر السلام في جنيڤ، ضغطوا على دايان بشدة في مسألة المستوطنـات في الأراضي العربيـة المحتلة التي نظر إليها الأميركيون كعقبةٍ في وجه السلام. طـرح ڤانس مـع دايان إمكـانية ضمـانة أميـركية لاتفاقية سلام نهائية.

أكدت محادثات فهمي في واشنطن موافقة مصر والولايات المتحدة على استئنـاف مؤتمر جنيف مع اشتراك سوڤياتي. جرت مناقشات حول اشتراك الفلسطينيين مع افتراض

أنه يمكن أن توافق المنظمة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ومع تحفظ حول حقوق الفلسطينيين، لكن كارتر قال إن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق الڤيتو ضد أية محاولة مصرية لتعديل القرار ٢٤٢. حث كارتر مصر على أن تضغط على منظمة التحرير كي تدخل في التسوية، وحث فهمي الولايات المتحدة على أن تقوم بالشيء نفسه مع إسرائيل. أجرت الولايات المتحدة كذلك محادثات ودية، وإنما دون نتيجة ملموسة، مع وزير خارجية الأردن شرف.

في ١ تشرين الأول/ اكتوبر صدر بيان أميركي سوڤياتي حول الشرق الأوسط. كرر هذا البيان بعض النقاط الرئيسية في القرار ٢٤٢، وأكد على نية الدولتين العظميين «في تسهيل استئناف» عمل مؤتمر جنيف للسلام «حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧».

لم يتضمن البيان نقاطاً عديدة كان الاتحاد السوڤياتي يؤيدها: اشتراك منظمة التحرير في عملية السلام، وإنشاء دولة فلسطينية. في جانب آخر، ذكر البيان «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» بينما كانت الولايات المتحدة ترغب في ضمان «المصالح الوطنية الفلسطينية» فقط. عارضت إسرائيل «أي إعلان من الدولتين العظميين، وخصوصاً ما ورد في هذا البيان». اتفقت الولايات المتحدة وإسرائيل فيما بعد على أن يستأنف مؤتمر السلام على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى أنّ قبول البيان الأميركي السوڤياتي «ليس شرطاً لانعقاد مؤتمر جنيف».

كان موقفاً هاماً عندما أعلن السادات رغبته في زيارة إسرائيل. كان دايان قد زار المغرب سراً، وفي فرصة ثانية التقى حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري. كان السادات يلعب بجميع الأفكار من أجل كسر الجمود في الشرق الأوسط، وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن عن رغبته في زيارة القدس وإلقاء خطاب في الكنيست. جرت فيما بعد زيارته إلى إسرائيل واستغرقت يومين. لم يرحب جميع الدبلوماسيين المحترفين في وزارة الخارجية المصرية بخطوة السادات التي لم يُحضّر لها، واستقال وزير الخارجية إسماعيل فهمي. قال فهمي: «بذهابك إلى القدس، تلعب بجميع أوراقك من أجل لا شيء، وتفقد الدعم العربي نهائياً». خلف فهمي محمد إبراهيم كامل.

كانت زيارة السادات إلى إسرائيل أحد أهم الأحداث بعد الحرب. لقد حطمت الخطط لانعقاد مؤتمر جنيف في وقت قريب، وهذا ما كانت إدارة كارتر تسعى إليه، ولكنها أدت، وفي خلال عشرة أشهر، إلى اتفاقيات كامب ديڤيد بين مصر وإسرائيل، وإلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي جاءت نتيجة لها. ألقى السادات خطابه أمام الكنيست بكل احترام وإخلاص، لكن الخطاب لم يتضمن أية مفاجأة. في المقابل امتدح بيغن شجاعة السادات، ولكن خطابه لم يكن بحجم هذه المناسبة التاريخية.

كتب دايان أن خطاب بيغن لن يُذكر في سياق التاريخ. كانت المحادثات الصريحة الخاصة أهم من المناسبات الاحتفالية.

أدت مبادرة السادات، كما كان ينوي، إلى تركيز وزراء الخارجية على إعادة النظر بالوضع في الشرق الأوسط، وقللت الولايات المتحدة، لبعض الوقت من احتمال قيامها بدور الوسيط. شكلت مجموعة من الدول العربية المعارضة للسادات جبهة للرفض. قال السادات بوضوح إنه لن يكون هناك حرب أخرى، وأمِل بردّ مقابل من بيغن حول الانسحاب من الأراضي العربية وإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.

عرض بيغن ردّه في واشنطن. حول سيناء، اقترح انسحاباً مرحلياً يستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات. حول المسألة الفلسطينية، عرض بيغن فكرة الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات. رأى ڤانس أن هذا بديل للانسحاب الإسرائيلي ولإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وليس خطوة أولى نحو هذه الأهداف. «كان هذا الاقتراح كما اعتقدنا ضرورياً من أجل حل مؤقت».

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر التقى بيغن والسادات في الإسماعيلية، ولكن لم يتحقق إلا القليل من التقدم. قال بيغن إن الضفة الغربية التي أسماها يهودا والسامرة جزء تاريخي من دولة إسرائيل، وكل ما يتنازل عنه فيها هو إعطاء حكم ذاتي للعرب. قال: إن سيناء قد استولت عليها إسرائيل بعد إثارة مصرية، سوف تبحث إسرائيل الانسحاب على مراحل ولكن المناطق التي تخليها يجب أن تجرد من السلاح. النتيجة الوحيدة الملموسة كانت قراراً بتشكيل لجان تتولى البحث في المسائل السياسية والعسكرية، ومع ذلك لم تحقق هذه اللجان إلا القليل. لم تساعدْ إسرائيل، بل أصدرت قراراً، بناءً على تحريض من أرييل شارون، لبناء أربع مستعمرات في سيناء. بعد أيام قليلة من لقاء الإسماعيلية عرض بيغن خطة الحكم الذاتي التي بحثها مع السادات، على الكنيست.

زار كارتر بنفسه المنطقة، وفي اجتماع قصير مع السادات في أسوان وافق على بيان مختصر يذكر الحاجة إلى سلام حقيقي، وانسحاب إسرائيل إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ وحل للمسألة الفلسطينية.

اجتمعت اللجنة السياسية التي تم الاتفاق على تشكيلها في الإسماعيلية وفي القدس وبحضور ڤانس. رأى دايان أن المصريين: «متعجرفون ومتزمتون»، وتعرّض بيغن لكامل بملاحظة عرضية ذامّة. في اليوم التالي استدعى السادات الوفد المصري إلى القاهرة، وعلى الرغم من هذا التراجع اجتمعت اللجنة العسكرية في القاهرة في ٣١ كانون الثاني/ يناير، وفي اليوم التالي أرجأت أعمالها إلى أجل غير مسمّى.

كان كارتر يفكر في دعوة السادات وبيغن للقيام بزيارات إلى الولايات المتحدة، ولكن مستشاريه حثوه على أن «يعض مرتين على حبة الكرز»، وهكذا دعا السادات وحده إلى كامب ديفيد. كان السادات استناداً إلى ڤانس غاضباً من إسرائيل ومصاباً بخيبة أمل منْ الولايات المتحدة. وجد كارتر أن السادات مرن حول نقاط عديدة، لكنه عارض بشدة المستوطنات اليهودية في سيناء. أعدت الولايات المتحدة خطة من تسع نقاط حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما ساعد السادات على أنْ يتفهم أنّ الولايات المتحدة سوف تتابع دورها كوسيط. كانْ السادات يميل إلى أن يقطع اتصالاته بإسرائيل، ولكنه اقتنع بأن يتابع هذه الاتصالات على أساس أن القرار ٢٤٢ «ينطبق على جميع الجبهات» وأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة غير شرعية وهي حاجز ضد السلام.

تكثفت زيارات المسؤولين الإسرائيليين إلى واشنطن. دايان، وايزمن، بيغن. ضغطت الولايات المتحدة على دايان لضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢، ولكن دايان قال إن إسرائيل غير مستعدة لأن تعلن أن القرار ينطبق على جميع الجبهات. وجد دايان أن المباحثات «غير مثمرة». كانت زيارة وايزمن من ٩ - ١٠ آذار/ مارس فرصة أفضل. وجد كارتر أن وايزمن متألق ورفيع المستوى، وفي النهاية أحب وايزمن كارتر. بعد أيام قليلة من هجوم فلسطيني على مدنيين إسرائيليين، غزت القوات الإسرائيلية لبنان من أجل إزالة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من المناطق الحدودية. تبنى مجلس الأمن قرارين: الأول في ١٩ آذار/ مارس، والثاني في ٣ أيار/ مايو، ولم تشترك الصين في التصويت وامتنعت تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوڤياتي عن التصويت. دعا قرار آذار/ مارس إسرائيل إلى وقف أعمالها العسكرية، والانسحاب، وقرر إنشاء قوات طوارىء دولية «لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي والمحافظة على السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية لإعادة سلطتها إلى المنطقة». ودعا قرار أيار/ مايو إسرائيل لإنهاء انسحابها، وأبدى أسفه للهجمات على قوات الطوارىء الدولية.

خلال اجتماعات آذار/ مارس قالت إسرائيل إنها لا تتوقع أن يتعاطى المجلس مع المسألة بشكل واقعي. لقد اعترف لبنان بأنه لا يمارس سلطته الحكومية على مناطقه الحدودية. كان عمل إسرائيل من أجل أن تخلق الشروط «التي تمكن الحكومة اللبنانية من السيطرة على أراضيها وأن تحارب الإرهاب بحيث يصبح الرجال العاديون والنساء والأطفال في مأمن من الهجمات غير المميزة والقاتلة». طلب لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية وأعضاء مجلس الأمن وقفاً فورياً لإطلاق النار وانسحاب القوات. قالت الصين: إنها لا تعد بدفع شيء لقوات الطوارىء الدولية، وأكد الاتحاد السوڤياتي أن إسرائيل المعتدية يجب أن تدفع النفقات.

وصل بيغن إلى واشنطن بعد وقت قصير من انتهاء المرحلة الأولى من المناقشات في الأمم المتحدة. يذكر وليم كواندت أن كارتر كان في «حالة قتالية» وظن دايان أن الرعب كان في عيني كارتر الزرقاوين، وكانت نظرته حادة. شدد كارتر ضغطه على الإسرائيليين حول ما إذا كان القرار ٢٤٢ ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنه تلقى أجوبة محيّرة. وجد ڤانس أن المحادثات «تصادمية وغير بناءة».

مضت فترة الأشهر اللاحقة بمناوشات دبلوماسية غير بناءه، أجرى وايزمن وزير الدفاع الإسرائيلي محادثات مفيدة في القاهرة. زار دايان واشنطن مرة أخرى وتحادث مع ڤانس وبريجنسكي حول ما يمكن أن يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لخطة بيغن حول الحكم الذاتي.

اجتمع كارتر لفترة قصيرة مع بيغن: «قلت له إن السلام في الشرق الأوسط بين يديه». اجتمع ڤانس مع كامل خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. زار السادات النمسا وتحادث مع وايزمن وكذلك مع شيمون بيريز زعيم تحالف العمال الإسرائيلي.

وصلت فترة المناورات إلى نهايتها عندما وافقت مصر وإسرائيل على اقتراح أميركي لاجتماع وزيري خارجيتهما مع ڤانس في لندن في منتصف شهر تموز/يوليو. كانت النية تتجه لعقد الاجتماع في فندق تشرشل في لندن، ولكن قلق السلطات البريطانية واهتمامها بأمن زائريها الأجانب المميزين أدى إلى التئام الوزراء في قلعة ليدز في كنت. تركزت المباحثات حول النوايا المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة بعد فترة الخمس سنوات من الحكم الذاتي. ولكن كامل أصرّ على أن الفلسطينيين لا يرغبون في الحكم الذاتي، وإنما في حق تقرير المصير. وجد كامل أن المحادثات غير مثمرة وغير مُرضية، وكان إيجازه للنتائج سلبياً.

في الطرف المقابل رأى دايان أن الاجتماع «هام جداً.. وحجر الرحى في مفاوضات السلام». رأى ڤانس أن المحادثات «ذات أهمية بالغة» واعتقد وليم كواندت بأنها كانت بنّاءة بشكل مفاجىء بالنسبة «للمشتركين الأميركيين».

قرر كارتر أن يعقد اجتماع قمة يضم السادات وبيغن ويحضره هو أيضاً. تمّ بحث عدة أماكن ومن ضمنها أحد المواقع في سيناء، ولكن كارتر قرر أن يعقد الاجتماع في منتجع كامب ديفيد الرئاسي. أراد كارتر أن يكون الاجتماع مؤثراً ودراماتيكياً، ولكنه أصرّ على جو من الثقة التامة حتى انتهاء المناقشات وبلا رحلات جانبية إلى واشنطن. أوفد ڤانس إلى الشرق الأوسط لتوجيه الدعوات، ووافق بيغن والسادات على الاشتراك، مع أن السادات واجه نفوراً من جانب كامل. طلب كارتر من الزعماء الدينيين الدعوة

إلى أسبوع من الصلاة.

كان أساس موقف السادات في كامب ديڤيد القرار ٢٤٢ الذي يجب أن ينفذ بجميع أقسامه: وهذا يعني أن على الإسرائيليين مقايضة الأرض بالسلام. الفقرة في القرار ٢٤٢ التي تنص على «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض» محتلة عام ١٩٦٧ كان لها وجهان: الإنسحاب من سيناء المصرية بدأ فعلاً في إطار اتفاقيتي فصل القوات، والإنسحاب من الأجزاء الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة. لم يكن لبيغن أي اعتراض أيديولوجي على الإنسحاب من سيناء، طالما أن أمن إسرائيل مضمون. أما الضفة الغربية التي يسميها معظم الإسرائيليين يهودا والسامرة فقد شكلت جزءاً من إسرائيل الكبرى التي اعتقد بيغن بأن الله قد منحها للشعب اليهودي. إن إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين لمدة خمس سنوات لا يغيّر في رأي بيغن الحقيقة، وهي أن هذه المنطقة كانت وستبقى جزءاً من إسرائيل الكبرى، وسوف ينشأ فيها عدد كبير من المستوطنات الإسرائيلية. أخذ زملاء بيغن: دايان، ووايزمن، وكذلك المدّعي العام أهارون باراك، خطاً براغماتياً، وأظهروا اهتماماً بأمن إسرائيل أكثر من اهتمامهم بالمعتقدات الدينية والأيديولوجية.

بدأ اجتماع كامب ديڤيد في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. حاول كارتر أن يشجع «عدم الرسمية»، وذلك بأن ارتدى ألبسة عادية ولكن بيغن كان يرتدي دائماً الزي الرسمي. كانت المناقشات الدبلوماسية الحامية والمتوترة تتوقف لوقت قصير إما لحضور عرض لمشاة البحرية الأميركيين أو لزيارة ميدان معركة غتبرغ. من الفريق الإسرائيلي انفرد وايزمن بإقامة علاقات اجتماعية مع المصريين. في معظم المناسبات كان بيغن حاسماً ويركز على الكلمات المفصّلة، بينما كان السادات مهتماً بالمفاهيم العامة؛ لكن بيغن كان من عادته أن يقاطع كلام الغير. قبل يومين من انتهاء المؤتمر، هدد السادات بانسحاب الوفد المصري، لكنه أُقنع بالبقاء.

في أول محادثات جانبية مع كارتر قال بيغن: إنه يصطحب معه رسالة من الرئيس فورد تنص على أن الولايات المتحدة ستتشاور مع إسرائيل قبل عرض اقتراحات السلام. أعطى هذا انطباعاً لدى المصريين بوجود تواطؤ أميركي إسرائيلي، وكان ذلك بعيداً عن الحقيقة. في أول يوم كامل من المؤتمر عرض السادات إطار عمل لتسوية شاملة في الشرق الأوسط مبنية على التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ «بجميع أجزائهما». كان هذا مرفوضاً بشكل كلي من إسرائيل، وخلال المؤتمر قام بيغن بمحاولات وجهود غير ناجحة من أجل إزالة أي ذكر للقرار ٢٤٢. في ١٠ - ١٢ أيلول/ سبتمبر قدمت الولايات المتحدة اقتراحاتها.

كانت العقدة الحاسمة في قضية سيناء ما إذا كانت إسرائيل ستزيل المستوطنات أم لا. أصرّ السادات على إزالة المستوطنات، ولكن بيغن قال لكارتر: «أنا لا أوصي شخصياً بتفكيك المستوطنات في سيناء». في النهاية وافق بيغن على أن يعرض على التصويت الحر في الكنيست السؤال التالي: «إذا تم الاتفاق على جميع المسائل الهامة أثناء المفاوضات بين مصر وإسرائيل للتوصل إلى اتفاقية سلام، هل تفضلون إزالة المستوطنين الإسرائيليين من المناطق الشمالية والجنوبية أم يبقى هؤلاء المستوطنون في تلك المناطق؟».

برزت قضية المستوطنات الإسرائيلية في المحادثات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وأضيفت إليها قضية ما يمكن أن يحدث بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي البالغة خمس سنوات؟ أراد بيغن أن يكون لإسرائيل حق الفيتو ضد معظم القرارات التي يتخذها الفلسطينيون أثناء فترة السنوات الخمس، وأن يترك الباب مفتوحاً لما يمكن أن يحدث بعد انتهاء هذه الفترة. كتب كارتر: «لم يرد الإسرائيليون إعطاء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أي إشراف هام على شؤونهم الخاصة... أرادوا حق الفيتو ضد القرارات التي يتخذها المواطنون المحليون حول أي موضوع».

سببت هذه القضية صعوبة في المؤتمر وأدّت إلى توتر بعدما عُرضت مسألة المستوطنات، التي اعتبرتها الولايات المتحدة مناقضة للقانون الدولي وعائقاً بوجه السلام. رفض بيغن في البدء الموافقة على أي حد من حق إسرائيل بإنشاء مستوطنات يهودية جديدة، ولكنه في النهاية وافق على أن يكتب رسالة إلى كارتر يعلن فيها أن إسرائيل لن تنشىء مستوطنات جديدة خلال فترة المفاوضات. ولكنْ تم إعداد تصور من أجل جولتين من المفاوضات. الأولى بين مصر وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام خلال ثلاثة أشهر، والثانية من أجل الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة دون تحديد مهلة زمنية. أوضحت الولايات المتحدة أن تجميد بناء المستوطنات سوف يستمر طيلة المفاوضات المفتوحة حول الحكم الذاتي الفلسطيني، بينما أعلنت إسرائيل أنه فقط لفترة الأشهر الثلاثة التي تجري فيها المفاوضات حول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. كتب بيغن رسالة إلى كارتر قال فيها: إنه «لن تنشأ أية مستعمرة خلال فترة المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية سلام مع مصر (ثلاثة أشهر)»، ولكن كارتر أعاد الرسالة على أساس أنها لا تتلاءم مع ما اتفق عليه.

وهناك قضية أخرى ظهرت أهميتها وهي القدس. معظم الدول في العالم تقريباً رفضت الاعتراف بقرار إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ بضم القدس الشرقية والإعلان أن المدينة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، ونتيجة لذلك أبقت سفاراتها في تل أبيب. أعلن

بيغن في كامب ديفيد أنه سينقل مكتبه إلى القدس الشرقية. بعدما فشلت مفاوضات كامب ديفيد حول هذه المسألة اقترح الوفد الأميركي إصدار رسالة منه تتضمن أن ضم القدس الشرقية غير شرعي. قال دايان: لو علمت إسرائيل بأن الولايات المتحدة صممت أن تعلن موقفاً حول القدس لما حضرت إلى كامب ديفيد. قال بيغن: «إنه إذا كتبت الولايات المتحدة هذه الرسالة المقترحة فسوف نحزم حقائبنا، ونعود إلى الوطن دون أية كلمة». في النهاية تم الاتفاق على أن لا تتضمن اتفاقات كامب ديفيد أية إشارة إلى القدس، ولكنْ يكتب كارتر رسالة إلى السادات يؤكد فيها أنه لم يحصل أي تغيير في الموقف الأميركي من القدس كما أُعلن أمام الهيئات الدولية.

تم التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد في احتفال مؤثر في القاعة الشرقية في البيت الأبيض في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. كان الغائب البارز وزير الخارجية المصري محمد كامل الذي استقال.

كان إطار العمل من أجل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بين مصر وإسرائيل تقدماً هاماً، وأُكملت المعاهدة بعد ستة أشهر. وافقت إسرائيل على إكمال انسحابها من سيناء إلى الحدود الدولية في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات. سوف تتمركز قوة من الأمم المتحدة بين خطي الجبهة، ويتم تركيز محطات للإنذار المبكر «لضمان التقيد بالمعاهدة». لا يمكن سحب القوة الدولية بمجرد سحب موافقة البلد المضيف كما كان الحال في القوة الدولية الأولى (لعام ١٩٥٦)، ولكن فقط بعد تصويت في مجلس الأمن يتضمن موافقة جماعية للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وافقت مصر على حرية مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس وفي خليج السويس، وأعلنت أن خليج العقبة ومضيق تيران مياه دولية مفتوحة أمام جميع الأمم. وافقت مصر على تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

كان للاتفاقية الثانية، وهي إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط، مستقبلاً غير محظوظ. تم التركيز على مبادىء هامة تتضمن المادة ٢ و٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة «وبقية القواعد المقبولة في القانون الدولي» والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ «بجميع أجزائهما» و«الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة». ولكن الخطة المعقدة والمعدّة على ثلاث مراحل للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، تجاوزت وبصعوبة المرحلة الأولى. أشركت الخطة أطراف كامب ديفيد والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني. لم يُحدد تعريف واضح للحكم الذاتي، وترك أمر تحديد «الوضع النهائي» للأراضي المحتلة لمفاوضات في المستقبل دون تأكيد إجرائها.

كان هناك أيضاً رسائل جانبية من ضمنها رسالة من السادات حول تطبيق خطة

الحكم الذاتي، ورسالة من كارتر تؤكد أن بيغن أعلمه بأن كلمة فلسطينيين تُفهم في إسرائيل بأنها تعني «العرب الفلسطينيين» وأن «الضفة الغربية» تعني يهودا والسامرة، ورسالة من وزير الدفاع الأميركي هارولد براون إلى وايزمن يعرض فيها مساعدة الولايات المتحدة في بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في النقب لتحلاّ مكان قاعدتي سيناء.

وبالمناسبة استغرقت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ستة أشهر بدلاً من الثلاثة أشهر التي حددتها اتفاقيات كامب ديڤيد. كانت فترة من مفاوضات مكثفة، ومحادثات ثنائية، ولقاءات ثلاثية لوزراء خارجية الدول الثلاث في بلير هاوس قرب واشنطن (١٢ تشرين الأول/ اكتوبر مع انقطاعات حتى ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨) وفي بروكسيل (٢٣ ـ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨) وفي كامب ديڤيد (٢١ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٩)، وزيارات وزارية متعددة من وإلى الشرق الأوسط، وزيارة إلى الشرق الأوسط قام بها كارتر وڤانس (٧ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩). وافق الكنيست على اتفاقيات كمب ديڤيد ومن ضمنها إخلاء المستوطنات في سيناء بأغلبية كبيرة.

واجه كل من بيغن والسادات متاعب في إقناع الرأي العام بتبرير التنازلات التي قدماها. تعرض بيغن لانتقادات من جناح اليسار لأنه ذهب بعيدا، ولكن المعارضة الحقيقية الهامة في إسرائيل جاءت من الجناح اليميني. كانت متاعب السادات مع بقية الدول العربية لأنه توصل إلى سلام مع إسرائيل دون تأمين اتفاقية تحترم حقوق الفلسطينيين. أدانت القمة العربية المنعقدة في بغداد اتفاقيات كامب ديڤيد، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونُقل مقر رئاسة الجامعة من القاهرة إلى تونس. وعلى سبيل المواساة منح السادات وبيغن مناصفة جائزة نوبل للسلام.

من وقت لآخر كان مجلس الأمن يبحث مسائل الشرق الأوسط. كان تفويض القوات الدولية (في سيناء والجولان ولبنان) يتجدّد بشكل منتظم لفترات تتراوح بين أربعة وتسعة أشهر. في تشرين الأول/ اكتوبر دعا مجلس الأمن بالإجماع «جميع المتورطين بالأعمال العدائية في لبنان لوضع حد لجميع أعمال العنف»، وفي كانون الثاني/ يناير التالي شجّع المجلس الحكومة اللبنانية على أن تبدأ برنامجاً مرحلياً لبسط سلطتها على جنوب لبنان. في آذار/مارس وبعد مناقشات حول الأراضي المحتلة أقر مجلس الأمن اقتراحاً لدول العالم الثالث يأسف لعدم تقيد إسرائيل بالقرارات السابقة، ويدعو إسرائيل للالتزام باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وعين لجنة من (بوليفيا والبرتغال وزامبيا) للإفادة عن المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة. صدر تقرير اللجنة في تموز/ يوليو وجاء فيه أن سياسة إسرائيل في إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة سوف تؤدي إلى «عواقب خطيرة».

أرسل السادات رسالة إلى الرئيس كارتر بعدما غضب من التباطؤ في التقدم نحو معاهدة السلام، وقال إنه يعتزم زيارة الولايات المتحدة وعرض قضية الشرق الأوسط على الشعب الأميركي وعلى الأمم المتحدة. حث كارتر السادات على أن يؤجل قراره. وفي اليوم التالي قرر كارتر أن يزور مصر وإسرائيل. اعتبر كارتر ذلك «عملاً يائساً»، وقال عنه ڤانس إنه «مقامرة حول أخذ النَفَس وضرب من الشجاعة السياسية».

كانت زيارة كارتر القصيرة لمصر مناسبة للتعبير المتبادل عن الصداقة والتقدير. وفي إسرائيل كانت المحادثات متوترة وغالباً غير مرضية. كتب كارتر في مذكراته: «لم يقدم بيغن أي اقتراح لحل الخلافات» وأضاف: «كان انطباعي بأنه يمكنه القيام بأي عمل يعيق توقيع المعاهدة بتلذذ ظاهر». اجتمع كارتر مع جميع أعضاء الحكومة الإسرائيلية وألقى كلمة في جلسة صاخبة للكنيست طرد فيها أحد زملاء بيغن في الليكود غيلا كوهين.

لم تتوصل المباحثات المعقدة والمفاوضات في فترة الأشهر الستة، والتي كانت مبنية على مشروع أميركي لمعاهدة السلام، إلى أية نتيجة، وبدا الوضع غالباً خطوة إلى الأمام وعدة خطوات إلى الوراء.

في بداية شهر آذار/مارس ١٩٧٩ بقيت المسائل التالية دون حل.

١ ـ المسألة المعروفة «أولوية الإلزام».

٢ ـ رغبة السادات بحصول تقدم حول الحكم الذاتي في قطاع غزة قبل الضفة الغربية وإحداث وجود مصري في غزة.

٣ ـ رغبة السادات في ربط معاهدة السلام بإطار العمل العريض للسلام المتفق عليه في كامب ديڤيد.

٤ ـ مسألة التوقيت: طلبت مصر تحديد تاريخ الانتخابات للسلطة الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطلبت إسرائيل تعهداً مصرياً بتبادل السفراء خلال شهر من انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء.

٥ ـ طلبت إسرائيل من مصر أن تبيعها نفط سيناء وإعطاءها امتيازات لذلك.

إنه مملٌ حقاً أن نعيد سرد المسودات الأميركية المتعددة والتعديلات والمراجعات. في التعامل مع القضايا الهامة، سوف نورد أدناه المعاهدة النهائية وبعض المسائل.

أكدت مقدمة المعاهدة على أن السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط يجب أن يتوافق مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. تمت دعوة

بقية أطراف النزاع العرب للانضمام إلى عملية السلام.

في المادة الأولى تُنهى حالة الحرب ويبدأ السلام. تسحب إسرائيل قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء، إلى وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين المنتدبة على مرحلتين تمتدان إلى ثلاث سنوات. بعد المرحلة الأولى تنشأ علاقات «طبيعية وودية» بين الطرفين. تستعيد مصر سلطتها وسيادتها التامة على الأجزاء التي تنسحب منها إسرائيل. نصت المادة الثانية على أن الحدود الدولية بين مصر وفلسطين المنتدبة هي «غير قابلة للانتهاك». وهناك بروتوكول آخر يتعلق بتفاصيل العلاقات بين الطرفين وبأنه يحق لإسرائيل أن تعرض شراءها «للفائض من النفط من المصدر المصري، وذلك بنفس الأسس والقواعد التي تنطبق على الذين يعرضون الشراء».

وافق السادات في رسالة إلى كارتر أن يتم تبادل السفراء مع إسرائيل خلال شهر من انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

نصّت المادة الثالثة بشكل مفصل على الإلزامات المفروضة على الطرفين بناءً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبشكل خاص تعهّد كل طرف «بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك أو التهديد بأي عمل حربي أو عدواني أو تخريبي أو عنيف ضد الطرف الآخر» ويوافق الطرفان (المقصود بذلك مصر) على وقف المقاطعة الاقتصادية والحواجز المميّزة.

أُلحق بالمادة الرابعة بروتوكول وملحق يتعلق بنشر قوات الأمم المتحدة والمراقبين في المناطق العازلة، على أن يتم التحقق من تحديد القوات. لا يمكن سحب عناصر الأمم المتحدة إلا بناء على قرار من مجلس الأمن يتضمن التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين. سوف تُجري الولايات المتحدة مراقبة جوية بناء على طلب الطرفين وسوف تمارس أقصى جهودها لتأمين عمل قوة الأمم المتحدة والمراقبين. إذا لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ الترتيبات اللازمة فإن الولايات المتحدة سوف تبتكر صيغة بديلة وهي «قوات متعددة الجنسيات». في هذه الأثناء كانت هناك معارضة لأي دور للأمم المتحدة في تطبيق اتفاقيات كامب ديڤيد، ومن ضمن ذلك تهديد سوڤياتي باستخدام حق الڤيتو، ولذلك لم يجدد للقوة الدولية في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٧٩، وأنشأت الولايات المتحدة قوة متعددة الجنسيات ومراقبين لحفظ السلام.

اشترطت المادة الخامسة من المعاهدة أن تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات الإسرائيلية بحرية المرور في قناة السويس على قواعد غير مميزة. اعتبر الطرفان «أن مضيق تيران وخليج العقبة مياهٌ دولية مفتوحة لجميع الأمم للملاحة الحرة وغير المقيدة ولتحليق الطيران».

عالجت المادة السادسة المسألة المحيّرة حول «أولوية الإلزام» . أرادت إسرائيل تأكيداً بأنّ الإلزامات الملقاة على مصر بموجب معاهدات أخرى لن تستخدم كعذر يجعل معاهدة السلام مع إسرائيل لاغية. مصر، التي لم ترغب في القيام بما تتخوف إسرائيل منه، أعلنت أنه لا يمكن أن تتخلى عن إلزامات هذه المعاهدة. بناء على المادة السادسة، أكّد الطرفان على حقهما والتزاماتهما بناء على ميثاق الأمم المتحدة، ووافقا على أن ينفذا التزاماتهما بنية طيبة، بناء على المعاهدة وعدم التعهد بالتزامات تناقض المعاهدة. «إن الإلزامات المفروضة بموجب هذه المعاهدة ستكون رابطة وستنفذ». تم الاتفاق على أنه ليس من المؤكد أن هذه المعاهدة سوف تتغلب على معاهدات أو اتفاقيات أخرى، أو أنّ اتفاقيات أو معاهدات أخرى ستتغلب على هذه المعاهدة. كتب ڤانس «هكذا تكون التسويات الدبلوماسية». تم الاتفاق أيضاً على أن الشروط المتعلقة بإلزامات الأطراف يجب أن لا تفسر بأنّها تتنازع مع إطار العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديڤيد، وكذلك يجب أن لا يفسّر الأخير بأنه يتنازع مع الاتفاقية.

عالجت بقية المواد حلّ النزاعات الناشئة عن المعاهدة وتسوية المشاكل المالية وبدء التنفيذ.

وُجّهت رسالة مشتركة من بيغن والسادات إلى كارتر «تتعلق بالحكم الذاتي» للأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للمصريين ويهودا والسامرة وغزّة بالنسبة للإسرائيليين). سوف تبدأ مصر وإسرائيل مفاوضات خلال شهر من إبرام المعاهدة. سوف يدعى الأردن للاشتراك في المفاوضات. يمكن لمصر والأردن أن تضم في وفديهما «فلسطينيين يتفق عليهما الطرفان». إن هدف المفاوضات هو تقرير شكل سلطة الحكم الذاتي وتحديد سلطاتها وصلاحيتها. الهدف هو إكمال المفاوضات خلال سنة وإنشاء سلطة الحكم الذاتي بعد ذلك بشهر، وعندها تبدأ فترة انتقالية لمدة خمس سنوات. سوف تنسحب سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي والإدارة المدنية ويعاد انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية على أماكن آمنة ومحددة، وسوف تشترك الولايات المتحدة «كشريك كامل» في جميع مراحل المفاوضات. لم تتضمن الرسالة شيئاً حول وضع هذه الأراضي في نهاية السنوات الخمس الانتقالية ولا عن اقتراحي مصر حول قطاع غزة. وبالمناسبة فإن مفاوضات الحكم الذاتي سرعان ما توقفت.

في رسالة ملحقة من كارتر إلى السادات وبيغن، وافقت الولايات المتحدة في حال أي تهديد أو خرق للمعاهدة على التشاور مع الأطراف وعلى أن «تتخذ أي عمل يكون مناسباً لضمان التقيد بالمعاهدة». وفي اتفاق منفصل بين الولايات المتحدة وإسرائيل،

أعلنت الولايات المتحدة بالتفصيل أنها سترد عندما تخرق المعاهدة ويتهدد أمن إسرائيل، ويتضمن الرد إجراءات مثل تقوية الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، وتأمين الإمدادات الطارئة لإسرائيل. تحاول الولايات المتحدة «التجاوب مع احتياجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية»، وتدعم حق الأطراف في المرور في خليج العقبة ومضيق تيران، وسوف تعارض أي عمل من قبل الأمم المتحدة ترى أنه يتناقض مع هذه الاتفاقية، وستستخدم حق الفيتو ضده.

أكّدت مذكرة أميركية إسرائيلية مشتركة حول النفط اتفاقاً سابقاً كان قد أُبرم في اتفاقية الفصل الثانية عام ١٩٧٥، وأكد أن الولايات المتحدة ستؤمن الإمدادات النفطية لإسرائيل وفقاً لأسعار السوق العالمية حتى سنة ١٩٩٠. وافقت الولايات المتحدة أيضاً على «أن تدخل في علاقة أمنية واسعة» مع مصر، بعد موافقة الكونغرس على تأمين معدات عسكرية وتجهيزات بقيمة ١,٥ بليون دولار في السنوات الثلاث اللاحقة.

تم توقيع المعاهدة والوثائق المتصلة بها في واشنطن في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩.



السلام المحيّر

كل حرب كارثة، سواء للمنتصر أو للمهزوم. جميع الأطراف في النزاع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ ارتكبوا أخطاء قبْل بدء القتال وأثناء القتال وبعد انتهاء القتال. ولكن الممثلين الرئيسيين كانوا إلى حد كبير ضحايا لأخطاء سابقة ولمجرمين سابقين.

إذا أعدنا النظر في الحروب الأربع وبقية أعمال سفك الدماء والتدمير، رأينا أنْ لا جدوى من الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية. كل محارب يعتقد بأنه يتصرف وفقاً لمصالحه ولقضيته العادلة. كان هناك تضارب في المصالح بين اليهود الإسرائيليين والعرب، ولكن لو أنفق قسم من الموارد التي أنفقت في الحرب على التعايش والسلام، لأمكن تجنب الكثير من المعاناة.

١٩٤٩ ـ ١٩٤٧:

العرب:

ذهب العرب إلى الحرب من أجل القضاء على خطة التقسيم التي صدرت عن الأمم المتحدة. كانوا يؤمنون بأن الخطة غير عادلة، وهي محاولة من المجموعة الدولية لأن تحل مشكلة اليهود الأوروبيين على حساب الشعب الفلسطيني الذي لم يكن بأي شكلٍ من الأشكال مسؤولاً عن إحراق اليهود. بالنسبة للدول العربية يعتبر تدخلها العسكري مخالفة لقيود ميثاق الأمم المتحدة حول اللجوء إلى القوة من جانب واحد. كتب تريف لي أول أمين عام للأمم المتحدة: «إن غزو فلسطين من قبل الدول العربية هو أول عدوان مسلح شهده العالم منذ نهاية الحرب، وإن الأمم المتحدة لا يمكنها السماح بنجاح العدوان».

لم يكن غـزو فلسطين منـافياً للقـانون الـدولي فقط، بل كـان غيـر فعّـال. لم يتم حساب الثمن قبل اتخاذ قرار التدخل. كانت القوات المسلحة العربية غيرّ مجهزة بشكل مـلائم، لم يكن لديهم خـطط استراتيجيـة، كـانت جيـوشهم تتنـافس أكثـر ممـا كـانت تتعاون، ويبدو أنه لم يكن هناك قادة سياسيـون أو عسكريـون يدركـون أن هذا التـدخل العسكري سوف يؤدي إلى حيازتهم على قسم من فلسطين أقل مما كان لهم وفقاً لخطة التقسيم. الأكثـر من ذلـك كـانـوا منقسمين حـول مـا يجب عمله في فلســطين، وكـان تدخلهـم فاشلاً. كان الملك عبدالله ملك الأردن على اتصال مع الوكالة اليهودية بأمل أن يتمكّن، ودون قتال، من أن يسيطر على القسم الأكبر من فلسطين والمحدد للعرب وفقاً لخطة التقسيم. كان ذلك انتهاكاً رئيسياً لسياسة جامعة الدول العربية.

المملكة المتحدة:

واجهت المملكة المتحدة مشـاكل متـزايدة بسبب الـوعود المتضـاربة التي أعـطتها لليهود وللعرب خـلال الحرب العـالمية الأولى ومـا تبعها من تنـاقض في قرار الانتـداب على فلسـطين الذي صـدر عن عصبـة الأمم، ولم يكن مفـاجئـاً أن المشكلة أُلقيت في النهاية في الحضن الأثري للأمم المتحدة.

خـلال مـداولات الأمم المتحـدة التي أدّت إلى خـطة التقسيم، أخـذت المملكـة المتحدة خطأً غير بطولي. فطالما كـان الانتداب سـاري المفعول، كـان على بريـطانيا أن تفرض مسؤولية واحدة على إدارة فلسطين ولا تشترك في تطبيق قرار التقسيم الذي كـان غير مقبول من قبل العرب واليهـود أيضاً. خـلال الأشهر الثـلاثة الأخيـرة من الانتداب، تحول الموقف البريطاني من عدم التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة إلى عرقلة أعمـالها. في منتصف آذار/ مارس ١٩٤٨، أي قبل شهرين من انتهاء الانتداب أفادت لجنة الأمم المتحـدة لشؤون فلسطين مجلس الأمن بـأن بريـطانيا لن تسمح للجنـة بـالـوصـول إلى فلسـطين إلا قبل أسبـوعين من انتهاء الانتـداب، وأوضحت اللجنة أن مـوقف بريـطانيـا السلبي كان سبباً جعل من المستحيل تطبيق قرار التقسيم.

اسرائيل:

مع أن العديد من أصدقائي الإسرائيليين لن يـوافقوا على هـذا الرأي، فـإني أرى أن إسرائيل ارتكبت خطأً رئيسياً فادحاً في عدم الإعلان عن حدود دولة إسرائيل في بيان الاستقـلال. كانت هـذه سياسـة داڤيد بن غـوريون. إن إنشـاء دولة لا حـدود لهـا عـزّز الشكوك العربية من أن إسرائيل ستصبح تـوسعية، وأن اليهـود يشتهون كـل الأرض التي

كان إبراهيم قد اعتقد بأن الله وعده بها له ولذريته. عندما زار تريف لي الشرق الأوسط عام ١٩٥١ أخبره القادة العرب بأن «إسرائيل سوف تتوسع». لم يدرك الجميع ما فعل بن غوريون، وعلى أي حال كتب الياهو ابنسين ممثل إسرائيل في واشنطن رسالة إلى الرئيس ترومان جاء فيها أن إسرائيل قد أعلنت «ضمن حدود وافقت عليها الجمعية العامة... في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧».

خلال وقف إطلاق النار الأول (١١ حزيران/ يونيه - ٩ تموز/ يوليو ١٩٤٨)، ومن الاتفاق الثاني لوقف إطلاق النار إلى اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩، ارتكب الطرفان مخالفات بعضها غير مقصود وبعضها تافه، ولكن هجمات إسرائيل في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ وشباط - آذار/ فبراير - مارس ١٩٤٩ كانت خروقات كبيرة ومتعمدة لوقف إطلاق النار، مما ساهم في ازدياد قلق المجتمع الدولي حول سياسة إسرائيل.

الأمم المتحدة:

ارتبكت الأمم المتحدة، وكانت عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ في أول عهدها، بالمشكلة الفلسطينية، ليس فقط بسبب التعقيد بل بسبب الشك في كفاءة أجهزة الأمم المتحدة المختلفة. شكلت الجمعية العامة لجنة لفلسطين من خمس دول لتطبيق قرار التقسيم على أن تتوجه بتوصيات من الجمعية العامة وبتعليمات من مجلس الأمن. كانت هذه اللجنة محتارة حول مسؤولياتها حتى أنها طلبت من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تحضر لها ورقة حول علاقتها بمجلس الأمن. فعلت الأمانة العامة ما بوسعها، ولكنها تفادت عدداً من المسائل الهامة. أصرّ تريف لي على نشر الورقة.

كان مجلس الأمن بطيئاً في معالجة المسألة الفلسطينية. اندلع القتال مباشرة بعد تبني قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ولكن لم يجتمع المجلس لبحث الوضع في الشرق الأوسط إلا في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨، ولم يتخذ قراراً ملموساً حتى ٥ آذار/ مارس. في ١ نيسان/ أبريل أحال المجلس المشكلة مجدداً إلى الجمعية العامة. والأكثر من ذلك أنشأت هيئات الأمم المتحدة عدة أجهزة ثانوية لبحث التسوية السلمية.

لجنة فلسطين (بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، الفيليبين) أنشأتها الجمعية العامة باسم رئيسها في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

لجنة الهدنة لفلسطين (قناصل بلجيكا والولايات المتحدة وفرنسا في القدس) أنشأها مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٨.

المفوض البلدي الخاص للقدس (هارولد ايفانز أوصت الجمعية العامة بتعيينه في ٦ أيار/ مايو ١٩٤٨ وعينته المملكة المتحدة في ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٨). الوسيط والوسيط بالوكالة (الكونت فولك برنادوت، قرار الجمعية العامة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ سمّاه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وعُيّن في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٤٨. رالف بانش عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة تريف لي كوسيط بالوكالة بعد اغتيال برنادوت وصدق مجلس الأمن على التعيين في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨).

منظمة الإشراف على الهدنة (أنشأها الوسيط الدولي بعد قرار مجلس الأمن في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٨).

لجنة التوفيق لفلسطين (فرنسا وتركيا والولايات المتحدة) عينتها الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ وأوصت بتعيين الأعضاء، الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. الأكثر من ذلك كانت هناك وكالات أخرى غير تابعة للأمم المتحدة تحاول تأمين هدنة جزئية أو هدنة عامة من ضمنها المفوض السامي البريطاني واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

غالباً ما كانت أجهزة الأمم المتحدة تتهرب من القرارات الحاسمة. قبل وقف إطلاق النار الأول، احتاج الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت إلى دليل حول الشروط الواجب توفرها في الرجال الذين هم في سن تمكّنهم من حمل السلاح حتى يسمح لهم بالدخول إلى فلسطين في فترة وقف إطلاق النار، وفي ٤ حزيران/ يونيه أبرق إلى رئيس مجلس الأمن يطلب توضيحاً. كان رئيس مجلس الأمن في ذلك الشهر مندوب سوريا، وكان من المفترض أن تعطي سوريا جواباً متحيّزاً. في البدء ظهر أن مجلس الأمن يتلقى سؤالاً يطلب تفسير قراره الخاص، ولكن تريف لي تخوف من أن هذا العمل قد يؤدي إلى الالتباس أكثر منه إلى التوضيح. في النهاية أبرق المندوب السوري إلى برنادوت قائلاً إن هدف مجلس الأمن أن لا يحقق أيٌّ من الطرفين فائدة عسكرية من جراء وقف إطلاق النار، وترك لبرنادوت أمر تحديد القرار الذي يتولى تنفيذه.

الوسيط والوسيط بالوكالة

كانت مهمة الـوسيط الكونت برنادوت «أن يقـوم بمساعٍ حميـدة» من أجل «تسـوية عادلة للوضع المستقبلي في فلسطين»: لم يطلب منه العمـلُ استناداً إلى قـرار التقسيم، وأوضح أنه ليس مقيداً به «لأنني إذا فعلت ذلك لن يعود هناك أي معنى للتوسط».

كانت مسؤوليات برنادوت في الحقيقـة واسعة جـداً. فهو كـوسيط للأمم المتحـدة عليه أن يسعى إلى تسوية سلمية للمسألة الفلسـطينية، ولكن عليـه أيضاً أن يحـدد على الأرض خطوط وقف إطلاق النار، وأن يشرف على وقف إطلاق النار ويراقبه، وأن يضمن عدم وصول الأسلحة إلى المتحاربين، وأن يمسك بمسألـة الهجرة بـطريقة لا تمكّن أي طرف من تحقيق فوائد عسكرية من جراء وقف إطلاق النار، وأن يتعـامل مـع الادعاءات بخـرق وقف إطلاق النـار من قبل القـوات النظاميـة وغير النـظامية، وأن يقـدم الحمايـة الإنسانية لـلاجئين الفلسطينيين. إن من يشـرف على وقف القتال عليـه القيام بـإجراءات صارمة وشديدة حول خروقات وقف القتال، ممـا يؤدي إلى استياء هـذا الطرف أو ذاك. كتب برنادوت في تقريره النهائي أنه قد انجرّ بشكل لا يمكن تجنبه إلى تسوية الخلافات الناشئة عن وقف إطلاق النار فقط: «إن موقفي وقراراتي كمشرف على الهدنة، لا يمكن أن تنفصل بسهولة عن دوري في العمل الأسـاسي للتوسط». طـرح هذه المسـألة أيضـاً رالف بـانش خليفة بـرنادوت. في النهـاية تم فصـل عمليـات الأمم المتحـدة، وأعمـال التوسط، ومراقبة وقف إطلاق النار، والأعمال الإنسانية، عن بعضها البعض.

كان إنجاز برنادوت الهام تنظيم اتفاقي وقف إطلاق النـار والإشراف عليهمـا. رأى تريف لي أن فترة الأسابيع الأربعة لوقف إطلاق النار هي أول نجاح رئيسي للأمم المتحـدة في فلسطين. إنـه برنـادوت الذي أنشأ منظمـة الأمم المتحدة لـلإشراف على

الهدنة والتي ما زالت موجودة، وهو أيضاً الذي أعد نظاماً للتعامل مع المهاجرين اليهود الذين هم في سن حمل السلاح. حدثت خروقات رئيسية قليلة لوقف إطلاق النار في حياته.

اعتمد برنادوت طريقة التقرب خطوة خطوة وبشكل متزايد في التعامل مع المسائل الهامة، وتعامل بشكل منفصل مع ممثلي الدول المعنية. وضع خطته من أجل تسوية سلمية بشكل «اقتراحات مؤقتة» أعدت «حتى تُبقي ما أمكن على المفاوضات في حالة من الحيوية». على أي حال كانت الاقتراحات دقيقة جداً ويصعب تحقيقها، ولذلك رفضتها جميع الأطراف. اعتبر بابلو دي ازكارات وهو مسؤول كبير في الأمانة العامة للأمم المتحدة أن إقدام برنادوت على نشر اقتراحات بعد بحثها مع الأطراف فوراً خطأ فادح، وذكر تريف لي دون تعليق أن الخطة عرضت على الأطراف «دون الاستفادة من الاستطلاع المسبق للآراء».

في خطة برنادوت الثانية رفض العرب وإسرائيل معاً، ولأول مرة في تاريخ الأزمة الفلسطينية، الولايات المتحدة والأمم المتحدة. لم يعش برنادوت حتى يطور شخصياً خطته، ولكن الخطة كانت وفي جميع الظروف عادلة. ولسوء الحظ لم يكن أحد من الأطراف في جو التسوية إلا الملك عبدالله، ومع أن خطتي برنادوت للسلام عام ١٩٤٨ قد فشلتا، فإنهما سهلتا التوصل إلى اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩.

عين رالف بانش وسيطاً بالوكالة بعد اغتيال برنادوت، وبعد شهر كان عليه أن يتعامل مع الهجوم الإسرائيلي في تشرين الأول/ اكتوبر. لم يكن پانش حينها واثق الخطوة كما أصبح فيما بعد أثناء مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩. اقترح بانش في تقرير له إلى مجلس الأمن بعد ثلاثة أيام من اندلاع القتال في تشرين الأول/ اكتوبر أن هناك حاجة إلى خطوتين. وقف فوري لإطلاق النار تتبعه مفاوضات حول عدد من المسائل ومن ضمنها انسحاب القوات. أقر مجلس الأمن اقتراح بانش دون تعديل. عندما تكلم بانش أمام مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر قال: إنه لم يقصد أبداً أن انسحاب القوات هو مسألة للتفاوض: القاعدة الأساسية أن يطلب مراقبو الأمم المتحدة عودة القوات فوراً إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل أن يخرق وقف إطلاق النار. في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر أقر مجلس الأمن اقتراحاً فرنسياً دعا إلى انسحاب القوات «تعطي صلاحية إلى الوسيط بالوكالة بأن يُنشيء خطوطاً مؤقتة وبأن لا يسمح للقوات أن تتجاوزها». قال بانش لمجلس الأمن إنه يعد تفسيرين لفقرة الانسحاب: أولاً إن انسحاب أي طرف لا يعني تقدم الطرف الآخر لأنه يمكن تجريد سلاح المنطقة بين الخطين. ثانياً: إن الخطوط المؤقتة التي يحددها سوف تعتبر ثابتة بعد انسحاب القوات.

قدم بانش معادلة جديدة حول الانسحاب في اجتماع مغلق لمجلس الأمن بعد خمسة أيام. لم يعد الانسحاب «فورياً» كما كان في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ولا غير مشروط كما كان في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر: ضغط بانش من أجل هدنة لا من أجل وقف إطلاق نار «تتضمن إنسحاباً نهائياً وتقليصاً للقوات المسلحة وتضمن الحفاظ على الشروط السلمية في فلسطين». هذا الجزء من اقتراح بانش تبناه الاتحاد السوفياتي فيما بعد ما عدا تغيير «الهدنة» إلى «سلام رسمي». عرض ذلك على التصويت في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ولكنه تلقى فقط دعم الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا، وامتنع بقية الأعضاء عن التصويت. عندها صوّت المجلس على اقتراح غربي يؤمّن «هذا الانسحاب وتقليص القوات، ويضمن أن الهدنة (التي تتم المفاوضات بشأنها بشكل مباشر أو من خلال بانش) تتحول خلال فترة انتقالية إلى سلام دائم.

بدا أن بانش اقترح أو وافق على ثلاث معادلات حول الانسحاب خلال الشهر الذي تلا اندلاع القتال.

١ - الانسحاب بناء لمفاوضات (١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨).

٢ - الانسحاب غير المشروط، وبعده يحدد بانش خطوطاً مؤقتة (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨).

٣ - الانسحاب «نهائي» وجزء من اتفاقية هدنة (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩).

على الرغم من تردد بانش بعد الهجوم الإسرائيلي في تشرين الأول/ اكتوبر، فقد حظي بالإعجاب لإمساكه بمفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩. كان رئيساً صبوراً ولاعب «داما» جيداً. وضع أهدافاً محددة، وتعامل في البدء مع المسائل السهلة، وابتكر أسلوباً للمحادثات القريبة حيث كان الوسيط وأركانه يتنقلون بين غرف متجاورة. حافظ على زخم المفاوضات ولم يخسر الاهتمام الدولي. وإدراكاً منه أن الدعاية غير الناضجة قد تحطم جهوده، لم ينشر أو يرسل تقارير إلى مجلس الأمن قبل التوصل إلى اتفاقيات الهدنة الأربع. لم يستحق أي شخص جائزة نوبل للسلام أكثر منه.

لجنة التوفيق لفلسطين:

أوصى برنادوت في تقرير النهائي إلى الجمعية العامة بإنشاء لجنة توفيق لفلسطين «بهدف ضمان استمرار المساعي السلمية للوضع في فلسطين». عندما وصلت الجمعية العامة إلى تبني قرار شامل ومعدل حول فلسطين بعد ثلاثة أشهر، زودت هذه اللجنة وفقاً لخطوط عامة، بتعليمات حول تنفيذ الأعمال التي أسندت للوسيط وللجنة الهدنة، على أن تنجز الأعمال الأخرى وتنفذ التوجيهات التي تصدر عن مجلس الأمن أو

الجمعية العامة، وأن يصبح ممكناً للأطراف أن يساعدوا على تحقيق التسوية النهائية لجميع المسائل الهامة، وأن تحضّر اقتراحات مفصّلة حول نظام دولي دائم لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة وتسهيل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم وتأهيلهم. وفي فقرة غامضة ومفاجئة جاء أنه عندما يطلب مجلس الأمن من اللجنة الجديدة أن تقوم بالمهمات المتبقية للوسيط (مثلاً الأعمال التي لم تحدد للوسيط من قبل الجمعية العامة في ١٤ أيار/مايو) «يجب إنهاء منصب الوسيط». تقرر أن يوصي الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بأسماء ثلاث دول تؤلف لجنة التوفيق، وهكذا تم اقتراح فرنسا وتركيا والولايات المتحدة. أفاد جون فوستر دالس عضو الوفد الأميركي إلى الجمعية العامة، وهو من الجمهوريين البارزين، وزارة الخارجية بأن الأسماء الثلاثة مقبولة لأن الولايات المتحدة تؤيّد إسرائيل بشكل معتدل، وتركيا تؤيد العرب بشكل معتدل، وفرنسا محايدة بشكل عام لكنها تميل قليلاً نحو إسرائيل.

إن مرجع وأساس هذه اللجنة غامضان ومربكان، ولم تتمكن من عقد اجتماعها الرسمي الأول إلا في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ ودون اشتراك العضو الأميركي. لم يُعقد اجتماعها الفعلي حول الشرق الأوسط إلا في ٣ شباط/ فبراير. في ذلك التاريخ كان بانش يرعى مفاوضات الهدنة في رودوس لمدة ثلاثة أسابيع. كانت لجنة التوفيق في الحقيقة على خلاف مع بقية أجهزة الأمم المتحدة، ومن ضمنها الوسيط ولجنة الإشراف على الهدنة ووكالة غوث اللاجئين، واشتكت أيضاً من نقص الدعم من رئاسة الأمم المتحدة. أزيل مصدر واحد للإثارة عندما أفاد بانش مجلس الأمن في تموز/ يوليو بما يلي:

«إنّي، بعد التوصل إلى الهدنة وتوقيع الاتفاقيات ومباشرة لجنة التوفيق لفلسطين إجراء مفاوضات سلام، أرى أن مهمة الوسيط قد أنجزت». في ١١ آب/ أغسطس أنهى مجلس الأمن رسمياً التفويض الممنوح للوسيط بالوكالة.

التبس بعض الكتاب الموسوسين حول تاريخ مفاوضات الهدنة ووقت عمل لجنة التوفيق. كتب مردخاي غازيت: «بينما كان الدكتور بانش يتوسط لاتفاقيات الهدنة... عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة... للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة بكاملها». انتقد غازيت الأمم المتحدة لأنها رعت جهدين للتوسط في الوقت نفسه. في الواقع أنشئت لجنة التوفيق قبل مفاوضات رودوس وليس خلالها، ومع ذلك كان غازيت على حق حين انتقد أجهزة الأمم المتحدة لأنها تنشىء أجهزة ثانوية على قواعد وأسس متداخلة في بعضها البعض، كما أن آفي شايم كان على حق عندما ذكر أن «التحدي الأساسي» للجنة التوفيق «هو متابعة التقدم الذي بدأ في... رودوس»، مع أن هذا

التقدم لا يمكن أن يبدأ إلا بعد التوصل إلى اتفاقية الهدنة الرابعة بعد مضي سبعة أشهر على إنشاء لجنة التوفيق.

هناك مسألة أخرى مربكة وهي: هل تعمل لجنة التوفيق لمصلحة الجمعية العامة أم لمصلحة الدول الثلاث التي تتألف منها؟ دون شك، كان اثنان من الأعضاء، كلود دي بوانيه من فرنسا ومارك اثردج من الولايات المتحدة، يتصرفان كموفدين لوزيري الخارجية، بينما كان العضو الثالث حسين كاهين يلسين من تركيا حراً.

انتقد العديد من الكتاب الإسرائيليين لجنة التوفيق لأنها تعاملت مع الدول العربية الأربع المجاورة لإسرائيل على أنها طرف واحد، مما جعل العرب متصلبين. كتب والتر إيتان «كانت النتيجة أن أي ممثل عربي له آراء معتدلة... تعرض للتهديد... وبهذه الطريقة دفعت اللجنة العرب إلى طريق التطرف...».

ظهر نقص الخبرة لدى لجنة التوفيق في الإخفاق التام لبروتوكول لوزان. كان يجب أن لا يحدث سوء التفاهم هذا. هناك مناسبات يمكن أن تخدم فيها الاختلافات اللغوية الأهداف الدبلوماسية، كما كان الحال في قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولكن الغموض الذي يدل على الاهمال يشكل دائماً تراجعاً.

كان يمكن للجنة التوفيق أن تحقق أكثر لو سمحت الظروف بأن يكون الأطراف أقل تصلباً. أحبطت تسريبات الإسرائيليين للمعلومات الموثوقة جهود اللجنة في لوزان. كان تركيزها متذبذباً: السلام الشامل، الحدود، اللاجئون، القدس، الحسابات المالية الفلسطينية المجمدة.

في عام ١٩٥٢ نقلت مقر رئاستها إلى نيويورك. عادت إلى الحياة عام ١٩٦١ عندما رعت مهمة خاصة قام بها الدكتور جوزيف جونسون حول مشكلة اللاجئين. ما زالت موجودة حتى الآن وترفع تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكنها لم تعد تؤدي أي دور فعال.

الأمين العام للأمم المتحدة:

جرت الحروب العربية الإسرائيلية الأربع في عهود أربعة أمناء عامين. كل حرب في عهد. في الحرب الأولى، كان تريف لي مصدوماً من العدوان العربي، وكان بشكل عام يدعم إسرائيل، ولكنه يصرّ أربع مرات في مذكراته على أنه كان دائماً يدعم قرارات أجهزة الأمم المتحدة، كان يؤمن بشدة بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى قوة عسكرية أو قوة شرطة، وبذل جهده ليمدّ برنادوت بحرس من الأمم المتحدة، وأنشأ ما سمي فيما بعد خدمة الميدان للأمم المتحدة. أعلن أنه وضع اسم برنادوت كوسيط

للأمم المتحدة عندما رفض هذه الوظيفة بول فان زيلاند، ووافق على تعيين رالف بانش كوسيط بالوكالة بعد اغتيال برنادوت. كما أنه وجه طلباً إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأي استشاري حول مسؤولية إسرائيل بدفع تعويضات بعد الاغتيال، وأدى هذا إلى تمكين الأمم المتحدة من إعلان مطالبها الدولية.

بحث لي في تنفيذ المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح للأمين العام بأن يلفت انتباه مجلس الأمن إلى تهديدات السلام. في النهاية قرر أن لا يقوم بذلك عندما أمسك مجلس الأمن بالمسألة. وبعد أن تشاور مع كبار زملائه توصل إلى أنّ الذي كان يعيق جهود الأمم المتحدة هو اختلاف السياسة بين لندن وواشنطن، ولذلك عرض مساعيه الحميدة «للحصول على مفهوم مشترك بين الحكومتين». بحث فكرته مع مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ثم أرسل مبعوثين إلى لندن وواشنطن لإجراء محادثات على مستوى أعلى. لم يكنْ مفاجئاً أن لا تتوصل هذه المبادرة إلى أي شيء.

على أي حال أربك لي جهود الوساطة عندما كان يقوم بعمل في لاك سكسس موازٍ لما يجري في الشرق الأوسط «أنا والكونت برنادوت بدأنا مفاوضات مع العرب وإسرائيل بشكل مشترك، هو من رودوس وأنا من لاك سكسس» وأضاف: «استمرت المفاوضات، بانش يضغط دون كلل من أجل اتفاقية في رودوس، وأنا أفرض ضغوطاً مكملة... في نيويورك».

كان لي دون شك مندفعاً وطائشاً، ويشهد على ذلك اقتراحه على المندوب الأميركي في آذار/مارس ١٩٤٨ بأن يستقيلا معاً عندما اقترحت واشنطن الوصاية على فلسطين بدلاً من التقسيم. نصحه المندوب الأميركي بأن لا يكون غبياً، وكذلك المندوب السوفياتي غروميكو.

لم يحصل أي ڤيتو في مجلس الأمن عند مناقشة المسألة الفلسطينية في ١٩٤٧ - ١٩٤٩. وهذا لا قيمة له.

٧ ـ ١٩٥٦:

تبع حرب السويس جهد هام لحفظ السلام قام به الأمين العام داغ همرشولد، وبدا لوقت قصير الزخم نحو السلام الحقيقي. ولكن سلسلة من الأحداث، ومن ضمنها الهجمات الفلسطينية والانتقام الإسرائيلي وعدم رغبة عبدالناصر في الاتفاق مع حملة جون فوستر دالس المعادية للشيوعية والانسحاب الانغلو اميركي من تمويل سد أسوان العالي، وتأميم شركة قناة السويس، أظهرت أن أزمة جديدة سوف تبرز، مع أنه حتى ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ بدا أن حل مشاكل قناة السويس ممكن بالمفاوضات.

كان اليوم الحاسم في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر وهو يوم اجتماع شيكرز.

ذهبت الدول الثلاث المتواطئة إلى الحرب بأهداف مختلفة. بالنسبة لإسرائيل كان الهدف الأساسي منع هجمات الفدائيين الفلسطينيين من قطاع غزة، مع أن حرية المرور في خليج العقبة «حظيت باهتمام فيما بعد». بالنسبة لفرنسا كان الهدف الأساسي وقف المساعدات المصرية للثورة الجزائرية، وفي الحقيقة كان مجلس الأمن يبحث شكوى فرنسية في هذا الموضوع عندما وصلت أنباء اندلاع الأعمال القتالية. بالنسبة لبريطانيا كان الهدف المزعوم هو تأمين سلامة قناة السويس، ولكن الهدف الحقيقي كان إسقاط عبدالناصر. هذه المطامح المختلفة بدت بوضوح في محادثات سيفر في ٢٢ - ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر.

كانت حرب السويس ملفتة للنظر لأنها الحرب الوحيدة بين العرب وإسرائيل التي استخدم فيها حق الڤيتو في مجلس الأمن، ومُنِع بذلك من العمل. في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر استخدمت بريطانيا وفرنسا مرتين حق الڤيتو ضد قرارين لوقف إطلاق النار، وفي اليوم التالي صوّت المجلس بالاقتراع العادي لدعوة الجمعية العامة لعقد دورة طارئة استناداً إلى «الاتحاد من أجل السلام»، وذلك لإصدار «توصيات ملائمة». اجتمعت الجمعية العامة في اليوم التالي، وفي خلال دورتها قررت إنشاء قوة طوارىء دولية.

بالمقارنة مع ١٩٤٨ لم يكن هناك توزيع للصلاحيات عام ١٩٥٦، لأن جميع الأعمال عهد بها إلى الأمين العام همرشولد أو إلى أشخاص يعيّنهم ويعتبرون مسؤولين أمامه. صحيح أن الجمعية العامة عَيَّنت قائد القوات الدولية وأنشأت القوات بحد ذاتها وشكلت هيئة استشارية لها، لكن تعيين الجنرال برنز كقائد، وتحديد أعمال القوة تمّا بناء على اقتراح همرشولد. تم الاتفاق على حجم وتأليف القوات بين همرشولد وبرنز، وترأس همرشولد الهيئة الاستشارية للقوات. الأكثر من ذلك أن المفاوضات الرئيسية والوساطة وتطبيق قرارات الجمعية العامة قد عهدت جميعها إلى همرشولد. هذا يعني أنه لم يكن هناك تردد كما كان عام ١٩٤٨، إلا في مسألة توزيع نفقات القوات الدولية.

إن تركيز الصلاحية في يد الأمين العام لا يعني أن همرشولد لم يعتمد على المساعدات والنصائح الخارجية. لم تكن القوات الدولية لتُشكَّل لولا مساعدة لستر بيرسون. كان أندرو كورديية رئيس أركان همرشولد والجنرال برنز دائماً زملاء يعتمد عليهم.

كان همرشولد مرتاباً عندما عرض لستر بيرسون فكرة القوات الدولية. كتب

بيرسون: «لم يكن همرشولد متحمساً جداً» وأضاف: «إنه لم يرفض الفكرة، ولكنه تحدث كثيراً عن المصاعب». في اليوم التالي كتب بيرسون: «ما زال همرشولد متشائماً وغير سعيد». ولكن همرشولد كان أميناً عاماً خلاقاً ومبدعاً، وعندما اقتنع بفائدة القوات الدولية استمر بها ونفّذها بجدارة ومهارة.

تم انسحاب القوات الانغلو فرنسية في ستة أسابيع. وجد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نفسيهما في وفاق غير عادي. وكانت تهديداتهما وعقوباتهما كافية لحث الغزاة على الانسحاب. كانت هناك، على أي حال، قضايا أخرى تطلبت مهارة همرشولد في المفاوضات «الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، مسائل متعددة تتعلق بتنظيف قناة السويس وتشكيل القوات الدولية وعملها ووضعها على الأراضي المصرية».

كانت مراجع ومستندات القوات الدولية غير دقيقة. حدّد أول قرارين للجمعية العامة هدف القوات «بضمان ومراقبة الامتناع عن الأعمال العدوانية». القرار الثالث تطابق مع فقرة مهمة القوات التي جاءت في المقطع ١٢ من تقرير همرشولد. وقد حددت هذه عمل القوات بأنه «المساعدة على تأمين الهدوء خلال انسحاب القوات غير المصرية وبعدها، وتأمين التقيد... بالبنود المحددة في القرار الصادر في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦». لم تكن للقوات أعمال غير تلك الضرورية لتأمين السلام، وتمتد منطقة عملياتها من قناة السويس إلى خطوط الهدنة.

تحددت واجبات القوات في القرار الصادر عن الجمعية العامة في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧ بعدما انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية. نص هذا القرار على أنه بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، تتطلب المحافظة على اتفاقية الهدنة تركيز القوات الدولية على «خط الهدنة المصري الإسرائيلي وتطبيق بقية الإجراءات كما اقترحها الأمين العام في تقريره». ثلاثةٌ من عرّابي القرار (الهند وأندونيسيا والولايات المتحدة) أعلنوا بوضوح أن الجمعية العامة تصوّرت أن تركيز القوات الدولية سيكون على جانبي خطوط الهدنة. مع ذلك فإن تقرير الأمين العام الذي ذكره القرار لم يكن واضحاً فيه أين ستركز القوات. رأى همرشولد دائماً أن نية القرار هي انتشار القوات الدولية على جانبي خط الهدنة. على أي حال رفضت إسرائيل الموافقة على وجود القوات الدولية على أراضيها. كانت هذه المسألة هامة جداً عام ١٩٦٧.

انسحبت إسرائيل من معظم أنحاء سيناء على مراحل حتى الأسبوع الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، ولكن كان من الصعب حث إسرائيل على الانسحاب من الساحل الغربي لخليج العقبة وقطاع غزة ومنطقة صغيرة قرب رفح. أجرى همرشولد

ضغطاً دبلوماسياً شديداً على المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة أبا إيبان، وطلب الالتزام بقرارات الجمعية العامة، وفي إحدى المناسبات ألمح إلى «تدابير جماعية» ضد إسرائيل. قاوم إيبان، بناءً على تعليمات من إسرائيل، همرشولد بإصرار مقابل، فأصرّ على أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل يجب أن تسبقه تأكيدات مصرية حول النوايا السلمية في المستقبل.

في النهاية تأمّن الانسحاب طبقاً لمعادلة ابتكرتها فرنسا والولايات المتحدة. كانت الفكرة أن تعلن مئير وزيرة الخارجية الإسرائيلية بياناً أمام الجمعية العامة يُتفق عليه مع الولايات المتحدة بشكل مسبق، ويقضي بأن إسرائيل سوف تنسحب بعد توقعات معينة، وبعدها يؤكد المندوب الأميركي لودج أن الولايات المتحدة توافق بشكل عام على هذه التوقعات.

أكدت إسرائيل حصول سوء تفاهم، وأن الولايات المتحدة غيَّرت عمداً تأكيدها في مجال هام. أعلنت مئير في ١ آذار/ مارس أن الانسحاب الكامل من قطاع غزة سوف يجري على افتراض أنه ستحل مكان القوات الإسرائيلية «قوات الطوارىء الدولية فقط... حتى تصبح هناك تسوية سلمية... أو اتفاق محدد على مستقبل قطاع غزة». قال المندوب الأميركي لودج إنه أخذ علماً ببيان لهمرشولد يقضي بأن تحل في قطاع غزة، القوات الدولية «في أول فرصة». وقد دامت «أول فرصة» أسبوعاً واحداً.

كانت المفاوضات مع عبدالناصر حول القوات الدولية وقناة السويس ملتوية وفي بعض الأحيان ميثافيزيقية، ولم يكن لهمرشولد بديل سوى الوصول إلى اتفاق على أكبر عدد ممكن من القضايا، بينما بقيت المبادىء الأساسية غامضة. كانت القضية الأساسية حول تنظيف القناة تتعلق بما إذا كانت زوارق الإنقاذ البريطانية والفرنسية ستستخدم أم لا في عملية الأمم المتحدة: في النهاية تم استخدام عدد قليل من زوارق الإنقاذ البريطانية والفرنسية لوقت قصير ولمهام محددة بدقة.

طرح وجود قوات عسكرية دولية، دون مهام ملزمة ومحددة، أسئلة لم تواجهها الأمم المتحدة من قبل، وأخبر همرشولد لستر بيرسون بأن محادثاته في القاهرة كانت أقصى ما واجه. حول تشكيل القوات الدولية، كانت المسألة الأكثر صعوبة هي اشتراك الوحدة الكندية والتي اعترض عليها عبدالناصر. أكد همرشولد أنه يجب أن يطلع هو وبرنز على رأي البلد المضيف، لكن قرار الجمعية العامة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر قد عهد إليهما باتخاذ القرار حول تشكيل القوة وحجمها. أعلن برنز أنه بصفته مواطناً كندياً لن يتمكن من قيادة القوات إذا استبعدت الوحدة الكندية من القوة، ولكنه وافق على الاستغناء عن «بنادق الملكة الخاصة»* والاشتراك بوحدات تقنية كندية.

(*) وحدات مقاتلة في الجيش الكندي (المترجم).

لكن الصعوبة الأساسية كانت ابتكار معادلة تحترم السيادة المصرية، وتسمح في الوقت نفسه بأن تنفذ أعمالها التي تنص عليها قرارات الجمعية العامة طالما كانت هذه الأعمال ضرورية. ولحل هذه النقطة ابتكر همرشولد ما سمي «اتفاق حسن النية» خلال زيارته للقاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦. من وجهة نظر الأمم المتحدة، كما أوضح ذلك همرشولد في مذكرة بقيت دون نشر إلى ما بعد وفاته، كان الحل المثالي اتفاقاً مع مصر على أن انسحاب القوات الدولية يجري فقط إذا قررت الجمعية العامة ذلك. نصت اتفاقية حسن النية على ثلاثة أشياء:

١ ـ تتوجه مصر بحسن النية، وذلك بقبولها بقرار الجمعية العامة تاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ الذي يقرر إنشاء القوات الدولية.

٢ ـ تتوجه الأمم المتحدة، بحسن النية وبشكل مشابه، بتنفيذ أعمال القوة حتى انتهاء مهمتها.

٣ ـ تستكشف مصر والأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل مشترك مختلف الجوانب الظاهرة في عمل القوات الدولية.

وافقت مصر على هذه الاتفاقية وصادقت عليها الجمعية العامة. عندما سأل مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة أبا إيبان، همرشولد عن أي ظرف تُسْحب فيه القوات الدولية من منطقة شرم الشيخ، أجابه: «الطريقة هي أن يُعلم الأمين العام اللجنة الاستشارية للقوات الدولية التي تحدد ما إذا كانت ستلفت انتباه الجمعية العامة إليها أم لا».

كانت حرب سيناء ـ السويس وحيدة في أنه جرى فيها إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها خلال القتال. يعود الفضل في ذلك إلى الولايات المتحدة التي مارست ضغوطاً من أجل ردع التهديدات والمخاطر التي سببت لجوء إسرائيل إلى القوة المسلحة. كان ذلك فعالاً لعقدٍ من الزمن، ولم يمنع تكرار التهديدات والمخاطر عام ١٩٦٧.

كان إنجاز همرشولد هو إقناع عبدالناصر وزملائه بأن مصر تكسب من وجود قوات الطوارىء الدولية في غزة وسيناء. مارس همرشولد ضغوطاً دون أسلحة ملموسة، كان وبكل بساطة يناشد العدل والمنطق والشعور العام وتبادل المعاملة. في إحدى المناسبات كتب إلى وزير الخارجية المصري محمود فوزي: «لقد بذلت كل ما بوسعي لأساعدك. حول هذه النقطة المحددة أشعر بأني أستطيع الثقة بأنّك، باسم مصالحنا المشتركة، ستقدم لي المساعدة...». لم يستطع همرشولد أن يتراجع حول صلاحية قرار مجلس الأمن. في الحقيقة، لم يجتمع مجلس الأمن ليبحث قضايا الشرق الأوسط

بعد قرار عقد اجتماع للجمعية العامة إلا بعد مضي شهر على انتهاء انسحاب القوات الإسرائيلية. استطاع همرشولد، على أي حال، أن يعمل وهو يعلم بذلك، بناء على رغبة معظم أعضاء الأمم المتحدة.

١٩٦٧:

هناك ثلاثة أسئلة هامة تتعلق بجهود السلام عام ١٩٦٧:

١ - هل إن يوثانت قد تصرف بسرعة في الموافقة على سحب قوات الطوارىء الدولية من قطاع غزة وسيناء، عندما سُحبت موافقة الحكومة المصرية على وجودها؟

٢ - لماذا أمضى مجلس الأمن وقتاً طويلاً قبل أن يقرر المباشرة بعملية صنع سلام للشرق الأوسط؟

٣ - هل كان للسفير غونار يارينغ أن يحقق أكثر مما حققه، استناداً إلى التفويض الذي منحه إياه القرار ٢٤٢؟

أولاً - عندما سحبت مصر موافقتها على وجود قوات الطوارىء الدولية على أرضها كان أمام يوثانت عشرة خيارات للعمل على الأقل.

أ - **رفض سحب القوات الدولية**: لم يكن هذا الخيار عملياً. أوضح همرشولد في تقريره في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ أنه لا يمكن للجمعية العامة أن تطلب نشر قوة ما أو عملها على أراضي دولة ما «دون موافقة حكومة تلك الدولة». كان ذلك موضوع مفاوضات مع مصر عام ٧ - ١٩٥٦، وقد كان رفض إسرائيل هو السبب الذي من أجله لم تنتشر القوات الدولية على الجانب الإسرائيلي من خطوط الهدنة بعد صدور قرار الجمعية العامة في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧. الأكثر من ذلك أن هناك أسباباً عملية تجعل من المستحيل على القوات الدولية أن تقوم بمهامها بشكل فعال عندما يوقف البلد المضيف تعاونه.

قال البعض إن سحب الموافقة المصرية هو خرق لاتفاقية حسن النية لعام ١٩٥٦ التي وافقت مصر بموجبها على أن تتوجه بحسن النية بقبولها قرار الجمعية العامة لإنشاء القوات الدولية. يمكن أن تكون لهذه النقطة قوة سياسية أو أخلاقية، ولكن ليس لها قوة قانونية بسبب المهام الجديدة التي أنيطت بالقوات الدولية بنتيجة قرار ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧ الذي افترض انتشاراً للقوات على جانبي خطوط الهدنة.

ب - **إعادة انتشار القوات الدولية:** يمكن تصور شكلين لإعادة الانتشار: على الجانب الإسرائيلي لخط الهدنة أو على مواقع متفرقة داخل سيناء وقطاع غزة. كانت نية الأمم المتحدة في الأساس انتشار القوات الإسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من خطوط الهدنة، ولكن رفضت إسرائيل ذلك. طرح ثانت المسألة مرة أخرى مع المندوب الإسرائيلي رافايل في ١٨ أيار/ مايو ١٩٦٧، ولكن رافايل أعلن رفض حكومته التام. هل كان ممكناً تحريك القوات الدولية إلى الجانب الإسرائيلي من خطوط الهدنة؟ بالطبع سيكون لذلك وقع سياسي هام، ولكن إزالتها من شرم الشيخ والساحل الغربي لخليج العقبة تعني انتهاء الضمانات بحرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وإيلات.

كان الرأي الآخر إعادة انتشار القوات الدولية على الجانب المصري من خطوط الهدنة. أكّد عدة كتّاب مصريين أن ما كان يتخيله عبدالناصر هو سحب القوات الدولية من الجانب المصري لخطوط الهدنة في سيناء وغزة، ولكن ليس من شرم الشيخ. ذكرت الرسالة المصرية إلى الجنرال ريخيه قائد القوات الدولية «الانسحاب من سيناء»، ويصرّ ريخيه على أن المبعوث المصري أوضح له أنه يطلب الانسحاب من شرم الشيخ. الأكثر من ذلك أن الرسالة اللاحقة إلى يوثانت أشارت بوضوح إلى: «إنهاء وجود قوات الطوارىء الدولية على أراضي الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة». في أي حال أخذ ثانت الخط من بدايته، وحسب رأيي، بشكل صحيح. إن الطلب المصري لإعادة الانتشار «سوف يعتبره الأمين العام مساوياً لطلب الانسحاب الكامل».

ج - **تقوية وإعادة انتشار منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة:** أنشأ هذه المنظمة الكونت برنادوت عام ١٩٤٨. بلغ عدد مراقبي هذه المنظمة عام ١٩٦٧، ١٣٢ مراقباً من ١٢ جنسية، وكان رئيس أركانها الجنرال أود بول من النرويج. قال لي جورج أغناتييف مندوب كندا في الأمم المتحدة في ذلك الوقت إن أحد الأهداف الحميدة للاقتراح الذي قدمته كندا والدانمرك إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيار/ مايو، كان إعطاء الصلاحية ليوثانت لتقوية هذه المنظمة وإعادة انتشارها.

هناك حاجة إلى تقوية كثيفة وإعادة انتشار للمراقبين حتى يمكن إعطاء ضمانات لإسرائيل حول حرية المرور في خليج العقبة، وأي وجود للأمم المتحدة لن يردع إسرائيل عن اتخاذ قرار بالحرب. إن تقوية المنظمة وإعادة انتارها لو حصل لكان له دلالة رمزية في أيار/مايو ١٩٦٧، وليس أكثر من ذلك.

د - **توجيه نداء مباشر إلى عبدالناصر:** عندما تلقى ثانت الطلب المصري الرسمي

بانسحاب القوات الدولية في ١٨ أيار/ مايو، قال للمندوب المصري إنه «سيوجه نداء عاجلاً إلى الرئيس عبدالناصر لإعادة النظر بقراره». فيما بعد، وفي النهار نفسه قال المندوب المصري إن وزير الخارجية المصري قد جنَّ ثانت على عدم توجيه هذا النداء «لأن هذا الطلب سوف يُرد بشدة». قال الدبلوماسيون المصريون فيما بعد إنه لو وجه ثانت النداء لعبدالناصر لوجب «على المصريين أن يؤمنوا آلةً لإنقاذ ماء الوجه» على حد قول ريخيه. كان يمكن لثانت أن يأخذ بوجهة النظر التي تقول إن توجيه النداء سيكون بكل بساطة للتسجيل، ولكن ذلك ليس ضرورياً لأن السجل واضح. إنه بحث توجيه النداء ولكن وزير الخارجية المصري ثناه عن ذلك.

هـ - **زيارة عاجلة إلى مصر**: انفجرت الأزمة بالفعل في ١٦ أيار/ مايو عندما تلقى ريخيه طلباً غير رسمي لسحب القوات الدولية، ولذلك لم يكن ثانت محضراً عندما تلقى الطلب الرسمي في نيويورك بعد يومين. في الحقيقة أجرى مناقشات مع الدول التي تشترك وحداتها في القوات، مع أنه لم يستشر اللجنة الاستشارية للقوات الدولية. عندما قبل بنصيحة أن لا يوجه نداء إلى عبدالناصر، طرح مع المندوب المصري القيام بزيارة إلى القاهرة، وكان الجواب «الترحيب بهذه الزيارة وبأسرع ما يمكن». فيما بعد، ومساءً، اجتمع ثانت مع اللجنة الاستشارية والدول المشتركة وقدّم تقريراً للجمعية العامة حول انسحاب القوات الدولية.

كان يمكن أن يتوجه ثانت إلى القاهرة في اليوم التالي، أي في ١٩ أيار/ مايو، ولكن لم يكن أسلوبه السرعة، وغادر نيويورك في ٢٢ أيار/ مايو. من الممكن لو وصل ثانت وفريق الأمم المتحدة إلى القاهرة في ٢٠ أيار/ مايو بدلاً من ٢٣ أيار/ مايو، لما صدر قرار عبدالناصر بإغلاق خليج العقبة في وجه الشحنات الإسرائيلية. يرى ريخيه أنه كان على ثانت أن يذهب فوراً إلى القاهرة، أو إذا لم يتمكن من التغيب عن نيويورك أن يوفد رالف بانش أو السير بريان أوركهارت أو ريخيه نفسه.

نشأت قضية أخرى من زيارة القاهرة. عندما بحث ثانت الموضوع مع المندوب المصري قال: إنه «يفضل أن يصطحب معه رالف بانش». في اليوم التالي قال المندوب لثانت إن لبانش تقديراً عالياً في مصر، ولكنْ من الأفضل أن لا يرافقه «لأنه أميركي»، ووجوده في القاهرة «يثير استياء قطاع كبير من الشعب المصري». رأى ثانت أنه لا موجب لأية إثارة غير ضرورية مع القاهرة في هذه المرحلة الحاسمة. كان يمكن لثانت أن يقول إن بانش الأميركي الجنسية أثبت نفسه

كمسؤول دولي. وبناء للمادة ١٠١ من الميثاق «كان مسؤولاً تجاه المنظمة فقط».

و - **زيارة إسرائيل أيضاً**: حالما انفجرت الأزمة اعتقد إيبان أن ثانت يجب أن يزور مصر وإسرائيل. ولأسباب غير واضحة تماماً اعتبرت إسرائيل أن الفكرة تكون فعالة عندما يعرضها شخص غير مشترك مباشرة بالنزاع، ولذلك أقنع المندوب الإسرائيلي رافايل الولايات المتحدة بعرض الاقتراح على ثانت. كانت فكرة إيبان أنه لو بدأ ثانت رحلته قبل بدء انسحاب القوات الدولية «أمكن لرحلته أن تجمد الوضع وتعطي عبدالناصر فرصة». يذكر مستشار ثانت الصحافي في ذلك الوقت أن عدة وفود اعتقدت بأن ثانت كان على خطأ عندما لم يزرْ إسرائيل.

كان هناك الكثير ليناقشه ثانت في القاهرة، كما يتضح من السجلات المنشورة، وبات متأخراً جداً لزيارة إسرائيل بعد مصر. لم يستطع ثانت أن يترك مصر قبل ٢٥ أيار/ مايو وفي ذلك الوقت كان إيبان قد بدأ بجولته على العواصم الغربية. والأكثر من ذلك لم يكن هناك الكثير ليبحثه مع القادة الإسرائيليين بعدما كرر رافايل رفض إسرائيل نشر قوات الطوارىء الدولية على جانبها من خطوط الهدنة. رأى ثانت، وكان على حق في ذلك، أن قرارات عبدالناصر المتسرّعة هي التي كانت تدفع الشرق الأوسط نحو الحرب، ولهذا كانت الحاجة في القاهرة لتأثير ثانت المهدّىء في تلك المرحلة. إن القيمة الأساسية لزيارة إسرائيل هي في خلق مظهر من المساواة مع مصر.

ز - **اللجوء إلى المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة**: هذه المادة تخوّل الأمين العام للأمم المتحدة لفت انتباه مجلس الأمن إلى «أية مسألة يرى أنها تهدد الأمن والسلام الدوليْين». بحث ثانت استخدام هذه الطريقة، كما قال لوزير الخارجية المصري في ٢٤ أيار/ مايو، وقرر أن لا يقوم بذلك بسبب موقف «الاتحاد السوڤياتي وفرنسا». أوضح ريخيه أن ثانت كان خائفاً من الڤيتو السوڤياتي. أضاف ريخيه أن إثارة المادة ٩٩ «يمكن أن تجبر مصر على التعامل بودّ، وتؤدي إلى مزيد من الوقت للدبلوماسية، والشعور بالمسؤولية حول الأمن والسلام الدوليين». على أي حال كان يمكن لثانت أن يخرج «بأقل ضرر لسمعته».

إن ممارسة الاتحاد السوڤياتي (أو فرنسا) حق الڤيتو تعتمد على نوع الاقتراح المقدم إلى مجلس الأمن. عندما اجتمع مجلس الأمن أخيراً في ٢٤ أيار/ مايو كان الاقتراح الوحيد هو الذي قدمته كندا والدانمرك. عبّر هذا الاقتراح عن دعمه لجهود ثانت لتهدئة الوضع، وطلب من أعضاء الأمم المتحدة الامتناع عن الخطوات المُسيئة وطلب من ثانت أن يفيد المجلس بعد عودته من القاهرة.

خلال المناقشات أَوْحَتْ فرنسا بأنها ستدعم الاقتراح، ولم يلمح الاتحاد السوفياتي إلى أنه سيستخدم حق الفيتو.

هناك سبب آخر يدعو إلى اجتماع لمجلس الأمن. إن مبادرة المشاورات حول الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن يقوم بها عادة رئيس المجلس، لكن الرئيس في شهر أيار/ مايو كان مندوب الصين الوطنية. وعلى سبيل الحظ كان سبعة من أعضاء المجلس يعترفون بحكومة الصين الشعبية، وكان السبعة الآخرون يعترفون بالنظام الوطني في تايوان. وهذا ما جعل عملية المشاورات صعبة ومستحيلة، وألقى المسؤولية على عاتق الأمين العام. في الحقيقة، إنني مقتنع بأنه كان على ثانت أن يستخدم طريقة المادة ٩٩ عندما أصبح واضحاً عشية ١٨ أيار/مايو أنّ أحداً من أطراف النزاع أو أعضاء مجلس الأمن المعنيين مباشرة لم يكن ينوي دعوة المجلس للانعقاد في تلك المرحلة.

ح - **تكتيكات مؤخّرة أخرى:** كان من الممكن أن يوافق ثانت مبدئياً على انسحاب القوات الدولية عندما تلقى الطلب الرسمي المصري في ١٨ أيار/مايو، ولكن يمكنه أيضاً أن يلجأ إلى تكتيكات مؤخرة من عدة أنواع، مثلاً أن يسأل عن المقصود بتعبير «بأسرع ما يمكن» الوارد في الطلب الرسمي المصري، أو يطلب توضيح التناقض بين الرسالة غير الرسمية التي سلمت إلى ريخيه والطلب الرسمي الذي سُلِّم إلى يوثانت نفسه. هذا يبدو جيداً من الناحية النظرية، ولكن في الوقت الذي تلقى فيه ثانت الطلب الرسمي المصري كانت القوات المصرية قد بدأت باحتلال مواقع لها في منطقة انتشار القوات الدولية.

ط - **أن يتبع أسلوب همرشولد الدال:** كان ذلك في الحقيقة هو الأسلوب الذي اتبعه ثانت. «الأسلوب الدال» وضعه همرشولد لإيبان في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٧ في موضوع شرم الشيخ. يُعلم الأمين العام اللجنة الاستشارية عند استلامه طلب الانسحاب، وتحدد اللجنة ما إذا كانت المسألة ستعرض على الجمعية العامة.

حالما تلقى ثانت الطلب الرسمي المصري عقد اجتماعاً للجنة الاستشارية ولثلاث دول تشترك وحداتها في القوات الدولية (الدانمرك والسويد ويوغوسلافيا) لخص ثانت أهداف الاجتماع في تقريره إلى الجمعية العامة، وذكرها بشكل غير رسمي في مذكراته. هناك أيضاً رواية للجنرال ريخيه (مبنية دون شك على نفس الوثائق الداخلية في الأمم المتحدة التي استخدمها ثانت ولكنها مفصلة أكثر من رواية ثانت) ومذكرات المندوب الكندي جورج أيغناتييف. تمّ عرض آراء كثيرة في ذلك الاجتماع: الهند والباكستان

ويوغوسلافيا كانت مع التجاوب الفوري مع الطلب المصري بينما رأت كندا والدانمرك والبرازيل والنرويج أن قرار سحب القوات الدولية يجب أن يتخذه مجلس الأمن أو الجمعية العامة. أخذت سيلان وكولومبيا والسويد مواق معتدلة. مع ذلك لم يطلب أحد رسمياً انعقاد الجمعية العامة. شك ثانت في ما إذا كانت الجمعية ستلتئم فوراً، وإذا التأمت، هل تستطيع التوصل إلى قرار ملموس؟ اتبع ثانت «الأسلوب الدال» الذي يرمز إلى همرشولد منذ عقدٍ مضى. يتعجب المرء لماذا لم يبحث العديد من أعضاء الأمم المتحدة بعد ١٨ أيار/مايو في عرض المسألة على الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

كان لثانت عدة صفات حميدة. كان صبوراً، لبقاً، لا يرتبك عند الأزمات، متجرداً في مواقفه ورجلاً محترماً. كان أسلوبه ناعماً، ولم يُعر اهتماماً للوقت الذي مر بسرعة عام ١٩٦٧.

كانت صفتا ضبط النفس والنعومة هما اللتان جعلتان مقبولاً من الدول الكبرى بعد موت همرشولد. ولكن تلك ليست هي الصفات المطلوبة في الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧.

ثانياً: ضربت إسرائيل في ٥ حزيران/ يونيه، وانتهت الحرب في ستة أيام. خلال القتال والأشهر الخمسة التالية تبنى مجلس الأمن ستة قرارات بالإجماع، ووافق على بيان إجماعي. لماذا استغرق هذا الوقت الطويل للموافقة على إطار عمل من أجل السلام إذا كانت هناك تلك الموافقة الإجماعية من أعضاء المجلس؟

يبدو واضحاً من خلال تسلسل الأحداث أن الوساطة تحتاج إلى توقيت جيد وإلى مثابرة غير منقطعة. خلال هذه الفترة حث اللورد كارادون مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة في العلن وفي المجالس الخاصة على أن مجلس الأمن يجب أن ينتقل فوراً من الدعوة إلى وقف إطلاق النار إلى محاولة تسوية القضية الرئيسية. ولكن توقيت عرض هذه المبادرة يجب أن يكون صحيحاً. لم يعد هذا العرض مساعداً عندما دعا الاتحاد السوڤياتي إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة بأعضائها الـ١٢٣. كانت الجمعية كبيرة جداً، وهيئةً غير عملية من أجل المفاوضات حول المسائل الحساسة. كانت هناك علامات قليلة للأمل: اجتماع جونسون وكوسيغين في غلاسبورو ومعادلة غروميكو- غولدبرغ والاقتراح الأميركي اللاتيني. لكن جميع هذه الأحداث جرت قبل أن يمتص العرب هزيمتهم المنكرة.

في الأشهر اللاحقة لحرب حزيران/يونيه كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب من قسم كبير من الأراضي العربية التي احتلتها خلال القتال إذا أمكن نزعُ السلاح منها.

أصرّ العرب على انسحاب إسرائيلي شامل وغير مشروط، واستمروا في هذا الموقف طيلة الدورة الطارئة للجمعية العامة. إستمر الأمر إلى ما بعد انعقاد مؤتمر الخرطوم في أواخر آب/ اغسطس حتى أدرك العرب أن لا أمل لديهم من استعادة الأراضي التي خسروها في القتال دون تقديم تأكيدات على حق إسرائيل في العيش. كان هذا التركيز الرئيسي للملك حسين مدعوماً من عبدالناصر عندما بدأت الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر. كانت المشكلة في هذا الوقت أن استعداد إسرائيل للانسحاب مقابل السلام قد بدأ يخف تدريجياً.

بُذلت جهود عديدة للتوصل إلى معادلة من أجل السلام لمدة ثلاثة أسابيع حيث كانت المباحثات تجري في الدورة العادية للجمعية العامة، ولكن هذه الجهود لم تكن منسّقة، وغالباً متداخلة. في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر قال رئيس الجمعية العامة إنه حان الوقت لإحالة مشكلة الشرق الأوسط على مجلس الأمن. بعد ثلاثة أيام وصل إلى نيويورك فاسيلي كوزنتسوف نائب رئيس الوزراء السوڤياتي.

حاول عدد من أعضاء المجلس، بالموازاة وبالتتابع، ابتكار نص لا يتعرض للڤيتو، في مجلس الأمن، وتقبل به الأطراف الرئيسية (وكان ذلك صعباً). إن عناصر النص معروفة، مع أنه كان هناك شك حول الكلمات المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي. عُرضت ثلاثة اقتراحات رسمياً على مجلس الأمن (الدول غير المنحازة ودول أميركا اللاتينية والاتحاد السوڤياتي) تصورت انسحاباً إسرائيلياً كاملاً، واقتراحان (أميركي وبريطاني) التقّا حول القضية، وأشارا إلى انسحاب من «أراض محتلة». خلال قتال حزيران/ يونيه ذهب المشروع البريطاني أبعد من الأميركي في التأكيد على عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب، بينما لم يكن هذا المفهوم ملحوظاً في النص الأميركي.

بعد أربعة أيام من إنهاء الاقتراح البريطاني وعرضه على مجلس الأمن، عرض الاتحاد السوڤياتي اقتراحه، الذي اعتبره كارادون «متطرفاً». كان يمكن لكارادون أن يعتبر الإجراء السوڤياتي مؤشراً على أن الاتحاد السوڤياتي سوف يستخدم حق الڤيتو ضد الاقتراح البريطاني، لكنه تابع جهوده ليؤمّن التوافق مع كوزنتسوف. في الحقيقة أخّر التصويت لمدة يومين بناء على طلب كوزنتسوف. عندما عرض المشروع البريطاني على التصويت أُقِرَّ بالإجماع.

أعلن العديدون عن مساهمتهم في القرار ٢٤٢، ومن ضمنهم جورج براون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت والمندوب الأميركي في الأمم المتحدة أرثر غولدبرغ. ولكن الفضل الأساسي يعود للورد كارادون الذي بذل جهوداً جبارة للعثور على نص معقول. لقد عمل بعصيٍّ قليلة وبجزرات قليلة أيضاً، واستخدم أسلحة غير

ملموسة، أهمها المثالية والإخلاص. في رأي كارادون أنه إذا لم يتحقق تقدم نحو السلام الحقيقي فإن حرب ١٩٦٧ لن تكون الأخيرة. سيكون لإسرائيل حدود دفاعية بشكل أفضل، ولكن الرأي العام الإسرائيلي ستقل حساسيته واهتمامه تجاه مسألة استياء الفلسطينيين. والعرب الكثيرون في العدد، والمتجهّمون والممتعضون سوف يُحسِّنون قدراتهم العسكرية بأمل استعادة ما خسروه عام ١٩٦٧. لولا كارادون لما كان هناك قرار ٢٤٢، مع أن كارادون بتواضعه المميز قال دائماً إن الفضل الأساسي يعود لكوزنتسوف.

كان القرار ٢٤٢ كما قال عنه أرثر لال «مستوى جديد من الإنجازات في الدبلوماسية الدولية». لقد قبلت به إسرائيل وثلاث دول مجاورة من أصل أربع. ولكن جرى اختلاف على تفسيره. والمأساة أنه جاء متأخراً جداً. في الوقت الذي بدأ السفير غونار يارينغ مساعيه الحميدة بدأ الرأي العام الإسرائيلي بالتصلب، بحيث أن الانسحاب الواضح لم يعد مقبولاً لدى التيار الرئيسي في إسرائيل، ودون انسحاب لن يكون هناك سلام. لم يستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن حول مسائل الشرق الأوسط خلال حرب ١٩٦٧ أو السنوات الخمس اللاحقة.

ثالثاً - تساءلت سعدية توفال في دراسة فكرية عن الوساطة في الشرق الأوسط: لماذا أطلق مجلس الأمن مبادرة سلمية عام ١٩٦٧ عندما كانت سمعة الأمم المتحدة عاطلة؟.

«بعد كل ذلك فشلت الأمم المتحدة في جهودها السابقة في حل النزاع العربي الإسرائيلي. عند تعيين يارينغ كانت سمعتها قد وصلت إلى الحضيض... وفي تلك الظروف كان واضحاً للجميع أن فرص نجاح مبادرات السلام للأمم المتحدة ضعيفة جداً».

أشكُّ في ما إذا كان أحد الدبلوماسيين في مجلس الأمن قد طرح هذا السؤال عام ١٩٦٧ بهذه الصيغة. طالما أن الأمر يعني دبلوماسيي الأمم المتحدة، فإن المشاكل تُعرض للحل وتُعالج بغضِ النظر عن سمعة الجهاز المعني تماماً، كما يحدث في حكومات الدول. إنه قَدَرُ الأمم المتحدة أن تواجه نزاعاتٍ كانت قد جُرِّبت فيها جميع وسائل التسوية السلمية. ساد اعتقاد واسع في الدوائر الدبلوماسية عام ١٩٦٧ بأن هناك حاجة إلى جهد كبير نحو سلام حقيقي في الشرق الأوسط، وبأن حقيقة موافقة إسرائيل وثلاث دول عربية مجاورة على القرار ٢٤٢ هي إشارة إلى أن الأطراف أعادوا النظر في مصالحهم، وبأنهم مستعدون للتسوية.

رأى الجميع أن السفير غونار يارينغ السويدي هو الشخص المناسب لبذل

المساعي الحميدة. كان أكاديمياً معتبراً، عمل مندوباً للسويد في الأمم المتحدة وسفيراً لها في واشنطن وموسكو ونفّذ مهمة حساسة كلّفه بها مجلس الأمن حول نزاع كشمير عام ١٩٥٧. كان صبوراً، حذراً متواضعاً ولامعاً. كتب كارادون «لم نكن لنجد أفضل من هذا الرجل ليكون ممثلاً خاصاً». الواقع أنه لم يحقق الكثير، وذلك لا يعود إلى عيوبٍ شخصية بل إلى عوامل أخرى، من ضمنها سوء الفهم والغموض حول القرار الذي فوِّض العمل على تنفيذه.

في تقريره الصادر في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ توسع يوثانت في مفهومين مختلفين حول كيفية تنفيذ القرار ٢٤٢.

«في جانب، نظرت إسرائيل إلى قرار مجلس الأمن على أنه إعلان مبادىء يتفاوض الأطراف في ضوئها من أجل تحقيق السلام، وفي جانب آخر اعتبرت مصر أن القرار يضع خطة لتسوية النزاع في الشرق الأوسط،ينفذها الأطراف استناداً إلى«صيغة يضعها يارينغ». هذه المفاهيم المختلفة حول نية القرار ٢٤٢ لم تتوافق أبداً.

تتعلق الصعوبة الأخرى في الجملة الغامضة في القرار ٢٤٢، وهي «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض محتلة في النزاع الأخير». كان رأي عراب القرار ومعظم أعضاء الأمم المتحدة والدول العربية أن هذه الجملة تفهم وفقاً لتعلقها بتأكيد مقدمة القرار على «عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب» وهذا يعني أن على إسرائيل أن تنسحب إلى المواقع التي كانت فيها قبل ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ ما عدا بعض التبديلات الطفيفة التي يتفق عليها الأطراف من أجل الأمن المتبادل. أما الحكومة الائتلافية في إسرائيل فلم تتفق على الحد المقبول للانسحاب بل اتفقت على أن «إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧». كما في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ كانت مسألة الانسحاب الإسرائيلي الكامل أو الجزئي تطرح قبل المفاوضات، وكذلك ما إذا كانت درجة الانسحاب وطريقته من بين المواضيع التي ستطرح في المفاوضات.

وجد يارينغ، مثلما وجد غيره من الوسطاء في الشرق الأوسط أن العرب ينفرون من التعامل المباشر مع إسرائيل، ويفضلون التعامل معه واستعماله كقناة لنقل الاتصالات. كانت إسرائيل تكره هذا الأسلوب بشدة، ولكن لم يكن لها خيار آخر. بينما كان القرار ٢٤٢ يضع تصوراً لتسوية شاملة، بذل يارينغ جهوداً لكسر الجمود في المشكلة واقترح حلولاً مرحلية. استطاع في المرحلة الأولى أن يرتّب إزالة السفن العالقة في قناة السويس، وإعادة أسرى الحرب، «وبعض الإجراءات ذات الطابع الإنساني»، كما قال يوثانت عنها. أعطى الأولوية للجانب المصري الإسرائيلي من

النزاع، واعتقد بأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء سيكون أكثر قبولاً لدى العسكريين الإسرائيليين من الانسحاب من أقسام فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧.

انتقد الكتاب الإسرائيليون أساليب يارينغ. لم يفهم مردخاي غازيت لماذا كان يارينغ يفاوض على مستوى وزير خارجية أو سفير وليس على مستوى رئيس دولة! كانت الشخصيات المؤثرة والحاكمة في ثلاث دول تختلف في أوضاعها، كان أشكول ومئير برتبة رئيس وزارة، بينما كان عبدالناصر والسادات برتبة رئيس جمهورية، وكان الحسين ملكاً. نشأ عن ذلك مشكلة بروتوكولية، وعلى أي حال يجب على الوسيط أن يتجنب الذهاب إلى المستوى الأعلى مباشرة. كان للإسرائيليين انتقادان متناقضان حول تفسير يارينغ لتفويضه. كتب مردخاي غازيت أن يارينغ «كان لديه مفهوم ضيق وشكلي لمهمته». بينما كتبت سعدية توفال عن قناعة إسرائيل بأن يارينغ وفي مبادرته لعام ١٩٧١ «تجاوز تفويضه».

لكن يارينغ يقول إنه انتقل من المساعي الحميدة إلى الوساطة، وكان الإسرائيليون مترددين في قبول الوساطة، وخصوصاً من قبل الوسيط الذي يعرف مصلحة الفريقين. قال عدد من الكتاب الإسرائيليين إن تفويض يارينغ قد توسع نتيجة لمبادرة روجرز عام ١٩٧٠، ولكن تفويض يارينغ جاء من قرار مجلس الأمن. أكد يارينغ بنفسه لي*: «كان تفويضي وسيبقى كما عبّر عنه القرار ٢٤٢». كان يارينغ دقيقاً في تفسير مهمته، وبتعابير محددة، وربما هذا الذي قصده غازيت في قوله: «ضيق وشكلي». ولكن اللغة المستخدمة في تعريف مهمة يارينغ كانت واسعة إلى حد كبير: «لينشىء اتصالات ويحافظ عليها... من أجل تشجيع الاتفاق والمساعدة في الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة». أنا لا أعتقد بأنّ يارينغ تجاوز تفويضه.

انتقد الدبلوماسيون الإسرائيليون يارينغ لأنه استسلم بسهولة، جدعون رافايل عن سنة ١٩٦٨، وأبا إيبان عن سنة ١٩٧١. كتب رافايل إن «نفور يارينغ الخجول» عن الضغط في صيف ١٩٦٨ ربما كان السبب الرئيسي لفشل مهمته. أكد إيبان أنه كان على يارينغ أن يستمر في جهوده بعد الورقة الإسرائيلية السلبية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧١. «يجب أن تكون ردة الفعل الحكيمة ليارينغ أن لا يشدد على الفجوة الباقية بل على المسافة التي ردمها في الفجوة». على أي حال لو كانت إسرائيل تريد تشجيع يارينغ للاستمرار في مساعيه الحميدة لكانت قدمت ردّاً أكثر إيجابية.

كانت بموازاة جهود يارينغ محادثات للدولتين العظميين وللدول الأربع الكبرى على

(*) للمؤلف.

عدة مستويات. وكان لهذه المحادثات أن أدت إلى ارتباكات أكثر منها إلى دعم وتعزيز لمهمة يارينغ. كانت دوافع القوى الكبرى مختلطة، كانت فرنسا تحاول أن تعلن نفسها دولة كبرى بأن تؤكد على دورها في الشرق الأوسط كما فعل ديغول عام ١٩٦٧ دون نجاح، بينما دعم كيسنجر محادثات القوتين العظميين والدول الأربع الكبرى بأمل أن يحفظ السيطرة على عملية المفاوضات. وعلى أي حال أدى بحث مسألة الشرق الأوسط من قبل الدول العظمى إلى زيادة تصميم إسرائيل على رفض أية تسوية مفروضة.

كان الوسيط بين أطراف النزاع يملك أسلحة قليلة ملموسة. يمكنه التهديد بوقف مهمته كما فعل يارينغ عدة مرات، أو يتخلى نهائياً، أو يهدد بنشر محادثاته ونشاطاته مما يؤدي إلى إظهار الطرف المعرقل. في حالة يارينغ، استطاع أن يفيد ثانت فقط، وكانت التقارير التي نشرها ثانت حول مهمة يارينغ في السنوات الثلاث الأولى خالية من أية معلومات مثيرة.

الحكم على يارينغ، هو أنه عمل بموجب تفويض غامض. توقع الأطراف أن ينفذ بأشكال مختلفة، كما أنه لم يتلق دعماً كافياً من الدول الكبرى، تساءل مردخاي غازيت الذي كان مديراً عاماً للخارجية الإسرائيلية خلال مهمة يارينغ: «لماذا لم تسلح الحكومة الإسرائيلية الممثل الدولي بأفكار يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص النجاح؟» كتب دبلوماسي إسرائيلي آخر: «لو استطاع يارينغ أن يحصل على دعم كامل من القوتين العظميين لنجح في دفع المفاوضات إلى الأمام»، والحقيقة أنه كان يتعامل مع حكومة إسرائيلية لا تتجاوب مع اللياقات والبوادر الإيجابية التي كان يظهرها السادات والحسين. يصف جدعون رافايل يارينغ بأنه «المسافر الصامت الذي يشق طريقه في محاولة غير مشكورة لتضييق الفجوة الفاصلة بين الأطراف». كان ذلك تقديراً جيداً، ولكن يارينغ استحق شكراً أكثر مما تلقى. ربما كانت القاعدة التي وضعها ضرورية للجهود التي بذلها كيسنجر وكارتر بعد حرب ١٩٧٣.

:١٩٧٣

يمكن بحث عملية السلام بعد حرب ١٩٧٣ على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى أو مرحلة كيسنجر تتضمن مؤتمر جنيف والمفاوضات حول اتفاقيات فصل القوات ٥ ـ ١٩٧٣، والمرحلة الثانية زيارة السادات إلى القدس ١٩٧٧، والمرحلة الثالثة أو مرحلة كارتر ـ ڤانس تتضمن اجتماع كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ٩ ـ ١٩٧٨. المرحلة الأولى والثالثة كانتا مثلين على الوساطة باستعمال العضلات، والمرحلة الثانية كانت مبادرة لياقة من جانب واحد غيّرت الجو الدبلوماسي بأكمله.

لم يستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن حول مسائل الشرق الأوسط خلال حرب ١٩٧٣ أو خلال مفاوضات فصل القوات ٥ ـ ١٩٧٤.

المرحلة الأولى:

سعى هنري كيسنجر منذ بدء القتال إلى أن لا تنتهي الحرب وأحد الأطراف في وضع عسكري متفوق. كان ناجحاً بطريقة غير عادية في البدء بالمفاوضات بعد الحرب مباشرة. أشرف على إمدادات الولايات المتحدة من الأسلحة إلى إسرائيل خلال الحرب بحيث يباري الإمدادات السوفياتية إلى العرب، وبحيث لا تكون كافية لإسرائيل حتى تمكنها من إحراز نصر ساحق. وأبقى عملية الإمداد جارية أكثر من الضروري بحيث أمكنه أن يخبر السادات بعد أسبوعين من نهاية الحرب بأن إمدادات الأسلحة قد توقفت. عندما علم بنية الاتحاد السوفياتي نقل قواته جواً إلى مصر لدعم الجيش الثالث المحاصر رتّب أمر إنذار القوات المسلحة الأميركية، ولكنه أوضح في مذكراته أن ذلك كان «أعلى درجات الجاهزية في أوقات السلم»، أي بكلمات أخرى، كانت النية إرسال إشارة إنذار إلى الاتحاد السوفياتي ولم تكنْ تهديداً عسكرياً جدياً. عندما رفضت إسرائيل السماح بإدخال القوافل إلى الجيش المصري الثالث هدد بإرسال المؤن بواسطة الطائرات الأميركية. عندما توصلت محادثات الجمصي ـ ياريف على الكيلومتر ١٠١ إلى التحرك بشكل سريع نحو فصل القوات، أكد كيسنجر على وقف هذه المحادثات لأنه كان يخطط لأن يفاوض بنفسه على فصل القوات بعد مؤتمر جنيف.

خلال المحادثات العسكرية في جنيف قدم الجنرال الإسرائيلي مردخاي غور إلى المفاوض المصري اقتراحاً، كان «بطريقة تثير الريبة» قريباً مما كان دايان يبحثه في واشنطن ومما كان كيسنجر يخطط كي يعرضه على السادات. أكّد كيسنجر أن على غور أن يسحب اقتراحه. عندما أثبتت إسرائيل تمردها في ربيع عام ١٩٧٥ حاول كيسنجر إخافة الزعماء الإسرائيليين بصيغة هي «إعادة النظر» في العلاقات الأميركية مع إسرائيل. هذه الأمثلة وغيرها تظهر كيف «دبر كيسنجر أمر هذه الأزمة» كما قالت توفال. بمزيج ذكي من الحث والتهديد استطاع كيسنجر أن يقنع الأطراف بمن فيهم سوريا بأنه يمكنهم المخاطرة بخطوات نحو السلام.

أن تقوم بذلك بنجاح تحتاج إلى أكثر من عضلات. يتطلب ذلك معلومات دقيقة، وشخصية متألقة، ونباهة عقلية، وحساً تاريخياً، وفريق عمل موالياً يتمتع بخبرة جيدة، وبثقة كبيرة في الرأي، وبقدرة على فهم المأساة الإنسانية على أن لا يعيقه ذلك في العمل. حاز كيسنجر على معظم هذه الصفات بمقدار كبير.

اقتنع الأطراف بأن يتفاوضوا ليس مع بعضهم البعض بل مع كيسنجر نفسه. عندما انتهى مؤتمر جنيڤ تعامل مع الأطراف بشكل مستقل واتبع سياسة الخطوة خطوة عوضاً عن التسوية الشاملة، وتعامل أولاً مع أقل المسائل صعوبة. لقد أنشأ أرضية جديدة للوساطة في الشرق الأوسط. كتب جدعون رافايل «إن أداءه لم تنقصه الإثارة وتمثيله كان رائعاً»، حافظ على زخم قوي وهدد بإنهاء وساطته إذا بقي الأطراف على تصلبهم. «اخترع» مفهوم فصل القوات الذي كان جديداً بالنسبة إلى الرئيس الأسد، وذلك ليحرف انتباه العرب عن طلب الانسحاب الإسرائيلي الشامل. قال لمحمد حسنين هيكل: «يمكن أن يعطيكم الاتحاد السوڤياتي السلاح ولكن الولايات المتحدة يمكنها أن تعطيكم حلاً عادلاً يعيد إليكم أراضيكم».

كان بعض سلوكه مميّزاً بحيث أن غيره من المفاوضين يفكر مرتين قبل أن يستخدم تكتيكات مماثلة للتي استخدمها. لقد متّع مضيفيه بأحاديث الاستخفاف بزعماء الطرف الآخر، بينما حاول معظم الوسطاء الناجحين أن يعززوا ويُحَسِّنوا فكرة كل طرف عن خصمه. فكان كما قال عنه رابين: «موجّهاً وعنيفاً» وتوفال: «قوياً وعنيفاً» أو كما قال لهيكل: «أنا أكره الفشل» وكتب في مذكراته: «برأيي يجب أن لا يدخل وزير الخارجية في مفاوضات هامة، إلا إذا كان النجاح لمصلحته». هذا هو تعبير شرعي للمصالح الوطنية ولكن معظم الوسطاء عليهم أن يجربوا الفشل، وأن يكونوا مُستهلكين. كانت بعض تصرفات كيسنجر أقل من مريبة: عندما كان يفاوض على اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل كشف للرئيس الأسد عن بعض التنازلات الإسرائيلية ولكنْ «أبقى على البعض الآخر بحيث يكون دائماً عنده شيء ما في رحلاته اللاحقة». يذهب دونالد شتراوس بعيداً حين يذكر «رغبة كيسنجر الواضحة في الكذب».

تتطلب الوساطة بالعضلات العصي والجزر معاً. كانت العصا ضرورية مع إسرائيل وهي التهديد بتخفيف المساعدة الأميركية أو وقفها، وكانت الجزرة، تعرض على الطرفين. إذا نظر المرء إلى الملاحق المرفقة باتفاقية فصل القوات الثانية يدرك مدى ما كان على الولايات المتحدة أن تقدم «المساعدة في أجهزة الإنذار المبكّر، الاستطلاع الجوي، المشاورات عندما يخرق أحد الأطراف الاتفاقية، المساعدات الاقتصادية. وبالنسبة لإسرائيل ضمان وصول إمدادات الأسلحة والنفط وتعهدات سياسية مختلفة مثل الاتفاق على استخدام الڤيتو ضد كل اقتراح يتعارض مع هذه الاتفاقية، أو يتعارض مع مؤتمر جنيڤ، والتعهد بعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما أنها لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وترفض قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». إن أبلغ مثل على الوساطة بالعضلات هو إحدى شكاوى كيسنجر من إسرائيل، حيث قال:

«عندما أطلب من رابين أن يقدم تنازلات يقول إنه لا يستطيع لأن إسرائيل ضعيفة، لذلك أعطيه مزيداً من الأسلحة، فيقول إنه لا يحتاج إلى تقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية».

حقق كيسنجر إنجازات هامة في الشرق الأوسط في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥. رتب انعقاد مؤتمر جنيف مع أنه جرى دون حضور سوريا، وتجاوز مسألة اشتراك الفلسطينيين. فاوض على اتفاقية واحدة لفصل القوات على مرتفعات الجولان واثنتين في سيناء. استكشف إمكانية حصول اتفاقية في الضفة الغربية، ولكنه وجد إسرائيل سلبية. قام بذلك بينما كان يشرف على بقية مسائل الشؤون الخارجية مثل اجتماع القمة في موسكو والانفتاح على الصين والوضع المتدهور في ڤيتنام الجنوبية والغزو التركي لقبرص. جرى كل ذلك في ظل فضيحة واترغيت وانهيار رئاسة نيكسون.

تلخص البروفسور توفال دور كيسنجر في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة بقولها: إنه كان مؤلف الموسيقى وقائد الأوركسترا في الوقت نفسه.

المرحلة الثانية:

كانت زيارة السادات إلى إسرائيل ضرباً لا مثيل له في الشجاعة السياسية. فقد حاول جاهداً في الأعوام من ١٩٧١ - ١٩٧٣ إقناع الإسرائيليين بتسوية ثنائية، ولكنهم لم يكونوا واثقين مما إذا كانت تصريحاته العلنية ورسائله الخاصة تمثل خطاً سياسياً جديداً، أم مناوراتٍ تكتيكية لخداع إسرائيل. كانت فكرته الأولى دعوة الخمسة الكبار لاجتماع في القدس، اعتقد بأنه «أفضل تحضير» لمؤتمر جنيف، ولكنه غيَّر خطته وقرر أن يزور القدس بنفسه ليصلي في المسجد الأقصى.

كتب هارولد ساوندرز: «فرضت زيارة السادات إلى القدس ضغطاً جديداً على حكومة إسرائيل... أكثر مما لو أوقفت الولايات المتحدة المليارات من المساعدات». كتب كيسنجر: «كانت في وقتٍ واحد، عملاً نبيلاً ووسيلة سيكولوجية لنزع ذرائع إسرائيل». كان السادات رجلاً عظيماً لأنه أدرك أهمية السمعة المعنوية.

كانت إدارة كارتر تفضل تحركاً جماعياً نحو سلام شامل في الشرق الأوسط. تم إعداد تصور لاستئناف انعقاد مؤتمر جنيف، ومن شأن ذلك أن يدخل الاتحاد السوڤياتي في عملية السلام. لم يكسر البيان الأميركي السوڤياتي في ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ الجمود إلا عندما ذكر الحقوق المشروعة للفلسطينيين بدلاً من مصالح الفلسطينيين، ولكنه أكد أن «الطريقة الوحيدة والفعالة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط

هي «مفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام» الذي تخطط الدولتان لعقده قبل نهاية العام الجاري.

بدلاً من تجاوز مسألة اشتراك الفلسطينيين كما فعل كيسنجر عام ١٩٧٣، أدخل كارتر وفانس نفسيهما في مشكلة، وهي محاولة ابتكار معادلة تقبل بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢، مع تحفظ لجهة الحقوق الوطنية للفلسطينيين. لو قبلت منظمة التحرير عام ١٩٧٧ أن تتبنى المعادلة التي تبنتها عام ١٩٨٨ لما حصل غزو إسرائيلي للبنان عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢.

رفضت معظم الدول الاعتراف بضم القدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧، وحرص زائرو إسرائيل الرسميون على تجنب أية خطوة تُفسر على أنها اعتراف بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل. والأكثر من ذلك كان العالم العربي يرفض شرعية إسرائيل وحقها في الوجود. بدأ هذا الموقف العربي العنيد يضعف في جنيف عام ١٩٧٣ وفي مفاوضات فصل القوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، ولكن العرب لم يتخلوا رسمياً عن لاءات الخرطوم الثلاث، لا سلام ولا اعتراف ولا مفاوضات مع إسرائيل. كانت زيارة السادات لإسرائيل بمثابة قطيعة مع العالم العربي. كان اختياره الذهاب إلى القدس من بين جميع الأمكنة بمثابة إضافة الإهانات إلى الجروح، من وجهة نظر العرب.

إن الذي قاله السادات في خطابه أمام الكنيست يمثل وجهة نظر عربية معتدلة، ولكنه عبّر عنها باحترام، والأكثر أهمية من الخطاب هو الانطباع الذي تولد في المحادثات الجانبية من أن هناك رجلاً يمكن لإسرائيل أن تتعامل معه.

إن رغبة السادات في زيارة إسرائيل جعلت استئناف عقد مؤتمر جنيف غير مناسب. وبدلاً من التقرب الجماعي نحو السلام بدأت مصر وإسرائيل بالتعامل مع الولايات المتحدة كشريك كامل في مفاوضات ثلاثية. وقد أدى هذا إلى مفاوضات كامب ديفيد بعد سنة، ثم بعد ستة أشهر إلى معاهدة سلام مصرية إسرائيلية. تم استبعاد مصر عن الحظيرة العربية، وظهر تصدع في الوحدة المصرية باستقالة وزيري خارجية خلال فترة سنة (اسماعيل فهمي عام ١٩٧٧ ومحمد إبراهيم كامل عام ١٩٧٨). إذا قيل عن شخص إنه غيّر مجرى تاريخ الشرق الأوسط في العقود السابقة فهو أنور السادات.

المرحلة الثالثة:

بدأ كارتر عام ١٩٧٧، مثل كيسنجر عام ١٩٧٣، معتقداً بأنه يمكن تحقيق تقدم

في الشرق الأوسط بمساع جماعية شاملة وقد أعطى الأفضلية أساساً لابتكار شروط لاستئناف مؤتمر جنيف. عندما ذهب السادات إلى القدس، لم تكن المساعي الجماعية واردة، ولكن كارتر شدد على الشمولية، وأصر على ربط الاتفاقيات المصرية الإسرائيلية ببرنامج لجميع المظاهر الباقية في النزاع العربي الإسرائيلي.

كان أسلوب كارتر في المفاوضات يشبه في أوجه عديدة أسلوب كيسنجر. لقد زج نفسه في تفاصيل القضايا التي يفاوض عليها، وأصغى بصبر إلى ممثلي الأطراف، وحافظ على روزنامة المفاوضات، واستخدم أسلوب الخطوة خطوة، وفرض ضغوطاته بالتهديد بفضح الطرف المعاند، وحدد مواعيد ومهلاً، وعرض إمكانيات الولايات المتحدة من أجل حث العناصر على الاعتدال. لقد رتب الأمور في كامب ديفيد بحيث أنه بعد المواجهات العنيفة وجهاً لوجه بين السادات وبيغن التي جرت في المراحل الأولى، تفاوض الطرفان مع الولايات المتحدة عوضاً عن أن يتفاوضا فيما بينهما. كتب كارتر: «أنا أعلم... أن ذلك كان تكتيكاً جيداً للمفاوضات، وذلك أن يتوصل كل منهما إلى اتفاق معي ثم نجتمع نحن الثلاثة». إن تشكيل تحالف بين أحد الأطراف والوسيط هو طريقة معروفة للحصول على أقصى فائدة. قال بيغن لكارتر: إن أهم نتيجة من كامب ديفيد ليست الاتفاقية بين مصر وإسرائيل بل الاتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة.

عندما اقترح بيغن أن يكون هدف كامب ديفيد اتفاق الرؤساء الثلاثة على مبادىء عامة، وأن تترك التفاصيل للمستوى الأدنى للاتفاق على حلها في اجتماعات لاحقة، اعترض كارتر بشدة. لم يشارك أي رئيس أميركي بصفة شخصية في عملية السلام في الشرق الأوسط كما فعل كارتر. شددت توفال على أن كارتر، عندما عقد مؤتمر كامب ديفيد، قد خاطر أكثر من بيغن والسادات.

خلق اشتراك كارتر الشخصي في محادثات كامب ديفيد، وكذلك زيارته إلى الشرق الأوسط في آذار التالي، جواً درامياً. إلا أنه أصر على أن يبقي أطراف كامب ديفيد في عزلة حتى التوصل إلى اتفاق. هدد كل من بيغن والسادات بإنهاء المؤتمر ولكن كارتر ومساعديه ابتكروا معادلة لتأمين استمرارية المفاوضات. كان هناك فارق بين وفدي الشرق الأوسط، فقد كان السادات توافقياً بينما كان بيغن عنيداً أكثر من أتباعه.

عندما تبدو بعض النقاط غير قابلة للتسوية، يجري إخفاؤها ضمن تعابير لغوية غامضة، كما جرى لفقرة الانسحاب في القرار ٢٤٢. هذا شيء تآلف معه وزراء الخارجية، ولكن سوء الفهم الظاهر بين الأصدقاء يمكن أن يكون مدمّراً، وهذا ما حدث بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول المرحلة النهائية من الانسحاب عام

١٩٥٧، كما كان سوء التفاهم الآخر الذي حدث في كامب ديڤيد مدمّراً جداً، وقد كان موضوعه توقيت تجميد بناء المستوطنات اليهودية الجديدة في سيناء. اعتقد الإسرائيليون بأن تعهدهم هو عدم بناء مستوطنات جديدة خلال الأشهر القليلة التي كانت تجري فيها المفاوضات حول معاهدة السلام، بينما رأى الفريق الأميركي المفاوض أن التعهد يمتد طيلة الفترة التي تجري فيها مفاوضات الحكم الذاتي، ولم توضع لهذه الفترة حدود. لم يتوضح سوء الفهم هذا لا في كامب ديڤيد ولا بعده.

لقد ساعد كارتر، مثل كيسنجر، فريق عمل قادر، ولكنه كان دائماً يحافظ على قيادته للفريق شخصياً، وقام بأعمال كثيرة منها إعداد المقترحات ومراجعتها. إن انغماس رئيس الدولة شخصياً في الوساطة أمر خطير، وقد كان كارتر يدرك تماماً ثمن الفشل، وهو يستحق تقديراً عظيماً من أجل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولم تكن الغلطة غلطته في عدم حدوث تقدم حول مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني.



الدروس المستفادة من وساطة ما بعد الحرب في الشرق الأوسط

لا يشمل هذا الكتاب المبادىء العامة للوساطة الدولية، التي كثرت حولها الأدبيات، ولا وساطة الحروب على اختلاف أنواعها، سواء من قبل الأشخاص المختصين (مثل الأكاديمي الأميركي المور جاكسون عام ١٩٥٥) ولا الجهود الرسمية للموفدين الحكوميين (مثل مهمة روبرت أندرسون في الشرق الأوسط عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) أو الجهود الوطنية العلنية (مبادرة روجرز عام ١٩٧٠) أو مساعدة وكالات إقليمية (مثل وفد منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧١) أو التدخل أثناء الحرب من قبل وكالات دولية (مثل مهمة جوزيف جونسون لصالح لجنة التوفيق لفلسطين عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٣). أريد أن أركز هنا على مظاهر وساطة ما بعد الحرب التي كانت مميزة، أو تتناقض مع المنطق والحكمة التقليديين.

كان هناك ثلاثة أنواع من وساطة ما بعد الحرب في الشرق الأوسط: لجان تتألف من ممثلين عن دول (لجنة فلسطين، لجنة الهدنة لفلسطين، لجنة التوفيق لفلسطين) ووسطاء شخصيون (الكونت فولك برنادوت، رالف بانش، الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، السفير غونار يارينغ) أو ممثلون حكوميّون (هنري كيسنجر، جيمي كارتر، سايروس ڤانس). ومع أنه لم يكن أي وسيط مجرداً من أية قوة، فقد كان الوسطاء في أول مجموعتيْن دون أسلحة ملموسة، وأنا أقول عن هؤلاء إنهم وسطاء دون سلاح. وأقول عن الوساطة مع تدخل الحكومات إنها وساطة بالعضلات.

كانت الوساطة عبر هيئات تتألف من دول غير فعالة، ولم تلجأ إليها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨. عند تشكيل لجنة من عدة دول في الأمم المتحدة يجب مراعاة التوازن الأيديولوجي، مما يعني أن أعضاء اللجنة يمضون معظم الوقت في

التفاوض فيما بينهم، بدلاً من أن يتفاوضوا مع أطراف النزاع. كان ممثلو الدول عرضة للتبديل، ولهذا كان على القدامى أن يدربوا الجدد، وكذلك فإن تضارب المصالح بين الدول جعل من الصعب التوصل إلى اقتراب نحو حل النزاع، ومال أعضاء اللجنة لإجراء اتصالات سرية مع أحد الأطراف وللقيام بزيارات جانبية له. كان من الصعب تأمين الثقة. من المفهوم أن بانش رغب بتسليم وساطته إلى لجنة التوفيق لفلسطين بعد التوصل إلى اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩. ولكن مجلس الأمن كان مخطئاً في التصرف على هذا النحو، لأن لجنة التوفيق لفلسطين لم تقم بأي عمل مثمر.

يلعب الوسيط دوراً هاماً في إزالة سوء الفهم وفي تسهيل الاتصالات. ينتج سوء الفهم عن معلومات غير كاملة أو اتصالات خاطئة، أو لأن الزعماء الوطنيين يتوجهون في كلامهم إلى جماهير مختلفة. إن الذي يقال لطمأنة الرأي العام في بلد يمكن أن يؤدي إلى قلق وتوتر في بلد آخر. كان القادة الإسرائيليون ماهرين في نداءاتهم المباشرة للرأي العام الأميركي، وهدد السادات باللجوء إلى الأسلوب نفسه بعد اجتماعات كامب ديڤيد. شدد هارولد ساوندرز الذي كانت له خبرة واسعة في الوساطة في الشرق الأوسط على أن تتضمن المفاوضات مرحلتين: أولاً إقناع الأطراف بالحضور إلى طاولة المفاوضات، وثانياً عملية المفاوضات بحد ذاتها. يعلق ساوندرز بأن الدبلوماسيين والأكاديميين يميلون إلى التركيز على المرحلة الثانية وإهمال الأولى. إن المهمة المميزة للوسيط الذي لا يملك سلاحاً هي إقناع الطرفين بإجراء مفاوضات.

تشدد توفال على أن الوسيط الناجح يحتاج إلى خبرة في النزاع وحلوله. في قضية الشرق الأوسط تتضمن الخبرة حول النزاع تفهم بعض المسائل مثل مأزق اللاجئين، وحقوق الأقليات، والدخول إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة، وأمن الحدود، وحق استعمال الممرات المائية الدولية. تتضمن الخبرة في حل النزاع بعض المسائل مثل كيفية توقيت تدخل الطرف الثالث، وكيفية الإصغاء، وكيفية الشرح، وإعداد جدول الأعمال بحيث توضع المسائل الأقل تنازعاً في المراحل الأولى، ووضع مهل زمنية، والتهديد بوقف الوساطة والحصول على أفضل تأثير. . . وغير ذلك.

هناك مهارة أخرى يحتاجها الوسيط: إمكانية التركيز مع الأطراف، وفهم الطرق التي يرون بها أنفسهم ونظراتهم المميزة لأنفسهم ومعتقداتهم. لليهود دين قديم يعود إلى أربعة آلاف سنة، وحققوا إنجازات هامة في مجال الفلسفة والثقافة والعلم، ولهم خبرة الانتشار والتمييز، وأظهروا حساً قوياً بالتضامن، ولهم ذكريات عن الحرائق (حرق اليهود أيام ألمانيا النازية) التي مست كل عائلة يهودية في العالم، ويؤمنون بأن إسرائيل هي وطنهم التاريخي. العرب أكثر من اليهود بمقدار كبير، حافظوا على الثقافة الإغريقية

خلال عصور أوروبا المظلمة، وعاشوا في ظل حكام أجانب أو أنظمة استبدادية، ولكنهم في السنوات القريبة الماضية طوروا حساً من التفاهم المشترك حول المصير، ويتمتعون بميزة إكرام الغريب وضيافته، لكنهم حزينون من أن فلسطين يحكمها أناس متطفلون، ويتكلمون لغة في غاية الجمال حيث يتغلب الأسلوب المطوّل أحياناً على المضمون. علق زبغنيو بريجنسكي بأن السادات «له ميل إلى أن يتوجه بواسطة كلماته» وهذا يعني أن لغة السادات الأولى دون شك هي العربية. قال كيسنجر لهيكل: «أنا أعترف بأني أخاف من الرومانسية العربية». وشرح هيكل لقرائه العرب: «أن كيسنجر أتى من مدرسة تؤمن بأن الحقيقة هي ما نراه في هذه اللحظة وليس ما نفكر فيه أو نعتقد بأنه نتيجة لِما جرى من قبل». قال السادات لكارتر: «هناك أشياء في الشرق الأوسط ليست منطقية ولا معقولة». علق مردخاي غازيت بأن أحداً لم يتورط مباشرة في شؤون الشرق الأوسط «يمكن أن تنتظر منه أن يتصرف استناداً إلى منطق واضح».

إن النزاع العربي الإسرائيلي ليس ببساطة مشكلة واحدة، بل عقدة من المشاكل المتقاطعة. هناك فروقات بين المجموعات الدينية عند اليهود، ومنها السفارديم والاشكيناز والصهاينة وغير الصهاينة والبراغماتيون والأيديولوجيون، والمتطرفون والمعتدلون. إلى ذلك تشكِّل الأقلية العربية في إسرائيل سدس سكان البلاد. يتضمن العالم العربي ملكيات تقليدية وجمهوريات حديثة ومحاور متعددة. هناك معارضة علنية أو سرية للنخبة السياسية أو الدينية الحاكمة في معظم الدول العربية. هناك أيضاً قوى خارجية لها مصالح في المنطقة.

بالإضافة إلى المشاكل الإقليمية، أُرهق الشرق الأوسط بالمشاكل الرئيسية التي تسود العالم المعاصر: الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع، خدمات عامة غير جيدة، بيئة طبيعية تتجه نحو الفساد، تصاعد مستويات التسلح، إنكار حقوق الإنسان الأساسية.

كما في العديد من النزاعات، كل طرف ينظر إلى الآخر نظرةً مختلفة. إلا أن الطرفين يميلان إلى أن العالم الخارجي لا يتفهّم مأزقهما وعداوتهما. لقد صُعقتُ عندما أخبرني العرب والإسرائيليون قبل حرب ١٩٧٣ بوقت قصير بأن الأمم المتحدة كيان فاشل لأنها أهملت شكاوى كل من الطرفين. يجب أن يتعلم الوسيط غير المسلح أن يصغي وأن يساعد القادة المترددين، وأن يرغب في أن يصبح هدفاً للغضب والإحباط والمرارة.

في الحقيقة يشدد كل كاتب عن موضوع التوسط على أهمية التوقيت، مع أن مردخاي غازيت يؤكد «أن التوقيت أقل أهمية مما يظن البعض». تقول الحكمة التقليدية إن الوساطة غالباً ما تنجح عندما تكون قوى الطرفين متوازنة. صحيح أن الطرف

الضعيف يتردد في المفاوضات إمّا مباشرة أو عبر وسيط، ولكن القوة ليست دائماً ملموسة، وهي ذاتيّة إلى حدٍّ ما.

إن الثقة في الموقف السياسي مهمة مثل القدرة على إكراه الخصم. لم يكن الرد الإسرائيلي السلبي على مبادرة يارينغ عام ١٩٧١ ناتجاً عن ضعف إسرائيل، بل عن انقسام الرأي في حكومة مئير. كذلك وجد كيسنجر صعوبة في التفاوض مع حكومة رابين المنقسمة عام ١٩٧٥. على أي حال كل الذين تعاملوا مع السادات بعد حرب ١٩٧٣ تأثروا بثقته العالية بنفسه، مع أن الزعماء العرب كانوا يخافون من عزل أنفسهم عن العالم العربي. علق هارولد ساوندرز أنه عندما يبدأ أي قائد بتطوير الثقة بقاعدته السياسية «يمكن أن يشعر بأنه قادر على القيام بأعمال يتحسس بها الطرف الآخر». عندما كانت الوساطة موضوعاً للتحليل الأكاديمي تم الإصرار والتأكيد على حاجة الوسيط إلى أن يكون حيادياً. مؤخراً في قضية الشرق الأوسط كان الحياد مفهوماً محيِّراً، ومعظم ما يطلبه الأطراف من الوسيط غير المسلح هو الاستقامة، كما هو مطلوب من الحَكَم في لعبة كرة المضرب، أو من القاضي في المحكمة. شك القادة الإسرائيليون في ما إذا كان الوسيط الحيادي يفهم مشاكل إسرائيل. قالت غولدا مئير في مؤتمر صحافي خلال حرب ١٩٧٣ إن النوع الوحيد من الوساطة الذي تقبل به إسرائيل هو أن توضع الأطراف مع بعضها البعض «الرئيس السادات والرئيس الأسد، والملك حسين، وجميع الذين لهم شجاعة كافية، لماذا لا يملكون شجاعة للاجتماع بنا إلى طاولة المفاوضات».

اشتكى الإسرائيليون لوقت طويل من أن رفض العرب للمفاوضات المباشرة يثبت أنهم غير مخلصين في ادعاءاتهم السلمية، وضغط الدبلوماسيون الإسرائيليون في الأمم المتحدة مراراً من أجل مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة. المراقبون الذين يلاحظون كيف تفاقم النزاع من جراء سوء الفهم المتبادل يعتقدون بأنه يمكن تحقيق تقدم إذا جلس قادة الطرفين وجهاً لوجه. لقد كانت هناك بعض المفاوضات المباشرة والمثمرة بين العرب وإسرائيل. لكن اجتماع الإسماعيلية بين بيغن والسادات في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ والمرحلة الأولى من مفاوضات كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر اللاحق لم يكونا مثمريْن تماماً. في الجانب الآخر حققت اتصالات عزرا ويزمن مع الرئيس السادات وبعض المصريين في الأعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ دون شك تقدماً في عملية السلام. إن هارولد ساوندرز على حق في أنه «أحياناً تؤدي المفاوضات وجهاً لوجه إلى تصلب في المواقف بدلاً من الحلول».

شدد العديد من المعلقين على أن الوساطة يجب أن لا تكون قسرية، وأن

التهديدات تؤدي إلى الاستياء. إن تهديدات الولايات المتحدة بوقف مساعداتها لإسرائيل لم تؤدّ إلى جعل القادة الإسرائيليين ميالين للصلح والتوافق، ما عدا «إعادة النظر» عام ١٩٧٥. إن الضغوطات التي تفرض أثناء المفاوضات يمكن أن تكون غير مثمرة، ولكن قدرة الوسطاء بالعضلات لتأمين موارد من أجل تنفيذ أو تسهيل التسوية تكون حاسمة عندما تكون العناصر الأساسية في النزاع على تضارب موضوعي في المصالح. كان عرض موارد الولايات المتحدة الأميركية عاملاً هاماً من أجل التوصل إلى اتفاقيات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. أكد أوران يونغ أن عدم قدرة الوسطاء غير الحكوميين على التخلص من الخدمات المعقدة هو التي يحدّ من فعاليتهم.

عندما تكون عناصر الخلاف ذاتية، تنبثق من سوء الفهم، أو ذكريات المآسي، أو هاجس الخرافات أو فقدان الاتصال، يكون للوسيط غير المسلح دور حاسم أقرب إلى دليل الزواج منه إلى الحَكم التجاري.

قليل من النزاعات يكون ذاتياً بأكمله أو موضوعياً بأكمله. لنأخذْ مثلاً حرب حزيران/ يونيه ١٩٦٧. كان السبب المباشر للحرب قرار عبدالناصر بسحب القوات الدولية وإقفال خليج العقبة في وجه الشحنات الإسرائيلية. كان ذلك إظهاراً لنية العداء لإسرائيل، وهذا ما فهمه الرأي العام الإسرائيلي. تبع ذلك وبعد أسبوعين ضربة إسرائيلية مباغتة. لكن قرار ناصر ورد إسرائيل هما من نتائج النزاع لا من أسبابه. في الحقيقة، وكما يذكر أرثر لال، لم تمر أية سفينة إسرائيلية في خليج العقبة قبل ١٨ شهراً من الأزمة وكما قال الجنرال ريخيه «نادراً ما تستعمل الملاحة الإسرائيلية هذه المياه»، مع ذلك كانت بعض البضائع الإسرائيلية القادمة إلى إيلات تأتي في سفن غير إسرائيلية، كان خليج العقبة بمثابة تضليل، ولهذا السبب لم يحمل الإسرائيليون على محمل الجد فكرة بريطانيا بتشكيل قوة عمل بحرية من أجل التأكيد على حرية الملاحة. ويفسر ذلك تحوّل الاهتمام الإسرائيلي فجأة من خليج العقبة إلى الحشود العسكرية المصرية في سيناء، مما سبب إرباكاً لأبا إيبان عندما كان في الولايات المتحدة في الفترة ما بين ٢٥ و٢٦ أيار/ مايو.

لا يخترع القادة الوطنيون ذرائع من أجل إظهار عدائهم للعدو، ولكنهم يسيئون تفسير الإشارات، أو يسيئون فهم الرسائل، أو يتصرفون بناء على معلومات ناقصة أو خاطئة ويفترضون الأسوأ. خلال ١٩٧١ و١٩٧٢ والنصف الأول من عام ١٩٧٣ أرسل السادات عدداً من الإشارات ليشجع إسرائيل على البدء بمفاوضات من أجل السلام. تفحص الخبراء الإسرائيليون هذه الإشارات بدقة وركزوا على التناقض بين البيانات العامة عوضاً عن الإشارات التي كان يرسلها السادات من أجل التعايش السلمي.

للوساطة غير المسلحة وللوساطة بالعضلات أدوارٌ متباعدة، لكنها تكمل بعضها بعضاً. إذا أخذنا أزمة الشرق الأوسط مثلاً، رأينا أن الدور الأساسي للوساطة غير المسلحة هو توضيح وتحديد المسائل وإزالة سوء التفسير وسوء الفهم وإبلاغ المعلومات والأفكار وتطوير الرغبة في التفاوض.

ربما كان مصدر القوة للوسيط غير الرسمي هو حرية الحركة والليونة وعدم التقيد بالبروتوكول، وأن يقترح علاجاً غير تقليدي، وأن يقيد أو يوسع جدول الأعمال، أو يغير ترتيب مواضيع البحث، وأن يقترح حلولاً جزئية أو صَفقات للاتفاق ويضغط من أجل مبادرات بناءة.

يمكن للوسيط غير الرسمي أن يتنكر للمسؤولية بصورة أسهل من الوسيط الرسمي، وفي بعض الأحيان يجد الأطراف أن ذلك نافع لهم. ويمكنه أيضاً أن يُبقي المشكلة لسنواتٍ عديدة، وأن يتباطأ في خلق الثقة بين الأطراف. كل ذلك يمكن أن يكون تمهيداً ضرورياً لوساطة رسمية.

ربما كان مصدر قوة الوسيط غير الرسمي وغير المسلح هو في إمكانية التعامل مع كيانات غير معترف بها. خلال الصراع العربي الإسرائيلي كان العرب غير راغبين في التعامل مباشرة مع إسرائيل، وقد عمل جميع ممثلي الأمم المتحدة، وكذلك بعض الممثلين غير الرسميين، كوسطاء. ولكن من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٨٨ كان هناك نفور رسمي واسع النطاق من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تنبذ الإرهاب وتعترف بإسرائيل وتقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. لقد كان تغيير موقف منظمة التحرير عام ١٩٨٨ نتيجة لمساع حميدة من السويد، وكان قد عَرَض هذا التغيير بشكل دائم وجاد عدد من الوكالات غير الحكومية مباشرة على منظمة التحرير الفلسطينية.

على وسيط الأمم المتحدة أن يعمل وفقاً للتفويض الذي تمنحه إياه الهيئة المعنية في الأمم المتحدة. يمكن أن يكون التفويض بتعابير واسعة كما كانت الحال في مهمة يارينغ عام ١٩٦٧، مع ذلك يجب أن يعير الوسيط الدولي اهتماماً لتجنب العمل بطريقة تزعج العرّابين. حرص الكونت برنادوت على عدم الاجتماع مع المفتي، ولم يجر يارينغ أي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية. إن الوسيط غير المسلح وغير الحكومي لا يتقيد كثيراً بالاتصالات حتى لو كان أقل حذراً.

تبرز الحاجة إلى الوسيط عندما لا تكون هناك اتصالات مباشرة بين أطراف النزاع، لكن هناك مخاطر من أن يحرّف الوسيط الرسالة المنقولة دون قصد. تشدد توفال على أن الوسيط يمكن أن يسيء فهم المعلومات التي يحملها، وكذلك يمكن للذي يتلقى المعلومات أن يسيء فهمها أيضاً. «في الحقيقة وفي مجال تقييم

المعلومات يفترض غالباً تحيّز لمصدر المعلومات ولقناة التوصيل». على الوسيط الذي يريد أن يكون موضع ثقة أن يتجنب اختيار المعلومات التي كان قد طُلِبَ من أحد الأطراف أنْ يُعلنها.

شدد عدد من الكتاب على أن الوسيط يجب أن يتحرك بدافع ذاتي. صحيح أن الوسيط الحكومي يريد بصدق أن يسهّل الحل، لكنه لن ينسلخ عن المصلحة الوطنية لدولته. وانطلاقاً من خبرتي، أرى بأنّ الوسطاء الدوليين وممثلي الوكالات الإنسانية الذين قاموا بالوساطة في الشرق الأوسط كانوا حريصين على مساعدة الأطراف في وضع حد لنزاعاتهم. إن أحداً لا يحبّ الفشل، لكنّ الوسيط غير المسلح يميل إلى أن يُعرّف النجاح بتعابير متواضعة. في أي حال، يشير جوفري روبين إلى أن أكثر طرف ثالث فعّال «هو الذي يتوصل في النهاية، وبناءً على تخطيطٍ مسبق، إلى أن يكون مُهْمَلاً من الجميع».

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨
تاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣

إن مجلس الأمن

١ ـ يدعو جميع أطراف القتال الدائر حالياً لوقف إطلاق النار وإنهاء النشاطات العسكرية فوراً في مهلة أقصاها ١٢ ساعة من لحظة تبني هذا القرار وفي المراكز المحتلة الآن.

٢ ـ يدعو الأطراف المعنيين إلى أن يبدأوا مباشرة بعد وقف إطلاق النار بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣ ـ يقرر، أنه، مباشرة وبالتوافق مع وقف إطلاق النار، تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنيين تحت الرعاية الملائمة، بهدف بناء سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠
تاريخ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣

إن مجلس الأمن يشير وبكل أسف إلى الاختراقات المتكررة لوقف إطلاق النار وعدم التقيد بقراريه رقم ٣٣٨ ورقم ٣٣٩.

يشير بقلق إلى تقرير الأمين العام الذي يفيد بأن مراقبي الأمم المتحدة لم يتمكنوا بعد من تركيز أنفسهم عل جانبي خط وقف إطلاق النار.

١ ـ يطلب المراعاة الفورية لوقف إطلاق النار وعودة القوات إلى المراكز التي كانت تحتلها الساعة ١٦,٥٠ بتوقيت غرينتش بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

٢ ـ يطلب من الأمين العام، كخطوة فورية، زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة على الجانبين.

٣ ـ يقرر أن ينشيء فوراً وتحت سلطته قوات طوارىء دولية تتألف من عناصر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما عدا الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ويطلب من الأمين العام أن يفيد خلال ٢٤ ساعة عن الخطوات المتخذة في هذا المجال.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يفيد المجلس بصورة طارئة، ثم بشكل مستمر، عن تنفيذ هذا القرار، وكذلك القرار ٣٣٨ والقرار ٣٣٩.

٥ ـ يطلب من جميع الأعضاء أن يتعاونوا بشكل تام مع الأمم المتحدة لتطبيق هذا القرار، وكذلك القرار ٣٣٨ والقرار ٣٣٩.

قرارات حول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية

عام ١٩٧٤ عبّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن رأيها بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك بصفة مراقب في جميع أجهزة الأمم المتحدة. عام ١٩٧٥ كررت الجمعية العامة هذا الرأي وأضافت «على قدم المساواة مع المشتركين الآخرين».

أ ـ قرار مجلس الأمن رقم ٣٨١ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥

إن مجلس الأمن يقرر:

١ ـ الاجتماع في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ لاستئناف المناقشات حول مشكلة الشرق الأوسط، ومن ضمنها القضية الفلسطينية، ويأخذ في حسابه جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع.

والمفهوم الذي اتفقت عليه أغلبية أعضاء مجلس الأمن عند اجتماعها في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ استناداً إلى المقطع (أ) من القرار ١٩٧٥/٣٨١ وهو أن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سيدعى للاشتراك في المناقشات.

ب ـ قرار مجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥

. . . استناداً إلى الطريقة التي تم الاتفاق عليها أثناء المشاورات، سوف يتم التصويت على الاقتراح. . من أنه يجب أن يكون هناك اتفاق على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في هذه المناقشات، وأن تُقرّ تلك الدعوة بنفس الحق لأية دولة عضو تُدعى للاشتراك بناء للقاعدة ٣٧.

ج ـ قرار مجلس الأمن في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦

قرر المجلس بالتصويت توجيه دعوةإلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المناقشات، وأن تلك الدعوة تعطي الحق نفسه لأية دولة عضو تدعى للاشتراك بناء للقاعدة ٣٧ من قواعد العمل المؤقتة.

اتفاقية بين مصر واسرائيل
في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤

أ ـ سوف تراقب مصر وإسرائيل بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو الذي دعا إليه مجلس الأمن، وسوف تمتنع اعتباراً من توقيع هذه الوثيقة عن جميع النشاطات العسكرية أو شبه العسكرية ضد بعضهما البعض.

ب ـ إن القوات العسكرية لمصر وإسرائيل سوف تنفصل استناداً إلى المبادىء التالية:

١ ـ جميع القوات المصرية على الجانب الشرقي للقناة سوف تنتشر غرب الخط المحدد بالخط A في الخريطة المرفقة. جميع القوات الإسرائيلية ومن ضمنها الموجودة غرب قناة السويس وفي البحيرات المرة سوف تنتشر شرق الخط المحدد بالخط B على الخريطة المرفقة.

٢ ـ تكون المنطقة بين الخطوط الإسرائيلية والمصرية منطقة فصل تتمركز فيها قوات الطوارىء الدولية. تتألف هذه القوات من الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

٣ ـ إن المنطقة بين الخط المصري وقناة السويس سوف يتحدد سلاحها وقواتها.

٤ ـ إن المنطقة بين الخط الإسرائيلي (B) على الخريطة المرفقة والخط المحدد على أنه الخط (C) على الخريطة المرفقة والذي يمر في المنحدرات الغربية للجبال حيث يوجد ممرا الجدي وميتلا سوف يتحدد سلاحها وقواتها.

٥ ـ إن التحديدات المذكورة في المقاطع ٣ و٤ سوف يتم تفتيشها من قبل قوات الطوارىء الدولية. يستمر العمل بالطريقة المعتمدة حالياً في قوات الطوارىء الدولية، ويتضمن ذلك ضباط ارتباط مصريين وإسرائيليين.

٦ ـ يسمح للقوات الجوية للجانبين بالعمل حتى الخط المحدد، دون تدخل جانب حيال الجانب الآخر.

ج ـ إن التطبيق المفصل لفصل القوات سيتم إعداده من قبل ممثلين عسكريين من مصر وإسرائيل يوافقون على مراحل هذه العملية. سوف يجتمع هؤلاء الممثلون

بعد فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة من توقيع هذه الاتفاقية على الكيلومتر ١٠١ برعاية الأمم المتحدة. عليهم أن يُنهوا أعمالهم خلال خمسة أيام. يبدأ فصل القوات بعد ٤٨ ساعة من انتهاء عمل الممثلين العسكريين، ولا يجوز التأخير أكثر من ٧ أيام من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية. يجب أن تكتمل عملية الفصل خلال فترة ٤٠ يوماً من ابتدائها.

د ـ هذه الاتفاقية لا تعتبرها مصر ولا إسرائيل اتفاقية سلام نهائية، إنها تشكل خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣)، وفي إطار عمل مؤتمر جنيف.

الاتفاقيات بين اسرائيل وسوريا
٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤

أ ـ سوف تراقب إسرائيل وسوريا بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، وسوف تمتنعان عن النشاطات العسكرية ضد بعضهما البعض من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

ب ـ سوف تفصل القوات العسكرية لسوريا وإسرائيل استناداً إلى المبادىء التالية:

١ ـ جميع القوات العسكرية الإسرائيلية سوف تكون غرب الخط المحدد بالخط (A) في الخريطة المرفقة ما عدا منطقة القنيطرة حيث تكون غرب الخط (A).

٢ ـ جميع الأراضي شرق الخط (A) ستكون تحت الإدارة السورية وسوف يعود المدنيون السوريون إلى تلك المنطقة.

٣ ـ إن المنطقة بين الخط (A) والخط المحدد بالخط (B) على الخريطة المرفقة سوف تكون منطقة فصل. سوف تتمركز قوات المراقبة والفصل الدولية المنشأة بموجب البروتوكول المرفق في هذه المنطقة.

٤ ـ جميع القوات العسكرية السورية سوف تكون شرق الخط (B) على الخريطة المرفقة.

٥ ـ سوف يكون هناك منطقتان متساويتان في تحديد الأسلحة والقوات: الأولى غرب الخط (A)، والثانية شرق الخط (B) كما هو متفق.

٦ ـ يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل حتى الخط المحدد دون أن يتدخل جانب حيال الجانب الآخر.

ج - في المنطقة بين الخط (A) والخط (A 1) على الخريطة المرفقة لن يكون هناك قوات عسكرية.

د - سوف توقع هذه الاتفاقية والخرائط المرفقة من قبل ممثلين عسكريين لسوريا وإسرائيل في جنيف في فترة لا تتجاوز ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤ في مقر مجموعة العمل المصرية الإسرائيلية في مؤتمر جنيف للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، بعد أن ينضم الممثلون العسكريون الإسرائيليون إلى مجموعة العمل، وباشتراك ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إن التحديد الدقيق للخريطة المفصلة وخطة تنفيذ فصل القوات سوف يتم إعدادهما من قبل ممثلين عسكريين من سوريا وإسرائيل في مقر مجموعة العمل المصرية الإسرائيلية التي توافق على مراحل هذه العملية.

سوف تبدأ مجموعة العمل المنوه بها أعلاه العمل لهذا الهدف في جنيف برعاية الأمم المتحدة بعد ٢٤ ساعة من توقيع هذه الاتفاقية. سوف يكملون ذلك خلال خمسة أيام. سوف يبدأ فصل القوات بعد ٢٤ ساعة من اكتمال عمل مجموعة العمل العسكرية. سوف تكتمل عملية الفصل خلال فترة لا تتجاوز ٢٠ يوماً اعتباراً من ابتدائها.

هـ - إن الشروط الواردة في المقاطع أ وب وج سوف يتم التفتيش عليها من قبل عناصر يؤلفون قوات الأمم المتحدة للمراقبة والفصل بناء لهذه الاتفاقية.

و - بعد ٢٤ ساعة من توقيع هذه الاتفاقية في جنيف يتم عودة جميع أسرى الحرب الجرحى الذين تعلم بهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر. صباح اليوم الذي يلي انتهاء عمل مجموعة العمل العسكرية يعود بقية أسرى الحرب.

ز - سوف تعاد جثث الجنود القتلى التي يحتفظ بها كل جانب لدفنها كل في بلدها خلال ١٠ أيام من توقيع هذه الاتفاقية.

ح - هذه الاتفاقية ليست اتفاقية سلام، إنها خطوة نحو سلام عادل ودائم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

بروتوكول

إن مهمة قوات الأمم المتحدة للمراقبة والفصل، استناداً إلى الاتفاقية، هي أن تقوم ببذل أقصى الجهود للمحافظة على وقف إطلاق النار وأن تراقبه بدقة. إنها ستشرف على الاتفاقية وهذا البروتوكول فيما يتعلق بمناطق الفصل والتحديد. في نطاق تنفيذ مهمتها ستتقيّد بالقوانين والتعليمات السورية، فلا تعيق عمل السلطات المدنية

المحلية. سوف تتمتع بحرية التحرك والاتصال وتسهيلات أخرى ضرورية لمهمتها. سوف تكون متحركة ومزودة بأسلحة فردية شخصية ذات طبيعة دفاعية على أن تستعمل هذه الأسلحة فقط في الدفاع عن النفس. ستتألف القوة من ١٢٥٠ رجلاً يختارهم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع أعضاء الأمم المتحدة غير دائمي العضوية في مجلس الأمن.

ستكون قوة المراقبة والفصل الدولية تحت إمرة الأمم المتحدة ممثلةً بالأمين العام للأمم المتحدة وتحت سلطة مجلس الأمن.

سوف تقوم قوة المراقبة والفصل الدولية بأعمال التفتيش بناء للاتفاقية، وتفيد الأطراف ليس أقل من مرة كل ١٥ يوماً، وعند طلب أي طرف. إنها سوف تُعلّم على الأرض الخطوط الظاهرة على الخريطة والمرفقة بالاتفاقية.

سوف تدعم سوريا وإسرائيل قراراً صادراً عن مجلس الأمن يؤمن لقوة الفصل والمراقبة الدولية ما تتوقعه من الاتفاقية. إن التفويض الأساسي سيكون لستة أشهر قابلة للتجديد بقرار آخر من مجلس الأمن.

إن الغارات التي تنفذها المجموعات أو الأفراد عبر الخطوط المعلّمة مناقضة لوقف إطلاق النار، وإسرائيل في نطاق ممارستها لحق الدفاع عن النفس يمكنها أن تتصرف لمنع هذه الأعمال بجميع الوسائل المتوفرة. لن تعتبر الولايات المتحدة هذا العمل من إسرائيل خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار وستدعم ذلك سياسياً.

٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٤

١ - إلحاقاً بالمقطع د من اتفاقية الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية، عقدت مجموعة العمل العسكرية المصرية الإسرائيلية لمؤتمر جنيف للسلام ٦ اجتماعات في جنيف برعاية الأمم المتحدة في ٣١ أيار/ مايو إلى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٤. انضم ممثلون عسكريون سوريون إلى مجموعة العمل، واشترك في الاجتماع ممثلون من رئاسة المؤتمر.

٢ - في الاجتماع الذي عُقد في ٣١ أيار/ مايو وقع الممثلون العسكريون لسوريا وإسرائيل اتفاقية فصل القوات والخرائط المرفقة بها. بعد استراحة قصيرة تابعت مجموعة العمل عملها بناء للاتفاقية لتحديد الخطوط بدقة على الخريطة المفصّلة، ولوضع خطة لتنفيذ فصل القوات.

٣ - في الاجتماعات اللاحقة توصلت مجموعة العمل إلى اتفاق شامل على ما يلي:

أ ـ خريطة تظهر أوجهاً مختلفة للفصل.

ب ـ خطة فصل القوات والمناطق والجدول الزمني.

ج ـ بيان قرأه الجنرال سيلاسفيو الذي كان يترأس الاجتماعات.

وقّع الخريطة المرفقة بخطة فصل القوات ممثلون عسكريون عن إسرائيل وسوريا في الاجتماع النهائي الذي عقد في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٤. كما وقع البيان الذي تم الاتفاق عليه الجنرال سيلاسفيو في الإجتماع نفسه بالتوافق مع الأطراف.

٤ ـ تتضمن خطة فصل القوات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من المنطقة شرق خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧، إنها أيضاً تؤمّن إعادة انتشار إسرائيلي من القنيطرة والرفيد ونزع سلاح المنطقة غرب القنيطرة التي ما تزال إسرائيل متمسكة بها.

٥ ـ قبل أية إعادة انتشار، سوف يحتل مراقبو قوة المراقبة والفصل الدولية بين ٦ و٨ حزيران/يونيه منطقة عازلة بين الطرفين. تطبق الخطة في منطقة الفصل كما هو محدد في الاتفاقية. يجب أن تكتمل قوات الفصل حتى ٢٦ حزيران/ يونيه. هناك أيضاً اتفاق لعودة الإدارة المدنية السورية إلى منطقة الفصل.

٦ ـ سوف تقوم قوة المراقبة والفصل بالتفتيش على إعادة انتشار القوات بعد انتهاء كل مرحلة في تواريخ مثبتة في جدول زمني مرفق بخطة فصل القوات، وسوف تفيد الأطراف عن ملاحظاتها. من أجل تحديد ما إذا كان الطرفان قد أعادا انتشار قواتهما في منطقة تحديد القوات، سوف تتحقق قوة المراقبة والفصل في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٤ من أن تحديد القوات المتفق عليه قد راقبه الطرفان، وسوف تقوم بعد ذلك بتفتيشات كل ١٥ يوماً لمنطقة الـ ١٠كلم التي يتحدد وجود القوات فيها.

٧ ـ تم التوصل إلى اتفاق في مجموعة العمل على النقاط التالية:

أ ـ تتعهد سوريا وإسرائيل بإعادة أسرى الحرب المحتجزين لديهما في فترة لا تتعدى ٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٤.

ب ـ تتعاون سوريا وإسرائيل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ مهامها المنوطة بها، ويتضمن ذلك تبادل جثث الضحايا الذي يجب أن يكتمل في ٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٤.

ج ـ سوف تفسح سوريا وإسرائيل المجال للاطلاع على المعلومات، وعلى خرائط حقول الألغام المتعلقة بمناطقهم أو بالمناطق التي يسلمونها.

اتفاقية فصل القوات بين مصر واسرائيل
١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥

اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل على ما يلي:

المادة الأولى:

إن النزاع بينهما في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل السلمية، وقد شكل الاتفاق المعقود بين الطرفين في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ في إطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

وإذ يعتزمان التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فإن هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو هذا الهدف.

المادة الثانية:

يتعهد كل طرف بعدم استخدام القوة أو التهديد بها، أو الحصار العسكري، في مواجهة الطرف الآخر.

المادة الثالثة:

١ - يراعي الطرفان بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، ويمتنعان عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر.

٢ - يقرر الطرفان أيضاً الالتزامات الواردة في ملحق هذا الاتفاق والبروتوكول الخاص به واللذين سيكونان جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المادة الرابعة:

يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقاً للمبادىء التالية:

١ - تنسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى شرق الخط المشار إليه J وM على الخريطة.

٢ - تتقدم جميع القوات المصرية إلى غرب الخط المشار إليه بخط E على الخريطة.

٣ - ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار إليهما في الخريطة E وF، وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار إليهما في الخريطة المرفقة بالخطين J وK،

محددتي السلاح والقوات.

٤ - سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات في المنطقتين المشار إليهما في الفقرة ٣ أعلاه وفقاً لما هو وارد في الملحق المرفق.

٥ - ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار إليهما في الخريطة بخطي E وJ منطقة عازلة، وستستمر قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة في القيام بوظائفها على النحو الوارد في الاتفاق المصري الإسرائيلي المعقود في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

٦ - في المنطقة الواقعة بين الخط E وغرب الخط M كما هو محدد في الخريطة المرفقة سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح في الملحق المرفق.

٧ - التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة، وإعادة تحريك القوات، وتوقيت ذلك، والتحديد الخاص بالأسلحة والقوات والاستطلاع الجوي وتشغيل منشآت الإنذار المبكر والاستكشاف، واستخدام الطرق ومهام الأمم المتحدة، وغير ذلك من الترتيبات، ستكون كلّها وفقاً لأحكام الملحق والخريطة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، والبروتوكول الذي تم التوصل إليه عن طريق المباحثات طبقاً للملحق الذي سيصبح عند إعداده جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المادة الخامسة:

تعتبر قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة أساسية وستستمر في عملها ويجدد لها سنوياً.

المادة السادسة:

ينشىء الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان هذا الاتفاق تعمل برئاسة المنسّق العام لعمليات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك للنظر في أية مشكلة تنجم عن هذا الاتفاق، ولمعاونة* قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ مهمتها، وستعمل اللجنة المشتركة وفقاً للإجراءات الواردة في البروتوكول.

المادة السابعة:

يسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها، في قناة السويس.

المادة الثامنة:

١ - يعتبر الطرفان هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم، وهو ليس اتفاق سلام نهائي.

٢ - يواصل الأطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨.

ملحق

بعد خمسة أيام من توقيع الاتفاقية بين مصر وإسرائيل سوف يجتمع ممثلون عن الطرفين في مجموعة العمل العسكرية لمؤتمر جنيف للسلام حول الشرق الأوسط للبدء في تحضير بروتوكول مفصل لتطبيق الاتفاقية. سوف تكمل مجموعة العمل البروتوكول خلال أسبوعين. من أجل تسهيل تحضير البروتوكول وتنفيذ الاتفاقية وللمساعدة في تأمين المراقبة الدقيقة لوقف إطلاق النار وبعض العناصر الأخرى في الاتفاقية، اتفق الطرفان على المبادىء التالية التي هي جزء مكمل للاتفاقية واعتبارها خطوطاً موجّهة لمجموعة العمل.

المواد ١ و٢ و٣ و٥ و٦ من الملحق تتعلّق بمنطقة عازلة ومناطق ذات قوات محددة وبعملية التنفيذ. المادة ٤ تتعلق بالاستطلاع الجوي:

«سيكون هناك استمرار لمهمات الاستطلاع الجوي من قبل الولايات المتحدة فوق المناطق التي تغطيها هذه الاتفاقية (المنطقة بين الخط F وK). ستنفذ المهمات بمعدل مهمة كل ٧ إلى ١٠ أيام مع كل طرف، أو عندما تطلب قوة المراقبة والفصل مهمة في وقت أبكر. إن حكومة الولايات المتحدة سوف توفّر نتيجة الاستطلاع لإسرائيل ولمصر ولمنسّق قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط».

أُرفق بالاتفاقية والملحق اقتراح أميركي للإنذار المبكر والمراقبة كما يلي:

بالإضافة إلى جهاز الإنذار المبكر الذي ورد في المادة ٤ من الاتفاقية بين مصر وإسرائيل التي تم التوصل إليها في هذا التاريخ، وإكمالاً للاتفاقية (نعود هنا للاتفاقية الأساسية) تقترح الولايات المتحدة ما يلي:

١ - إنشاء جهاز إنذار مبكر بالاستناد إلى المادة الرابعة في المنطقة الظاهرة على الخريطة المرفقة بالاتفاقية الأساسية، ويعهد به إلى الولايات المتحدة، وسوف يكون له العناصر التالية.

أ - سيكون هناك محطتا مراقبة لتأمين الإنذار الاستراتيجي المبكر: واحدة يشغلها

الإسرائيليون، والثانية يشغلها المصريون. يظهر موقعهما على الخريطة المرفقة بالاتفاقية الأساسية. كل محطة يوجد فيها ما لا يقل عن ٢٥٠ رجلاً من التقنيين والإداريين. سوف يقومون بعمل المراقبة الإلكترونية والبصرية فقط في محطاتهم.

ب ـ دعماً لهاتين المحطتين ولتأمين الإنذار التكتيكي المبكر وللتحقق من الوصول لهما، سوف تنشأ ثلاث محطات من قبل الولايات المتحدة في ممري الجدي ومثيلا كما هو ظاهر في الخريطة المرفقة بالاتفاقية الأساسية، يعمل في هذه المحطات مدنيون أميركيون. ودعماً لهذه المحطات سوف ينشأ ثلاثة حقول لأجهزة الإحساس والأجهزة الإلكترونية على طرفي كل ممر، ودون أن يكون فيها أشخاص، وكذلك في محيط كل محطة والطرق المؤدية إلى كلٍّ من هذه المحطات.

٢ ـ يقوم العناصر الأميركيون المدنيون بالواجبات التالية من أجل تشغيل وصيانة هذه المحطات:

أ ـ في المحطتين المذكورتين في الفقرة (١/أ) أعلاه يتحقق العناصر الأميركيون من طبيعة عملهما ومن جميع التحركات الجارية حول كل محطة، ويفيدون فوراً عن كل خروج عن الدور المحدد بالمراقبة البصرية والإلكترونية إلى الأطراف المعنيين وإلى قوات الطوارىء الدولية.

ب ـ في كل محطة مراقبة مذكورة في الفقرة (١ب) أعلاه، سوف يفيد العناصر المدنيّون الأميركيون الأطراف وقوات الطوارىء الدولية عن أي تحرك للقوات المسلحة عدا قوات الطوارىء، إلى أي من الممرين، أو عن أي تحضير لمثل هذا التحرك.

ج ـ يجب أن لا يزيد عدد العناصر الأميركيين المعيّنين للقيام بهذه الأعمال بموجب هذا الاقتراح عن ٢٠٠ شخص. يعين مدنيون فقط للعمل بموجب هذا الاقتراح.

٣ ـ لا يسمح بوجود السلاح في المحطات والمنشآت التي يغطيها هذا الاقتراح ما عدا الأسلحة الخفيفة المطلوبة للحماية.

٤ ـ يسمح للعناصر الأميركيين العاملين في جهاز الإنذار المبكر بالتحرك بحرية في منطقة الجهاز.

٥ ـ يسمح للولايات المتحدة وعناصرها بحيازة منشآت دعم ضرورية للقيام بمهامهم.

٨ ـ على الرغم من البنود الأخرى في هذا الاقتراح، يمكن للولايات المتحدة أن تسحب عناصرها فقط إذا تبيّن لها أن سلامتهم في خطر، أو أن استمرارهم بالقيام

بـدورهم لم يعد ضـروريـاً. في الحـالـة الأخيـرة يُعلم أطـراف الاتفـاقيـة مسبقـاً لإعطائهم المجال للقيـام بالتـرتيبات البـديلة. إذا طلب الطرفـان في الاتفاقيـة من الولايات المتحدة إنهاء دورها بموجب هـذا الاقتراح فإن الولايات المتحدة سوف تبحث في هذا الطلب.

اتفاقيتا كامب ديڤيد
الوثيقة الأولى

اجتمـع الرئيس محمـد أنور السـادات رئيس جمهورية مصر العربيـة ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية في كـامب ديڤيد من ٥ إلى ١٧ سبتمبـر/ ١٩٧٨ واتفقوا على الإطـار التالي للسـلام في الشرق الأوسط. وهم يدعون أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي الأخرى إلى الإنضمام إليه.

المقدمة:

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:

١ ـ إن القاعدة المتفق عليها للتسويـة السلمية للنـزاع بين إسرائيـل وجيرانهـا هو قـرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بكل أجزائه:

سيرفق القراران (٢٤٢) و(٣٣٨) بهذه الوثيقة.

٢ ـ بعد أربع حروب خلال (٣٠) ثلاثين عاماً، ورغم الجهود الإنسانية المكثفـة، فإن الشـرق الأوسط مهـد الحضـارة ومهبط الأديـان العـظيمـة الثـلاثـة لم يتمتـع بنعـم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتوق لمتـابعة أهـداف السلام حتى تصبـح هـذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

٣ ـ إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بـزيارتـه للقدس والاستقبـال الذي لقيـه من برلمان إسـرائيل وحكـومتها وشعبها، وزيارة رئيس الـوزراء بيغن للإسمـاعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات، ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين، ومـا لقيتـه هذه المهـام من استقبـال حـار من شعبي البلدين، كـل ذلـك خلق فـرصـة للسلام لم يسبق لها مثيل، وهي فرصة لا يجب إهدارهـا إن كان يـراد إنقاذ هـذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحروب.

٤ ـ إن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الـدولي والشرعيـة توفر الآن مستويات مقبولة لسيـر العلاقـات بين جميع الـدول. وإن تحقيق علاقـة

سلام وفقاً لروح المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء.

٥ ـ إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليميّة والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف. إن التقدم في اتجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتّسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي والحفاظ على الاستقلال وتأكيد الأمن.

٦ ـ إن السلام يتعزز بين الدول التي تتمتع بعلاقات تعاون طبيعيّة. وفي ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف (على أساس التبادل) الموافقة على ترتيبات أمن خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق ذات تسليح محدود، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوّات دوليّة وقوات اتصال وإجراءات متفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة.

٧ ـ إن الأطراف إذْ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة للصراع في الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) و(٣٣٨).

وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهي ستدرك أن السلام لكي يصبح معمراً يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع.

٨ ـ لهذا، فإن الأطراف متفقة على أن هذا الإطار مناسب في رأيها ويشكل أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وأيضاً بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدي استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف، إذْ تضع هذا الهدف في الاعتبار، قد اتفقت على المضي قدماً على النحو التالي:

أ ـ الضفة الغربية وغزة

١ ـ ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ ـ تتفق مصر وإسرائيل عن أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة. إن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحرّ لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكلٍّ من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي والاهتمامات الشرعيّة، لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب ـ ينبغي أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. وقد يشكّل وفد يضم مصر والأردن وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه. وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدّد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي حتى تمارس في الضفة الغربية وغزة، وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية، وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة. وستتضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي، والنظام العام. وسيتم تشكيل قوّة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين. بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين من سكان الضفة الغربية وغزة. وسيُجرى تشكيل لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان، إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما مع جيرانهما. وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل والأردن، وسيشترك بها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، وستضع في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقـ ا. مـا ٤١١
رقم (٢٤٢).

ج - وستقرر المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدو،
ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بـالـ
الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة.

بهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهـ

١ - أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والارد
الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة والقطاع والـه
بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عر
الغربية وغزة.

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية
الكيفيّة التي سيحكمون بها أنفسهم تمشّياً مع نصوص الاتفاق.

٤ - المشاركة كما ذكر أعلاه في أعمال اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهـ
إسرائيل والأردن.

د - سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستموم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

هـ - خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار، وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق. ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

و - ستعمل مصر وإسرائيل سويةً مع الأطراف الأخرى المهتمة، لوضع إجراءات متفق عليها، للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب ـ مصر واسرائيل

١ ـ تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوّة أو استخدامها لتسوية النزاعات. إن أية نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ توافق الأطراف، من أجل تحقيق السلام فيما بينها على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار. بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع للتقدم. في الوقت نفسه للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة. إن إطار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما، وستتفق الأطراف على الشكليات والجدول الزمني وتنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة.

ج ـ المبادىء المرتبطة

١ ـ تعلن مصر وإسرائيل المبادىء والنصوص المذكورة أدناه.

ينبغي أن تطبق على معاهدة السلام بين إسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.

٢ ـ على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام. وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تشكل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن ما يلي:

أ ـ اعتراف كامل.

ب ـ إلغاء المقاطعات العربية.

ج ـ ضمان أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء.

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائي بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة الذي يُعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

٤ ـ يجب إقامة لجان الشؤون القضائية للنظر في جميع الدعاوى القضائية والمالية.

٥ ـ تجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

٦ ـ سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسُيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها. كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

الوثيقة الثانية

عملاً على تحقيق السلام بين إسرائيل ومصر، توافق الدولتان على التفاوض بحسن نيّة لعقد معاهدة سلام بينهما، في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار. وقد تم الاتفاق على ما يلي:

يكون موقع المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في مكان أو أماكن يتم الاتفاق عليها بصورة متبادلة.

تطبيق جميع مبادىء قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) لحلّ النزاع بين مصر وإسرائيل. وما لم يتم الاتفاق بصورة متبادلة على غير ذلك فإن بنود معاهدة توضع موضع التنفيذ في مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بعد توقيع معاهدة سلام.

وقد تم الاتفاق بين الطرفين على المسائل التالية:

١ ـ ممارسة السيادة المصرية الكاملة على الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وبين فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب.

٢ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء.

٣ ـ استخدام المطارات التي يتخلى عنها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ لأغراض مدنية فقط، واحتمال استخدامها تجارياً من قبل جميع الدول.

٤ ـ حق حريّة مرور السفن الإسرائيلية عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس ميثاق القسطنطينية عام ١٨٨٨ الذي ينطبق على جميع الدول. وفتح مضائق تيران والعقبة بوصفهما ممرّين مائيين دوليّين أمام جميع الدول لممارسة حرية الملاحة وتحليق الطائرات من فوقها بلا عائق أو مانع.

٥ ـ إنشاء طريق رئيسي بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات، مع ضمان المرور بحرية وسلام من جانب مصر والأردن، ومرابطة قوات عسكرية على النحو المدرج أدناه...

أ ـ ترابط قوات مسلحة مصرية لا تزيد على فرقة واحدة آلية أو فرقة مشاة في حدود

منطقة تمتد إلى ما يقرب من (٥٠) كيلومتراً إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس.

ب - تقوم قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنيّة المزوّدة بالأسلحة الخفيفة وحدها بتأدية وظائف الشرطة العادية. وترابط في حدود منطقة تمتد إلى الغرب من الحدود الدولية وخليج العقبة ويتراوح اتساعها بين (٣٠ - ٤٠) كيلومتراً.

ج - في المنطقة التي تقع في حدود (٣) كيلومترات إلى الشرق من الحدود الدولية تتواجد قوات عسكرية إسرائيلية محدودة لا تزيد على (٤) كتائب مشاة، بالإضافة إلى مراقبين دوليين.

د - تكمل وحدات دوريات الحدود التي لا تزيد على (٣) كتائب مهمة الشرطة المدنية الخاصة بالمحافظة على النظام في المنطقة غير المشمولة أعلاه.

هـ - يحدد التخطيط الدقيق للمناطق المذكورة أعلاه أثناء مفاوضات السلام، ويمكن لمحطات الإنذار المبكّر أن تتواجد لضمان التقيّد ببنود الاتفاقية. وترابط قوات الأمم المتحدة.

لك المنطقة في سيناء التي تمتد في حدود حوالي (٢٠) كيلومتراً من لمتوسط، والمجاورة للحدود الدولية.

٢ - في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران، ولا تسحب هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هذا السحب بقرار إجماعي من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في المجلس.

٦ - بعد توقيع معاهدة سلام، وبعد انتهاء الانسحاب المؤقت، تُقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تشمل الاعتراف الكامل، بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز التي تعترض حرية تحرك السلع والأشخاص، والحماية المتبادلة للمواطنين بموجب القانون.

٧ - الانسحاب المؤقت.

خلال مدة تتراوح بين ٣ و٩ أشهر بعد توقيع معاهدة سلام، تنسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة شرقي العريش حتى رأس محمد. يُعيَّن هذا الخطّ على خطّ التحديد عن طريق الاتفاق المتبادل.

النص الكامل لمعاهدة السلام
بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل، اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل، ودائم في الشرق الأوسط، ووفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، إذْ تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد، في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨.

وإذ تؤكدان أن الإطار المشار إليه، إنما قُصد به أن يكون أساساً للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب بل أيضاً بين إسرائيل وأيٍّ من جيرانها العرب ممّن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس. ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وفي إقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن، واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والسعي إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه، وإذْ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادىء إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها، وإذْ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم.

قد اتفقتا على الأحكام التالية، بمقتضى ممارستهما الحرة كل منهما لسيادتها، من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المادة الأولى:

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويُقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين الإسرائيليين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد في البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة - الملحق الأول - وتستأنف مصر ممارسة سيادتها كاملةً على سيناء.

٣ - عند إتمام الانسحاب المبدئي المنصوص عليه في الملحق الأول يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة - فقرة (٣).

المادة الثانية:

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح على الخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بالوضع الخاص لغزّة.

ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تُمسّ، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة:

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم وبصفة خاصة:

أ - يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ں منهما حق الآخر في أن يعيش بسلام داخل حدوده الآمنة

بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد

ـ حو مباشر أو غير مباشر، وبحلّ كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلميّة.

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو أفعال العنف، أو التهديد بها، من داخل إقليمه، أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه، ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر.

كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعلٍ من أفعال الحرب العدوانية، أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإلغاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بجميع الضمانات القانونية. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة

المرفق الثالث الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازن مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفيْن وذلك على أساس التبادل، تُقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات الأمم المتحدة ومراقبين من الأمم المتحدة. وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتدقيق في الملحق الأول. وكذلك كل ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضَّحة في الملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يُطلب سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

٤ - يتم بناءً على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين (١ و٢) من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة:

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المطبقة على جميع الدول. وتُعامل السفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة هما من الممرات المائية المفتوحة لكافة الدول، دون عائقٍ أمام الملاحة أو العبور الجوّي.

المادة السادسة:

١ - لا تُمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات

الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن يُنفِّذا بحسن نيّة التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة، بصرف النظر عن أي فعلٍ، أو امتناع عن فعلٍ، من جانب طرف آخر، وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق على علاقاتهما أحكامُ الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها، بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي اتفاق يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يُقرّ الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة وأيٍّ من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة:

١ ـ تحلّ الخلافات بشأن تطبيق وتفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

٢ ـ إذا لم يتسنّ حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فينبغي أن تُحلَّ بالتوفيق، أو تُحال إلى التحكيم.

نص مذكرة (التفاهم الأميركي ـ الاسرائيلي)

بعد ساعتين فقط على توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية يوم الإثنين ٢٦ ـ ٣ ـ ١٩٧٩، جرى التوقيع على مذكرة التفاهم الأميركي ـ الإسرائيلي بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وفيها تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عن أمن إسرائيل وحمايته. وتتضمن المذكرة (٩) نقاطٍ رئيسيةً هي التالية:

١ ـ تتخذ الولايات المتحدة التدابير الملائمة للنهوض بالمراقبة الكاملة لمعاهدة التسوية في ضوء دور حكومة واشنطن في إبرام المعاهدة ورغبة الطرفين مصر وإسرائيل في استمرار الدور الأميركي.

٢ ـ في حالة الانتهاك أو التهديد بانتهاك معاهدة التسوية، تتخذ الولايات المتحدة ما تعتبره ملائماً من إجراءات، بما في ذلك الإجراءات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لوقف الانتهاك أو الحيلولة دون وقوعه، وتسعى إدارة واشنطن بعد

ذلك إلى تعزيز العلاقات الوديّة بين الأطراف.

٣ ـ تقدم الولايات المتحدة ما تراه مناسباً من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة انتهاكات لمعاهدة التسوية، وخاصة إذا ما اتضح أن انتهاك المعاهدة المذكورة يهدّد أمن إسرائيل بما في ذلك على سبيل المثال:

أ ـ تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية المصرية والدولية.

ب ـ إنتهاك بنود المعاهدة حول الحدّ من القوات المصرية في سيناء.

ج ـ شن هجوم مسلح على إسرائيل.

إن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاد إجراءات مثل تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك.

٤ ـ تساند الحكومة الأميركية رغبة إسرائيل في الملاحة البحرية والجوية للدخول إلى هذا البلد أو ذاك بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٥ ـ يتعهد كل طرف بعدم الدخول في أيّ اتفاق يتعارض مع هذه المعاهدة.

٦ ـ مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة يُقرُّ الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة وأيّ من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة:

١ ـ تُحل الخلافات بشأن تطبيق وتفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

٢ ـ إذا لم يتسنَّ حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة، فينبغي أن تُحلَّ بالتوفيق، أو تُحال إلى التحكيم.

شخصيات ١٩٤٨



بن غوريون



إيغال آلون



موشي دايان

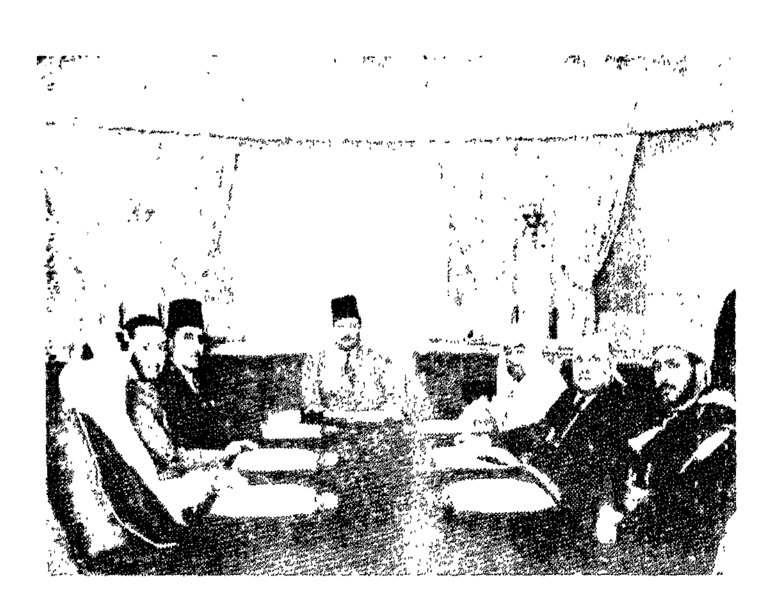


موشي شاريت



الملك عبدالله — الحاج أمين الحسيني — فوزي القاوقجي

غلوب باشا — تريغف لي — الكونت برنادوت



اجتماع ملوك ورؤساء العرب لمعالجة قضية فلسطين
زهراء انشاص ـ ٢٨ مايو ١٩٤٦



اجتماع مجلس جامعة الدول العربية برئاسة الامين العام
عبد الرحمن عزام فى ١٠ ابريل ١٩٤٨ لمناقشة قضية فلسطين

شخصيات ١٩٥٦



أيزنهاور — إيدن

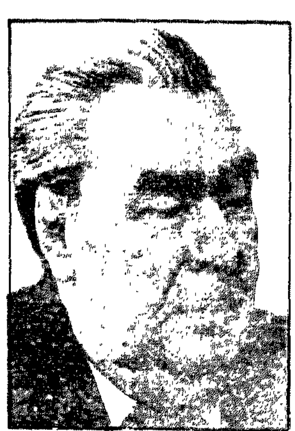
غي موليه — محمود فوزي

داغ هامرشولد — عبد الناصر — عبد الحكيم عامر

شخصيات ١٩٦٧


عبدالناصر


احمد الشقيري


بريجنيف





حافظ الأسد   عبدالحكيم عامر   الملك حسين

موشي دايان   يوثانت   محمود رياض

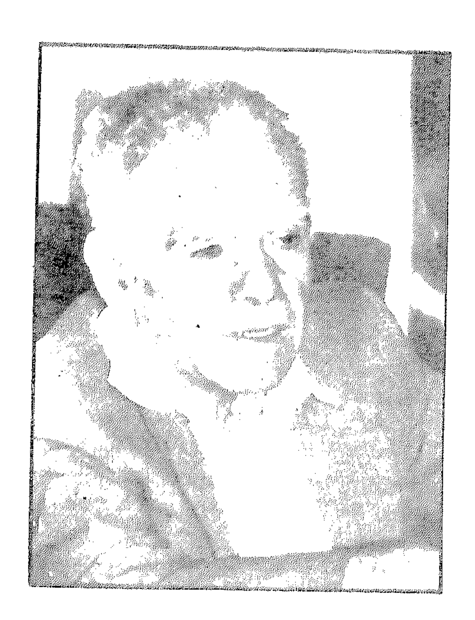


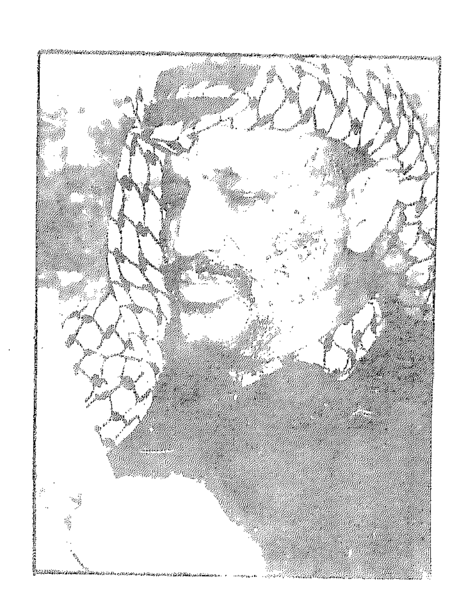
شخصيات ١٩٧٣

أنور السادات — جيمي كارتر

مناحيم بيغن — حافظ الأسد — هنري كيسنجر

غولدا مئير — موشي دايان — كورت فالدهايم







الفهرس

حرب ١٩٧٣



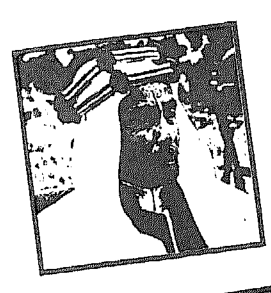


















هذا الكتاب



يتناول هذا الكتاب الحروب العربية ـ الإسرائيلية الأربع: ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، فيعرض لدوافع كلٍّ واحدةٍ منها، ولكيفية نشوبها، ومدتها، والمسرح الذي جرت عليه، والخسائر والمكاسب في كل طرفٍ من أطرافها. كذلك يعرض للنشاطات السياسية والديبلوماسية التي رافقت كلّ حرب من هذه الحروب أو تلتْها، وخصوصاً في الأمم المتحدة: مجلس الأمن، والجمعية العامة.

إلى ذلك، يعرض الكتاب لمختلف أنواع الوساطات والمبادرات التي قام بها أشخاص، أو دول، أو منظمات دولية أو إقليمية، أو هيئات خاصّة، في الفترات التي فصلت ما بين الحروب الأربع، انتهاءً بكامب ديفيد واتفاقيات السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

في هذا الكتاب صورة وافية لأزمة الشرق الأوسط التي مضى عليها أكثر من أربعين عاماً.

أربعون عاماً من حالة الحرب! فهل يكون مؤتمر مدريد (١٩٩١) بداية السلام؟!...



